



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان -

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية



أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية
تخصص نقود، بنوك ومالية

أثر عوائد المحروقات على النمو الاقتصادي والحوكمة
دراسة تحليلية وقياسية لحالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة
(1995-2017).

تحت إشراف:

أ. د . بن بوزيان محمد

إعداد الطالب:

بوزاهر سيف الدين

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ. د. بن حبيب عبد الرزاق
مشرفا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بن بوزيان محمد
ممتحنا	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر	د. بن زيدان الحاج
ممتحنا	المركز الجامعي مغنية	أستاذ محاضر	د. شبيبي عبد الرحيم
ممتحنا	المركز الجامعي مغنية	أستاذ محاضر	د. شكوري سيدي محمد
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذة محاضرة	د. حليمي وهيبة

السنة الجامعية: 2017-2018

كلمة شكر

نحمد ونشكر الله الواحد الأحد الذي أنعم علينا بنعمة العلم والعقل، وأمدا
بالعزيمة والإرادة لإتمام هذا العمل.

وأتقدم بالشكر الجزيل لأستاذنا المشرف، الأستاذ الدكتور محمد بن بوزيان الذي
وافق وأشرف على هذا الموضوع. الذي بتوجيهاته ونصائحه القيمة كان هذا العمل
بصورته الحالية.

وأتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي المشرف الثاني **Yassid Dissou** من جامعة
اوتاوا بكندا الذي ساعدني كثيرا في انهاء هذا العمل خلال تربصي في جامعة اوتاوا.

وأشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تخصيصهم جزءا من وقتهم
لقراءة وتقييم هذا البحث.

كما لا يفوتنا أن نشكر جميع من كان لنا عوننا ومد لنا يد المساعدة خلال جميع
مراحل انجاز هذا العمل.

سيف الدين



الإهداء

إلى الوالدين الكرمين أطال الله من عمرهما

إلى كل أفراد عائلتي وإلى زوجتي التي ساندتني في انهاء هذا العمل

إلى أساتذتي، وكل الذين سهروا على تعليمي

إلى أصدقائي وزملائي

أهدي ثمرة هذا العمل

فهرس المحتويات

i-ix	الفهرس العام.....
xv-xii	قائمة الجداول والأشكال.....
أ-ي	المقدمة العامة.....
الجزء الأول: التفسير الاقتصادي والسياسي لتأثير عوائد الموارد الطبيعية	
	الفصل الاول: نظرية المرض الهولندي ودورية السياسة المالية
01	تمهيد الفصل.....
02	المبحث الأول نظرية المرض الهولندي.....
02	المطلب الأول: ضبط مصطلح المرض الهولندي.....
02	1. تعريف مصطلح المرض الهولندي.....
03	2. تاريخ ظهورها.....
06	3. أسباب ظهور مصطلح المرض الهولندي.....
09	المطلب الثاني: النموذج الأساسي لنظرية المرض الهولندي (CORDEN & NEARY).....
09	1. بناء نموذج كوردن ونيري.....
10	2. تحليل منحنى نموذج كوردن.....
11	3. أثر حركة عوامل الإنتاج.....
13	4. تأثير القطاع التوسعي والحالات الممكنة لتنقل عوامل الإنتاج.....
17	المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للمرض الهولندي.....
17	1. أثر إعادة تخصيص الموارد (حركة عوامل الإنتاج).....
18	2. أثر الإنفاق.....
19	3. أثر اختلال التوازن النقدي.....
23	4. فقدان ميزة التعلم بالممارسة Learning By Doing.....
24	5. الآثار الجانبية الأخرى.....
المبحث الثاني: النماذج المشابهة- نموذج سالتير وسوان ونموذج غريغوري (Gregory)	
27	المطلب الأول: نموذج سالتير وسوان (Salter&Swan).....
27	1. تقديم نموذج سالتير وسوان.....
27	2. فرضيات النموذج.....
29	3. تحليل منحنى نموذج سالتير وسوان.....

29	المطلب الثاني نموذج غريغوري (Gregory).....
29	1. تقديم نموذج غريغوري Grégory.....
30	2. تحليل منحني نموذج.....
31	المطلب الثالث: بعض النظريات النيوكلاسيكية المشابهة في التجارة الدولية.....
32	1. نظرية الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج لهكشر أولاين.....
32	2. نظرية Rybszczyński.....
34	3. نظرية النمو المفقور لـ Bhagwati.....
35	المبحث الثالث: المرض الهولندي وعلاقته بسعر الصرف الحقيقي.....
35	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف الحقيقي ومحدداته.....
35	1. مفهوم سعر الصرف الحقيقي.....
37	2. معدل الصرف الفعلي الحقيقي كمؤشر تنافسية الاقتصاد.....
37	3. محددات سعر الصرف الحقيقي.....
40	المطلب الثاني الأسعار النسبية واثر بلاسا-سامويلسون.....
40	1. سعر الصرف وتعديل الأسعار النسبية.....
40	2. الأسعار النسبية واثر بلاسا-سامويلسون.....
44	المطلب الثالث: الأثر النقدي وعلاقته بسعر الصرف الحقيقي.....
45	1. حالة نظام سعر الصرف المرن.....
45	2. حالة نظام سعر الصرف قليل المرونة (الثابت).....
46	المبحث الرابع: دورية السياسة المالية في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية.....
48	المطلب الأول: الدولة الريعية وتقلبات وصددمات أسعار الموارد الطبيعية.....
48	1. الدولة الريعية ومسايرة السياسة المالية للاتجاهات الدورية.....
49	2. تقلبات وصددمات أسعار الموارد الطبيعية.....
49	1.2. أسعار النفط.....
52	2.2. أسعار السلع الأولية (المعادن).....
53	3.2. تكاليف تقلبات الدورة الاقتصادية (الأسعار).....
54	المطلب الثاني: استجابة السياسة المالية لتدفقات رأس المال.....
55	1. السياسة المالية وطبيعة قطاع الموارد الطبيعية.....
56	2. تعقيدات اعداد وتنفيذ السياسات المالية.....
57	3. الخصائص الدورية لتدفقات رأس المال.....

58	المطلب الثالث: ثقلب الإيرادات ودورية السياسة المالية في البلدان الغنية بالموارد.....
59	1. الارتباط بين الانفاق الحكومي ومسايرة اتجاهات الدورة الاقتصادية.....
60	2. ثقلبات الإيرادات ودورية السياسة المالية في البلدان الغنية بالموارد.....
62	3. مسايرة الانفاق الحكومي العامة للتطورات الدورية في البلدان الغنية بالموارد.....
65	4. السياسة المالية وسوء إدارة فوائض عائدات الموارد.....
69	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: النمو الاقتصادي، الموارد الطبيعية والبيئة المؤسسية	
70	تمهيد الفصل.....
71	المبحث الأول: أساسيات حول النمو الاقتصادي.....
71	المطلب الأول: التأصيل النظري للنمو الاقتصادي.....
71	1. تعريف النمو الاقتصادي.....
73	2. أنواع النمو الاقتصادي.....
75	3. مقاييس النمو الاقتصادي.....
76	المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالنمو الاقتصادي.....
76	1. التنمية الاقتصادية.....
79	2. التوسع الاقتصادي.....
79	3. التطور الاقتصادي.....
79	المطلب الثالث: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي.....
79	1. نموذج روبرت سولو R. Solow.....
81	2. نظريات النمو الداخلي Endogenous Growth Theory.....
83	3. نظرية النمو الشامل (la théorie de l'inclusivité économique).....
المبحث الثاني: النمو الاقتصادي ومحدودية الموارد الطبيعية	
86	المطلب الأول: الموارد الطبيعية وخصائصها الاقتصادية.....
87	1. تعريف الموارد الطبيعية وخصائصها.....
88	2. تصنيف الموارد الطبيعية.....
88	1.2. الموارد الطبيعية المتجددة (Renewable Resources).....
88	2.2. الموارد القابلة للنضوب (Exhaustible Resources).....
89	المطلب الثاني: وضعية الموارد الطبيعية الناضبة في العالم.....

89	1. الفحم.....
90	2. البترول.....
91	3. الغاز الطبيعي.....
93	4. المعادن.....
95	5. الغاز الصخري كمصدر جديد للطاقة (Gaz de schiste).....
97	المطلب الثالث: قنوات تأثير تقلب أسعار السلع الأولية على النمو في الدول المصدرة.....
99	1. قناة الدخل.....
99	2. قناة الاستثمار.....
99	المبحث الثالث: وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي
100	المطلب الأول: تعريف لعنة الموارد الطبيعية.....
100	1. تعريف مفهوم لعنة الموارد الطبيعية.....
101	2. مميزات الموارد الطبيعية وتأثيرها.....
102	المطلب الثاني: مفارقة وفرة الموارد وتباطؤ النمو الاقتصادي.....
103	1. الارتباط السلبي بين الصادرات الموارد والنمو الاقتصادي.....
107	2. ضعف التأثير السلبي لوفرة الموارد على النمو الاقتصادي.....
111	المطلب الثالث: المرض الهولندي وتذبذب أسعار الموارد الطبيعية.....
111	1. تأثير القطاع النفطي والمرض الهولندي.....
112	2. تقلب الأسعار وضعف دور السياسات الحكومية في مواجهته.....
115	المطلب الرابع: المؤسسات وسوء إدارة عائدات الموارد.....
115	1. التحديات التي تواجه البلدان المنتجة للنفط.....
116	2. فشل السياسات في الإدارة الجيدة للموارد.....
116	1.2. الاستثمار العام.....
118	2.2. الاستثمار في أصول خارجية (صناديق مالية سيادية).....
120	3. أسباب ضعف الأداء المؤسساتي في إدارة الموارد.....
121	المبحث الرابع: المقاربة السياسية والمؤسسية في ضعف الأداء الاقتصادي
122	المطلب الأول: مفهوم الفساد وأسبابه والحوكمة الرشيدة.....
122	1. تعريف الفساد وأنواعه.....
122	1.1. تعاريف حول الفساد.....
123	2.1. أنواع الفساد.....

125	2. أسباب الفساد مع إشارة إلى الدول النفطية.....
125	1.2. الأسباب الاقتصادية.....
127	2.2. الأسباب السياسية.....
128	3.2. الأسباب الاجتماعية والثقافية.....
129	3. أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في الحد من الفساد.....
129	1.3. تعريف الحوكمة.....
130	2.3. مقاييس ومؤشرات الحوكمة.....
130	1.2.3 المؤشرات العالمية للحوكمة (WGI).....
131	2.2.3. المؤشرات الأخرى المستخدمة لقياس ابعاد الحوكمة.....
133	4. دور الحوكمة في النمو والتنمية.....
133	1.4. دور الحوكمة في تحسين نوعية المؤسسات.....
134	2.4. الأثر المعنوي لتطبيق ابعاد الحوكمة على التنمية (دراسات سابقة).....
137	المطلب الثاني: نوعية المؤسسات والاداء الاقتصادي للبلدان الغنية بالموارد.....
137	1. دور المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية.....
138	1.1. تحديد مفهوم المؤسسات.....
138	2.1. خصائص واهمية نوعية المؤسسات الجيدة في النمو.....
140	2. نوعية المؤسسات في تفسير العلاقة بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي.....
143	3. الوضع المؤسساتي في البلدان الغنية بالموارد.....
145	المطلب الثالث: انتشار الفساد وسلوك البحث عن الربح في البلدان الغنية بالموارد
146	1. النفط وسلوك البحث عن الربح (<i>Rent Seeking Behavior</i>).....
147	2. تأثير الفساد على النمو الاقتصادي.....
150	3. درجة تفشي الفساد في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية.....
150	1.3. وفرة الموارد تضعف البيئة المؤسساتية في الدول الغنية.....
150	2.3. ضعف مؤشرات الحوكمة في معظم الدول الغنية بالموارد.....
152	3.3. انتشار الفساد في اغلب البلدان المصدر.....
153	المطلب الرابع: الديمقراطية والانهيار المؤسساتي (صراعات المسلحة).....

153	1. آليات تأثير الدخل الربيعي على الوضع السياسي.....
154	2. الثروات الطبيعية ونشوب الصراعات المسلحة (دراسات التجريبية السابقة).....
156	3. مقاربات تسبب الثروة الطبيعية في اندلاع الصراعات.....
158	خلاصة الفصل الثاني.....
الجزء الثاني: تأثير وفرة العوائد النفطية على الاداء الاقتصادي والمؤسستي في الجزائر	
الفصل الثالث: انعكاسات عوائد المحروقات على الأداء الاقتصادي والمؤسستي في الجزائر	
161	تمهيد الفصل.....
162	المبحث الأول: مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري
162	المطلب الأول: إمكانيات الجزائر في قطاع المحروقات.....
163	1. التطور التاريخي لاستغلال المحروقات في الجزائر.....
163	2. الإصلاحات في ظل الانفتاح الاقتصادي 1991-2016.....
165	المطلب الثاني: الإمكانيات الطاقوية الجزائرية.....
165	1. البترول (الإنتاج والاستهلاك).....
167	2. مؤهلات الجزائر في الغاز الطبيعي.....
168	3. افاق استغلال الغاز الصخري.....
170	المطلب الثالث: الافاق والتحديات الطاقوية في الجزائر.....
170	1. تحديات استغلال المحروقات.....
171	2. الافاق الطاقوية (الغاز الصخري، الطاقات المتجددة).....
172	المطلب الرابع: التبعية الاقتصادية الشديدة للمحروقات.....
172	1. عائدات وصادرات قطاع المحروقات في الجزائر.....
173	2. هيمنة قطاع المحروقات على الناتج المحلي الخام.....
174	المبحث الثاني: دراسة اعراض المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري
175	المطلب الأول: حركية سعر الصرف الحقيقي للدينار.....
175	1. تطور سياسة الصرف في الجزائر.....
175	1.1. تعديلات قبل 1994.....
176	2.1. مرحلة ما بعد 1994.....
177	2. تطور سعر الصرف الحقيقي للدينار الفعلي الجزائري (1994-2016).....

179	3. حقيقة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي والتخفيض المستمر للدينار.....
181	4. ارتفاع تقدير سعر الصرف الحقيقي للدينار.....
183	5. الأثر النقدي لتراكم الاحتياطات.....
185	المطلب الثاني: تقلب النمو الاقتصادي بين التباطؤ والتذبذب.....
185	1. النمو الاقتصادي الكلي بين التباطؤ والتذبذب 1995-2017.....
187	2. الارتباط الشديد بالحروقات و تباطؤ النمو بعد الصدمات النفطية.....
188	3. ضعف زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر بالمقارنة بدول أخرى.....
190	4. خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر.....
191	المطلب الثالث: عوارض المرض الهولندي من خلال مساهمة القطاعات في الناتج الداخلي الخام....
191	1. الهيكلة القطاعية للاقتصاد الجزائري وهيمنة قطاع المحروقات (القطاع الانفجاري).....
193	2. نمو ابطى في قطاع السلع المتداولة دوليا وتراجع القطاع الصناعي.....
193	1.2. تراجع قطاعات سلع القابلة للتبادل الدولي.....
194	2.2. تراجع القطاع الصناعي.....
196	3. نمو أسرع في قطاع السلع غير المتداولة (قطاع البناء والخدمات).....
197	1.3. مساهمة القطاعات غير التبادلية في الناتج المحلي الخام بين الاستقرار والارتفاع.....
197	2.3. نمو سريع في القطاعات غير تبادلية.....
198	المطلب الرابع: تطور الانفاق العام و حركية الموارد.....
198	1. محدودة نموذج المرض الهولندي على دول النامية و الجزائر.....
200	2. حركية عوامل الإنتاج (التشغيل والاجور).....
200	1.2. تطور التشغيل بين القطاعات.....
202	2.2. تطور مستوى الأجور.....
203	3. تطور الانفاق العام ودورية السياسة المالية.....
203	1.3. دورية السياسة المالية في الجزائر.....
204	2.3. طبيعة الانفاق العام وضعف قدرة الاستعاب.....
207	المبحث الثالث: وقع الاقتصاد السياسي والبيئة المؤسسية في ظل وفرة الإيرادات في الجزائر
207	المطلب الأول: طبيعة الدولة الربعية في الجزائر و حتمية التنوع.....
207	1. طبيعة الدولة الربعية في الجزائر.....
208	2. ضرورة التنوع الاقتصادي.....
209	المطلب الثاني: أثر ثروة المحروقات على الأداء الاقتصادي والسياسي.....

209	1. انتشار سلوكيات البحث عن الربح والفساد
209	1.1. انتشار سلوكيات البحث.....
210	2.1. انتشار ظاهرة الفساد.....
213	2. أثر توزيع الربح على الأداء الاقتصادي والسياسي
213	1.2. الأثر الضريبي (Taxation effect)
215	2.2. ضعف فعالية الانفاق.....
216	المطلب الثالث: ضعف الإجراءات الحكومية المتبعة لتحسين إدارة إيرادات المحروقات.....
216	1. الدفع المسبق للديون الخارجية.....
217	2. صندوق ضبط الإيرادات كألية لإدارة عوائد النفط و تمويل الميزانية العامة
217	1.2. نشأة صندوق ضبط الإيرادات وتطور وضعيته (FRR).....
218	2.2. ضعف الحوكمة في صندوق ضبط الموارد.....
219	1.2.2. ضعف الية عمل الصندوق.....
219	2.2.2. ضعف المراقبة والمساءلة.....
219	3.2.2. غياب الشفافية والإفصاح.....
221	3. سوء كفاءة الاستثمار العام (ضعف تأطير الفني).....
221	1.3. عدم الكفاءة في عملية الاستثمار العام
222	2.3. ضعف مردودية الانفاق الرأسمالي العام.....
223	4. حقيقة اعتماد سعر نفط مرجعي تحفظي في إعداد الميزانية في ظل غياب قواعد الميزانية.....
224	المطلب الرابع: ضعف مؤشرات الحوكمة وتدهور البيئة المؤسسية في الجزائر
224	1. غياب الحكم الراشد - الحوكمة.....
224	1.1. تراجع مؤشرات الحوكمة في الجزائر.....
226	2.1. غياب الشفافية و الرقابة على الجباية النفطية.....
227	2. وضع الحوكمة السيئ في قطاع الموارد الطبيعية “Resource Governance Index”
227	1.2. تعريف مؤشر حوكمة الموارد.....
228	2.2. سوء وضعية الحوكمة في قطاع الموارد (المحروقات).....
229	3. تدهور بيئة الاعمال (مؤشر ممارسة الاعمال (Doing Business Indicators).....

231	4. تراجع مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر.....
231	1.4. تعريف المؤشر.....
231	2.4. مكونات المؤشر.....
231	3.4. تدهور وضعية الحرية الاقتصادية في الجزائر.....
233	المبحث الرابع: نماذج الدول الناجحة في تجنب التأثيرات السلبية لوفرة الموارد (الدروس المستفادة)
233	المطلب الأول : تجربة النرويج في إدارة الثروة النفطية.....
235	المطلب الثاني: تجربة بوتسوانا.....
237	المطلب الثالث: تجربة التنوع الاقتصادي في اندونيسيا.....
241	المطلب الرابع : تجربة الشيلي (إدارة المالية العامة).....
241	1. تطبيق القواعد المالية وأطر الميزانية متوسطة الأجل.....
242	2. تحسين البيئة المؤسساتية والاستثمار في رأسمال بشري.....
243	المطلب الخامس: الدروس المستفادة من التجارب السابقة.....
245	خلاصة الفصل الثالث.....
	الفصل الرابع: الدراسة القياسية لاختبار عوارض المرض الهولندي في الجزائر والحلول لتجنب التأثير السلبي لوفرة الموارد
246	تمهيد الفصل.....
247	المبحث الأول: مفاهيم حول النموذج القياسي المطبق في الدراسة.
247	المطلب الأول: مفهوم الاستقرار وشروطها.....
248	المطلب الثاني: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية.....
248	1. اختبار ديكي فولر الموسع (Dickey-Fuller Augmented).....
250	2. اختبار فيليبس بيرسون(Phillips Perrson).....
251	المطلب الثالث: اختبارات التكامل المتزامن.....
251	1. اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة إنجل جرانجر.....
252	2. اختبار التكامل المشترك ل جوهانسن.....
253	3. نموذج تصحيح الخطأ (VECM) Vector Error Correction Model.....
255	المطلب الرابع: بعض الدراسات السابقة لاختبار المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري.....
255	1. دراسة لـ Mohammadib&Jahan-Parvar سنة 2011.....
256	2. دراسة أخرى (Bouchaour & Ali Al-Zeaud) سنة 2012.....
257	3. دراسة أخرى لـ (Jbir & S. Zouari-Ghorbel, 2011).....

257	المبحث الثاني: دراسة قياسية لاختبار تثمين سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار (أثر الانفاق) باستخدام نموذج VECM
258	المطلب الأول: البيانات ومنهجية الدراسة القياسية.....
262	المطلب الثاني: استقرار السلاسل الزمنية والتكامل المتزامن.....
262	1. دراسة استقراريه السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة Unit Root Test).....
264	2. نتائج اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني ((Selection the lag length)).....
265	المطلب الثالث: التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ المتعدد VECM.....
265	1. نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك (Co-integration Test Johansen).....
269	2. نتائج اختبار آلية تصحيح الخطأ المتعدد VECM.....
269	1.2. تقدير معادلة تصحيح الخطأ المتعدد VECM.....
271	2.2. اختبارات صحة نموذج تصحيح الخطأ المتعدد VECM.....
273	3. اختبار Granger للسببية (Granger Causality Tests).....
274	1.3. اختبار السببية لكرانجر (Granger Causality Tests).....
275	2.3. اختبار التأثير الخارجي على النموذج Block Exogeneity Wald Tests.....
276	المطلب الرابع: تجزئة التباين ودوال الاستجابة الدفعية.....
276	1. تجزئة التباين Variance decomposition.....
279	2. دوال الاستجابة الدفعية Impulse response functions.....
279	1.2. الاستجابة الدفعية لسعر الصرف الحقيقي للدينار (TCRE).....
280	2.2. الاستجابات الدفعية للمتغيرات لتقلبات سعر النفط الحقيقي (ROIL).....
282	المبحث الثالث: اختبار تراجع القطاع الصناعي (أثر إعادة تخصيص الموارد)
282	المطلب الأول: البيانات ومنهجية الدراسة القياسية.....
285	المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة التأخير المثلى.....
285	1. اختبار الاستقرارية للمتغيرات.....
287	2. نتائج اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني (Selection the lag length).....
288	المطلب الثالث: التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ المتعدد VECM.....
288	1. نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك Cointegration Test.....
291	2. نتائج اختبار آلية تصحيح الخطأ المتعدد VECM.....
292	3. الاختبارات التشخيصية لنموذج تصحيح الخطأ الشعاعي.....

294	المطلب الرابع: اختبار السببية لكراجر ودوال الاستجابة الدفعية.....
294	1. اختبار السببية لكراجر (Granger Causality Tests).....
296	2. تحليل دوال الاستجابة الدفعية Impulse response function.....
298	المبحث الثاني: بعض الحلول والسياسات لتجنب التأثيرات السلبية لوفرة الموارد.....
298	المطلب الأول: انتهاج السياسات النقدية المعاكسة للاتجاهات الدورية.....
298	1. تعديل أنظمة الصرف في البلدان المصدرة للسلع الأولية.....
302	2. سياسة التعقيم لإدارة التدفقات المالية وتجنب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.....
304	3. فعالية السياسات النقدية الاحترازية الكلية المضادة للاتجاهات الدورية.....
307	المطلب الثاني: سياسات تحسين إدارة مداخل الموارد الطبيعية.....
307	1. تطبيق قواعد المالية العامة وأطر الميزانية متوسطة الأجل.....
311	2. الاحتياط والادخار في شكل صناديق الثروة سيادية.....
315	3. تحسين إدارة الاستثمار العام.....
317	4. تفعيل استغلال الإيرادات لمواجهة تحديات التنمية.....
319	المطلب الثالث: سياسة التنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي لتعزيز المحتوى المحلي.....
319	1. سياسة التنوع الاقتصادي.....
322	2. سياسات تعزيز وتطوير الروابط بين القطاعات.....
323	3. الاستثمار في رأس المال البشري وتحسين الأداء المؤسسي.....
328	خلاصة الفصل.....
329	الخاتمة العامة.....
340	قائمة المراجع.....
361	الملاحق.....

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
4	تطور بعض المؤشرات الشارحة للعللة الهولندية	(1-1)
19	الآثار الناجمة عن المرض الهولندي	(2-1)
26	أثر العلة الهولندية على بعض المجمعات الاقتصادية الكبرى	(3-1)
54	تطور صافي صادرات المعادن من إجمالي الناتج المحلي (%).	(4-1)
57	الخصائص الدورية لتدفقات رأس المال	(5-1)
63	مؤشر دورية السياسة المالية في بعض الدول الغنية بالموارد بين (1960-2003).	(6-1)
67	دورية السياسة المالية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وخارجها	(7-1)
78	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	(1-2)
90	الإنتاج التراكمي لنفط وحجم الاحتياطات العالمية خلال الفترة (1990-2013)	(2-2)
92	تطور احتياطات واستهلاك الغاز الطبيعي في العالم 1995-2015 .	(3-2)
96	ترتيب أهم 10 دول من حيث احتياطات الغاز الصخري القابلة لاستخراج لسنة 2013	(4-2)
107	مقارنة النمو الاقتصادي للفرد (%) بين 1960-2006 في الدول المنتجة وغير المنتجة للنفط	(5-2)
117	بطء النمو خارج قطاع الموارد الطبيعية (1970-2011)	(6-2)
144	مؤشرات جودة المؤسسات في بعض البلدان الغنية بالموارد سنة 2015	(7-2)
151	متوسط مؤشرات الحوكمة في البلدان الأفريقية الغنية بالموارد الطبيعية بين 1998-2011	(8-2)
152	ترتيب بعض البلدان الغنية بالموارد حسب درجة الفساد لسنة 2016	(9-2)
166	تطور الاحتياطات المؤكدة من النفط في الجزائر بين 1987-2016.	(1-3)
172	تطور مداخيل المحروقات في الجزائر بين 2001-2016	(2-3)
173	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام 2000-2014	(3-3)
176	تطور سعر صرف الاسمي للدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي 1987-2017	(4-3)
184	تطور مستويات السيولة و الاحتياطات الأجنبية 2000-2015.	(5-3)
187	معدل النمو المتوسط الحقيقي (%) خلال فترات الصدمات 1970-2017	(6-3)
189	مقارنة بطء النمو خارج قطاع الموارد الطبيعية (1970-2011) في الجزائر و دول نفطية اخرى	(7-3)
193	حصة القطاعات الاقتصادية التبادلية في الناتج المحلي الإجمالي 1985-2013	(8-3)
195	تطور مؤشر انتاج الصناعة المعملية (Industries Manufacturières) بين 1999-2015.	(9-3)
197	حصة القطاعات الاقتصادية غير التبادلية في الناتج المحلي الإجمالي 1985-2016	(10-3)
198	تطور معدل (%) نمو القيمة المضافة في القطاعات غير تبادلية 1999-2016.	(11-3)
201	توزيع المشتغلين بين مختلف القطاعات الاقتصادية (1997-2015)	(12-3)

202	تطور متوسط الاجر الصافي الشهري الإجمالي لكل نشاطات للقطاع العمومي و الخاص	(13-3)
205	مضمون و طبيعة نفقات البرامج الاستثمارية (2001-2009)	(14-3)
212	تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر 2003-2017.	(15-3)
217	تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات (FRR) بين 2000-2017	(16-3)
220	تصنيف صندوق ضبط الموارد وبعض الصناديق الأخرى حسب مؤشر الشفافية	(17-3)
222	تطور مؤشر الإسراف في الإنفاق بالجزائر خلال الفترة 2008/2014	(18-3)
225	تدهور مؤشرات الحوكمة في الجزائر بين 2006-2016	(19-3)
227	مؤشر الموازنة المفتوحة للجزائر 2008-2017	(20-3)
228	تصنيف أهم الدول حسب مؤشر حوكمة الموارد (RGI) سنتي 2013 و 2017	(21-3)
230	ترتيب مؤشر سهولة ممارسة الاعمال في الجزائر ودول الجوار بين 2007-2017	(22-3)
234	بعض المؤشرات حول الاقتصاد الترويجي	(23-3)
262	نتائج اختبار الجذور الوحدوية لاستقرار السلاسل الزمنية	(1-4)
263	نتائج اختبار جذر الوحدة بعد اجراء الفروق الاولى على السلاسل الزمنية	(2-4)
264	نتائج اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني	(3-4)
266	نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك	(4-4)
269	نتائج طريقة المربعات الصغرى (OLS) للنموذج	(5-4)
273	التمثيل البياني للاستقرار سلسلة البواقي	(6-4)
273	نتائج اختبار عدم ثبات التباين VEC Residual Heteroskedasticity Tests	(7-4)
274	نتائج اختبار Grange للسببية للمتغير التابع (TCRE) مع المتغيرات المستقلة	(8-4)
275	نتائج اختبار Wald Test	(9-4)
277	تجزئة التباين ل سعر الصرف الحقيقي (TCRE) و التضخم (IPC).	(10-4)
286	اختبار Dickey-Fuller الموسع لجذر الوحدة (ADF)	(11-4)
287	نتائج اختبار درجة التأخر المثلى	(12-4)
288	نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك	(13-4)
291	نتائج طريقة المربعات الصغرى (OLS) للنموذج	(14-4)
293	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Normality tests	(15-4)
293	نتائج اختبار عدم ثبات التباين VEC Residual Heteroskedasticity Tests	(16-4)
295	نتائج اختبار Grange للسببية للمتغير التابع (LIND) مع المتغيرات المستقلة	(17-4)
299	إطار السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف لبلدان مختارة مصدرة للسلع الأولية، 2013	(18-4)
309	نماذج عن قواعد وأطر الميزانية المطبقة في الدول الغنية بالموارد	(19-4)
313	حجم و أهداف صناديق الثروة السيادية في مجموعة مختارة للدول النفطية	(20-4)

قائمة الاشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
10	نموذج كوردين	(1-1)
14	أثر العلة الهولندية على سوق العمل	(2-1)
15	أثر العلة في حالة تنقل رأس المال بين قطاعين	(3-1)
16	أثر العلة الهولندية في حالة تنقل عوامل الإنتاج بين القطاعات الثلاث	(4-1)
28	نموذج سالتير و سوان	(5-1)
30	نموذج غريغوري Gregory	(6-1)
33	المنحنى البياني لنموذج Rybszczyński	(7-1)
36	العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الإسمي والأسعار الأجنبية والمحلية	(8-1)
44	أثر السيولة في نظام الصرف الثابت والمرن	(9-1)
50	منحنى تقلبات أسعار البترول العالمية من 1975 الى 2015	(10-1)
52	تطور أسعار السلع الأولية في العالم 1960-2015	(11-1)
61	الانفاق الرأسمالي في الدول النفطية 2001-2012	(12-1)
64	الارتباط الدوري بين النفقات العامة و الناتج المحلي الخام (PIB)	(13-1)
74	اشكال النمو الاقتصادي عبر الزمن	(1-2)
80	نموذج سولو النيوكلاسيكي لنمو الاقتصادي	(2-2)
94	تطور مؤشر الأسعار العالمي للمواد المعدنية خلال الفترة (1990-2012).	(3-2)
98	تطور أسعار وحدات التبادل التجاري من السلع المصنوعة والطاقة والسلع الأساسية الأخرى	(4-2)
104	الارتباط السليبي بين الصادرات الموارد والنمو الاقتصادي الحقيقي للفرد بين 1970-1990	(5-2)
105	النمو الاقتصادي ورأس المال الطبيعي	(6-2)
109	النمو الاقتصادي ووفرة الموارد الطبيعية (1990-2010)	(7-2)
118	تطور عدد صناديق الثروة السيادية في أنحاء العالم بحسب تاريخ بدء النشاط	(8-2)
136	تباين ارتباط مكونات الحوكمة بالنمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي في بلدان اسيا النامية	(9-2)
141	أثر نوعية المؤسسات على النمو الاقتصادي 1965-1990	(10-2)
149	تأثير الفساد على النمو الاقتصادي 1996-2010	(11-2)
157	معدلات الصراع السنوية في الدول المنتجة وغير المنتجة للنفط (1960-2006)	(12-2)
164	تطور الانتاج والاستهلاك الاجمالي للبترول الخام ومشتقاته في الجزائر بين 1980-2016	(1-3)
167	تطور الانتاج والاستهلاك للغاز الطبيعي في الجزائر بين 2005-2015	(2-3)

169	انتشر احواض احتياطيات الغاز الصخري المحتملة في الجزائر	(3-3)
178	تطور سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري بين 1994-2016	(4-3)
181	تطور مختلف اسعار الصرف الدينار بين 2010-2016	(5-3)
182	ارتفاع الأسعار النسبية وسعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار خلال (2006-2015)	(6-3)
186	معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي، بالأسعار الثابتة لسنة 2010 بين 1995-2017	(7-3)
188	تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للجزائر ودول مقارنة أخرى بين 1995-2017	(8-3)
192	تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام (PIB) 1995-2017	(9-3)
204	تطور الانفاق العام (الجاري والرأسمالي) وإيرادات المحروقات 1999-2017.	(10-3)
217	تطور الدين العام الداخلي و الخارجي 2000-2014	(11-3)
232	تراجع مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر مع دول منطقة MENA بين 1995-2018	(12-3)
236	تطور معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في بوتسوانا بين 1960-2013	(13-3)
238	تطور هيكل الصادرات في إندونيسيا بين 1967-2010	(14-3)
240	تطور مستوى الناتج المحلي الخام الحقيقي في إندونيسيا و دول اسيا بين 2008-2014.	(15-3)
261	المتغيرات المستعملة في الدراسة (السلاسل الزمنية الاصلية)	(1-4)
272	اختبار استقراره البواقي	(2-4)
279	استجابة سعر الصرف الحقيقي للمتغيرات المستقلة	(3-4)
281	دوال الاستجابة الدفعية المتغيرات الكلية لتقلبات سعر النفط الحقيقي (ROIL)	(4-4)
285	الرسوم البيانية لمتغيرات النموذج (السلاسل الزمنية الاصلية).	(5-4)
294	اختبار استقراره البواقي	(6-4)
297	منحنيات الاستجابة الدفعية	(7-4)
306	التغير في نمو الائتمان بعد تطبيق الأدوات	(8-4)
312	تطور عدد صناديق الثروة السيادية في أنحاء العالم	(9-4)
321	تطور صادرات السلع بين 1987-2006، للدول النفطية بسعر الدولار الثابت	(10-4)

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

لا تختلف معظم الدراسات الحديثة في أن البلدان التي تتمتع بثروات ضخمة من الموارد الطبيعية عادة ما يكون أداء اقتصادها أسوأ من البلدان التي لا تتمتع بهذا القدر الضخم من الموارد، حيث أظهرت تجربة أربعة عقود ان تصدير النفط لا يُحول بحد ذاته الدول الفقيرة إلى بلدان غنية رغم ان من البديهي في الاقتصاد هو أن الموارد الطبيعية تعتبر عامل مهم لإحداث التنمية الاقتصادية في أي بلد نظرا لتوفيرها لرؤوس الأموال لتحقيق ذلك، إلا أن هناك مفارقة أن البلدان والمناطق التي توجد فيها وفرة من الموارد الطبيعية غالبا ما تحقق معدلات نمو اقتصادي أقل وتكون نتائجها الإنمائية أسوأ من البلدان والمناطق التي توجد فيها مقادير أقل من الموارد الطبيعية، ومصدر للكثير من الصعوبات التنموية كبطء النمو الاقتصادي وضعف التنوع الاقتصادي وضعف الأداء المؤسساتي وانتشار الفساد.

غير أن هذه الوضعية لا تشمل كل الدول الغنية بالموارد، فهناك بعض هذه الدول من استطاعت إدارة مواردها بطريقة أحسن مقارنة مع دول أخرى مثل: بوتسوانا، شيلي، ماليزيا، النرويج، اندونيسيا،... الخ.

كان معظم علماء الاجتماع في الخمسينيات والستينيات، يعتقدون ان ثروة الموارد مفيدة للنمو الاقتصادي، بدا ان للدول الافريقية الغنية بالموارد مستقبلا واعداءً، وان دول شرق اسيا التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية ستواجه صعوبات كبيرة. وزادت التوقعات أيضا في السبعينات، ومع ذلك حققت البلدان الغنية بالموارد الطبيعية نمواً أقل بكثير من بلدان أخرى خلال السبعينات والثمانينات، وفي منتصف التسعينيات بدا ان العكس هو الصحيح فقد حققت دول شرق اسيا الفقيرة بالموارد نمو قوي دام لعقود من الزمن. هذا يشير إلى مفارقة غريبة فالنظرية الاقتصادية الأساسية تُبنتنا بأن البلدان التي لديها رأسمال أكبر ينبغي ان تنمو بوتيرة اسرع، هذا ما زاد اهتمام الاقتصاديين باقتصاديات هذه الدول الغنية بالموارد منذ السبعينيات توصلوا إلى ان ثروة الموارد الطبيعية عموماً، وثروة النفط بخاصة، يمكن ان تحد من النمو الاقتصادي في العالم النامي على نحو ينطوي على مفارقة الوفرة او ما يسمى بـ "لعنة الموارد الطبيعية" *The Curse of Natural Resource*، أي في مفهومها الضيق تعني التناسب العكسي بين زيادة الاعتماد على الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، وظهور نتائج سلبية للتنمية الاقتصادية. هذا ما دعاه الوزير الفنزويلي جان بابلو بيريز ألفونسو مؤسس منظمة أوبك "اثر فضلات الشيطان"، ان واقع البلدان التي تعتمد على النفط يدعو إلى التفكير: فهي من أكثر البلدان اضطراباً من الناحية الاقتصادية، وأكثر البلدان شمولية في نمط الحكم.

أظهرت دراسة للاقتصادي المعروف بأبحاثه على اقتصاديات الموارد (Throvaldur Gylfason 2001)¹، تناولت أعضاء منظمة أوبك المصدرة للنفط في الفترة (1965-1998) ان معدل نمو الناتج المحلي الخام بالنسبة للفرد (GDP) فيها تراجع بمعدل 1.3 % سنوياً مجتمعة، في حين حققت البلدان النامية غير نفطية متوسطة وضعيفة الدخل نمواً بمعدل 2.2 % سنوياً في نفس الفترة. تناولت عدة مؤلفات ودراسات اقتصادية وحتى سياسية اخرى بإستفاضة أسباب إخفاقات الاقتصاديات الوفيرة بالموارد الطبيعية العمل الأكثر أهمية في هذا الموضوع قدمها خبيراً الاقتصاد جيفري ساكس واندرو وارنر (Sachs J.D. & Warner A.M, 1995)، استناداً إلى بحث اقدم عهداً قام به الان غلب وزملاؤه (1988)، وريتشارد اوتي (1990)، درس ساكس ووارنر معدلات نمو 97 دولة وجدوا ان الدول الأكثر اعتماداً على صادرات الموارد الطبيعية سنة 1971 عانت من معدلات نمو بطيئة بشكل غير طبيعي في السنوات 18 اللاحقة²، بالإضافة إلى هذه الدراسة الرائدة توجد عدة أعمال اخرى تناولت العلاقة بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي، حيث ان معظم الدراسات التي تؤيد فرضية لعنة الموارد ترتبط دائماً بضعف النمو وتعزز هذا الاتجاه بالعديد من الأبحاث التطبيقية والقياسية التي أكدت أن وفرة الموارد الطبيعية يمكن أن تؤدي إلى مجموعة كبيرة من النتائج المضرة بالتنمية، ومنها ضعف أداء النمو، والتسلط في الحكم، والفساد، واحتمال نشوب الحروب الأهلية، ولتفسير ذلك طرحت آراء متنوعة لتفسير هذا الأداء المخيب للآمال في بعض البلدان التي توجد لديها وفرة في الثروات الطبيعية منها تفسيرات اقتصادية واخرى سياسية ومؤسسية:

-نظرية المرض الهولندي: ظهرت هذه الفرضية مع مطلع ومنتصف الثمانينات مع نموذج الاقتصاديين كوردن ونيري (CORDEN & NEARY, 1982) ويذهب هذا التفسير إلى تحليل الآثار السلبية التي تنتج عن الزيادة الكبيرة في كميات وأسعار صادرات البلد من الموارد الطبيعية بالتالي ترتفع الدخول في البداية مع تدفق النقد الأجنبي مما يؤدي إلى رفع الأسعار وبالتالي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الإضرار بالقدرة التنافسية فيما يعرف باسم "أثر المرض الهولندي"، اذا قطاع الموارد الطبيعية يخنق قطاعات الصادرات الأخرى ينتهي بشل قطاع السلع القابلة للتجارة وخاصة الصناعات التحويلية، الذي يعتبر مصدر النمو على المدى الطويل.

-تقلب الإيرادات ودورية السياسة المالية: ويذهب رأي آخر يدعمه العديد من الاقتصاديين نذكر من بينهم (A.El Anshasy, Van der Ploeg Gavin and Perotti, J. Frankel) إلى أن تعرض الاقتصاد لتقلب الأسعار يجعل السياسة المالية مسايرة للاتجاهات الدورية أي وجود علاقة ارتباط قوية بين فترات تدفق رؤوس الأموال

¹ Gylfason T., " Natural Resources ,Education, and Economic Development" , European Economic Review 45, 2001,P 848.

² Sachs J.D. & Warner A.M. , " Natural Resource Abundance and Economic Growth " , National Bureau of Economic Research , Working paper 5398 , Cambridge , December 1995 , P: 2-3.

الناجمة عن صادرات الموارد والانفاق الحكومي، مما يزيد من صعوبات صنع السياسة الاقتصادية إذ العائق الذي يحول دون تحقيق نمو أسرع وتيرة، هو سياسات الحكومات غير المناسبة خاصة التي تفشل في تعويض تقلبات إيرادات النفط تخلق تعقيدات كثيرة خاصة في اعداد وتنفيذ السياسات المالية الإنفاقية وحتى الضريبة كون ان هذه الإيرادات المتأتية من النفط والموارد الطبيعية الأخرى تتميز من حيث كونها متقلبة في أسعارها وكونها ناضبة.

- **التفسير السياسي والمؤسسي** إلا أن هناك رأياً آخر دعمه الكثير من الاقتصاديين، نذكر بعضهم على سبيل المثال (*Melhum.H, Moene K, Torvik(2006), Rabah Arezki (2010), Auty(2001), Lane & Tornell(1999)*) ، *Sala-i- Martina & A. Subramanian 2003.2013* ، مؤداه أن النقود التي تأتي بسهولة من قطاع الموارد الطبيعية تنشئ تحديات في مجال الحوكمة ويمكن أن تسهم في اضعاف المؤسسات، ومخاطر نشوب صراعات، وتهيئة مناخ استثماري معاكس. فجوذة نوعية المؤسسات هي العامل المحدد لطبيعية العلاقة بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي، فتأثير الوفرة على النمو الاقتصادي بشكل سلبي يكون أكثر حدة في الدول ذات المؤسسات الضعيفة عنه في تلك الدول ذات المؤسسات القوية بسبب تطبيق سياسات سيئة، وانتشار الفساد السياسي وسلوكيات البحث عن الربح هذه العوامل السياسية التي تحدتها وفرة الموارد الطبيعية مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.

شهد العقد الماضي زيادة حادة في الأسعار العالمية للنفط الخام ومنتجات الهيدروكربون والمعادن. فقد ارتفعت أسعار المعادن بنسبة 66 % والنفط الخام بنسبة 109%³، هذا الانتعاش غير مسبوق دفع العديد من الاقتصاديين إلى الاهتمام مجدداً باقتصاديات الموارد الطبيعية وظهرت العديدة من الادبيات الاقتصادية المستجدة. وتوقع كثيرون أن يتحقق النمو تبعاً إذا كانت المؤسسات في هذه البلدان سليمة وتم استثمار الموارد محلياً في البنية التحتية والصحة والتعليم، يكون الافتراض أن النمو سيتحقق، ثمه جدل ساخن حول ما إذا كانت لعنة الموارد الطبيعية لا تزال قائمة. ويرى البعض أن هذه اللعنة قد انتهت، مشيرين إلى سرعة نمو بعض الاقتصادات الغنية. كون أن معدل النمو المحقق خلال فترة انتعاش أسعار سلع الأولية في البلدان المصدرة للموارد الطبيعية في العالم النامي قد لحق مؤخراً بمعدله في نظرائها من البلدان غير الغنية بالموارد الطبيعية، مما دل على الطفرة التي شهدتها أسعار السلع الأولية، إلا أن هذه النسب مشوهة نتيجة لطفرة قطاع الموارد ويبقى الجزء غير المتصل بقطاع الموارد في الاقتصاد يعرف ببطء النمو حتى أثناء فترات الطفرات، هذه الحالة لا تعتبر خروجاً عن العادة وظهرت العديدة من الادبيات الاقتصادية المستجدة للوقوف على مدى تأثير هذه البلدان بلعنة الموارد الطبيعية وقدمت تفسيرات عديدة معظمها يركز على ضعف المؤسسات في هذه الدول بمفهومها الواسع.

³ أندرو وارنر، "الانتعاش المستعصي"، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 50، العدد 3، سبتمبر 2013، ص 23.

كون وجود موارد طبيعية بكميات وفيرة في أي بلد نام مفيدا له، إلا أن وفرة الموارد يمكن أن تجعل من الصعب التحكم في إدارة تدفق الإيرادات، بدءا بعدم كفاية وضوح القوانين او تنفيذها وانتهاء بتراخي الإدارة وضعف الضمانات الوقائية لمنع الفساد أو ضعف السياسات الاقتصادية.

أما على المستوى المحلي يلعب قطاع المحروقات دور مهم في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني، خاصة وأن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية متعددة، من أهمها البترول والغاز، حيث تقدر احتياطات الجزائر المؤكدة من البترول بأكثر من 12.2 مليار برميل، اما احتياطي الغاز الطبيعي فيقدر بـ 4.5 تريليون متر مكعب ما يمثل ما يقارب 2.4 % من الاحتياطات المؤكدة العالمية لسنة 2017. اما الإنتاج المتوسط من البترول الخام بإضافة المكثفات والسوائل الأخرى المشتقة عند الاستخراج بلغ 1.936 مليون برميل يوميا، بلغ الإنتاج الإجمالي من الغاز الطبيعي في الجزائر 93.15 مليار متر مكعب سنويا في سنة 2016، فالجزائر تعتبر المنتج رقم 18 عالميا للنفط والمصدر الخامس للغاز عالميا بما يعادل 60 مليار متر مكعب، تؤكد هذه المؤشرات على أهمية ومكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

بفضل هذه الثروة الطبيعية النابضة جعلت الجزائر بلدا غنيا بالموارد الطاقوية بامتياز، ومصدر أساسي للإيرادات العامة وميزان المدفوعات والبرامج التنموية، ومختلف الحسابات الوطنية. بحيث يمثل أكثر من 60 % من عائدات ميزانية الدولة كما يساهم بنسبة 35 % من الناتج الداخلي الخام، وحوالي 98 % من العائدات الخارجية للجزائر. وهو ما جعل الشعب الجزائري يبني آمالا كبيرة على تنمية أكبر، وتوظيف أكبر، ودخل أكبر، وبخاصة عند وصول سعر النفط إلى أعلى مستوياته منذ اكتشافه؛ الأمر الذي سمح للجزائر بتحصيل إيرادات مالية ضخمة (نعمة النفط) وتراكم الاحتياطات النقدية إلى مستويات قياسية. رغم ذلك كان الأداء الاقتصادي مخيب للآمال.

اعتماد الاقتصاد الجزائري المطلق والمتزايد على ريع صادرات الثروة الطبيعية المعرضة للنضوب بنسبة 98 %. بحيث تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع التنمية الوطنية، ويزداد الأمر خطورة لما يرتبط القرار الاقتصادي بما سيحدث من تقلبات في أسعار النفط، وهو متغير لا يمكن التحكم فيه أبدا، هذه الوضعية لهيكلية الاقتصاد الجزائري لم تتغير منذ الاستقلال حتى الوقت الحالي، بمعنى أن الاقتصاد الجزائري بقي يحتفظ بنفس الخصائص أي اقتصاد يعتمد أساسا على إنتاج وتصدير النفط رغم تعدد وتعاقب الإصلاحات الاقتصادية بهدف تنويع الاقتصاد والتخلص من التبعية وتحقيق معدلات نمو في القطاعات غير متصل بقطاع المحروقات عن طريق إعداد وتنفيذ برامج تنموية غير فعالة وانعدام كفاءتها على راسها الاستثمار العام استنفذت من خزانة الدولة المليارات دون تحقيق النتائج المرجوة. هذه المسائل التي طرحت في السابق ولا زالت تطرح حاليا، هذا ما أدى وما زال يؤدي إلى حيرة وتساؤل بعض الاقتصاديين حول التناقض الحاصل

إن مظاهر نقمة النفط أصبحت واضحة المعالم في الجزائر، حيث بواذر الأزمة الاقتصادية تلوح في الأفق. رغم وفرة الموارد الطبيعية والإيرادات الضخمة المحققة خلال الفترة الأخيرة التي تميزت بطفرة أسعار النفط، إلا أن الوضعية الهيكلة للاقتصاد الجزائري لم تتغير من حيث الارتباط الشديد بقطاع المحروقات وبعائداته، وقلة تنوعه الاقتصادي وضعف القطاع الاقتصادي التبادلي، وتدهور البيئة المؤسساتية المحفزة للاستثمار والابداع لانتشار سلوكيات البحث عن الربح والفساد. في حين هناك بعض الدول (النرويج، اندونيسيا، بوتسوانا، شلي... الخ) استطاعت أن تدير مداخيلها الناتجة عن الموارد الطبيعية بطريقة سليمة وجيدة. هذا التعدد في تفسيرات والاتجاهات للتأثير السلبي لعوائد الموارد الطبيعية في إطار مفهوم لعنة الموارد، هذا التحليل المبدئي هو ما دفعنا إلى دراسة الموضوع وطرح الإشكالية التالية:

ماهي تأثيرات عوائد المحروقات على النمو الاقتصادي والحوكمة في الجزائر خلال الفترة

(1995-2017) ؟

ولقد قسمنا هذا التساؤل الرئيسي إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمرض الهولندي وما تأثيره على سعر الصرف وقيمة العملة المحلية؟
- ماهي التفسيرات المقدمة في الادبيات الاقتصادية والسياسية لتفسير الأداء الاقتصادي السيء لأغلب البلدان المصدرة للموارد الطبيعية؟
- لماذا عائدات النفط في البلدان المصدرة ومنها الجزائر لم تولد التنمية الاقتصادية الحقيقية والانطلاق الاقتصادي؟
- هل هناك أي استثناءات لعنة الموارد الطبيعية؟ كيف يمكنك الخروج منها؟
- كيف ينبغي أن تدار عائدات النفط؟ وما مدى تأثيرها على البيئة المؤسساتية في الجزائر؟

للإجابة على هذه الأسئلة وضعنا الفرضيات التالية:

1. إن الارتباط الشبه كلي للبلد من حيث صادرات المحروقات ومداخيل الحكومة نتج عنه تراجع كبير في نمو القطاع التبادلي خاصة القطاع الصناعي والمغالة في تقييم قيمة الدينار كلها عناصر تدعم فرضية تعرض الجزائر للمرض الهولندي.
2. رغم ارتفاع مداخيل صادرات المحروقات إلا ان النمو الاقتصادي متذبذب وضعيف بالمقارنة بحجم الانفاق العام الضخم، قد يكون للتقلبات أسعار النفط وعدم استقرارها وتبعية المطلقة للمحروقات وضعف النمو في الجزء غير المتصل بقطاع الموارد (المحروقات)، كلها مظاهر تدعم تأثر الاقتصاد الجزائري بلعنة الموارد الطبيعية.
3. خصوصية دولة الربح في الجزائر وانتشار سلوك البحث عن الربح والفساد الناتج عن الوفرة الكبيرة في إيرادات المحروقات ساهم إلى حد كبير في تكوين بيئة مؤسساتية غير ملائمة، كانت من بين أهم الأسباب في تفسير الأداء الاقتصادي الضعيف وأدت إلى إخفاق الجزائر في خلق اقتصاد متنوع.

المنهج المستخدم في الأطروحة:

نظرا لطبيعة البحث اعتمدنا منهج العرض والتحليل والقياسي التجريبي، فمن جانب العرض تم استعراض الادييات الاقتصادية في تفسير الاثر السلبي لعوائد الموارد الطبيعية في تباطؤ النمو في إطار مفهوم لعنة الموارد الطبيعية أما الجانب التحليلي انصب على عرض تأثير وفرة العوائد النفطية على الاداء الاقتصادي والمؤسسي في الجزائر وعرض تطور سياسة الصرف وبنية والهيكل القطاعي للاقتصاد الوطني، وتشخيص حالة المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري وتأثير ذلك على سعر صرف الدينار الجزائري.

أما المنهج القياسي التحليلي فإنه يسمح بتحليل واختبار العلاقة القائمة بين متغيرات الدراسة لاختبار وجود عوارض المرض الهولندي ك ارتفاع تقدير سعر الصرف الدينار الحقيقي وتراجع القطاع الصناعي وذلك باستخدام البرنامج القياسي (Eviews 9).

الدراسات السابقة في الموضوع

بالنسبة للدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي وخاصة ما يسمى بنقمة الموارد الطبيعية بالنسبة للاقتصاد الجزائري فهي قليلة نوعا ما ، باستثناء بعض المقالات العلمية وبعض رسائل الأكاديمية حول أثر إيرادات النفط على التنمية نذكر أهمها:

-John Mitchell & others, Resource Depletion, Dependence and Development: Algeria, Chtham house, November 2008.

واستعرض الباحثون من خلال هذه الدراسة، كيفية تحقيق استدامة النمو الاقتصادي باستغلال موارد النفط والغاز واستنزافها بطريقة مثلى في الجزائر، وقد توصلت هذه الدراسة أنه بالرغم من وفرة النفط، الذي ساهم في بعض التحسن في أداء الاقتصاد الجزائري، وعلى الرغم من التوقعات باستمرار هذا التحسن على المدى المتوسط، يبقى الاقتصاد الجزائري يحتاج إلى معالجة العديد من القضايا والقيام بعدة إصلاحات اقتصادية تضمن نمو عالي ومستدام على المدى الطويل في القطاعات الغير النفطية، وهذا من خلال زيادة القدرة على إدارة الثروة النفطية بكفاءة وشفافية والرفع من جودة الإنفاق العام، بالإضافة إلى زيادة الإنتاجية وتطوير القطاعات الغير الاستراتيجية.

- شكوري سيدي محمد، "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه بجامعة تلمسان، سنة 2012، كان الهدف من هذه الدراسة معرفة مدى معاناة الاقتصاد الجزائري من نقمة الموارد وتأثير وفرتها على النمو الاقتصادي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من بعض أعراض المرض الهولندي لاسيما التراجع الكبير في القطاع الصناعي وانتعاش قطاع البترول والتراجع العام في أداء الاقتصاد

الموارد وتأثير وفرتها على النمو الاقتصادي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من بعض أعراض المرض الهولندي لاسيما التراجع الكبير في القطاع الصناعي وانتعاش قطاع البترول والتراجع العام في أداء الاقتصاد الجزائري، الذي لم يستطع تطوير أي قطاع خارج المحروقات منذ ما يزيد عن 50 سنة، وهذا راجع إلى ممارسات المؤسساتية والسياسية التي تتسم بالعقلية الريعية، التي أدت إلى فشل كل عمليات الإصلاح الاقتصادي.

-بهلول لطيفة، "نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدر للمحروقات -حالة الجزائر نموذجاً"، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة باجي مختار-عنابة، سنة 2012،

من بين أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة انه عند انتهاج الدولة الجزائرية سياسة اقتصاد السوق والحرية في التعاملات الاقتصادية خلال الفترة (1990-2010) ظهر جليا وجود المرض الهولندي في الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى عدم ثبات سعر الصرف وانخفاض قيمة العملة المحلية من سنة لأخرى، لكن إن سعر صرف الدينار الجزائري في ظل الحرية الاقتصادية لم يتأثر بهذه الظاهرة أي أن ارتفاع الإيرادات البترولية خلال الفترة (1990-2010) وتدفع العملة الأجنبية إلى داخل الدولة ليس له أي تأثير على سعر صرف الدينار الذي كان من المفروض أن يرتفع (سعر الصرف اليقين) متأثرا بالظاهرة المذكورة سابقا، هذا معناه أن إصابة الجزائر بالمرض الهولندي كان على أساس قطاعي (تفاوت في نمو القطاعات).

- Sabrina CHIKH-AMNACHE , « *Le syndrome hollandais: aspects théoriques et vérification empirique, en référence à l'économie algérienne* », Thèse De Doctorat , Université Mouloud Mammeri, Tizi-Ouzou, 2015.

حاولت اختبار فرضية المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري حسب نموذج كوردن ونيري (1982) توصلت إلى وجود مجموعة من الاعراض وفقا لأطروحة المرض الهولندي لكن بدون الية وميكانيزم انتقال اقتصادي لهذه الظاهرة خاصة عوامل الإنتاج من القطاع التبادلي نحو التوسعي ، نظرا لقوة فرضيات نموذج كوردن ونيري على الدول النامية تعزو تناقضات التنمية الاقتصادية في الجزائر إلى دور خصوصيات الدولة الريعية وأوجه القصور في نوعية المؤسسات التي تتحكم في عائدات المحروقات كالتوجه نحو الانفاق غير منتج وزيادة الواردات والانفاق على المشاريع الكبرى (البنية التحتية) مما ادي إلى انتشار سلوك البحث عن الربح الذي ساهم إلى حد كبير في تكوين بيئة مؤسساتية غير ملائمة وعدم القدرة على تحول الاقتصاد من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد أكثر تنوع.

- بن رمضان انيسة، "أثر الموارد الطبيعية على النمو الإقتصادي دراسة حالة البترول في الجزائر"، أطروحة دكتوراه بجامعة تلمسان، سنة 2015.

حاولت اختبار فرضية لعنة البترول في الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ ونماذج الانحدار الذاتي ذات المتجه وذلك باستخدام بيانات سنوية للفترة 1970-2012. تشير نتائج الدراسة التطبيقية إلى أن دورية السياسة المالية هي نتيجة لضعف الإطار المؤسساتي وانتشار الفساد، كما أن نظرية العلة الهولندية لا تنطبق على اقتصادنا وإنما توجد بعض الأعراض فقط، وتوصلت إلى أن الأثر السلبي لتطايير أسعار البترول على النمو الاقتصادي يعوض الأثر الإيجابي لوفرة البترول، وبالتالي نستنتج أن تطايير أسعار البترول وضعف الإطار المؤسساتي للدولة هو الذي يدفع الظاهر المتناقض للعنة الموارد الطبيعية في الجزائر وليس وفرة البترول بحد ذاته. ويكمن الحل في تبني استراتيجية للتنوع الاقتصادي من خلال بناء قطاع خاص نشط يساهم في خلق فرص العمل بالإضافة إلى تحسين النوعية المؤسساتية لتوفير مناخ مناسب لجذب الاستثمار. وهذا ما سيعمل على ضمان الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

الهدف من الدراسة: يمكن إبراز الهدف من هذه الأطروحة من خلال النقاط التالية:

- الوقوف على أهم الأسباب وراء ضعف الأداء الاقتصادي الجزائري رغم وفرة الموارد .
- معرفة ما اذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من المرض الهولندي .
- لماذا عائدات النفط في اغلب البلدان المصدرة لم تولد التنمية الاقتصادية المرجوة،
- محاولة معرفة هل ضعف الأداء الاقتصادي للجزائر في ظل الطفرة النفطية يتعلق بفرضية لعنة الموارد الطبيعية
- الوقوف على مختلف التفسيرات المقدمة في الادبيات الاقتصادية والسياسية للانعكاسات السلبية على الاقتصاديات التي تعتمد في صادراتها على الموارد الطبيعية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كون أن الموضوع حديث الساعة، يتجدد في كل مرة مع الصدمات المتكررة لأسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، المتجدد هذ المرة مع الصدمة النفطية الثالثة في بداية الالفية من خلال تحليل وتقييم لدور إيرادات المحروقات على الأداء الاقتصادي و المؤسساتي وعدم الاستفادة من الإيرادات المعتبرة للنفط في تحقيق النمو الاقتصادي المرجوة بالمقارنة بحجم الفوائض المالية المتراكمة من صادرات المحروقات ،فهذه الدراسة جاءت لتسلط الضوء على أهم الأسباب وراء ضعف الأداء الاقتصادي رغم الوفرة و معرفة ما إذا كان الاقتصاد الجزائري قد تعرض فعلا لنقمة الموارد الطبيعية.

حدود الدراسة:

سيتم التركيز في هذه الدراسة على الفترة الممتدة بين 1995-2016 ، بداية هذه الفترة شكلت منعرجا هاما في مسار الاقتصاد الجزائري، حيث كانت بداية التحول إلى اقتصاد السوق وبداية انتهاء برامج التصحيح الهيكلي المدعومة من قبل مؤسسات النقد الدولية و تحرير الدينار و تطبيق نظام الصرف العائم المدار ، وتمتد الفترة إلى غاية 2016 تزامنت مع الصدمة النفطية الثالثة في بداية الالفية اين عرفت الجزائر وفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن الارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط.

تقسيم الدراسة:

للإجابة عن إشكالية هذه الأطروحة و تحقيق أهداف الدراسة و إيضاح أهميتها فقد قمنا بتقسيم عملنا هذا إلى جزأين ، الجزء الأول تضمن عرض نظري لاهم الادبيات الاقتصادية و السياسية لتحليل الآثار السلبية التي تنتج عن وفرة الموارد الطبيعية حيث تطرقنا في الفصل الأول الى التفسير الاقتصادي للعلاقة السلبية بين وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي من خلال عرض لنظرية المرض الهولندي لـ "كوردن و نيري" حيث تناولنا الآثار الاقتصادية المترتبة عن توسع قطاع الموارد الطبيعية و تراجع القطاعات التبادلية الأخرى و علاقتها بسعر الصرف الحقيقي مع عرض أهم النظريات النيوكلاسيكية الأساسية الشبيهة لهذه الظاهرة ،بالإضافة مفهوم الدولة الريعية ودورية السياسة المالية في البلدان المصدرة للموارد اين تكون مسايرة الإنفاق العام للاتجاهات الدورية لأسعار السلع الأولية مما يُسرّع في ظهور عوارض المرض الهولندي عن طريق قناة الإنفاق خاصة في فترة انتعاش قطاع الموارد و أهم بنود الموازنة العامة التي تشهد ارتفاعا خلال فترة الطفرة هي كتلة الأجور والاستثمارات العامة أي في القطاع غير تبادلي. وفي الفصل الثاني تناولنا التفسيرات السياسية و المؤسساتية في الادبيات الاقتصادية و السياسية الحديثة التي تناولت العلاقة بين النوعية المؤسساتية، وفرة الموارد والنمو الاقتصادي بعد أن تطرقنا للمفاهيم الأساسية للنمو الاقتصادي و أهمية الموارد غير المتجددة و قنوات تأثير تقلب أسعارها على النمو، وتناولنا نتائج دراسات العديد من الباحثين من بينهم (Tornel,lane, Gylfason) الذين يولون للجانب السياسي دور مهم في تفسير ضعف الأداء الاقتصادي لمعظم البلدان المصدرة للموارد الطبيعية.

اما الجزء الثاني من الأطروحة يحتوي على فصلين تحليلي وقياسي لدراسة تأثير وفرة عوائد المحروقات على الاداء الاقتصادي والمؤسسي في الجزائر محاولة منا لتقدير الى أي مدى تأثر الاقتصاد الوطني بنقمة الموارد خاصة في شقها الاقتصادي من التفسيرات المقدمة وعلى رأسها نظرية المرض الهولندي و ذلك خلال فترة اقتصاد السوق 1995-2016 ، حيث حاولنا في الفصل الثالث الى دراسة عوارض المرض الهولندي على الاقتصاد كارتفاع سعر الصرف الحقيقي و تراجع قطاع التبادلي خاصة الصناعي بالإضافة الى دور السياسة المالية التوسعية في تسريع ظهور التشوهات

القطاعية ونحو قطاعات سلع غير تبادلية دوليا التجاري ، أما المبحث الأخير خصصناه لدراسة مؤشرات الحوكمة و الى أي مدى اثرت البيئة المؤسساتية على الأداء الاقتصادي، اين حاولنا تقديم المقاربة السياسية لحالة الجزائر و تقديم نماذج لتجارب الدول الناجحة التي استطاعت أن تدير مواردها الطبيعية بطريقة سليمة نموذج من كل منطقة او قارة في العالم بوتسوانا ،شيلي ، النرويج، اندونيسيا،...الخ.

و في **الفصل الرابع** حاولنا بناء نموذج قياسي بالاعتماد على الدراسات السابقة و النظرية الاقتصادية و اسقاطها على حالة الاقتصاد الجزائري في ظل ما توفر من بيانات إحصائية، بهدف تقييم لعنة الموارد الطبيعية في جانبها الاقتصادي أي اختبار اعراض المرض الهولندي Dutch Disease Theory على حالة الجزائر وهذا خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2016 باستخدام سلاسل زمنية فصلية، للوقوف حقيقةً هل الاقتصاد الجزائري يعاني من أعراض المرض الهولندي المتمثلة في اثر الانفاق (اختبار ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) و اثر إعادة تخصيص الموارد (اختبار تراجع قطاع الصناعي بسب ارتفاع تقدير سعر الصرف الحقيقي). اما في المبحث الأخير فقدمنا بعض السياسات وأساليب إدارة مداخل الموارد الطبيعية لتجنب التأثير السلبي لوفرة الموارد.

وفي النهاية **خاتمة عامة** لهذه الدراسة سوف تجمع أهم النتائج التي توصلنا إليها فيما يتعلق بتأثير وفرة عوائد المحروقات على أداء الاقتصاد الجزائري، سواء ما تعلق منها بالجوانب الاقتصادية والجوانب المؤسساتية التي أحدثتها ثروة النفط في الجزائر خلال الفترة المختارة.

الفصل الاول

تمهيد:

لا تختلف معظم الدراسات الحديثة في أن البلدان التي تتمتع بثروات ضخمة من الموارد الطبيعية عادة ما يكون أداء اقتصادها أسوأ من البلدان التي لا تتمتع بهذا القدر الضخم من الموارد، غير أن هذه الوضعية لا تشمل كل الدول الوفيرة الموارد، فهناك بعض هذه الدول من يتميز بأداء اقتصادي أفضل من أداء دول أخرى.

جاءت نظرية المرض الهولندي "Dutch Disease" لتحليل الآثار السلبية التي تنتج عن الزيادة الكبيرة في كميات وأسعار صادرات البلد من الموارد الطبيعية، وخاصة إذا كانت هذه الموارد تمثل نسبة عالية من الصادرات الإجمالية لاقتصاد البلد، وقد ظهرت هذه النماذج ابتداءً من سنوات الستينات حيث شهدت هولندا في الستينات من القرن العشرين زيادة كبيرة في ثروتها بعد اكتشاف مستودعات كبيرة من الغاز الطبيعي في بحر الشمال وعلى غير المتوقع كان لهذا التطور الإيجابي في الصادرات، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1959 حتى عام 1975، خلق انعكاسات خطيرة على القطاعات الاقتصادية الأخرى في الاقتصاد الهولندي خاصة قطاع الصناعة والزراعة، وبالتالي أثر على العملة الهولندية (الغيلدر الهولندي) بالإضافة إلى هذا جعل الصادرات الهولندية غير النمطية أقل قدرة على المنافسة الدولية، والتي سرعان ما ترتب عنها تراجع كبير في الاقتصاد الهولندي وانكماشاً في قطاع الصناعة التحويلية.

وقد قدم خبراء الاقتصاد مجموعة من التفسيرات الكامنة وراء الأداء الاقتصادي الهزيل لبعض البلدان، حيث يرى بعض الاقتصاديين ان الدول الغنية بالموارد أو ما يسمى بنقمة الموارد الطبيعية أن نظرية المرض الهولندي، تعتبر من بين أهم التفسيرات الاقتصادية بالإضافة إلى تفسيرات سياسية مؤسسية أخرى ستتطرق لها في الفصل الثاني.

وفي هذا الفصل سوف نتعرض لأهم هذه التفسيرات الاقتصادية، التعريف بالمرض الهولندي كظاهرة اقتصادية مع عرض أهم النظريات النيوكلاسيكية الأساسية الشبيه لهذه الظاهرة ومفهوم الدولة الريعية ودورية السياسة المالية.

سنتناول في هذا الفصل التفسير الاقتصادي للأداء الاقتصادي الضعيف للدول الغنية بالموارد من خلال:

✓ نظرية المرض الهولندي.

✓ النماذج المشابهة لنظرية المرض الهولندي في التجارة الدولية.

✓ المرض الهولندي وعلاقته بسعر الصرف الحقيقي.

✓ دورية السياسة المالية في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية.

المبحث الأول: نظرية المرض الهولندي.

تناولت المؤلفات الاقتصادية باستفاضة أسباب إخفاقات الاقتصاديات الوفيرة الموارد الطبيعية في تحقيق نمو وتنمية اقتصادية رغم توفرها على ثروة طائلة، حيث أن الدول التي تتميز بوفرة في الموارد الطبيعية تحقق معدلات نمو منخفضة مقارنة بتلك الدول التي لا تمتلك موارد كبيرة، غير أن هذا الارتباط السلبي بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي يبدو للوهلة الأولى كأنه لغز، لأنه لا يخطر على البال أن تؤدي وفرة الثروة إلى تراجع نمو مختلف قطاعات الاقتصاد، لأن قبل كل شيء، وفرة الموارد تؤدي إلى زيادة ثروة البلد بواسطة مضاعفة حجم الصادرات المحلية من الموارد، رفع مداخيل الاقتصاد وترجيح كفة معدلات التبادل التجاري لصالح البلد المصدر لهذه الموارد، وبالتالي فمن المتوقع أن يعرف هذا الاقتصاد زيادة معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي وليس العكس.

المطلب الأول: ضبط مصطلح المرض الهولندي

المرض الهولندي مصطلح اقتصادي يوضح في تعريفه الضيق العلاقة بين استغلال الموارد الطبيعية وتدني إنتاج قطاع الصناعة وقطاع الزراعة، يمكن تعريفه أيضا كالتالي:

1-تعريف نظرية المرض الهولندي:

تعد نظرية العلة الهولندية او المرض الهولندي او العلة الربعية او حتى لعنة الموارد الطبيعية، كما يطلق عليها باللغة الفرنسية (*Le syndrome hollandais*) ، وباللغة الإنجليزية (*The dutch disease*)، كل هذه المصطلحات تصب في معنا واحد التي حاولت تفسير الأداء الاقتصادي للدول الغنية بالموارد الطبيعية، يتجلى بقيام قطاع النفط برفع معدل صرف العملة المحلية¹، مما يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا وبالتالي انخفاض سعر الواردات الشيء الذي يسبب تلاشي وتدهور النشاط الإنتاجي الصناعي كما حدثه في هولندا وهذا ما عرف بظاهرة اللاتصنيع²، رغم اختلاف طرق وأوجه تعريفه إذ يعرف على أنه:

- أو هي حالة التوسع الفجائي والغير متوقع لقطاع معين (الموارد الطبيعية)، يتميز بمنافسة دولية يعجل باندثار القطاعات الأخرى³.

¹ هشام عبد الله سلمان، "دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق"، مجلة الاقتصادي الخليجي، المجلد 31، العدد 25، مركز دراسات البصرة والخليج العربي جامعة البصرة-العراق. 2015. ص 3.

² Natalie St. Hilaire, *Dutch Disease, Oil and Developing Countries*, December 2004, p: 02.

³ Jean-Jacques Nowak , « *Le syndrome néerlandaise: Relations Intersectorielles et Vulnérabilité des Branches* » *l'Actualité économique* (www.erudit.org), vol 71, 1995.p309.

- هي حالة الانفجار (*Un boom*) في قطاع إنتاجي مصدر يؤدي إلى انتقال عوامل الإنتاج من القطاعات الأخرى إلى هذا الأخير، بمعنى آخر أن زيادة كبيرة وغير متوقعة لأسعار السلع الغير تبادلية دوليا وكذا الخدمات، تعطي نتائج سلبية على القطاعات التي تنتج السلع التجارية القابلة لتبادل الدولي (*échangeable*)¹.

- نظرية تركز على إعادة التوزيع القطاعي لعوامل الإنتاج ردا على إثر اكتشاف موارد طبيعية جديدة أو زيادة في أسعار بعض السلع الأولية (معادن، نفط...) بشكل عام والقابلة للتصدير².

- كتعريف ضيق واكثر دقة للإشارة الكل المصاعب التي يمكن ان ترتبط بصادرات الموارد: أي انها العملية التي تسبب طفرة في قطاع الموارد الطبيعية لبلد ما وتحدث انخفاضا في قطاعيه الصناعي والزراعي³.

تهدف نماذج المرض الهولندي لتحليل الآثار السلبية التي تنتج عن الزيادة الكبيرة في كميات وأسعار صادرات البلد من الموارد الطبيعية، وخاصة إذا كانت هذه الموارد تمثل نسبة عالية من الصادرات الإجمالية لاقتصاد البلد. وعلى الرغم من ان هذا المرض ارتبط بوجه عام باكتشاف مورد طبيعي الا انه يمكن ان يحدث من أي تطور ينجم عنه تدفق كبير في النقد الأجنبي إلى الداخل مثل أسعار الموارد الطبيعية بشكل حاد، والمساعدات الأجنبية الكبيرة، والاستثمار الأجنبي المباشر⁴.

2-تاريخ ظهور هذه العلة.

يعود تاريخ ظهور هذا المرض إلى سنة 1959 على إثر اكتشاف البترول والغاز في بحر الشمال (هولندا) حيث واجهت هولندا معدلات متزايدة من البطالة، ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية، مما أدى إلى انخفاض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا⁵، وقد نشر أول مقال في مجلة الإكونوميست البريطانية الصادر في احد أعدادها سنة 1977، والجدول رقم (1-1) يوضح لنا التناقض الحاصل بين زيادة مداخيل الدولة و ارتفاع معدل البطالة وانخفاض معدل النمو، إلا أن هذه الدراسات لم يكن لها صدى كبير إلى غاية أزمة النفط والغاز في بداية السبعينات من القرن الماضي (1973)، إذ ظهرت دراسة معمقة حول هذه الظاهرة في نفس المجلة السابقة الإكونوميست.

¹ Marc-antoine adam « *la maladie hollandaise: une étude empirique appliquée à des pays en développement exportateurs de pétrole.* » université de Montréal , 2003 , p8.

² Alan Gelb « *oil windfalls: blessing or curse.* » oxford university press, join 1989 , p 21

³ مايكل ال.روس، ترجمة محمد هيثم نشواني، "نقمة النفط: كيف تشكل الثروة النفطية تنمية الأمم"، اصدار منتدى العلاقات العربية الدولية، الطبعة الأولى 2014، ص91.

⁴ هيثم عبد الله سلمان، مرجع سبق ذكره، ص03.

⁵ بلقاسم مصطفى وبن رمضان أنيسة، " الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر"، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 03، 2012. ص15.

(The Economist) في عددها 92 الصادرة في سنة 1982 للاقتصاديين كوردن (CORDEN) ونيري (NEARY) تحت عنوان "الانفجار القطاعي وتراجع التصنيع في الاقتصاد الصغير المفتوح" (*Booming sector and dindustrialisation is smal open countrie*) حيث تطرقا إلى الأثر الانفجاري الذي خلفه اكتشاف النفط والغاز في هولندا في الأراضي التابعة لها في بحر الشمال، وكانوا من أوائل علماء الاقتصاد الذين تعرضوا لمفهوم المرض الهولندي وتمذجته في نظرية المعروفة بنموذج كوردن نيري الذي سنتناول لاحقا ، وبهذا ارتبط اسم العلة الهولندية بهذا البلد. والجدول رقم (1-1) الموالي يبين لنا التناقض الحاصل بين زيادة مداخيل الدولة من جهة و ارتفاع معدل البطالة من جهة أخرى.

الجدول رقم (1-1): تطور بعض المؤشرات الشارحة للعللة الهولندية.

المؤشر	قبل الصدمة النفطية (1970-1965)	بعد الصدمة النفطية (1977-1971)
معدل نمو الدخل القومي (%)	16.8%	3.5%
معدل البطالة (%)	1.1%	5.1%
الرصيد السنوي للحساب الجاري	(-130) مليار دولار	(2+) مليار دولار

المصدر: مجلة الإكونوميست، العدد 92، 1982، ص. 17.

يظهر لنا من خلال الجدول السابق التناقض الحاصل في الاقتصاد الهولندي، فمن جهة نلاحظ وجود فوائض مالية كبيرة ويظهر ذلك من خلال زيادة نمو الدخل القومي بنسبة 16.8% بعد أن كان 3.5% فقط، وكذا انتقال رصيد الميزان التجاري من حالة العجز (-130) مليار دولار إلى فائض قدر ب (2+) مليار دولار، ومن جهة أخرى نجد أن معدل البطالة ارتفع من 1.1% قبل الطفرة المالية إلى 5.1% وهذا يوحي بوجود خلل (علة) معينة.

يقول البروفيسور جوزيف ستغلير وهو الاقتصادي المرموق في جامعة كولومبيا وأيضاً حاصل على جائزة نوبل "بعد اكتشاف هذه الموارد الطبيعية السخية اكتشف الهولنديون أنهم يواجهون معدلات متزايدة من البطالة... ومن تفشي ظاهرة الإعاقة بين صفوف القوى العاملة... فالغريب أن العمال الهولنديون الذين فشلوا في البحث عن وظائف اكتشفوا أن استحقاقات العجز والإعاقة أفضل لهم مادياً من استحقاقات البطالة"¹.

¹جريدة الجاردين البريطانية عدد 2007/8/18. اطلع عليه بتاريخ 2017/01/30 على موقع ويكيبيديا: المرض الهولندي <https://ar.wikipedia.org/wiki>

ومما زاد من تفاقم الظاهرة أن أدت حصيلة الموارد الطبيعية من الطاقة إلى ارتفاع أسعار صرف العملة الوطنية في هولندا، فكان أن ارتفعت أسعار السلع التي أنتجتها هذه الأخيرة مما أفضى إلى عجزها عن المنافسة الخارجية، بل وأصبحت الواردات من الخارج أقل سعرا ومن ثم أفضل اختيارا للمستهلك المحلي، هذا راجع نتيجة اضمحلال وتلاشي للعديد من الصناعات تقريبا كالنسيج والألبسة، والصناعة الميكانيكية للسيارات والسفن في حين توسع كبير في قطاع الخدمات الغير قابلة للتبادل الدولي، وهذا ما أطلق عليها وصف "اللاتصنيع" ¹ الأمر الذي جعل هذا الاقتصادي الكبير يحذر من اقتصاديات الاعتماد على الموارد الطبيعية لأنه يخلق في رأيه أوطانا غنية ومواطنين فقراء، وهذا جوهر الإصابة بالمرض الهولندي.

اشارت دراسات سابقة إلى ان لعنة الموارد كانت موجودة منذ زمن طويل، وقد عانت منها كل من اسبانيا في القرن السادس عشر بسبب اكتشافات وتراكم كميات الذهب وفرنزويلا في القرن العشرين، هنالك أوجه شبه واضحة بين لعنة النفط في الوقت الراهن والعلل المتعلقة بالموارد في الماضي. قبل عام 1980 لم يكن هناك ارتباط على الاطلاق بين الثروة النفطية والأداء الاقتصادي السيئ وحتى السياسي، حيث كانت الاحلام تراود العالم المنتج للنفط في الخمسينيات والستينات وحتى سبعينيات ينظر لهذه الثروة فرصة ومورد هام لرأسمال لإحداث التنمية والازدهار، لأنها أصلا عائداتها من النفط كانت قليلة نسبيا ومستقرة وكانت ادارتها اسهل، لان امدادات النفط كانت تتحكم فيها عدد قليل من الشركات العالمية (الاخوات السبعة) فأجهزت على معظم أرباحها واستأثرت بها، ولم تظهر المشكلات الا بعد التغيرات الجذرية في السبعينيات القرن الماضي عندما سيطرت الحكومات (تأميم) على صناعة النفط في بلادها فارتفعت الأسعار إلى مستويات قياسية، مما جعل الحكومات اكبر حجماً وأكثر ثراءً من أي وقت مضى، وأصبحت هذه الثروة تراحم أنشطة ومشاريع أخرى مثل قطاعي الزراعة والتصنيع وتؤدي أيضا إلى اضعاف مؤسسات الدولة وتباطأ النمو الاقتصادي ².

وكما يستدل من هذه الظاهرة فإنها لم تكن مقصورة على البلدان النامية. ولا على صادرات المحروقات ولا حتى على صادرات المواد الأولية، إذ أن نفس التأثيرات التي أحدثها ازدهار صادرات المحروقات لوحظت بالنسبة لصادرات النحاس إلزامية والكاكاو الغانية وعلى التنمية في أستراليا (المناجم والذهب) والنرويج ونيجيريا، حيث أشار روس (2003) في تقرير لتشخيص اعراض المرض الهولندي في حالة المملكة المتحدة ان الاستغلال التجاري

¹ Ismail O Fasanya, Adegbeni Onakoya, " Oil Discovery and Sectoral Performance in Nigeria: An Appraisal of the Dutch Disease ",The IUP Journal of Applied Economics, Vol. XII, No. 2, 2013.p28

² مايكل ال.روس، ترجمة محمد هيثم نشواني، مرجع سابق ذكره، ص 343-344.

للفط الخام الذي بدأ في عام 1975 ساهم في زيادة تقدير سعر الصرف الحقيقي بـ 51-55%، بين عامي 1977-1980 مما سبب انخفاض كبير في الإنتاج الصناعي حيث كان يمثل 14% من الناتج المحلي الخام بين 1973-1979 إلى 4% فقط خلال الفترة 1979-1982. كما يمكن أن تنتج أعراض المرض الهولندي عن التدفقات الكبيرة لرؤوس المال إلى داخل البلد، كما حدث في مصر أو بنجلادش نتيجة لتدفق المساعدات الأجنبية. أو في فرنسا في العشرينات من القرن الماضي إثر تلقيها لتعويضات الحرب من ألمانيا. أو مثلما حدث في إسبانيا في القرن السادس عشر التي تدفق إليها الذهب من أمريكا الجنوبية. وحتى في البلدان الفقيرة من حيث رؤوس الأموال وذات الفائض في اليد العاملة مثلا بنجلادش، تركيا، ومصر أصابها العدوى جراء تحويلات العمال المهاجرين من الخارج¹.

3-أسباب ظهور العلة الهولندية: يعود ظهور هذه العلة لعدة أسباب نذكر أهمها:

3-1- التوسع في قطاع الموارد الطبيعية (لعنة الموارد الطبيعية): من الناحية النظرية يفترض أن اكتشاف مورد طبيعي مثل النفط والغاز، البن، الذهب الألماس... إلخ في بلد ما أو يكون ناتج عن ارتفاع حاد في اسعر الموارد في الأسواق الدولية خاصة أسعار النفط على اختلاف النموذج الأصلي لكورن ونيري (1982)، بالتالي في كلتا الحالتين يوفر موارد مالية ضخمة²، وبالتالي سوف يؤدي إلى تحرير القيود المالية التي قد تقف حجرة عثرة في طريق الانطلاق القوي للنمو في هذا البلد والمساعدة في إرساء دعائم التنمية المستدامة فيه غير أن التجارب العلمية أثبتت أن وفرة هذه الموارد مثل النفط قد تكون نقمة، وليس نعمة، على الدول المنتجة لها بصفة خاصة بالنسبة للتحديات التي قد تخلقها تلك الوفرة لاستدامة النمو في تلك الدول.

إذ تشير التجارب الدولية إلى أنه لاستدامة النمو لا تشتترط وفرة في الموارد الطبيعية، وإن كانت الأخيرة تساعد عليها، على سبيل المثال تمكنت دول ما يسمى بالنمور الآسيوية من تحقيق معدلات مبهرة للنمو بدون أن يكون لديها موارد طبيعية، فعندما بدأت كوريا الجنوبية نهضتها الحديثة لم يكن يتجاوز متوسط دخل الفرد السنوي فيها 70 دولار، كما لم ترتكز عملية التنمية على أي وفرة في الموارد، على العكس تماما فإن كوريا الجنوبية تعد دولة فقيرة جدا في الموارد الطبيعية، ومع ذلك استطاعت أن ترسي أسس رصينة للتنمية المستدامة لاقتصادها بحيث أصبحت

¹ Ross M L, "Nigeria's Oil Sector and the Poor", Technical Report, UK Department for International Development (2003).

² Hakima CHOUIKHI, Rafik JBIR, Younès BOUJELBENE, « Prix du Pétrole et Syndrome Hollandais : Cas de la Libye », 5^{ème} Colloque internationale énergie changement climatique et développement durable. Tunisie. juie 2009. p6.

تولد دخلا للفرد من أعلى مستويات الدخل الفردي في العالم وبدون موارد طبيعية أيضا، والأمثلة عديدة في هذا الجانب.

وفي الجهة المقابلة نجد أن معظم الدول النفطية مثلا سجلت مستويات ضعيفة إن لم نقل محتشمة في النمو، وسبب هذا التأثير السلبي يعود إلى:

- ميل قيمة عملة الدولة نحو الارتفاع مع اكتشاف مورد طبيعي ضخم كالنفط أو الغاز فيها، الأمر الذي يؤثر سلبا على درجة تنافسية هذه الدولة على المستوى العالمي.

- تزايد الاعتماد على إيرادات تصدير الإنتاج من المورد الطبيعي، مثلما هو الحال في كثير من الدول المنتجة للنفط كالكويت والجزائر، والمشكلة هنا تتمثل في ضعف قدرة الدولة على التخطيط ماليا بشكل دقيق نظرا لعدم القدرة على السيطرة على توقيت تدفقات الإيرادات نتيجة لعدم انتظامها، الأمر الذي يجعل الاقتصاد برتمته تحت رحمة تقلبات أسعار الصادرات من المورد الطبيعي، وهو ما يعرض الاقتصاد المحلي لتقلبات شديدة نتيجة لعدم استقرار الأسعار والطلب في السوق العالمي¹.

3-2- المساعدات الأجنبية: تؤدي زيادة الأموال الخارجية الناتجة عن المساعدات الأجنبية (كما هو الحال في فرنسا في العشرينات من القرن الماضي إثر تلقيها لتعويضات الحرب من ألمانيا) إلى التأثير المباشر على عملة الدول المستقبلية لها إذ تؤدي إلى زيادة مؤقتة الصرف الأجنبي المتاح، مما يخلق ضغوطا تصاعدية على الأجور الحقيقية للقطاعات في مجال السلع التجارية وانخفاض في القدرة على المنافسة الخارجية. ويعود الانخفاض في الصادرات أمر لا مفر منه ما لم يتم وضع سياسات محددة². لوحظ في العديد من الدول النامية التي تتلقى مساعدات دولية خلال فترة الثمانينات والتسعينات تعاني من عوارض المرض الهولندي (زيادة تقدير سعر الصرف الحقيقي)، حيث في دراسة ل Subramaniam & Rajan (2005) على مجموعة من الدول التي استفادت من مساعدات دولية أظهرت ان نمو القطاع الصناعي يكون ابطأ في هذه الدول بالمقارنة بالدول التي لم تستفد من تلك المساعدات الأجنبية، بالإضافة إلى تراجع وتقلص الصادرات الإجمالية في هذه الدول بفعل تأثير المساعدات الأجنبية³.

¹ محمد إبراهيم السقا، "لعنة الوفرة النفطية في الكويت"، (بتصرف) مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون، منشور على الموقع: www.economyofkuwait.blogspot.com أكتوبر 2009. شهد بتاريخ 15 نوفمبر 2016.

² Marc Antoine Adam « *La maladie hollandaise: Une étude Empirique Appliquée à Des Pays En Développement Exportateurs de Pétrole* », idem, pp, 13-14.

³ Sylviane Guillaumont Jeanneney et Patrick Guillaumont, « *Efficacité, sélectivité et conditionnalité de l'aide au développement: enseignements pour la politique française* », CERDI, CNRS et Université d'Auvergne, La Documentation française. Paris, 2006, P. 110

3-3- الاستثمار الأجنبي المباشر (تأثير تدفقات رأس المال الخارجي):

هذا المرض يمكن أن يأتي أيضا من التدفقات الهائلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد او تدفقات رأس المال الخارجي كتحويلات المهاجرين، حيث قام كل من Salter-Swan-Corden-Dornbusch بدراسات على الدول النامية اثبتت كلها انها تؤدي إلى ال ارتفاع الحقيقي لقيمة العملة المحلية، ففي حالة التحويلات الخارجية للمهاجرين تسبب زيادة في الدخل الحقيقي لأسر وبالتالي زيادة الطلب الكلي، وهذا يتوقف على ما إذا كانت هذه الأموال الجديدة يتم استخدامها لتمويل النفقات الجارية أو تراكم رأس المال في قطاعات السلع التجارية أم لا¹، وذلك حسب ما يلي:

- إذا كانت هذه الموجودات الجديدة تستخدم لتمويل الاستهلاك المحلي، فإنها تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الغير تجارية (الخدمات)، وبما أنه يتم تحديدها داخليا، عكس الأخرى والتي يتحدد سعرها في الأسواق الدولية، ضف إلى ذلك ارتفاع قيمة العملة المحلية كل هذه العوامل تسبب في زيادة المطلوب من السلع غير تجارية على حساب الأخرى وهذا يفضي إلى إعادة التخصيص نحو إنتاج هذه الأخيرة، فتوجه هذه الاستثمارات إلى هذا التخصص مما يؤدي في الأخير إلى عجز الحساب التجاري في ميزان المدفوعات. ومن هنا فإن الأثر الصافي للاستثمار الأجنبي المباشر على سعر الصرف الحقيقي لا يمكن التنبؤ بها.

- إذا كانت هذه الموجودات الجديدة تستخدم لتمويل التراكم الرأسمالي، وهنا نميز حالتين²:

(أ) إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز في قطاع السلع التجارية (القطاع الإنتاجي)، فإنه يؤدي إلى زيادة العرض لهذه السلع وبالتالي الزيادة في حساب الميزان التجاري ونحسن في موازنة ميزان المدفوعات مما يؤدي إلى تقدير حقيقي لقيمة العملة بعد ذلك.

(ب) إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر موجه نحو القطاعات الغير إنتاجية (قطاع السلع الغير تجارية) فهذا يؤدي إلى عكس العملية الأولى فيتدهور سعر الصرف الحقيقي وبالتالي يخلق أعراض الإصابة بالمرض الهولندي.

من هنا يتبين لنا أنه وعلى الرغم من اختلاف وتنوع مصادر هذه الأموال الأجنبية إلى أنها تصب في جوهر واحد وهو أن سبب ظهور هذه العلة يتمحور إما بزيادة المعروض منها أو عدم توجيه هذا الأخير في قطاعات منتجة.

¹ Emmanuel K. K. Lartey, Federico S. Mandelman, and P A. Acosta, " Remittances, Exchange Rate Regimes and the Dutch Disease: A Panel Data Analysis" Review of International Economics, Vol 20, Issue 2.May 2012 ,P378

² Marc Antoine Adam, Op.cit. p 13-14.

المطلب الثاني: النموذج الأساسي لنظرية المرض الهولندي (CORDEN & NEARY)

كتب عن المرض الهولندي كثير، تناولت تلك الكتابات أنماطا من الاقتصاديات الصناعية النامية المعتمدة في اقتصادها اعتمادا لامتناهي على الموارد الطبيعية إلى ان قدما المؤلفان كوردن ونيري في بحث تقليدي مرجعي نموذج مُفسر للتأثير العكسي لثروة الموارد الطبيعية.

1- بناء نموذج كوردن ونيري: يعتبر هذا النموذج من أبرز النماذج المفسرة لظاهرة العلة الهولندية وهو للعالمين كوردن (CORDEN) ونيري (NEARY)، وتم نشره في مجلة الأكونوميست البريطانية (*The Economist*) في عددها 92 الصادر في سنة 1982 بعنوان " *Booming sector and dindustrialisation in smal open* " *country* "، وكانت وفق الفرضيات التالية¹:

- اقتصاد صغير مفتوح به قطاعين: الأول تبادلي (*Echangeable*) يحتوي نوعين من السلع هما: سلع قطاع المناجم (او المحروقات) و سلع القطاع الصناعي، والأخر غير ذلك (*Non échangeable*). غير التبادلي يحوي سلع قطاع الخدمات.

- تحدد أسعار القطاع الأول (غير تبادلي) في السوق المحلية من خلال حركة العرض والطلب في السوق المحلي اما أسعار القطاع التبادلي تحدد وفق المنافسة الدولية أي في الأسواق الدولية. تمت الدراسة على المدى المتوسط².

- مرونة الأسعار وجميع السلع موجهة نحو الاستهلاك النهائي.

- رأس المال الثابت (غير متنقل) بين القطاعات، أما العمل فهو متنقل بين القطاعات داخلي.

لقد عالج العالمين الأثر السلبي للتوسع الحاصل في قطاع المناجم على قطاع الصناعة، وقد اعتمدا في دراستهما على تقسيم النموذج إلى قطاعين بهما ثلاث مجموعات كبرى.

أ. **القطاع المزدهر (الانفجاري): (*Booming sector (SB)***: ويمثل قطاع الموارد الطبيعية أي جميع السلع التجارية القابلة للتبادل من البترول والغاز والمناجم والتي تتميز ب ارتفاع أسعارها الفجائية والكبيرة في السوق الدولية. هذا القطاع إما أن يكون قطاع متواجد مسبقا في الاقتصاد أو قطاع حديث الظهور في النسيج الاقتصادي بعد اكتشاف موارد طبيعية.

¹ W.Max Corden ; J.Peter Neary " *Booming sector and dindustrialisation in smal open country* " , *The Economic Journal*, vol. 92, No.368, decembre 1982, p826.

² SID AHMED Abdelkader: « *Du Dutch disease à l'OPEP discase* », *problèmes théoriques de la rente pétrolière* », *Revue Tiers-Monde*, tome XXVIII, n° 112, oct.-déc1987. p. 887-908.

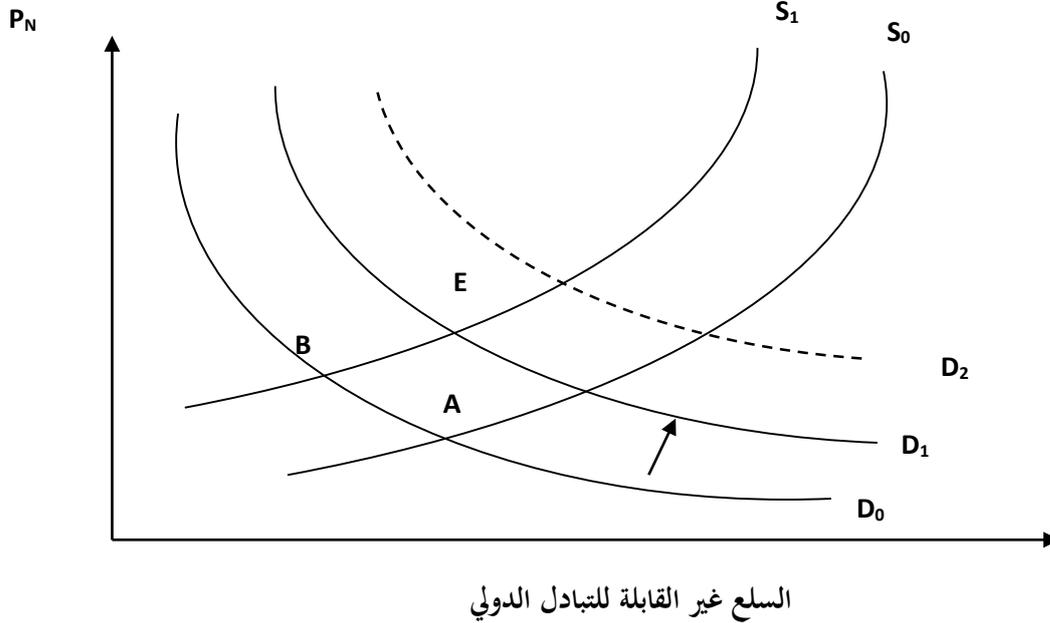
ب. القطاع المتأخر (*Lagging sector (SL)*): يحتوي على السلع التجارية لقطاعي الصناعة والفلاحة، تمتاز سلع كل من القطاعين المزدهر والمتأخر بكونهما قابلة للتداول حسب الطلب والعرض الدوليين.

ج. قطاع السلع غير القابلة للتبادل (*Non tradeable sector (SN)*)

ويحتوي هذا القطاع على جميع السلع غير القابلة للتداول الدولي الغير المعرضة للتنافس الدولي كقطاع الخدمات، التأمينات البناء والنقل... الخ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أسعارها تُحدد في السوق المحلية، حيث أن السعر يتبع قانون العرض والطلب وفق المنافسة الداخلية، وفي الشكل رقم (1-1) الموالي يوضح نموذج كوردن الأثرين.

2- تحليل منحنى نموذج كوردن: يمثل الشكل رقم (1-1) منحنى الطلب والعرض لسلع القطاع غير القابلة للتبادل (SN) إذ يظهر على محور السينات كمية سلع القطاع الغير تبادلي وعلى محور العيّنات نجد الأسعار النسبية المقابلة لها، المنحنيين (D_i) و (S_i) يمثلان دالتي الطلب والعرض على التوالي، النقاط A, B, E, C تمثل نقط التوازن الجديدة. حسب كوردن ونيري يظهر أثر الانفاق من خلال انتقال منحنى الطلب من D_0 إلى D_1 وفق التسلسل التالي¹:

الشكل رقم (1-1): نموذج كوردن



Source: Corden, M., " *Booming Sector and Dutch Disease Economics: Survey and Consolidation* ", *Oxford Economic Papers, New Series*, Vol 36, Nov. 1984, P: 361.

¹ Marc Antoine Adam, *Op.cit.* p 10-11.

ليكن لدينا القطاعات الثلاثة التالية الانفجار (SB)، المتأخر (SL) والقطاع غير التبادلي (SN)، القطاعين (SL، SB) ينتجان سلع تجارية بأسعار دولية، والقطاع (SN) ينتج سلع غير قابلة للتداول الدولي، دوال كل القطاعات هي تابعة للعمل وكذا كل الأسعار مرنة.

إن كل توسع في قطاع التعدين (SB) الناتج عن الأسباب السالفة الذكر سيؤدي إلى زيادة الدخل القومي وكذا الفردي "أثر الانفاق"، وبالتالي يؤدي استخدام هذه العوائد المالية الكبيرة إما مباشرة من العمال (لارتفاع الدخل) أو من طرف الدولة إلى ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية وكذا الخدمات (البناء و التشييد) فينتقل منحني الطلب من حالته الابتدائية التوازنية في النقطة A إلى نقطة توازنية جديدة B أعلى من الأولى، وهذا يستدعي ضرورة زيادة الطاقة الإنتاجية في هذا القطاع مما ينتج عنه انتقال عوامل الإنتاج (العمل) من القطاعات الأخرى إلى هذا الأخير.

ويرى و.م. كوردن وج.ب. نيري (1982)¹ أن فعالية وهيمنة كل أثر من الأثرين (الانفاق وحركة الموارد) بالنسبة للأخر تعتمد على عدة متغيرات، أما فعالية أثر النفقات فإنها تتوقف على مدى ميل استهلاك الخدمات في الاقتصاد، وأما أثر حركة الموارد فإن تأثيره يرتبط ارتباطا وثيقا بكثافة استخدام عوامل الإنتاج في القطاعات الاقتصادية، فإذا كان قطاع الموارد الطبيعية يتميز مثلا بكثافة رأس المال كما هو الشأن بالنسبة لغالبية الدول المصدرة للنفط، ففي هذه الحالة فإن أثر النفقات سوف يهيمن على أثر حركة الموارد.

وعندما يتحقق في اقتصاد معين كل من الأثرين مجتمعين ينتج ما يلي:

- ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي.

- ارتفاع مخرجات القطاعات الغير مصدرة (البناء والخدمات).

- ينخفض الإنتاج في قطاع المنتجات الصناعية.

- تنخفض صادرات القطاع الصناعي

3- أثر حركة عوامل الإنتاج: هو تحول العوامل إلى القطاع المنفجر أو القطاع المزدهر وقطاع السلع غير تبادلي

إذا كان القطاع المنفجر (Booming Sector) ليس محصورا (enclave). و يختلف الأثر من حالة الاقتصاديات المتقدمة والنامية لاختلاف طبيعة الاقتصاديات:

¹ Corden.M.. & Neary P., " Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy ", The Economic Journal , Vol.92,december 1982 ,P: 826.

3-1- حالة الدولة المتقدمة: ويظهر ذلك من خلال¹:

أ- تحول اليد العاملة من القطاع المتأخر (SL) إلى القطاع المزدهر (SB) سيؤدي إلى انخفاض إنتاجية العمل في القطاع الأول وهذا لنقص الطلب على العمل فيه وكذا انتقاله إلى قطاع التعدين مما يساعد على نقص التحصيل وكذا الموارد اللازمة للتصنيع فتكون نتائجه وخيمة على القطاع الصناعي وهذا ما يعرف بأثر اللاتصنيع المباشر (Désindustrialisation Direct).

ب- تحول اليد العاملة من القطاع (SN) إلى (SB) وهو تحول مؤقت ناتج عن زيادة الطلب على اليد العاملة في القطاع التوسعي.

ت- تحول اليد العاملة من القطاع المتأخر (SL) إلى (SN) ويظهر ذلك من خلال توجه اغلب الاستثمارات نحو مشاريع كبرى (البنية التحتية) كبناء السدود والطرق والمطارات والمدن الصناعية... الخ، والتي تتطلب رؤوس أموال كبيرة وكذا يد عاملة مؤهلة مما يستدعي ضرورة توفر كل وسائل العمل الملائمة من مطاعم وكذا خدمات النقل والاتصالات، وهذا ما سيؤدي إلى زيادة الطلب على سلع القطاع (SN) فنجد أن حركة اليد العاملة تكون موجهة بشكل كبير في مرحلتها الأولى إلى القطاع التوسعي ثم تنتقل إلى قطاع الخدمات (SN) بافتراض أن هذه الحركة محدودة على النطاق الدولي)، مما ينجر عنه امتصاص اليد العاملة من القطاع الصناعي إلى القطاع الغير منتج (SN) وهذا ما يعزز تراجع الصناعة وهو ما يعرف بـ "التراجع غير المباشر للتصنيع"

3-2- حالة الدول النامية: إن القطاع المتأخر في هذه الدول من المحتمل أن يضم الصادرات الزراعية أو الصناعات

الغذائية المنافسة للواردات. ولذلك فإن ازدهار الصادرات (في قطاع المحروقات) قد يؤدي إلى تراجع التصنيع (أو تأخر) قطاع الزراعة "De-agriculturation" كما في المكسيك وفنزويلا وخاصة في نيجيريا.

وعند توسيع تحليل النموذج ذي ثلاثة قطاعات إلى المدى الطويل فإنه يمكن الحصول على نتائج هامة أخرى. ففي المدى الطويل تصبح كل العوامل، باستثناء الأرض، قابلة للحركة، فإذا انتقل العمل مثلا من القطاع المتأخر وقطاع السلع غير القابلة للتبادل إلى القطاع المزدهر بينما يمكن نقل رأس المال بين القطاعين المتأخر والمنتج للسلع غير القابلة للتبادل فقط فإن كلا هذين القطاعين قد يعاني من انخفاض الإنتاج.

¹ Jean-Philippe Koutassila « le syndrome hollandaise, théorie et vérification empirique au Congo et au Cameroun », entre d'économie du développement, Université Montesquieu - Bordeaux IV, France,, P.10.

و تتعلق النتيجة بالكثافة العمالية (أي الاختلاف بين كثافة عوامل الإنتاج) للقطاعين، فرغم أن تأثير الإنفاق يشتغل عبر ارتفاع سعر الصرف كي يخفض إنتاج القطاع المتأخر، فإن هذا القطاع إذا كان أكثر كثافة من حيث رأس المال، فإن النتيجة الصافية ستكون هي الزيادة في الإنتاج.

أما إذا كان قطاع السلع غير تجارية هي الأكثر كثافة من حيث رأس المال فإن حركة العوامل يمكن أن تعزز الزيادة في السلع غير القابلة للمتاجرة. ويمكن لإنتاج السلع غير تجارية أن يزداد إلى الحد الذي يجعل أسعارها تنخفض في النهاية، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف على خلاف الحالة العادية. وعندما يكون رأس المال متحركا بين كل القطاعات، فإن أي نتيجة يمكن أن تتحقق وليس هناك أي افتراض مسبق بأن أي قطاع معين سيعرف ارتفاعا أو انخفاضا في الإنتاج¹.

وعموما وعلى المستوى الهيكلي للقطاعات الثلاثة ستؤدي هذه العلة في النهاية إلى نقص الإنتاج في القطاع الصناعي مما يستدعي تأخره على القطاعات الأخرى. ولقد درس العالمان كوردن ونيري مختلف الآثار الممكن حدوثها في حالة تنقل عوامل الإنتاج نذكر منها:

4- تأثير القطاع التوسعي والحالات الممكنة لتنقل عوامل الإنتاج:

4-1- الحالة الأولى: الأثر التوسعي في حالة تنقل العمل مع بقاء العوامل الأخرى على حالها

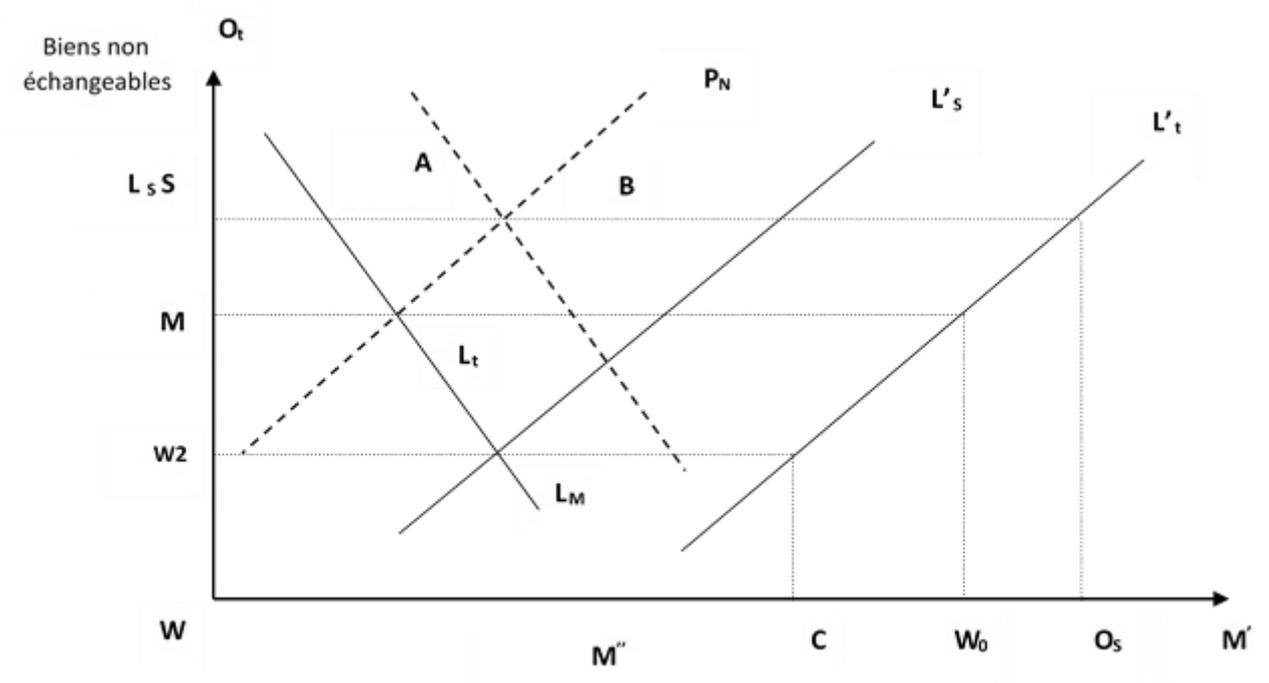
الهدف من هذا التحليل هو إبراز أثر العلة الهولندية على سوق اليد العاملة، توزيع الدخل، وحجم القطاع الصناعي مع الأخذ بعين الاعتبار أن العامل الوحيد المتنقل بين القطاعات هو العمل (T) وعلى المدى القصير في حين تبقى العوامل الأخرى ثابتة، أنظر الشكل (1-2) يمثل المحور العمودي مستوى الأجور والمحور الأفقي كمية اليد العاملة المطلوبة، حيث يتم احتساب كمية اليد العاملة المطلوبة في قطاع الخدمات (قطاع غير تبادلي) ابتداء من O_S إلى O_t كما يتم احتساب كمية اليد العاملة المطلوبة لقطاعي التعدين (التوسعي) والصناعة ابتداء من O_t إلى O_S (عكس الأولى).

- L_M : منحني الطلب على العمل للقطاع الصناعي.

- L_S : منحني الطلب على العمل لقطاع الخدمات.

¹ عبد الله منصوري " السياسة النقدية والجائنية لمواجهة الانخفاض الكبير في الصادرات، حالة اقتصاد صغير مفتوح" - رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2007، ص 265.

الشكل رقم (1-2): أثر العلة الهولندية على سوق العمل



SOURCE : Nakoumdé Ndoumtara, Op.Cit., p74.

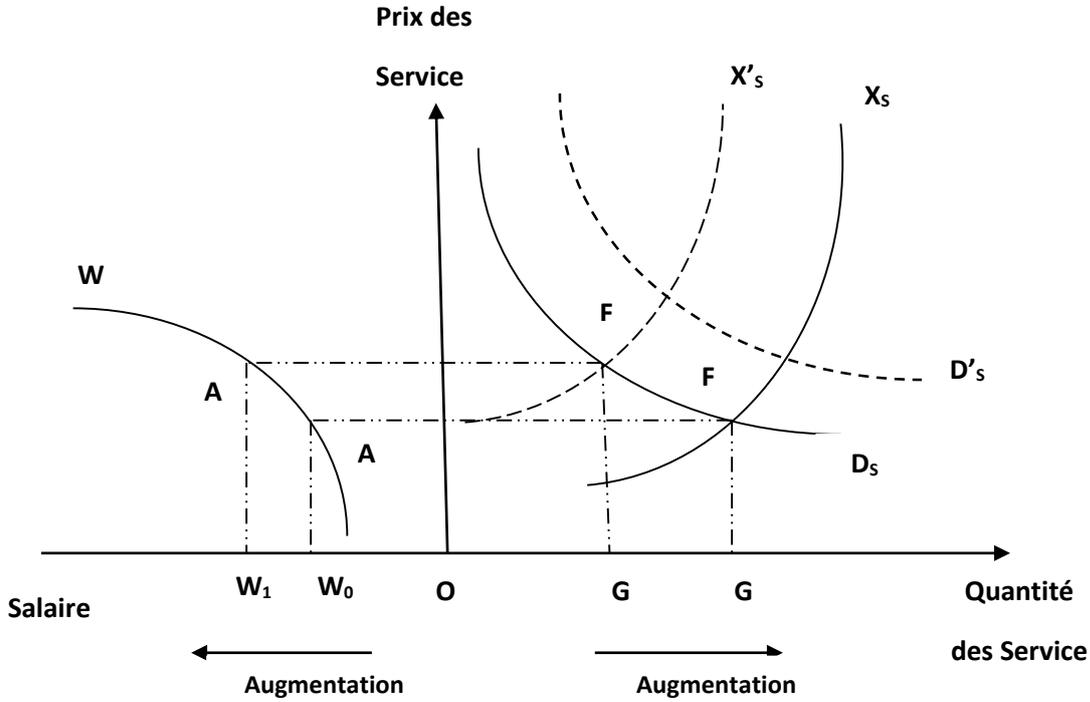
- L_T : منحنى الطلب على العمل لمجموع القطاعين التوسعي والصناعي.
- A: نقطة التوازن الاولى.
- W_0 : الأجر التوازني قبل التوسع.

يؤدي التوسع الحاصل في قطاع التعدين إلى زيادة الانتاجية الحدية للعمل، أي الزيادة المستمرة في أجرة هذا القطاع، مما يؤدي إلى انتقال المنحنى (L_T) إلى منحنى آخر أعلى (L'_T) فترتفع الأجور من حالتها الابتدائية (W_0) إلى (W_1)، هذا التغيير يؤدي إلى تراجع القطاع الصناعي، بسبب امتصاص كتلة كبيرة من اليد العاملة منه نحو القطاع التوسعي، وبالتالي يتراجع الطلب من (MO_t) إلى ($M'O_t$) وهذا ما يعرف بظاهرة "اللاتصنيع المباشر". ويتجلى أثر الانفاق هنا من خلال التدفق الهائل للعملة الصعبة مما يشجع الأعوان الاقتصاديين على زيادة طلبهم على الخدمات (زيادة معدل الرفاهية) فيساعد هذا على ارتفاع أسعارها فينتقل المنحنى من (L_S) إلى (L'_S). وكل هذا يؤدي في الأخير إلى حصول توازن جديد في سوق العمل إذ تنتقل الأسعار إلى (W_2)¹.

¹ Nakoumdé Ndoumtara, « boom pétrolier et d'un syndrome hollandais au Tchad: une approche par la modélisations en équilibre général calculable » Sciences de l'Homme et Société. Université d'Auvergne, 2007, p74.

4-2- الحالة الثانية: الأثر التوسعي في حالة تنقل رأس المال بين قطاعين ويكون ذلك على المدى المتوسط والطويل، وبين القطاع الصناعي والخدماتي وفق الشكل رقم (3-1) الموالي:

الشكل رقم (3-1): أثر العلة في حالة تنقل رأس المال بين قطاعين.



Source: W.Max Corden; J.Peter Neary « Booming sector and de-industrialisation in small open Economy » idem, p834.

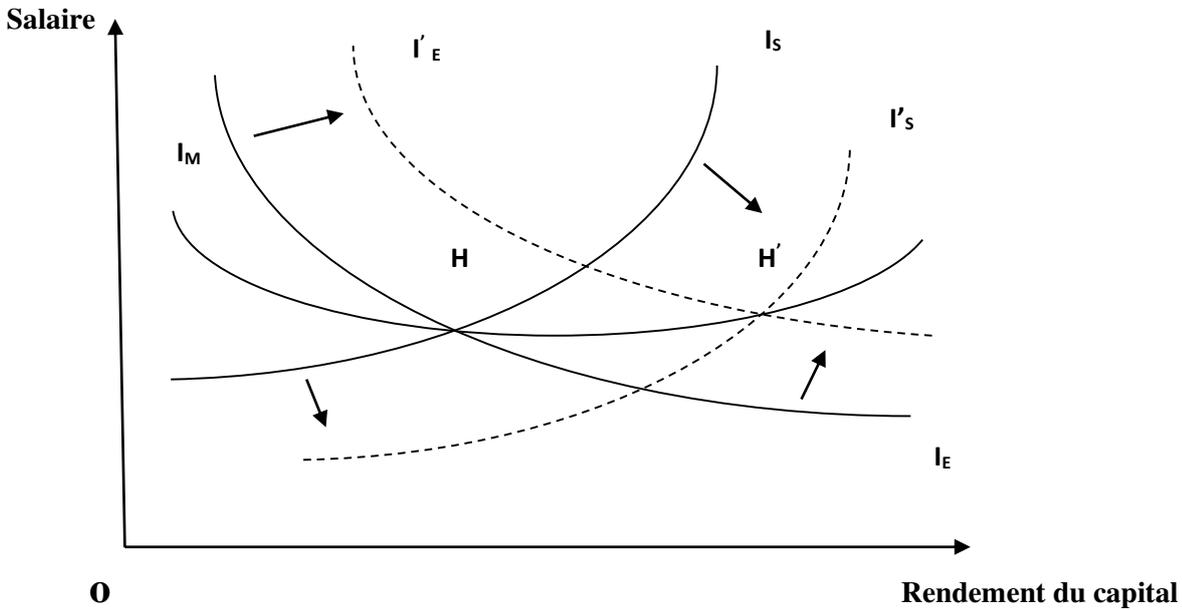
تمثل الجهة اليمنى للمنحنى سوق الطلب والعرض في قطاع الخدمات، وتمثل الجهة اليسرى سوق العمل في قطاع الخدمات، و تمثل الرموز في الشكل مايلي:

- F: يمثل نقطة التوازن في قطاع الخدمات (قبل التوسع).
 - A: نقطة التوازن في سوق العمل للقطاع الخدماتي قبل التوسع.
 - D_s : منحنى الطلب الابتدائي وفي نفس الوقت منحنى الانتاج وذلك بافتراض أن النفقات تساوي المداخيل.
 - X_s : منحنى العرض الكلي لليد العاملة في قطاعي الخدمات والصناعة.
- على اعتبار أن القطاع الصناعي يستخدم رؤوس الأموال بشكل مكثف فإن هذه الكثافة ستؤدي إلى توسع هذا الاخير على حساب الخدمات وبالتالي سيقبل من العروض من الخدمات وبالتالي تراجع كمياتها من (OG) إلى (OG') ولكن سيكون له أثر إيجابي فيما بعد، وهو أن التوسع في القطاع الصناعي يستدعي زيادة الطلب على

الخدمة فيما بعد مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها مرة أخرى وترتفع معها الأسعار فتنقل حركة الأموال من القطاع الصناعي إلى القطاع الخدماتي¹.

4-3- الحالة الثالثة: أثر التوسع في حالة إنتقال رؤوس الأموال بين القطاعات الثلاثة نفترض الآن أن عوامل الإنتاج (رؤوس الأموال، العمل) تنتقل بين القطاعات الثلاثة، تجدر الإشارة على أن أثر الإنفاق غير واضح بسبب استقلالية الأسعار لأنها موزعة بين عوامل الإنتاج وهيكل الطلب، أيضا يتم تحديد أسعار الخدمات وكذا الأجور من خلال مقدرة البلاد على إدخال قطاع التكنولوجيا. بحيث يكون القطاع الصناعي أكثر كثافة لرأس المال من الخدمات وأقل منه لقطاع التعدين.

الشكل رقم (1-4): أثر العلة الهولندية في حالة تنقل عوامل الإنتاج بين القطاعات الثلاث



Source: W.Max Corden; J.Peter Neary Op.Cit., p836.

يجمع المنحنى (1-4) مختلف القطاعات إذ يظهر على المحور العمودي أسعار عوامل الإنتاج (الأجور)، وعلى المحور الأفقي عائد رأس المال.

- I_E : منحنى القطاع التوسعي.

- I_M : منحنى القطاع الصناعي.

- I_S : منحنى قطاع الخدمات.

¹ W.Max Corden ; J.Peter Neary « **Booming sector and deindustrialization in smal open countries** », *The Economic Journal*, vol. 92, No.368, decembre 1982, p833.

- H: نقطة التوازن الابتدائية (قبل التوسع)،

- يؤدي التوسع في قطاع التعدين إلى انتقال هذا الاخير من الحالة الابتدائية I_E إلى I'_E أعلى منها في حين يبقى القطاع الصناعي على حاله، فينتقل المنحنى إلى حالة توازنية جديدة هي H' هذا من جهة، ومن جهة أخرى يؤدي التوسع إلى انخفاض الأجور الحقيقية مما يساهم في تراجع أسعار قطاع الخدمات.

من كل ما سبق ذكره استخلص كوردن ونيري مايلي:

- حدوث زيادة في أسعار الخدمات والأجور الحقيقية في حالة كثافة رؤوس الأموال في القطاع الصناعي على حساب التعدين والخدمات.

- زيادة في اسعار الخدمات وانخفاض في الأجور الحقيقية في حالة كثافة رؤوس الأموال في القطاع الصناعي مقارنة بقطاع التعدين والخدمات.

- انخفاض أسعار الخدمات وكذا الأجور الحقيقية في حالة كثافة أقل لرؤوس الأموال في القطاع الصناعي مقارنة بالتعدين وقطاع الخدمات.

- انخفاض أسعار الخدمات والأجور الحقيقية في حالة كثافة رؤوس الأموال في القطاع الصناعي أقل منها في قطاع التعدين وأكثر منها لقطاع الخدمات.

- و أخيرا وجود أسعار سلع قطاع الخدمات بأجور مرتفعة في حالة كثافة رؤوس الأموال في القطاع الصناعي أكبر منها في قطاع التعدين وأقل كثافة بالنسبة لقطاع الخدمات.

المطلب الثالث: الاثار الاقتصادية للمرض الهولندي.

إن أي توسع في قطاع التعدين (المناجم مثلا) او النفط له أثرين سلبيين أساسيين على قطاع الصناعة وكذا الزراعة، حيث يدرس هذا النموذج أثر انتعاش أو التوسع في استغلال قطاع الموارد الطبيعية على قطاعات الاقتصاد الأخرى، وقد توصل كل من م. كوردن ونيري إلى أن توسع القطاع المصدر للموارد الطبيعية نتيجة صدمة خارجية يولد أثرين على الاقتصاد المعني، وهما: أثر الإنفاق وأثر إعادة تخصيص الموارد (حركة الموارد).

1 - أثر إعادة تخصيص الموارد (حركة عوامل الإنتاج) "Resource Movement Effect":

ونعني بها حركة تنقل عوامل الإنتاج (العمل) من القطاع المتأخر إلى القطاعين التوسعي وقطاع الخدمات، وذلك نتيجة لتوسع قطاع التعدين مما يتطلب زيادة الطلب على اليد العاملة فيؤدي إلى انتقالها من القطاعات الإنتاجية

الأخرى (الصناعة) إلى هذا الأخير، نظرا لارتفاع الأجور وتحسن الخدمات الاجتماعية مما يجعل بتوسع قطاع التعدين على حساب القطاع الصناعي¹.

2- أثر الإنفاق " *Spending Effect* ":

إن العوائد المالية الناتجة عن التوسع في قطاع المناجم سيخلق فائض في ميزان المدفوعات مما يساعد على زيادة الدخل القومي وكذا الفردي، وبالتالي سيخلق طلب إضافي على السلع الاستهلاكية وكذا الخدمات مما سيؤدي إلى ارتفاع معدل سعر صرف العملة المحلية مقارنة مع نظيرتها، وهذا ما سيجعل أسعار السلع المستوردة أرخص من غيرها المحلية وعلى اعتبار عقلانية المستهلك فإنه سيفضل الأولى عن الثانية وهذا ما سينتج عنه زيادة الواردات على الصادرات، فينتقل اقتصاد الدولة من اقتصاد يعتمد على الصناعة إلى اقتصاد يعتمد على التجارة وبالتالي عجز الميزان التجاري وفي الأخير عجز في ميزان المدفوعات.

ويرى و.م. كوردن وج.ب. نيري (1982)² أن فعالية وهيمنة كل أثر من الأثرين (الإنفاق وحركة الموارد) بالنسبة للأخر تعتمد على عدة متغيرات، أما فعالية أثر النفقات فإنها تتوقف على مدى ميل استهلاك الخدمات في الاقتصاد، وأما أثر حركة الموارد فإن تأثيره يرتبط ارتباطا وثيقا بكثافة استخدام عوامل الإنتاج في القطاعات الاقتصادية، فإذا كان قطاع الموارد الطبيعية يتميز مثلا بكثافة رأس المال كما هو الشأن بالنسبة لغالبية الدول المصدرة للنفط، ففي هذه الحالة فإن أثر النفقات سوف يهيمن على أثر حركة الموارد. وعندما يتحقق في اقتصاد معين كل من الأثرين مجتمعين ينتج ما يلي:

- ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي.
- ارتفاع مخرجات القطاعات الغير مصدرة (البناء والخدمات)
- ينخفض الإنتاج في قطاع المنتجات الصناعية.
- تنخفض صادرات القطاع الصناعي.

¹ Jean Philippe Koutassila, Op.cit. ., p, 9-10.

² Corden.M.. & Neary, Op.Cit.,P826.

الجدول (1-2): الآثار الناجمة عن المرض الهولندي.

تشغيل	الإنتاج	التصدير	الاجور	الاسعار	
					* أثر إعادة تخصيص الموارد
يرتفع	يرتفع	يرتفع	ترتفع	تحدد في السوق الدولي	- قطاع التوسعي (الموارد).
ينخفض	ينخفض	ينخفض	ترتفع	تحدد في السوق الدولي	- قطاع الصناعي.
ينخفض	ينخفض	-	ترتفع	ترتفع (محليا)	- القطاع الغير تبادلي
					* أثر الانفاق
ينخفض	ينخفض	يرتفع	ترتفع	تحدد في السوق الدولي	- قطاع التوسعي (الموارد).
ينخفض	ينخفض	ينخفض	ترتفع	تحدد في السوق الدولي	- قطاع الصناعي.
يرتفع	يرتفع	-	ترتفع	ترتفع (محليا)	- القطاع الغير تبادلي
					* الأثر الصافي الإجمالي
غامض	غامض	يرتفع	ترتفع	تحدد في السوق الدولي	- قطاع التوسعي (الموارد).
ينخفض	ينخفض	ينخفض	ترتفع	تحدد في السوق الدولي	- قطاع الصناعي.
غامض	غامض	-	ترتفع	ترتفع (محليا)	- القطاع الغير تبادلي

Source: Bernardina Algieri, " The Dutch Disease: evidences from Russia", Economic Change and Restructuring, Volume 44, Issue 3,2011.p247

3- أثر اختلال التوازن النقدي:

إن النموذج النظري الذي وضعه و.م. كوردن وج.ب. نيري (1982) وو.م. كوردن (1984) يتناول بالتحليل الطريقة التي يؤثر بها انتعاش القطاع المصدر للموارد الطبيعية على القطاعات الأخرى للاقتصاد، وهذا من خلال التركيز على سعر الصرف الحقيقي كأهم آلية ينتقل بها أثر الانتعاش إلى باقي الاقتصاد، وقد بينت أغلب الدراسات التي تناولت أثر انتعاش القطاع المصدر على الاقتصاد -و التي عرفت بأدبيات المرض الاقتصادي الهولندي - أن التوسع في القطاع المصدر للطاقة يؤدي في الحالة العامة إلى ارتفاع حقيقي في العملة المحلية (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي)، زيادة الإنتاج في قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري وتراجع العمالة والإنتاج في قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري، ويحدث هذا التحول في الاقتصاد من خلال أثريين مهمين هما أثر حركة الموارد وأثر النفقات. وبالإضافة إلى هذا التأثير على الاقتصاد الحقيقي، فإن لانتعاش القطاع المصدر للموارد الطبيعية، في المدى القصير، أثر نقدي هام " Monetary Effect " يؤثر أيضا على سعر الصرف الحقيقي، ومن بين أهم الدراسات التي

تناولت الأثر النقدي للمرض الاقتصادي الهولندي على قطاعات الاقتصاد الأخرى، نذكر أعمال 1985 (S.Edwards)، 1986 (Wjinbergen)، وايضا (1982) M.Aok & S.Edwards.

أما (1985) S.Edwards فقد وضع نموذجاً لحالة اقتصاد صغير سائر في طريق النمو، يتميز بعدم وجود أسواق مالية محلية وفرض رقابة على حركة رؤوس الأموال، ويتكون هذا النموذج من جانب نقدي وجانب يمثل الاقتصاد الحقيقي¹. فالجانب النقدي عبر عنه بكل من الطلب وعرض النقود في الاقتصاد، في المعادلات التالية²:

$$\widehat{M}_t = \alpha \widehat{R}_t + (1 - \alpha) DCR_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\widehat{R}_t = \gamma_0 [\widehat{M}_t^d - \widehat{M}_{t-1}] + \gamma_1 \widehat{P}_t^c \dots \dots \dots (2)$$

$$\widehat{M}_t^d = \widehat{P}_t + \sigma \widehat{Y}_t \dots \dots \dots (3)$$

M_t : تمثل معدل عرض النقود.

R_t : الاحتياطات الأجنبية معبر عنها بالعملة المحلية.

DCR_t معدل نمو القروض المحلية المقدمة للاقتصاد

M_t^d : الطلب على النقود في الفترة t.

$M_t - 1$: عرض النقود في الفترة t-1.

P_t^d أسعار السلع معبر عنها بالعملة المحلية خلال الفترة t.

p_t : معدل النمو في المستوى العام للأسعار أو معدل التضخم في الاقتصاد.

Y_t الدخل الحقيقي.

تبين المعادلة رقم [1] أن عرض النقود في الاقتصاد يعتمد على كل من احتياطات الصرف المتراكمة لدى البنك المركزي والقروض الممنوحة للاقتصاد، فزيادة الاحتياطات الأجنبية R_t تعني الزيادة في عرض النقود المحلية بالإضافة إلى أن ارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد يزيد في نمو الكتلة النقدية، أن معظم الدول النامية تلجأ إلى آلية خلق النقود بالاعتماد على مضاعفة حجم القروض الممنوحة للاقتصاد التي تعد أهم مصدر تمويل النفقات الحكومية

¹ شكوري سيدي محمد، "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012، ص 18-21.

² Edwards, S., "Commodity export Boom and the Real Exchange Rate: The Money-Inflation Link", National Bureau of Economic Research, Cambridge, 1985, P. 1-10.

أما المعادلة [2] فتبين أن احتياطات الدولة من سعر الصرف تستجيب لعاملين أولهما الفائض في تدفق الطلب أو العرض في النقود الذي يترجم إما في زيادة أو تراجع تراكم احتياطات العملات الأجنبية، وثانياً التغير في الأسعار المحلية للسلع المصدرة خلال الفترة الزمنية t يؤدي إلى تغيير في الاحتياطات لنفس الفترة، حيث أن ارتفاع أسعار السلع المصدرة يؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة وبالتالي نمو احتياطات العملات الأجنبية في البنك المركزي. و يكتمل الجانب النقدي لهذا النموذج بإضافة $Zi FURUM$ [3] التي تصف معدل تغير الطلب على النقود في الاقتصاد: حيث أن هذا الأخير يعتبر دالة لمستوى الدخل الحقيقي إذا ما ارتفع مستواه يؤدي إلى الزيادة في الطلب على النقود لغرض المعاملات.

أما الجانب الحقيقي للاقتصاد فيتم التعبير عنه من خلال معادلة الدخل الحقيقي التالية:

$$\dot{Y}_t = g + \rho \left(P_t^{*c} - P_{Tt}^* \right) \dots \dots \dots (4)$$

g : معدل نمو الإنتاج في المدى الطويل.

P_t^{*c} أسعار السلع المصدرة بالعملات الأجنبية معبر عنها بما يعادلها من العملة المحلية
 P_{Tt}^* معدل التغير في أسعار الصادرات [T السلع القابلة للتداول التجاري] معبر عنها بالعملة الأجنبية
 $\widehat{P_t^{*c} - P_{Tt}^*}$ التغير في الأسعار الحقيقية للسلع المصدرة.

توضح المعادلة [4] أن التغير في الأسعار الحقيقية للسلع المصدرة يؤدي إلى التغير في الدخل الحقيقي في المدى الطويل أي أن ارتفاع أسعار الموارد الطبيعية في الأسواق العالمية يؤدي إلى ارتفاع الدخل الحقيقي، وهذا ما يدل على أنه للتغير في أسعار السلع المصدرة تأثير على عائدات الدولة، كذلك ارتفاع الدخل الحقيقي يؤدي إلى زيادة في الطلب على منتجات القطاع غير المصدر الذي يؤدي هذا الفائض في الطلب إلى ارتفاع في الأسعار النسبية للسلع غير القابلة للتبادل التجاري، ويحدث هذا عن طريق أثر الإنفاق كما سبق وأن رأينا في النموذج الأساسي للعبة الهولندية، هذا من الجانب النقدي.

كما أن سعر الصرف الحقيقي e يعرف على أنه السعر النسبي للسلع غير القابلة للتبادل التجاري إلى سعر السلع القابلة للتبادل التجاري وهو معرف بالمعادلة التالية:

$$\hat{e} = \hat{E}t + P_{Nt}^* - P_{Nt}^*$$

أما من الناحية النقدية، فإن ارتفاع أسعار السلع القابلة للتبادل التجاري المصدر وما يرافقها من ارتفاع في الدخل الحقيقي وأسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري سيؤثر على كل من الطلب والعرض على النقود كما أن المعادلة [3] توضح أن الزيادة في الدخل الحقيقي تؤدي إلى الزيادة في الطلب كنتيجة لازدهار وانتعاش القطاع المصدر، وينتج عن هذا الارتفاع في الطلب على النقود أثر هام في الحالة التي لا يتغير فيها عرض النقود بعد الازدهار يتمثل في تراجع مستوى الأسعار المحلية deflationary effect وبالتالي- وحسب هذه المعادلة- فإن التوازن النقدي يتحقق فقط في حالة انخفاض المستوى العام للأسعار P_t أو في حالة انخفاض الدخل الحقيقي.

و كما هو الحال بالنسبة لتأثير توسع القطاع المصدر على الاقتصاد الحقيقي، فإن ارتفاع أسعار الموارد الطبيعية في الأسواق العالمية يؤدي إلى ارتفاع الدخل الحقيقي (كما توضحه المعادلة 4) وزيادة في الطلب على مخرجات القطاع الغير مصدر، وبدوره يؤدي هذا الفائض في الطلب إلى ارتفاع في الأسعار النسبية للسلع خارج التبادل التجاري، ويحدث هذا بفعل أثر النفقات.¹

وكخلاصة لنموذج Edwards الذي سلب الضوء على أثر التغيرات في أسعار السلع القابلة للتبادل التجاري على سعر الصرف الحقيقي، أن ازدهار صادرات قطاع الموارد [السلع القابلة للتبادل التجاري] يؤدي إلى فائض في ميزان المدفوعات وبالتالي زيادة تراكم الاحتياطات الأجنبية التي إذا ما تم تحويلها إلى العملة المحلية تؤدي إلى التوسع في القاعدة النقدية وزيادة عرض النقود، وهذا ما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع الأسعار المحلية والتضخم في الاقتصاد وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي في المدى القصير.

أما فيما يتعلق بالجانب النقدي، فارتفاع أسعار السلع المصدر للخارج وما يرافقها من ارتفاع في الدخل الحقيقي وفي أسعار السلع الغير متاجر بها سوف يؤثر في كل من الطلب وعرض النقود، وكما توضحه المعادلة (3) فإن زيادة الدخل الحقيقي تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود، حيث بينت مختلف النماذج التي تناولت ظاهرة المرض الاقتصادي الهولندي وأدجت العوامل النقدية،² حدوث هذا الارتفاع في الطلب على النقود كنتيجة لإنتعاش القطاع المصدر، وهناك أثر هام ينتج عن هذا الارتفاع في الطلب على النقود والذي يتمثل في تراجع في مستوى

¹ شكوري سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 21.

² Edwards, S. Op. Cit, P 1-10.

الأسعار المحلية ويحدث هذا في الحالة التي لا يتغير فيها عرض النقود بعد الانتعاش، وبالتالي فإن التوازن النقدي يتحقق فقط إما بانخفاض المستوى العام للأسعار P_t أو بتراجع في الدخل الحقيقي (المعادلة 3).

دراسة (1986) Neary & Wijnbergen : التي تعد من بين النماذج التي عاجلت الأثر النقدي لازدهار القطاع المصدر للموارد الطبيعية على الاقتصاد، حيث أدمج الاقتصاديين الجانب الحقيقي للاقتصاد- ممثلاً بالتوازن في سوق السلع غير القابلة للتبادل التجاري- الذي ينتقل فيه أثر الازدهار إلى الاقتصاد عن طريق أثر الإنفاق وأثر حركة الموارد، والجانب النقدي ممثلاً في سوق النقد الذي يؤدي فيه زياده الدخل الحقيقي إلى الزيادة في الطلب على النقود، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي مما يؤدي بدوره إلى ضعف تنافسية القطاع المصدر خارج الموارد الطبيعية. هذا ويميز الاقتصاديين Neary و Wijnbergen بين حالتين لأنظمة سعر الصرف، فإذا كان نظام سعر الصرف المعتمد ثابتاً فإن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي سيكون مصحوباً بانخفاض المستوى العام للأسعار، أما إذا كان سعر الصرف مرناً فإن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي سيكون مصحوباً بالزيادة في التضخم.

وسواء كانت الآثار الحقيقية للمرض الهولندي (أثري حركة الموارد والنفقات) أو الآثار النقدية (زيادة الطلب والعرض على النقود) كلها تفضي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي وعجز في النشاط الإنتاجي الصناعي بالذات وضعف تنافسية صادرات المنتجات الصناعية في الأسواق الخارجية وميل المستهلك المحلي نحو الواردات التي تصبح أقل سعراً.

4- فقدان ميزة التعلم بالممارسة Learning By Doing: يشير هذا المصطلح في الأدبيات الاقتصادية الحديثة إلى قدرة العمال على تحسين إنتاجيتهم من خلال تكرار ممارسة نفس النوع من الأعمال بانتظام فيكتسبون بذلك المهارة و المعرفة بتطبيق¹، حيث من بين العديد من التشوهات والاختلالات التي يتسبب فيها المرض الهولندي على الصعيد الاقتصادي هو انحلال و تراجع القطاع الصناعي ما يتسبب في فقدان ميزة "التعلم بالممارسة" Learning By Doing والذي يعتبر أحد العوامل الرئيسية للنمو الاقتصادي، وفي الواقع يعتبر كل من Cohendet & Gaffard (1990) أن التكنولوجيا تعتبر إلى حد كبير نتيجة لتراكم الخبرات في المؤسسات الإنتاجية وبالتالي فإن آلية التعليم بالممارسة By doing أو باستخدام By Using .

لقد بينت أعمال Solow أن تراكم رأس المال لا يفسر إلا جزءاً من النمو الاقتصادي، وهذا يرجع إلى التعلم بالممارسة أو التعلم بالعمل والذي يعزى الدرجة الأولى إلى قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري. وقد اعتبر)

¹ Peter Thompson, "Learning by Doing", Handbook of the Economics of Innovation, vol. 1, 2010, pp 429-476

Balassa.S (1964) أن التقدم التكنولوجي كان أسرع في قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري [غير المحمي] منه في قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري. وحسب (Arrow (1962 فإن قطاع الصناعات التحويلية يتميز بمعدل تراكم للمعرفة والتعلم LBD التي تؤدي بدورها إلى توليد الابتكار. أما (Romer (1986 يرى أن النمو من خلال تراكم المعرفة يعتبر أساسيا لنماذج النمو الذاتي Croissance endogène¹.

لقد ربط كل من الاقتصاديين، (Matsuyama (1992، Torvik (2001، Gylfason (1997)، Van Wijnbergen (1984)، Krugman (1987)، Sach & Wagner (1995b)، التعليم بالممارسة بالمرض الهولندي، وقد اتفقت أغلب هذه الدراسات على أن التدفق الهائل من العملات الأجنبية يتسبب في اضعاف الاقتصاد. في الواقع، المرض الهولندي يسبب تباطؤا وانخفاضا في النمو الاقتصادي ويرجع ذلك لاعتبار أن قطاع الصناعة التحويلية يمثل المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي حيث أن هذا القطاع يحث العوامل الخارجية externalités* الإيجابية على بقية القطاعات الاقتصادية فينقل المعرفة والتقدم التكنولوجي.

5- آثار أخرى للعللة الهولندية: هناك آثار أخرى جانبية للمرض الهولندي على مستوى الاقتصاد الكلي وكذا الجزئي قد تتسبب في تسريع ظهور اعراضه نذكر منها:

5-1- الإنفاق الغير منتج لعوائد الدولة: ويظهر ذلك في أوجه الإنفاق لمجموعة العوائد المالية الوفيرة للدولة، فغالبا ما توجه نحو استثمارات غير إنتاجية يكون الهدف منها خلق قيمة مضافة للمجتمع. فتجد أغلبها توجه نحو البنى التحتية وكذا إنشاء المدن الكبرى وناطحات السحاب... إلخ، بحيث تعتمد هذه المشاريع على كثافة كبيرة للموارد المالية.

وتساعد هذه العلة أيضا على تفشي الفساد الاقتصادي لما تخلقه هذه الثروات من وفرة مالية ضخمة، إذ أن تلك الثروات الريعية الطائلة لا تؤدي فقط إلى إبطاء خطى النمو الاقتصادي الناتج عن العمل والإنتاج بل إنها تؤدي كذلك إلى توليد اتجاهات أو بالأدق بيئات أو مناخات سياسية تنمو في غمارها النزاعات السلطوية وأساليب الحكم الاستبدادية².

¹ Marie Claire Aoun, « *La rente pétrolière et le développement économique des pays exportateurs* », Thèse de Doctorat en Science Economique, Université Paris Dauphine, Mars 2008, P :94.

² Jean Pierre Angelier « *réflexion sur les difficultés économiques auxquelles sont confrontés les pays exportateurs d'hydrocarbures* », (document à l'appui d'une conférence donnée à la faculté des sciences économiques et des sciences de gestion, Université Mentouri de Constantine), Université Pierre Mendés France de Grenoble, 24/04/2004, p 11.

5-2- أثر العلة على الاستقرار الدولي:

بحلول 2006 تقلص عدد الحروب الكبرى (على اعتبار نسبة الوفيات) من 17 حربا نهاية الحرب الباردة إلى الخمس (1/5)، وكذا تقلص عدد الحروب الصغرى هو الأخرى من 33 إلى 27 وعلى الرغم من هذا التوجه فإن هذا العدد لم ينخفض في الدول النفطية، إذ أن حوالي ثلث (1/3) الحروب لأهلية يدور في تلك الدول النفطية بعد أن كانت لا تتعدى الخمس في عام 1992، ومن المتوقع أن يزداد في المستقبل عدد النزاعات ذات الدافع النفطي مع ارتفاع أسعاره.

وهناك ما يزيد عن 12 دولة إفريقية وحوض قزوين وجنوب شرق آسيا أصبحت مؤخرا أو في طرقها أن تصبح مصدر مهم للنفط والغاز بغض هذه الدولة ومن ضمنها تشاد وميانمار وتيمور الشرقية، والعراق والتي تعاني فعلا من الصراع الداخلي، والنفط ليس المصدر الوحيد الذي يجلب النزاعات لمالكيها، فمثلا الماس وغيره من المعادن النفيسة، لكن ما يميز النفط أنه السلعة المطلوبة أكثر من غيرها من السلع في العالم كما أن لكثير من الدول تعتمد عليه، إذ أن هذه الثروة غالبا ما تشجع على¹:

- إحداث عدم استقرار اقتصادي يقود إلى عدم الاستقرار السياسي.
- غالبا ما تساعد الثروة النفطية على دعم التمرد (العراق، نيجيريا، كولومبيا، السودان).

5-3- العلة الهولندية والتضخم المستورد:

يعرف التضخم المستورد على أنه التضخم في دولة ما، ناجم عن ارتفاع الأسعار في الأسواق الخارجية التي تعتمد عليها الدولة في وارداتها، فهو يساوي ناتج قسمة الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات على إجمالي الإنفاق القومي بالأسعار الجارية مضروبة بمئة. بعد الصدمة النفطية 1973-1974، ارتفعت تكاليف إنتاج المواد الأولية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار المفاجئ في المواد المختلفة (غذائية، استهلاكية، وسيطة... إلخ)، ولأن النفط يدخل في تكاليف إنتاج جميع هذه السلع مما جعل الدول المستوردة لنفط تدفع ثمن زيادة تكاليف إنتاج المواد التي تستوردها وبالتالي ظهر التضخم فيها، وبما أن أغلب الدول النفطية هي أحادية التصدير انعكس هذا التضخم عليها، فزيادة عائدات النفط بشكل كبير عدة أضعاف زاد من الإنفاق العام في تلك الدول على المشاريع المختلفة (طرق، جسور، محطات معالجة، مياة، مباني) وزيادة الإنفاق العام أدى إلى زيادة العرض النقدي، أي زيادة السيولة

¹ مقال ل: مايكل روس في جريدة الميثاق الصادرة بتاريخ 2009/01/06 تحت عنوان "العلاقة بين الثروة النفطية والنزاعات الداخلية".

النقدية، وإذا كان النمو في عرض النقود، لا يتلاءم مع معدلات التوسع في العرض الحقيقي للسلع والخدمات فإن ذلك يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية.

من هنا نجد أن الطفرة المالية الناتجة عن تغير أسعار النفط لها انعكاسين أحدهما داخلي وهو تضخم داخلي ناتج عن ارتفاع السلع المحلية وآخر خارجي ناتج عن ارتفاع أسعار السلع المستوردة.

4-4- تأثير العلة على بعض المجمعات الاقتصادية الكبرى: تعتمد أغلب الدول الغنية بالموارد خاصة منها النفط، على هذا القطاع في دعم التنمية الاقتصادية بحيث يكون الركيزة الأساسية في دعم الموازنة العام ففي حالة الارتفاع اسعار السلع الاولية تزداد الإيرادات العامة للدولة وتزداد معها النفقات العامة، تخلق حالة الانتعاش هذه عدة اثار سلبية على الاقتصاد الكلي، ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (1-3): أثر العلة الهولندية على بعض المجمعات الاقتصادية الكبرى

الميزان (إيجابي أو سلبي)	المظاهر والآثار	طبيعة التوازن
+	➤ تحسين التوازن في المالية العامة، وتعزيز الدور الاقتصادي لها.	مالية الدولة (الانفاق)
+	➤ التحسن في الميزان الخارجي.	ميزان المدفوعات وسعر الصرف
-	➤ الرفع من قيمة العملة الوطنية مما ينتج عنه فقدان القدرة التنافسية للاقتصاد الإنتاجي.	
-	➤ انخفاض إنتاجية القطاعات المنتج (الصناعي) مع وجود توسع في قطاع التعدين وكذا الخدمات.	توازن القطاعات
-	➤ تذبذب شديد في الأسعار تميل غالبا إلى الارتفاع (تضخم).	توازن الأسعار
-	➤ تراجع القطاع الإنتاجي وعدم قدرته على التنافس بسبب المنافس الدولية.	التشغيل الكامل
+	➤ نمو في الناتج الداخلي الخام (PIB) خارج القطاع الإنتاجي.	النمو

Source: Jean Pierre Angelier, Op.Cit.,24/04/2004, p. 13.

المبحث الثاني: النماذج المشابهة- نموذج سالتير وسوان ونموذج غريغوري (Gregory)

بعد الأزمة النفطية العالمية في سبعينات القرن الماضي، وكذا ارتفاع أسعار المواد الأولية ظهرت عدت اختلالات في سياسات التبادل الدولي، خصوصا في البلدان التي يقوم اقتصادها على تصدير البترول والغاز، وسنحاول في هذا الجزء إلقاء الضوء على مختلف النماذج المفسرة لهذه الظاهرة.

المطلب الأول: نموذج سالتير وسوان (Salter et Swan) 1956:

ويعرف أيضا باسم "النموذج الأسترالي" (Australian model) لأنه نشر وطور هذا النموذج من قبل الاقتصاديين الأستراليين تريغور سوان وسالتر عام 1956 خلال فترة الكساد الكبير في الاقتصاد الأسترالي.

1-تقديم نموذج سالتير وسوان:

وضع نموذج سالتير وسوان سنة 1956 من قبل اثنين من خبراء الاقتصاد الأسترالي سالتير وسوان *Salter et Swan*, يهدف إلى غرضين:

الأول، لأنها تتيح تحسين فهم دور وتفاعل بعض العناصر الاقتصادية الرئيسية التي تؤدي إلى ظهور اختلالات في الاقتصاد الكلي.

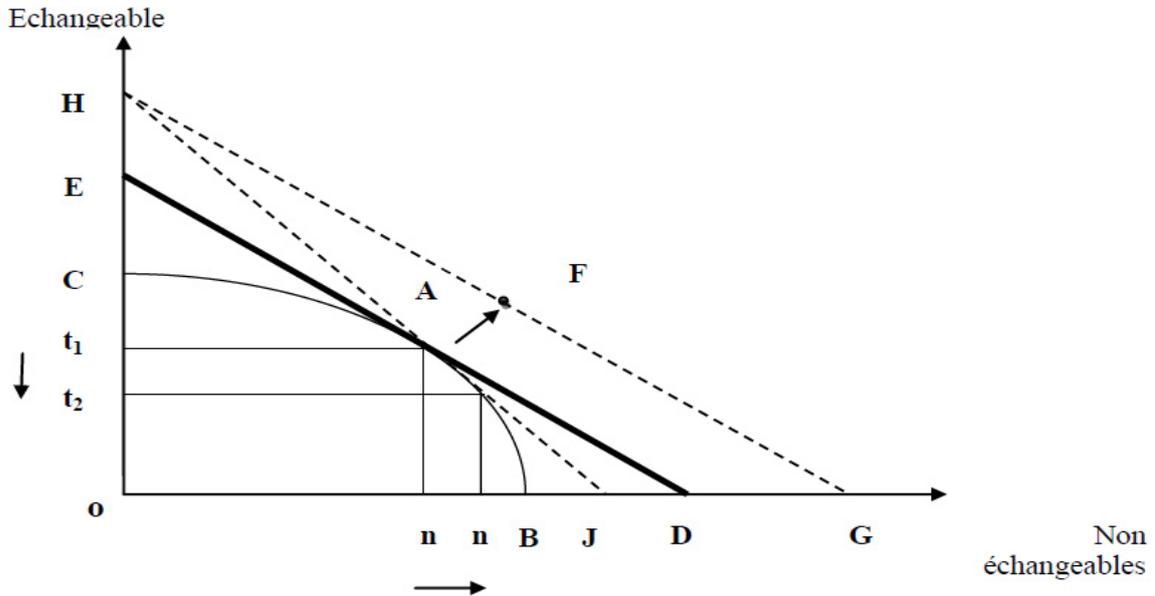
وثانيا، أنه يوفر إطارا تحليليا شامل للتدابير وسياسات الاقتصادية والعواقب المحتملة لها، وتأثير التبادل التجاري الدولي على الاقتصاد المحلي.

يرتكز هذا النموذج على الاختلاف ما بين السلع والخدمات القابلة للتداول، ويعرف الأولى على أنها "كل سلعة أو خدمة تنتجها دولة ما، قابلة للإستيراد والتصدير، وعلى العكس فإن كل سلعة أو خدمة لا تتعدى حدود الدولة (الأراضي، عقار، سكنات... إلخ)، , ولكن يبقى أهم فرق هو عملية تكوين وتحديد الأسعار حيث في اقتصاد مفتوح تخضع لتغيرات في الأسعار العالمية بالنسبة للسلع والخدمات القابلة للتداول إما الغير القابلة للتداول تخضع للعرض والطلب المحلي , هذا التمييز لا يخلو من الغموض في الواقع حيث يصعب تصنيف العديد من المنتجات بسهولة في احد الفئتين، وبدلا من نظرا لأنها تتميز بدرجات متفاوتة من "قابلية"¹.

¹ Anne Thomson & Manfred Metz, " Implications of Economic Policy for Food Security: A Training Manual", Publishing Management Service, Information Division, FAO. Training Paper No40,ROME 1998,P55.

- 2-فرضيات النموذج: وتم صياغة هذا صياغة هذا النموذج وفق الفرضيات التالية: دولة تنتج ثلاث أنواع من السلع هي: سلع قابلة للتصدير (X) و سلع قابلة للاستيراد (M) و سلع غير قابلة للتبادل (N).
- تحديد أسعار السلع N و X والتي هي على التوالي في الأسواق الدولية، وبأسعار صرف ثابتة.
 - أسعار السلع القابلة للتداول على المستوى الدولي (P_N, P_X) تحددها الأسواق الدولية، المعبر عنها بالعملة الوطنية ووفقا لسعر الصرف الاسمية الثابتة وهو ما يعادل سعر الصرف الحقيقي في حالة التوازن الأولى.
 - تحدد أسعار السلع N والتي هي P_N حسب العرض والطلب المحليين (السوق الداخلية).
 - توجه السلع المستوردة وكذا الغير تجارية نحو الاستهلاك النهائي.
 - معدل التبادل (P_X/P_N) ثابت¹.
 - يسود أسواق السلع والخدمات وعوامل الإنتاج (العمل ورأس المال المنافسة التامة، كما تستعمل كافة الطاقات الإنتاجية،
 - حركة عوامل الإنتاج تكون على المدى القصير بالنسبة لليد العاملة، وعلى المدى الطويل بالنسبة لرؤوس الأموال. والشكل البياني رقم (5-1) يبين هذا النموذج.

الشكل رقم (5-1): نموذج سالتير وسوان.



Source: Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture Service du soutien aux politiques agricole, ANNEXE 2A ? (<http://www.fao.org/tc/tca/pubs/tmap40/40annex2a-fr.htm>)

¹ J. Harrigan, R. Loader, C. Thirtle, « la politique des prix agricole: gouvernement et le marché », document de formation pour –la planification agricole www.Fao.org, Rome, 1995, p 174.

3. تحليل منحنى نموذج سالتير وسوان:

يحاول هذا النموذج معالجة التوسع الحاصل (زيادة إصدار عملة مثلاً) وأثره على اقتصاد هذا البلد إذ يمثل:

- BC: منحنى إمكانيات الإنتاج.
- A: نقطة التوازن الابتدائية.
- t: (محور العينات) يمثل أسعار السلع التجارية (échangeable).
- n: (محور السينات) يمثل أسعار السلع الغير تجارية (non échangeable).
- DF: تمثل قيد ميزانية البلد: أي مجموعة الثنائيات السلعية من السلع التجارية وغير التجارية التي يمكننا شراؤها من خلال دخل محدد ووفق أسعار معطاة، ويحدد ميل خط الميزانية معدل التبادل التجاري (P_X/P_N) .

و حسب النموذج فإن زيادة الكتلة النقدية ستؤدي إلى زيادة الطلب على السلع التجارية وغير التجارية، مما يستدعي زيادة أسعارها حتى تصل إلى نقطة محددة والتي يمثل خط الميزانية الجديد (HG)، وبما أن أسعار السلع التجارية تخضع لواقع السوق الدولية فإنه سيتم تغطية السوق بهذه السلع وبالتالي سيؤدي إلى ثبات أسعارها، في حين أن السلع الغير تجارية هي خاضعة للسوق المحلية من جهة وعلى اعتبار قضية ثبات إمكانيات الإنتاج لهذا البلد فإنه سيؤدي إلى دوران الخط (HG) حول النقطة H و يصبح (HJ)، وهذا يدل على حالة التضخم في أسعار السلع الغير تجارية، وكل هذه التغيرات دلالة على وجود أعراض للعبة الهولندية.

المطلب الثاني: نموذج غريغوري (Grégory)

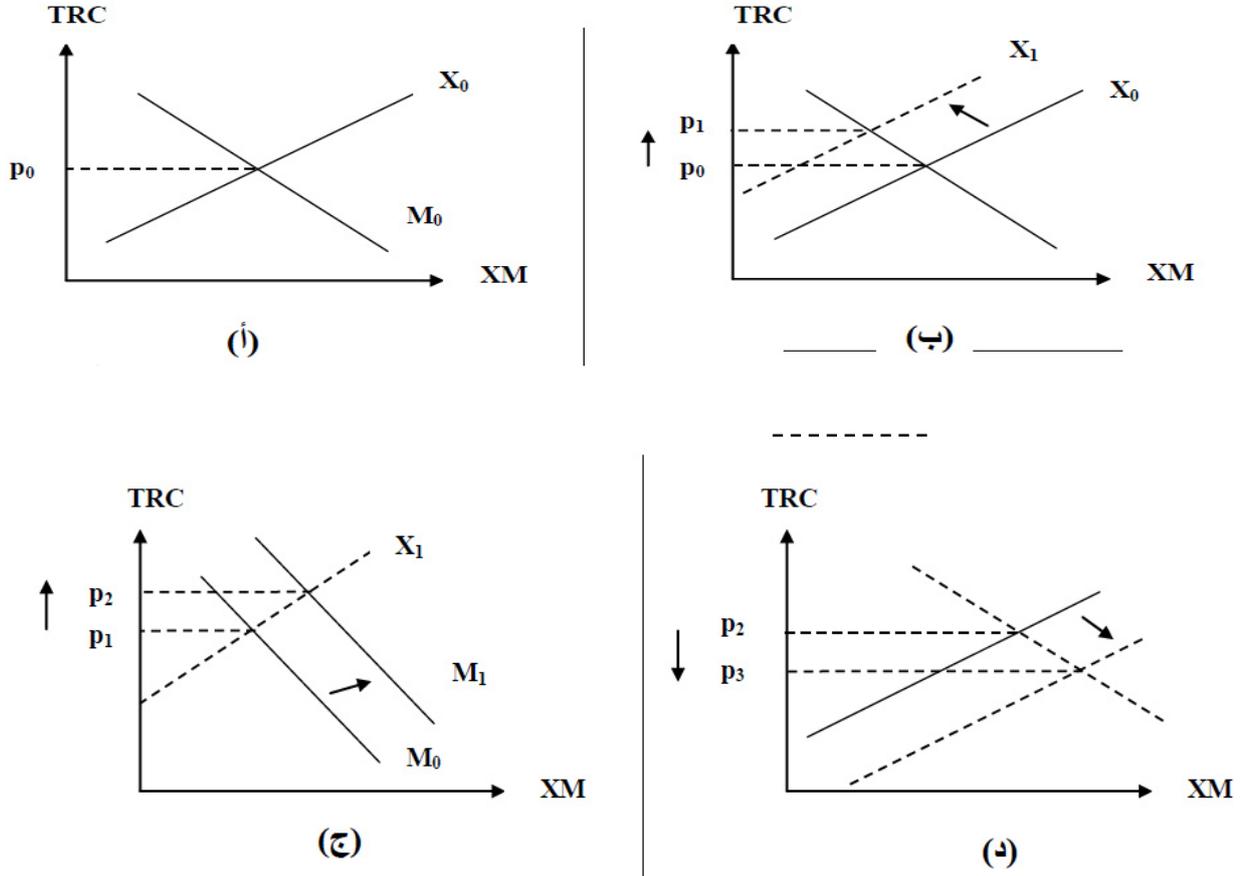
1-تقديم نموذج غريغوري

وجاء هذا النموذج على إثر اكتشاف المناجم في أستراليا في أوائل سبعينات القرن الماضي، مما أثار حفيظة الاقتصادي غريغوري (Grégory) (1976) لدراسة أثر هذا التوسع في القطاع المنجمي على الاقتصاد بصفة عامة وعلى القطاع الصناعي بصفة خاصة.

و يدرس هذا النموذج مدى تأثير سعر الصرف الحقيقي وتأثيره على الميزان التجاري لبلد، ويتم ذلك تحت فرضية اقتصاد صغير مفتوح على العالم ينتج سلع تجارية بأسعار دولية، وأخرى غير ذلك بأسعار محلية. وخلاصة ما توصل إليه هو أن الاكتشافات من الموارد الطبيعية والمنجمية في أي دولة تؤدي إلى نمو في عرض الصادرات وبالتالي إلى فائض في ميزان المدفوعات، وينجم عن هذا الفائض إما، ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية نتيجة زيادة

أسعار سلع خارج التبادل التجاري بالنسبة لأسعار سلع التبادل التجاري، أو ارتفاع في معدل التضخم المحلي¹. ويمكن توضيح الأثر وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (1-6): نموذج غريغوري Grégory



Source: Nakoumdé Ndoumtara, « boom petrolier et d'un syndrome hollandais au Tchad: une approche par la modélisations en équilibre general calculable »- idem, p70

2- تحليل المنحنى البياني لنموذج "غريغوري Grégory":

يؤدي اكتشاف مورد طبيعي جديد كالبتروول والغاز إلى ظهور توسع في قطاع التعدين وبالتالي زيادة المعروض من السلع التبادلية (زيادة صادرات البلد) فيرتفع المنحنى X_0 إلى X_1 [أنظر الحالة (ب)], وبهذا يرتفع معه سعر الصرف الحقيقي، إلى نقطة حدية معينة، مما يزيد من أسعارها في السوق المحلية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يؤدي ارتفاع سعر الصرف إلى عرقلة صادرات البلد بسبب ارتفاع أسعارها دولياً، كل هذه العوامل تشجع المستهلك على طلب السلع المستوردة مما يؤدي إلى ارتفاع منحنى الواردات M_1 ، وهذا سيؤدي إلى ظهور منافسة دولية في السوق المحلية وبالتالي يشجع على تراجع النشاط الانتاجي للبلد خارج القطاع التوسعي وكذا نمو النشاط

¹ Nakoumdé Ndoumtara, « boom petrolier et d'un syndrome hollandais au Tchad: " une approche par la modélisations en équilibre general calculable"- idem, p70.

التجاري للبلد فيؤدي في الأخير إلى حدوث عجز في الميزان التجاري للبلد ويكون نتاج كل ذلك هبوط أسعار الصرف (تراجع قيمة عملة البلد)، وهذا هو لب العلة حسب غريغوري. يعتقد هذا الأخير، أن هذه التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد يمكن أن تدفع في المدى القصير الحكومات للتدخل سواء من خلال سياسة تخفيض العملة المحلية أو الرغبة في تقديم إعانات خاصة لقطاع سلع التبادل التجاري. حيث يرى الكاتب أنه لن يكون لها أثر دائم ولا يمكنها أن تحمي قطاع سلع التبادل

التجاري بل على العكس فإنها سوف تزيد من حجم الفائض في الميزان التجاري وبالتالي تدفع أكثر سعر الصرف نحو الارتفاع من جديد، ولا توجد أي وسيلة لتجنب التراجع باستثناء الاستثمار الخارجي للمداخيل.

المطلب الثالث: بعض النظريات النيوكلاسيكية المشابهة في التجارة الدولية.

توجد عدة نظريات نيوكلاسيكية شبيهة لنظرية المرض الهولندي إلا أن اختلافها يكمن في الفرضيات وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه النظريات. تعطي لنا النظرية الكلاسيكية تفسيراً عن أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول على أساس اختلاف النفقات النسبية في إنتاج السلع، إلا أنها بالمقابل لم تعط تفسيراً لأسباب هذا الاختلاف من بلد لآخر. لقد جاءت المدرسة النيوكلاسيكية، وأهم ما وجهت للمدرسة التقليدية من انتقاد هو اعتبار أن العمل هو أساس لقيمة السلعة.

في هذا الخضم، جاء هكشر وقام بتوسيع نموذج نظرية التجارة الخارجية من عنصر إنتاج واحد ألا وهو العمل، إلى عاملي إنتاج أو أكثر (العمل، رأس المال، والأرض). لقد أشار هكشر إلى أن التفاوت في قيمة السلع لا يرجع بالأساس إلى التفاوت فيما أنفق على السلعة من عمل كما يقول ريكاردو، بل على أساس ما أنفق على عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج هذه السلعة. والنتيجة إذاً حسبه هو أن التجارة الخارجية تقوم على أساس التفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج وليبس على أساس التفاوت النسبي بين تكاليف الإنتاج.

ومن هنا وعلى اعتبار تحليل ظاهرة العلة الهولندية وجب علينا أولاً فهم صيغة التبادل الدولي الذي يجب وضعه كقاعدة لفهم هذه الظاهرة، وهذا ما يدعونا إلى ربطها بنظرية الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج ل: هكشر وولايين.

1- نظرية الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج ل: هكشر وأولين (Heckscher-Ohlin).

لقد جمعت النظرية الاقتصادية بين كل من مساهمة هكشر¹ بالإضافة إلى أولين² في مساهمة واحدة وذلك من أجل بناء وتكوين ما يسمى الآن بـ "نظرية هكشر وأولين"، بقي أن نشير إلى أن مساهمة هذين المفكرين ما هو إلا امتداد لنموذج دافيد ريكاردو لتفسير أسباب قيام التبادل الدولي.

لقد بنيت نظرية هكشر وأولين على عنصرين هاميين من عناصر الإنتاج وهما العمل ورأس المال. فبعض الدول تمتاز بوفرة نسبية في رأس المال، فالعامل في هذه الحال يتوفر على تشكيلة متعددة ومتنوعة من الآلات والمعدات؛ بالمقابل يتميز عموماً الأجر في هذه الحالة بالارتفاع مقارنة بعائد رأس المال. إن إنتاج سلع تتطلب يد عاملة كثيفة في هذه الدولة (النسيج، الألبسة، الفلاحة والزراعة) يترتب عنها ارتفاع أثمانها في السوق المحلية بسبب استغلال العنصر النادر في إنتاجها. نفس الحال ينطبق في الدولة الثانية التي تتوفر بمقابل ذلك على وفرة نسبية في العمل مقارنة برأس المال، ولكن تستخدم توليفات يغلب عليها عنصر رأس المال في إنتاج السلع (الميكانيك، البتروكيما، الأجهزة الإلكترونية...). هنا تأتي النظرية وتوصي بإنتاج السلع التي تحوز كل دولة على وفرة نسبية في عناصر الإنتاج³، فالدولة الأولى تتخصص في إنتاج السلع الرأسمالية والتي تستخدم كثافة رأس المال بسبب التوفر النسبي لهذا الأخير، وتتخصص الدولة الثانية في إنتاج السلع التي تحتاج إلى استخدام مكثف لعنصر العمل حسب النظرية، فإنه ليس الكمية المطلقة المتوفرة من عناصر الإنتاج هي الأهم بل الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج وعلى هذا الأساس يتم التبادل الدولي⁴. من هذا المبدأ اعتمدت أغلب التحاليل النيوكلاسيكية في تفسير ظاهرة العلة الهولندية، وسنتطرق في ما يلي إلى أهم النظريات النيوكلاسيكية المفسرة لها.

2- نظرية روبرتسكي Rybszcynski:

تعتبر نظرية نيوكلاسيكية تبحث عن تفسير العوامل التي تعرف شكل التبادل، فالتجارة الدولية تفسر في إطار تحليل مصطلح الوفرة النسبية كعوامل الإنتاج لأن هذه النظرية تتناسب بشكل كبير مع نظرية هكشر - أولين.

¹ هو اقتصادي ومؤرخ سويدي تحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة Uppsala سنة 1907. يعتبر مؤسس المدرسة السويدية للاقتصاد، من مؤلفاته: أثر التجارة الخارجية على التوزيع، عام 1919، والذي من خلاله تطرق إلى عرض محتوى نظريته.

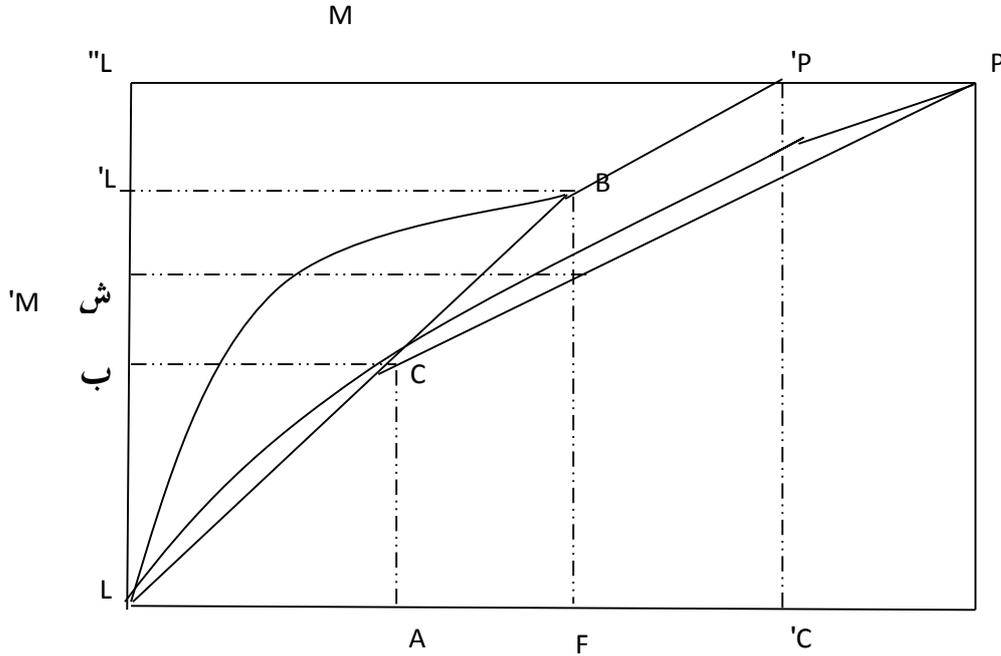
² اسمه بالكامل Bertil Gotthard Ohlin يعتبر مؤسس النظرية الحديثة للحركية التجارية. (the modern theory of the dynamics of trade). 1977 تحصل على جائزة نوبل للاقتصاد، درس على يد إيلي هيكشر بستوكهولم، من مؤلفاته: "جهوية وعملة التجارة"، سنة 1933.

³ Alan Samuelson, « *économie internationale contemporaine* », Opu, Alger, 1993, P 83.

⁴ عبد الرسيدي بن ديب، "تنظيم وتطور التجارة الخارجية - حالة الجزائر"، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص 29.

1-2- تقديم النظرية: جاء بها الاقتصادي Rybczynski سنة 1955، وتدرس أثر زيادة أحد عوامل الإنتاج على التبادل الدولي، بمعنى آخر تدرس التغيير الهيكلي لاقتصاد ما في حالة زيادة اتمام هذه الأخير على عامل إنتاجي محدد (يد عاملة أو رأس المال) وهذا تحت فرضية أن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج تكون ثابتة PT/PK وتنص على ما يلي: "كل استعمال مكثف لعامل إنتاجي في قطاع معين لا بد ما سيؤدي إلى توسع هذا القطاع على حساب القطاعات الأخرى"¹ وللإيضاح أكثر لدينا الشكل رقم (1-7):

الشكل رقم (1-7): المنحنى البياني لنموذج Rybczynski



Source: Jean Philippe Koutassila, Op.Cit., P. 03.

2-2- تحليل المنحنى: لنفترض دولة ما تنتج نوعين من السلع، الأولى غذائية والثانية صناعية بحيث تستغل اليد

العمالة بشكل مكثف في السلع الأولى ورؤوس الأموال في السلعة الثانية.

- يمثل المحور (FA): تغير كميات العمل المطلوبة.
- المحور (AM): تغير كميات رؤوس الأموال المطلوبة.
- (P): نقطة التوازن الابتدائية.
- (FPM): دالة الإنتاج المشتركة للسلعتين الغذائية والصناعية قبل التوسع بحيث:
- (FP): دالة إنتاج السلع الغذائية، إذ تستعمل (FL) من اليد العاملة و (FC) من رؤوس الأموال.

¹ Jean Philippe Koutassila, Op.Cit., p03-04.

- (PM) دالة إنتاج السلع الصناعية ، إذ تستعمل (LA) من اليد العاملة و (CB) من رؤوس الأموال.
- (FM') : دالة الإنتاج المشتركة بعد التوسع.
نفترض الآن حدوث زيادة في استعمال رؤوس الأموال في القطاع الصناعي (توسع)، مما يؤدي إلى انتقال المنحنى (AM) من النقطة الابتدائية (M) إلى نقطة أخرى جديدة (M') وهذا يدل على تخلي الصناعات الغذائية على كمية من اليد العاملة فتصبح (FL') بعد أن كانت (FL) وكذا رؤوس الأموال إذ يتقلص استعمالها ويصبح (FC') بعد أن كان (FC) وانتقالها إلى إنتاج السلع الصناعية فينتقل المنحنى (FPM) من نقطة توازنية (p) إلى نقطة توازنية جديدة (p').

ويمكن أن نستنتج بأنه لأجل استغلال (CC') من رؤوس الأموال في القطاع الصناعي لا نحتاج إلا ل (LL') من اليد العاملة من نفس القطاع. وبهذا سيؤدي تراكم رأس المال في القطاع الصناعي إلى ازدهار هذا الأخير على حساب القطاع الغذائي.

وعلى ضوء هذه النظرية يتم تحليل ظاهرة العلة الهولندية على أن كل اكتشاف لمورد طبيعي جديد يؤدي إلى استغلال كمية معتبرة من رؤوس الأموال وكذا اليد العاملة مما يؤدي إلى انتقالهما من القطاعات الإنتاجية الأخرى إلى هذا الأخير إلى ويعرف هذا بأثر "انتقال عوامل الإنتاج" وكذا إمكانية تغطية تكاليف هذا القطاع (التوسعي) على عكس القطاعات الأخرى أو كما يعرف ب "أثر التكاليف"، ونتاج ذلك تأخر القطاعات الإنتاجية الأخرى واطمحلالها ويعرف ذلك باللاتصنيع (Dés-industrialisation).

3-نظرية النمو المفقر ل Bhagwati:

جاء بما الاقتصادي Jagdish N. Bhagwati وهي تركز على مفهوم عرقلة التنمية الاقتصادية عن طريق التجارة الخارجية، وتنص على أن "كل تحسن في صادرات بلد ما لسلعة مصدرة قبلا تؤدي إلى خفض أسعارها في السوق الدولية إلى نقطة تؤدي إلى تراجع نمو هذا البلد"¹. ذلك لأن التوسع الحاصل في أحد القطاعات يؤدي إلى زيادة صادرات هذا البلد لهذا النوع من السلع وبالتالي ينعكس هذا النشاط إيجابيا في بداية الأمر على الاقتصاد فيزداد الدخل القومي وكذا الفردي يرتفع سعر صرف البلد وسرعان ما تصبح هذه السلع غير منافسة محليا مما يجبر المستهلكين على تفضيل السلع المستوردة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يؤدي هذا التوسع إلى استقطاب عوامل إنتاج إضافية من القطاعات الأخرى نحو القطاع التوسعي وأكثر من ذلك تعتبر سياسة إغراق السوق الدولية

¹ NAKOUMDE NDOUMTARA, Op.Cit.,juin 2007, p.63.

بالمنتجات التوسعية إلى خفض الطلب عليها بسبب زيادة العرض على الطلب، ويأتي نتاج كل هذه العوامل إلى ظهور نوع من التناقض فمن جهة زيادة موارد الدولة ومن جهة أخرى تناقض النشاط الاقتصادي في القطاعات الأخرى وهذا ما يعرف بفتح النمو المفقر.

المبحث الثالث: المرض الهولندي وعلاقته بسعر الصرف الحقيقي

أدى انتعاش صادرات الموارد الطبيعية إلى ضعف منافسة الصناعة الهولندية في الداخل والخارج التي سرعان ما ترتب عنها تراجع كبير في الاقتصاد الهولندي وانكماشاً وتراجع قطاع السلع التبادلية بالمقارنة بقطاع السلع الغير التبادلية نتيجة الارتفاع الحقيقي في صرف العملة المحلية.

ضمن هذا المبحث سنسلط الضوء على علاقة سعر الصرف الحقيقي بالظاهرة، من خلال التطرق لاهم محددات سعر الصرف الحقيقي.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف الحقيقي ومحدداته.

1- مفهوم سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة، مثلاً سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار مثلاً يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجزائر، أي كلما كان قريب من سعر الصرف الاسمي كان معدل التضخم منخفض، وتعبير الجبري TCR هو كالتالي¹:

$$TCR = \frac{e.P^*}{P}$$

حيث أن:

E: سعر الصرف الاسمي.

P*: مؤشر الأسعار الأجنبي.

P: مؤشر الأسعار المحلي.

من العلاقة $TCR = \frac{e.P^*}{P}$ يمكن اعتبار أن سعر الصرف الحقيقي محسوب كمؤشر أسعار، ولذا فإن مستواه ليس له تفسير طبيعي وفي سنة الأساس يساوي الواحد ومعنى ذلك أن سعر الصرف الحقيقي هو عبارة عن سعر الصرف الاسمي مرجحاً بمستويات الأسعار النسبية، وهناك مقاييس أخرى يمكن استخدامها من بينها مستويات

¹ بلقاسم عباس، "سياسات أسعار الصرف" مجلة جسر التنمية، العدد 23، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، نوفمبر، 2003، ص 4.

الأجور النسبية. لذلك اذا كان معدل التضخم في الدولة المعنية أسرع من نظيره في دولة أخرى، فينبغي أن يرتفع سعر الصرف الاسمي من أجل تثبيت سعر الصرف الحقيقي والجدير بالذكر أن أي انخفاض في TCR يعني انخفاض أسعار السلع المحلية (تعتبر تحسنا حقيقيا)، أما التخفيض الحقيقي فهو يوافق الارتفاع في TCR مقارنة بأسعار السلع الأجنبية¹.

اما الصيغة الثاني لسعر الصرف الحقيقي فهو السعر النسبي للسلع القابلة للإتجار بالعملة الأجنبية (P_E) والسلع غير القابلة للإتجار دوليا (P_{NE}).

$$TCR = e \frac{P_E}{P_{NE}}$$

e : سعر الصرف الإسمي.

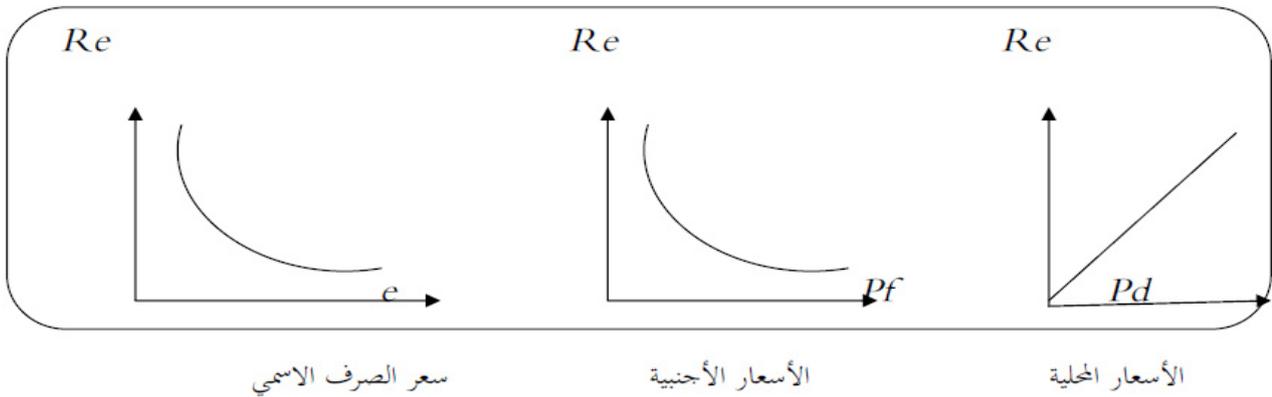
P_E : مؤشر السلع القابلة للإتجار بالعملة الأجنبية (السلع التبادلية).

P_{NE} : مؤشر السلع غيرا لقابلة للإتجار دوليا (السلع الغير تبادلية).

$$TCR = \frac{P_{NE}}{P_E}$$

تمثل النسبة $TCR = \frac{P_{NE}}{P_E}$ أسعار نوعين من السلع المنتجة محليا. حيث نقيس كمية السلع القابلة للإتجار التي يجب أن نبادلها بوحدة من السلع غير القابلة للإتجار، في هذه الحالة نستطيع القول أنه إذا كانت هناك زيادة في أسعار السلع غير القابلة للإتجار بالنسبة للسلع القابلة للإتجار، فإن سعر الصرف الحقيقي سوف يرتفع. وبالتالي من الصيغة السابقة يتضح ان هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي والاسمي وكذلك بينه وبين الرقم القياسي للأسعار الأجنبية وطردية مع الرقم القياسي للأسعار المحلية².

الشكل رقم (1-8): العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الإسمي والأسعار الأجنبية والمحلية.



المصدر: عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي "سعر الصرف وإدارتها في ظل الأزمات الاقتصادية- نظرية وتطبيق - دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع. طبعة الاولى، 2011، ص 27.

¹ بلقاسم عباس، نفس المرجع، ص 2-6.

² الدكتور عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي ، نفس المرجع أعلاه، ص 27.

2- معدل الصرف الفعلي الحقيقي كمؤشر تنافسية الاقتصاد: تتمثل تنافسية أية دولة في قدرتها على تصريف وبيع منتجاتها للعالم الخارجي في ظل وجود منافسة دولية. أي العمل على محاربة الواردات ومحاولة تقليصها في السوق المحلية وتعويضها بالسلع المحلية، وفي نفس الوقت مضاعفة قدرة البلد على تصدير سلعه و/أو خدماته في الأسواق الأجنبية، وهو ما يستدعي معرفة معدل الصرف الفعلي الحقيقي كمؤشر للتنافسية في ظل المبادلات متعددة الأطراف يُعرّف هذا المؤشر على أنه معدل صرف فعلي اسمي مرجح بالأسعار النسبية بين البلد المعني وأهم شركائه التجاريين. ليس عملة أجنبية واحدة وإنما عملات أهم الشركائه التجاريين لهذا البلد. وأي تغير في سعر صرف عملة هذا البلد مقابل سلة ثابتة من العملات خلال فترة زمنية، لا تعكس القدرة التنافسية لهذا البلد بالشكل الكامل الا بإدخال الرقم القياسي للأسعار النسبية لتكون مؤشرا حقيقيا للتنافسية الدولية للبلد المعني¹.

نالت قضية تحديد سعر الصرف الحقيقي وانحرافاته عن قيمته التوازنية اهتماما خاصا في البحوث الحديثة فدراسة Edward (1988) على الدول النامية بينت أن تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي مرتبط بالسياسات الاقتصادية الكلية الموضوعة من طرف الحكومات وكذلك المحيط الاقتصادي الدولي، حيث أكد ضرورة حصر المتغيرات الاقتصادية المتداخلة مع هذا المؤشر فحسبه يتأثر سعر الصرف الحقيقي التوازني في المدى الطويل فقط بالمتغيرات الحقيقية المرتبطة في صنفين هي المتغيرات الهيكلية أو الأساسية الداخلية والمتغيرات الخارجية².

اما على مستوى الرسمي فان السلطات النقدية تقوم بإدارة سياسة سعر الصرف الرسمي على نحو يحول دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بالنسبة للقيمتة التوازنية، وبالعكس من ذلك فإن وجود سعر صرف اسمي محدد أي غير مرن، يعني وجود سعر صرف حقيقي مرن وحين تدير الحكومات سعر الصرف إدارة نشيطة رغبة منها في تحقيق رقم مستهدف لقيمتة الحقيقية فإن تكييف الاقتصاد الكلي إزاء الصدمات الداخلية والخارجية سيختلف اختلافا كبيرا عما يحدث في ظل سعر الصرف الثابت³.

3- محددات سعر الصرف الحقيقي: يعتبر سعر الصرف الحقيقي مؤشرا هاما في تقييم الوضع الخارجي، حيث يقيس مدى ربحية التجارة الخارجية وكلما ارتفع مؤشر سعر الصرف الحقيقي عن مستواه في فترة زمنية معينة فيها ميزان المدفوعات متوازنا نسبيا. كلما تراجعت تدريجيا القدرة التنافسية للبلد و ارتفاعه يعني أن سعر الصرف الاسمي

¹ لزعر علي، آيت يحيى سمير، " معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري"، مجلة الباحث، عدد 11، 2012، ورقة، ص49-

50

² بوتلجة عبد الناصر، " دور المعلومات في تحديد سعر الصرف"، رسالة شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - جامعة تلمسان 2008/2009، ص40.

³ الدكتور عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سبق ذكره، ص28.

مبالغ فيه وهذا ما يشجع ارتفاع الطلب على الواردات الأجنبية ولا استقرار وانخفاض الصادرات، واستمرار هذا الوضع من شأنه أن يخل بالوضع الخارجي، هذا الأمر لا محال ينعكس على الوضع الداخلي متسببا في زعزعة التوازن الداخلي المتمثل في التشغيل الكامل والتنمية الاقتصادية، واستمرار الأسعار. يمكن تفسير زيادة التقدير الحقيقي لسعر الصرف من الناحية النظرية بالعوامل الأساسية التالية¹:

3-1- الإنفاق الحكومي (cg): يتوقف تأثير الإنفاق الحكومي على نوعية السلع والخدمات ما إذا كانت تتكون من السلع القابلة وغير القابلة للتداول. على وجه الخصوص، إذا افترضنا أن الإنفاق يتمثل في الاستهلاك الحكومي على السلع القابلة للتداول، ستؤثر هذه الزيادة في الاستهلاك سلبا على الطلب في قطاع السلع غير القابلة للتداول دوليا. هذا سوف يسبب زيادة في الأسعار النسبية، وبالتالي ارتفاع ترمين الحقيقي لسعر الصرف .

2-2- تراكم في الأصول المالية الأجنبية وتدفقات رأس المال: تتحقق عموما تدفقات رأس المال في شكل استثمارات المحفظة أو الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE)، التي تمثل، وفقا لعدة مؤلفين (بما في ذلك Milesi-Ferretti ميليسي - فيريتي، 2006)، مؤشر الذي يقيس حالة الوضع الخارجي هو أيضا حسب نفس المؤلفين، هو مؤشر بديل لقياس درجة التكامل المالي الدولي. وهكذا، فإن تأثير صافي الأصول الأجنبية هو ثراء هذا بدوره يؤثر على الطلب المحلي، وبالتالي امتلاك أصول مالية أجنبية صافية كبيرة (أو ثروة كبيرة) يؤدي عموما إلى ارتفاع الطلب على السلع. هذا الأخير يخلق ضغوط تضخمي على أسعار السلع غير القابلة للتداول، وبالتالي يساعد على تخفيض الأسعار النسبية للسلع القابلة للتداول، مما يؤدي إلى ترمين الحقيقي لسعر الصرف.

2-3 - تأثير الانفتاح التجاري: الانفتاح المتزايد، المعبر عنه بمجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي PIB يؤدي إلى حركة قوية من العملات. يؤثر هذا المستوى من الانفتاح على البلدان النامية، من خلال زيادة أكبر في الواردات. وهكذا، يمكن أن يسبب النقص (والزيادة) في الانفتاح ترمين (او تخفيض) السعر الصرف الحقيقي.

2-4- اثر بلاس-سامويلسون (1964): (L'effet Balassa- Samuelson)

يبين بلاسا وسامويلسون أن الإنتاجية العالية الموافقة لانخفاض في التكلفة النسبية للإنتاج والأسعار النسبية لهذه السلع بالمقارنة بأسعار السلع غير القابلة للتداول، ويؤدي إلى تقدير سعر الصرف الحقيقي. ومع ذلك يبين ادواردز (Edwar 1989) أن أثر تغير التطور التكنولوجي على سعر الصرف الحقيقي يعتمد على مدى تأثيره على

¹ Edwards, Sebastian. *Real exchange rates, devaluation and adjustment: exchange rate policy in developing countries*. MIT Press, Cambridge, Massachusetts, 1989, p254-260.

القطاعات المختلفة للاقتصاد. والواقع أن التقدم التقني قد يؤدي إلى انخفاض في قيمة سعر الصرف الحقيقي، إلا إذا كان اثر زيادة العرض المحلي يفوق زيادة الطلب. يتوقف هذا علي مدى استفادة الجهاز الانتاجي من التقدم التقني.

2-5- شروط التبادل التجاري (te): أثر شروط التبادل التجاري اي نسبة اسعار الصادرات علي اسعار الواردات على قيمة سعرالصرف الحقيقي تبقي غامضة من الناحية النظرية حسب (ادواردز Edwards، 1989، البدوي وسوتو، 1999) و((Bleany et Greenaway, 2001)) حيث يتوقع ان يؤدي تحسن في شروط التبادل التجاري الي تحسن في الميزان التجاري في ميزان المدفوعات، اذا يمكن لهذا المتغيران يؤدي إلى تامين أو انخفاض قيمة سعرالصرف الحقيقي، ويتوقف مدى تأثير معدل التبادل إلى أهمية اثر الدخل واثرا الاحلال.

عموما تحسن شرط التبادل التجاري يؤدي إلى زيادة الثروة الصافية للبلد المصدر مع ثبات العوامل الأخرى مما ينعكس على الزيادة النسبية للطلب المحلي على عرض السلع الغير قابلة للتداول، ونتيجة لذلك يصبح ارتفاع سعر الصرف الحقيقي حتمي لامتناس فائض الطلب¹. على سبيل المثال، تبين دراسة (Chen and Rogoff, 2003) أن عمات ثلاثة اقتصادات متقدمة مصدرة للسلع الأولية - أستراليا وكندا ونيوزيلندا - كانت متزامنة في تحركها بقوة مع معدلات التبادل التجاري لديها.

وتخلص دراسة (Cashin, Céspedes, and Sahay (2004) إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشرات أسعار الصرف الحقيقية ومعدلات التبادل التجاري للسلع الأولية في حوالي ثلث عينة من 58 بلدا مصدرا للسلع الأولية².

من اجل اختبارالعلاقة بين سعر الصرف الحقيقي بدلالة العوامل الأساسية السابقة ذكرها على المدى الطويل على النحو التالي:

$$TCR_{ij} = \beta_0 + \beta_1 te + \beta_2 dprod_{it} + \beta_3 cg_{it} + \beta_4 tcmon_{it} + \beta_5 ouvc_{it} + \beta_6 ifi_{it} + \beta_7 res_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$i = 1, 2, 3, \dots,$$

$$N_t = 1, 2, 3, \dots, T$$

¹ René Lalonde et Patrick Sabourin", « Modélisation et prévision du taux de change réel effectif américain » Document de travail Banque du Canada, 2003-03, p6.

² عاقب أسلم وتشوكا كوتزان، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2015: التكيف مع أسعار السلع الأولية المنخفضة. صندوق النقد الدولي، واشنطن أكتوبر 2015، ص 93.

β : معاملات التغيير	TCR: سعر الصرف الحقيقي
RES: احتياطي الصرف من العملة الاجنبية	Te: معدل التبادل التجاري
ε : الحد العشوائي.	Dprod: اختلاف الإنتاجية
	Cg: نسبة الانفاق الحكومي / الناتج المحلي الخام
	Tcmon: نسبة نمو الكتلة النقدية
	Ifi: مؤشر الاندماج المالي العالمي

المطلب الثاني: الأسعار النسبية واثـر بلاسا-سامويلسون

1- سعر الصرف وتعديل الأسعار النسبية:

هل التخفيض الاسمي لسعر الصرف يؤدي إلى تخفيض حقيقي؟ و هل التخفيض الاسمي لسعر الصرف يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري وهل يؤدي إلى رفع الانفاق على الواردات وبالتالي تدهور الميزان التجاري؟ إن الأسعار والأجور تتعدل حتى يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل التام. وفي الواقع فإن الأسعار تتحدد عبر المفاوضات. فبتم ربطها بتدهور القوة الشرائية لدخل العمال مما يخلق حلقة مفرغة ما بين الأجور والأسعار، أو ما يعرف بالتغذية العكسية ما بين الأجور والأسعار.

لكن الأجور تتميز بعدم مرونتها وترتبط عادة بالقوة الشرائية للدخل، لنفرض أولاً أن ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية المحلية والمستوردة في دولة ما يتم نقلها كلياً للأجور وبالتالي تنتقل الأسعار المحلية، مما يعني أن ارتفاع الأجور يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. ولنفرض ثانياً أن الدولة تريد تخفيض قدرتها التنافسية علماً أن الأجور الحقيقية ثابتة. ففي هذه الحالة فإن تخفيض العملة (الاسمي) لم يحقق أي أثر على سعر الصرف الحقيقي¹.

2- الأسعار النسبية واثـر بلاسا-سامويلسون:

هناك مشكلة تبرز عند تطبيق نظرية تعادل القوة الشرائية لحساب سعر الصرف بين دولة متقدمة وأخرى متخلفة، فهناك انحراف منتظم بين أسعار الصرف الثابتة الاسمية وأسعار الصرف الحقيقية. حيث تحمل نظرية تعادل القوة الشرائية الكثير من المتغيرات المهمة مثل إنتاجية العمل، في حين أن هناك منتجات لا تتبادل لكنها تدخل في حساب المستوى العام للأسعار مثل الخدمات. فما زالت هذه النظرية تفرض عدم وجود تكاليف نقل أو عوائق

¹ حسين عوض الله زينب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص 88.

جمركية وغير جمركية تعوق تدفق التجارة وتحقق قانون السعر الواحد. والقصور الأكثر أهمية هو أن هذه النظرية تتجاهل أن مستويات الأسعار تشتمل على سلع قابلة للتجارة و سلع غير قابلة للتجارة، والسلع الأخيرة لا يسري عليها قانون السعر الواحد الذي ينص على تعادل القوة الشرائية لا ينطبق إلا على السلع القابلة للتجارة دولياً، وبمعنى أن معدل الصرف يتحدد من خلال مستوى الأسعار المحلي ومستوى الأسعار الأجنبية

للسلع القابلة للتجارة دولياً، في حين أن المستوى العام للأسعار المحلية يشتمل على أسعار السلع القابلة للتجارة دولياً وأسعار السلع غير القابلة للتجارة.

وتعرف هذه المشكلة باسم فرضية "بلاسا-سامويلسون" وهي تعتمد على افتراض أن أسعار السلع القابلة للتجارة والغير قابلة للتجارة هي التي تحدد سعر الصرف الحقيقي¹.

حيث لاحظ بلاسا سنة 1964 ان الإنتاجية في قطاع السلع التجارية تكون أعلى في الدول المتقدمة بينما مستويات الإنتاجية في قطاع السلع غير التجارية تكون متماثلة، و عند القياس بعملة مشتركة، فإن أسعار السلع غير القابلة للتجارة سوف تكون أقل لدى الدولة المتخلفة عنها لدى الدول المتقدمة، بينما تتعادل أسعار السلع القابلة للتجارة فيما بينهما وبالتالي فان أسعار السلع التجارية والسلع غير التجارية تكون أرخص في الدول ذات أجور منخفضة (الدول المتخلفة)، ونتيجة لذلك نجد أن سلة الأسعار المرجحة بأوزان معينة تضم سلعاً قابلة للتجارة وأخرى غير قابلة للتجارة، سوف تكون أرخص لدى الدول ذات مستويات الأجور المنخفضة، وبافتراض أن سعر الصرف الاسمي يتحدد من خلال الأسعار النسبية للسلع القابلة للتجارة، وبالتالي سوف يكون هناك اختلاف بين أسعار الصرف الاسمية وأسعار الصرف الحقيقية كإثبات لمحدودية تطبيق نظرية تعادل القوة الشرائية.

يفرض نموذج بلاسا-سامويلسون انه في اقتصاد صغير مفتوح على الخارج يستخدم عامل انتاج وحيد وهو العمل (X_t) قابل للانتقال بين مختلف القطاعات على مستوى المحلي وغير قابل لذلك على المستوى الدولي، وينتج سلع قابلة للتبادل دولياً (P_{IT}) تحدد أسعارها في الأسواق الدولية وأخرى غير قابلة للتبادل دولياً (P_{INT}) تحدد أسعارها محلياً، ومع افتراض وجود فروق في الإنتاجية²، فإن هذه النتيجة تأتي من وجود مستوى أجور (W_t) منخفضة بشكل عام لدى الدول المتخلفة، فإذا افترضنا أن:

¹ عادل أحمد حشيشي ومجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1995، ص 129.

² DUVAL R., « Taux de change réel et effet Balassa-Samuelson », in *Economie internationale*, n° 85, 2001, p.107

أسعار السلع التجارية في الدولة المحلية. $P_{tT} = W_{tT}/X_{tT}$

- أسعار السلع التجارية في الدولة الأجنبية. $P_{tT}^* = W_{tT}^*/X_{tT}^*$

- أسعار السلع غير التجارية في الدولة المحلية. $P_{tNT} = W_{tNT}/X_{tNT}$

- أسعار السلع غير التجارية في الدولة الأجنبية $P_{tNT}^* = W_{tNT}^*/X_{tNT}^*$

ومع افتراض: $W_{tnt} = W_{Tt}$

$$W_{tNT}^* = W_{tT}^*$$

حيث تعتبر هذه المعادلات تعريفات بسيطة للسعر من منظور الاقتصاد الجزئي، على اعتبار أنه يعتمد على نفقات الإنتاج، والتي تتكون من الأجور (W_t) تتعادل ومتوسط إنتاجية عنصر العمل (X_t)، مع افتراض ان الأجور تتعادل في القطاعات المتناظرة في كل دولة، حيث من المفترض أن عنصر العمل المتجانس يتمتع بقدرة تامة على الانتقال بين القطاعات داخل نفس الدولة.

أما الافتراض الرئيسي فيتمثل في أن $X_{tNT} = X_{tNT}^*$ وهو افتراض مبني على أن كثيراً من السلع غير القابلة للتجارة هي في الأصل "خدمات" وأن الفروق الدولية في الإنتاجية ليست كبيرة جداً بشكل عام.

ومن ناحية أخرى فإن كون $X_{tNT}^* < X_{tNT}$ يعكس الفكرة القائلة بأن الدولة الغنية هي غنية بسبب ارتفاع إنتاجية عنصر العمل لديها، وأن معظم هذه الميزة يتواجد في قطاعات السلع القابلة للتجارة مثل الصناعة التحويلية، وأحد مضماني هذه السمات هو أن نسبة أسعار السلع غير القابلة للتجارة إلى السلع القابلة للتجارة تكون أعلى في الدولة المتقدمة عنها في الدولة المتخلفة.

ولكن نذهب إلى أبعد من ذلك، نحتاج إلى تحويل جميع الأسعار إلى عملة مشتركة، باستخدام سعر الصرف الاسمي (e_t)، وهنا سوف نفترض أن الدولة محل الاعتبار مثلاً هي دولة متقدمة وأن الدولة الأجنبية هي دولة متخلفة، وسوف نفترض أن الدولة محل الاعتبار مثلاً هي دولة متقدمة وأن الدولة الأجنبية هي دولة متخلفة، معبر عنه بعملة الدولة محل الاهتمام لكل وحدة من العملة الأجنبية "e" وسوف نفترض أن سعر الصرف الاسمي (عدد وحدات العملة اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية) وكانت الأرقام القياسية للأسعار في الدولتين كما يلي:

$$P_T = \alpha P_{Tt} + (1 - \alpha)P_{TNt} \text{ (الرقم القياسي لأسعار الدول المتقدمة)}$$

$$P_T^* = \alpha P_{Tt}^* + (1 - \alpha) P_{TNt}^* \text{ (الرقم القياسي لأسعار الدول المتخلفة)}$$

حيث (α) تعبر عن نسبة السلع القابلة للتجارة في الرقم القياسي للأسعار، والذي نفترض أنها متساوية في كل الدولتين من أجل التسيير، فإذا افترضنا أن سعر الصرف الحقيقي هو $TCR = \frac{e_t P^*}{P}$ ويحلل المعادلتين الأخيرتين في معادلة سعر الصرف الحقيقي نحصل على:

$$TCR = \frac{\alpha e_t P_{Tt}^* + (1 - \alpha) e_t P_{TNt}^*}{\alpha P_{Tt} + (1 - \alpha)P_{TNt}} \dots \dots \dots (1)$$

حيث أننا نعلم أن $e_t P_{Tt}^* = P_{Tt}$ و $e_t P_{TNt}^* > P_{TNt}$ بسبب الأجور المنخفضة لدى الدولة المتخلفة بالمقارنة بالأجور لدى الدولة المتقدمة لكن مع افتراض نفس الإنتاجية، لذلك فمن المعادلة (1) يجب أن تكون قيمة أقل من الواحد الصحيح TCR .

إن فرضية بلاسا سامويلسون تفترض أن سعر الصرف الاسمي يتحدد من خلال المراجعة السلعية في قطاع السلع القابلة للتجارة حيث يفترض بشكل ضمني أن TCR يعادل الواحد الصحيح، لكن وجدنا سابقاً أن قيمة TCR تكون أقل من الواحد، إذا كان للقوة الشرائية الحقيقية للعملة المختلفة بالنسبة لسلة واسعة من السلع (أي تتضمن السلة سلعاً قابلة للتجارة وأخرى غير قابلة للتجارة) أن تتعادل. وعلى ذلك نجد أن سعر الصرف الاسمي عندما يتحدد من خلال أسعار السلع القابلة للتجارة، سوف يزيد على سعر الصرف الحقيقي، إن سعر الصرف الحقيقي يكون أقل من سعر الصرف الاسمي، أي تكون قيمته مرتفعة.¹

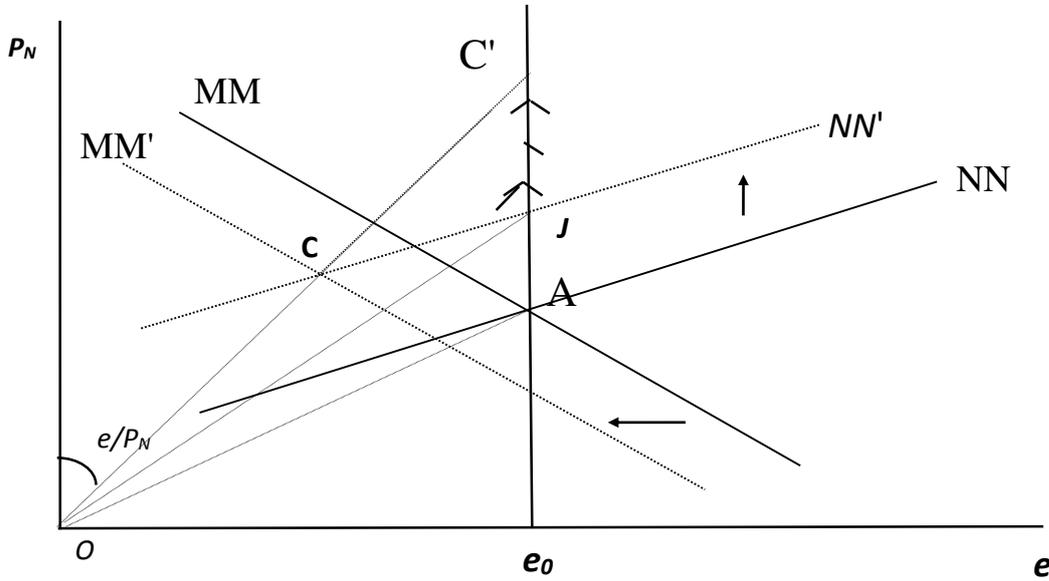
المطلب الثالث: الأثر النقدي وعلاقته بسعر الصرف الحقيقي:

أما فيما يتعلق بالجانب النقدي، فارتفاع أسعار السلع المصدرة للخارج وما يرافقها من ارتفاع في الدخل الحقيقي وفي أسعار السلع الغير متاجر بها سوف يؤثر في كل من الطلب وعرض النقود، فإن زيادة الدخل الحقيقي تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود، حيث بينت مختلف النماذج التي تناولت ظاهرة المرض الاقتصادي الهولندي وأدجت

¹ هالور (سي بول)، ماكدونالد (رونالد)، ترجمة محمود حسن حسني، النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر، 2007، السعودية، ص226.

العوامل النقدية، نذكر أعمال (1985) S.Edwards و (1986) S.Van Wjinbergen حدوث هذا الارتفاع في الطلب على النقود كنتيجة لإنعاش القطاع المصدر¹، وهنا كأثر نقدي ثاني يخص عرض النقود فإن ارتفاع أسعار الموارد الطبيعية في الأسواق العالمية يؤدي إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات وبالتالي زيادة تراكم الاحتياطات الأجنبية، وإذا تم تحويل هذه العملات الأجنبية إلى العملة المحلية فإن هذا سوف يؤدي إلى توسع القاعدة النقدية وزيادة عرض النقود، وفي هذه الحالة فإن الأثر النهائي على الاقتصاد يكون ارتفاع الأسعار المحلية والتضخم، ويؤدي بدوره هذا الارتفاع في الأسعار إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي في المدى القصير ويختلف حدوث هذا الارتفاع باختلاف طبيعة نظام الصرف كما يوضحه الشكل (9-1).

الشكل (9-1): أثر السيولة في نظام الصرف الثابت والمرن.



Source: Hélène COTTENET-DJOUFELKIT, "Booms de ressources exogènes et développement manufacturier en Égypte: l'illusion du syndrome hollandais", Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, Université d'Auvergne Clermont-Ferrand I-(C.E.R.D.I.) France, December 2003, p27.

حيث يمثل هذا الشكل النتائج النقدية لانعاش القطاع المصدر في اقتصاد صغير مفتوح سائر في طريق النمو، يتميز بعدم وجود أسواق مالية محلية وفرض رقابة على حركة رؤوس الأموال ويتكون هذا النموذج من جانبين، جانب نقدي يتمثل في المستقيم MM شرط التوازن في سوق النقود، والمستقيم (NN) شرط التوازن في سوق السلع الغير تبادلية اي يمثل الاقتصاد الحقيقي. اما المحور العمودي P_N يمثل السعر الاسمي لسلع الغير تبادلية (الخدمات،

¹ شكوري سيدي محمد، "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012، ص21.

العقار... (والمحور الأفقي (e)) يمثل سعر السلع التبادلية (الصناعة، الزراعة...) والعلاقة بينهما أي (e/P_N) تعكس سعر الصرف الحقيقي المتمثل فيميل الخطوط (oj) و (oc) ¹.

ان حدوث قفزة في الصادرات النفط في البلد يرفع الدخل في البداية مع تدفق الصرف الأجنبي، فاذا انفق كله على الواردات فان ذلك لا يكون له تأثير مباشر على عرض النقود او الطلب عليها في البلد وذلك بالنسبة للسلع المنتجة محلياً، لكن في حالة ان النقد الأجنبي يتم تحويله إلى عملة محلية وينفق على السلع المنتجة محلياً غير قابلة للتداول دولياً، يتوقف التأثير على ما اذا كان سعر الصرف الاسمي ثابت او مرناً² كما يلي:

1- في نظام سعر الصرف المرن يتم ذلك عادة عن طريق التصحيح التلقائي لسعر الصرف الاسمي. تحسن الدخل الحقيقي نتيجة اثر الإنفاق يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الغير تبادلية فينتقل منحنى NN صعوداً حتى "NN عند مستوى سعر أعلى. وبالتالي سينتقل منحنى شرط توازن سوق النقود من MM نزولاً إلى "MMخلق نقطة توازن جديدة C في الاقتصاد لكن مصحوب بارتفاع سعر الصرف الحقيقي متمثلاً في انحدار أكثر حدة للمستقيم OC من OA مما يؤدي إلى انخفاض في سعر السلع التبادلية (e) ، ويتحقق هذا التوازن في ظل ثابتة عرض النقود فقط بانخفاض أسعار السلع التبادلية نظراً لارتفاع أسعار الصادرات يصبح الطلب على النقد الأجنبي اقل بالمقارنة بالعملة المحلية مما يؤدي إلى انخفاض في سعر السلع التبادلية لارتفاع تامين سعر الصرف الحقيقي والاسمي هذا يخلق توازناً جديداً في الميزان الجاري وفي سوق الصرف.

2- أما في نظام سعر الصرف قليل المرونة كما في حالة الجزائر (التعويم المدار)، يحدث ارتفاع تقدير سعر الصرف الحقيقي من خلال الأسعار المحلية (السلع الغير تبادلية) في ظل ثابت سعر الصرف (e_0) . يكون التوازن في المدى القصير في النقطة (J) فالزيادة في أسعار التصدير تؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني للدولة. هذه الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة الإنفاق على السلع والخدمات سواء السلع التبادلية او الغير تبادلية الا انه يكون مصحوب بتسرب نقدي كون رغبة الافراد بالاحتفاظ بأرصدة نقدية اعلى من مستوى النقطة (J) ودرجة تكيف الاقتصاد الحقيقي في المدى القصير محدودة وبالتالي يصعب المحافظة على هذا التوازن في المدى الطويل فينتقل منحنى "NN صعوداً إلى غاية النقطة (C')³. فائض الميزان التجاري الناتج عن ازدهار صادرات يزيد من الاحتياطات النقد الاجنبية في ظل

¹ Hélène COTTENET-DJOUFELKIT, Op. Cit, P27.

² كريستين إبراهيم زاده، "المرض الهولندي ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 40 رقم 1، مارس 2003، ص50.

³ Hélène COTTENET-DJOUFELKIT, idem, p28-29

عدم وجود سياسة التعقيم "Stérilisation" تؤدي بدورها إلى زيادة عرض النقود فينتقل منحنى MM إلى الأعلى إلى غاية النقطة (C') محققا بذلك توازنا جديدا في الاقتصاد على مدى طويل وبالتالي تدفع أكثر سعر الصرف نحو الارتفاع من جديد ويظهر هذا الارتفاع (e/P_N) من خلال ميل المنحدر المستقيم OC' أكثر حدة من OA و OJ أما أسعار السلع القابلة للتداول يتم تحديدها في السوق العالمية أي إنها تخضع للعامل الخارجي، أما السلع والخدمات الغير القابلة للتداول تنمو بسرعة أكبر من أسعار السلع القابلة للتداول نظرا لارتفاع الطلب المحلي، الناتج عن تحسن المداخيل وبالتالي يرتفع سعر الصرف الحقيقي (TCR s'apprécie). هذا حسب نموذج نيري (Neary 1988) الذي طور نموذج اوضح لإيجاد هذه النتيجة¹.

- على الرغم من أن الجزائر لا تزال مع التعويم المدار لسعر الدينار الاسمي، استهدفت سعر الصرف الفعلي الحقيقي المستمر على مدى فترة طويلة ليس هناك ما يبرر مثل هذه السياسة التي لا تستوعب الصدمات الحقيقية من خلال السماح لسعر الصرف الاسمي و/ أو الأسعار النسبية للتحرك. ذلك أنه في ظل نظام الصرف العائم فإن الاقتصاد يقي نفسه من الصدمات الخارجية الحقيقية بانخفاض معتبر في قيمة العملة المحلية (نتيجة انخفاض الطلب على الصادرات) وهو ما لم يحدث للدينار الجزائري بين سنتي 2008 و 2009 و 2014 من خلال الانخفاض الشديد للصادرات الجزائرية²، ويعود السبب في ذلك إلى التراجع الكبير في متوسط سعر البترول، هذا ما يؤكد أن نظام الصرف المتبع لا يتجاوب مع مثل هذه الظروف كونه نظام صرف أقرب للتثبيت منه لتعويم، نظرا أيضا لتدخل البنك المركزي بشكل معتبر في سوق الصرف حرص منه على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري الفعلي الحقيقي وينبغي توجيه سياسة سعر الصرف لتحقيق المواءمة بين سعر الصرف الحقيقي مع محدداته الأساسية، وهي الإنتاجية النسبية وأسعار النفط الحقيقية³.

المبحث الرابع: دورية السياسة المالية في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية.

تكون تقلبات الدورات الاقتصادية أكثر وضوحا في الدول النامية منها في الدول المتقدمة وبالأخص في الدول التي تعتمد بشكل أساسي على عوائد الموارد الطبيعية من نفط، موارد معدنية، الخ، حيث أن الطابع الدوري للنشاط الاقتصادي يرجع في الغالب إلى التقلبات الكبيرة في أسعار النفط والتي تؤدي بدورها إلى التقلب في مداخيل

¹ Julie Subervie "Le rôle du taux de change réel dans la transmission de l'instabilité des prix agricoles internationaux", Document de travail, CERDI, 2006. p 9. Sur site: <http://www.cerdi.org>.

² آيت يحي سمي، "التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع"، مجلة الباحث العدد 09، ورقة سنة 2011، ص 68.

³ Taline Koranchelian "The Equilibrium Real Exchange Rate in a Commodity Exporting Country: Algeria's Experience" IMF Working Paper, July 2005, p13.

الدولة. إن التقلب في المداخليل يصاحبه التقلب في الإنفاق الحكومي العام والذي يؤدي بدوره إلى التقلبات في سعر الصرف الحقيقي للدولة والتي من شأنه أن يشكل خطر عدم استقرار ربحية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري¹. كل من النظرية الكينزية والنيوكلاسيكية تدعم فكرة فعالية السياسة المالية في تخفيف من تذبذب الإنتاج الكلي خلال الدورة الاقتصادية. فالسياسة المالية المثلي خلال مسار معين للإنفاق الحكومي تشير إلى المحافظة على ثبات المعدلات الضريبية المطبق على مدى الدورة الاقتصادية، وفائض الميزانية المحقق يجب أن يساير تقلبات والاتجاهات الدورية للاقتصاد، وحسب المقاربة الكينزية إذا كان الاقتصاد في حالة ركود ينبغي للسياسة المالية أن تكون توسعية من خلال الزيادة في الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب لمساعدة الاقتصاد للخروج من الركود، أما في حالة الازدهار الاقتصادي يجب على الحكومة أن توفر تلك الفوائض وأن لزم الأمر أن تخفض من الإنفاق². أي أن كينز أيد ما يطلق عليه " سياسات المالية العامة المضادة للاتجاهات الدورية". ونتيجة لذلك، يجب تبني سياسات مالية غير دورية لمسايرة الاتجاهات الدورية للاقتصاد أي معاكسة، بحيث تكون توسعية في الأوقات السيئة الجيدة وانكماشية في الأوقات جيدة³.

وفي هذا السياق تعتبر السياسة المالية أهم أداة في يد الحكومات لإدارة تدفقات المداخليل بشكل يخدم مصلحة الاقتصاد المحلي ويسمح بتخصيص جيد لهذه الموارد عن طريق الإنفاق العام المدروسة جيدا.

المطلب الأول: الدولة الريعية وتقلبات وصدّات أسعار الموارد الطبيعية.

تحقق الدول المصدر للنفط فوائض مالية جارية ضخمة ناتجة عن ارتفاع أسعار الموارد في الأسواق الدولية مما يجعل حكومات البلدان المنتجة للنفط أكبر حجما من حكومات بلدان مماثلة لا نفط لديها، إلا أن هذه الأسعار لا يمكن التنبؤ بها، فهي غير مستقرة مما يشكل مخاطر كبيرة اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية.

¹ بن رمضان أنيسة، "تطايير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول، دراسة حالة الجزائر"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، العدد التاسع - جويلية 2015، ص 10.

² Nese Erbil, " Is Fiscal Policy Procylical in Developing Oil-Producing Countries?", IMF Working Paper, Research Department, July 2011, p5.

³ ثروت جهان، وأحمد صابر محمود، وكريس بابا جورجيو، "ما هو الاقتصاد الكينزي؟"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 51 رقم 3، سبتمبر 2014، ص 53.

1-الدولة الربعية ومسايرة السياسة المالية للاتجاهات الدورية:

يعني اقتصاد الربيع اعتماد بلد ما على استخراج مصدر طبيعي من باطن الأرض كالنفط لهذا فإن وفرة الموارد الطبيعية وخاصة وفرة المحروقات أدت إلى ظهور نموذج خاص بالدولة أطلق عليه "الدولة الربعية"، ومن بين المقاربات المنهجية لفهم دور ووظيفة هذا الدخل هي تلك المقاربة التي اقترحها الباحث الايراني حسين مهداوي في عام 1970 إذ طرح مفهوماً يستند إلى مسلمتين أساسيتين:¹

-الدولة الربعية لا تحصل على مواردها من الضرائب التي تفرضها على مواطنيها، وبالتالي فهي لا تخضع إلى محاسبة المواطنين، فتصبح "مستقلة سياسياً" انطلاقاً من "استقلالها الضريبي".

- هذه الدولة تعتمد سياسات توزيعية بدلا من السياسات الإنتاجية التي تؤدي في نهاية الأمر إلى إخراج السكان من الحيز السياسي وبالتالي من نطاق المطالبة بالديموقراطية.

ويتجلى هذا الدور المشار اليه أعلاه في سياسة الإنفاق الحكومي الموسع للعوائد النفطية، وهذه السياسة التي تزدهر في فترات انتعاش الطلب العالمي على النفط مما يرفع سعره، حيث تمثل عائدات الموارد الطبيعية خاصة النفط ثروة كبيرة بحيث يؤدي ذلك إغراء الأفراد بسرعة للسيطرة عليها. عدد قليل من الأفراد يتبني المبادرات والانشطة المقاولاتية.

ما يؤخذ على سياسة المالية العامة في البلدان المصدرة للسلع الأولية أيضا هو مسيرتها للاتجاهات الدورية (procyclicality) حيث تشهد توسعا في فترات الازدهار وانكماشاً في فترات الركود وبالتالي تصبح مخلة بالاستقرار الاقتصادي وتساهم في تعميق تقلبات الاقتصاد الكلي، نظرا لأن إضافة الدفعة التنشيطية للنشاط الاقتصادي تكون في أوقات اليسر وتلغى في فترات الهبوط وتجد الحكومات نفسها في فترات الازدهار تحت وطأة الضغوط السياسية التي لا تستطيع مقاومتها تكون مجبرة على زيادة إنفاقها العام. و لعل أهم بنود الموازنة العامة التي تشهد ارتفاعا خلال فترة الطفرة هي كتلة الأجور والاستثمارات العامة، مما ينطوي ذلك على مجموعة من المخاطر الاقتصادية:²

¹ صالح ياسر، "النظام الربيعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق"، ورقة بحثية، مؤسسة فريدرش إيبتر، مكتب الأردن 2013، ص5.

² عبد الحميد مرغيت، دور سياسة المالية العامة في مكافحة تقلبات الدورة الاقتصادية في البلدان المصدرة للسلع الأولية: تجربة الشيلي"، الجزائر ص6-7. متوفر على الرابط شوهد 2017/07/20 <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2016/07>

- الزيادة الحاصلة في الإنفاق العام، وقطاع البناء والتشييد وباقي السلع والخدمات التي لا يتاجر بها دوليا وهذا تحت تأثير ارتفاع كبير ومؤقت للسعر العالمي للمنتج التصديري المعني، مما يسرع في ظهور عوارض المرض الهولندي.

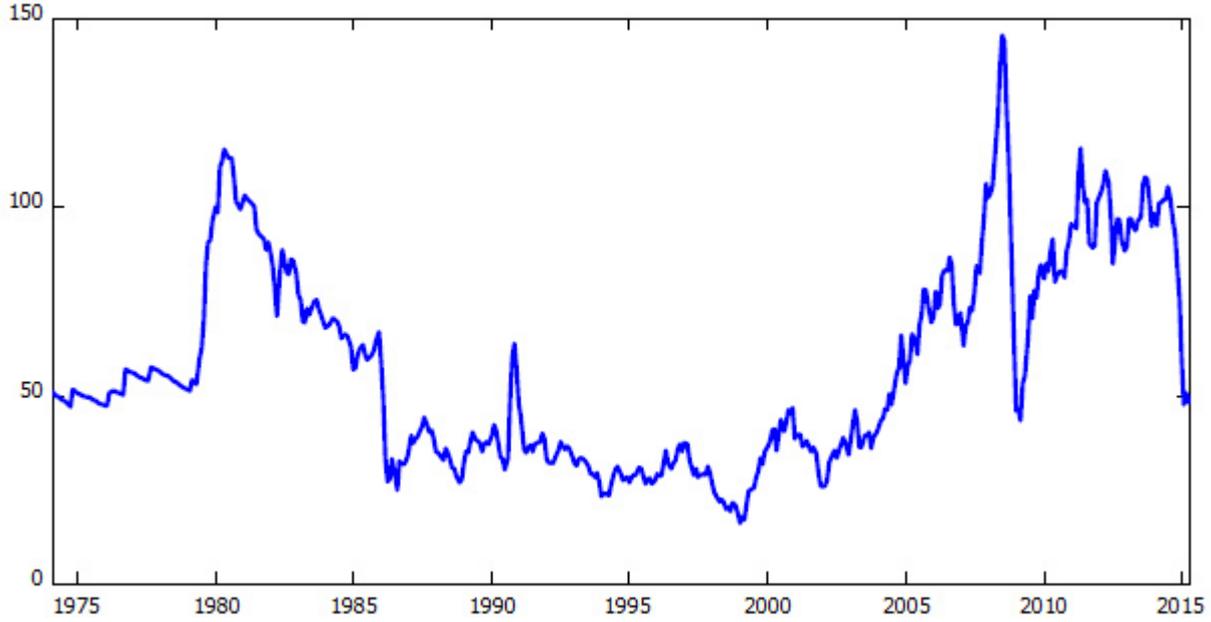
- أما في فترات انتهاء الطفرة فتلجأ الحكومات إلى إجراءات التقشف في النفقات وزيادة الضرائب، وهي إجراءات تعمق من الكساد وتزيد من المشاكل الاقتصادية كإنخفاض الاستثمار وتزايد حدة البطالة.

2- تقلبات وصدمات أسعار الموارد الطبيعية:

2-1- أسعار النفط: إن أهم ما يميز أسعار الموارد الطبيعية وخاصة النفط هو تقلبها الدائم وعدم إمكانية التنبؤ بها في المستقبل، خاصة ان الموارد الطبيعية تمثل عنصرا حاسما في حصائل الصادرات والإيرادات الحكومية لدى كثير من البلدان. فهي على سبيل المثال، تمثل حصة مهمة من مجموع الصادرات في نحو نصف بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وفي أكثر من 58 دولة في العالم، على الرغم من تقلب السوق النفطية خلال العقود الأربعة الأخيرة إلا انه أبدى محدودية كبيرة في العرض لمواجهة الزيادة مضطردة في الطلب، الكثير من الاقتصاديين المختصين وعلى رأسهم جامس هاملتون James Hamilton (2009) يرجون ذلك إلى العوامل سياسية وأمنية وعدم الاستقرار كالحروب والثورات التي تمس دول منظمة الأوبك، اما الدراسة التحليلية الممتدة بين 1975-2015 التي قام بها Baumeister & Lutz KILIAN (2016) تبين أن عدة مراحل من التقلبات الحادة في أسعار النفط ترجع في المقام الأول إلى التغيرات في الطلب العالمي، وجزء كبير من هذا الطلب يستجيب للاستهلاك العالمي الفوري في المدى القصير الذي يميزه الطابع الدوري للنشاط الاقتصادي العالمي في حالات الانتعاش يرتفع الطلب من اجل زيادة الإنتاج، وعلى عكس ذلك، تنخفض أسعار النفط نزولا إلى تباطؤ في النمو العالمي. وجزء هام من هذا الطلب يكون أيضا لتشكيل احتياطات بناءا عن تنبؤات من طرف الدول المستوردة لمواجهة أي شح او نذره في الامدادات النفطية الناتج عن التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وما اكثرها تاريخيا (ثورة الإيرانية 1979، الحرب الإيرانية-العراقية 1980، غزو العراق 2003-1990، الثورات العربية....) خاصة إذا كان الإنتاج في اقصى حدوده والتنبؤات بشأن نمو الاقتصاد العالمي وخاصة الأمريكي جيدة، تعتبر العامل التقليدي الرئيسي وراء أي ارتفاع أو انخفاض قد يطرأ على الأسعار¹.

¹ Baumeister Christiane, & Lutz KILIAN, « Forty years of oil price fluctuations: Why the price of oil may still surprise us », *The Journal of Economic Perspective*, Vol.30(1). Winter 2016,p141-144.

الشكل (1-10): منحنى تقلبات أسعار البترول العالمية من 1975 إلى 2015.
(الأسعار بالدولار مصححه من التضخم على أساس سنة 2015)



Source: BAUMEISTER Christiane, & Lutz KILIAN, « Forty years of oil price fluctuations: Why the price of oil may still surprise us », *The Journal of Economic Perspectives*, Vol.30(1), Winter 2016, p141.

حيث يمثل الشكل (1-10) منحنى تقلبات أسعار البترول العالمية خلال أهم فترة (1975-2015) عرفتها تسعيرة البترول في السوق الدولية للنفط ويمكن القول بأن الأعوام من السبعينيات حتى 2015 تعتبر بداية الثورة الحقيقية في عالم صناعة النفط وتسعيه في السوق الدولية للنفط، حيث لم يستقر فيها سعر برميل النفط على سعر دائم، ومن البديهيات المعروفة اقتصادياً أن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين الطلب والعرض خاصة في سلعة استراتيجية وحساسة مثل النفط¹، خلال طول الفترة عرفه سعره تأرجح بين الانخفاض والارتفاع بداية سنة 1973 كان سعر برميل النفط أقل من 5 دولارات بعد ذلك قفز سعر النفط إلى سعر 15 دولار سنة 1974 (حوالي 55 دولار سنة 2015) استقر السعر لمدة 4 سنين وبدء من سنة 1979 وبسبب الحرب الإيرانية-العراقية استئناف سعر النفط صعوده وصولاً إلى 40 دولار سنة 1981 (حوالي 120 دولار سنة 2015)، وبعد 5 سنوات هبط سعر النفط من 40 إلى 11 دولار سنة 1986 (حوالي 26 دولار سنة 2015) ثم عرف انخفاض شديد أواخر التسعينيات وصل 10 دولارات في ديسمبر 1998 لانخفاض الطلب العالمي بسبب

¹ سمية موري، عبد الحميد لخديمي، " تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر: مقارنة تحليلية وقياسية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية مركز دراسات الوحدة العربية -مصر، العدد 71 /صيف 2015، ص148-149.

الازمة المالية الاسبوية، لكن مع بداية القرن الجديد من سنة 2000 عرفت الاسعار ارتفاع حاد ومستمر لأسعار النفط في السوق العالمية نتيجة الطلب العالمي المتزايد بعد نمو الطلب من الهند والصين كقوتين جديدتين بالإضافة إلى بعض الدول الناشئة في ظل محدودية نمو المعروض النفطي حيث وصل إلى اعلى مستوى تاريخي له 144 دولار سنة 2008 لينخفض بعد ذلك إلى 37 دولار للبرميل سنة 2009 بسبب ازمة الرهن العقاري، واتخذت منظمة أوبك في اجتماع وهران بالجزائر قراراً تاريخياً بسحب جماعي لـ 2,4 مليون برميل استعادت الأسعار على اثر ذلك الارتفاع صعوداً وصلت إلى غاية 112 دولار سنة 2012 نظراً للاضطرابات السياسية في المنطقة العربية¹، استمر في الاستقرار أي فوق 100 دولار الى غاية جويلية 2014 اين عرف هبوط تدريجي ومستمر وصل إلى 48 دولار في بداية 2015 نظراً لعدم تطور نمو الطلب العالمي وتطوير بدائل إنتاج النفط كالنفط غير التقليدي مثل النفط الرملي في كندا والغاز الصخري في أمريكا وتحولها من أكبر مستورد للنفط إلى مصدر.

هل سيستمر السعر بالانخفاض أو يستقر أو يعود للارتفاع؟ ان استمرار السعر بالانخفاض أو عودته للارتفاع ستقره مستقبل أساسيات السوق (العرض والطلب) والتوقعات حولها (النمو الاقتصادي العالمي، دور الأوبك..). وحول العوامل الجيوسياسية وعدم الاستقرار في مناطق الإنتاج المختلفة، تبقى الأسعار تحكمها مجموعة من العوامل المعقدة، لا يبدو أن لسعر البترول متوسطاً ثابتاً، أو على الأقل ليس له متوسط يعود إليه في فترة من الوقت، ولذا لا يمكن الجزم بما قد تكون عليه الأسعار في المستقبل كما أنه سوف يكون من الصعب التنبؤ بصدمات أسعار البترول التي قد تستمر فتجعل البلدان المنتجة للنفط عرضة لصدمات دورية (سواء الارتفاع أو الانخفاض في الأسعار) يترتب عنها جانب كبير من عدم الاستقرار في اقتصادياتها². ولكن على الرغم من وفرة الموارد في هذه البلدان، خاصة في فترات الطفرة في الأسعار كما راينا سابقاً يظل أداء النمو الاقتصادي فيها متقلبا إلى حد الضعف.

2-2- أسعار السلع الأولية (المعادن): أما في مجال الثروة المعدنية فهي موجودة بشكل أقل انتظاماً من الثروة الزراعية، فهناك أقاليم ومناطق غنية ببعض هذه المواد بينما هناك مناطق أخرى تكاد تكفي نفسها ذاتياً أو إنها تفتقر كلياً إلى بعض المواد المعدنية تتركز مراكز إنتاج واستهلاك المعادن في عدد قليل من البلدان، ولكن مراكز الإنتاج تتفاوت بشكل كبير بحسب نوعية المعدن، قد أدى هذا التوزيع الجغرافي غير المتعادل أو غير المتوازن للمواد المعدنية

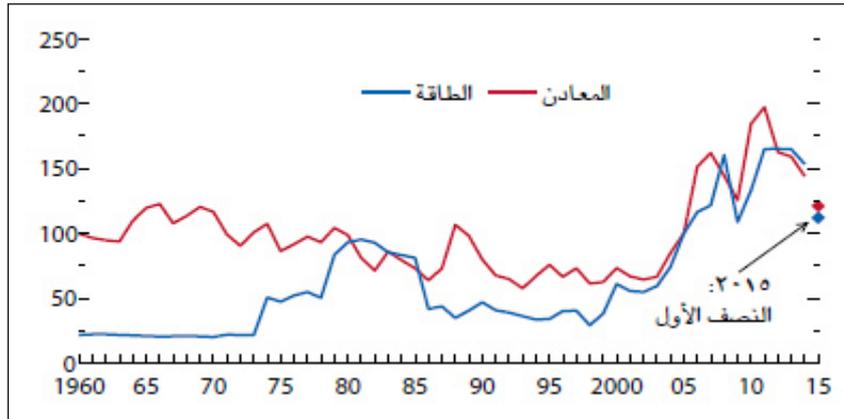
¹ Martin Anot, « Quarante ans de fluctuations du prix du pétrole », article publié dans Environnement et ressources naturelles. sur le lien: <http://www.blog-illusio.com/page/9> (Vu le: 20/01/2017).

² علي ميرزا، "آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة"، ورقة في ملف الندوة حول تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة-نوفمبر 2015 - دوحة، صادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات- قطر، ص 73.

إلى قيام نشاط تجاري عالمي واسع خاصة تلك المعادن الهامة التي تدخل في إنتاج العديد من الصناعات الأساسية والحساسة¹. إذا نظرنا نظرة سريعة على شكل (1-11) يتوضح لنا مدى التطور (ارتفاعاً وانخفاضاً) التي عرفته أسعار المواد الأولية في العقد الأخير نظراً لتطور التقني التي تعريفه الصناعات المختلفة وظهور احتياجات جديدة للمعادن لم تكن لها أهمية في سابق أصبحت الآن تعتبر كمقومات أساسية².

الشكل (1-11): تطور أسعار السلع الأولية في العالم 1960-2015.

(بالقيمة الحقيقية، المؤشر 2005=100)



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، "التكيف مع أسعار السلع الأولية المنخفضة"، صندوق النقد الدولي، واشنطن أكتوبر 2015، ص 65.

فإن الصين حالياً هي مركز الاستهلاك الرئيسي لغالبية المعادن. وتليها في الترتيب من بعيد كل من الهند وروسيا وكوريا والتي زاد فيها أيضاً استهلاك المعادن، ويمثل الارتفاع السريع في الطلب من الأسواق الصاعدة المحرك الرئيسي لأسعار المعادن والسلع الأولية الأخرى، وتستخدم المعادن بكثافة في الآلات، والبناء، ومعدات النقل، والصناعات التحويلية، بينما يُستخدم النفط أساساً في مجال النقل. وعليه، فإن تراجع نمو الصناعة التحويلية، والآلات³، والبناء أدى إلى إبطاء الطلب على المعادن منذ عام 2010 عقب ارتفاع هائل امتد في الفترة من 2000-2011، عادت أسعار كثير من السلع الأولية إلى الهبوط بصورة حادة سنة 2011. وكانت هذه الدورة واضحة بصفة خاصة في أسعار الطاقة والمعادن. ومن المهم أن نشير هنا إلى ربط صندوق النقد الدولي تقلب مؤشر أسعار المعادن بالإنتاج

¹ رامز هاشم محسن العذاري، مرجع سابق ذكره. ص 2-3.

² Gelb Alan et Grasmann Sina, "Déjouer la malédiction pétrolière », Afrique contemporaine, 2009/1 n° 229, p 90-92.

³ تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2015، مرجع أعلاه، ص 65-66.

الصناعي الصيني وحتى الانخفاض في الأسعار يمكن تفسيره على نحو جيد جدا بالانخفاض في الإنتاج الصناعي للصين.

يعتمد العديد من الاقتصادات النامية اعتمادا كبيرا على صادرات المعادن. وقد زادت هذه الصادرات زيادة حادة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، وعليه شهدت مجموعة أكبر البلدان المصدرة للمعادن وتمثل صادرات المعادن من شيلي وموريتانيا والنيجر حاليا أكثر من نصف مجموع صادرات هذه البلدان من البضائع. ومن ثم، فإن هذه البلدان عُرضة لمخاطر التقلبات في أسعار لمعادن مثل تلك التي حدثت في الآونة الأخيرة نتيجة للتحويلات في الطلب من كبار البلدان المستوردة مثل الصين. وقد أدت اكتشافات الرواسب المعدنية الجديدة إلى توسيع قائمة البلدان المعتمدة على الموارد التي تواجه تحديات جديدة في مجال إدارة الاقتصاد الكلي ويجعلها أكثر عرضة لتقلبات أسعارها وزيادة ارتباطها بالعائدات المحققة¹.

2-3- تكاليف تقلبات الدورة الاقتصادية (الأسعار):

التقلبات في أسعار سلع التصدير الأولية (طفرة أسعار النفط او انهيارها) ينشأ عنها تقلبات أوضاع الاقتصاد الكلي، في البداية الدخل النفطي الجديد سيرخي القيود على الميزانيات الحكومية، إلا أنه سينشئ أيضا تحديات - مثلما يتبين من الأوضاع السائدة في بلدان أخرى غنية بالموارد. فلا يزال عدد كبير من مواطني هذه البلدان فقيرا برغم الإيرادات الكبيرة المتأتية من الموارد. وفي بعض الحالات أدى التنافس على ثروة الموارد إلى إذكاء صراعات أهلية أو إدامتها، وتفقد قطاعات غير الموارد غالبا قدرتها التنافسية نتيجة لارتفاع سعر الصرف²، فوفقا لدراسة صادرة عن البنك الدولي فانه من شأن تقلبات الاقتصاد الكلي أن تؤدي إلى تقليص مستوى النمو في الناتج، كما تؤثر على مستوى الاستهلاك في المستقبل. ويظهر هذا التأثير بشكل واضح في البلدان النامية التي تعاني من ضعف أطرها المالية والمؤسسية حيث لا تستطيع تكييف سياسات ماليتها العامة لمواجهة هذا الوضع³.

¹ راجع أرزقي واخرون، تقرير خاص: "تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على المعادن في الاقتصاد العالمي"، آفاق الاقتصاد العالمي 2015، صندوق النقد الدولي - واشنطن. أكتوبر 2015. ص 40-45.

² راجع أرزقي وأرنو دوبيوي وألان غيلب، "التوزيع ام الانفاق"، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 49، العدد 04، ديسمبر 2012 ص 28.

³ Norman Loayza, Romain Rancière, Luis Servén, and Jaume Ventura "Macroeconomic Volatility and Welfare in Developing Countries." World Bank Economic Review, Vol. 21, No 3, 2007.p347.

جدول (1-4): تطور صافي صادرات المعادن من إجمالي الناتج المحلي (%)

سنة 2014	سنة 2002	البلدان
14.76	11.27	زامبيا
15	8.82	شيلي
8.67	4.21	ايسلندا
6	4.31	النيجر
6.23	3.62	بيرو
-	2.88	ناميبيا
4.75	2.16	بوليفيا

المصدر: صندوق النقد الدولي-تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2015: التكيف مع أسعار السلع الأولية المنخفضة، واشنطن أكتوبر 2015، ص45.

فمن خلال الجدول نلاحظ مدى زيادة تبعية الدول المصدرة للسلع الأولية رغم هذه الوفرة في الموارد الطبيعية في الكثير من الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية ، الا انها لم تستطيع تغطية عجزها في البنية التحتية ولا احتياجاتها العديدة من التنمية، فتقلبات المداخيل المتأتية من صادرات الموارد الطبيعية تعقد أكثر من مأمورية الحكومات في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال خلق رأسمال انتاجي بديل، وبالتالي ينتج عنه تقلب في سياسة الإنفاق العام أو ما يسمى بدورية السياسة المالية "Procyclical fiscal policy" والتي تتمثل في سياسات الإنفاق التي تكون توسعية أثناء الانتعاش (زيادة المداخيل) وتكون انكماشية في فترات الركود (أو تراجع المداخيل)، مما يترتب عنها تأثيرات سلبية اجتماعية اقتصادية. هذه التذبذبات تؤثر بشكل سلبي على الأداء الاقتصادي الكلي بالإضافة إلى ضعف المؤسسات القائمة على إدارة هذه الموارد وهذا ما يفسر اتباع سياسات مالية أكثر دورية في البلدان النامية الغنية بالموارد من البلدان النامية الأخرى وأكثر دورية نسبيا في الدول التي تملك مؤسسات اضعف¹، وهذا ما يسمى بـ "لعنة الموارد الطبيعية" (Van der Ploeg et Poelhekke, 2009).

المطلب الثاني: استجابة السياسة المالية لتدفقات رأس المال.

يتميز النشاط الاقتصادي بتقلباته وعدم استمراره على وتيرة واحدة، إذ تتعاقب فيه فترات من "الرخاء" و"الشدة"، ففي فترة الرخاء ينتعش النشاط الاقتصادي حيث يتزايد الإنفاق الحكومي وتنشط قطاعات الصناعة والتجارة والإقراض المصرفي والاستثمار والاستهلاك...، أما في فترات "الشدة" فيأخذ هذا النشاط في الضعف

¹ Dhaneshwar, Catherine Pattillo et al, « Cadres de politique macroéconomique pour les pays en développement riches en ressources naturelles », document FMI, Washington, aout 2012,p8.

والفتور بل قد يصاب بكساد شبه تام. ويطلق على هذه التقلبات المتعاقبة في أوضاع الاقتصاد الكلي مصطلح "الدورات الاقتصادية" وغالبا ما تعاني البلدان النامية المصدرة للسلع الأولية (كالنفط) من دورات اقتصادية حادة مقارنة بالبلدان المتقدمة، وهو ما يشكل أحد العوائق الرئيسية أمام مسار التنمية وزيادة مستويات الرفاهية فيها.

1-السياسة المالية وطبيعة قطاع الموارد الطبيعية:

بالنظر لملكية الحكومة لقطاع الموارد الطبيعية (قطاع البترول) في معظم البلدان النامية، فإن السياسة المالية تمثل أهم قناة تضخ بواسطتها عائدات تصدير الموارد في الاقتصاد المحلي، كون أن قطاع الموارد في معظم هذه البلدان يعتبر قطاعا مغلقا فإن الحد الأدنى للارتباط المباشر بين هذا القطاع وقطاعات الاقتصاد الأخرى تضمنه ميزانية الدولة التي تعتبر أهم قناة يتم بواسطتها تحويل انتعاش قطاع الموارد نحو القطاعات الأخرى¹.

وفي دراسة للباحث A.El Anshasy (2009)² شملت 15 دولة مصدرة للبترول، توصل إلى ان السياسة المالية تعتبر اهم الية تنتقل بها تقلبات أسعار البترول لباقي الاقتصاد، وان طريقة استجابة سياسة الانفاق العام في هذه البلدان لانخفاض عائداتها النفطية جراء تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية، تعتبر احد أهم العوامل التي تفسر تفاوت مستويات أداء النمو الاقتصادي في هذه البلدان.

تُدر صناعة النفط على الحكومات إيرادات أكثر بكثير مما تدره أنواع الصناعات الأخرى، لان عائدات النفط تتميز على نحو استثنائي بحجمها الضخم، وبمواردها غير الاعتيادية، وبافتقارها الي الاستقرار، هذا يجعل حكومات البلدان المنتجة للنفط أكبر حجما من حكومات بلدان مماثلة لا نفط لديها. لنأخذ على سبيل المثال نيجيريا التي أصبحت منتجا رئيساً للنفط بعد ان وضعت حرب بيافرا اوزارها أواخر ستينيات القرن العشرين، نما حجم النفط الذي تنتجه نيجيريا 380% في الفترة بين عامي 1969-1977، فيما تضاعف السعر الحقيقي للنفط 4 مرات تقريبا مما ارتفعت الإيرادات الاجمالية للحكومة النيجيرية من النفط وجميع الموارد الأخرى من 4.9 إلى 21.5 مليار دولار امريكي على مدى الأعوام الثمانية بعد احتساب نسب التضخم، وبالتالي ازداد الانفاق الحكومي من 10% تقريبا إلى أكثر من 25% من حجم الناتج المحلي النيجيري. كذلك أصبحت أذربيجان وغينيا الاستوائية مصدرتين مهمتين للنفط في بداية التسعينيات، تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط في الفترة الممتدة بين 2001-2010،

¹ شكوري سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص43.

² El anshasy,A, "Oil price and economic growth in oil-exporting countries", working paper , collage of business and economics , United Arab Emirates University ,2009.

ازداد الانفاق الحكومي 600 % في أذربيجان و800 % في غينيا الاستوائية، بعد احتساب التضخم¹، وحتى في الجزائر تضاعف الانفاق الحكومي إلى أكثر من 7 مرات خلال الفترة 2000-2014.

2-تعقيدات اعداد وتنفيذ السياسات المالية:

بالنسبة للبلدان النامية التي تمتلك موارد طبيعية وفيرة، قد تكون لها ميزة خاصة في ظل تحسن أسعارها مما تدره من عائدات لأحداث تنمية شاملة وتحسين مستويات المعيشية لشعبها، الا انها تخلق تعقيدات كثيرة خاصة في اعداد وتنفيذ السياسات المالية الانفاقية وحتى الضريبة كون ان هذه الإيرادات المتأتية من النفط والموارد الطبيعية الأخرى تتميز من حيث كونها متقلبة في أسعارها وكونها ناضبة، هذا ما يجعل حكومات هذه الدول الغنية بالموارد تواجه عدة مشاكل من بينها:

- ان هذه العائدات المتأتية من النفط والموارد الطبيعية الأخرى نابضة نتيجة لفاذ الموارد، وهو ما يعني أن الإيرادات ايضا ستنتهي او تكون دورية في فترات متقطعة.
- أسعار السلع الاولية المصدرة لا يمكن التنبؤ بها؛ جزاء هاما من الإيرادات المتولدة متقلبة وغير مستقرة في كثير من الأحيان، ويمكن أن يسبب تقلبات كبيرة في الإنفاق العام.
- الأطر والقواعد في اعداد السياسات العامة تكون ضعيفة في دعم تنفيذ السياسة الضريبية الجيدة والإنفاق العقلاني قد تكون محدودة ايضا في قدرتها على تقديم تنبؤات طويلة الأجل لتدفقات رأسمال (الدخل) من اجل إنشاء مشاريع الاستثمار العام بجودة ودراسة جدوى أفضل².
- للتجاوب مع هذه المشاكل (التقلب، النضوب، السياسات) ينبغي ادخار جزء من الإيرادات في أوقات الرخاء لحماية الإنفاق في أوقات الشدة. وللإعداد لنضوب المورد، ينبغي مراعاة أصول أخرى بحيث يستطيع البلد، بحلول وقت نفاذ الأصل الطبيعي، الحفاظ على الإنفاق بفضل الدخل الإضافي الذي ولدته هذه الأصول الجديدة³.

¹ مايكل ال.روس، ترجمة محمد هيثم نشواتي، "نقمة النفط: كيف تُشكل الثروة النفطية تنمية الأمم"، اصدار منتدى العلاقات العربية الدولية، الطبعة الأولى 2014، ص63-65.

² Philip Daniel, et al. « La rente des ressources naturelles », Revue Finances & Développement du FMI, Volume 50 /03, Septembre 2013.p19

³ بول كولير، " الإدارة الرشيدة لاكتشافات الموارد الطبيعية تتطلب إماما كاملا من المواطنين والحكومات"، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، العدد 50 رقم 4، ديسمبر 2013، ص51.

3- الخصائص الدورية لتدفقات رأس المال:

يمكن تعريف السياسة المالية العامة على أنها "استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب للتأثير على الاقتصاد. وهذا بتغيير مستوى الضرائب وأنواعها ومدى وتكوين الإنفاق ودرجة وشكل الاقتراض". وتستخدم الحكومات السياسة المالية العامة عادة لتعزيز النمو القوي والمستدام، إلا أن ما يؤخذ على سياسة المالية العامة في البلدان المصدرة للسلع الأولية هو مساهمتها للاتجاهات الدورية، حيث تشهد توسعا في فترات الازدهار وانكماشاً في فترات الركود وبالتالي تصبح مخلة بالاستقرار الاقتصادي وتساهم في تعميق تقلبات الاقتصاد الكلي¹.

وبشكل عام فإن أشهر المتغيرات الاقتصادية الكلية المستخدمة في اكتشاف الدورات الاقتصادية للحصول على تقديرات أقوى وأدق هو البحث في تقلبات كل من: الناتج والاستهلاك والاستثمار، النفقات العامة، الصادرات والواردات، باستخدام المقاييس الإحصائية في تحليل الحقائق المبسطة (stylized fact) للدورات الاقتصادية فهي بشكل عام حساب كل من: الانحراف المعياري ومعامل الارتباط لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية خلال فترة زمنية². وقد لخص الباحثين (Reinhart و Kaminsky) الخصائص الدورية لتدفقات رأس المال في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-5): الخصائص الدورية لتدفقات رأس المال

السياسة المالية	الانفاق الحكومي	معدل الضرائب
غير دورية	-	+
دورية	+	-
محايدة (مستقرة)	0	0

Source: Graciela L. Kaminsky, C. M. Reinhart, A. Végh, , *When It Rains, It Pours: Procyclical Capital Flows and Macroeconomic Policies*” Washington University and NBER Macroeconomics Annual 2004.p 14.

من خلال الجدول يمكن ان نميز بين 3 حالات للسياسة المالية حسب تدفقات رأسمال:

1-السياسة المالية غير الدورية (Countercyclical fiscal policy): تقوم فكرة السياسة المالية العامة المضادة (المعاكسة) للاتجاهات الدورية على أن تكون السياسة المالية توسعية أوتوماتيكيا في فترات الكساد وانكماشية في أثناء فترات الانتعاش، عندما يكون الارتباط بين عناصر الدورة الاقتصادية من صافي تدفقات رأس المال والناتج المحلي الإجمالي GDP سالبا (الارتباط بين الدورة الاقتصادية والإنفاق الحكومي سالب)، وبعبارة

¹ عبد الحميد مرغيت، " الدورات الاقتصادية: مع إشارة خاصة إلى حالة البلدان المصدرة للسلع الأولية"، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدايل المتاحة، جامعة الوادي الجزائر، 9-10 نوفمبر 2016، ص3-4.

² Graciela L. Kaminsky, C. M. Reinhart, A. Végh, " *When It Rains, It Pours: Procyclical Capital Flows and Macroeconomic Policies*” Washington University and NBER Macroeconomics Annual 2004.p11-61.

أخرى فإن الاقتصاد يقتضئ من الخارج في الأوقات الصعبة (تدفق رأس المال نحو الداخل) ويقتضئ أو يسدد في حالة الرخاء (خروج رأس المال). أي تكون توسعية في الأوقات الصعبة فيرتفع فيها الإنفاق الحكومي وبالتالي حدوث عجز في الميزانية وانكماشية في حالة الرخاء والازدهار يتراجع فيها الإنفاق الحكومي وبالتالي انخفاض العجز في الميزانية، ويتجه هذا النوع من السياسات إلى تحقيق الاستقرار في الدورة الاقتصادية. ويمثل هذا النوع من السياسة المالية مقارنة الكلاسيكيين الجدد والكنيزيين الذين يرون بضرورة أن السياسة المالية المثلى يجب أن تكون غير دورية. ولتحقيق ذلك لابد من وضع قواعد مالية للتحكم في مستوى إنفاق المالية العامة ودرجة تقلبها، وبالتالي المساعدة في امتصاص الصدمات الخارجية.

2-السياسة المالية الدورية (Procyclical fiscal policy): تكون السياسة المالية مواكبة للاتجاهات الدورية عندما يكون الارتباط بين الدورة الاقتصادية ومكونات الإنفاق الحكومي موجبا، وبالتالي ارتفاع الإنفاق الحكومي في أوقات الرخاء والازدهار (سياسة توسعية) وانخفاضه في الأوقات الصعبة (سياسة انكماشية)، وتسمى هذه السياسة بالدورية لأنها تسير اتجاه الدورة الاقتصادية.

3-السياسة المالية المستقرة (Acyclical fiscal policy): يكون فيها الارتباط بين الدورة الاقتصادية والإنفاق الحكومي معدوما، وتتميز السياسة المالية المستقرة بالاستقرار في الإنفاق الحكومي¹.

قبل أن تتخذ سلطات البلد قرارات بشأن سياسات المالية العامة، ينبغي لها أن تقدر عدد السنوات التي يمكن أن يتوقع خلالها أن تدر الموارد إيرادات. إلا أن حساب أفق الموارد لهذه الصناعات الاستخراجية يمكن أن يكون صعبا، نظرا لإمكانية حدوث اكتشافات جديدة وتغيرات تكنولوجية يمكن أن تؤثر على القيمة السوقية للموارد الطبيعية بجعل استخراجها عملا أيسر أو بزيادة الجزء الذي يمكن استرداده.

المطلب الثالث: تقلب الإيرادات ودورية السياسة المالية في البلدان الغنية بالموارد

إن ضبط أوضاع سياسة المالية العامة للبلدان ذات آفاق الموارد الطويلة، تواجه تحدي رئيسي هو كيفية إدارة تقلب الإيرادات مع تقلب سعر المورد، ولذلك تكون إدارة تقلب أسعار الموارد أهم أهداف سياسة المالية العامة في البلدان التي توجد لديها آفاق طويلة للموارد وتعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات المتأتية من تلك الموارد. ولضمان أن تعكس سياسات الإنفاق والضرائب متوسط الإيرادات على المدى البعيد².

¹ انيسة بن رمضان، مرجع سبق ذكره، ص13.

² فيليب دانييل، وسانجيف غوبتا، "استخراج إيرادات الموارد بالنسبة للبلدان الغنية بالنفط والغاز والرواسب المعدنية"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 50 رقم 03، سبتمبر 2013، ص19-20.

1- الارتباط بين الانفاق الحكومي ومسايرة اتجاهات الدورة الاقتصادية:

لقد توصل العديد من الاقتصاديين إلى ان دورية سياسة الإنفاق الحكومي في الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية أكثر وضوحاً منه في الدول المتقدمة حيث أن طابع السياسة المالية تميل إلى أن تكون مسايرة للاتجاهات الدورية في البلدان النامية، يرجع في الغالب إلى التقلبات الكبيرة في أسعار النفط والتي تؤدي بدورها إلى التقلب في مداخيل الدولة وبالتالي في الإنفاق العام. في دراسة حديثة¹ تحت إشراف صندوق النقد الدولي قام بها Erbil (2011) Nese على 28 دولة مصدر للنفط خلال الفترة (1990-2009) تبين ان هناك علاقة قوية بين المتغيرات الميزانية والإنتاج الغير نفطي اي مسايرة للاتجاهات الدورية الا ان النتائج كانت متباين بين مجموعة الدول ضعيف ومتوسطة الدخل اين كان الانفاق دوري، اما مجموعة الدول الغنية كانت فيها السياسات المالية غير دورية، في حين توجد دراسات عديدة أخرى تؤكد هذا الاتجاه مثل: Foud and others (2007), Abdih and others (2010), and Villafuerte and Murphy-Lopez (2010) توصلت إلى دورية السياسة المالية في الدول النامية المصدر للنفط مسايرة للاتجاهات الدورية لأسعار النفط الأخيرة (مابعد 2000). في حين اغلب الدراسات بينت أن الاقتصادات المتقدمة تميل إلى انتهاج سياسة مالية أو مستقر (acyclical) لمواجهة التقلبات الدورية، والغالبية العظمى من اقتصادات الناشئة انتهجت سياسات مالية دورية مسايرة للاتجاهات الدورية الاقتصادية حيث يكون الارتباط موجب بين الانفاق الحكومي والنتائج المحلي الخام²، حيث³ Gavin and Perotti (1997) أول من أثبت دورية السياسة المالية في دول أمريكا اللاتينية، حيث لاحظا دورية السياسة المالية خاصة في فترات انخفاض معدلات النمو (الانكماش) على عكس دول المتقدمة خلال الفترة الممتدة بين 1970 إلى 1995 توصل إلى أن السياسة المالية مسايرة للاتجاهات الدورية فشلت إلى حد كبير في الاستجابة للنمو الاقتصادي مما يدل على أن الميزانية التقديرية استخدمت على نحو مساير للاتجاهات الدورية في فترات الرخاء خصوصاً مصدري السلع الأولية.

وتوصلت مجموعة أخرى من الاقتصاديين من بينهم Villafuerte, Lopez-Murphy Ossowski (2010) وفرانكل Frankel (2011) إلى وجود علاقة قوية بين فترات تدفق رؤوس الأموال الناتجة عن صادرات النفط والموارد المعدنية في أوقات الرخاء واتباع سياسات مالية توسعية في الدول المصدر للموارد الطبيعية وسياسات

¹ Nese Erbil, OP. Cit.p1.

² Tetsuya Konuki and Mauricio Villafuert, " Cyclical Behavior of Fiscal Policy among Sub-Saharan African Countries ", International Monetary Fund, The African Department, Washington.2016.p1

³ Michael Gavin and Roberto Perotti, " Fiscal Policy in Latin America", NBER Macroeconomics Annual, The University of Chicago Press. Vol. 12 (1997), p 56.

انكماشية في فترات تقلص تدفقات العائدات¹، وأكثر من ذلك قدم كل من فرانكل Frankel و Vekh، Vuletin (2013) تحليل تجريبي نظامي تبين من خلاله ان الدول الصناعية تتبع سياسات مالية غير دورية او في أسوء الحالات سياسة مستقرة في حين ثلث الدول النامية فقط استطاعت تجنب دورية سياسة المالية وركزوا على أهمية ودور نوعية المؤسسات كمحدد داخلي هام في اتباع سياسات مالية معاكسة للاتجاهات الدورية للدورة الاقتصادية وبين ان هناك علاقة سببية بين قوة نوعية المؤسسات واتباع سياسات مالية أقل او أكثر مسايرة للاتجاهات الدورية².

2-تقلبات الإيرادات ودورية السياسة المالية في البلدان الغنية بالموارد:

المشكلة الأساسية في الدول النفطية كدول الخليج مثلا والتي تعتمد في المقام الأول على النفط أو الغاز كمصدر رئيسي للدخل هي أن السياسة المالية (الإنفاق الحكومي) في هذه الدول غير متوازنة. ومن ثم، فإن الإنفاق الحكومي يتأثر بسرعة كبيرة بتغيرات أسعار النفط.

حيث تثبت كل الأبحاث الحديثة في موضوع "لعنة الموارد" أن تقلبات الإيرادات هي المعوق الأساسي للتنمية وليست تقلبات الأسعار، أي أنه يمكن للدول أن تتعايش مع مستوى منخفض نسبيا لأسعار النفط ولكنه مستقر بالمقارنة بمستوى مرتفع نسبيا وحاد التقلب. عندما تكون أسعار النفط مرتفعة (في أيام الرخاء)، يتم الإنفاق بشكل مبالغ فيه، وحين تنخفض الأسعار يقل الإنفاق، ولكن ليس بالنسبة نفسها وليس بطريقة مخططة³.

يرجع هذا حسب استنتاجات Lederman and Maloney (2007) إلى الارتباط السلبي بين صادرات الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي أي حصة صادرات الموارد الطبيعية من الصادرات الإجمالية. وقد بينا في وقت لاحق ان هذا المؤشر ليس بديلا نظرياً جيداً لوفرة الموارد الطبيعية. بل هو مقياس لتركيز الصادرات، وإذا ارتبط تقلب تركيز الصادرات بالاقتصاد الكلي، فمن الممكن أن البلدان قد تواجه لعنة من التركيز بدلا من لعنة الموارد الطبيعية في حد ذاتها. وحتى لو كان تقلب الاقتصاد الكلي لا يؤثر تأثيرا مباشرا على نمو الاقتصاد، يحدث ارتباط التقلب بالاقتصاد الكلي من خلال الفرضيتين التاليتين⁴:

¹ Tetsuya Konuki and Mauricio Villafuert. Op. cit. p 01.

² Frankel, Jeffrey A. ; Vekh, Carlos A. ; Vuletin, G. « *On graduation from fiscal procyclicality* », *Journal of Development Economics*, Vol.100(1), January 2013, p33.

³ حسن يوسف علي، " أسعار النفط إلى أين، وما الذي يمكن عمله؟"، ورقة في ملف الندوة حول تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة نوفمبر 2015 -دوحة، صادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات- قطر، ص 93-94.

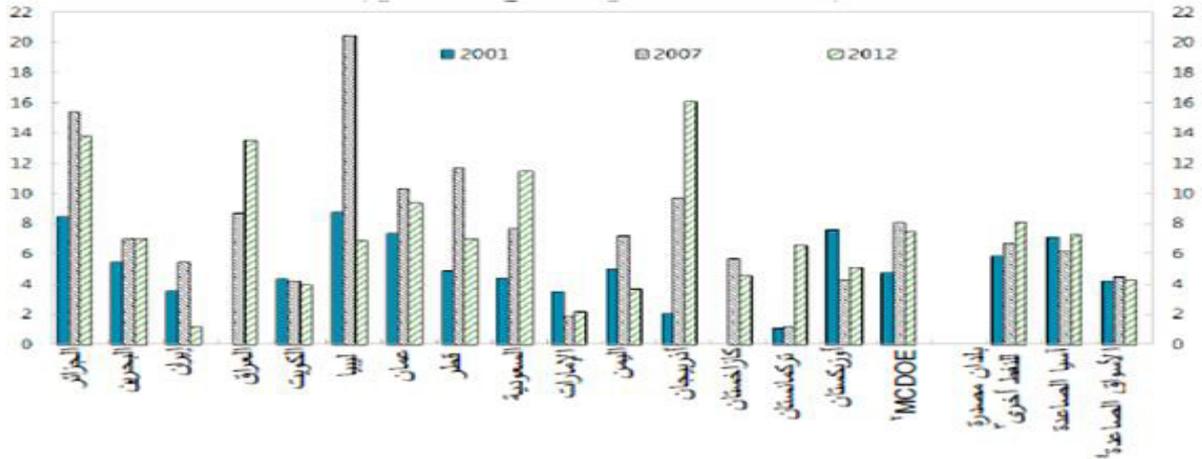
⁴ Daniel Lederman William F. Maloney, "Does What You Export Matter? In Search of Empirical Guidance for Industrial Policies". *Latin American Development series*. Washington DC: World Bank.,2012, pp 94-95.

- يمكن أن يؤدي الاعتماد على السلع الأساسية إلى تفاقم عدم اليقين في الاقتصاد الكلي من خلال قناة هيكلية الاقتصاد حيث يؤدي تركيز الصادرات إلى التقلبات في معدلات التبادل التجاري، ويتجلى من خلال تقلب نمو الدخل أو الاستهلاك للفرد الواحد. هذه الفرضية توافق الأدبيات المعروفة عن "المرض الهولندي".

- يرتبط الاعتماد على السلع الأساسية أيضا بضعف المؤسسات التي تجعل الحكومات غير قادرة على إدارة التقلبات الخارجية. وهكذا، تشهد انتقال واضح لتقلبات معدلات التبادل التجاري إلى دخل وتقلب الاستهلاك. هذه الفرضية تتفق مع ما يسميه لين وتورنيل Lane and Tornell (1999) بـ (voracity effect) "أثر الشرهه" الذي تولده وفورات الموارد الطبيعية، والذي يرتبط بتدهور المؤسسات العامة وانتشار الفساد.

حيث يؤول معظم الدخل غير المتوقع من طفرة أسعار السلع الأولية إلى الحكومة في الاقتصادات المنتجة للسلع الأولية وخاصة في البلدان المصدرة للطاقة. ومن ثم، قد تؤدي طفرة معدلات التبادل التجاري إلى إرخاء القيود على الموازنة الحكومية وتسمح للحكومة بتمويل مستوى أعلى من الإنفاق. إضافة إلى ذلك، فإن استخدام الحكومة للدخل غير المتوقع يمكن أن يؤثر بشكل كبير على استجابة الاقتصاد لدورة أسعار السلع الأولية. على سبيل المثال، إذا كانت الحكومة تنتهج سياسة المالية العامة المسائرة للاتجاهات الدورية أثناء الطفرة، فتستخدم الإيرادات الإضافية في تخفيض الضرائب على الأسر أو زيادة الإنفاق على الاستهلاك، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تفاقم دورة الانتعاش والكساد في النشاط الاقتصادي.¹

الشكل رقم (1-12): الانفاق الرأسمالي في الدول النفطية 2001-2012 (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: تيم كالين وهونان كو، "إطار مالي لدعم النمو وإدارة الاعتماد على إيرادات الموارد الطبيعية"، سلسلة دراسات إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، 2015، ص.26.

¹ عاقب أسلم، سامية بيداس واخرون، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي: التكيف مع أسعار السلع الأولية المنخفضة. صندوق النقد الدولي، واشنطن أكتوبر 2015، ص.72.

3- مسايرة الانفاق الحكومي العامة للتطورات الدورية في البلدان الغنية بالموارد: تختلف التحديات التي تواجه إدارة المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط والمعادن عن التحديات التي تواجه البلدان الأخرى من حيث تقلب المصدر الرئيسي للإيرادات نظرا لأن سياسة المالية العامة هي الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توجيه الثروة النفطية نحو الاقتصاد المحلي، ويمكن ان نلاحظ من خلال الشكل(1-12) تطور الانفاق الرأسمالي في الدول النفطية خاصة في العقد الأخير ابتداءً من سنة 2000 نظرا للارتفاع الغير مسبوق والمستمر لأسعار النفط حيث وصل إلى اعلى مستوى تاريخي له 144 دولار سنة 2008. وخلال هذه الفترة من الانتعاش الاقتصادي استجابة السياسة المالية في هذه البلدان لارتفاع عائدات النفط بزيادة نفقاتها العامة بشكل كبير، فإن ارتفاع أسعار النفط قد يسّر زيادة الإنفاق العام على المشروعات الاستثمارية وتبعاً لهذا فقد بينت دراسة لصندوق النقد الدولي (2005)¹ أنه خلال سنة 2005 استعملت حكومات البلدان المنتجة للنفط أكثر من نصف مداخيلها من البترول لزيادة النفقات في مجالات خارج البترول، وارتفع العجز في القطاعات غير البترول من 26% من الناتج الداخلي الخام سنة 1999 إلى 37.5% من الناتج الداخلي الخام خارج البترول سنة 2005 .

في الاقتصادات المصدرة للسلع الأولية، يلاحظ أن دورات أسعار السلع الأولية تمثل قوة دافعة حتمية لنمو الناتج، والتطورات الاقتصادية بشكل أعم وأسرع أثناء فترات صعود أسعار السلع الأولية مقارنة بفترات الهبوط. فمن خلال دراسة حديثة لصندوق النقد الدولي على 40 اقتصاداً مصدر للسلع الأولية على مدار الأعوام الخمسين الماضية. توصلت الدراسة إلى نمو الناتج المحلي الخام بـ 1.5%، والاستثمار بنحو 8.5% والاستهلاك الحقيقي بـ 2.5% بالمقارنة بفترات هبوط معدلات التبادل التجاري للسلع الأولية. ففي البلدان التي تعتمد بشدة على إيرادات الموارد الطبيعية، غالباً ما تكون سياسة المالية العامة مسايرة للتطورات الدورية ذات الصلة بمعدل التبادل التجاري. فغالباً ما يزيد الإنفاق الحكومي عندما يتحسن معدل التبادل التجاري للسلع الأولية، مما يؤثر على النشاط الاقتصادي بشكل أعم. وفي الوقت نفسه، غالباً ما تتجه الحكومات والشركات والأسر في الاقتصادات المصدرة للسلع الأولية إلى الاقتراض بسهولة أكبر أثناء فترات أسعار السلع الأولية مقارنة بفترات الهبوط².

اما (Talvin and Vegh (2000) فقد بينا أن دورية السياسة المالية هي القاعدة في معظم البلدان السائرة في طريق النمو، وقد توصلنا في دراستهما هذه إلى إثبات وجود علاقة ارتباط موجبة بين مكونات الإنفاق العام

¹ INTERNATIONAL MONETARY FUND , " The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boom " , Prepared by the Fiscal Affairs Department, March 5, 2007,P.06.

² نشرة صندوق النقد الدولي، "مصدرو السلع الأولية يتعرضون لتبعات عصبية في أعقاب طفرة الأسعار"، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2015، سبتمبر 2015، ص3.

والنتاج الداخلي الخام لعينة تتكوف من 36 دولة نامية، أما بالنسبة للبلدان الصناعية فقد وجد أن معامل الارتباط في المتوسط كان معدوماً، وهذا يبين عدم دورية السياسة المالية (acyclical fiscal policy) في البلدان الصناعية¹. أما الجدول رقم(1-6) التالي والمقتبس من أعمال (Kaminsky, Reinhart and Végh (2004) يقدم بيانات مختارة حول مؤشر دورية السياسة المالية حيث يظهر مدى الارتباط بين عناصر الإنفاق الحكومي والعناصر الدورية للنتاج الداخلي الخام.

الجدول رقم (1-6): مؤشر دورية السياسة المالية في بعض الدول الغنية بالموارد بين (1960-2003).

الدول	الارتباط بين مكونات الناتج المحلي الإجمالي و:	
	الإنفاق الحكومي الحقيقي	الإنفاق الحكومي الحقيقي
	مؤشر دورية السياسة المالية بين 1- و 1+	
الدول الضعيفة الدخل		
انغولا	0.21	0.56-
الكونغو	0.40	0.23-
غانا	0.25	0.12-
روندا	0.84	0.46-
الدول متوسطة الدخل		
الجزائر	0.35	0.08-
كولمبيا	0.71	0.06-
إيران	0.60	0.02-
بتسوانا	0.82	0.12-
الشيلي	0.22	0.51-
ماليزيا	0.25	0.10
عمان	0.87	0.47-
السعودية	0.38	0.33
الدول المرتفعة الدخل		
استراليا	0.26-	0.31-
كندا	0.12-	0.32
النرويج	0.22-	0.06-
و.م. الأمريكية	0.37-	00

Source: Graciela L. Kaminsky, C. M. Reinhart, A. Végh, Op.cit, 2004,p11-61

¹ Talvi, Ernesto, and Carlos A. Végh." Tax Base Variability and Pro-cyclical Fiscal Policy in Developing Countries", Journal of Development Economics , Vol 78 , 2005.

وتفسير مسaire الإنفاق العام للاتجاهات الدورية، هو أنه خلال فترة الطفرة تزداد مداخيل التصدير بالنسبة للبلدان المصدرة للسلع الأولية، وتجند الحكومات نفسها تحت وطأة الضغوط السياسية (التي لا تستطيع مقاومتها) مجبرة لزيادة إنفاقها العام. وأهم بنود الموازنة العامة التي تشهد ارتفاعا خلال فترة الطفرة هي كتلة الأجور والاستثمارات العامة¹:

- الاستثمارات العامة: لها عائد كبير في الأجل الطويل إذا تم إنجازها بكفاءة، لكن مشكلة البلدان النامية أنه قد لا يتم إكمالها أو القدرة على صيانتها في فترة هبوط أسعار سلع التصدير الأولية لنقص الأموال اللازمة لذلك.

- الأجور: يشير كل Medas et Zakharova (2009) ان نتيجة الزيادة الاستثنائية في مداخيل التصدير في فترة الطفرة تقوم الحكومات بتوجيه جزءا منها لتمويل رفع الأجور في القطاع العام وزيادة أعداد العاملين لدى الدولة وبالتالي ترتفع كتلة الأجور في القطاع العام وهو ما يصعب الوفاء به في حالة انتهاء فترة الطفرة.

4- السياسة المالية وسوء إدارة فوائض عائدات الموارد:

تمثل الموارد الطبيعية عنصرا حاسما في حصائل الصادرات والإيرادات الحكومية لدى كثير من البلدان. فهي على سبيل المثال، تمثل حصة مهمة من مجموع الصادرات في نحو نصف بلدان إفريقيا جنوب الصحراء (تقرير IMF, 2012) ولكن على الرغم من وفرة الموارد في هذه البلدان، يظل أداء النمو الاقتصادي فيها ضعيفا². تستخدم لذلك هذه البلدان مختلف النظم الضريبية، بما فيها الإتاوات والرسوم، أداة للحصول على حصتها من ريع الموارد الطبيعية. وتستخدم هذه النظم (العائدات الربعية) في تمويل برامج الإنفاق الحكومي على النحو المحدد في بيان الميزانية. غير أنه نظرا لارتباط السلع الأساسية بدورات الانتعاش والانكماش، تغالي معظم الحكومات في الإنفاق في سنوات الانتعاش وتكافح لمواجهة العجز المالي عند هبوط أسعار السلع الأساسية³.

أمام ارتفاع تدفقات عائدات الموارد الطبيعية وما قد يترتب عليه من تأثيرات غير مرغوب فيها على الاقتصاد، يكون التحدي الرئيسي لهذه البلدان هو كيفية إدارة تقلب الإيرادات مع تقلب سعر المورد. ولذلك تكون إدارة تقلب أسعار الموارد أهم أهداف سياسة المالية العامة في البلدان التي توجد لديها آفاق طويلة للموارد (التي لديها

¹ Frenkel J., "Comment les producteurs de produits de base peuvent-ils rendre les politiques budgétaire et monétaire moins procycliques ?". Séminaire de haut niveau sur les ressources naturelles, les finances et le développement Institut du FMI et Banque d'Algérie, 4-5 novembre 2010, p.4-5.

² كريس غيريغات وسوزان يانغ، "نعمة أكبر من اللازم؟"، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 50 العدد 03، سبتمبر 2013، ص 8.

³ مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد "قطاع الموارد الطبيعية: استعراض وتحديد فرص التجارة والتنمية القائمتين على السلع الأساسية"، اجتماع خبراء مجلس التجارة والتنمية للأمم المتحدة، أفريل 2014، ص 4.

احتياطات النفطية هامة كسعودية روسيا...) وتعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات المتأتية من تلك الموارد. ولضمان أن تعكس سياسات الإنفاق والضرائب متوسط الإيرادات على المدى البعيد، يمكن أن تعتمد السلطات قواعد للتعامل مع تقلبات أسعار الموارد من عام إلى آخر. وهذا التمهيد في تقدير الإيرادات الهيكلية (أو العادية) التي يمكن توقعها في العام المتوسط يتيح للسلطات تحديد المقدار اللازم من إيرادات الموارد التي يمكن أن تنفقه بأمان من خلال الميزانية السنوية¹.

حيث يذهب الرأي التقليدي إلى أنه ينبغي للبلدان استخدام إيراداتها من الموارد لتمويل الاستثمار العام. إلا أن هناك تساؤلات حول أفضلية هذا المنهج دائما. فمحدودية قدرة الدولة لدى عدد كبير من البلدان المعتمدة على موارد طبيعية تجعل من الصعب تحقيق استثمار مناسب وفعال. ولا تعزى محدودية قدرات الحكومة إلى انعدام قدرتها الفنية على تحديد المشروعات الاستثمارية الأساسية وتنفيذها ومراقبتها فحسب، بل إنها غالبا ما تكون أيضا نتيجة لفساد القطاع العام الذي يتيح لأصحاب النفوذ إساءة إنفاق وتخصيص إيرادات الموارد غير المتوقعة كتشييد مشاريع البنية التحتية مرتفعة القيمة تكون عرضة بوجه خاص لسوء الإدارة². حيث في دراسة سابقة لي الان غيلب, Gelb (1988)³ خلال الطفرات التي شهدتها السبعينات، انخرط عدد كبير من مصدري السلع الأولية التقليديين في برامج إنفاق عام، وإن كانت طموحة، إلا أنها اتسمت في الغالب بالإهدار على البنية التحتية كالطرق والموانئ وخطوط السكك الحديدية التي عابها عدم الكفاءة وأسهمت أيضا في سوء تخصيص الموارد، وحتى بعد اكتمال هذه المشروعات الكبيرة، فقد أخفقت في بعض الأحيان في توفير المنافع المرجوة حيث كانت الحكومات غير قادرة على تغطية التكاليف المرتفعة اللازمة لتشغيلها وصيانتها.

من خلال الجدول (1-7) ادناه، عينة من البلدان الاعضاء والغير أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تتكون من 61 دولة التي توفرت عنها 20 عاما على الأقل من البيانات خلال الفترة 1970-2007، وتصنف الدول الغنية بالموارد على أنها غنية إذا كان متوسط حصة الصادرات الموارد الطبيعية من إجمالي الصادرات السلعية خلال الفترة 1961-2000 أعلى من 20 في المائة.

¹ فيليب دانييل، وسانجيف غوبتا، مرجع سابق ذكره. ص20.

² راجع أرزقي وأرنو دوبوي وألان غيلب، "التوزيع ام الانفاق"، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 49 العدد04، ديسمبر2012، ص29.

³ Gelb Alan, and associates, "Oil Windfalls: Blessing or Curse?", (New York: World Bank/Oxford University Press.1988.

الجدول رقم (1-7): دورية السياسة المالية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وخارجها.

ارتباط نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي (GDP) مع:			تصنيف الدول
الانفاق الرأسمالي	الانفاق الجاري	الانفاق الحقيقي الاجمالي	
1.390	0.402	0.526	جميع الدول
0.367	0.063-	0.038-	دول OECD*
2.288	0.849	0.968	دول فقيرة الموارد-خارج OECD
0.126	0.154-	0.136-	دول فقيرة الموارد-عضوة في OECD
1.752	0.490	0.713	الدول الغنية بالموارد -خارج OECD
1.289	0.350	0.429	الدول الغنية بالموارد -عضوة في OECD

Source: Ilkin Aliyev, "Is Fiscal Policy Pro-cyclical in Resource-Rich Countries?", Working Paper Series 464, CERGE-EI - Prague, July 2012.p07.

* منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

جاءت نتائج الجدول بما يتفق مع الأدبيات الاقتصادية على دورية السياسات المالية في الدول النامية والمتقدمة، إلا أن ما يمكن ملاحظته هو أن سياسات المالية للدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في المتوسط أكثر دورية من الدول الأعضاء التي كانت سياستها المالية أقل دورية إلى حد غير دورية، ولا تقتصر هذه النتيجة على النفقات الإجمالية فحسب، بل تشمل النفقات الجارية والرأسمالية أيضاً حيث أن النفقات الرأسمالية أكثر تقارباً لاتجاهات الدورات الاقتصادية (دورية) من النفقات الجارية وهذا ما يتوافق مع الكثير من الأدبيات التي تشير إلى أن نفقات الرأسمالية أكثر تقلباً من الجارية لأنها مرتبطة بالوضع الاقتصادي للدول خاصة للدول الغنية بالموارد التي تكون دائماً مرتبطة بأسعار السلع الأولية، والاكتشافات الجديدة. وهذا ما نلاحظه من الجدول البلدان الغنية بالموارد الغني عضوة في منظمة التعاون والتنمية تمتاز بدورية أكبر من البلدان الغنية بالموارد في منظمة التعاون والتنمية. فالبلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية لديها نوعية مؤسسات أضعف من بلدان منظمة التعاون والتنمية، لأن ثروة الموارد الطبيعية تخلق ثروة مالية هائلة تعزز تفشي الفساد وانتشار سلوكيات البحث عن الربح كما جاء في العديد من المؤلفات حول "لعنة الموارد" حيث أن البلدان النامية الغنية بالموارد ذات المؤسسات الضعيفة قد تعاني أكثر في إدارة إيرادات الموارد النفطية الناتجة عن طفرة الأسعار، وذلك بسبب حصول السلطة السياسية على المال السهل وضعف الانضباط المالي في أعداد السياسات بدون حذر ولا فاعلية من قبل

حكومات البلدان المنتجة للنفط¹، ويصف كل من جلب Eifert, Gelb and Tallroth (2003) ان الأنظمة الاستبدادية في مختلف البلدان المصدرة للنفط لم تدخر ما يكفي خلال فترات الازدهار، وبالتالي تدير سياسات مالية دورية.

فالإيرادات غير المتوقعة من تصدير السلع الأولية تتيح للمسؤولين الحكوميين فرصة كبيرة لتحويلها إلى مكاسب شخصية. ويمثل التلاعب في الإنفاق العام، لاسيما في تحرير عقود التشييد، عائقاً رئيسياً أمام الاستخدام الناجح للإيرادات غير المتوقعة. وتشير دراسة لـ (Arezki and Bruckner,2012) أجريت لثلاثين بلدا مصدرا للنفط غطت الفترة 1992-2005 إلى أن الإيرادات النفطية الكبيرة غير المتوقعة تسبب زيادة كبيرة في الفساد؛ ويترتب على ذلك ارتفاع تكلفة الاستثمار العام من ناحية وانخفاض جودته من ناحية أخرى. ويبين مؤشر أعدده صندوق النقد الدولي لجودة إدارة الاستثمار العام حدوث انخفاض ملحوظ في جودة إدارة الاستثمار في البلدان المصدرة للموارد².

ينبغي أن تكون سياسة المالية العامة في البلدان المصدرة للسلع الأولية مضادة بدرجة أكبر للاتجاهات الدورية لمكافحة تذبذبات الدورة الاقتصادية، أي تسير عكس الدورات الاقتصادية بحيث تكون توسعية أوتوماتيكيا في فترات الركود وانكماشية في أثناء فترات الانتعاش. أو بعبارة أخرى على حكومات هذه البلدان أن تستفيد من الفوائض المالية المتحققة من ارتفاع الإيرادات العامة للدولة -خلال فترة الرواج- في بناء احتياطات مالية وتخفيض الدين العام مما يعطي عمقا وخطوط دفاع يستفاد منها وقت الحاجة أي فترة الركود³.

¹ Ilkin Aliyev, "Is Fiscal Policy Procyclical in Resource-Rich Countries?", Working Paper Series 464, CERGE-EI - Prague, July 2012.p07-10.

² رباح أرزقي وأرنو دوبوي وألان غيلب، مرجع سبق ذكره.ص29.

³ عبد الحميد مرغيت، "الدورات الاقتصادية: مع إشارة خاصة إلى حالة البلدان المصدرة للسلع الأولية"، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة الوادي الجزائر، 9-10 نوفمبر 2016، ص12.

خلاصة الفصل الأول:

إن وفرة الموارد الطبيعية الزراعية منها والمعدنية بشكل كبير في دولة ما له آثار إيجابية وأخرى سلبية، والمتتبع لهذا الفصل يجد أن نعمة هذه الموارد تتجلى في العوائد المالية الكبيرة التي تحصلها هذه الدول والتي تساعد على زيادة الدخل القومي وكذا الفردي وبالتالي تحسن القدرة الشرائية وزيادة مستوى الرفاهية. الدول التي تعتمد في صادراتها على مورد وحيد من مصدر طبيعي، تعاني من اعراض المرض الهولندي حيث تواجه زيادة كبيرة في تدفقات الموارد المالية الناتجة عن زيادة أسعار وحجم صادراتها من الموارد الطبيعية، وينجر عن ذلك تفاوت في القطاعات الاقتصادية للدولة منة جراء التدفق الكبير للعملة الصعبة خاصة عند ارتفاع سعر هذه المواد في السوق الدولية وهذا سيؤثر على سعر الصرف المحلي

وتتجلى نعمة هذه الموارد في زيادة اتكال الدولة على هذه الموارد الناضبة مما يشجع على قطاع التعدين على غيره من القطاعات الإنتاجية الأخرى فيؤدي إلى ظهور فوائض في الميزان التجاري في مرحلته الأولى ولكنها فوائض اسمية وليست حقيقية، ثم يليه ظهور اختلالات مستمرة في ميزان المدفوعات التي تسببها وفرة الموارد الطبيعية في البلدان بما يعرف بأعراض العلة الهولندية. فيكون التحدي الرئيسي لهذه البلدان هو كيفية إدارة تقلب الإيرادات مع تقلب سعر المورد، فالارتباط الموجب بين ناتجها المحلي ومستويات إنفاقها العام نظرًا لارتباط السلع الأساسية بدورات الانتعاش والانكماش، تغالي معظم الحكومات في الإنفاق في سنوات الانتعاش وتكافح لمواجهة العجز المالي عند هبوط أسعار السلع الأساسية مما يجعل السياسة المالية مسائرة للاتجاهات الدورية وتفشل إلى حد كبير في تحقيق النمو الاقتصادي، وتُسرع في ظهور عوارض المرض الهولندي عن طريق قناة الانفاق خاصة في فترة انتعاش قطاع الموارد وأهم بنود الموازنة العامة التي تشهد ارتفاعا خلال فترة الطفرة هي كتلة الأجور والاستثمارات العامة أي في القطاع غير تبادلي، ولذلك تكون إدارة تقلب أسعار الموارد الطبيعية أهم أهداف سياسة المالية العامة في البلدان التي توجد لديها آفاق استغلال طويلة الاجل للموارد.

حيث أن التغيرات التي تسببها وفرة الموارد الطبيعية في الاقتصاد بسبب انتعاش صادرات الموارد الطبيعية والتي تتمثل خاصة في تراجع قطاع السلع التبادلية بالنسبة لقطاع السلع الغير المتبادلة نتيجة الارتفاع الحقيقي في صرف العملة المحلية، كون ان أسعار السلع القابلة للتداول يتم تحديدها في السوق العالمية أي أنها تخضع للعامل الخارجي، أما السلع والخدمات الغير القابلة للتداول تنمو بسرعة أكبر من أسعار السلع القابلة للتداول نظرا لارتفاع الطلب المحلي الناتج عن تحسن المداخيل وبالتالي يعتبر سعر الصرف الحقيقي اهم قناة لانتقال تأثير انتعاش صادرات الموارد الطبيعية إلى باقي القطاعات الأخرى.

الفصل الثاني

تمهيد:

لا تختلف معظم الدراسات الحديثة في أن البلدان التي تتمتع بثروات ضخمة من الموارد الطبيعية عادة ما يكون أداء اقتصادها أسوأ من البلدان التي لا تتمتع بهذا القدر من الموارد، خلال فترة السبعينات كان الاهتمام بشكل أكبر باقتصاديات الموارد الأولية، برزت عدة تفسيرات اقتصادية كنظرية "المرض الهولندي Dutch disease" ودورية السياسة المالية والدولة الربعية الذي ابتدعه الإيراني حسين مهداوي عام 1970، كإطار لدراسة العلاقة بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، إلا أن ذلك لم يكن كافي بدعوى عدم واقعية فروضها من جهة، ومن جهة أخرى عدم تفسيرها للجنة الموارد بصورة كاملة.

ظهرت على نطاق واسع في تسعينيات القرن الماضي مصطلح "لجنة الموارد"، بعد أن استخدمه الباحث البريطاني، ريتشارد أوتي، في دراساته المختلفة، والتي سعت إلى إيجاد علاقة سببية بين وفرة الموارد الطبيعية في دول ما وفشلها اقتصادي. بجانب ذلك قدم خبراء الاقتصاد مجموعة من التفسيرات الكامنة وراء الأداء الضعيف لاغلب البلدان الغنية بالموارد أهمها دراسة عالما الاقتصاد ساكس، وارنر سنة 1995 و1997 (J.D.Sachs , A.M.Warner) ودراسة الباحثين Lane و Torne سنة 1995، ودراسات أخرى لباحثين (Torvik، Gylfason....)، حيث قدمت تفسيرات عدة لهذه الظاهرة، تتمثل في المرض الهولندي، وتهييش الرأسمال البشري، والمادي، والاجتماعي. دأب باحثون كثيرون منذ بداية الالفية، على دراسة التأثيرات السياسية لوفرة الموارد وتقديم تفسيرات سياسية كضعف المؤسسات، وانتشار الفساد وسوء الحكم، فمنهم من ركز على علاقة النفط بالصراعات والحروب الأهلية، مثل بول كوبر، وأنك هوفلير، ومنهم من اهتم بعلاقة النفط بالفساد، مثل جوزيف سيبغل وآخرين. وتبقى مساهمة مايكل روس (ROSS) الأكثر أهمية، التي تجزم بحتمية وجود علاقة عكسية ما بين الوفرة النفطية والديمقراطية.

إلا أن هناك اتجاه متفائل حول آثار وفرة الموارد الطبيعية، إذ يرى بعض الباحثين أن هناك بعض الدول استطاعت أن تدير مواردها الطبيعية بطريقة سليمة هذه الحالات الناجحة أطلق عليها (Succes Stories) استطاعت إدارة مواردها بطريقة أحسن مقارنة مع دول أخرى مثل: بوتسوانا، شيلي، ماليزيا، النرويج، اندونيسيا،... الخ.

وفي هذا الفصل سوف نتعرض لأهم هذه التفسيرات المؤسساتية والسياسية لنقمة الموارد الطبيعية في البلدان الغنية بالموارد، من خلال التطرق إلى: أولاً أساسيات حول النمو الاقتصادي (المفاهيم والنظريات)، و ثانياً إلى النمو الاقتصادي ومحدودية الموارد الطبيعية وثالثاً وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، و رابعاً و أخيراً المقاربة السياسية والمؤسساتية في ضعف الأداء الاقتصادي.

المبحث الأول: أساسيات حول النمو الاقتصادي

يزخر الأدب الاقتصادي عبر تاريخه بالعديد من النظريات الاقتصادية المتداخلة للنمو والتنمية الاقتصادية ، والتي كثيرا ما يتم دمجها معا، خصوصا إذا كان الهدف منها هو تحسين حياة الأفراد، وبالأخص إذا كان النمو الاقتصادي مجرد وسيلة للوصول إلى طريق التنمية الطويل، الذي يحتاج إلى مجموعة إضافية من العوامل والشروط التي لا يهتم بها النمو. ولهذا فالتنظير في مجاليهما المختلفين جوهريا وإيديولوجيا يعكس تخصص كل منهما بنوعية الدول في مجال التقدم الاقتصادي، فهي تم أكثر الدول النامية، لاعتبار أن الدول المتقدمة حققت التنمية الاقتصادية وهي تبحث في استدامتها فقط ومعالجة بعض القضايا الجديدة، كالحوكمة والتلوث البيئي وغيرها.

حيث أثارت مساهمة الموارد الطبيعية في النمو والتنمية المستدامة، وبخاصة فيما يتعلق بالتجارة القائمة على السلع الأساسية، نقاشا متكررا في أدبيات التنمية. وباتت هذه القضية تشكل أولوية للبلدان المتمتع بالموارد الطبيعية في سياق الانتعاش الذي شهدته السلع الأساسية حديثا. وخلال هذا المبحث سوف نتطرق لمفهوم النمو الاقتصادي

المطلب الأول: التأصيل النظري لنمو اقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛ وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع. لهذا نحاول تقديم تصورا عاما عن مفهوم النمو الاقتصادي.

1-تعريف النمو الاقتصادي وأنواعه:

يعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة الحقيقية في الناتج القومي لبلد ما والناجمة عن عوامل رئيسية أهمها التحسين في نوعية الموارد المتاحة لزيادة هذا الناتج في هذا البلد كالتعليم مثلا والتحسين في كمية هذه الموارد ومستواها، إضافة إلى تحسين المستوى التكنولوجي لوسائل الإنتاج كل هذا سيؤدي بالضرورة إلى زيادة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في أي قطاع من قطاعات الاقتصاد في أي بلد، ويرى فرنسوا بيرو* أن النمو الاقتصادي هو: "عملية مستمرة ومتواصلة من التغيير الايجابي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبلد ما مع مرور الزمن".

ويعرف سيمون كازنت** النمو الاقتصادي بأنه: " ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيدولوجي المطلوب لها"¹.

* فرنسوا بيرو (1903-1987) اقتصادي فرنسي.

** اقتصادي حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971.

¹ محمد عبد العزيز عجيبة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص51-54.

- أما شومبيتر*** فعرفه على أنه "تغير تدريجي منتظم يحدث على المدى الطويل نتيجة للزيادة الكمية في الموارد" كما يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو ظاهرة كمية عبارة عن الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة واحدة، وقد يكون النمو الاقتصادي موسعا يتساوى (Extensive) فيه معدل نمو عدد السكان في بلد ما مع معدل نمو دخول الأفراد، مما يعني أن هذه الدخول تعتب شبه ساكنة ولا تتغير، وقد يكون هذا النمو مكثفا يزيد فيه معدل نمو دخول الأفراد عن (Intensive) معدل نمو عدد السكان مما يعني نزع صفة السكون عن دخول الأفراد لذا فهي مرتفعة يمكن بواسطتها تحسين الظروف الاقتصادية للأفراد، ويحسب معدل النمو الاقتصادي وفقا للعلاقة التالية: ¹

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{الناتج القومي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

بالرغم من تعدد وجهات النظر، اتفقت معظم الآراء على أن "النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (GDP) " Gross Domestic Product"، أو الدخل الوطني الإجمالي (GNI)، والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي" يتضمن هذا المفهوم ثلاث شروط أساسية ²:

أولاً: أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد منه، بمعنى أن معدل نمو الدخل الوطني أو الناتج المحلي الإجماليين يجب أن يفوق معدل النمو السكاني، حيث غالباً ما يعوق هذا الأخير النمو الاقتصادي، لذلك يتعين على الدول التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة تزايد السكان، وإلا فإن مجهوداتها لن تسفر عن تقدم يذكر، وعليه:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \text{معدل نمو الدخل الوطني} - \text{معدل النمو السكاني}$$

من ناحية أخرى يركز بعض الاقتصاديين على أهمية السكان وتركيبهم في النمو الاقتصادي، باعتباره أحد عوامل الإنتاج المهمة. فالمشكلة ليست في حجمه بقدر ما هي في المؤهلات التي يمتلكها، فبعض الدول تتميز باستقطابها للهجرة وهو ما يرفع من عدد الأفراد المقيمين فيها، إلا أنها استطاعت تحقيق النمو الاقتصادي على غرار دول شمال أمريكا وأستراليا ونيوزيلندا، كما يؤكد الصين على مفارقات هذا الشرط بما حققه من نهضة اقتصادية بالرغم من ارتفاع تعداد سكانه إلى حوالي 17,5% من مجموع سكان العالم.

*** جوزيف ألويس شومبيتر (1883-1950) اقتصادي أمريكي اشتهر بترويجه لنظرية الفوضى الخلاقة في الاقتصاد.

¹ علي جدوع الشرقات، "التنمية الاقتصادية في العالم العربي: الواقع، العوائق وسبل النهوض"، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان 2010، ص 40.
² كبداني سيدي أحمد، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان 2012/ 2013، ص 17.

ثانياً: يجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية فقط، بمعنى أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للأسعار (التضخم)، فكثيراً من الدول فشلت في احتواء ارتفاع الأسعار نتيجة تحرير اقتصادياتها، ما أدى إلى ارتفاع المداخيل كالمرتبات والأجور والمعاشات وغيرها من المداخيل بصفة آلية كنتيجة لارتفاع الأسعار، إلا أن هذه الزيادة في الدخل الفردي اسمية لم تؤدي إلى حصول الأفراد على كميات إضافية من السلع والخدمات. وعليه فإن؛

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي - معدل التضخم

ثالثاً: يجب أن تكون الزيادة المحققة في الدخل الحقيقي الفردي أو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي مستمرة إلى المدى الطويل وليست آنية أو مؤقتة تزول بزوال أسبابها، بمعنى يجب مراعاة ما إذا كان النمو المحقق عابراً، كتلك الدول التي تستفيد من أوقات الأزمات مثل الأزمة النفطية في سبعينيات القرن الماضي حيث حققت بعض دول الأوبك زيادة كبيرة في الناتج القومي الإجمالي نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، زاد معها نصيب الفرد منه، أو في مثل الأزمة السياسية الكورية التي تحولت إلى حرب، ما أدى إلى إقبال الدول على شراء المنتجات الزراعية والمعدنية وتخزينها خوفاً من تحولها إلى حرب عالمية ثالثة، نتج عنها ارتفاع كبير في الأسعار زاد معها دخل الدول المعنية بتصدير تلك المنتجات، مما فارتفعت مداخيل الأفراد، ولكن سرعان ما عادت المداخيل إلى ما كانت عليه.

ويعرف أيضاً بأنه¹: " عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة. ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية، ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح في حال انخفاضها".

2-أنواع النمو الاقتصادي:

إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معتبرة، فإنه يتوجب علينا التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو:

1-2-النمو العابر أو غير المستقر: هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناجماً عن ظروف طارئة، عادةً ما تكون خارجية، لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته. ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية،

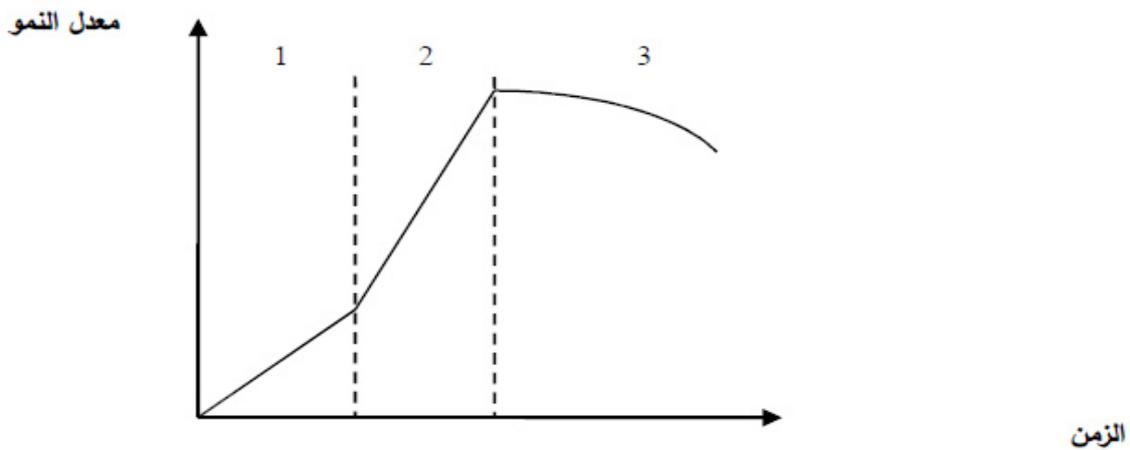
¹ عريقات حربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص268.

حيث يأتي استجابةً لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارة الخارجية كصادرات المواد الأولية. وهو يحصل في إطار بني اجتماعية وثقافية جامدة؛ لذلك نجده غير قادرٍ على خلق الكثير من آثار المضاعف والمُعجل، ويؤدي في أحسن حالاته إلى نموِّ بلا تنمية.

2-2-النمو الطبيعي: وهو النمو الذي حدث تاريخيًا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، في مساراتٍ تاريخية اجتماعية قادت عبر عملياتٍ موضوعية إلى: التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال؛ سيادة الإنتاج السلعي بغرض المُبادلة؛ تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتجٍ سوق فيها عرض وفيها طلب.

2-3-النمو المخطَّط: وهو النمو الذي حصل نتيجةً لعمليات تخطيطٍ شاملٍ للموارد المجتمع ومتطلَّباته. غير أن قوته وفعاليتها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة المخطَّطين، وبواقعية الخطط المرسومة، وفاعلية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط. وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترةٍ طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نموِّ مضطرد؛ وبالتالي يتحول إلى تنميةٍ اقتصادية¹.

الشكل رقم(2-1): اشكال النمو الاقتصادي عبر الزمن



المصدر: وعيل ميلود، مرجع سابق ذكره، ص9.

وإجمالاً يمكن القول بأن النمو الاقتصادي هو عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى أخرى (عادة ما تكون سنة)، ويأخذ معدل النمو الاقتصادي عموماً 03 اشكال:

- معدل نمو ثابت: أي نمو منتظم عبر الزمن(1) .
- معدل نمو متزايد: أي يزداد عبر الزمن (2).

¹ محي الدين حمداني، " حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر، 2008 / 2009، ص8.

معدل نمو متناقص: أي متناقص عبر الزمن (3)¹.

3-مقاييس النمو الاقتصادي:

رقميا، يعبر عن النمو الاقتصادي بحساب نمو الناتج الوطني الإجمالي في شكل نسبة تشير إلى معدل النمو²، لإيجاد معدلات النمو الاقتصادي في بلد ما يمكن الاعتماد على طريقتين رئيسيتين هما:

إيجاد معدل نمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي (PIB réel) الذي يقيس مدى التوسع في الإنتاج، ويقاس أيضا نمو الاقتصاد بزيادة القيمة المضافة التي تنتج من خلال الأفراد والمشروعات التي تدير الاقتصاد، وهكذا يتطلب القياس الحقيقي للنمو، تقييمات لإجمالي الناتج المحلي ومكونات وقيمة الأسعار الثابتة³. حيث يتم اعتماد سعر "سنة الأساس" من أجل تحييد تأثير التغيرات في الأسعار والتركيز على تطور الإنتاج المادي. يمكن حسابه كما يلي:

$$PIB \text{ réel} = \sum P_j^{\circ} y_{jt}$$

P_j° : سعر السلعة j سنة الأساس. y_{jt} : كمية السلع والخدمات j في السنة t

بالنسبة للنمو الاقتصادي بالأسعار الجارية (PIB nominal): فعادة ما يتم قياس نمو الاقتصاد القومي باستخدام العملات المحلية، حيث يتم استخدام الأسعار السائدة في السوق (السعر السوقي) في احتساب قيمة إجمالي الناتج المحلي ويتم نشر هذه البيانات الخاصة به سنويا، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوي أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة بالاستناد إلى هذه البيانات، وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة⁴. يمكن حسابه كما يلي:

$$PIB \text{ nominal} = \sum p_{jt} y_{jt}$$

p_{jt} : سعر الجاري للسلعة j في الزمن t .

¹ وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها " حالة الجزائر، مصر، السعودية" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، السنة 2013/2014، ص 9.

² محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي: النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر، 2001، ص 23.

³ هبة عجيبة، إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2009، ص 476.

⁴ رناف مختار، التجارة والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى منشورات الحياة، 2009.

متوسط نصيب الفرد: وهو أكثر المعايير استخداماً وصدقا بحسب الكثير من الاقتصاديين، غير أن قياسه وإحصاءه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى البلدان النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، ويميل الاقتصاديون للأخذ بقياس معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي، بدلا من التغير في الدخل الوطني الخام للتعبير عن معدل النمو الاقتصادي من منطلق أن معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي، يساوي معدل التغير في الدخل الوطني مقسومه على عدد السكان.

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t - \text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t - 1}{\text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t - 1}$$

يستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين، وهو لا يصلح لقياس معدل النمو المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة حيث تستخدم مؤشرات أخرى¹.

إذا كان النمو الاقتصادي يعرف على أنه ارتفاع المداخيل الوطنية، أي بمعنى الناتج الوطني الخام من السلع والخدمات المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة، إذا يمكن قياس النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج الوطني الحقيقي، أو يقاس من خلال التعرف على المتغيرات في الناتج الحقيقي أو الدخل الوطني الحقيقي عبر الزمن.

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالنمو الاقتصادي.

يرتبط مفهوم النمو الاقتصادي بعدد من الظواهر الاقتصادية والتي ينبغي لنا التفريق بينها وبين النمو الاقتصادي مثل:

1- التنمية الاقتصادية.

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن النمو الاقتصادي يختلف عن التنمية والتي تهتم بتحسين مستوى المعيشة من خلال تطوير وإنشاء البنيات الأساسية واستدامة البنية التحتية وتطوير راس المال المادي والبشري وتوفير فرص العمل والخدمات الصحية والتعليمية والأمنية، أي انها مجموعة الخطط الهادفة لبعث زيادة في الناتج المحلي الاجمالي اما النمو فيركز على الإنتاج والإنتاجية، أي التغيير في معدل النمو والمعدل الإجمالي². تتعدد تعريفات التنمية تبعا للتيار الفكري الذي ينتمي إليه الاقتصادي، ويمكن أن نستعرض بعض آراء الاقتصاديين في هذا الصدد:

¹ كبداني سيدي أحمد، مرجع سابق. ص 23.

² محمد الحسن خليفة، النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية بين المتغيرات المحلية والعالمية، ورقة بحثية مقدمة إلى المجلة المصرفية واقتصادية، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي-السودان، العدد (69)، سبتمبر 2013، ص 4.

تُعرف التنمية الاقتصادية بأنها: «عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن، وإذا كان معدل التنمية أكثر ارتفاعاً من معدل نمو السكان الصافي ارتفع الدخل الحقيقي للفرد»¹.

بالنسبة لنيكولاس كالدور "Nicolas Kaldor"^{*} فقد عرف التنمية الاقتصادية على أنها مجموعة من الإجراءات وسياسات وتدابير متعددة وموجهة لتغيير بنية وهيكل الاقتصاد القومي، وتهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن تستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع.

أما الاقتصادي البريطاني ديدلي سبرز قال إن أهم الأسئلة التي تطرحها عملية التنمية هي: ماذا يحصل للفقير؟ وماذا يحدث للبطالة؟ فإذا انخفضت هذه النسب تكوف الفترة فترة تنمية لدولة معينة، أما إذا لم يحصل أي تغيير في هذه الأمور، أو إذا ارتفعت معدلاتها فإنه من الغريب الحديث عن تنمية، حتى لو ازدادت أو تضاعفت معدلات دخل الفرد. ومهما كانت أهداف سياسة التنمية سواء النمو السريع، أو خلق فرص العمل، أو توزيع متساوي للمداخيل، فإن على الدولة أن تدرك ما هي أولوياتها القطاعية الاقتصادية، هل التركيز على الزراعة من أجل التصدير وكسب العملة الأجنبية، أم التركيز يكون على التصنيع؟ أم على السياحة في حال إخفاق القطاعات الأخرى في تحفيز التنمية.

إن التنمية حركة نحو قمة النظام الاجتماعي كله، وبعبارة أخرى لا تشتمل على الإنتاج وتوزيع الناتج وطرق الإنتاج فحسب، بل مستويات العيش أيضاً وعلى المؤسسات والتصرفات والسياسات. كما أنها في محصلتها النهائية، وسيلة وليست غاية فهي وسيلة نحو الارتفاع بمستوى الإنسان الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي.

فالتنمية الاقتصادية مختلفة إذ إن عن النمو الاقتصادي الذي يمثل كما سبق الذكر مقياس كمي للتغيير في حجم النشاط الاقتصادي نتيجة للتغيير التدريجي عبر الزمن بسبب التغيير في كمية الموارد، أما التنمية فهي تخطيط للنمو الاقتصادي بما يتضمن ذلك الخطط والسياسات والبرامج والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة معدلاته². وبالتالي فإن عملية التنمية هي أشمل وأوسع من النمو الاقتصادي. وبوضوح الجدول الموالي أهم أوجه الاختلاف والتشابه بين الاصطلاحين:

¹ محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، "التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية الإسكندرية، ط 2007، ص 73.

^{*} اقتصادي بريطاني 1908-1986، منظر في نظرية الدورات الاقتصادية، تبنى أفكار كينز ومن أشد المعرضين للمدرسة النقدية.

² محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي: النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر، 2001، ص 11-12.

الجدول (1-2): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو	التنمية
يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في إنتاج السلع والخدمات.	تتجاوز التنمية الاقتصادية هذا إلى أن تشمل التغيير في بنية النواتج وتخصيص المدخلات حسب القطاعات المختلفة، أي تغير القدرات الوظيفية بالتنسيق مع القدرات المادية.
يتعلق النمو الاقتصادي بالجانب الكمي للنشاط الاقتصادي (زيادة كمية المخرجات).	تتجاوز التنمية الجانب الكمي لأن تشمل التغيرات النوعية التي تحدث في الاقتصاد والمجتمع.
يرافق النمو تغير لعدد من الظواهر، لكنه ضئيل ولا يعتد به.	يرافق التنمية الاقتصادية تغيير كبير وعميق يتناول الجوانب الهيكلية والوظيفية الاقتصادية، كونها تفترض تطويرا فعالا وواعيا من خلال اجراء تغيرات في التنظيمات البنوية للاقتصاد.
مفهوم النمو أقل شمولاً من مفهوم التنمية الاقتصادية.	التنمية الاقتصادية تشمل النمو وما يحدث في جميع جوانب الحياة الاقتصادية على مختلف صورها وأشكالها لتحدث فيها تغييرات عميقة وجذرية شاملة أي أن مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر شمولاً من مفهوم النمو.
من الممكن التفكير في النمو الاقتصادي بدون التنمية الاقتصادية.	من المستحيل التفكير في التنمية الاقتصادية بدون النمو، حيث أن التغير في الوظيفة يتوجب التغير في الحجم

Source: Alina-Petronela Haller, *Concepts Of Economic Growth And Development Challenges Of Crisis And Of Knowledge, Economy Transdisciplinarity Cognition Journal, Vol 15, Issue 1/2012, Romania, p 66.*

تتمثل خصائص التنمية في تغيرات تركيبة السكان من حيث الحجم والسن واعادة توزيع الدخل، وإدخال تعديلات

مرفقية وتنظيمية، وتغيرات في البنية الاقتصادية (كإكتشاف موارد جديدة وتراكم رأس المال، استعمال طرق في

حديثة للإنتاج وتحسين المهارات)، وتستلزم التنمية الاقتصادية:

أ- تجميع رأس المال: وتتطلب هذه العملية توفير حجم مناسب من الادخارات الحقيقية، بحيث يتم من خلالها توفير

الموارد لأغراض الاستثمار بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك.

ب- الموارد البشرية: ويتمثل دورها في الارتفاع بمستوي الإنتاج الحقيقي، وضمان زيادته بشكل مستمر. فعملية

التخطيط للتنمية تتضمن تخطيطا للموارد البشرية ينصرف إلى تحقيق وضمان استمرار التوازن بين عرض العمل والطلب

عليه.

ج-الموارد الطبيعية: ممثلة في هبات الأرض، وتعرفها الأمم المتحدة بأنها أي شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية ويتسنى له أن ينتفع منه.

د-العناصر المؤسسية والاجتماعية: إلى جانب ما سبق من مستلزمات التنمية الناجحة، فإن توفر العناصر الاجتماعية والمؤسسية يساهم كثيرا في التنمية، وتخص هذه العناصر تنظيم عملية التنمية ورعاية الحوافز المتعلقة بالنمو، ولا يمكن لأحديها أن يحل محل الآخر عكس المستلزمات السابقة، وحتى تبدأ التنمية وتُستدام فإن العنصر التنظيمي يكون ذو أهمية¹.

2-التوسع الاقتصادي: يمثل التوسع الاقتصادي الزيادة في الإنتاج لفترة قصيرة في بلد معين وبالتالي هو مختلف عن النمو الاقتصادي الذي يمثل الزيادة المطردة في الإنتاج الاقتصادي.

3-التطور الاقتصادي: التطور لغة هو الحركة إلى الأمام، واقتصادياً يعني تقدم الاقتصاد نحو أهداف محددة مسبقا كزيادة حجم أو نوعية الإنتاج أو تحقيق توزيع أفضل للمداخل العمومية. وغالبا ما يستخدم للدلالة على الحالة الاقتصادية لبلد ما أو لقطاع اقتصادي معين، فيقال مثلا: التطور الصناعي الوطني خلال فترة معينة وبالتالي فإن التطور ليس مرادفا للنمو الاقتصادي. ويمكن أن يكون النمو مصاحبا للتطور الاقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان أو أن يكون غير له إذا كان معدل نمو الناتج مساويا لمعدل نمو السكان. بينما إذا كان معدل نمو السكان أكبر من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذ يكون مصحوبا بتراجع اقتصادي².

المطلب الثالث: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي

1- نموذج روبرت سولو R. Solow (1956): شكلت أعمال سولو التي حصل بموجبها على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1987، أساسا لنماذج احتساب النمو التي سعى إلى ابتكارها الكثير من منظرو الاقتصاد لتفسير الاختلافات الدولية في معدلات النمو الفعلية المسجلة.

يظهر نموذج سولو أن اقتصادا ما يتميز بمعدل نمو ديمغرافي، ومعدل ادخار معين يمكن أن يعطي نموا منتظما إذا ما توافرت لو مرونة تقنية، ورأس مال متجانس ومعلومات شفافة، وعلاقة ديناميكية مرنة بين الإنتاج واحتياجات السوق، ويستند التحليل النيوكلاسيكي لتخلف على نظرتهم الانتقادية للاقتصاد الاستعماري وقيود التجارة وريوع الشركات التجارية واحتكارها، وهروب رؤوس الأموال، أي عندما يقع تراكم رأس المال في الاقتصاد فان الإنتاجية تتناقص الحدية

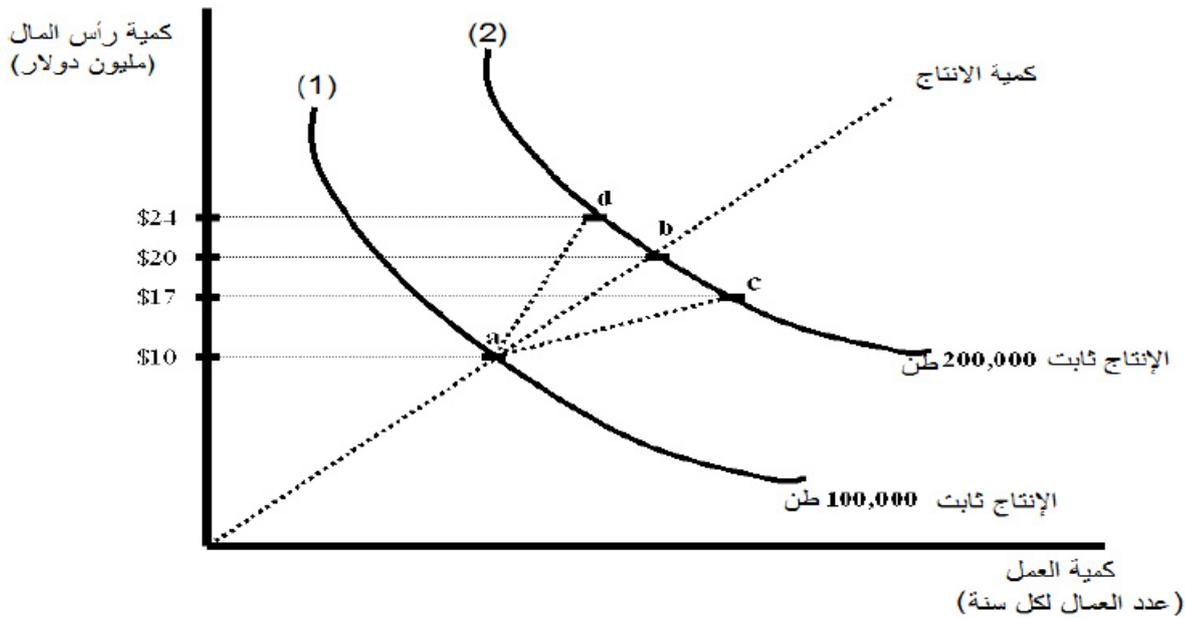
¹ زير مي نعيمة "أثر التحرير التجاري واثره على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية منشورة، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، السنة 2016/2015. ص144-145.

² إيمان بوعكاز، " أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)", أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية منشورة، جامعة الحاج لخضر - باتنة 2015، ص90.

تتناقص (الإنتاج الإضافي المتأني من آخر عامل إنتاج وقع إدماجه في عملية الإنتاج، وبالنسبة لرأس المال هي الإنتاج الإضافي المتأني من آخر وحدة مستثمرة) بالدرجة التي لم يعد مجديا زيادة مخزون رأس المال مع حجم سكان معين¹، فيصبح النمو متوقف، ، فوظيفة التقدم التقني هي زيادة الإنتاجية لرأس المال، وسولو يعتبر هذا التقدم التقني عامل خارجي مستقل عن المعطيات الاقتصادية. تقوم النظرية التقليدية الحديثة على عدد من الافتراضات:

- 1- الاستثمار يعادل الادخار دائما عند مستوى العمالة الكاملة.
- 2- قوة العمل والسكان ينموان بمعدل ثابت π وهذا المعدل مستقل عن الأجر الحقيقي والمتغيرات الاقتصادية الأخرى.
- 3- دالة الانتاج تسمح بالإحلال بين العوامل، وهكذا يستطيع أن يحل رأس المال محل العمل والعكس في عملية الانتاج.² و يبين الشكل رقم (2-2) كيف تسمح دالة الانتاج بالإحلال بين رأس المال والعمل في عملية الإنتاج.

الشكل (2-2): نموذج سولو النيوكلاسيكي لنمو اقتصادي



Source: Michael Maxey, Innovation & Economic Growth , p3 vu le 16/04/2013) sur le lien: http://www.maxey.info/documents/summary_economic_growth.doc,

من خلال الشكل رقم (2-2) يفترض وجود عاملين رئيسيين يحددان دالة النمو الاقتصادي هما رأس المال (مليون دولار) والعمل (عدد العمال لكل سنة) حيث يعتبر كل من المنحنى (1) و(2) كمية الانتاج فيهما ثابتة على طول خطي المنحنيين 100.000 طن و200.000 طن على التوالي والمنحنى رقم(2) يفسر كيف تم عملية الاحلال بين

¹ عصا عمر منذور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2011، ص61.

² ما بكل ابد جمان، ترجمة محمد إبراهيم منصور، "الاقتصاد الكلي"، دار المريخ للنشر الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص463.

رأس المال والعمل مع ثبات كمية الانتاج. فعندما كان رأس المال مساويا لـ 17 مليون دولار نلاحظ أن كمية العمل كانت كبيرة، وكلما زاد رأس المال كلما قلت كمية العمل.

كما يلاحظ أيضا كلما زادت كمية رأس المال وكمية العمل ينتقل الانتاج من 100.000 طن إلى 200.000 طن أي من المنحنى (1) إلى المنحنى (2).¹

كما اهتم **سولو** بدور العقلية السلبية، وضعف روح المبادرة، ونقص المعلومات الخاصة بالأسواق، وندرة الادخار، وانخفاض القدرة على استغلال الثروات الطبيعية، فهو يفترض أن الاستثمار يساوي الادخار، وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي وسوق العمل في توازن على المدى الطويل. في نموذج **سولو**، يعني استقرار التوازن بالنسبة لاقتصاديين لا يختلفان عن بعضهما في التكنولوجيا أو السلوك الادخاري، أو التركيبة السكانية، إلا أنهما يختلفان في مستوى رأس مال الفرد، فإنهما يلتقيان في نفس المسار، أو أنهما سوف يحصلان على نفس دخل الفرد.

وبالتالي فإمكانية النمو في ظل هذا النموذج تتمثل في تدخل عامل خارجي هو النمو الطبيعي للسكان أو التقدم الفني الذي يؤدي إلى زيادة فاعلية الانتاج للسكان، اضافة إلى إغفال الدور الذي تلعبه السياسات الاقتصادية (الضرائب وعجز الموازنة) نظرا لان معدل النمو لا يتأثر الا بالعامل الخارجي، واغفال دور التصرفات الاقتصادية لأطراف النشاط الاقتصادي في عملية النمو، أي أن سلوك اطراف النشاط الاقتصادي (استثماراتهم، بحوثهم...) لا يؤثران على معدل النمو. فالنموذج النيوكلاسيكي لم يفسر لماذا لم تلتحق البلدان الاقل نموا بالبلدان الاخرى، إضافة إلى أنه إذا كان ينطوي على الثبات على المدى الطويل، لم يفهم لماذا استمرت معدلات النمو في الاختلال لفترات طويلة ما لم يكن الانتقال من حالة الاستقرار الثابت إلى آخر بطيء جدا².

2-نظريات النمو الداخلي Endogenous Growth Theory

أصبح نموذج "سولو" مع بداية الثمانينات من القرن الماضي غير قادرٍ على تفسير ذلك التفاوت المتزايد في معدلات النمو بين الدول المتقدمة والدول النامية، وعليه فالسؤال الذي كان يطرح ومازال يطرح هو: ماهي الأسباب التي أدت إلى ظهور مثل هذا التفاوت بين الدول الغنية والدول الفقيرة؟ ثم ماهي الأسباب التي جعلت نموذج "سولو" غير قادر على تفسير هذا التفاوت المتزايد -رغم أنه كان في فترة زمنية من الفترات يدعي تفسير ذلك - بين الدول النامية والدول الغنية؟

¹ Michael Maxey, *Innovation & Economic Growth*, p3 http://www.maxey.info/documents/summary_economic_growth.doc (Vu le: 16/04/2013)

² زير مي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 162.

هذا ما حاولت نظريات النمو الحديثة تفسيره والتي يطلق عليها تسمية "نظريات النمو الداخلي"، وأرجعت هذه النظريات عدم قدرة نموذج "سولو" على تفسير ذلك التفاوت الحاصل بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة على الأقل إلى سببين رئيسيين هما: افتراض ثبات معدل نمو وكذا افتراض دالة إنتاج فردية متزايدة بمعدل متناقص أي إنتاجية متناقصة. وبالتالي نشأ ما يسمى بنظريات النمو الداخلي، وترى هذه النظريات أن هناك عدة مصادر للنمو الاقتصادي، وأنها تتشابه مع تلك التي سبق الإشارة إليها في النظرية النيوكلاسيكية ولكن مع وجود بعض الاختلافات، وقد كانت هناك عدة محاولات في هذا المجال قام بها مجموعة من الاقتصاديين، فنجد مثلاً *Paul ROMER* أول مبادرة لوصف خصائص النمو المتصف بسماته الداخلية، التي يمكن أن تجعل إيراداته ثابتة أو متزايدة وليس متناقصة بفضل مخزون المعرفة المتولد عن رأس المال المادي والتي تنتج تلقائياً عن الخبرة المكتسبة من الإنتاج (*Learning by doing*)، حيث ركز أبحاثه في هذا المجال على البحث والتطوير بالإضافة إلى التمرن عن طريق التطبيق.

أما نموذج **روبرت لوكاس¹ (Robert LUCAS)** فقد ركز على الرأس المال البشري في بناء نموذجه على عكس رأس المال المادي، يمكن زيادة رأس المال البشري والمحافظة على عوائد حدية ثابتة عوض تناقصها مما سمح باستمرار النمو الاقتصادي دون توقف²، حيث أنه كلما كان هناك تسخير وقت كبير وكافي للتكوين من طرف الأفراد كلما ساعد ذلك على زيادة الرأس المال البشري وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، والعكس يحدث في حالة إهمال التعليم والتكوين، فنجد أن دول الشمال تمتاز بمعدلات نمو جيدة وذلك لأنها أعطت الأهمية الكبيرة والوقت الكافي للتكوين في حين نجد أن دول الجنوب تمتاز بمعدلات نمو ضعيفة وذلك لعدم اهتمامها أو اهتمام أفرادها بالتكوين، وهكذا فإن السياسة التي لها القدرة على الرفع من وقت التكوين بشكل دائم -تفضيل تراكم المعارف- سوف يكون لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

في حين نموذج **بارو *BARRO*** ركز على البنى التحتية والنفقات العمومية، في هذا النموذج يعتبر مستوى النفقات العامة هو مصدر النمو الذاتي ويتمثل رأس المال العام في مجموع التجهيزات والخدمات العامة التي تكون مساهمتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إنتاجية القطاع الخاص كطرق، الموانئ، المطارات ورعاية، اعداد وتأهيل رأس المال البشري مثل التعليم والصحة... الخ، ورأس المال العام الإنتاجي هو الذي يؤثر على دالة انتاج رأس المال الخاص، بالتأثير على معدل

¹ حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1995 من جامعة شيكاغو، ويعتبر أحد مشاهير التحليل الاقتصادي الكلي، وحبر من أبحار المدرسة النيوكلاسيكية، تخصص في دور التكوين والتأهيل في تحقيق النمو الاقتصادي.

² فريدريك. شرر، ترجمة علي أبو عمشة، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 55.

التطور التكنولوجي ورأس المال البشري، أي التأثير على أحد عوامل النمو الذاتي بطريقة تسمح بزيادة مكاسب الاستثمار المحتملة، رغم ذلك، فإن لرأس المال العام أثر سلبي يتمثل في أثر الاستبعاد (*l'effet d'éviction*) أي هجر بعض الأنشطة الإنتاجية بسبب فرض ضرائب مرتفعة بهدف تمويل نفقات العامة المتعلقة بالإنتاج، وبالتالي فإن السياسة الاقتصادية للدولة يمكنها أن تلعب دور أساسي في النمو الاقتصادي¹.

اذ يفترض ان الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث والتطوير داخلي المنشأ ينتج عنه إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح. كون ان الأفكار والمعارف لها خصوصية أنها غير قابلة للمنافسة - غير منافسة- وأنها تولد مردودات متزايدة تستلزم حالة منافسة غير تامة.

اعترف النموذج الكلاسيكي بوضوح بأهمية الإبداعات والاختراعات في النمو الاقتصادي إلا أنه لا يعطي تفسيراً واضحاً لهذا المتغير الحساس في كيفية الحصول عليه وطريقة نموه، أما في نظريات اقتصاديات المعرفة -نظريات النمو الداخلي - فهي تعطي لمفهوم التكنولوجيا معنى محدد، حيث ترى أن التكنولوجيا هي الكيفية التي تحول بها الموارد إلى إنتاج بواسطة الدالة $f()$ ، غير أن التكنولوجيا هي نتاج مجموعة من المتغيرات الإبداعية والاختراعية التي تحسن الظروف الاقتصادية بشكل عام، ونستطيع جمع هذه المتغيرات تحت تسمية اقتصاديات المعارف².

3-نظرية النمو الشامل (la théorie de l'inclusivité économique):

ان ترجمة النمو القوي إلى أوضاع معيشية أفضل هو الهدف الذي يطمح إلى تحقيقه صناع السياسات في الاقتصادات النامية، التي شهد كثير منها نمواً اقتصادياً قوياً في العقد الماضي. لكن تظل مؤشرات الفقر وانعدام المساواة والبطالة مرتفعة بعناد في كثير من البلدان. ولا تقل جودة النمو أهمية عن مستواه — بل قد تكون أكثر أهمية. فالنمو المرتفع وحده لن يحسن النتائج الاجتماعية. وهناك اتفاق متزايد على أن النمو الشامل — الذي يستفيد منه جميع أفراد المجتمع — هو عنصر مهم فيما يطلق عليه النمو الجيد³.

الا انه لم يتم بعد تحديد مفهوم دقيق للنمو الشامل كونه مصطلحه حديث يتم تداوله من بعض الفاعلين الاقتصاديين كالمنظمات الدولية واسهامات بعض الاقتصاديين في السنوات الأخيرة، حيث أصبح ينظر الي نوعية النمو المحقق

¹ عبد الباسط وفا، نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية نقدية، دار النهضة العربية، مصر، 2000. ص109.

² دحمان بوعلي والبشير عبد الكريم، "قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي-حالة الاقتصاد الجزائري-"مداخلة في "اليوم الدراسي العلمي الدولي الثالث لمنتدى الاقتصاديين المغاربة"، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، يومي 25 و26 نوفمبر 2008. ص14-13.

³ مونتفورت ملاتشيللا، ورينيه تابسويا، وسامباويندي تابسويا، "السعي إلى الجودة. النمو المرتفع وحده لن يحسن الأوضاع الاجتماعية"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد52 رقم 2، جوان 2015. ص14.

واستدامته وليس النمو فقط من خلال تحقيق مستوي معيشي افضل لسكان والحد من نسبة الفقر وتحقيق الرفاه المنشود واستفادات اكبر عدد ممكن من السكان عن طريق توزيع عادل لثروة. لهذا اصبح يولي اهتماما كبيرا للنمو الشامل (Rauniyar et Kanbur, 2010) ; Klasen, 2010 ; (Felipe, 2010) كونه وسيلة لتحقيق مبدأ العدالة في توزيع الثروة، حتى تضمن استدامة النمو في المدى الطويل لان عدم تحقيق هذا المبدأ يؤدي إلى عدم الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية، وتقليل نوعية المؤسسات والسياسات يضعف التماسك الاجتماعي، يضاعف من الصراعات الاجتماعية (Ali, 2007). والمعني الضيق للمصطلح النمو الشامل حسب Rauniyar et Kanbur, 2010 هو النمو شامل المصحوب بانخفاض اوجه التفاوت في الدخل¹.

على الرغم من توافق آراء الاقتصاديين على أن النمو وحده لا يؤدي إلى تحسين النتائج الاجتماعية. وفي دراسة قامت بإعدادها مؤخرا (Tapsoba, 2014 Mlachila, Tapsoba, and) قاما بوضع مؤشرا لجودة النمو يرصد كلا من طبيعة النمو الجوهرية وبعده الاجتماعي. وفكرة الأساسية في هذه الدراسة هي أن ليس كل النمو يؤدي إلى نتائج اجتماعية مواتية. فطريقة توليد النمو عامل حاسم في قابليته للاستمرار وقدرته على خلق وظائف كريمة، وتحسين مستويات المعيشة، والحد من الفقر. وكان الهدف من تصميم مؤشر جودة النمو رصد هذه الخصائص المتعددة الأبعاد للنمو بالتركيز على جوهر طبيعته والنتائج الاجتماعية المرجوة².

ويستند النمو الشامل على فكرة ان النمو الاقتصادي مهم ولكنه ليس كافيا لخلق التنمية المستدامة، من اجل تحقيق الرعاية الاجتماعية وتوفير الرفاهية الاجتماعية التي تنطوي على التقاسم العادل لثروات بين الافراد والفئات الاجتماعية (Klasen, 2005) ، كما يعرف النمو الشامل انه النمو ذو القاعدة العريضة الذي تشارك فيه مختلف فئات الشعب ويستفيد منه الجميع من خلال التوزيع العادل للثروة والدخل المتولد عن طريق هذا النمو.

أصبح اعتراف متزايد ان وراء الدخل والثروة. الرفاه الذي يعتمد أيضا على عوامل غير نقدية، مثل الصحة والتعليم، ولذلك فان مستوى وتوزيع هذه العوامل لا علاقة له بالدخل من الجوانب الأساسية للنمو الشامل التي تجعل من هذا المفهوم متعدد الابعاد (الصحة، العمل، الدخل) (Immervoll, Richardson (2011) . وبالإضافة إلى ذلك، يجب ان يكون النمو الشامل ذات صلة مفتوحة للمبادرات الملموسة، للموظفين العموميين لفهم افضل المفضلات وأوجه التكامل بين المناطق، وتحديد الادوات اللازمة لاستخدامها للحصول على التحسينات في كل من مستوى وتوزيع

¹ Note économique "La recherche d'une croissance inclusive en Afrique du Nord: une approche comparative », la Banque africaine de développement, 11/12/2013, p6. sur le site BAD : www.afdb.org, Vu le: 03/01/2017.

² Mlachila, Montfort, René Tapsoba, and Sampawende Tapsoba, 2014, "A Quality of Growth Index for Developing Countries: A Proposal," IMF Working Paper 14/172 (Washington: International Monetary Fund).

النتائج النقدية وغير النقدية (Verbist, Förster , Vaalavuo(2012). وهذا هو السبب في انه من المهم ان تدرس في وقت واحد، وليس واحدا تلو الاخر، والابعاد المختلفة لنمو شامل. ويؤكد على الحاجة إلى فهم افضل للسياسات التي يتعين تنفيذها لتحسين الوضع فيما يتعلق باستخدام مختلف الفئات الاجتماعية، وخاصة تلك التي لديها معظم الروابط مع السوق (Fesseau , Mattonetti (2013). هذا ما يفرض ضغوطات إضافية على الميزانيات العمومية في ظل الاحتياجات والمطالب المتزايدة من خاصة الخدمات الاجتماعية منها كتحسين نوعية الصحة والتعليم مما يفرض تحديات وضغوطات إضافية متزايدة على ميزانيات الوطنية لدول النامية¹.

وحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فان النمو الشامل يراعي كيفية الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي للفرد الواحد، وكذلك مختلف الجوانب المتعلقة بهذا الجانب بما في ذلك أسواق العمل والسياسات الصحية والتعليم والابتكار وروح المبادرة والتنظيم. كما يأخذ بعين الاعتبار عددا من الابعاد غير النقدية للرفاه ونتائجها من حيث التوزيع في اطار لتقييم دور السياسات العامة لتعزيز النمو الشامل.

يشير البنك الدولي إلى ان تحقق النمو الشامل من اجل المحافظة على وتيرة ونمط النمو الاقتصادي، هما مفهومان مترابطان في وقت واحد. وفقا لنظرة البنك الدولي فان النمو الاقتصادي القوي هو ضروري للحد من الفقر المطلق، وحتى يبقى نمو مستدام يجب ان تنطوي على مجموعة واسعة من القطاعات وفئة واسعة من الافراد القادرين على العمل في بلد ما، هذا التعريف ينطوي على وجود صلة مباشرة بين محددات الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي للنمو. من هذا المنظور، يركز النمو الشامل على العمالة المنتجة بدلا من العمل في حد ذاته او إعادة توزيع الدخل، زيادة التشغيل تعمل على زيادة الدخل، في حين ان نمو الإنتاجية يمكن ان ترفع من تعويضات الموظفين والعاملين لحسابهم الخاص، فمقارنة البنك الدولي تأخذ منظور طويل الاجل يهتم أكثر باستدامة النمو الاقتصادي، حيث تعني الشمولية المساواة في تكافؤ الفرص للولوج إلى الأسواق والاستفادة من الموارد والبيئة التنظيمية محيطة سواء للمؤسسات او الافراد².

اما البنك الآسيوي للتنمية نظره للنمو الشامل من نظرة رئيس اقتصاديين البنك (IFZAL ALI)(2007)، هو مفهوم يتجاوز النمو ذا النطاق الواسع، بل " النمو الذي لا يخلق فقط فرص وإمكانيات جديد، لكن أيضا يجب ان يضمن العدالة في الاستفادة من الفرص المتاحة لمختلف فئات المجتمع خاصة الفقيرة منها".

¹ Rapport sur le cadre de l'OCDE pour une croissance inclusive, réunion du conseil de l'OCDE au niveau des ministres, paris, mai 2014,p 8.

² العوفي حكيمة، " السياسات الاجتماعية، الإعانات والنمو الاقتصادي في الجزائر - محاولة تقييم " أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص: اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى إسماعيل معسكر 2015/2016.ص74.

حيث يعتبر ان النمو في الدخل نمو شاملا عندما يضمن مشاركة ومساهمة كل فئات المجتمع "بدون تمييز او اقصاء" لأي فئة، مع تركيز على الفئة الفقيرة والمحرومة ومدى استفادتها من هذا النمو مما يؤدي إلى الاهتمام بنمط النمو أكثر في الحد من عدم المساواة في الابعاد الغير نقدية للرفاهية التعليم الصحة التغذية والمساواة الاجتماعية، مما يجعل من النمو الشامل يهتم أكثر بالنتائج المترتبة على النمو.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تستند أعمال هذا البرنامج على مبدأ ان المجتمعات أكثر مساواة يكون لها أفضل أداء في مجال التنمية، هذا من منظور الأمم المتحدة الإنمائي ويعتبر النمو الشامل على حد سواء نتيجة لذلك لأنها تتيح للجميع المشاركة في عملية النمو من خلال التدخل في صنع القرار ويكون النمو الفاعل. علاوة على ذلك يوفر النمو ان مفهوم النمو الشامل في قلب الاستراتيجية اوروبا عام 2020. في هذه الاستراتيجية، النمو الشامل يعنى "تعزيز استقلالية المواطنين من خلال العمالة المرتفعة والاستثمار في المهارات وكفاءات، ومكافحة الفقر، وتحديث سوق العمل، نظم التدريب والرعاية الاجتماعية من اجل مساعدة الجميع على مواجهة التغيير، وتعزيز التماسك الاجتماعي ومن المهم ايضا ضمان ان ثمار النمو الاقتصادي تعود بالفائدة على جميع مناطق الاتحاد¹.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي ومحدودية الموارد الطبيعية

ويجندم النقاش في ضوء تجارب بلدان مثل المملكة المتحدة التي يُعتقد أن الموارد الطبيعية قد ساهمت مساهمة إيجابية في تنميتها الاقتصادية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أثناء الثورة الصناعية الأولى. وقد عززت الموارد الطبيعية في واقع الأمر المراحل الأولى لتنمية بلدان متقدمة مثل الولايات المتحدة وكندا وهولندا. وتشكل أستراليا وبعض البلدان النامية ذات الدخل المتوسط، مثل ماليزيا والبرازيل والأرجنتين والمكسيك، جميعها نماذج حديثة للتنمية القائمة على السلع الأساسية. ومن خلال معرفتنا لأهمية الموارد الطبيعية بصفة عامة في عمليات الإنتاج المختلفة والأهمية الخاصة للموارد غير المتجددة باعتبار ان رصيد العالم منها يتضاءل مع زيادة الاستهلاك

المطلب الأول: الموارد الطبيعية وخصائصها الاقتصادية

لمفهوم الموارد الاقتصادية أبعاد زمنية ومكانية وذلك لأن التغيير في مستوى المعرفة وفي مستوى التقنية وفي الندرة النسبية للمورد قد تجعل من بعض الموارد الطبيعية التي لم تكن لها قيمة مورداً اقتصادياً يمكن الحصول منه على منفعة ويصبح ذا قيمة وثمن، وقد أدى التغيير في مستوى المعرفة والتقنية إلى ازدياد أهمية الكثير من الموارد الطبيعية فأصبحت موارد اقتصادية , ومثال ذلك النفط الذي لم تكن له منفعة كبرى قبل اختراع الآلات التي تستخدمه كوقود لها فأصبح

¹ Rapport sur le cadre de l'OCDE, 2014, Op.cit. , p9

الآن من أهم الموارد¹، وفي السنوات الأخير اكتشف بما يعرف بالغاز الصخري (Gaz de schiste) في ظل ارتفاع أسعار النفط والغاز أصبح استخراجه مجدياً اقتصادياً وتجارياً، الذي أحدثه ثورة كالطاقة بديلة غيرت الخارطة العالمية للطاقة في أمريكا ومناطق أخرى من العالم ومن بينها الجزائر التي تملك ثالث احتياط في العالم من الغاز الصخري سنة 2013²، لذا يعتبر مفهوم الموارد الاقتصادية مفهوماً حركياً بالنسبة لما يمكن أن يعتبر مورداً اقتصادياً في أي وقت من الأوقات أو مكان من الممكنة. يعرف بول ساملسون (1989) الموارد الاقتصادية على أنها كل ما يحقق منفعة مباشرة أو غير مباشرة للإنسان ويكون مرتبطاً بقيمة.

1-تعريف الموارد الطبيعية وخصائصها:

تعد الموارد الطبيعية أحد أهم عوامل الإنتاج الأربعة المحددة في النظرية الاقتصادية الكلية (الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم)، وقد اصطلح على تسميتها بعنصر الأرض أي بما عليها، ما تحتها وما يحيط بها، وتشمل الأراضي الزراعية، مياه الشرب، المراعي الطبيعية، الغابات، المصايد، الثروات المعدنية، مصادر الطاقة الحفريّة وكذا مصادر الطبيعة المتجددة مثل الشمس والرياح. كذلك يتسع مفهوم الموارد الطبيعية ليشمل الموقع الجغرافي المتميز والمناخ المعتدل. وبذلك تشكل الموارد الطبيعية كل ما يدخل في العملية الإنتاجية بحيث يدر منفعة، ويكون للطبيعة الدور الحاسم في تفعيل وجوده لا للإنسان³، من جهة أخرى يُعرف راندل (Randall alan 1987) الموارد الطبيعية بأنها الأشياء المفيدة ذات القيمة في الحل التي نجدها عليها، وهي بذلك مادة خام لم يتم تعديلها. وبذلك فقد تكون مدخلاً في عملية إنتاجية لمنتهج ذي قيمة، أو قد تستهلك بشكل مباشر.

أما مندور ونعمة الله (1995 م) فيعرفان الموارد الطبيعية بأنها ما يقوم الإنسان به بإدراك وتقييم منفعة من البيئة، وإعداده للدخول في دائرة الاستغلال الاقتصادي بغرض إشباع حاجة معينة أو تلبية مطلب معين.

ويعرف جوزف ستيجلينز (Joseph Stiglitz (1979)* المورد الطبيعي بأنه المورد الموجود في الطبيعة ولم ينتج من

قبل الإنسان⁴، وتكمن أهم خصائص الموارد الطبيعية في الآتي:

¹ هيثم عبدالكريم شعبان، الفصل الأول-مقدمة في اقتصاديات الموارد، محاضرات، جامعة الجمعة-السعودية.ص1، منشور على الموقع الإلكتروني شوهد يوم: 2017/01/05 <http://faculty.mu.edu.sa/hshaaban/Resource%20Economics%20and%20the%20Environment>

² أحمد طرطار، طارق راشي، "الغاز الصخري كمصدر جديد للطاقة العالمية الفرص المتاحة، والتحديات المطروحة"، المؤتمر الدولي الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية الطُورية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، افريل 2015.ص2.

³ بلقاسم مصطفى، بن رمضان أنيسة، "الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر" المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد3، 2012.ص9-10.

⁴ حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، العبيكات، الطبعة الأولى، 2007، ص: 20.

- بعض الموارد الطبيعية تكون قادرة على التجدد، بحيث يكون بعضها الآخر غير قادر على التجدد.

- الندرة النسبية لهذه الموارد مما تدفع إلى الاستغلال الأمثل لها.

- الاستغلال المتسارع للموارد الطبيعية يؤثر على الرصيد المتبقي منها وفي النهاية قد يجد من فرص النمو أو التنمية.

- التقدم التقني والعلمي في مجالات البحث والتنقيب والإنتاج يساعد في تأجيل حدوث ندرة حقيقية أو قد يجعل

بعض الموارد الطبيعية التي لم يمكن لها قيمة من قبل موردًا اقتصاديًا¹.

2- تصنيف الموارد الطبيعية: يمكن أن نميز بين نوعين من الموارد الطبيعية، أولاً الموارد الغير متجدد كالوقود الاحفوري

(fossil fuels) مثل النفط، الغاز... والمناجم المعدنية، وهي الموارد الموجودة في الطبيعة بكميات محدودة ويؤدي

استخدامها إلى تخفيض القدر المتاح منها، لا تتجدد بنفس وتيرة استغلالها من طرف الإنسان، عملياً أيضاً لا يمكن

إعادة استخدامها كالنفط والغاز والفحم ولا يمكن استهلاكه الا بعد استخراجها.

اما النوع الثاني الموارد المتجدد التي تتجدد تلقائياً ومن ذات نفسها وذلك إما لكونها موجودة بصفة مستمرة وبكميات

كبيرة كأشعة الشمس والماء والهواء، أي النظم الايكولوجية الطبيعية المتجددة كالغابات، البحار... وتسمى بالموارد

الأحيائية، ولا يؤدي استخدامها إلى نضوبها أو يقلل الكميات المتاحة، أما الموارد الأحيائية فقد تنضب إذا استخدمت

بمعدلات تفوق معدلات تجدها الطبيعي مع مرور الزمن بدون المحافظة على النظام البيئي². وتصنف الموارد الطبيعية

على أساس بقائها أو فنائها إلى فرعين رئيسيين هما:

2-1- الموارد الطبيعية المتجددة (Renewable Resources): التي تتجدد تلقائياً وبشكل سريع خلال فترة زمنية

كافية، بحيث لا يكون هناك خوف من نفاذها. ومن أمثلتها الماء، الهواء، النبات، الحيوان، أشعة الشمس، أي ليس لها

علاقة بالمخزون المتواجد كميته الامطار او يكون تجدها تابعاً أي يعتمد على حجم المخزون الموجود منها أي تتكاثر

أحيائياً. هذه الموارد يمكن تكون مستمرة متى ما حافظ عليها الانسان وأدارها بشكل أمثل³.

2-2- الموارد القابلة للنضوب (Exhaustible Resources): هي تلك الموارد التي يعد المخزون الموجود منها في

الأرض ثابتاً أي انها موجودة بكميات محدودة ويؤدي استخدامها إلى تخفيض القدر المتاح منها مما يؤدي إلى نضوبها

تدريجياً. وخير مثال على الموارد القابلة للنضوب وهي المعادن، وتنقسم مثل هذه الموارد إلى قسمين:

¹ صالح العصفور، " الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها"، سلسلة جسر التنمية، العدد 5، ماي 2002، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص4.

* اقتصادي امريكي حائز على جائزة نوبل سنة 2001 على اعماله الخاصة بنظرية تناظر المعلومات في الأسواق.

² Marc Badia-Miró, Vicente Pinilla, and Henry Willebald, " Natural Resources and Economic Growth: Learning from History". New York: Routledge, 2015.pl

³ حمد بن محمد آل الشيخ، مرجع سابق ذكره، ص27.

- موارد لا يمكن إعادة استخدامها مثل البترول - الفحم - الغاز - اليورانيوم هذه المعادن غير متجددة لا يمكن إعادة استخدامها مرة أخرى.

- موارد يمكن إعادة استخدامها مرة أخرى وتسمى مجتمعة بالموارد القابلة لإعادة الاستخدام كالحديد والنحاس والألومنيوم والزنك هذه المعادن يمكن إعادة تدويرها وإعادة تشغيلها في الصناعة، إلا أن ذلك لا يجعلها موارد متجددة لعدم إمكانية إعادة جميع كميات الموارد التي استخدمها من قبل¹. تعتبر الموارد الطبيعية رأسمال طبيعي يختلف عن رأسمال المادي والبشري، كونها هبة من الله ولم تخلق من طرف الانسان، ودائما ما كانت الموارد الطبيعية دافعا قويا لقيام التبادل التجاري الدولي، الا انه يمكن التمييز هنا بين سلع رأسمال الطبيعي القابلة لتبادل كنفط والمعادن مثلا، وموارد أخرى تكون غير قابلة لتبادل بطريقة مباشرة مثل المناخ والمناظر الطبيعية الا عن طريق السياحة والأراضي الفلاحية الخصبة الا عن طريق المنتجات الزراعية².

المطلب الثاني: وضعية الموارد الطبيعية الناضبة في العالم

يقصد بالموارد الناضبة او غير متجددة تلك الموارد ذات الرصيد الثابت الذي لا يمكن زيادته خلال أي فترة زمنية، الا في حالة زيادة الرصيد من خلال اكتشافات جديدة، وتشمل النفط، الغاز الطبيعي، الفحم والمعادن.

1- الفحم: عبارة عن بقايا نباتية دفنت في باطن الأرض وتعرضت للضغط والحرارة، وبمرور الوقت تصلبت وتحولت إلى ما يعرف بالفحم. يقدر إنتاج الفحم العالمي بحوالي 9.1 مليار طن، بحيث أن أغلبيته تستغل في توليد الكهرباء، صناعة الفولاذ، صناعة الأسمنت والتدفئة. وعلى الرغم من توسع الإنسان في استخدام البترول ومصادر الطاقة الأخرى، إلا أن الفحم مازال محتفظا بأهميته في كثير من مناطق العالم، خاصة في مناطق صناعة الحديد والصلب³.

انخفض انتاج العالم من الفحم بنسبة 4 في المائة حوالي 3988.9 مليون طن عام 2014 إلى نحو 3830.1 م/طن عام 2015. وجاءت الصين في طليعة الدول المنتجة، حيث وصل انتاجها خلال 2015 إلى حوالي 1827 م/طن أي ما يعادل 47.7% من اجمالي الإنتاج العالمي للفحم. و بلغت حصة الفحم من اجمالي الطلب العالمي على الطاقة 29.2 % لعام 2015. هذا يدل استمرار استخدامه كمورد مهم لتوليد الطاقة رغم ما يسببه من انبعاثات الغاز الكربوني الملوث للبيئة أكثر من باقي مصادر الطاقة الأخرى.

¹ مصطفى يوسف كافي، "اقتصاديات البيئة والعمولة"، دار مؤسسة رسلان، للنشر والطباعة والتوزيع، دمشق، 2013، ص15-16.

² Rapport sur le commerce mondial « Les ressources naturelles: definitions, structure des échanges et mondialisation », OMC, 2010, p46

³ بلمقدم مصطفى، بن رمضان أنيسة، مرجع سابق، ص12.

2-البترول: عند الكلام عن الطاقة او الموارد الطبيعية الناضبة الاستراتيجية، فأول ما يتبادر إلى الذهن هو البترول الخام، لأن البترول ظل ولمدة طويلة يمثل المنتج الطاقوي الأساسي والحيوي اللازم لتلبية حاجات العالم الاقتصادية والاجتماعية، يمكن استخدام النفط كطاقة على اختلاف أنواعها وأشكالها كوقود، إنارة، تدفئة المنازل والمنشآت وتوليد الكهرباء. أما في الصناعة فيعتبر النفط أحد أهم مصادر المواد الخام للصناعات المختلفة كالصناعة مبيدات الحشرات، الأسمدة الكيميائية، ولذلك فهو لا يزال يحظى بالدراسة والاهتمام ليس فقط من جانب الإنتاج والتسويق والعوامل المتحكمة فيهما، وإنما أيضا من حيث الاحتياطات التي يمتلكها العالم ومناطق الإنتاج الرئيسية، لأنها هي التي تفرض الاستراتيجيات البديلة لكل دولة وسياساتها الطاقوية مستقبلا¹. وبلغت حصة النفط من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة 32.9 % لعام 2015 كأول مصدر للطاقة اذا ما قورنا مع الطاقة المتجددة التي تمثل فقط 2.8 % من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة، ويأتي النفط في المركز الثاني بعد الغاز الطبيعي في استهلاك الطاقة في الدول العربية بنسبة 47.7 في المائة من إجمالي الطلب على الطاقة في هذه المنطقة سنة 2016².

الجدول رقم (2-2): الإنتاج التراكمي لنفط وحجم الاحتياطات العالمية خلال الفترة (1990-2013)

الاحتياطات 2013		الإنتاج التراكمي (1990-2013) مليار برميل	الدول
% من المجموع العالمي	مليار برميل		
15.8	265.9	82	السعودية
5.5	93.0	73.8	روسيا
2.6	44.2	63.5	الولايات المتحدة
9.3	157	33.6	إيران
1.1	18.1	30.0	الصين
0.7	11.1	28.6	المكسيك
17.7	298.3	26.9	فنزويلا
10.3	174.3	23.6	كندا
71.9	1214.2	264.6	دول منظمة أوبك
100	1687.9	642.5	دول العالم

المصدر: أحمد آل درويش، ونايف الغيث، وألبرتو، وآخرون "المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو"، سلسلة دراسات إدارة الشرق الأوسط، صندوق النقد الدولي، 2015. ص 13.

من خلال الجدول نلاحظ تطور حجم الاحتياطات العالمية بنسبة 51% خلال عقدين من الزمن فمن 1126.2 مليار برميل سنة 2005 الي 1700 مليار برميل سنة 2015 حسب احصائيات برتيش بتروليوم، نظرا

¹ ضياء مجيد الموسوي، " ثورة أسعار النفط"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 33.

² التطورات في مجال النفط والطاقة"، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، العدد 36، صندوق النقد العربي - دولة الإمارات العربية المتحدة، 2016. ص 147.

لاكتشاف احتياطات الجديدة جاءت نتيجة توفر تقنيات متطورة للاستكشاف وتقنيات الحفر واتساع رقعة أماكن الاستكشاف، لتشمل دولا جديدة منها دول الاتحاد السوفياتي سابقا ودول وسط وغرب أفريقيا. الا انه عرف ايضا الاستهلاك العالمي نفس الوتيرة في ال ارتفاع خلال نفس الفترة بنسبة 32.8% فمن 71.5 مليون برميل يوميا سنة 1995 الي 95.01 مليون برميل يوميا سنة 2015، سيصل الطلب العالمي إلى 99.1مليار برميل من خلال توقعات بحلول سنة 2019¹.

وبالرغم من الاحتياطات الأكيدة الموجودة في العالم والتي بإمكانها تلبية الطلب العالمي حاليا، إلا أن مستقبل العالم من البترول يشكل قلقا بعد معاينة تراجع الإنتاج في مناطق البترول القديمة، موازاة مع تنامي الطلب بشكل متسارع وخاصة في بعض الدول الآسيوية وأمريكا اللاتينية. وإذا ما استمر الاستهلاك العالمي بالوتيرة الحالية وثبات كمية الاحتياطات فإن البترول سينضب خلال 40 عاما تقريبا (قسمة الاحتياط العالمي الحالي على الاستهلاك اليومي العالمي الحالي) ومؤشر نمو الاقتصاد العالمي.

3- الغاز الطبيعي: أحد مصادر الطاقة البديلة عن النفط من المحروقات عالية الكفاءة وقليلة الانبعاثات الملوثة للبيئة ومورد طاقة أولية مهمة للصناعة الكيماوية²، تأخر الغاز الطبيعي عن البترول في الاستعمال، وعند ظهوره في الأسواق كانت قيمته تتحدد على أساس المواد البترولية التي جاء ليحل محلها. ومن حيث الأهمية، فقد ظهرت نجاعته في الميدان وأصبح يحظى باستعمالات واسعة في إنتاج الكهرباء والاستعمال المنزلي، واقتحم الميادين التي كانت في السابق حكرا على البترول ثم أخذت أهميته كطاقة تزداد تدريجيا في السوق العالمية.

ورغم التكاليف العالية التي تتطلبها الاستثمارات في قطاع الغاز كإقامة مصانع تجميع الغاز أو النقل البحري في الدول المنتجة المصدرة، وإقامة منشآت أيضا في الدول المستهلكة او المستوردة، إلا أن ال ارتفاع الكبير في أسعار البترول الخام وزيادة حاجة العالم من الطاقة، تحول جزء من الطلب العالمي من البترول والفحم نحو الغاز الطبيعي³، فعلى سبيل المثال، زادت قيمة الصادرات العالمية للغاز الطبيعي والمصنوع من نحو 88 بليون دولار في عام 2002 إلى نحو 421 بليون دولار في عام 2012 أي بارتفاع ب 380 في المائة. وساهمت البلدان النامية بأكثر من ثلث القيمة في عام 2002 ونحو

¹ BP Statistical Review of World Energy 65th edition. June 2016. Sur le lien: bp.com/statisticalreview#BPstats

² Site de Wikipédia: Ar.wikipedia.org/wiki/طبيعي_غاز

³ عيسى مقلبد، "قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007/2008. ص148.

نصف القيمة في عام 2014¹، يضاف إلى ذلك مزاياه الإيكولوجية مقارنة بغيره من مصادر الوقود الأحفوري، لأن مخلفاته من الكبريت ضعيفة جدا، وكذلك انبعاثاته من الغاز الكربوني تظل أقل من تلك التي يطلقها الفحم والبتروك. هذا التوجه نحو الغاز الطبيعي يحتم معرفة احتياطات العالم المتوفرة، ومدى مقدرة الغاز في تلبية الطلب العالمي من الطاقة مستقبلا، حيث شكل حوالي 23.7 في المائة من إجمالي الطلب العالمي من الطاقة لعام 2014، ويأتي الغاز الطبيعي في المركز الأول في استهلاك الطاقة في الدول العربية بنسبة 50.5 في المائة من إجمالي الطلب على الطاقة في هذه المنطقة حسب تقرير صندوق النقد العربي لعام 2015. بالإضافة إلى ذلك يجب معرفة مناطق إنتاجه الرئيسية، لما لهذه العناصر من أهمية اقتصادية وجيو-سياسية.

جدول رقم (2-3): تطور احتياطات و استهلاك الغاز الطبيعي في العالم 1995-2015

احتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة (مليار متر مكعب)	1995	2005	2015	% نسبة إلى احتياطي العالم لسنة 2015
مجموع شمال أمريكا	8.5	7.8	12.8	6.8
مجموع أمريكا الجنوبية	5.9	6.9	7.6	4.1
مجمع أوروبا وأوراسيا	42.2	43	56.8	30.4
مجموع الشرق الأوسط	45.3	72.6	80	42.8
مجموع آسيا باسفيك	10.1	13	15.6	8.4
مجموع أفريقيا - منها الجزائر	9.9 (3.7)	14.1 (4.5)	14.1 (4.5)	7.5 (2.4)
مجموع احتياطي العالم	119.9	157.3	186.9	% 100
مجموع الاستهلاك العالمي (سنويا)	2.2478	2.7743	3.4686	

source :BP Statistical Review of World Energy 65th edition .June 2016^g

يلاحظ من الجدول أنه خلال عقدين من الزمن ارتفعت احتياطات الغاز العالمية بنسبة 56% كما زاد الاستهلاك العالمي من الغاز أيضا بنفس النسبة تقريبا 54.3%، أي أعلى من نسبة الزيادة في استهلاك البترول بحوالي الضعف (انظر الجدول السابق) خلال نفس الفترة، كما أن مدة استهلاك الاحتياطي في حال ثبات وتيرة الاستهلاك بنفس المستوى وعدم اكتشاف احتياطات جديدة ستصل إلى أكثر 53 سنة على مستوى العالم، وحوالي 54 سنة بالنسبة

¹ مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد "قطاع الموارد الطبيعية: استعراض وتحديد فرص التجارة والتنمية القائمتين على السلع الأساسية". اجتماع خبراء مجلس التجارة والتنمية للأمم المتحدة، افريل 2014 ص4.
² عيسى مقلد، نفس المرجع السابق، ص149.

للجزائر عند مستوى الإنتاج القابل للتسويق لسنة 2015 والمقدر بـ 83 مليار متر مكعب سنويا. حيث سيبقى الطلب عليه مرتفعا ومتزايدا في السنوات القادمة سيصل إلى حدود 3800 مليار متر مكعب حسب أعلى التقديرات، بسبب التزايد في ارتفاع أسعار البترول وعدم كفاية احتياطياته من جهة وضغط الهيئات الإيكولوجية من جهة ثانية، وهذا ما يجعله في منأى من تقلبات تراجع الطلب مستقبلا.¹

تشير التقديرات الأولية إلى أنه خلال عام 2015 تم تحقيق 45 اكتشافا جديداً على المستوى العالمي، منها 13 اكتشافا للغاز في الدول العربية نذكر على سبيل المثال اكتشاف للغاز حققته شركة ريسول الإسبانية في الجزائر في قطاع "سود-شرق اليزي" جنوب الجزائر، وشركة ايني الإيطالية حققت اكتشافين للغاز "جنوب بحر السلام" وفي حوض صدراته قبالة السواحل الليبية. حيث لم يشكل تراجع الأسعار عائقا امام متابعة العديد من الشركات نشاط التنقيب والاستكشاف.²

4-المعادن: ويقصد بالمعادن كافة المواد التي تستخرج من باطن الأرض وتتألف من مركبات كيميائية متجانسة تكونت معظمها نتيجة اندماج العناصر الطبيعية، تتوجد في الرواسب المعدنية تضم معدناً أو أكثر يمكن إستغلالها على مستوى إقتصادي لجودة خصائصها وتوفرها بكميات تمكن من إستغلالها على نطاق واسع الا انها موجودة في أماكن قليلة.³

تعتمد راحتنا على استعمالنا الكثيف للموارد المعدنية، فجل ما نستعمله من الأفلام وصولاً لأجهزة الحاسوب مصنوع من المعادن التي يتم استخراجها من باطن الأرض⁴، تعتبر مدخلات ضرورية للتنمية الاقتصادية مثل المعادن الصناعية (الحديد، زنك، النحاس، الألمنيوم، الفولاذ...) ضرورية في مجالات البناء والبنية التحتية، وإنتاج وتوزيع الطاقة. و تدخل المعادن في الكثير من الصناعات التكنولوجية كالحاسوب والهواتف والآلات المولدة للطاقات المتجددة الصديقة للبيئة (les panneaux photovoltaïque) خاصة في ظل التطور الحضاري والتكنولوجي الذي تعرفه البشرية خاصة الدول المتقدمة التي تستورد كميات كبيرة كأمريكا، كندا، أستراليا بالإضافة إلى الدول الصاعدة كالصين الهند البرازيل، في حين هذه المعادن تحتل مكانه هام في صادرات بعض الدول النامية كزامبيا 80%، شلي 60%، نيجر 54%. كل هذه العوامل دفعت لوجود أسواق عالمية منظمة أهمها بورصة لندن (London Metal Exchange/LME) التي تستحوذ على 80% من حجم التبادلات الدولية وبورصة طوكيو (TOCOM) بورصة نيويورك (NYMEX)

¹ BP Statistical Review of World Energy 65th edition. June 2016 .

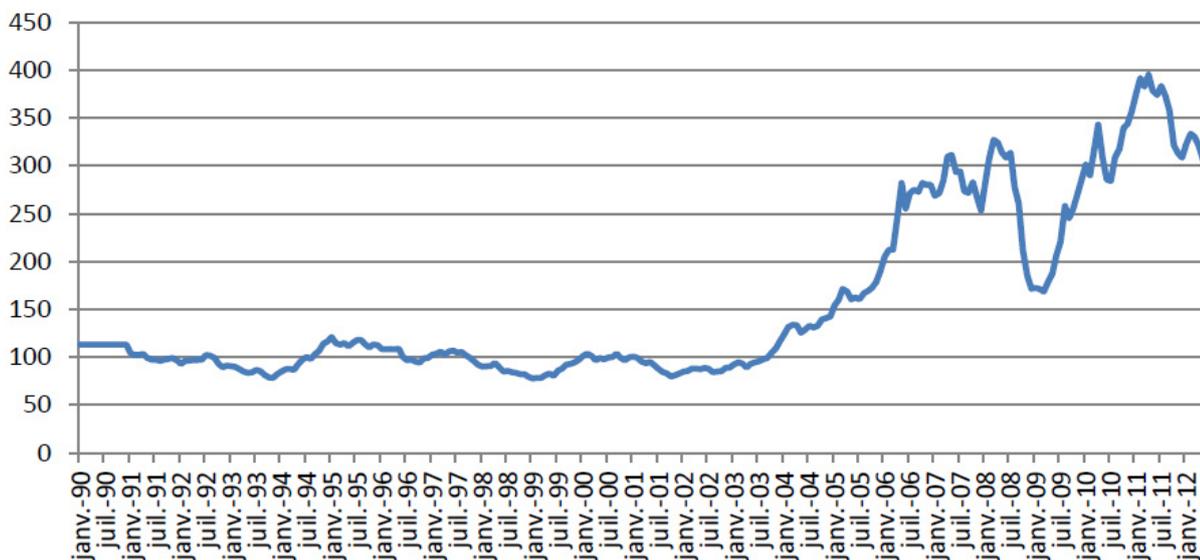
² صندوق النقد العربي ، التطورات في مجال النفط والطاقة "، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016 ، العدد 36، دولة الإمارات العربية المتحدة ، 2016.ص142.

³ د.حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، مرجع سابق، ص 26.

⁴ Site de Wikipedia: Ar.wikipedia.org/wiki/معدن (vu le 11/01/2017).

وفي سنة 2005 قام Alan Heap من المؤسسة المالية سيتي جروب Citigroup بنشر تقرير حول تطور الطلب العالمي على المواد الأولية (المعادن) خلال العقدين الاخرين بقيادة الصين كثنائي قوة اقتصادية في العالم استهلاك 50% من انتاج الفولاذ العالمي و40% من النحاس والالمنيوم لسنة 2010، مما ادي إلى ارتفاع الأسعار العالمية للمعادن وتشير التوقعات إلى بقاء الأسعار في منحى تصاعدي خاصة في ظل تباطؤ العرض العالمي بسبب قلة الاكتشافات وضخامة الاستثمارات اللازمة للاستخراج والتحويل ثم التسويق وقلة اليد العاملة المؤهلة، بسبب رغبة جميع الشركات زيادة استثماراتها في ان واحد في ظل الارتفاع الغير مسبوق لأسعار المعادن¹، يمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-3): تطور مؤشر الأسعار العالمي للمواد المعدنية خلال الفترة (1990-2012).



الوحدة: مؤشر الأسعار محسوب بسلة من العملات الاجنبية (euro, dollar US , dollar australien ,livre sterling) على

سنة الأساس 2000 (100). Source: PAQUET, Joëlle. « **Le marché mondial des minéraux** »,op.cit. p7.

فالمعادن الفلزية تتحكم بقوة في حياة الدول واقتصادياتها ومسيرتها الصناعية خاصة تلك المعادن الهامة التي تدخل في إنتاج العديد من الحديد وخاماته هو المعدن الذي تقوم عليه الصناعات الثقيلة والخفيفة وكذلك لبعض المعادن الفلزية الأخرى ولكن كل حسب مكانته ونسبة دخوله في الإنتاج. والبوكسيت الذي هو خام الألمنيوم له مكانة عالية في التصنيع وإنتاج المواد الاستهلاكية وغير الاستهلاكية وكذلك النحاس والقصدير والنيكل والمنغنيز والكبريت والكروم حيث كلها تدخل في صناعات مهمة بعضها عسكرية وبعضها للاستهلاك الحضاري. أما الذهب والفضة والماس فهي معادن ذات قيمة اقتصادية مالية أو نقدية يعبر عنها بالغنى المالي والتي تستعمل، بالإضافة إلى الأمور الاجتماعية، في

¹ PAQUET, Joëlle. « **Le marché mondial des minéraux** ». Rapport évolutif, Laboratoire d'étude sur les politiques publiques et la mondialisation, ENAP, Québec. Aout 2012, p3-4.

مجال التعامل المالي والتجاري والاقتصادي حيث تضيف هبة للدول التي تمتلكها بكثرة، لذلك فالمعادن يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أصناف، معادن استراتيجية مثل الكروم، الكوبلت الألمنيوم والزنك، ومعادن أساسية أو النادرة النيكل، المنغنيز، الألمنيوم. ومعادن ضرورية الحديد والنحاس والرصاص والمغنسيوم والفوسفات والبوتاس واليورانيوم كل حسب ارتباطها بمسيرة الدولة ودخولها في الصناعات الهامة والحساسة. وحسب التوزيع الجغرافي غير المتوازن للمواد المعدنية ما فرض قيام نشاط تجاري عالمي واسع¹.

5-الغاز الصخري كمصدر جديد للطاقة (Gaz de schiste):

أدى تطور تقنيات حفر ابار البترول والغاز إلى اكتشاف واستخراج نوع جديد من الغاز الطبيعي حيث ينتمي الغاز الصخري إلى فئة الغازات الغير تقليدية كان مستعصبا فيما مضى، حيث يستخرج من طبقات السجيل الرسوبي المتواجد في أعماق كبيرة تحت سطح الأرض، حين طورت الشركات الامريكية تقنيات جديدة لشق صخرة السجيل والتنقيب افقياً²، يستخرج من الصخور الرسوبية المحتوية على النفط غير التقليدي من باطن الأرض باستخدام وسائل التقنيات الحديثة التي تعتمد على ضغط الماء المخلوط بالرمل والكيماويات لتفتيت الصخور واستخراج النفط المحبوس بطريقة التكسير الهيدروليكي (fracturing hydraulic) وذلك بحفر الآبار رأسياً ثم افقياً تتطلب عملية تفتيت الصخور ضخ كميات كبيرة من الماء قدر بحوالي 7 إلى 23 مليون لتر من المياه أي ما يعادل تقريبا 5 براميل ماء لكل برميل نفط، تبقى مشكلة التخلص من المياه المستخدمة في عملية تكسير الصخور الرسوبية أكبر عائق يواجه الشركات المعنية خاصة أن تلك المياه ملوثة بالكيماويات. حذرت العديد من المنظمات البيئية غير الحكومية والجمعية البريطانية المختصة في معالجة المياه، من خطر تلوث المياه الجوفية بسبب عمليات التكسير، وبالتالي ستترك آثار سلبية ضار بالبيئة³. تُشير التقديرات أن يبلغ الإنتاج العالمي من النفط الصخري حوالي 5.6 مليون برميل يومياً أي ما يعادل 7.1 في المائة من إجمالي الإمدادات العالمية من النفط الخام الأحفوري وغير الأحفوري عام 2015، ويتوقع أن يرتفع الإنتاج بنحو 3.3 في المائة سنوياً ليصل إلى 9.2 مليون برميل يومياً عام 2030. كل هذه المعطيات ستؤثر بالتأكيد على الأسعار العالمية للغاز والنفط التقليدي لان أكبر الدول التي تستهلك هذه الموارد الطاقوية ستصبح على الأرجح

¹ رامز هاشم محسن العذاري، "الثروة المعدنية تابع للمقومات الاقتصادية"، محاضرة منشورة على موقع جامعة بابل -قسم الجغرافية، 2013. شوهد

على: http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture_view.aspx?fid=11&depid=1&cid=37408 بتاريخ 2017/02/23

² أحمد طرطار، طارق راشي، "الغاز الصخري كمصدر جديد للطاقة العالمية الفرص المتاحة، والتهديدات المطروحة"، المؤتمر الدولي الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطييف، افريل 2015.ص4.

³ جمال قاسم حسن، "النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية"، تقرير صندوق النقد العربي، جويلية 2015.ص2-3.

في المدين المتوسط والطويل كدول غير مستوردة لهذه الموارد الناضبة. مما قد يؤثر بشكل واضح على الدول الأخرى التي تعتمد بشكل كبير في اقتصادياتها على تصدير هذه الموارد مثل دول الخليج والمغرب العربي وعلى رأسها قطر والجزائر¹.

جدول (2-4): ترتيب أهم 10 دول من حيث احتياطات الغاز الصخري القابلة لاستخراج لسنة 2013.

الترتيب	الدول	الاحتياطي (مليار متر مكعب)	حصة % من الاحتياطات العالمية
1	الصين	31220	15.3
2	الارجنتين	22456	11
3	الجزائر	19796	9.7
4	الولايات المتحدة الامريكية	17500	9.1
5	كندا	16044	7.9
6	المكسيك	15260	7.4
7	استراليا	12236	5.9
8	جنوب افريقيا	10920	5.3
9	روسيا	7980	3.9
10	البرازيل	6860	3.35
	المجموع	204372	

المصدر: ادارة معلومات الطاقة الامريكية، تقرير 2013. "Rapport EIA sur les réserves de gaz et huile de schiste juin 2013".

بشكل عام، انخفضت واردات النفط الخام الأمريكية من الدول العربية بنحو 35.2% خلال الفترة (2008 - 2014)، علماً بأن اجمالي واردات النفط الخام الأمريكية من العالم قد انخفض خلال نفس الفترة بنحو 28.4%، حيث انخفضت واردات الخام الأمريكية من المملكة العربية السعودية بنسبة بلغت نحو 24 في المائة ومن العراق 41 في المائة، ووصلت نسبة الانخفاض إلى نحو 80 في المائة في الجزائر وفي المقابل حققت الكويت زيادة في صادراتها نحو السوق الامريكية بحوالي 48 في المائة. وذلك تبعاً لنوعيات نفوط التصدير لتلك الدول حيث النفط الكويتي يمتاز بنوعيته الثقيلة عالية المحتوى الكبريتي لأغراض المزج مع الإنتاج المتزايد للنفط الصخري المحلي الخفيف على عكس النفط الجزائري ذات نوعية خفيفة منخفضة المحتوى الكبريتي والتي كانت اول النفوط التي تم تقليص استيرادها فتراجع الأسعار منذ منتصف 2014 راجع بدرجة الأول إلى تأثير التطورات في انتاج النفط والغاز الصخري كمصادر نفطية غير تقليدية في ظل وجود وفرة في الامدادات ومنافسة قوية خاصة في الأسواق الاسيوية، إضافة إلى حالات عدم اليقين التي تكتنف الأسعار المستقبلية، انعكس ذلك على الأسعار بالانخفاض، فالعلاقة بين أسعار النفط والعائدات النفطية هي علاقة

¹ أحمد طرطار، طارق راشي، مرجع سابق ذكره، ص12.

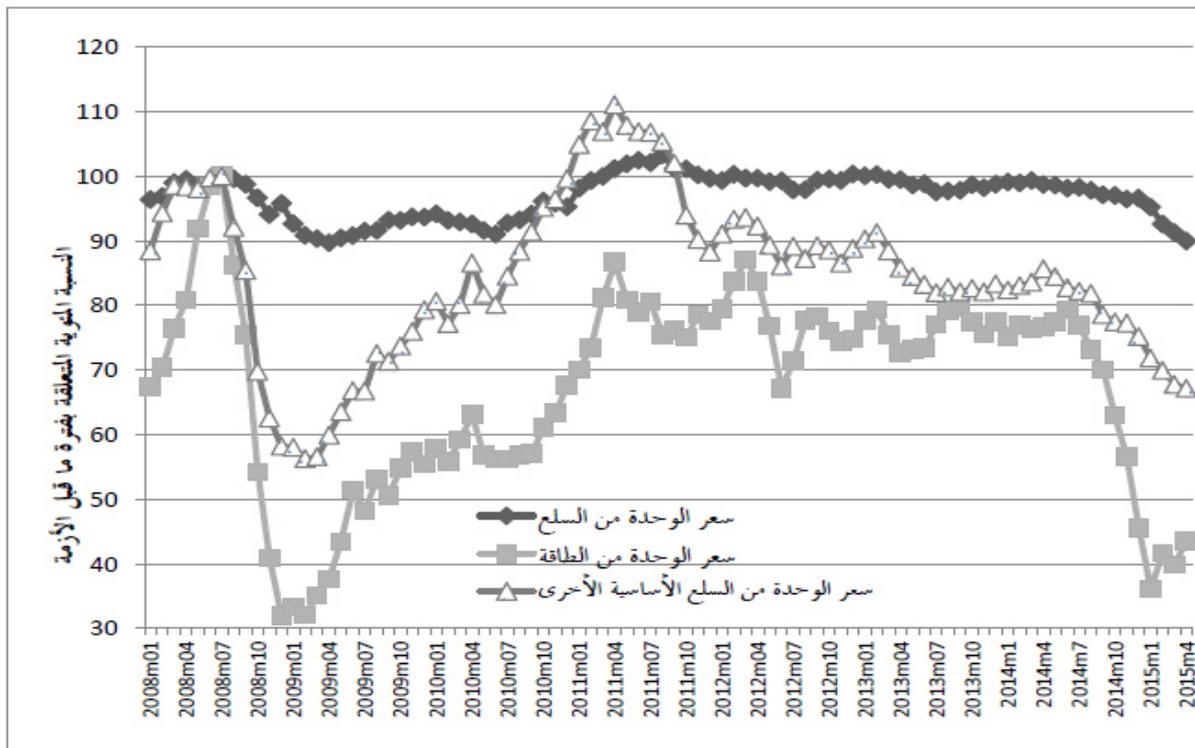
طردية مع افتراض ثبات عدد من العوامل الأخرى منها الإنتاج وانخفاض الاسعار عادة ما يصاحب انخفاض في قيمة الصادرات النفطية التي تعد المصدر الرئيسي لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المصدرة. كما قامت بتخفيض السعر المعتمد في تقدير ميزانيتها، وبشكل كبير بسبب الانخفاض الحالي في أسعار النفط العالمية، وقد اتخذت بعض الدول إجراءات من شأنها تخفيض الإنفاق العام للحفاظ على الانضباط المالي. يتفاوت مدى تأثير تراجع الأسعار على الدول العربية المصدرة للنفط تبعاً لظروفها المختلفة ومستويات الأسعار التي أخذت كأساس في إعداد الميزانيات. وبشكل عام استمرار زيادة انتاج النفط الصخري الخفيف في السوق الامريكية يعني تقليص المزيد من واردات النفط ما نتج عنه تغيير في نمط تجارة النفط الدولية افضى إلى زيادة وفرة النفط في الأسواق وزيادة المنافسة بين الدول المصدرة بحثاً عن حصص سوق جديدة خاصة في اسيا. وهذا ما يعني متاعب اكبر للدول المنتجة خاصة النفط الخفيف كالجزائر. وبصفة خاصة الدول المصدرة الرئيسية للنفط أن تتابع عن كثب ما يستجد من تطورات في أسواق الطاقة العالمية، وبخاصة في مجال صناعة النفط من المصادر غير التقليدية، التي انعكست بالفعل على اقتصاداتها، مما سيساعد على تقليل حدة هذه الانعكاسات، كما سيساعد على النظر في إمكانية إتباع سياسات إنتاجية وتسويقية مناسبة وفق ا للمستجدات الأخيرة، لتحقيق توازن العرض والطلب في سوق النفط العالمية، وبالتالي استقرار الأسعار وتحقيق عوائد نفطية مناسبة.¹

المطلب الثالث: قنوات تأثير تقلب أسعار السلع الأولية على النمو في الدول المصدرة

استفادة البلدان المصدرة للسلع الأولية من ارتفاع غير مسبوق للأسعار في السنوات الأخيرة، الا انه عادت أسعار كثير من السلع الأولية، وخاصة الطاقة والمعادن، إلى الهبوط بصورة حادة منذ عام 2014 انخفضت أسعار الطاقة بشكل حاد (انظر الشكل 2-4) وتدهور سعر نفط برنت الخام بنسبة أكثر من 50 في المائة خلال الفترة 2008-2014، بالمقارنة بأنواع السلع المصنوعة او حتي السلع الأساسية الأخرى التي كانت أكثر استقراراً، هذه الطفرات والتقلبات في أسعار السلع الأولية ينتج عنها مكاسب أو خسائر غير متوقعة من الإيرادات تؤثر على الناتج المحلي الفعلي بشكل كبير في الدول المصدرة للسلع الأولية. حيث تشير تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي ان هبوط أسعار السلع الأولية مؤخراً اقترن بتراجع واضح في متوسط معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ويقدر أكبر في البلدان المصدرة للسلع الأولية التي يشكل إجمالي صادراتها من السلع الأولية 35% على الأقل من مجموع الصادرات مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى وذلك على طول الفترة 1990-2015، حيث يكون تراجع أسعار السلع

¹ "المصادر النفطية غير التقليدية: الواقع والآفاق والانعكاسات على الدول العربية" التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، العدد 36، صندوق النقد العربي - دولة الإمارات العربية المتحدة، 2016. ص 300-311.

الأولية مصحوبا بتباطؤ شديد في النمو الاقتصادي على مستوى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المصدرة للسلع الأولية، وكان معظمها قد شهد ارتفاعا في النمو أثناء طفرات أسعار الشكل رقم (2-4): تطور أسعار وحدات التبادل التجاري من السلع المصنوعة والطاقة والسلع الأساسية الأخرى



المصدر: تقرير الأونكتاد حول التجارة الدولية والتنمية - الأمم المتحدة، اوت 2015، ص8.

السلع والاقتصادات النامية المصدرة للسلع الأولية، وكان معظمها قد شهد ارتفاعا في النمو أثناء طفرات أسعار السلع، يؤدي تذبذب معدلات التبادل التجاري للسلع الأولية إلى تقلب مكونات نمو الناتج الدورية والهيكلية على حد سواء، وغالبا ما يبلغ مقدار تقلب المكونات الدورية حوالي ضعف حجم تقلب المكونات الهيكلية فتكون استجابة النمو أقوى في البلدان المتخصصة في السلع الأولية من الطاقة والمعادن وفي البلدان ذات مستويات التطور المالي المتدنية. كذلك فإن أوضاع الدورة غالبا ما تتفاقم في ظل نظم أسعار الصرف الأقل مرونة وأنماط الإنفاق من المالية العامة المسائرة للاتجاهات الدورية بقدر أكبر، ومن المعروف أن هناك صعوبة بالغة في التنبؤ بأسعار السلع الأولية تؤثر تقلبات معدلات التبادل التجاري للسلع الأولية على المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية، وتؤثر فترات صعود معدلات التبادل التجاري للسلع الأولية على الاقتصاد الكلي من خلال قناتين رئيسيتين هما الدخل والاستثمار.

1- قناة الدخل: تؤدي طفرة أسعار السلع الأولية إلى توليد مكاسب غير متوقعة في الدخل، ويؤدي ارتفاع الدخل إلى دفع الطلب المحلي ومن ثم تحفز الإنتاج المحلي. ونظرا لأن مكاسب الدخل متولدة فقط من تحسن معدلات التبادل

التجاري، يعكس الناتج المحلي الحقيقي استجابة أكثر محدودية من استجابة الدخل والطلب المحلي. مما يسرع بظهور اثار المرض الهولندي من خلال استجابة العرض المحلي استجابة غير تناسبية لارتفاع الدخل المحلي في قطاع السلع غير التجارية نظرا لإمكانية تلبية جزء من الطلب على السلع التجارية عن طريق زيادة الواردات. مما يؤدي إلى أسعار السلع غير التجارية والخدمات النادرة نسبيا مقارنة بأسعار السلع التجارية، وكذلك يرتفع سعر الصرف الحقيقي.

2- قناة الاستثمار: إضافة إلى ذلك، تؤدي طفرات أسعار السلع الأولية إلى زيادة الحوافز على الاستثمار في قطاع السلع الأولية والصناعات الداعمة — مثل البناء والنقل والخدمات اللوجستية. وفي نهاية المطاف، تؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي الناتجة عن ذلك إلى توليد تداعيات على بقية الاقتصاد وإلى حدوث زيادات أخرى في الدخل.¹ إذا هناك ترابط بين قنوات الدخل والاستثمار. فمكاسب الدخل في الاقتصاد المحلي ستكون أعلى وأوسع نطاقا إذا صدرت استجابة أقوى من الاستثمار والنشاط في قطاع السلع الأولية إزاء ارتفاع معدلات التبادل التجاري. وبالمثل، فارتفاع مكاسب الدخل غير المتوقعة ستزيد من احتمالات زيادة الاستثمار.

المبحث الثالث: وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي

تعد الموارد الطبيعية أحد أهم عوامل الإنتاج المحددة في النظرية الاقتصادية الكلية (الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم.) تشكل الموارد الطبيعية كل ما يدخل في العملية الإنتاجية، فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية اللازمة في بعض الدول النامية إلا أن الفقر لا يزال منتشراً فيها وبصورة كبيرة. ويرجع ذلك إلى فشل الدول النامية في إدارة مواردها الطبيعية بعناية، مما أدى إلى العديد من التأثيرات والأضرار الجانبية التي صاحبت اكتشاف تلك الثروات، وتمثلت في التدهور والتلاشي التدريجي للقطاعات الإنتاجية الأخرى مما يقلص فرص النمو الاقتصادي المنتظم والمستمر على المدى الطويل وبالتالي التنمية الاقتصادية المرجوة.²

المطلب الأول: تعريف لعنة الموارد

1-تعريف مفهوم لعنة الموارد: (Resource Curse)

تعد الموارد الطبيعية أصلا رأسماليا ينتمي إلى حافظة عامة تتكون من أصول ورؤوس أموال أخرى مادية ومالية وبشرية واجتماعية. وادارة هذه الحافظة بطريقة جيدة ومستدامة لمضاعفة عائداتها وفوائدها بمرور الوقت هو استثمار جيد، كما

¹ عاقب أسلم، سامية بيداس واخرون، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي: التكيف مع أسعار السلع الأولية المنخفضة. صندوق النقد الدولي، واشنطن أكتوبر2015، ص67-69.

² بن رمضان أنيسة، " أثر الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر"، مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الأول، العدد1، 2015، ص174.

انها مصدر رئيس للتنمية المستدامة. بيد ان عدم استغلال تلك الموارد الطبيعية بشكل أمثل سيؤدي حتما إلى توليد اثار قد تكون كارثية في بعض الأحيان اذا ما توفرت لها الظروف¹ هذا ما دفع بالعديد من الاقتصاديين إلى دراسة هذا التناقض الحاصل بين وفرة الموارد وتباطؤ النمو الاقتصادي حيث ركزت معظم الدراسات على الحقبة الممتدة من السبعينات إلى التسعينات، وبالتالي إن دراسة العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي ليست حديثة، لكن مصطلح لعنة الموارد "Resource Curse" عالج لأول مرة الباحث الاقتصادي Richard Auty في كتابه بعنوان: "The Resources Curse Thesis" Sustained Development in Mineral Economies ووصف فيه سنة 1993 فشل الدول الغنية بالموارد الطبيعية في استغلال ثرواتها لتحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي التنمية الاقتصادية المرجوة²، هي في اضييق اشكالها، تعني التناسب العكسي ما بين زيادة الاعتماد على الموارد الطبيعية من جهة، ومعدلات النمو الاقتصادي. اي التناقض ما بين زيادة الموارد الطبيعية غير المتجددة الذي يؤدي إلى قلة النمو وظهور نتائج سلبية للتنمية الاقتصادية³.

في العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، حيث يكون مستوى النمو، التنمية الاقتصادية والأداء الحكومي أسوأ فيها من الدول التي لا تملك مثل تلك الموارد، وبالتالي تكون هذه الموارد الطبيعية عائقا أكثر منه محفزا لتحقيق عملية النمو الاقتصادي، مثلما جاء في نظرية Theory of Growth Staple of " التي ترى بأن وفرة البترول وغيره من الثروات الطبيعية تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي للقطاعات الاستخراجية، وبمجرد بدء الإنتاج فإن الأرباح المتحصل عليها من هذا القطاع يتم استثمارها في بناء البنية التحتية، قطاع الصناعة والتطور التكنولوجي، مما يتيح للدولة تصنيع الموارد الأولية قبل تصديرها، بدلا من تصديرها في صورتها الخام وبالتالي يتم تحقيق نمو اقتصادي يركز على هيكل اقتصادي متنوع⁴.

تنص النظرية الاقتصادية على عدة قنوات لشرح هذه الظاهرة، شجعت ففزة أسعار السلع الأولية خلال فترة السبعينات بالاهتمام بشكل أكبر باقتصاديات الموارد الأولية، وبرزت في هذه الفترة نظرية "المرض الهولندي Dutch disease" (انظر الفصل الأول) كإطار لدراسة العلاقة بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، وتعد هذه النظرية من أبرز النظريات

¹ هيثم عبد الله سلمان، "دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق"، مجلة الاقتصادي الخليجي، المجلد 31، العدد 25، مركز دراسات البصرة والخليج العربي جامعة البصرة- العراق. 2015. ص 4.

² Terry L. Karl, "Oil lead development: Social, political and economic consequences," Development and the role of law working paper, California: Stanford University, Center of Democracy, (2007),p. 2.

³ هيثم عبد الله سلمان، مرجع سابق ذكره، ص 4.

⁴ بن رمضان أنيسة، مرجع سابق ذكره، ص 175.

الاقتصادية التي حاولت تفسير الأداء الاقتصادي للدول الغنية بالموارد¹، وظهرت دراسات أخرى لتفسير العلاقة بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي في منتصف التسعينات أهمها دراسة عالما الاقتصاد ساكس، ورنر J.D.Sachs & (A.M.Warner) سنة 1995 و 1997، ودراسة الباحثين Lane و Tornel سنة 1995، ودراسات أخرى لباحثين (Torvik، Gylfason....) في بدايات الالفية وذلك في إطار الاقتصاد السياسي كبديل لنظرية المرض الهولندي بدعوى عدم واقعية فروضها من جهة، ومن جهة أخرى عدم تفسيرها للجنة الموارد بصورة كاملة. لجنة الموارد هو مفهوم يوضح التناقض بين زيادة الموارد الطبيعية (الغير متجددة - النفط) الذي يؤدي إلى ضعف النمو الاقتصادي وظهور نتائج سيئة للتنمية. يوضح المفهوم إلى أن زيادة الموارد الطبيعية قد تؤدي إلى:

- تقليل الانتاجية والتنافسية في القطاعات غير النفطية.

- تذبذبات في إيرادات الدولة بسبب التذبذبات في أسعار النفط (يزيد من التردد في اتخاذ القرارات المالية وكثرة الغاء المشاريع.

- سوء ادارة حكومية للموارد (كما حصل في الكثير من الدول الغنية بالموارد).

- ضعف وقلة تأثير وعدم استقرار وفساد في المؤسسات بسبب وفرة الموارد السهلة².

ليس هناك ما هو مرض او لعنة تماما، وتبقى بعض الاستثناءات كون البلدان المصدرة للسلع الأولية ليست بلا حيلة أمام هذه المعضلة، فقد أعطتنا عدة عقود من التطورات الحاصلة في علم الاقتصاد الأدوات اللازمة لمعالجة المشكلة، وأصبح اليوم يعرف عنها أفضل من ذي قبل، يعرف اليوم أهمية استكمال ثروة الموارد برأسمال بشري وبيئة مؤسساتية فقد بينت العديد من تجارب الدول الغنية بالموارد التي تتمتع بمؤسسات قوية ورأسمال بشري نجحت في إدارة امثل لهذه الثروة كنرويج بوتسوانا اندونيسيا...مقدمةً بذلك دروس وامثله لباقي الدول المصدر للنفط ونهج يمكن ان تستفيد منه الحكومات في إدارة مواردها بدون تأثيرات سلبية على الاقتصاد³.

2- مميزات الموارد الطبيعية وتأثيرها:

من الميزات الخاصة التي الموارد الطبيعية. أولا، لا تحتاج إلى أن يتم إنتاجها ولكنها تحتاج إلى استخراج بتكلفة عادة ما تكون أقل بكثير من قيمتها السوقية هذا ما يعطيها طابع الربح، حيث ان خلق الثروة من الموارد الطبيعية يمكن أن يتم بمعزل عن العمليات الاقتصادية الأخرى، او حتى العمليات السياسية في منح التراخيص الاستغلال من طرف الحكومات

¹ Argentino Pessoa, " Natural resources and institutions: The «natural resource curse “ revisited, Faculdade de Economia do Porto, 2008. p. 05-07. Online at <http://mpr.aub.uni-muenchen.de/8640/>

² محمد رمضان، " تقلبات أسعار النفط ولجنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية"، تقرير عن قسم أبحاث شركة سنبار كابينال، جويلية 2012 ص08، متوفر على الرابط: blogs.mubasher.info/sites/default/files/oilpricebhvr.pdf شوهد يوم 2017/02/05.

³ Gelb Alan et Grasmann Sina, "Déjouer la malédiction pétrolière, Afrique contemporaine, 2009/1 n°229, p 118.

بعيدا عن مراقبة المؤسسات السياسية او حتى موافقة المواطنين. اما الميزة الثانية تكمن في طبيعتها الغير متجددة فمن وجهة نظر اقتصادية ينبغي النظر إلى هذه الموارد على انها أصل أكثر من انها مصدر للدخل. هذه الخصوصية هي مصدر للكثير من العمليات السياسية والاقتصادية التي تنتج الآثار السلبية على اقتصادات البلدان التي تمتلكها¹.

حيث عدم استغلال تلك الموارد الطبيعية بشكل أمثل سيؤدي حتما إلى توليد اثار قد تكون كارثية في بعض الأحيان، إذا ما توفرت لها الظروف الملائمة من أهمها ما يسمى "بلعنة الموارد (Resource Curse)"، وهي في اضيق اشكالها، تعني التناسب العكسي ما بين زيادة الاعتماد على الموارد الطبيعية من جهة، ومعدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى. اي انها توضح التناقض ما بين زيادة الموارد الطبيعية غير المتجددة الذي يؤدي إلى قلة النمو الاقتصادي وظهور نتائج سلبية للتنمية الاقتصادية. اذ أظهرت الدراسات انه كلما كان الاعتماد على النفط والمعادن أكبر كان النمو اسوء.

المطلب الثاني: مفارقة وفرة الموارد وتباطؤ النمو الاقتصادي:

في الخمسينيات والستينيات، كان معظم علماء الاجتماع يعتقدون ان ثروة الموارد مفيدة للنمو الاقتصادي، بدا ان للدول الافريقية الغنية بالموارد مستقبلا واعداءً، وان دول شرق اسيا التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية ستواجه صعوبات كبيرة. لكن في منتصف التسعينيات بدا ان العكس هو الصحيح فقد حققت دول شرق اسيا الفقيرة بالموارد بنمو قوي دام لعقود من الزمن، فيما عانت معظم دول افريقيا الغنية بالموارد فشلاً تنموياً ذريعاً، وفي عام 2005 كان نصف الدول الأعضاء في منظمة الأوبك على الأقل أفقر حالاً مما كانت عليه قبل ثلاثين عاماً من ذلك التاريخ، هذا ما زاد اهتمام الاقتصاديين باقتصاديات هذه الدول الغنية بالموارد منذ السبعينيات توصلوا إلى ان ثروة الموارد الطبيعية عموماً، وثروة النفط بخاصة، يمكن ان تحد من النمو الاقتصادي في العالم النامي على نحو ينطوي على مفارقة. وقد ركزت معظم الدراسات على الحقبة الممتدة من السبعينات إلى التسعينيات اين كانت الدول المنتجة للنفط في الواقع تعاني اضطرابات، ولم يكن دور الموارد في التنمية بهذا السوء، أي لم يكن النمو بطيئاً على نحو غير عادي الا انه كان متقلباً تقلباً غير عادي². سنعالج هاتين المقاربتين كما يلي:

¹ Ainas Yanis et al., « Les hydrocarbures: atout ou frein pour le développement de l'Algérie ? », Revue Tiers Monde , 2012/2 n°210, p.74.

² مايكل ال. روس، ترجمة محمد هيثم نشواقي، " نعمة النفط: كيف تُشكل الثروة النفطية تنمية الأمم "، اصدار منتدى العلاقات العربية الدولية، الطبعة الأولى 2014، ص 289-290.

1- الارتباط السلبي بين الصادرات الموارد والنمو الاقتصادي:

من جهة اخرى تناولت عدة مؤلفات ودراسات اقتصادية وحتى سياسية بإستفاضة أسباب إخفاقات الاقتصاديات الوفيرة بالموارد الطبيعية في تحقيق نمو وتنمية اقتصادية رغم توفرها على ثروة طائل، وأكد كل من-Sala-i (1997) و Martin و Doppelhofer et al. (2000) على أهمية الموارد الطبيعية في الدراسات القياسية للنمو الاقتصادي. حيث تزعم دراسات مؤثرة عديدة ان الثروة النفطية هي لعنة اقتصادية: كلما ازداد النفط الذي تستخرجه البلدان تباطأ النمو الاقتصادي فيها، كانت الحقبة الممتدة بين عامي 1974-1989 كارثية بالنسبة لمعظم الدول المنتجة للنفط مما ادى بالكثير من الخبراء للاهتمام اكثر بهذه آفة الاقتصادية وذهب اغلبهم إلى استنتاج ان ثروة الموارد الطبيعية عموماً والبتترول على وجه خصوص لعنة، وكان الاقتصادي الجغرافي ريتشارد اوتي اول من استخدم مصطلح "لعنة الموارد" سنة 1993 في عمل مطبوع¹، ثم شاع استخدامه بعد ذلك لوصف هذه المفارقة*. سنقوم باستعراض مجموعة من الاعمال التي اثبتت هذه العلاقة السلبية:

العمل الأكثر أهمية في هذا الموضوع قدمها خبيرا الاقتصاد جيفري ساكس واندرو وارنر (Sachs J.D. & Warner A.M. 1995)، استناداً إلى بحث اقدم عهداً قام به الان غلب وزملاؤه (1988)، وريتشارد اوتي (1990)، درس ساكس ووارنر معدلات نمو 97 دولة وجدا ان الدول الأكثر اعتماداً على صادرات الموارد الطبيعية 1971 عانت من معدلات نمو بطيئة بشكل غير طبيعي في السنوات 18 اللاحقة². و كانت لهما عدة مؤلفات أخرى في نفس الموضوع سنوات (1997، 1999، 2001).

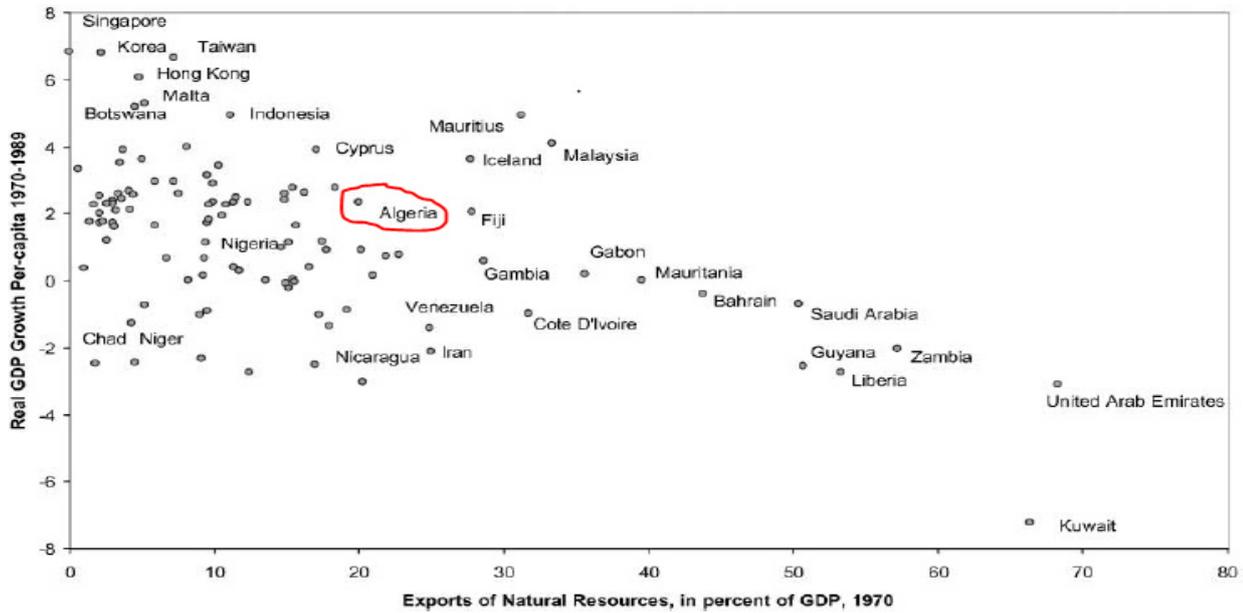
يبين الشكل (2-5) العلاقة بين نمو الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد من 1970 حتى 1990 ونسبة الصادرات في GDP. قدمت هذه الدراسة لساكس ووارنر سنة 2001 نتائج قوية من خلال علاقة الانحدار بين نسبة صادرات الموارد الطبيعية في الناتج المحلي الخام سنة 1970 وعلاقته بالنمو الحقيقي للفرد من الناتج المحلي الخام خلال 20 سنة من 1970 الي 1990، تبين ان البلدان ذات الموارد الطبيعية الوفيرة تتجه نحو تحقيق معدلات نمو اقتصادي منخفضة خلال 20 سنة اللاحقة بالمقارنة مع البلدان التي لا تملك ثروات طبيعية، فقط اذا استثنينا 3 دول من هذه المجموعة هي ماليزيا موريشيوس وايسلندا التي عرفت معدلات نمو مرتفعة.

¹ مايكل ال. روس، ترجمة محمد هيثم نشواتي، نفس المرجع أعلاه، ص 297.

* كان اول من استخدم هذا المصطلح لكنه لم يدع انه هو من ابتكره حيث أشار إلى اخرين استخدمه استخداماً غير رسمي قبل ان يجعله عنواناً فرعياً في كتابه الذي أصدره سنة 1993.

² Sachs J.D. & Warner A.M. , " *Natural Resource Abundance and Economic Growth* ", National Bureau of Economic Research , Working paper 5398 , Cambridge , December 1995 , P: 2-3.

الشكل (2-5): الارتباط السلبي بين الصادرات الموارد والنمو الاقتصادي الحقيقي للفرد بين 1970-1990.



Source: J.D. Sachs, A.M. Warner , “Natural Resources and Economic Development The curse of natural resources “.European Economic Review 45 (2001).p 829

بالإضافة إلى هذه الدراسة الرائدة توجد عدة أعمال أخرى تناولت العلاقة بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي، حيث اثبتت العديد من الدراسات والاعمال الحديثة أخرى هذه العلاقة السلبية بين النمو الاقتصادي ووفرة الموارد الطبيعية في العديد من الدول النامية المصدر للموارد الأولية خاصة النفط، حيث أشار كل من Lederman et Maloney (2007) ان بين عامي 1980-2005 كان نمو حجم الناتج المحلي للفرد ابطأ في الدول المصدرة للموارد الطبيعية حيث ازداد فقط بـ 0.6% في حين كانت الزيادة في الدول المستوردة الغير نفطية بـ 2.2%، والاقتصاديات الأكثر تنوعاً في صادراتها كان اداءها الاقتصادي افضل في المدى الطويل¹.

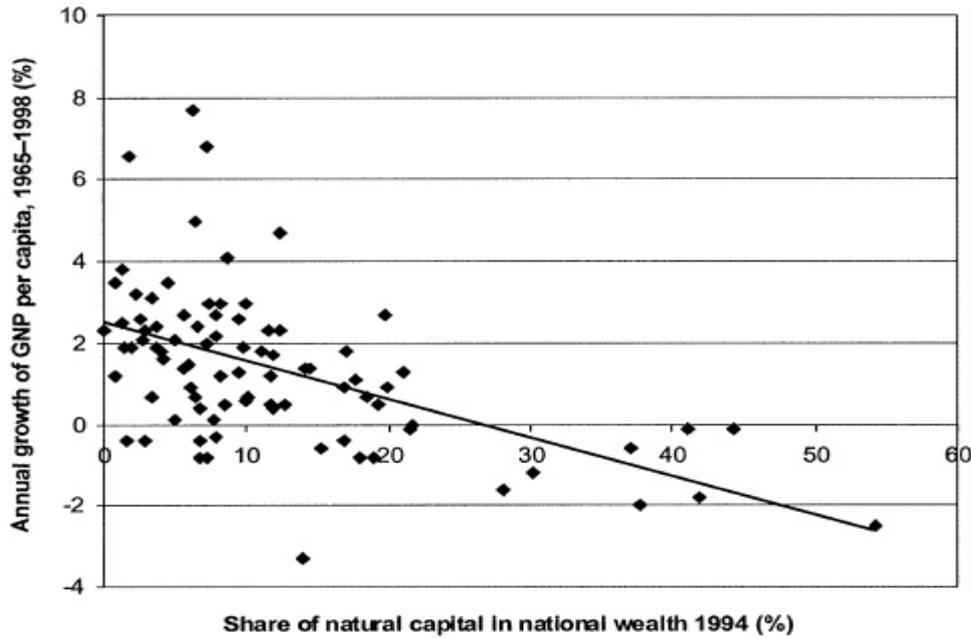
اما جيلفسون (2001) Throvaldur Gylfason²، فقد توصل إلى أن أغلب البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تتميز، بمعدلات نمو منخفضة مقارنة بالبلدان الفقيرة الموارد، ويضرب مثلا ببلد يعتبر من أكبر البلدان المنتجة والمصدرة للنفط، نيجيريا، فالناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد في هذا البلد الأفريقي حاليا هو ليس أكبر مما كان عليه بعيد استقلاله سنة 1960؛ وهذا لا يخص نيجيريا وحدها، فمن سنة 1965 حتى 1998 كان نمو GDP بالنسبة للفرد في إيران وفنزويلا

¹ Lederman D., Maloney W., 2007, « Trade Structure and Growth » The World Bank/Stanford University Press, pp. 15-39.

² Gylfason T., " Natural Resources ,Education, and Economic Development" , European Economic Review 45, 2001,P: 848.

في حدود 1% - في المتوسط، -2% في ليبيا، -3% في العراق والكويت و-6% في قطر، أما بالنسبة للبلدان الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC فقد انخفض نمو GDP بالنسبة للفرد فيها مجتمعة -1.3% في المتوسط خلال الفترة (1965-1998). بالمقارنة بالدول متوسطة وضعيفة الدخل حققت نسبة نمو في المتوسط بـ2.2%.

الشكل (2-6): النمو الاقتصادي ورأس المال الطبيعي



Source: Gylfason T., "Natural Resources, Education, and Economic Development", *European Economic Review* volume 45(4), May 2001, P849.

يبين الشكل العلاقة بين نمو الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد من 1965 حتى 1998 ووفرة الموارد معبر عنها بنسبة رأس المال الطبيعي في الثروة الوطنية (من إجمالي رأس المال الذي يضم كل من رأس المال المادي، رأس المال البشري ورأس المال الطبيعي) على عينة تتكون من 86 دولة متمثلة في النقاط السوداء. من خلال خط الانحدار توصلت جيلفاسون (2001) ان زيادة 10 نقاط بالمائة في حصة رأس المال الطبيعي في الثروة الوطنية تؤدي إلى انخفاض النمو في نصيب الفرد من النمو GDP بمقدار نقطة مئوية واحدة سنويا في المتوسط وهي نسبة ليست بالهينة لأنه، منذ عام 1965، بلغ متوسط معدل النمو السنوي للاقتصاد العالمي 1.5%.

في عمل اخر في نفس الموضوع يعزز كل من T.gylfason & G.Zoega (2002)¹ ما توصل اليه سابقا ، من خلال تقديم تصنيف لـ 65 دولة حسب كل من نمو GDP بالنسبة للفرد ونسبة رأس المال الطبيعي من ثروتها الوطنية،

¹ Gylfason T.&Zoega G., "Natural Resource and Economic Growth: the Role of Investment", IDEAS Working Paper Series from RePEc, St. Louis, United States.2002.p4-9.

فغالبية البلدان التي تمثل فيها حصة رأس المال الموارد أكثر من 15% من ثروتها الوطنية حققت معدلات نمو اقتصادي سالبة وقارنا بين مجموعتين متناقضتين من الدول، الأولى تضم 8 دول أفريقية (أفريقيا الوسطى، مالي تشاد، سيراليون، زامبيا مدغشقر وغينيا بيساو) تمثل فيها حصة رأس المال الموارد أكثر من 30%، رغم الوفرة في الموارد إلا أنها حققت معدلات نمو سالبة بالنسبة للفرد أكثر من -3% خلال فترة الدراسة (1965-1998)، أما المجموعة الثانية متكونة أيضا من 8 البلدان (ماليزيا بوتسوانا، موريشيوس، الصين، اليابان، كوريا، إندونيسيا، تايلاندا) التي تمثل فيها حصة رأس المال الموارد اقل من 10% حققت معدلات نمو سريعة وكان أداءها الاقتصادي احسن بكثير من الدول الوفرة بمعدل متوسط للنمو للفرد من GDP أكثر من 1% وأكثر من 3% لكل من بوتسوانا والصين وكوريا. ومن العوامل الرئيسية التي تميز بين المجموعتين معدلات الادخار والاستثمار في هذه البلدان حيث يبلغ متوسط معدل الادخار الإجمالي 5 في المائة فقط في الدول الغنية بالموارد بطيئة النمو، ويتراوح بين - 2 في غينيا بيساو إلى 19 في المائة في زامبيا، وبالتالي عند تحويل الادخار المحلي الإجمالي إلى استثمار محلي نجد ان متوسط معدل الاستثمار 14% يتراوح من 7% في تشاد مثلا إلى 29% في غينيا بيساو. أما في المجموعة الثانية الفقيرة بالموارد ذات النمو المرتفع يبلغ إجمالي الادخار 32 في المائة، مع الملاحظات الفردية متجمعة تتراوح ما بين 28 و 35 في المائة ومتوسط معدل الاستثمار الإجمالي 28% تجمع مع الملاحظات الفردية تتراوح ما بين 26 و 31 بالمئة حيث ركز جيلفسون (2002) كثيرا على معدل الادخار والاستثمار في تفسير اختلاف سرعة النمو الاقتصادي بين هذه الدول، ويرجع هذا الارتباط السلبي بين ثروة الموارد والنمو إلى أربعة عوامل رئيسية:

- تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى ظهور اعراض المرض الهولندي يمكن للصادرات أن ترفع سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية الذي يترتب عليه تراجع القطاع الصناعي وانخفاض حجم الصادرات خارج الموارد الطبيعية خاصة من صادرات الصناعة التحويلية التي لها دور هام في دعم النمو الاقتصادي.

-اقتران وفرة الموارد الطبيعية مع ضعف فعالية المؤسسات القانونية وغياب كفاءة الأسواق في الكثير من الدول الغنية بالموارد، قد تؤدي إلى انتشار ما يسمى بسلوك « البحث عن الربح Rent-Seeking » مما يترتب عليه انتشار الفساد وعدم الشفافية وتغليب المصلحة الفردية على حساب المصلحة الجماعية، الامر الذي يسبب سوء تخصيص الموارد والحد من الكفاءة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية. وتشير الدراسات التجريبية إلى أن حماية الواردات والفساد تميلا إلى إعاقه النمو الاقتصادي.

-ضعف الاستثمار في الموارد البشرية لهذه البلدان الغنية، بإعطاء اهتمام أقل وتخصيص نفقات منخفضة للتعليم حيث لا تتعدى نفقات التعليم 4% من GDP بالنسبة لدول منظمة الأوبك مثلا بالمقارنة بـ 5% بالنسبة لدول العالم

سنة 1997، لهذا ليس من الصدفة ان الالتحاق بمختلف مستويات التعليم يميل إلى أن يكون له علاقة عكسية بوفرة الموارد الطبيعية.

-إن وفرة الموارد يترك انطباع خاطئ بالأمان والرفاه لدي افراد الشعب ويجعل الحكومات اقل اهتماماً بالمصلحة والحاجة إلى الإدارة الجيدة للاقتصاد ونوعية جودة المؤسسات، مما يقل الحافز لديهم على خلق الثروة بالعمل بسبب توفرهم على إمكانية استخراجها من باطن الأرض والبحر، كما شابهها جيلفسون هذه الحالة ب الآباء الأغنياء الذين أحياناً يفسد أطفالهم¹.

2- ضعف التأثير السلبي لوفرة الموارد على النمو الاقتصادي:

الا ان مايكل ال. روس (ROSS L.M , 2012) في كتابه " ثروة الأمم كيف تُشكيل الثروة النفطية تنمية الأمم " يرى أن قدر كبير من هذه الأسباب التقليدية مبالغ فيها (تدني التنمية البشرية، الفساد..) ولا يؤدي النفط عادة إلى تباطؤ النمو الاقتصادي. بل كان النمو في الدول النفطية مضطرباً، الا انه لم يكن ابطاً ولا أسرع من النمو الاقتصادي في الدول الأخرى، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (2-5) اين كانت معدلات النمو متطابقة تقريباً. إذا اللغز الحقيقي يكمن في السؤال عن السبب الذي جعل دول النفط تحقق معدلات نمو عادية، في الوقت الذي يتعين عليها تحقيق نمواً اقتصادياً أسرع من العادي اذا اخذنا بالحسبان ثروتها الطبيعية الهائلة².

الجدول (2-5): مقارنة النمو الاقتصادي للفرد(%) بين 1960-2006 في الدول المنتجة وغير المنتجة للنفط.

الاختلاف	الدول المنتجة	الدول غير المنتجة	كل البلدان
0.09	1.67	1.76	2006-1960
1.72	4.5	2.77	1973-1960
0.93	0.22	1.14	1989-1974
0.09	2.04	1.45	2006-1990
البلدان النامية حصراً			
0.02	1.54	1.56	2006-1960
0.59	0.38	0.97	1989-1974
0.82	2.24	1.42	2006-1990

المصدر: مايكل ال. روس، ترجمة محمد هيثم نشواتي، مرجع سابق ذكره.ص291.

¹ gylfason & G.Zoega.Op.cit.p4-9

² مايكل ال. روس، ترجمة محمد هيثم نشواتي، مرجع سابق ذكره، ص 290

يلاحظ ان الدول المنتجة للنفط تعاقبت عليها نوبات من النمو الاقتصادي تراوحت من السرعة الفائقة إلى البطء الشديد. منذ عام 1960 إلى عام 1973، نمت الدول المنتجة للنفط أسرع من البلدان الأخرى، ومن 1974 إلى 1989 نمت بوتيرة بطيئة، ثم من 1990-2006 نمت من جديد بوتيرة أسرع. من خلال هذا التقسيم نصح امام نموذج مذهل نجد أن إذا اسقطنا من حسابنا الدول المتقدمة صناعياً، نجد ان الفجوة بين دول النفط وكل الدول الأخرى في زمن الرخاء او الشدة (يعني طفرة الأسعار) على حد سواء ازدادت اتساعاً. أيضاً إذا نظرنا للانحراف المعياري للنمو نجد انه أعلى في البلدان المنتجة للنفط عنه في البلدان غير المنتجة بنسبة 40% تقريبا، وبين الدول النامية كان اعلى في الدول المنتجة للنفط بنسبة تتجاوز 60%. هذا يدل على شدة تقلب النمو في الدول النفطية.

تناولت عدة مؤلفات ودراسات اقتصادية أخرى ضعف العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي لمجموعة من الدول الغنية بالنفط والمعادن. في دراسة Manzano and Rigobon¹ سنة 2008 قام بتحسين الاحصائيات المستخدمة في أبحاث ساكس ووارنر (2001، 1995) خاصة في جانب باقي الاقتصاد خارج الموارد في نفس الفترة المدروسة (1970-1990)، توصل إلى ان العلاقة بين الموارد والنمو في المتوسط سلبية قليلا. لكنها ليست قوية جدا، تخفي تقريبا العديد من النجاحات الدول أكثر من الفشل. لكنه لا يشير إلى علاقة إيجابية بين ثروة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي. وبيننا أهمية درجة تقدم الدول ونوعية المؤسسات كمحدد رئيسي للنمو لكن ليس السبب في لعنة الموارد، بل رجع ذلك إلى حقيقة أن الدول قررت الاستفادة من ارتفاع أسعار السلع الأساسية في فترة السبعينات لاستخدامها كضمان لفترات اللاحقة، الا انها وجدت نفسها تحت عبء الديون عندما انخفضت أسعار السلع الأساسية في الثمانينات.

أما دافيد ورايت (1997) ² David and Wright بين أن تطور الولايات المتحدة كان بفضل صناعة الموارد الطبيعية التي كانت قادرة على تقديم وادخال الابتكارات التكنولوجية في العملية الإنتاجية للموارد بسبب الانتشار التام للمعرفة "Spill Over" لبقية قطاعات الاقتصاد الأمريكي.

في دراسة حديثة للباحثين اليابانيين Lkhagva Gerelmaa, Koji Kotani (2016)³ بين ان وفرة الموارد الطبيعية في عام 1990 كانت لها آثارا إيجابية على النمو الاقتصادي بين عامي 1990 و2010. وكذلك اختبار عوارض المرض الهولندي. حيث استخدم متوسط النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقسوما على عدد السكان

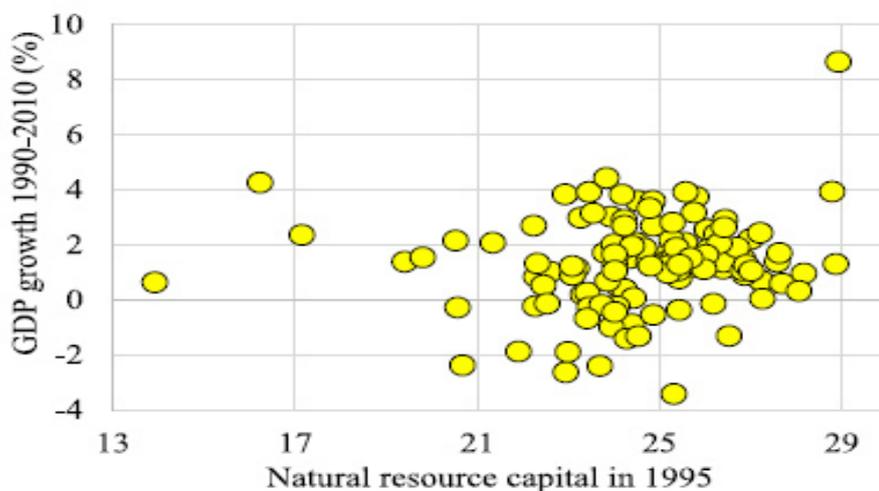
¹ MANZANO, O. and RIGOBÓN, R.. *Resource Curse or Debt Overhang?* In Lederman, and Maloney, W. F. (eds.) *Natural Resources Neither Curse nor Destiny*. Stanford University Press, and the World Bank. (2008) pp 41-62.

² DAVID, P.A., e WRIGHT, G. " *The Genesis of American Resource Abundance*". *Industrial and Corporate Change* vol 6. 1997. pp 203-45.

³ Lkhagva Gerelmaa, Koji Kotani, « *Further investigation of natural resources and economic growth: Do natural resources depress economic growth?* », *Resources Policy* 50 ,publisher: Elsevier ,Dec 2016,pp 312-321.

النشطين اقتصاديا بين عامي 1990 و2010 كمتغير تابع، واستخدم عدة متغيرات مستقلة أخرى: نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والانفتاح الاقتصادي (الصادرات + الواردات/ PIB) ومؤشر سيادة القانون لسنة 1996 (يقيس نوعية تنفيذ العقود، والشرطة والمحاكم، فضلا عن احتمال حدوث الجرائم والعنف) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الافراد النشطين اقتصاديا في السنة الأولى (1990) من الفترة المحددة للبلد. قام باختبار فرضية لعنة الموارد باستخدام طريق الانحدار الكمية "quantile regression methods" توصل إلى ان هناك علاقة سلبية بين نسبة صادرات الموارد الأولية / الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والنمو الاقتصادي بين 1970 و1990 مؤكدا بذلك ما توصل إليه ساكس ووارنر سنة 1995. الا انه لم تتوصل النتائج للكشف عن أي دليل لوجود لعنة الموارد؛ خلافا للتوقعات، خلال الفترة 1990-2010 بل كانت لوفرة الموارد آثار إيجابية على النمو الاقتصادي. وكذلك قاما باختبار فرضية المرض الهولندي ووفرة الموارد خلال العقدين الأخيرين لتوفر الاحصائيات حيث استخداما نسبة (Ratio) قطاع الصناعات المعملية إلى مخرجات قطاع الخدمات (قطاع غير تبادلي) تبين ان الدول الغنية بالموارد تملك نسبة ضعيفة بين قطاعي الخدمات والصناعة خلال نفس الفترة. بالتالي يمكن ان تكون هذه الوفرة لها اثار إيجابية على النمو إذا كان لهذه الدول القدرة على تطوير قطاع الصناعي لتجنب آثار المرض الهولندي حيث استطاعت إندونيسيا تبني هذه الاستراتيجية في السنوات الأخيرة توصلت إلى بناء اقتصاد بديل مما تتوقع هذه النتيجة النوعية مع النتائج النظرية المتحصل عليها خلال هذه الدراسة أي ان المرض الهولندي قد لا يكون مشكلة في المدى الطويل، وهذا يتوقف على الظروف الاقتصادية الخاصة التي تواجه الدولة.

الشكل رقم (2-7): النمو الاقتصادي ووفرة الموارد الطبيعية (1990-2010).



Source: Lkhagva Gerelmaaa, Koji Kotani, « Further investigation of natural resources and economic growth: Do natural resources depress economic growth? », Resources Policy 50 ,publisher: Elsevier ,dec 2016.p317

يظهر الشكل علاقة الانحدار بين النمو الاقتصادي ورأسمال الطبيعي أي وفرة الموارد الطبيعية سنة 1995 خلال الفترة 1990- 2010، حيث لا يظهر الشكل علاقة سلبية واضحة بين المتغيرين، توصل إلى ان الدول التي تملك وفرة في الموارد الطبيعية في معظمها كان نموها اسرع من الدول التي تملك اقل وهذا من خلال دراسة عينة تتكون من 119 دولة¹.

تشير مختلف هذه الدراسات إلى ان ثروة الموارد الطبيعية خاصة النفطية منها لم تكن لعنة اقتصادية وفقا لتوصيفها التقليدي، فهي لم تؤد إلى ابطاء النمو الاقتصادي على المدى الطويل، الا ان احتمال تحسين النمو الممول بإيرادات النفط لحياة الناس مماثل لاحتمال تحسينها من قبل أنواع النمو الأخرى والممول من مصادر أخرى، على الرغم من التباين الهائل على صعيد مكاسب الرفاهية بين الدول المنتجة مثلا معظم الدول منطقة الخليج حققت مكاسب سريعة ولافتة للنظر في مؤشر التنمية البشرية (IDH) بالمقارنة بالدول الافريقية التي لازال يستبد فيها الصراع، يبدو ان هذه البلدان المنتجة للنفط عانت صيغ اقل حدة من لعنة الموارد بدرجات متفاوتة اذ نمت بوتيرة اجمالية ذاتها التي نمت بها الدول غير الغنية بالموارد يعني انها لم تكسب أي ميزة من أصولها الطبيعية، هذا يشير إلى مفارقة غريبة فالنظرية الاقتصادية الأساسية تُبنتنا بأن البلدان التي لديها رأسمال أكبر ينبغي ان تنمو بوتيرة اسرع الا انها نمت بمعدلات متوسطة بدرجات متفاوتة، قد تكون البيئة المؤسساتية المختلفة بين هذه البلدان سببا رئيسياً لهذا الأداء المتوسط في العموم².

ما يدعم هذا الطرح أكثر هو مؤلف حديثة ل هفرينك واخرون (Havraneka, Horvath and Zeynalov, 2016)³ حاول من خلاله تقييم وتلخيص عقدين من البحوث التجريبية التي تدرس وجود لعنة الموارد الطبيعية التي بينت وجود قدر كبير من التباين في نتائج تأثير الموارد الطبيعية (الموارد غير المتجددة) على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، حيث قام بتقييم 43 دراسة في الموضوع وفرت حوالي 605 علاقة انحدار مختلفة وجد حوالي 40% منها توصلت إلى تأثير معنوي سلبي للموارد على النمو، بالمقابل 40% الاخرى بينت انه لا يوجد تأثير، في حين 20% الباقية اثبتت تأثير معنوي إيجابي للموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي، بعد مراجعة النتائج المختلطة الواردة في ادبيات لعنة الموارد التي تستحق أكثر من مؤلف واحد يلخص كل ما سبق في الموضوع، الا انها اغلبها حاولت قبول او رفض نتائج ساكس ووارنر (Sachs and Warner, 1995)، وهي الدراسة الأكثر تأثيرا في هذا المجال، والتي قدمت أدلة عن وجود لعنة الموارد الطبيعية في اغلب البلدان الغنية بالموارد. هذا ما دفعه ل طرح التساؤل التالي: لماذا يحصل الباحثون

¹ Lkhagva Gerelmaaa, Koji Kotani. OP. Cit. p317-318.

² Melhum.H, Moene K, Torvik R, "Institutions and the Resource Curse", *Economic Journal* Vol 116 (1). USA, 2006, p1-20.

³ Tomas Havraneka, Roman Horvath and Ayaz Zeynalov, "Natural Resources and Economic Growth: A Meta Analysis", *World Development* Vol. 88, Dec 2016. pp 134-151.

على نتائج مختلفة؟ من خلال طرق مراجعة الأدبيات المنهجية التي اتبعها المؤلفون توصلوا إلى ان الطرق المستخدمة في التقديرات القياسية ومصادر البيانات غير متجانسة شكلياً، اين يلجأ بعض المؤلفين والباحثين إلى استخدام الأدلة الهامة إحصائياً لصالح لجنة الموارد الطبيعية على حساب غيرها من المعطيات. مثلاً عند استخدام العلاقة بين الجودة المؤسسية كمتغير تفسيري والموارد الطبيعية، فهي أقل احتمالاً للعثور على أدلة تتفق مع لجنة الموارد الطبيعية لان المؤسسات الجيدة تقضى على التأثير السلبي للموارد لأنها تقلل من انتشار سلوكيات البحث عن الربح (Rent-seeking)، وبالتالي التركيز على دور المؤسسات في البلدان النامية لن يضيف شيء جديد لأنه كان موضوعاً متكرراً في دراسات التنمية، وليس فقط في تأثير الموارد الطبيعية. بالإضافة الى كيفية قياس وتعريف ثروة الموارد الطبيعية أي التمييز بين أنواع مختلفة من الموارد الطبيعية، والتفريق بين الاعتماد (التبعية) والوفرة. واختلاف فترات الدراسة اين ركزت معظمها على الفترة بين (1970-1990). كل هذه الدلائل تصب في عدم الإقرار التام بلجنة الموارد على كل الدول الغنية بالموارد¹.

المطلب الثالث: المرض الهولندي وتذبذب أسعار الموارد الطبيعية

أما المرض الهولندي — وهو تفسير ثان للجنة الموارد تدعمه شواهد كثيرة لبطء نمو الاقتصادات شديدة الاعتماد على الموارد — في ظل طفرة أسعار الموارد وانعزال القطاع النفطي.

1- تأثير القطاع النفطي والمرض الهولندي:

تتطلب صناعة النفط مستوى عال جداً من رأس المال والدراية والخبرة التكنولوجية، هو قطاع يمتاز بقلة تشغيل اليد العاملة وتركيز أكبر لرأس المال. وضعيف الارتباط بالأنشطة الإنتاجية الأخرى لباقي القطاعات (الصناعة، الزراعة)، يعتبر قطاع النفط بمثابة القطاع "المعزول" (Enclave) الذي يعمل بعيداً عن بقية قطاعات الاقتصاد الأخرى².

فيحدث تأثير المرض الهولندي عندما تؤدي طفرات الموارد إلى زيادة الطلب على نحو يرفع الأسعار ويضر بنمو الشركات التي تستخدم تلك المنتجات كمدخلات للتصدير. ولا يزيد عدد الاقتصادات شديدة الاعتماد على الموارد التي تمكنت من تنمية صادراتها غير المتصلة بالموارد على بضعة اقتصادات؛ ولا يزيد عدد البلدان النامية التي نمت بسرعة دون تحقيق نمو كبير في الصادرات خارج قطاع الموارد الطبيعية على بضعة بلدان وغالبا ما تذكر شيلي وإندونيسيا والنرويج وبوتسوانا كأمثلة تدحض فكرة أن كثافة الموارد تضر بالنمو. إلا أن شيلي وإندونيسيا والنرويج ليست في نفس قارب الاقتصادات الغنية بالموارد المعدنية في الشرق الأوسط وإفريقيا، كونها أقل اعتماداً نسبياً على الموارد³.

¹ Tomas Havraneka , Roman Horvath and Ayaz Zeynalov.Op.Cit. pp 134–151.

² Hachemaoui Mohammed, « La rente entrave-t-elle vraiment la démocratie ? » Réexamen critique des théories de « l'État rentier » et de la « malédiction des ressources », Revue française de science politique, 2012/2 Vol. 62, p.212

³ أندرو وارنر، "الانتعاش المستعصي"، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 05، العدد3، سبتمبر 2013، ص24.

فارتفع أسعار الموارد الطبيعية الحاد وغير المتوقعة قد يؤدي في البداية إلى التوسع في قطاع التصدير أي قطاع الموارد (النفط، المعادن...). إلا أن تأثير الإيجابي لهذا القطاع على باقي الاقتصاد ككل يبقى غير مؤكد، بل يلاحظ وجود تقدير حقيقي لبقية قطاعات الاقتصاد (كوردن 1984) عندما تنفق بعض من هذه العائدات الاستثنائية في البلاد بشكل مباشرة أو غير مباشر من طرف الدولة. وبالإضافة إلى ذلك، زيادة إنتاجية العمل في قطاع التصدير المزدهر (قطاع النفط) تسحب قوة العمل وتبعد الموارد الاقتصادية (رأسمال، الاستثمار...) بعيداً عن القطاعات الاقتصادية الأخرى. هذا يقود إلى انحلال التصنيع أو تراجع الزراعي ويعزز من زيادة تقدير سعر الصرف الناتج عن الارتفاع المفرط لطلب في السوق المحلي الذي لا يمكن تلبية في ظل ضعف اليات الإنتاج وضعف قدرة الاقتصاد على الاستيعاب (Gylfason, 2001)¹. نتيجة لذلك، فإن الاقتصاد على المدى الطويل يصبح أكثر تخصص في إنتاج وتصدير الموارد الطبيعية، ما يجعل النمو الاقتصادي بطيء ومتقطع. ومن أجل دعم هذه القطاعات غير التنافسية للنشاط الاقتصادي، تقوم الحكومات بتمويلها بواسطة عائدات النفط ووضع سياسات حماية لهذه القطاعات. مما يجعل قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية أكثر اعتماداً على إيرادات قطاع النفط، مما يآزم أكثر تبعية الاقتصاد إلى النفط ويضعف القدرة التنافسية².

وفي نفس الوقت الدول المصدر للمواد الأولية التي تستغل الميزة النسبية التي تتمتع بها في وفرة صادرات الموارد، فهي معرض أكثر لخطر السعر في الأسواق الدولية بالمقارنة بالدول التي تمتاز صادراتها بتنوع أكثر، وهكذا يميل تأثير المرض الهولندي إلى الحد من مستوى الصادرات الإجمالية وتنوع الصادرات خاصة المصنعة منها التي تمتاز بتكنولوجيا عالية وقيمة مضافة أكبر الذي يعود باثر إيجابي على النمو الاقتصادي. وحقيقة عدم استقرار سعر الصرف الحقيقي يخلق عدم اليقين داخل الاقتصاد المحلي مما يضر بالصادرات والاستثمار في القطاعات غير قطاع الموارد الطبيعية، خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتجه عادة إلى القطاع الأكثر ربحية (ارتفاع الأجور والأرباح) بالمقارنة مع باقي القطاعات الأخرى³.

2- تقلب الأسعار وضعف دور السياسات الحكومية في مواجهته:

فالدول الغنية بالموارد الطبيعية الوفيرة معرض للتذبذب وتقلب أسعار السلع الأساسية على فترات غير منتظمة ارتفاع وهبوطاً، حيث تشير الأبحاث الحديثة (van der Ploeg, 2011) إلى تأثير الاعتماد المفرط على الموارد الغير مستقرة قد يكون جوهر مفهوم لعنة الموارد.

¹ Marc Badia-Miró, Vicente Pinilla, and Henry Willebald, "Natural Resources and Economic Growth: Learning from History": Routledge, New York. First published 2015.p 9

² Hachemaoui Mohammed, Op.cit, p.212.

³ Marc Badia-Miró, Vicente Pinilla, and Henry Willebald. Op.Cit. 2015.p 10.

إذا العائق الذي يحول دون تحقيق نمو أسرع وتيرة هو سياسات الحكومات غير المناسبة خاصة التي تفشل في تعويض تقلبات إيرادات النفط. يمكن لهذا التقلب ان يلحق الضرر بالنمو الاقتصادي عبر إيجاد حالة من عدم اليقين بشأن المستقبل، وهذه الحالة تحبط بدورها اقدام القطاع الخاص على الاستثمار¹، التقلب أكثر اضراراً بالدول ذات الدخل المنخفض منه بالدول ذات الدخل المرتفع، ويكمن السبب جزئياً في ان أسواقها المالية اقل تطوراً، وعليه فهي اقل قدرة على مساعدة المستثمرين في تجنب التعرض للأخطار والوقاية منها، وتوصلت دراسة حديثة أجريت Van der Ploeg (2009) et All إلى أن لصادرات الموارد الطبيعية عادة تأثيراً إيجابياً مباشراً في النمو، بيد ان لها تأثيراً سلبياً أكبر، نتيجة التقلب الاقتصادي الذي تخلقه وفي ظل عدم وجود أسواق مالية أكثر تطوراً، لعنة الموارد تكون اقل وضوحاً، في حين القيود المفروضة على حساب رأس المال (الإيرادات) تحد من التقلب وتعزيز النمو وبالتالي النتيجة الأساسية التي توصلوا إليها هي أن التقلب هي السمة المثالية لعنة الموارد².

مع ذلك لا يمكن ان يُحى باللائمة على التقلب الأسعار وحده في ببطء النمو، ما يسبب التقلب في دول النفط هو تقلبات إيرادات الحكومة. ولدى الحكومات القدرة على التخفيف من حدة هذه التقلبات، نظرياً على الأقل، لو أدار خيرة المحاسبين الحكومات بدلاً من السياسيين في الدول الغنية بالموارد، لكانت اقتصاداتها أكثر استقراراً، الطريقة الأساسية التي يمكن بواسطتها تخفيف حدة التقلبات معروفة منذ عهد فرعون مصر عندما ادخر انتاج الحبوب في مملكته-عملاً بمشورة سيدنا يوسف عليه سلام-اثناء سبع سنوات الرخاء لمواجهة سبع سنوات العجاف. في اللغة الاقتصادية تبني فرعون سياسات لمواجهة التقلبات الدورية التي تقوم على ادخار جزء من الفائض³.

حيث يمكن للحكومات لمواجهة التباطؤ الاقتصادي الذي ينجم عن انخفاض الإيرادات ان تستثمر جزءاً من إيرادات مواردها في أصول أكثر استدامة مثل الأسهم المادي (البنية التحتية)، او الأسهم البشري (التعليم)، او حتى استثمارها في شكل أصول مالية في الخارج (في شكل صناديق سيادية). رغم ان الاستثمار امر بالغ الأهمية لكنه لا يتحقق فجأة وفي وقت واحد، فلكل اقتصاد قدرة محدودة على استيعاب استثمارات جديدة، عادة ما تكون حكومة بقانون تناقص العوائد*. فاذا حاولت الحكومات بناء قدر هائل من البنية التحتية بسرعة فائقة سوف يؤدي ذلك سوء التخطيط والرقابة والمبالغ في الأسعار والأكثر من ذلك ظهور المرض الهولندي الناتج عن أثر الانفاق، في هذه الحالة ينصح الخبراء

¹ Acemoglu, simon.J , James A.Robinson. al, « *institutional Causes, Macroeconomic Symptoms: Volatility, Crises, and Growth* ».Journal of Monetary Economics 50(1),2003.pp49-123.

² Van der Ploeg, Frederick, and Steven Phoelhekke, "Volatility and the Natural Resource Curse".Oxford Economic Papers, 2009, Vol. 61(4), pp.727-760.

³ مايكل ال. روس، ترجمة محمد هيثم نشواتي، مرجع سابق ذكره، ص 312-313.

* قانون يقول بأن زيادة رأسمال في عمل ما أكثر مما ينبغي لا تنشأ عنها زيادة في الأرباح.

بالاكتفاء بالاستثمارات المحلية التي تحقق لها نسبة عالية من الإيراد وتدخر الأموال المتبقية لكي تستخدمها لمواجهة التقلبات الدورية¹.

تقريبا كل الحكومات تعترف بأهمية السياسات الرامية لمواجهة التقلبات الدورية لكنها نادرا ما نجحت في تنفيذها. وفقا لدراسات عديدة فشلت الكثير من الدول الأكثر إنتاجاً للنفط في تطبيق سياسات مالية قادرة على مواجهة التقلبات الدورية في حقبة السبعينات والثمانينات فأهدرت بذلك جزء هام من مكاسبها. في تحليله الشامل لكل من الجزائر والاكوادور وايران ونيجيريا وفنزويلا وترينيداد وتوباغو توصل آلان غيلب (1988.A. Gelb)² إلى انه اثناء صدمتي النفط بين عامي 1973-1974 وعامي 1978-1979، ازداد الانفاق بوتيرة أسرع من ازدياد الإيرادات في هذه الدول الا ترينيداد وتوباغو التي كان حجم اقتصادها، وكان أداء حكوماتها هزيبا. ويرى أن الإكوادور وإيران ونيجيريا وترينيداد وتوباغو تأثرت بالمرض الهولندي، ويرجع ذلك أساسا إلى تراجع القطاع الزراعي، خلال الطفرة النفطية الأولى والثانية من 1972-1981 في حين الجزائر وإندونيسيا وفنزويلا استطاعت تقوية قطاع السلع التجارية غير النفطية الخاصة بهم.

بما أن تقلب الإيرادات تؤدي إلى تقلبات في ميزانيات الدول مما يؤدي إلى تخريب المشاريع الاستثمارية الكبرى، فالمشاريع التي يتطلب تنفيذها سنين عديدة مثل تحسين المستوى الصحي او التعليم، او البنية التحتية تكون عرضة لدرجة عالية من خطر تعليقها او الغائها عندما تنخفض الإيرادات، وبالتالي يقوم المسؤولون بتسريع وتيرة الانفاق وتجنب البرامج طويلة الأمد قبل ان تتلاشى أموالهم مما يحدث انعكاسات سلبية على الاقتصاد ككل (أثر الانفاق الغير منتج)³. ويعترف الساسة أحيانا بصعوبة إدارة الإيرادات الضخمة والمفاجأة حيث حذر الرئيس المكسيكي في منتصف السبعينات **خوسيه لوبيز بورتيلا** مواظنيه قائلا: " إن القدرة على هضم النقد شبيهة بقدرة الجسم الإنساني على الهضم. أنتم لا تستطيعون ان تأكلوا أكثر مما يمكنكم هضمه وإلا يصيبكم المرض. الامر ذاته ينطبق على الاقتصاد". حيث ساعد خوسيه لوبيز المكسيك على مضاعفة انتاجها من النفط 4 مرات تقريبا بين 1972-1980، في الوقت التي عرفت الأسعار حدودها القصوى فكانت النتيجة وفرة مفاجئة في الإيرادات أدت إلى أزمة المكسيك الاقتصادية سنة 1982⁴.

¹ Gelb Alan , Sina Grasman, « *How Should oil Exporters Spend their Rents ?* » Working Paper. Washington, DC: Centre for Global Development.

² Gelb, A. and Associates. "Oil Windfalls: Blessing or Curse?", World Bank: Oxford University Press.1988

³ مايكل ال. روس، ترجمة محمد هيثم نشواتي، مرجع سابق ذكره، ص 314-315.

⁴ Yorgin Daniel. « *The prize: The Epic Quest for oil, Money and Power* ". New York: Simon and Schuster.1991. p 667.

المطلب الرابع: المؤسسات وإدارة فوائض عائدات الموارد

لقد أثبتت مختلف البحوث الاقتصادية التي أجريت في السنوات الأخيرة أن للمؤسسات أهمية بالغة وحيوية في عملية التنمية والنمو الاقتصادي للبلدان، يتوقف على ما إذا كانت وفرة الموارد الطبيعية نعمة ام نقمة، على نوعية المؤسسات التي تدير هذه الثروة، خاصة في ظل ضخمة وتقلب إيراداتها.

1-التحديات التي تواجه البلدان المنتجة للنفط:

من الواضح ان البلدان المنتجة للنفط ليست متماثلة تماماً، اذ توجد تفاوتات كبيرة ليس فقط فيما يتعلق بالأهمية النسبية للنفط في الاقتصاد بل حجم الاحتياطات ونضج الصناعة النفطية وهيكل الملكية والضرائب في قطاع النفط ومراحل تطور الاقتصاد غير النفطي، تؤثر كل هذه الفروقات على القرارات الخاصة بالسياسة المتبعة رغم هذا فإنها تواجه مجموعة من التحديات على المدى الطويل والقصير يمكن ان نلخصها في النقاط التالية¹:

-يتمثل التحدي الأكبر لبلد منتج للنفط في مدى الحكمة في استخدامه لثروته النفطية بدون تبديد الإيرادات، فالنفط قابل للنفاذ لهذا يجب التركيز أولاً على الاجل الطويل.

-نجد أيضاً تحدياً رئيسياً للسياسة المالية في تقرير الطريقة التي يتم بها تخصيص الثروة عبر الأجيال بالإنصاف.

-تواجه هذه البلدان عدم اليقين في ثروتها النفطية وذلك لتقلب إيرادات النفط نظراً لتقلب أسعاره، مما يمثل إشكالية في ما يتعلق بالإدارة المالية الكلية قصيرة الاجل، وتخطيط الميزانية والاستخدام الفعال للموارد، وتوجد دلائل كثيرة على ان أسعار النفط تبدى تقلباً في الاجل القصير وضخم في المتوسط، ارتفع متوسط السنوي لأسعار البترول بـ30% خلال 1995-1996، وهبط بـ36% خلال 1997-1998 ثم ارتفع إلى الضعف بين 99-2000، ثم اخذ في الارتفاع إلى غاية نهاية 2008. وبالتالي توقع هذه التقلبات امر صعب ان لم يكن مستحيلاً في كثير من الأحيان. يفضي تقلب التدفقات المالية وغير متوقع بسبب تأثير متغير خارجي متقلب خارج عن سيطرة واضعي سياسات في جانبه الأكبر، اذ تؤدي هذه التغييرات إلى زعزعة استقرار إجمالي الطلب المحلي وتفاقم عدم اليقين و ارتفاع التكلفة الاقتصادية الكلية لنمط الانفاق والعجز. تتوقف حدة ذلك في القدرة على امتصاص صدمات التدفقات النقدية غير متوقعة على متانة المركز المالي للحكومة بفضل سياسات تستطيع أن تتكيف أكثر مع تقلبات².

¹ ستيفن بارنيت ورولاندر اوسووسكي، "ما الذي يرتفع.... لماذا ينبغي للدول المنتجة للنفط ان تحافظ على مواردها؟"، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 40، العدد 1، يونيو 2003. ص 36-37.

² ستيفن بارنيت ورولاندر اوسووسكي، مرجع سابق ذكره، ص 38.

2- فشل السياسات في الإدارة الجيدة للموارد: يكون وجود موارد طبيعية بكميات وفيرة في أي بلد نام مفيداً له، إلا أن وفرة الموارد يمكن أن تجعل من الصعب على صانعي السياسات وضع وتنفيذ سياسات للإنفاق والضرائب. ليس لأن أسعار وإيرادات النفط شديدة التقلب ومن الصعب التنبؤ بها بل أيضاً لأنه يتعين عليها أن تخطط للوقت الذي سينفذ فيه النفط ولعدم اليقين فيما يتعلق بإيرادات البترول سواء كان ذلك لسياسات المالية القصيرة أو الطويلة الأجل، يطرح النفط في شكله طاقة غير متجددة قضايا معقدة ترتبط بمدى قابلية الموارد للاستمرار وتخصيصها للأجيال القادمة. انتهجت جميع الدول، تقريباً، ذات الموارد الطبيعية وغيرها، منذ ثمانينات القرن الماضي سياسات تقع في فئة إجماع واشنطن (مؤسسات التمويل الدولية الرئيسية ومقرها واشنطن، FMI, BM) تجسدت في دول الموارد الطبيعية من خلال خفض الانفاق على المشروعات العامة أو تجميدها، وخفض الدعم، وخصخصة المشروعات العامة والمحافظة على الأجور غير المرتبطة بعوامل الإنتاجية حيث إن إصلاح السياسات الاقتصادية يتم أساساً من خلال تجميد أو خفض الانفاق الاستثماري العام، إلا أنها وصفت بالسياسات الفاشلة كون هذه الدول لم تحقق النتائج المرجوة من هذه السياسات باستثناء عدد قليل جداً، وفي المقابل هناك من يرى بأنها ليست مشكلة سياسات رغم أهميتها إنما مشاكل مرتبطة بقيود هيكلية، بأسواق الإنتاج القطاعي نوعية المؤسسات وغيرها¹.

يطرح غالباً خياران على مستوى السياسات لمواجهة لعنة الموارد وتعزيز النمو، أحدهما هو الاستثمار في أصول خارجية (صناديق مالية سيادية) والآخر الاستثمار في السلع الرأسمالية العامة في الاقتصاد المحلي، ويتوقف تحديد أي الخيارين بصورة حاسمة على العائد الحقيقي على الاستثمار العام المحلي، فكلما ارتفع العائد على رأس المال العام من حيث النمو الاقتصادي المحلي زادت جاذبية هذا الخيار مقارنة بالاستثمار الخارجي.

1-1- الاستثمار العام: يزعم القائلون بهذا الرأي ببساطة أن العائد على الاستثمار العام لا بد أن يكون مرتفعاً لأن الاحتياجات كبيرة في البلدان النامية. غير أن الأدلة على ذلك مختلطة بصورة تبعث على الدهشة. وقد جُرب استخدام الاستثمار العام لتعزيز النمو عدة مرات دون تحقيق نجاح كبير. فقد نفذ عدد من البلدان حملات استثمار عام كبيرة في السبعينات. وعلى سبيل المثال، ارتفع الاستثمار العام في الفلبين من 1.6% من إجمالي الناتج المحلي إلى 7.2% بين عامي 1972 و1982، وفي المكسيك ارتفع الاستثمار العام من 4.9% من إجمالي الناتج المحلي إلى 10% بين عامي 1971 و1980 وقامت كل البلدان التي شهدت طفرة في الموارد الطبيعية تقريباً بزيادة الاستثمار الرأسمالي

¹ أحمد الكواز، "لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنموياً؟" مجلة المعهد العربي للتخطيط، سلسلة الخبراء، العدد رقم 44، ديسمبر 2011. ص 11-12.

العام، إلا أنها عرفت فترات من هبوط النشاط الاقتصادي في فترة الثمانينات وضعف النمو في القطاع غير المتصل بالموارد¹.

حتى أثناء فترات الطفرات وعلى مدى السنوات الخمس الماضية (2007-2012)، كان نصيب الفرد من النمو الحقيقي في منغوليا مثلا في القطاع غير المتصل بالموارد صفرا بالأساس، عند مستوى 0.23 % سنويا. أما غانا فإن أداءها أفضل، عند 4.2%؛ إلا أن الإمارات العربية المتحدة شهدت معدلات سالبة -3.4% بينما شهدت بوركينا فاسو معدلات سالبة أو نمو ضعيفا 1.9%. تتحدى هذه النتائج النماذج الاقتصادية شائعة الاستخدام التي تفترض أن البلدان ستنمو تلقائيا متى زاد الاستثمار الرأسمالي العام. ومن المؤكد أن الاستثمار الرأسمالي العام زاد في الاقتصادات التي تشهد طفرات، إلا أن بيانات نمو إجمالي الناتج المحلي تشير على أنها ضعيفة في الجزء غير المتصل بالموارد من الاقتصاد، فعلى الرغم من ضخامة الإيرادات المتأتية من الموارد وحجم الاستثمار المحلي الكبير خارج قطاع الموارد الطبيعية، لا يزال النمو مخيبا للآمال في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية.

الجدول (2-6): بطء النمو خارج قطاع الموارد الطبيعية (1970-2011)

البلدان	حصة إيرادات الصادرات المعادن والنفط سنة 1970 بـ% من PIB	متوسط النمو السنوي (%) في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في بقية الاقتصاد (خارج موارد الطبيعة) 2011-1970
ليبيا	73	-3.4
الكويت	70	-0.8
الغابون	59	1.0
السعودية	46	0.0
الجزائر	20	0.7
شيلي	12	2.6
اندونيسيا	7	3.7
النرويج	6	2.0
بوتسوانا	4	5.3

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، منقول عن أندرو وارنر، "الانتعاش المستعصي"، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 50، العدد 3، سبتمبر 2013، ص 24.

فبعد طفرات كبيرة غير متوقعة في إيرادات النفط أو الغاز منذ السبعينات في اغلب هذه البلدان، لم يكن النمو في القطاع غير المتصل بالموارد مثيرا للإعجاب. بوجه عام، يصعب العثور على أدلة قاطعة على أن سياسات الاستثمار

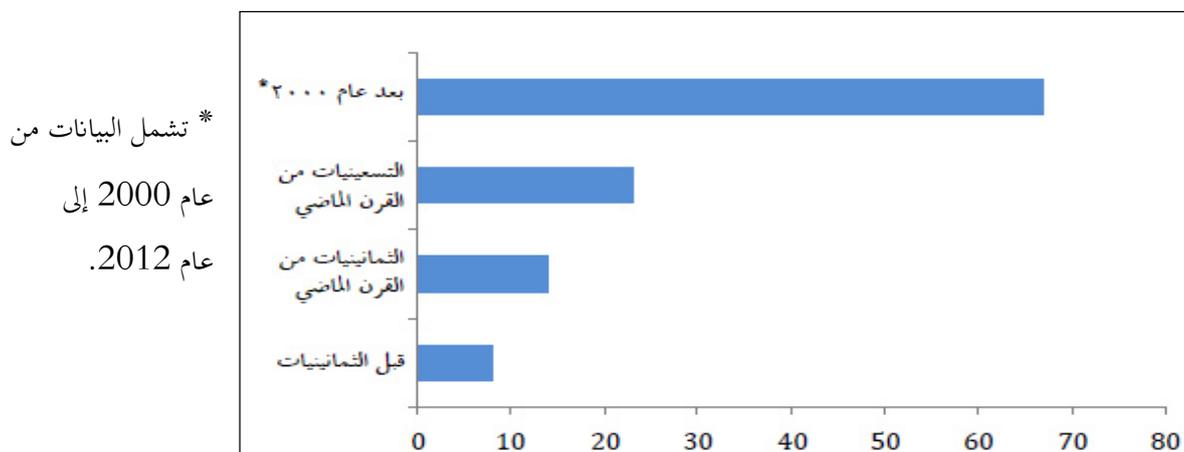
¹ أندرو وارنر، "الانتعاش المستعصي"، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 50، العدد 3، سبتمبر 2013، ص 24.

العام ستسفر عن مردود إيجابي. وهناك أمثلة كثيرة لبلدان تمتعت بطفرات للموارد الطبيعية وشرعت في تنفيذ حملات للاستثمار العام ولكن لم تحقق سوى نجاح ضئيل على المدى البعيد. إما أن عائدات الاستثمار الموجبة غير موجودة أو أن الحكومات لا تقوم بتحديد الاستثمارات ذات الكفاءة أو تنفيذ سياسات فعالة.¹

2-2- الاستثمار في أصول خارجية (صناديق مالية سيادية):

وتأتي غالبية هذه الأموال من عمليات النقد الأجنبي الرسمية الناتجة من السلع الأساسية مثل النفط والغاز والمعادن والفلزات. وتمثل أهداف انشاءها في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وتحييد أثر التدفقات المالية الوافدة لتجنب آثار المرض الهولندي من أجل الضمان الإدارة الفعالة لثروة الموارد الطبيعية في هذه البلدان.² وبالإضافة إلى ذلك، أظهر التقلب الشديد في الأسعار أثناء الانتعاش الذي شهدته السلع الأولية مؤخرًا ضرورة انشاءها، لتجنب الآثار الضارة لتقلبات أسعار السلع الأساسية وأهمية عزل الاقتصادات الوطنية وتثبيت إيرادات التصدير لتحقيق مساهمة يمكن التنبؤ بها بدرجة أكبر في الميزانية الوطنية والاستثمارات الإنتاجية في البلد المضيف.

الشكل (2-8): تطور عدد صناديق الثروة السيادية في أنحاء العالم بحسب تاريخ بدء النشاط



المصدر: بيانات معهد صناديق الثروة السيادية. مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد (UNCTAD) "قطاع الموارد الطبيعية: استعراض وتحديد فرص التجارة والتنمية القائم على السلع الأساسية". اجتماع خبراء مجلس التجارة والتنمية للأمم المتحدة، أفريل 2014، ص 11.

منذ مطلع التسعينيات أنشأت دول نفطية عديدة صناديق مالية خاصة كما هو موضح في الشكل (2-8) لتستعين بها في إدارة إيرادات مواردها سواء في مواجهة التقلبات الدورية أو الوقاية من آثار المرض الهولندي، أو حتى في استثمارات تعويضه عن النضوب المستقبلي وقد زاده عددها خاصة بعد سنة 2000 نظرا للطفرة الأسعار الكبيرة خلال هذه

¹ أندرو وارنر، مرجع سبق ذكره. ص 25.

² معهد صناديق الثروة السيادية، على موقع الالكتروني: <http://www.swfinstitute.org/sovereign-wealth-fund>. اطلاع عليه يوم: 06/2017/03/

الفترة، على الرغم من ذلك فإن النظرة الفاحصة تبين ان هذه الصناديق المالية كانت عديمة الفاعلية إلى حد مذهل. انتهكت حكومات عديدة القواعد التي وضعتها هي ذاتها بشأن إيداع الأموال في صناديق الموارد او سحبها منها¹.

الا ان هناك ندرة في الدراسات التجريبية المتعلقة بتأثير صناديق الثروة السيادية في أداء البلدان. وعلاوة على ذلك، لا تثبت الأدبيات بوضوح قدرة هذه الصناديق على الوقاية من المرض الهولندي أو على عزل الاقتصادات عن تقلبات أسعار السلع الأساسية وتبين أن هناك ارتباطاً بين صناديق الثروة السيادية وانخفاض التضخم وعدم حدوث ارتفاع كبير في أسعار الصرف وتحسن الشفافية، رغم عدم وجود علاقة سببية مباشرة.² وفي دراستان اجراهما مؤخراً صندوق النقد الدولي -الذي يفضل عادة انشاء هذه الصناديق- توصل ديفيدز وجيفري (Davis,Jeffrey and all 2003)³ الا انه لا يوجد دليل بيّن على ان الصناديق ساعدت الحكومات على تحسين اداءها المالي. وفي دراسة أخرى اجراها صندوق النقد الدولي⁴ (2009 Zhan, Zaijin ; York, Robert) شملت 8 دول افريقية منتجة للنفط، حاولت تقييم ضعفها المالي واستدامته من زاوية إدارة الثروة النفطية القابلة للنضوب، في ظل تحديات تقلبات أسعار النفط.، توصلت إلى انه لا تستفيد استفادة كاملة من ال ارتفاع غير العادي في أسعار النفط العالمية بدلا من ذلك، زادت العجز في القطاع الأولية غير النفطية. رافق موجة الإنفاق تحسن محدود في إدارة المالية العامة فقط.

وفي مقال صادر عن البنك الدولي من اعداد النفط (2004) Julia Devlin & Sheridan Titman⁵ ينص على الرغم من أن الفوائض المدخرة في شكل صناديق ادخار او أصول استثمارية خارجية قد ساعدت في تحقيق مكاسب وتحويل الثروة الناضبة إلى اصول ذات عوائد، الا انها كان أدائها ضعيف كثيراً في الحد من تأثير تقلب أسعار النفط على عائدات الدولة والإنفاق، وهذا راجع لسبب خارج نطاق سيطرت صناعات السياسات اثرت على فاعلية هذه السياسة في الادارة الأمثل.

أولاً: بناء سياسات اقتصادية اعتمادا على عائدات النفط المتقلبة يعيق احترام القواعد العامة في تسيير الأموال المدخرة (كالمساءلة والشفافية...).

¹ مايكل ال. روس، ترجمة محمد هيثم نشواتي، مرجع سبق ذكره، 2014.ص315.

²Price water house Coopers (2011). " *The Impact of Sovereign Wealth Funds on Economic Success*". Available at https://www.pwc.co.uk/en_UK/uk/assets/pdf/the-impactof-sovereign-wealth-funds-on-economic-success.pdf.

³ Davis,Jeffrey and all, « *Stabilization and Savings Funds for Nonrenewable Resources: Experience and fiscal Policy Implications in Oil-Producing Countries* », DC: International Monetary Fund.Washington.2003.273-315

⁴ Zhan, Zaijin ; York, Robert , "Fiscal Vulnerability and Sustainability in Oil-Producing Sub-Saharan African Countries", IMF Working Papers ,August 2009.PP 2-40

⁵ Julia Devlin & Sheridan Titman, " *Managing Oil Price Risk in Developing Countries* ", The World Bank Research Observer, vol. 19, no. 1, Spring 2004,pp119-136.

ثانياً: صعوبة تحوط الحكومات من مخاطر أسعار النفط في الأسواق، عن طريق أصول تسيير المخاطر. وتشير إلى أهمية دور المؤسسات المالية الدولية في تعزيز استخدام الأدوات القائمة على السوق لإدارة مخاطر أسعار النفط وتقديم المساعدة التقنية لذلك، وتطوير أدوات لتسهيل توريق عائدات النفط وتشجع الشركات النفط التي تعمل مع الاقتصادات النامية في تقاسم مخاطر أسعار النفط.

3- أسباب ضعف الأداء المؤسساتي:

لا تختلف أغلب البحوث والدراسات التي حاولت تفسير أسباب تفاوت الأداء الاقتصادي بين بلدان العالم الغنية والأكثر فقراً على أهمية دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية، وقد وجد الاقتصاديون أن اختلاف نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام حول العالم يرتبط بشكل وثيق بالاختلاف في نوعية المؤسسات، فالبلدان التي تمتلك مؤسسات جيدة تشجع على الاستثمار في رأس المال المادي ورأس المال البشري وفي التكنولوجيا العالية تستطيع تحسين أداء اقتصادها وتوفير الرفاه لسكانها.¹

يعود ذلك إلى أن المؤسسات الحكومية ذاتها تضررت من عائدات النفط، إن كان النفط يجعل الحكومات أقل فاعلية، فبوسعها اضعاف قدرتها على المثابرة على انتهاج سياسات ترمي إلى مواجهة التقلبات الدورية - حالها في ذلك حال الطبيب الذي أوهنه المرض فأنى له أن يعالج مرضاه كما ينبغي؟. قد يكون تقلب الإيرادات افضى إلى غياب افق التخطيط الحكومي على المدى الطويل مما يخرب المشاريع الاستثمارية الكبرى التي تحتاج مدى طويل لتنفيذها مثل تحسين المستوى الصحي أو التعليم أو البنية التحتية². فمعظم الحوار مثلاً حول عن احتياجات البنية التحتية في إفريقيا جنوب الصحراء يركز على مسائل التمويل نظراً لعدم استقرار الإيرادات، ولكن هناك أدلة تشير إلى أن الكفاءة، وليس التمويل، هي العقبة التي كثيراً ما تعترض الاستثمار. وعلى سبيل المثال، تشير تقديرات صندوق النقد الدولي 2015 إلى أن نحو 40% من القيمة المحتملة للاستثمار العام في البلدان منخفضة الدخل يفقد نتيجة عدم الكفاءة في عملية الاستثمار بسبب التأخيرات الزمنية، الكفاءة هذه نتيجة عدم تدريب المسؤولين؛ وعدم كفاية عمليات تقييم الاحتياجات وتحضير العطاءات وتقييمها؛ والفساد. ويمكن أن يؤدي خفض عدم الكفاءة إلى زيادة كبيرة في المكاسب الاقتصادية التي يحققها الاستثمار العام³.

¹ اسمبولوجو دارون، "الأسباب الجذرية: نَحج تاريخي لتقييم دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية"، صندوق النقد الدولي، مجلة التنمية والتمويل، المجلد 40 العدد 2 يونيو 2003، ص 27-28.

² مايكل ال. روس، ترجمة محمد هيثم نشواتي، مرجع سابق ذكره، ص 317.

³ أمادو سي، "معوقات النمو"، صندوق النقد الدولي، مجلة التنمية والتمويل، المجلد 53 العدد 2، يونيو 2016، ص 27.

ثمّة سبب آخر لضعف المؤسسات الحكومية في إدارة ذات كفاءة لإيراداتها يمكن تسميته "الاجهاد البيروقراطي المفرط" وهذا يعني توسع الإيرادات الحكومة بسرعة أكبر من قدرتها على إدارتها بشكل مُجد وفعال. حيث الحكومات تشعر بالقلق اذا كان لديها القليل جداً، لا من الكثير جداً من المال. يبدأ ان البلدان الغنية بالموارد تتلقى على فترات اموالاً طائلة تؤثر على قدرتها البيروقراطية، وتفاقم خطر عدم الاستخدام الأمثل للموارد. وتصاب الهيئات الحكومية التي لها سلطة على القطاع المزدهر الموارد بما سمه روس في كتابه سنة 2001 حمى " الاستلاء على الربيع" عندما يتجاهل السياسة القيود المؤسسية كلياً، بغية إحكام قبضتهم على طريقة تخصيص الموارد وتنظيمها، مما يمنحها القدرة على استخدامها في المحسوبيات والفساد على حساب التنمية¹. فالتنمية القائمة على مداخيل الموارد التعدين والنفط، التي تدر إيرادات ضخمة تهمش مصادر أخرى للدخل كضرائب العادية ، مشجعاً بذلك ظهور سلوكيات تسمى بسلوك البحث عن الربيع " (rent-seeking) أي البحث عن أي طريق لاستفادة القسوى من هذه الهبة او السيطرة عليها، وتظهر المحسوبية في توزيع الربيع وتحكم مجموعة قليل في هذه الموارد مما يترك اثار مدمرة على الآلة الإنتاجية².

المبحث الرابع: المقاربة السياسية والمؤسسية في ضعف الأداء الاقتصادي

لقد أثبتت مختلف البحوث الاقتصادية التي أجريت في السنوات الأخيرة أن للمؤسسات أهمية بالغة وحيوية في عملية التنمية والنمو الاقتصادي للبلدان، فمستوى التطور والنمو الاقتصادي بين البلدان لا يمكن رده بالضرورة إلى مدى وفرة الموارد الطبيعية والإمكانيات المالية بل إلى جودة إدارة المؤسسات، حيث في الكثير من الاعمال التجريبية توصلت الى أن حالة الحوكمة والسيطرة على الفساد أسوأ في متوسط البلدان الغنية بالثروات الاستخراجية مقارنة ببقية بلدان، حيث لا تختلف أغلب البحوث والدراسات التي حاولت تفسير أسباب تفاوت الأداء الاقتصادي بين بلدان العالم الغنية والأكثر فقراً على أهمية دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية كما أن تطبيق مبدأ الحوكمة الرشيدة هو أيضاً عنصر أساسي للنمو والتنمية الاقتصادية، والقضاء على الفقر والجوع، وتحقيق التنمية المستدامة وخلال هذا المبحث سوف نقوم بتحليل كيف أن ريع الموارد الطبيعية يؤثر على البيئة المؤسساتية ومناخ الاعمال وكيفية إدارة اقتصاديات هذه الدول الغنية بالموارد. كون ان معظم الدراسات التطبيقية تشير إلى أنه غالباً ما تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى تفشي ظاهرة الفساد الذي يعتبر أحد أهم المؤشرات التي تدل على ضعف فعالية المؤسسات.

¹ Ross, Michael , "Timber booms and institutional breakdown in southeast Asia", Published: Cambridge, UK ; New York: Cambridge University Press, 2001. P 29-50

² Hachemaoui Mohammed, *Op.cit*, p.212-213.

المطلب الأول: مفهوم الفساد وأسبابه والحوكمة الرشيدة.

إن الفساد بوصفه مصطلحاً يعدُّ من الظواهر القديمة التي عانت منها مختلف المجتمعات البشرية، غير أن الجديد فيها هو حجم الظاهرة التي أخذت في التفاقم إلى درجة أصبحت تهدد مجتمعات كثيرة بالركود الاقتصادي وضعف الأداء المؤسساتي الذي يعيق تحقيق معدلات نمو جيدة، حتى أنها أصبحت ظاهرة عالمية منتشرة في كل الدول مع اختلاف الحجم والشكل ودرجة الانتشار في الزمان والمكان. واهمية دور مبدأ الحوكمة الرشيدة في مجالات دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية من خلال تعزيز الشفافية والمشاركة والمساءلة التي تفتقر إليها اغلب البلدان الغنية بالموارد.

1-تعريف الفساد وأنواعه:

1-1-تعريف حول الفساد: تختلف تعريفات الفساد في بعض صياغاتها وزوايا نظرها إلى هذه الظاهرة الا انه لا يوجد تعريف متفق عليه دولياً، لكنها تكاد تجمع جميع التعاريف على الغاية أو الهدف من الفساد، وهو الحصول على كسب خاص أو منفعة شخصية من طرق غير مشروعة، على حساب المال العام والمصلحة العامة. ويعرّف تقرير التنمية العالمي الفساد الاقتصادي والإداري بأنه "استخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية"¹، وقريب منه تعريف ميخائيل جونستون(1997, Johnston)، الذي يحدده في "إساءة استخدام المنصب العام أو السلطات أو الموارد لتحقيق منافع خاصة"². أما **مورو باولو** يعرفه بأنه "سوء استخدام الوظيفة العامة للحصول على كسب خاص". كما عرف **روبرت كليتجارد** الفساد (بأنه محاولة الشخص المسؤول وضع مصالحه الخاصة بصورة غير مشروعة فوق المصلحة العامة أو فوق المثل العليا وهو يتضمن سوء استخدام أدوات تفعيل السياسات العامة مثل التعريف الجمركية وضمانات الائتمان والخدمات العامة وتنفيذ القوانين وإجراءات التعاقد وتسديد الديون والرسوم"³.
اما المنظمات الدولية فتعرف الفساد كما يلي:

يعرف البنك الدولي الفساد بأنه "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص" فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو اجراء طرح لمنافسة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو اعمال خاصة تقديم رشى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين و تحقيق أرباح

¹ تقرير التنمية البشرية في العالم "النمو الاقتصادي والتنمية البشرية" صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1996، ص.124.

² رشيد يلوح، "الفساد المالي والاقتصادي في إيران، قضايا وتحديات"، سلسلة: تحليل سياسات، للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - قطر، سبتمبر 2013، ص5-6.

³ رمضان السنوسي، عبد السلام بشير الدويبي، الفساد بين الشفافية والمساءلة، ط 1، دار الكتب الوطنية - ليبيا، 2006، ص 15.

خارج إطار القوانين. كما يمكن ان يحصل الفساد عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب او سرقة أموال الدولة.¹

- كما تعرفه " منظمة الشفافية العالمية Transparency International " بأنه "استغلال السلطة من اجل المنفعة الخاصة" ويمكن تصنيفه على أنه فساد كبيرة، صغيرة وسياسي، اعتمادا على مبالغ من المال المقدمة والقطاع ونوعية المنصب الذي يحدث فيه.²

اما صندوق النقد الدولي (FMI) فيعرف في تقريره لعام 1996 بأن الفساد مؤكداً أنه "سوء استخدام السلطة العامة من أجل الحصول على مكسب خاص يتحقق حينما يتقبل الموظف الرسمي الرشوة أو يطلبها أو يستجديها أو يبتزها".³ عادة ما يعرف الفساد من حيث استغلال المسؤولين الحكوميين لمناصبهم العامة لتحقيق كسب خاص. ولكن نطاق الفساد أوسع من ذلك. فهو أحد الأعراض المكلفة لفشل المؤسسات، وغالبا ما تتورط فيه شبكة من الساسة والمنظمات والشركات وأفراد القطاع الخاص تتواطأ جميعا لجني منفعة تتحقق من استخدام السلطة والوصول إلى الموارد العامة والتحكم في صنع السياسات على حساب الصالح العام.⁴

1-2-أنواع الفساد: يدخل تصنيف الفساد ضمن مقارنة طبيعة الفساد وتحديد مدى خطورته على سيرورة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويجمع الفساد العديد من الأفعال والممارسات، ونذكر منها: الرشوة، والاختلاس، واستغلال النفوذ، والابتزاز، وهدر المال العام، والغش والتلاعب بالعقود والصفقات العامة وتفويتها مقابل نسب وامتيازات معينة، والتهرب من الضريبة، وتسريب المعلومات، والمحسوبية، والمزاجية في التعامل مع القوانين والمقررات الإدارية، وتبييض الأموال. ولا تقتصر الممارسة الفاسدة على القطاع العام فحسب، بل تشمل أيضاً القطاع الخاص.⁵ ويتخذ الفساد عدة أشكال رئيسية:

أ-الفساد الكبير: يتضمن تلك الممارسات التي ترتكب على مستوى عال من الحكومة تشوه السياسات أو الأداء المركزي للدولة، مما يمكن القادة من الاستفادة على حساب الصالح العام حيث درجة السلطة ونطاقها أعلى، والموارد

¹ سمير التنير، " الفقر والفساد في العالم العربي " دار الساقى، الطبعة الأولى 2009. بيروت، لبنان. ص 15.

² متوفر على الموقع الالكتروني لمنظمة الشفافية العالمية: <http://www.transparency.org/what-is-corruption/#define>. شوهد بتاريخ: 02/2017/04/

³ أفباء محمد قاسم وأحمد ثابت عبد الكريم، " الآثار الشاملة للفساد على تحقيق التنمية الإنسانية"، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد الثامن 2014 - العراق. ص 120.

⁴ دنيل كاوفمان، "تأثير الفساد"، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية لمجلد 52، العدد 03، سبتمبر 2015. ص 21.

⁵ رشيد يلوح، مرجع سابق ذكره، ص 6.

تحت السيطرة تكون أكبر وأعظم، وأهمية القرارات أخطر وأكبر، لهذا فإن العوائد والمنافع والمغريات من الانحراف بالسلطة المخولة تكون كبيرة¹.

ب- الفساد الإداري أو البيروقراطي الصغير: فيتعلق بممارسات الفساد التي تستهدف عوائد ومنافع محدودة في قيمتها، وعادة ما يحصل هذا النوع من الفساد في المواقع الدنيا من الجهاز الإداري للدولة عن طريق قيام بعض الموظفون العموميون باستغلال مواقعهم ومناصبهم لتحقيق مكاسب مادية وهذا من خلال طلب رشاي مقابل تقديم الخدمات والمحابة لاعتبارات شخصية وتحويل مسار المال العام والإختلاس².

ج- الفساد السياسي: هو التلاعب بالسياسات والمؤسسات والقواعد الإجرائية في تخصيص الموارد والتمويل من جانب صانعي القرار السياسي الذين يسيئون استغلال موقعهم من أجل الحفاظ على سلطتهم ووضعهم وثروتهم³، في ظل اختلال منظومة السلطة والمساءلة السياسية إمكانية تحقيق النخب السياسية بسلطات الحكم على منافع شخصية بعيداً عن المساءلة العامة أما الجماهيرية لممارستها.

د- الفساد الاقتصادي والمالي: يتعلق بالممارسات المنحرفة والاستغلالية للاحتكارات الاقتصادية وقطاعات الأعمال، التي تستهدف تحقيق منافع اقتصادية خاصة على حساب مصلحة المجتمع، بما لا يتناسب مع القيمة المضافة التي تسهم بها، كما أنه ينجم عن تركيز السلطة الاقتصادية في كيانات احتكارية تعمل على المستوى الكلي أو القطاعي وعن امتلاكها هامشاً تقديرياً واسعاً في القرارات التي تتخذها، مع ضعف الرقابة والمساءلة عليها⁴، أما الفساد المالي يتمثل في استخدام المؤسسات المالية للموارد المتاحة لها، لخدمة مصالح خاصة، بالتفريط في تطبيق القواعد والضوابط المهنية من خلال مثلاً تقديم بيانات غير حقيقية للبورصات الاوراق المالية أو بخلق اتجاهات خداعية في السوق أو بإستخدام أدوات مضاربة معقدة وزائفة يصعب على المتعاملين كشف أسسها⁵.

وفي حالات أخرى يكون الفساد موجوداً في مؤسسة بعينها أو في قطاعات محددة للنشاط الاقتصادي دون غيرها من القطاعات الأخرى، وذلك كوجود بعض الموظفين الرسميين الفاسدين في بعض الوزارات والقطاعات المختلفة. ويكثر

¹ متوفر على الموقع الإلكتروني لمنظمة الشفافية العالمية: <http://www.transparency.org/what-is-corruption/#define>. شوهده بتاريخ: 02/2017/04/

² أحمد صقر عاشور وآخرون، مؤشر الفساد في الأقطار العربية (اشكاليات القياس والمنهجية)، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، يناير 2010، ص.36

³ متوفر على الموقع الإلكتروني لمنظمة الشفافية العالمية. نفس المصدر السابق

⁴ رمضان السنوسي، عبد السلام بشير الدويبي، مرجع سابق ذكره، ص 23.

⁵ أحمد صقر عاشور وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص 38.

الفساد في القطاعات التي يسهل جني الربح منها، حيث يسود الضعف في النظام وتضعف الرقابة والتنظيم في هذه القطاعات¹.

2-أسباب الفساد مع إشارة إلى الدول النفطية.

هناك أسباب عديدة تكمن وراء انتشار الفساد وتضخمه ونموه المستمر وهناك أسباب خاصة بكل مجتمع وأسباب أخرى عامة يمكن أن تكون مسببة للفساد في أي مجتمع، غير أن الأبحاث في هذا المجال تشير إلى أن انتشار الفساد يزداد عند توافر الظروف العامة التي تسمح له بالانتشار والتفشي، وقد اختلفت النظريات المختلفة في تفسير أسباب الفساد على النحو التالي:

2-1-الأسباب الاقتصادية: تُرجع النظرية الاقتصادية الفساد إلى البحث عن الربح ذلك السلوك الانساني سلبي

الذي تحركه المصلحة الذاتية التي تصب في تحقيق عنصرين أساسيين: -الرغبة في الحصول على منافع ومكاسب غير مشروع. - التهرب من الكلفة الواجبة الدفع مثل الضرائب. ومن أهم الأسباب الاقتصادية التي تدفع لارتكاب جريمة الفساد ما يلي:

- انخفاض مستوى دخل الموظفين الحكوميون: بالمقارنة بمستوى التضخم أو الأسعار المحلية، الأمر الذي يجعل الدخل

الحقيقي له عاجزا عن إشباع احتياجاته المعيشية الضرورية، ومن هنا يجد الموظف نفسه مضطرا لتقبل الرشوة

ليسد بها النقص المادي الناتج عن ضعف دخله². كما يشير بعض الدارسين إلى العلاقة العكسية بين معدل الفساد و المستوى المنخفض للأجور في القطاع الخاص أو القطاع الصناعي.

- تدخل الحكومة في الإقتصاد: حينما يكون للمسؤولون الحكوميون إستنساب عريض في تطبيق القواعد التنظيمية،

قد تكون الأطراف الخاصة على إستعداد لدفع الرشاوي للمسؤولين الحكوميين للحصول على أي ربح يمكن تولده القواعد التنظيمية، الناتج عن عدم كفاية شفافية القوانين والإجراءات الضريبية، وعدم إستقرار البيئة القانونية والتشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية، مما يخلق مناخ ملائم لانتشار الفساد خاصة في ظل ارتفاع درجة مساهمة القطاع العام في النشاط الاقتصادي، باعتبار أنه كلما ارتفعت درجة سيطرة هذا القطاع على الأنشطة الاقتصادية المتعددة كلما ازداد الميل نحو الفساد³ .

¹ عبد الله بن حاسن الجابري، الفساد الاقتصادي أنواعه وأسبابه وأثاره وعلاجه، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي المعقد بكلية الشريعة بجامعة ام القرى 2005، ص9.

² بلال خلف السكارنة، « أخلاقيات العمل »، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص. 284

³ وارث محمد، " الفساد وأثره على الفقر: إشارة إلى حالة الجزائر"، مجلة دفاتر السياسة والقانون-جامعة ورقلة، العدد 8/ جانفي 2013، ص87

زد على ذلك أن إعادة توزيع الربح النفطي يشجع على قيام نظام استزلامي (زبائني)، وتنشئ علاقة بين الموظفين الحكوميين والافراد من القطاع الخاص مما يؤثر على تنمية القطاع الخاص وتأخذ عدة أوجه:

- **المناقصات العامة:** تقديم رشاوى قصد التأثير على اختيار موردي السلع والخدمات للدولة وفي متابعة وتحديد عقود المناقصات.

-**الامتيازات الممنوحةها من الدولة:** يمكن للرشاوى تؤثر على تخصيص مزايا نقدية (التهرب من دفع الضرائب والإعانات والمعاشات والتأمين ضد البطالة) أو مزايا عينية (الوصول إلى المدارس المتميزة والرعاية الطبية والسكن والعقار، أو المصالح في الشركات التي في طريقها إلى الخصخصة).

-**الإيرادات العامة:** تقديم رشاوى من اجل تقليل حجم الضرائب أو الرسوم التي تفرضها الدولة على الأفراد.

-**توفير الوقت وتجاوز التشريعات المنظمة:** مثلا تقديم الرشاوى للحصول على الترخيص لممارسة الأنشطة القانونية بطريقة اسرع واقصر متجاوزا بذلك تعقيدات اللوائح¹.

تنتشر هذه التعاملات في البلدان الغنية بالموارد أين نجد أن حالة الحوكمة والسيطرة على الفساد أسوأ في متوسط البلدان الغنية بالثروات الاستخراجية مقارنة ببقية بلدان، نظرا لتوفر البيئة الملائمة لذلك وانتشار سلوكيات البحث عن الربح خاصة في ظل فترات الطفرة في أسعار الموارد الأولية كما في العقد الماضي، وحتى السياق الدولي في هذه الحالة يساهم في انتشار الفساد عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر من الشركات متعددة الجنسيات كما لاحظ مراقبون منظمة الشفافية الدولية. في الواقع، ان بعض هذه الشركات تريد أن يكون لها معاملة تفضيلية من خلال قيامها بمشاريع البنية التحتية. او عند استغلال الموارد الطبيعية للبلاد، مثل النفط على سبيل المثال، التي تقتضي التعاون وتقديم التسهيلات من الحكومات في استغلال هذه الموارد².

- **وجود قاعدة موارد طبيعية كبيرة وتضخم الجهاز الإداري:** ذلك أن توفر ثروة طبيعية كبيرة في المجتمع يغري المسؤولين لممارسة الفساد بصورة أكبر مما في المجتمعات ذات الموارد المحدودة وهذا في غياب معلومات مفصلة عن تلك الثروات في مختلف مراحل الإنتاج والتصدير كما أن تضخم الجهازي الإداري من شأنه أن يؤدي إلى تعقيد الإجراءات الإدارية ويضعف التواصل مع المواطنين، ويزيد من البيروقراطية التي تعتبر باب من أبواب الفساد، كما يزيد أيضا تضخم الجهاز الإداري من هدر موارد الدولة³. وتبقى العوامل الخاصة بكل بلد، بما في ذلك حجم السكان وحجم الموارد

¹ CHERYL W. G , Daniel KAUFMANN, « corruption et développement », Finances & Développement ,Fonds monétaire international, Mars 1998. P 07.

² Marie-France Doire, « La lutte contre la corruption dans les Amériques: Où en sommes-nous après la réunion de l'OÉA à Quito? », le Centre d'études interaméricaines, Université Laval. Juillet 2004.p05.

³ وارث محمد. مرجع سابق ذكره.ص87.

الطبيعية، ترتبط بشكل إيجابي مع انتشار الفساد. و يحصل الفساد عادة في خطوط التماس بين القطاعين العام والخاص، وتقول الباحثة سوزان روز اكرمان "كلما كان لدى مسؤول عامسلطة استثنائية في توزيع منفعة او تكلفة ما على القطاع الخاص فإنّ حوافز الرشوة تتولّد".¹

2-2- الأسباب السياسية: وأما علماء السياسة فقد تباينت وجهات نظرهم، فمنهم من يرى أن الفساد دالة لنقص المؤسسات السياسية الدائمة وضعف وتخلف المجتمع المدني.

أ-الضعف الحكومي: يؤدي ضعف الحكومة إلى تنمية الفساد ويمكن الحكم على مدى ضعف أو قوة الحكومة من خلال معرفة ما يلي:

- مدى الغموض أو الشفافية في معاملاتها الاقتصادية
 - مدى إتباع الإجراءات والنظم الموضوعية في التعيينات والوظائف.
 - مدى قصور أو فعالية الرقابة على أنشطة الدولة.²
- ثمة سبب اخر لضعف المؤسسات الحكومية في إدارة ذات كفاءه لإيراداتها يمكن تسميته "الاجهاد البيروقراطي المفرط" وهذا يعني توسع الإيرادات الحكومة بسرعة اكبر من قدرتها على إدارتها بشكل مُجد وفعال. حيث الحكومات تشعر بالقلق اذا كان لديها القليل جداً، لا من الكثير جداً من المال. يبدأ ان البلدان الغنية بالموارد تتلقى على فترات اموالاً طائلة تؤثر على قدرتها البيروقراطية، وتفاقم خطر عدم الاستخدام الأمثل للموارد. وتصاب الهيئات الحكومية التي لها سلطة على القطاع المزدهر (الموارد) بما سمه روس في كتابه سنة 2001 حمى " الاستلاء على الربح" عندما يتجاهل السياسة القيود المؤسسية كلياً، بغية إحكام قبضتهم على طريقة تخصيص الموارد وتنظيمها، مما يمنحها القدرة على استخدامها في المحسوبيات والفساد على حساب التنمية.³
- **عدم إهتمام القيادة السياسية بمحاربة الفساد:** وذلك بعدم إتخاذ أية إجراءات وقائية أو عقابية جادة بحق عناصر الفساد بسبب إنغماس نفسها أو بعض أطرافها في الفساد.
 - ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الإداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها، كضعف دور وسائل الإعلام ومحدودية الحريات التي تتمتع بها هذه الوسائل في الكشف عن قضايا الفساد.

-المراحل الإنتقالية وتحولات سياسية: وتزداد الفرص لممارسة الفساد في المراحل الإنتقالية والفترات التي تشهد تحولات سياسية وإقتصادية وإجتماعية كتلك التي مرت بها الكثير من الدول النامية في اطار الإصلاحات الهيكلية، خاصة منها

¹ سمير التنير، مرجع سابق ذكره.ص17.

² إمنصوران سهيلة، الفساد الإقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتها بالنمو الإقتصادي، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2006/2005، ص / 178

³ Ross, Michael, "Timber booms and institutional breakdown in southeast Asia", Published: Cambridge, UK ; New York: Cambridge University Press, 2001. P 29-50

البلدان الغنية بالموارد الطبيعية التي تعرف سياستها العامة تغيرات كثيراً نظراً لتقلبات عائدات الموارد الطبيعية ويساعد على ذلك حداثة البناء المؤسسي أو عدم اكتماله والإطار القانوني الذي يوفر بيئة مناسبة للفسادين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل.¹

- أسباب تنظيمية: وهو ما يتمثل بوجود هيكلية تنظيمية قديمة لا تتماشى مع قيم وطموحات المجتمع وهذا ما يتمثل في الترهل الوظيفي، الروتين، الرقابة الشديدة، التقليدية والمركزية في الإدارة.

- الأسباب الأيديولوجية: اقتصاد الربع كان ولا يزال يمثل في الكثير من الدول النامية وسيلةً لتكريس الاستبداد السياسي وثقافة الولاء للنظام الحاكم عن طريق استخدام الثروة الوطنية وامكانيات الدولة كوسائل لحشد الدعم الأيديولوجي، وفي هذا السياق يقول **تيري كوفيل** في كتابه (إيران الثورة الخفية): "لا شك أن الربيع النفطي أدى دوراً كبيراً في غياب انفتاح في النظام السياسي، ملحقاً، في المقابل، الضرر بتنمية الاقتصاد. في الواقع، تُقيم نظرية الدولة الربعية علاقةً مباشرةً بين الربيع النفطي والديكتاتورية، وبحسب هذه النظرية، عندما لا تُرغم الدولة المواطنين على دفع ضرائب حقيقية، لا تكون مضطراً لإجراء تسويات مع مختلف الفئات الاجتماعية، مما يشجع قيام نظام سياسي فاسد مبني على توزيع الربيع النفطي حيث الدعم السياسي الذي تقدمه فئة اجتماعية يتوقف جزئياً على المكاسب المالية التي تجنيها منه".²

- عدم التزام مبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، وطيغان السلطة التنفيذية على بقية السلطات الأخرى الأمر الذي أخلَّ بمبدأ الرقابة المتبادلة بينهما. وغياب آليات الحكم الراشد والديمقراطية، يؤدي إلى تفشي واستفحال ظاهرة الفساد، حيث أن هناك اجماع على أن نظام الحكم الذي تغيب فيه المشاركة، الشفافية والمحاسبة هو أكثر الأنظمة خصوبة لانتشار الفساد بين أفراد المجتمع.³

2-3- الأسباب الاجتماعية والثقافية: تتمثل الأسباب الاجتماعية والثقافية للفساد في تداخل العلاقات الاجتماعية مع العلاقات المادية أو الاقتصادية، والتطلعات الطبقية، وطبيعة النظم الاجتماعية، ونسق القيم السائدة، حيث تلعب العادات والتقاليد الاجتماعية دوراً كبيراً في تزايد الفساد، فعندما تقوى الروابط الاجتماعية بين أفراد الطائفة الواحدة أو القبيلة في المجتمع، يميل المسؤولون الحكوميون لتفضيل أقاربهم وأصدقائهم، ويتم التوظيف حسب الإنتماءات العشائرية والإقليمية والطائفية في المناصب العليا، التي يستطيعون من خلالها تحقيق المكاسب الخاصة والمزايا غير المشروعة، شيوع

¹ أفياء محمد قاسم وأحمد ثابت عبد الكريم، مرجع سابق ذكره، ص 122.

² تيري كوفيل، "إيران الثورة الخفية"، دار الفارابي بيروت 2008، منقول عن رشيد يلوح، مرجع سابق ذكره ص 11.

³ Carine Doganis. *Aux origines de la corruption*, 1^{re} édition. Presses Universités, France, 2007, p 67.

الوساطات وتمرس أصحاب النفوذ في استغلال علاقتهم الشخصية لانجاز بعض الاعمال التي تتعارض مع القوانين ظنا منهم أن ذلك يساهم في خدمة الآخرين مما يؤدي إلى زيادة الفساد في المجتمع.¹

3-أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في الحد من الفساد

يرتبط تعزيز الحوكمة الرشيدة ومحاربة الفساد ارتباطا وثيقا لذلك ربطت العديد من الدراسات النمو الاقتصادي، وتحقيق مستويات متقدمة في مؤشرات التنمية البشرية، بتحقيق مستويات متقدمة في مؤشرات قياس جودة الحكم، بلا شك تعتبر المؤسسات احد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي، بل ان العديد من الاقتصاديين يعتقدون ان المؤسسات (السياسية على وجه الخصوص) هي احد الشروط الاساسية المسبقة لنجاح التنمية الاقتصادية. إذاً ماذا نعني بالحوكمة الرشيد؟ وماهى مبادئها؟

3-1-تعريف الحوكمة:

على الرغم من انتشار استخدام مصطلح الحوكمة في السنوات الأخيرة في عدة مجالات، كالاقتصاد والسياسة، إلا أنه لم يتبلور تعريف محدد، على الرغم من الاتفاق على المبادئ المكوّنة له، ويقوم المفهوم الأساسي لـ "الحوكمة" على أساس إشراك الجهات غير الحكومية، مثل القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الهادفة إلى الربح، في إدارة شؤون الدولة والمجتمع في ظل عجز الحكومات عن إدارة شؤون دولها بمفردها²، فوفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، فإن الحكم الرشيد "يقوم على المشاركة، ويتسم بالشفافية، وينطوي على المساءلة. كما أنه يتسم بالكفاءة في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، فضلا عن استناده إلى قواعد العدالة والإنصاف. كذلك، فإنه يعزز سيادة القانون". ويعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا أن التفاعل البناء بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني هو الأساس للحكم الجيد الرشيد³.

اما البنك الدولي (World Bank, 2007) يعرفها على أنها "كيفية ممارسة السلطة الاقتصادي، السياسي والإداري من اجل تسيير جيد للأعمال الحكومية، تتألف الحوكمة مجموعة من الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها من يمكن للمواطنين ومختلف التنظيمات (المؤسسات الاقتصادية، جمعيات المجتمع المدني، الأحزاب السياسية، النقابات

¹ عادل عبد العزيز السن، متطلبات مواجهة المخالفات المالية والإدارية، الملتقى العربي الأول: "تطوير الجهاز الإداري الحكومي"، المنعقد في الإسكندرية، 2008، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص 15.

² David M. De Ferranti [et al.], "How to Improve Governance: A New Framework for Analysis and Action" Washington, DC: Brookings Institution Press, 2009, p. 8.

³ "إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة"، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، نيويورك 1997، ص 5. متوفر على الرابط: <http://www.wafainfo.ps/pdf/G_0007.pdf> شوهد يوم 2017/02/04.

العملية) التعبير عن حقوقهم القانونية والالتزام بواجباتهم¹. وعرفها أيضا رئيس البنك الدولي السابق (J. Wolfenson) بأنها الممارسات التي تدور حول العدالة والشفافية ومحاسبة المسؤولين".

3-2- مقاييس ومؤشرات الحوكمة:

على الرغم من تعدد مؤشرات قياس الحوكمة، إلا أن هذه المؤشرات تختلف من ناحية جودة المقياس ودقته وشموليته فوفقاً لمعهد البنك الدولي، فإن هناك أكثر من 140 مقياساً لمؤشرات الحوكمة متاحة للاستخدام في عام 2006 وتعتبر المؤشرات العالمية للحوكمة ((Worldwide Governance Indicators (WGI)) من أكثر المؤشرات شمولية ومصداقية ودقة في قياس جودة الحكم مقارنة بالبقية، وهي أحد منتجات البنك الدولي قُدمت كمؤشر شامل لقياس جودة الحكم².

3-2-1- المؤشرات العالمية للحوكمة (WGI): حيث تم إصدار المؤشرات العالمية للحوكمة منذ عام 1996 بناءً على برنامج بحثي طويل الأمد للبنك الدولي في إطار مشروع بحثي لـ "دانيال كاوفمان*" مع آرت كراي من البنك الدولي في أواخر التسعينات، عرّفه الحوكمة بأنها "التقاليد والمؤسسات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة" وهي تشمل:

- كيفية اختيار الحكومات ومساءلتها ومراقبتها وتغييرها؛

- قدرة الحكومات على إدارة الموارد بكفاءة وصياغة السياسات واللوائح السليمة وتنفيذها وفرض تطبيقها؛

- احترام المؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية.

ولكل من هذه المجالات الثلاثة أنشأ مقياسين تجريبيين، ليكون المجموع ستة مؤشرات عالمية للحوكمة (WGIs)، باستخدام بيانات من اثنتي عشرة منظمة، يتم إصدار هذه المؤشرات في تقرير سنوي صادر عن البنك الدولي. حيث يقوم سنويا بتقييم أكثر من 200 بلد فيما يتعلق بالصوت والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وفعالية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد، والفساد واحد من عدة مقاييس للحوكمة الأوسع نطاقاً لأنه ينبع من أوجه الضعف في أبعاد أخرى للحوكمة³. ووفقاً لـ"توماس"، فإن "متخذي القرارات والباحثين يركزون على أثر الحوكمة في التنمية الاقتصادية، وهم بذلك يحتاجون إلى مقاييس جودة الحكم لاتخاذ قرارات، ولإجراء

¹ Henri Atangana Ondo, « Gouvernance et croissance économique en Afrique », African Development Review , Vol. 25, No. 2, 2013.p130.

² بسام عبد الله البسام، "الحوكمة الرشيدة دراسة حالة العربية السعودية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 67، صيف 2014، ص 181.

* خبير ومختص معروف عالمياً في شؤون الحوكمة ومكافحة الفساد ومدير سابق في دائرة البحوث في البنك الدولي.

³ دانييل كاوفمان، "تأثير الفساد"، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 52، العدد 03، سبتمبر 2015، ص 20-21.

تحليلات" ¹. كما يحتوي هذا المؤشر على ست مؤشرات فرعية كل مؤشر منها يقيس موضوع أو بعد من أبعاد الحوكمة الجيدة هذه المؤشرات كالتالي:

1- التصويت والمساءلة: (Voice and Accountability): تقيس مدى قدرة المواطنين في بلد ما على اختيار ممثلهم في المجالس الحكومية من خلال إبداء الرأي في العملية السياسية والتنموية، وكذلك حرية التعبير وتكوين الجمعيات وحرية وسائل الاعلام.

2-الاستقرار السياسي وغياب العنف (Political Stability and Absence of Violence): يقيس احتمال زعزعة الاستقرار أو الإطاحة بالحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف، بما في ذلك الإرهاب.

3-الجودة التنظيمية (Regulatory Quality): يقيس هذا المؤشر مدى قدرة السلطات العمومية على وضع وتنفيذ سياسات ولوائح تنظيمية سليمة تفضي إلى تنمية القطاع الخاص.

4-سيادة القانون: (Rule of Law): يقيس درجة ثقة المواطنين في القوانين الموضوعة من قبل الدولة وكيفية توافقتها معها، بالأخص احترام القوانين وكفاءة الشرطة والمحاكم في إدراك والحد من الجريمة والعنف². خضوع جميع المواطنين والمؤسسات في الدولة للقانون.

5-فعالية الحكومة (Government Effectiveness): يقيس جودة الخدمات العامة المقدمة، ومدى كفاءة الخدمة العامة ومستوى استقلالها في وجه الضغوط السياسية، ومصداقية التزام الحكومة تجاه السياسات العامة ونوعية اعدادها.

6-السيطرة على الفساد: (Control of Corruption): من اهم المؤشرات يقيس مدى استغلال واستخدام المناصب الحكومية لغرض الإثراء الشخصي بما في ذلك الفساد الصغير والكبير، يعتبر هذا المؤشر الأكثر شهرة واستخداما على المستوى الدولي تصدره منظمة الشفافية الدولية، يقوم بترتيب الدول طبقا لدرجة إدراك المسئولين والسياسيين لوجود الفساد³.

3-2-2- المؤشرات الأخرى المستخدمة لقياس ابعاد الحوكمة: هناك العديد من المؤشرات الدولية التي تصدرها المؤسسات والمنظمات الدولية سنتناول ابرزها:

أ- مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perceptions Index): هو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد من خلال مسوحات واستقصاءات متخصصة تقوم بها 12 مؤسسة عالمية مختصة ومستقلة وحسنة

¹ Thomas, «What Do the Worldwide Governance Indicators Measure?», Working Paper series, Johns Hopkins University (2008), p1.

² Henri Atangana Ondo, Op.Cit.p136.

³ Kaufmann, D., A. Kraay and P. Zoido-Lobaton, "Governance Matters", World Bank Policy Research WP 2196.2008

السمعة باستخدام 13 مصدراً مختلفاً للبيانات، ويرمز لهذا المؤشر اختصاراً بـ (CPI)، يركز المؤشر على الفساد في القطاع العام ويعرف بسوء استغلال الوظيفة من أجل المصالح الخاصة. حيث يقوم بترتيب الدول حول العالم حسب درجة مدى ملاحظة وجود الفساد في الموظفين والسياسيين.¹ يصدر هذا المؤشر عن تقرير من منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) التي تأسست عام 1993، هي المنظمة الدولية غير حكومية رائدة في تكريسها لكبح الفساد تضم حالياً فروعاً في تسعين دولة، وأمانتها العامة في برلين في ألمانيا.

يصنف مؤشر مدركات الفساد (CPI) الدول على مقياس من 0 إلى 100، حيث تعادل الدرجة 0 أعلى مستوى من مستويات الفساد المدرك يُنظر للبلد على أنها فاسدة للغاية، في حين تعادل الدرجة 100 أدنى مستوى من مستويات الفساد المدرك تعني أن البلد خالي من الفساد. يغطّي مؤشر مدركات الفساد 2016 مدركات الفساد بالقطاع العام في 176 دولة، وأحرزت 69 في المائة من 176 دولة مشمولة بمؤشر مدركات الفساد لعام 2016 أقل من 50 نقطة على مقياس يبدأ من 0 إلى 100، مما يُظهر انتشار وضخامة حجم الفساد في القطاع العام حول العالم.

كان أداء كل من الدنمارك ونيوزيلاندا هو الأفضل بواقع 90 نقطة، تليهما فنلندا (89 نقطة) ثم السويد (88 نقطة). رغم أنه لا تخلو دولة تماماً من الفساد، فإن المشترك بين الدول التي تصدر الترتيب هو وجود حكومات شفافة، وحرية صحافة، وحرية مدنية، ونظم قضائية مستقلة. وللعام العاشر على التوالي، كانت الصومال هي الأدنى ترتيباً على المؤشر، إذ أحرزت هذا العام 10 نقاط فقط، وتحتل جنوب السودان ثاني أسوأ مركز بـ 11 نقطة والمشارك بين هذه الدول التي تقع في قاع المؤشر هو انتشار الإفلات من العقاب على الفساد وضعف أداء الحكم وضعف المؤسسات.²

ب- مؤشر سيادة القانون (Rule of Law Index): هو مؤشر يستخدم كأداة تقييم صممت خصيصاً لتقديم صورة مفصلة وشاملة للمدى الذي تلتزم فيه الدول بسيادة القانون في الممارسة العملية. يوفر المؤشر بيانات جديدة عن ثمانية أبعاد خاصة بسيادة القانون: تقصير سلطات الحكومة، وغياب الفساد، والنظام والأمن، والحقوق الأساسية، والحكومة المفتوحة، وإنفاذ النظام، والعدالة المدنية، والعدالة الجنائية، وتتراوح قيمة المؤشر بين 0 للمستوى الأسوأ و 1 للمستوى الأفضل. ويصدر هذا المؤشر في تقرير سنوي صادر عن مشروع العدالة العالمي (World Justice Project) وهي منظمة مستقلة متعددة التخصصات تعمل على تعزيز سيادة القانون في جميع أنحاء العالم.³

¹ كيمبرلي آف إليوت، "الفساد والاقتصاد العالمي" ترجمة محمد جمال امام، مكتبة الأسرة، 2008، ص 13.

² تقرير منظمة الشفافية الدولية، «مؤشر مدركات الفساد 2016: يجب التصدي للحلقة المفرغة بين الفساد وانعدام المساواة»، الصادر في 25

جانفي 2017. متوفر على الموقع الإلكتروني للمنظمة <http://www.transparency.org>

³ التقرير العربي للتنمية المستدامة، "السلام والحكومة والمؤسسات"، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، العدد الأول،

2015. لبنان، ص 134.

ج - مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية "Resource Governance Index": رغم تعدد المؤشرات المستخدمة لقياس الحوكمة، إلا أنه يوجد الا مؤشر وحيد لقياس الحوكمة في قطاع الموارد الطبيعية "RGI" لتقييم مدى جودة إدارة قطاع النفط والغاز والتعدين لحوالي 58 دولة في العالم¹ من بينها الجزائر، تمثل هذه الدول 85٪ من إنتاج النفط العالمي، و90٪ من الماس و80٪ من ذلك من النحاس، وتوليد تريليون دولار في أرباحها السنوية. مستقبل هذه الدول يعتمد على قدرتها على إدارة على النفط والغاز والمعادن.

تم إصدار هذا المؤشر "RGI" سنة 2013، يُصنف الدول على أساس استبيان مفصل مقدم من ذوي الخبرة المتخصصين في الصناعات الاستخراجية. يعتمد المؤشر في التقييم على جودة المكونات الأربعة الرئيسية للإدارة الجيدة: الوضع المؤسسي والقانوني؛ وممارسات إعداد التقارير؛ والإجراءات الوقائية وضوابط مراقبة الجودة؛ والبيئة المحفزة. كما يشتمل على معلومات حول ثلاث آليات خاصة تُستخدم بشكل شائع لإدارة شركات النفط والغاز والموارد المعدنية المملوكة للدولة، فضلاً عن الصناديق المالية للموارد الطبيعية والتحويلات المحلية للعائدات. يخلص المؤشر إلى أن 11 بلدا فقط من البلدان - أي أقل من 20 في المائة - لديها معايير مرضية من الشفافية والمساءلة، أما في باقي الدول، فإن عامة الشعب يفتقرون إلى المعلومات الضرورية عن قطاع النفط والغاز والتعدين.²

4- دور الحوكمة في النمو والتنمية:

الحوكمة الرشيدة التي تتطلب الشفافية والمساءلة وسيادة القانون والمؤسسات الفعالة والمشروعة—هي حسب الاعتقاد السائد جزء مهم من عملية التنمية الاقتصادية، بينما قد تتسبب الحوكمة الضعيفة في إعاقه النمو في نظام كان ليتسم بالنشاط³.

4-1- دور الحوكمة في تحسين نوعية المؤسسات: ولهذا نجد أن عددا كبيرا من الاقتصاديين من بينهم (Arvid 2013)، Subramanian (Dani Rodrik) 2003، و Edison Hali (2003)، و (Mehlum, H , Moene, K) (and Torvik, R, 2006) يرشح فرضية المؤسسات باعتبارها من بين أهم العوامل المرشحة لتفسير الرئيسية لأوجه الاختلاف في المداخل ومستويات المعيشة والرخاء الاقتصادي بين البلدان الغنية الفقيرة، بالنظر لدور المؤسسات الجيدة في خلق مناخ متكافأ فيه الفرص بين الجميع، وتوفر إطار للعمل تكون أهم ركائزه سيادة القانون واستقلال القضاء ودعم

¹ صابر عدلى شاكر، " أثر الحوكمة على عوائد الموارد الطبيعية دراسة تطبيقية مع إشارة للدول العربية"، المؤتمر العلمي الدولي المشترك: الحوكمة والتنمية الإدارية والاقتصادية في المؤسسات: الواقع والطموح، الجامعة الأردنية المنعقد 21-22/03/2017. ص9.

² Revenue Watch Institute, « Indice de gouvernance des ressources naturelles 2013 », Natural Resource Governance Institute, New York. 2014. p1-3.

³ شيخه جا وجوجون جوان، "عناصر الحوكمة" صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 51، العدد 03، يونيو 2014. ص24.

للسياسات القائمة على أساس المشاركة والتوزيع العادل للدخل بين الأفراد والمجموعات. لهذا يستعمل الاقتصاديون مؤشر مستوى الفساد في البلد للتعبير على نوعية المؤسسات¹.

فانتشار الفساد وضعف الحوكمة يؤدي كلاهما إلى اهدار الموارد كان من المخطط الاستفادة منها في التنمية، وهو ما أدى بالفعل إلى اهدار ثروات العديد من الدول كنيجيريا التي استمر اقتصادها بالهبوط نتيجة انتشار الفساد، في حين تضاعف النمو الاقتصادي لبتسوانا 6مرات بالرغم من تشابه غنى البلدين بالثروات الطبيعية فوفقا لتقديرات منظمة الشفافية الدولية:

-تزيد تكلفة الاستثمار في بيئة ينتشر بها الفساد بنسبة 20% عن تكلفة في بيئة ينخفض فيها الفساد.

- تزيد اثمان 20 % من المشتريات الحكومية عن ثمنها الحقيقي بسبب الفساد وهي مبالغ كان من المفترض استخدامها للمنفعة العامة، ويذهب حوالي 5 % من اجمالي الناتج المحلي إلى ممارسات تتعلق بالفساد، بالإضافة إلى انخفاض كفاءة العاملين في أجهزة الدولة وغيرها نتيجة للرشوة والوساطة وكل اشكال الفساد الأخرى.

يرتبط عموما تحسن الحوكمة في معظم مؤشرات الحوكمة العالمية ارتباطا تبادليا بتحسّن النتائج الإنمائية: أي انخفاض معدلات الفقر المدقع، وارتفاع مؤشرات التنمية البشرية، وتراجع عدم المساواة بين الجنسين، وانخفاض معدلات الوفيات بين الأمهات والأطفال دون الخامسة، وتحسن فرص الحصول على خدمات النظافة العامة، ورفع مستويات التعليم وتحسين البنية التحتية، وتحسين إمدادات الكهرباء لكي يتسنى التعويل عليها بدرجة أكبر.

4-2- الأثر المعنوي لتطبيق ابعاد الحوكمة على التنمية:

لقد أثبتت مختلف البحوث الاقتصادية التي أجريت في السنوات الأخيرة أن للحوكمة أهمية بالغة وحيوية في عملية التنمية والنمو الاقتصادي للبلدان خاصة النامية منها، يتضح من الأدلة التجريبية أن هناك ارتباطا تبادلياً، في المجمل، بين تحسّن الحوكمة و ارتفاع معدلات النمو وتحسّن النتائج الإنمائية. الا انه تتباين الأهمية النسبية لعناصر الحوكمة المختلفة حسب مرحلة التنمية التي بلغها البلد المعني، تشير مختلف الدراسات إلى الأثر المعنوي للحوكمة على الأداء الاقتصادي في العديد من الدول، من بين هذه الدراسات ما يلي:

-دراسة هنري (Henri Atangana Ondoa) سنة 2013 باستخدام بيانات من البنك الدولي وتلك للأونكتاد للفترة 1998-2011، حددت بعض المؤشرات الحكم مثل الاستقرار السياسي والتنظيم النشاط الاقتصادي سيكون

¹ شكوري سيدي محمد، شبي عبد الرحيم، "العدالة، التنمية المستدامة والبيئة المؤسساتية في البلدان الغنية بالبترو: دراسة حالة الجزائر"، المعهد العربي للتخطيط- الكويت، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 15 - العدد 2 - يوليو 2013، ص23.

له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في أفريقيا. يمكن مكافحة الفساد ستعزز النمو الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية وتطبيقه

وفي نفس السياق قدمت دراسة لي كل من (Fayissa and Nsiah, 2010)¹ تحليلاً للعلاقة بين النمو الاقتصادي والحوكمة في لـ28 دولة افريقية خلال الفترة 1995-2005. وقد توصلت الدراسة إلى ان هناك علاقة طردية معنوية بين الحوكمة والنمو الاقتصادي، كما أكدت الدراسة ان أكثر الدول احتياجا لتطبيق الحوكمة هي الدول الأكثر فقراً. وأكدت أيضا ان عدم تطبيق مبدأ الحوكمة أو ضعف الحوكمة الجيدة أحد اهم أسباب تفاوت حجم الدخل الفردي بين البلدان الأفريقية الأغنى والأكثر فقرا.

وفي نتائج مغاير نسبيا خلصت دراسة لـ Omoteso and Mobolaii, 2014 إلى أن الاستقرار السياسي ومؤشرات الجودة التنظيمية لهما سمات تعزز النمو، حيث أنها تؤثر على النمو الاقتصادي في المنطقة بشكل ملحوظ، في حين تؤثر فعالية الحكومة سلبا على النمو الاقتصادي في المنطقة. وعلى الرغم من العديد من سياسات مكافحة الفساد في المنطقة، فإن تأثير مكافحة الفساد على النمو الاقتصادي ليس واضحا جدا. ووجدت الدراسة أيضا أن التنفيذ المتزامن لمؤشرات المساءلة من جهة وسيادة القانون له تأثير إيجابي أكثر على النمو الاقتصادي في المنطقة².

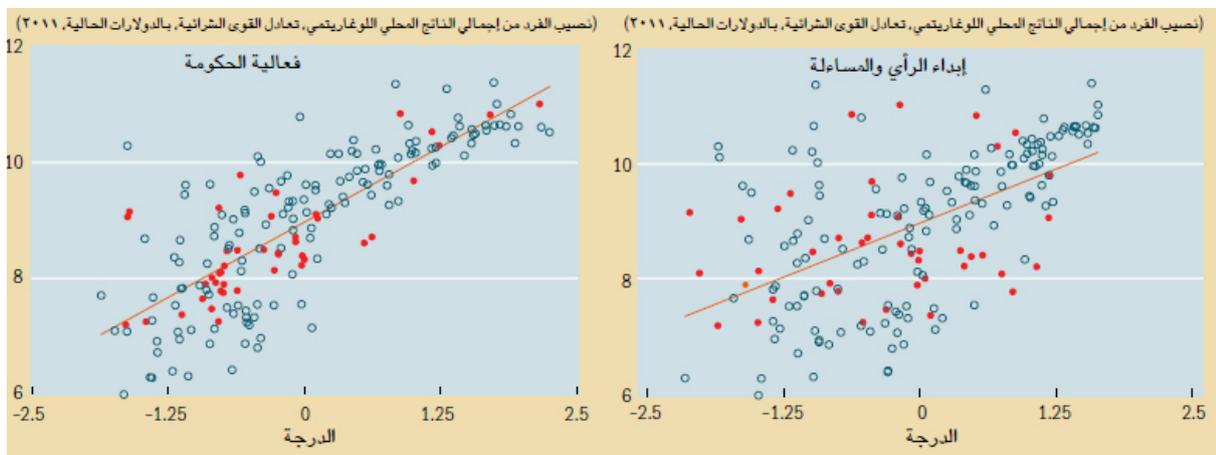
وفي دراسة أخرى للباحثين (Emara & Chiu, 2016) من جامعة نيو جيرسي الامريكية في تقييم أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي على عينة تضم 188 بلدا مع تركيز الرئيسي على 21 بلدا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، توصلت إلى ان النمو الاقتصادي يتأثر طرديا بمستوى الحوكمة حيث عند تحسن متوسط مؤشر الحوكمة بكل مكوناته الستة بوحدة واحدة يرتفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 2٪ تقريبا. وفي تقدير الباحثين ان عند تحسن متوسط مؤشر الحوكمة بكل مكوناته بـ5 وحدات سيتضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سبع سنوات القادمة. الا ان هذه النتيجة غير مؤكدة لهشاشة النمو الاقتصادي في المنطقة خاصة الدول النفطية التي يعزى فيه النمو لأسباب أخرى أكثر معنوية من الحوكمة³.

¹ Fayissa Bichaka and Nsiah Christian, "The Impact of Governance on Economic Growth: Further Evidence for Africa", Department of Economics & Finance working paper series, Middle Tennessee State University, USA, 2010.

² Kamil Omoteso , Hakeem Mobolaji , "Corruption, governance and economic growth in Sub-Saharan Africa: a need for the prioritisation of reform policies", Social Responsibility Journal, Vol. 10 Iss: 2, 2014 pp.316 – 330.

³ Noha Emara and Chiu And I-Ming, "The Impact of Governance on Economic Growth: The Case of Middle Eastern and North African Countries", Topics in Middle Eastern and African Economies, Vol.18, No.1. 2016

الشكل رقم (2-9): تباين ارتباط مكونات الحوكمة بالنمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي في بلدان اسيا النامية (1998 – 2011)



المصدر: شيخه جا وجوجون جوان، "عناصر الحوكمة" صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 51، العدد 03، يونيو 2014، ص 26 بناءً على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي "آفاق الاقتصاد العالمي"؛ والبنك الدولي

يمثل الشكل أعلاه من خلال الرسمين البيانيين علاقة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي اللوغاريتمي للاقتصاديات الآسيوية ومؤشرين للحكومة هما فعالية الحكومة وإبداء الرأي والمساءلة من خلال علاقة انحدار لكليهما. حيث تشير النقاط الحمراء إلى دول آسيا النامية، في الرسم البياني الأيمن نقاط البيانات منتشرة على نطاق واسع حول خط الانحدار فحين منتشرة على نطاق ضيق حول خط الانحدار في الرسم الأيسر دليل على معنوية تأثير فعالية الحكومة على نمو نصيب الفرد من PIB وضعف تأثير مؤشر إبداء الرأي والمساءلة، ويمتد نطاق المؤشرين بين -2.5 إلى 2.5، حيث تشير الأرقام الأعلى إلى تحسن جودة الحوكمة.

استمد هذا الشكل من خلال دراسة لبنك التنمية الآسيوي (ADB, 2013) ¹ حيث استخدمت مجموعة بيانات عالمية لوضع تقديرات تجريبية للعلاقة بين نمو إجمالي الناتج المحلي وجودة الحوكمة خلال الفترة 1998-2011، ان هناك تباين للعلاقة بين الحوكمة والتنمية الاقتصادية في مختلف أبعاد الحوكمة في الاقتصادات الآسيوية، حيث يوضح الرسم البياني في الشكل (2-9) من خلال علاقة الانحدار أن فعالية الحكومة ترتبط ارتباطاً تبادلياً وثيقاً بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أكثر من إبداء الرأي والمساءلة. وفي الواقع، ترتبط فعالية الحكومة بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بأعلى درجات الارتباط التبادلي الوثيق بين مؤشرات الحوكمة العالمية الستة، بينما يتبين أن أقلها ارتباطاً هو مؤشر إبداء الرأي والمساءلة. حيث بينت النتائج أن البلدان الآسيوية التي سجلت درجات عالية بالنسبة لمؤشرات فعالية

¹Asian Development Bank. Asian development outlook 2013 update: "Governance and public service delivery". Manila: Asian Development Bank. Philippines 2013, pp 42-87

الحكومة، والجودة التنظيمية، والسيطرة على الفساد في عام 1998 حققت نمواً أسرع — حوالي 1.5 نقطة مئوية سنوياً — خلال الفترة 2011 - 1998 مقارنة بالبلدان الآسيوية التي سجلت درجات منخفضة. وتبين هذه النتائج أن مؤشرات الحوكمة ترتبط بعلاقة موجبة ومميزة مع أداء النمو في عينة البلدان على المستوى العالمي، وأن هذه العلاقة تسري أيضاً على البلدان الآسيوية. غير أن فعالية الحكومة والجودة التنظيمية يرتبطان ارتباطاً تبادلياً أكثر قوة بالنمو في آسيا مقارنة بالنمو في العينة العالمية¹.

يتضح مما سبق أن هناك تنوع في الدراسات على مختلف الدول ومناطق العالم التي تناولت الحوكمة ومدى تأثيراتها الاقتصادية المتنوعة وبخاصة على النمو الاقتصادي، حيث جاءت أغلب النتائج ترجح الأثر الطردي المعنوي للحوكمة بشكل عام على نمو ناتج المحلي للفرد أو الإجمالي، لكن تتباين الأهمية النسبية لعناصر الحوكمة المختلفة على حده حسب مرحلة التنمية التي بلغها البلد المعني أو لاختلاف الفترة الزمنية محل التطبيق أو لاختلاف الدول وفقاً لما تقدم يمكن القول أن الحوكمة ضرورية للنمو والتنمية، يتضح ذلك أيضاً من خلال البيانات العالمية التي تشير إلى ارتباط النمو الأسرع والأداء الإنمائي الأفضل بتحسين الحوكمة، لا سيما في مجالات فعالية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد.

المطلب الثاني: نوعية المؤسسات والأداء الاقتصادي للبلدان الغنية بالموارد

العديد من الأدبيات الاقتصادية أعطت تفسيرات لوفرة الموارد الطبيعية وتراجع الأداء الاقتصادي أبرزها التفسير المؤسساتي، والذي يؤكد على أن سبب تراجع معدلات النمو وعدم الاستفادة المثلى من إيرادات النفط يكمن في ضعف النوعية المؤسساتية، بالإضافة إلى النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه العلاقة نظرية العلة الهولندية دورية السياسة المالية، إلا أنها أخذت منحى سياسي حيث أنها لم تعد تتلخص في بعدها الاقتصادي وحسب وإنما أرجع بالأساس إلى تدهور القدرة المؤسسية للدولة مما يحفز السلوك الريعي، سنقوم بإلقاء الضوء على أهم الأبحاث الاقتصادية ((Mehlum, Moene et Torvik (2006) و(Subramanian et Sala-I-Martin (2013) وغيرها من الأبحاث التي تناولت العلاقة بين النوعية المؤسساتية، ووفرة الموارد والنمو الاقتصادي .

1- دور المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية: بلا شك تعتبر المؤسسات أحد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي، بل إن العديد من الاقتصاديين يعتقدون أن المؤسسات (السياسية على وجه الخصوص) هي أحد الشروط الأساسية المسبقة لنجاح التنمية الاقتصادية، والعديد من الباحثين قد أشاروا مراراً وتكراراً إلى دور المؤسسات في تفسير الاختلافات

¹ شيخه جا وجوجون جوان، مرجع سابق. ص 25-26. شيخه جا خبير اقتصاد أول وجوجون جوان نائب كبير الاقتصاديين في إدارة الاقتصاد والبحوث في بنك التنمية الآسيوي. ويستند هذا المقال إلى حد كبير إلى "الجزء الثاني من دراسة بنك التنمية الآسيوي (ADB). (2013).

الحاصلة في مستويات الدخل بين البلدان، فالبلدان التي تمتلك مؤسسات جيدة تشجع على الاستثمار في رأس المال المادي ورأس المال البشري وفي التكنولوجيا العالية تستطيع تحسين أداء اقتصادها.

1-1- تحديد مفهوم المؤسسات: عادة ما ترتبط نظرية المؤسسات بالجوائز على جائزة نوبل Douglas North¹، وفقاً له عرف المؤسسات على أنها "القوانين التي تحكم اللعبة في المجتمع، بمعنى أنها كل تلك القيود التي يتعارف عليها المجتمع لتحكم العلاقات التبادلية بين البشر". ويقصد بالمؤسسات أيضاً «القيود الرسمية (القوانين، الدساتير)، غير الرسمية (العادات والتقاليد)، السياسات الحكومية (التنفيذ والعقاب) والتي تحدد التفاعلات بين المتعاملين الاقتصاديين". وفي نفس السياق يرى كل من نورث وتوماس سنة 1973 في كتابهم "صعود العالم الغربي" حيث أكدوا على أن الابتكار، اقتصاديات الحجم، التعليم وتراكم رأس المال ليست هي أسباب النمو الاقتصادي بل هي عملية النمو بحد ذاته، بل المؤسسات هي التي توفر البيئة اللازمة لإحداث النمو الاقتصادي من خلال التأثير على حقوق الملكية، هياكل الحوافز وتكاليف، أين يشعر المستثمرين والفاعلين الاقتصاديين بالأمان ضد المخاطر القانونية والاقتصادية والعقبات البيروقراطية والفساد الشديد².

1-2- خصائص وتأثير نوعية المؤسسات الجيدة: هذه الأفكار مهدت الطريق إلى العديد من الدراسات التجريبية، نذكر من بينها:

- دراسة كناك وكيفر 1995 (Knack, S., Keefer)³ و اللذان توصلا إلى أن النوعية المؤسساتية لها أثر إيجابي ومعنوي على الاستثمار والنمو، وذلك عند اختباره لتأثير حقوق الملكية على النمو الاقتصادي باستخدام المؤشرات التي يقدمها مقيمو مخاطر الدول للمستثمرين الأجانب، خرجا بنتيجة مفادها أن النوعية المؤسساتية (من خلال إدراج حقوق الملكية) ترفع في معدلات النمو عندما يتم إدراجها في النموذج.

و في دراسة أخرى لـ بارو 1996⁴ (Barro, R) على عينة من 100 دولة خلال الفترة 1970-1990، توصلت الدراسة إلى الأثر المعنوي لكل من ارتفاع التعليم الابتدائي، وانخفاض الاستهلاك الحكومي، وتحسين سيادة القانون،

¹ North, Douglas. "Institutions, Institutional Change, and Economic Performance". New York: Cambridge University Press. 1990. p3.

² جوادى عصام , ركان أحمد، "النوعية المؤسساتية، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1996-2014"، مجلة الاقتصاد والحضاء التطبيقي، المجلد 13، العدد 2، الجزائر، 2016، ص 185.

³ Knack, S., Keefer, P. *Institutions and economic performance: Cross-country tests using alternative measures.* Economics and Politics 7, (1995). 207-227.

⁴ Barro, R.J. *The Determinants of Economic Growth: A Cross-Country Empirical Study.* NBER Working Paper Series N°5698, Cambridge, Aug 1996.

وانخفاض التضخم، وتحسين معدلات التبادل التجاري. وخرجت الدراسة بأن لحكم سيادة القانون و ارتفاع مستوى التمدرس أثر ايجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في حين ان الحرية السياسية ليس لها سوى تأثير ضعيف على النمو وعدم خطية العلاقة بينهما، جاءت نتائجها معقدة حيث تحسن مستواها يحفز النمو في مستوى متدني من الحريات لكن حالما يتحقق مستوى معتدل من الديمقراطية فان زيادة الحريات تقلل من النمو. ويمكن الإشارة إلى ان بارو Barro كان من بين أوائل الاقتصاديين الذين استعملوا مؤشرات ملائمة لقياس نوعية المؤسسات من أجل تبيان أن البلدان التي تمتلك مؤسسات جيدة هي تلك التي تسجل أعلى معدلات نمو اقتصادي، وقد تلت هذه الدراسات دراسات تطبيقية أخرجت عددا من بينها (دراسة Jones و Hall، 1999) ودراسة أخرى لكل من رودريك، سوبرامانيان وتيري (Rodrik, D., Subramanian, A. and Trebbi، 2004) توصلت أن المؤسسات الجيدة تساهم في زيادة نصيب الفرد من الدخل. ويشير Acemoglu Daron (2003) أن للمؤسسات الجيدة ثلاثة خصائص رئيسية¹:

- 1- توفير حقوق الملكية بالنسبة لفئة كبيرة من المجتمع تمكنهم من الاستثمار والمشاركة في الحياة الاقتصادية.
 - 2- وضع قيود على أعمال النخبة والسياسيين وجماعات المصالح بحيث لا يستطيعون استعمال سلطتهم في انتزاع مداخيل واستثمارات الآخرين.
 - 3- توفير مناخ تتساوى فيه الفرص أمام كل قطاعات المجتمع بحيث يستطيع كل الأفراد الاستثمار والمساهمة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المنتجة.
- حيث لا يقتصر دور المؤسسات فقط على المؤسسات الاقتصادية، حيث أن المؤسسات السياسية والإدارية والتعليمية والقضائية جميعها لها دور وتأثير لا يقل أهمية عن وضع الأداء الاقتصادي السائد، فعلى الصعيد السياسي فان المشاركة الشعبية لها تأثيرها في مجال دعم السياسات الاقتصادية المتبعة وتساعد على تكريس المساءلة الشعبية. كذلك تطور المؤسسات القضائية يعزز استقلالية القضاء وسيادة القانون التي تتناسب مع الحاجيات الاقتصادية المتطورة (كالفصل في المنازعات المالية والاستثمارية)، هذا ينطبق أيضا على ضرورة تطوير المؤسسات التعليمية وليس الاكتفاء بالتوسع في بناء المدارس والجامعات لأنه لا يساعد بالضرورة في توفير الرأسمال البشري التي تحتاجها العملية التنموية بل الارتقاء بها إلى المستوي المطلوب².

¹ اسميجولو دارون، "الاسباب الجذرية: نخب تاريخي لتقييم دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية"، صندوق النقد الدولي، مجلة التنمية والتمويل، المجلد 40 العدد 2 يونيو 2003، ص 27-30.

² جاسم المناعي، "أهمية دور المؤسسات في النمو الاقتصادي"، مقال للمدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، ماي 2007، ص 1.

2- نوعية المؤسسات في تفسير العلاقة بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي:

بينت العديد من الأدبيات الاقتصادية (Sachs and Warner (1997a.1995) و Gylfason & 2001 و G.Zoega و (Auty.2001) التي تناولت العلاقة بين النوعية المؤسسية، وفرة الموارد والنمو الاقتصادي، أن الاقتصادات الوفيرة بالموارد الطبيعية تميل إلى تحقيق نمو أبطأ من الاقتصادات التي لا تملك موارد كبيرة. فعلى سبيل المثال، نيجيريا وزامبيا وسيراليون وأنغولا والمملكة العربية السعودية وفنزويلا، كلها بلدان غنية بالموارد الا انها حققت معدلات نمو ضعيفة إلى حد سالب، في حين أن النمرور الآسيوية: كوريا وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة كلها بلدان فقيرة الموارد. وبالتالي فإن متوسط النمو يختلف في الدول الغنية بالموارد الطبيعية والدول الفقيرة من حيث هذه الموارد. لكن لا يجب التسرع بالحكم على جميع البلدان الغنية بالموارد بالإصابة بلعنة الموارد، استطاعت دول أخرى غنية بالموارد إدارة مواردها بطريقة أحسن مقارنة مع دول أخرى هذه الحالات الناجحة أطلق عليه (Succes Stories) مثل بوتسوانا وكندا وأستراليا والنرويج. كذلك فإن النقاشات التي دارت حول الفروق الواسعة في مستويات الدخل بين البلدان يميز كل من (Trebbi, Subramanian and Rodrik (2003) بين ثلاث أطروحات شائعة للمحددات العميقة للدخل والتي تكمن في: ¹

1. دور الجغرافيا التي تعد المحدد الأساسي للمناخ والموارد الطبيعية.
2. دور التجارة الدولية كمحرك لتغير الإنتاجية ونمو الدخل.
3. المؤسسات وبشكل خاص دور حقوق الملكية وسيادة القانون وقدرتها على خلق حوافز مناسبة للسلوك الاقتصادي المرغوب

من خلال الشكل (2-10) الذي يبين اثر نوعية المؤسسات على النمو الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد قام كل من (Halvor Mehlum, Karl Moene and Ragnar Torvik (2006) ² بتوضيح التباين في أداء النمو الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد على بيانات لمجموعة تتألف من 42 بلدا من بينها الجزائر (رقم 18) التي يتجاوز معدل صادراتها من الموارد الطبيعية % 10 من الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط النمو الاقتصادي السنوي للفترة الممتدة بين 1965-1990، حيث يضم الشكل (A) بيانات جميع البلدان ال 42، من خلال علاقة الانحدار تعطي مؤشرا قويا على وجود لعنة الموارد بمعامل ارتباط (0.11) أي كلما كانت دول غنية بالموارد ولديها تباعيه كبير اتجه الموارد كان

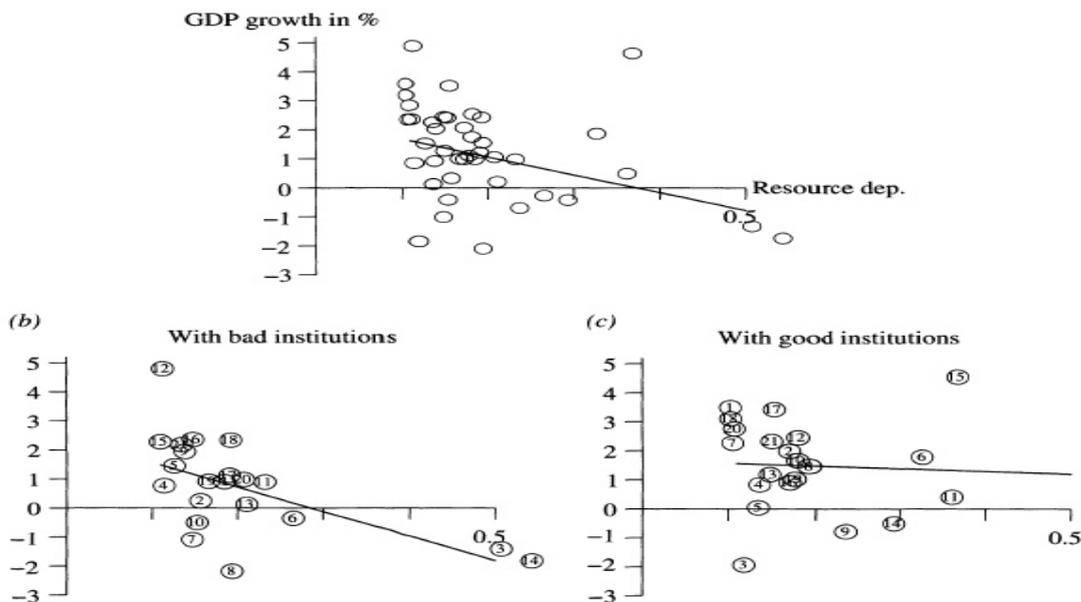
¹ Dani Rodrik, Arvind Subramanian, "The primacy of institutions (and what this does and does not mean)", Finance and development, FMI, June 2003.p31.

² Halvor Mehlum, Karl Moene and Ragnar Torvik, "Institutions and the Resource Curse", The Economic Journal, Vol. 116, No. 508 (Jan. 2006),p1-3.

نموها سالباً. غير أنهم قاموا، بتقسيم العينة إلى عينتين فرعيتين متساويتين الحجم، وفقاً لنوعية المؤسسات الجيدة (Good) في الشكل (c) والسيئة (Bad) في كل بلد. حيث لم تظهر لعنة الموارد إلا بالنسبة للبلدان ذات نوعية المؤسسات السيئة في الشكل (b) بمعامل ارتباط قوى (0.35)؛ بينما تتلاشى إشارة وجود لعنة الموارد أي تباطؤ النمو بمعامل ارتباط ضعيف (0.00) بالنسبة للبلدان ذات المؤسسات الأحسن في الشكل (c). عند إضافة العامل المؤسساتي إلى التحليل لاحظ جملة من الباحثين والأكاديميين أن الجودة المؤسساتية هي العامل المحدد لطبيعية العلاقة بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي، فتأثير الوفرة على النمو الاقتصادي بشكل سلبي يكون أكثر حدة في الدول ذات المؤسسات الضعيفة عنه في تلك الدول ذات المؤسسات القوية. أي العامل الأساسي في تحديد النجاح أو الفشل في تحقيق التنمية يكمن في العامل المؤسساتي¹.

على ضوء هذا تؤكد الدراسة إلى أن التباين في أداء النمو الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد يعزى إلى كيفية توزيع الموارد الطبيعية من خلال الترتيبات المؤسساتية، ومن هذا المنطلق يجب التمييز بين نوعين من المؤسسات في الدول التي تحوز وفرة الموارد: المؤسسات الصديقة المنتجة، والتي توفر تكامل بين أنشطة السعي وراء الربح والأنشطة الإنتاجية، و المؤسسات الصديقة المهيمنة، حيث تخلق هذه المؤسسات تنافس بين أنشطة السعي وراء الربح والأنشطة الإنتاجية وفي الأخير ترجع الغلبة لأنشطة السعي وراء الربح، الأمر الذي يؤدي إلى إلحاق الضرر بعملية النمو².

الشكل (2-10): اثر نوعية المؤسسات على النمو الاقتصادي 1965-1990.



SOURCE: Halvor Mehlum, Karl Moene and Ragnar Torvik, "Institutions and the Resource Curse", *The Economic Journal*, Vol. 116, No. 508 (Jan. 2006).p2.

¹ Halvor Mehlum, Karl Moene and Ragnar Torvik.Op.Cit.p1-5.

² جوادى عصام , زكان أحمد, مرجع سابق ذكره.ص186

كما قدم أرزقي وفان دير بلوق (Arezki & van der Ploe, 2010)¹ دعماً قويا لفرضية لعنة الموارد الطبيعية، حيث توصل الباحثان عن طريق تقديم أدلة تجريبية جديدة إلى وجود تأثير سلبي مباشر للموارد الطبيعية على الدخل الفردي، سواء عند استخدام وفرة الموارد (صادرات الموارد) أو تبعية الموارد الطبيعية كمتغيرات تفسيرية، لا سيما في البلدان التي تتسم بضعف سيادة القانون أو بالسياسات السيئة كمؤشران للتنوعية المؤسساتية الرديئة وتبقى ذات دلالة حتي في حالة استخدام مؤشرات بديلة كحقوق الملكية والفساد، كما أشارت هذه الدراسة أيضا على دور الانفتاح التجاري (عدد سنوات التي يصنف فيها بلد ما مفتوحا أمام التجارة الدولية) في التخفيف من لعنة الموارد الطبيعية. كما قدمت منظورا مختلفا على أدبيات لعنة الموارد الطبيعية التي ركزت حتى الآن على تأثير الموارد على نمو الدخل الفردي او حصة الفرد من نمو الناتج المحلي الخام وليس على دخل الفرد (income per capita).

وفي دراسة حديثة لـ سلا مارتين وسوبرامانيان (Sala-i-Martina and A. Subramanian, 2013)، والتي أكدت على أن وفرة الموارد الطبيعية خاصة النفط والمعادن لها تأثير سلبي وغير خطي على النمو من خلال تأثيرها الضار على الجودة المؤسساتية. كانت النتائج المتوصل اليها ذات دلالات قوية جدا لهذا التأثير غير المباشر على شريحة من الدول الغنية بالموارد بين 1970-1998 حيث ارتفاع حدة الانحراف المعياري لحصة الموارد الطبيعية بوحدة واحدة المعبر عنها كنسبة من إجمالي الصادرات الاجمالية يؤدي إلى تدهور في الجودة المؤسساتية بـ 0.259 مما يؤدي بدوره إلى انخفاض بنسبة 36% في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنحو 0.36%. وكان نفس التأثير تقريبا في نمو نصيب الفرد أيضا بانخفاض 0.37% مع حصة الموارد الطبيعية في الناتج المحلي الإجمالي في عام 1980 كمتغير تفسيري. وتتيح التجربة النيجيرية تأكيدا قاطعا في هذا الجانب على ان الموارد الطبيعية وسوء النوعية المؤسساتية الناجمة عن النفط كانت مسؤولة عن ضعف أدائها الاقتصادي على المدى الطويل. وذهب الباحثان إلى حد اقتراح حلا لمعالجة هذه اللعنة عن طريق التوزيع المباشرة لعائدات النفط على افراد الشعب، ويرى ان رغم كل الصعوبات التي من شأنها، بلا شك، أن تعصف بتنفيذها الفعلي في ظل سوء جودة المؤسسات، فإن اقتراحه سيكون على الأقل، أفضل بدرجة كبيرة على الوضع الراهن في نيجيريا. وبالإمكان ان يترك اثار أفضل على المؤسسات العامة وأداء النمو².

¹ Rabah Arezki, Frederick van der Ploeg, "Do Natural Resources Depress Income Per Capita? ", *Review of Development Economics* 15(3) · May 2010, pp1-19.

² Xavier Sala-i-Martina and Arvind Subramanian, " Addressing the Natural Resource Curse: An Illustration from Nigeria", *Journal of African Economies*, Vol. 22, number 4, 2013, pp. 570-615

3-الوضع المؤسسي في البلدان الغنية بالموارد:

هناك اتجاه متفائل حول آثار وفرة الموارد الطبيعية، إذ يرى بعض الباحثين أن هناك بعض الدول استطاعت أن تدير بطريقة سليمة وجيدة مداخلها الناتجة عن استغلال مواردها الطبيعية، والاستفادة منها رغم خصائص هذه الموارد كتذبذب أسعارها. هذه الحالات الناجحة أطلق عليها (*Succes Stories*) استطاعت إدارة مواردها بطريقة أحسن مقارنة مع دول أخرى¹. وفي هذا السياق فإن ج. روبنسون، ر. تورفيك وت. فارديي (2006) يرون أن دولاً مثل: بوتسوانا، شيلي، ماليزيا، النرويج، اندونيسيا،... الخ وضعت سياسات سمحت لها بتجنب لعنة الموارد لكن بلدان أخرى مثل الجزائر، الإكوادور، المكسيك، نيجيريا، العربية السعودية، فنزويلا لم تستطع، والسبب هو أن عند حدوث انتعاش للموارد تنحاز للمجموعات الحاكمة عدة خيارات من السياسات ترتبط بنوعية المؤسسات وفي الحالة التي يفتقد فيها البلد لنوعية مؤسسات جيدة فإن هذا سوف يفسح المجال أمام السياسات الرديئة التي تمكن مجموعات معينة من استغلالها في إعادة توزيع الربح لأغراض غير اقتصادية أرجع الباحثون الأداء الهزيل والبطيء للنمو الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية مقارنة بالدول الأخرى إلى العوامل السياسية التي تحدتها وفرة الموارد الطبيعية مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، وهكذا فإن العامل الأساسي في تحديد النجاح أو الفشل في تحقيق التنمية وتجنب لعنة الموارد يكمن في العامل المؤسسي².

كذلك توصل المحللون إلى أن ثروات الموارد الطبيعية غالباً ما يقترن بها فساد حكومي يقوض نظام المساءلة الديمقراطية. وغالباً ما يستند إلى هذه الحجج في إثبات أن ثروة الموارد الطبيعية قد تتحول إلى "لعنة موارد" كون ان الكثير من البلدان الغنية بالموارد تفتقر إلى وجود نظم في مجال إدارة المالية العامة لضمان شفافية وكفاءة عملية إعداد الموازنة، وإلى نظم الضوابط والتوازنات اللازمة لضمان فعالية استخدام ثروة الموارد الطبيعية. فبدون تلك النظم، عانت تلك البلدان في تطبيق نماذج إيجابية مثل بوتسوانا وشيلي والنرويج، هذا راجع لانعدام المؤسسات اللازمة لإدارة ثرواتها من الموارد الطبيعية على نحو يتسم بالفعالية وفي السنوات الأخيرة، أدى ارتفاع أسعار السلع الأولية واكتشاف موارد طبيعية جديدة إلى زيادة الإيرادات من الموارد الطبيعية في بلدان كثيرة كنسبة من الموازنة وكنسبة من إجمالي الناتج المحلي، مما يتيح فرصاً جديدة لرفع المستوى المعيشي للسكان. ولكننا لا نرى أمثلة جيدة على فعالية إدارة ثروات الموارد الطبيعية إلا في بلدان قليلة. وتمثل بوتسوانا وشيلي والنرويج وولاية ألاسكا الأمريكية بعضاً من هذه الحالات الاستثنائية³.

¹ زايري بلقاسم، "المؤسسات، وفرة الموارد والنمو الاقتصادي: بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري"، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي حول تقييم برامج الاستثمارات العامة على التشغيل والاستثمار والنمو - جامعة سطيف، 11/12 مارس 2013، ص 12.

² j. Robinson, R. Torvik & T. Verdier, "Political Foundation of The Resource Curse", *Journal of Development Economics*, V 79, 2006, P: 447-468

³ سانجيف غوبتا وأليكس ؛ فلوريس، "تقاسم الثروة"، صندوق النقد الدولي، التمويل والتنمية، المجلد 51، العدد 4، ديسمبر 2014، ص 52-54.

من اجل تقديم صورة عامة للنوعية المؤسساتية للدول الغنية بالموارد الطبيعية نقدم 3 مؤشرات لقياسها والتي تتراوح بين [2.50 - كحد أدنى و 2.50 + كحد أعلى] الصادرة عن البنك الدولي، المؤشر الأول: سيادة القانون والذي اعتمدهه أغلب الدراسات السابقة مثل: ساكس وانرر 1997، أرزقي وفان دير بلوق 2011 وسلا مارتين وسوبرامانيان . 2013 المؤشر الثاني والذي يعبر عن فعالية الحكومة ومصداقية الحكومة في التزامها بالسياسات، ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، هذا المؤشر يعطي صورة أكثر شمولية حول المؤسسات من مؤشر سيادة القانون، كما يقيس أيضا النوعية المؤسساتية السياسية وهذه الميزة لا يوفرها مؤشر سيادة القانون بالإضافة إلى ذلك يستعمل الاقتصاديون مؤشر مستوى الفساد في البلد للتعبير على نوعية المؤسسات.

الجدول رقم (2-7): مؤشرات جودة المؤسسات في بعض البلدان الغنية بالموارد سنة 2015

التحكم في الفساد Control of Corruption		فعالية الحكومة Government Effectiveness		سيادة القانون (Rule of Law)		البلدان
الرتبة من 100	قيمة المؤشر	الرتبة من 100	قيمة المؤشر	الرتبة من 100	قيمة المؤشر	
3.85	1.40-	15.38	1.01-	12.02	1.07-	انغولا
28.37	0.68-	35.10	0.51-	20.67	0.83-	الجزائر
5.77	1.33-	10.58	1.22-	0.48	1.99-	فنزويلا
19.23	0.86-	48.08	0.18-	26.44	0.72-	روسيا
59.62	0.06	60.58	0.21	64.90	0.25	السعودية
11.06	1.10-	16.83	0.95-	12.98	1.04-	نيجيريا
20.19	0.82-	45.67	0.23-	31.25	0.60-	أذربيجان
99.04	2.26	98.08	1.98	98.56	2.02	النرويج
65.87	0.28	76.92	0.96	71.63	0.57	ماليزيا
87.50	1.26	82.69	1.08	87.02	1.33	شيلي
77.40	0.84	72.12	0.51	73.08	0.63	بوتسوانا

المصدر: من اعداد الطالب بناءً على احصائيات البنك الدولي 2016 حول مؤشرات الحكمة.

The Worldwide Governance Indicators (WGI) project reports aggregate, world bank. sep2016.

يعكس الجدول أعلاه مؤشرات جد متدنية لنوعية البيئة المؤسساتية في اغلب البلدان الغنية بالموارد من خلال الترتيب المئوي الذي يتراوح بين [0 كحد أدنى - 100 كحد أعلى] صنفت كلها في الربع الأخير [25 - 0] والربع الثالث ما بين 25-50 دولة سنة 2015، بالمقارن بالدول التي في اسفل الجدول وفقا للمؤشرات ينظر إليها على انها نماذج

استثنائية التي أطلق عليها (Success Stories) بفضل نوعية مؤسساتها التي استطاعت إدارة ثروات الموارد الطبيعية بفاعلية، نجد في النرويج نموذجاً للشفافية في طريقة جمع إيرادات الموارد الطبيعية واستخدامها في الموازنة في بيئة تخلو من الفساد تماماً. وتساعد هذه الشفافية الناس على فهم واستخدام ثروات الموارد الطبيعية وتضمن مساءلة القادة السياسيين عن قراراتهم. وفي شيلي، تحمي قواعد المالية العامة ثروات الموارد الطبيعية من تأثير أي تغيرات قد تنشأ نتيجة الضغوط السياسية، كما تستطيع مؤسساتها القوية إدارة الاستثمارات العامة. ويساعد ذلك في تحويل ثروة الموارد الطبيعية إلى أصول منتجة، بما في ذلك البنية التحتية ورأس المال البشري¹.

وفي نفس السياق، يبين هالي اديسون (Hali Edison, 2003) في دراسته لمجموعة كبيرة من الدول النامية انه لو استطاعت دول أفريقيا جنوب الصحراء أن تحسن من نوعية مؤسساتها إلى متوسط نوعية المؤسسات في بلدان آسيا النامية، فإنها يمكن أن تحقق زيادة تبلغ 80% في دخل الفرد، أي ارتفاع من 800 دولار إلى أكثر من 1400 دولار. بما أن تحسن نوعية المؤسسات في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء يمكنه أن يساهم في زيادة دخلها بمعدل مرتين ونصف المرة لتصل إلى المتوسط الخاص بجميع البلدان².

على هذا الأساس وعلى ضوء النتائج السابقة، فإن معيار التمييز بين أن يتحول النفط إلى نعمة أو نقمة، يخضع للتطور المؤسساتي للدولة. فنوعية المؤسسات وطبيعية السياسات الحكومية ومدى احترام قواعد المالية العامة هي التي تجعل أن بعض الدول تنجح في إدارة إيراداتها، ويُمكن للكثير من هذه البلدان أن تحسن كثيراً من نتائجها الاقتصادية إذا عززت نوعية مؤسساتها.

المطلب الثالث: انتشار الفساد وسلوك البحث عن الربح في البلدان الغنية بالموارد

مع بداية التسعينات ظهر تيار جديد حاول إعطاء تفسيرات جديدة لتراجع النمو الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط يرجعوا ذلك إلى تدهور الحوكمة في هذه البلدان (Lane et Tornell (1999) et Torvik (2002). كون ان الإيرادات النفطية غالباً ما تجلب الفساد وتولد السلوك الريعي. وهو يمثل عقبة أمام الإصلاحات الديمقراطية، بل وربما يؤدي في الحالات القصوى إلى الانهيار المؤسسي.

¹ سانجيف غوبتا وأليكس ؛ فلوريس، مرجع سابق ذكره.ص52.

² إديسون هالي، "اختبار الروابط: ما مدى قوة الروابط بين نوعية المؤسسات والأداء الاقتصادي؟"، صندوق النقد الدولي، التمويل والتنمية، المجلد 40، العدد 2، يونيو، 2003، ص 35-38.

1-النفط وسلوك البحث عن الربح (*Rent Seeking Behavior*):

إن إشكالية الحديث عن الربح هي مجال نظري يدور حول مفاهيم متعددة مثل الربح، الاقتصاديات الربعية والدولة الربعية، اما الرشوة، تمييز المسؤولين، استبداد الأنظمة اعتبرت كخصائص للدولة الربعية وهي عناصر مفسرة للأداء السيئ في مجال التنمية والنمو بالنسبة لبعض الدول. فالأداء السيئ للدولة هو نتيجة لسلوك خاص من طرف مختلف المتعاملين، الحكوميين وغيرهم والمتمثلة في التنقل عبر دورة الربح الحكومية بطريقة تسمح بالاستحواذ على جزء معتبر من الربح، مما يترك آثار سلبية على التوزيع، الطابع السياسي للمجموعات المقاولاتية، إضافة إلى تراكم رأس المال في القطاع الخاص، العائد السياسي، التوزيع. كل ذلك يعتبر جزءا من النموذج الذي يبين مدى أهمية تحليل سلوكيات الاستحواذ على الربح الدولة الربعية¹.

- يبين (Tornell et Lane (1999)² ان السلوك البحث عن الربح شائعة في اقتصاد يتميز بمؤسسات سياسية والقضائية ضعيفة ومع وجود العديد من الجماعات أو المتعاملين ذات المصالح القوية (لوبيات)، يفترض ان الاقتصاد يتكون من قطاعين: الأول يستخدم التكنولوجيا الإنتاجية ولكن يخضع للضريبة، والثاني يستخدم تكنولوجيا إنتاجية اقل ولا يخضع للضريبة قد يمثل هذا القطاع غير الرسمي (الموازي) وغير معرضة للمنافسة الدولية وحتى حساباته البنكية في الخارج ليست تحت الرقابة الضريبية المحلية، عند حدوث صدمة خارجية أي تدفق لرؤوس الأموال من خارج البلد مثلا عند ارتفاع أسعار المواد الأولية أو زيادة المساعدات أو التحويلات الدولية على البلد أو ما يسمى "هبة السماء" (*windfalls profits*)، يؤدي ذلك إلى نوع من التنافس بين جماعات المصالح المختلفة للاستحواذ على أكبر حصة ممكنة من قيمة الربح، اين تحول هذه الجماعات الربح إلى قطاع 2، مما يؤدي إلى تركيز العبء الضريبي في قطاع 1 وتقليل العائد الصافي لرأس المال. مما يحدث إعادة تخصيص عوامل الإنتاج إلى القطاع غير خاضع للضريبة والأقل انتاجي مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي ويهدر المداخل المحققة هذا ما سماه تورنل بـ "اثر الشرهه" (*voracity effect*).

- في نفس السياق يرى كل من فرنسوا وبلاند (Baland et François (2000) ان تكلفة الفرصة البديلة للسلوك الربعي يحرم الاقتصاد من روح المقاولاتية والابتكار، وذلك لأن يجعل السعي لتحقيق الربح أكثر جاذبية من الأنشطة الإنتاجية الأخرى ويتجلى تحليلهم في وجود علاقة سلبية بين الأنشطة المقاولاتية وسلوك الربعي³.

¹ زايري بلقاسم، مرجع سابق ذكره. ص 11-12.

² Tornell A., Lane P.R, "The voracity effect", The American Economic Review Vol.89, N°1, 1999.p. 22-46.

³ Baland J.M., François P, "Rent seeking and resource booms", Journal of development economics 61,2000, p 527-542.

- اما تورفيك (2002) Torvik قدما نموذجاً لتفسير سلوك الريعي شبيهة بنموذج المرض الهولندي يتكون من 5 قطاعات (قطاع الموارد، القطاع المتأخر، والقطاع الإنتاجي ذو المردودية العليا، بالإضافة إلى قطاع يسمع لأصحاب المصالح بتنافس سياسياً وتبني سلوكيات البحث عن الربح والفساد)، يتصرف فيه الفاعلون السياسيون كأفراد عقلايين هدفهم تعظيم منفعتهم القصوى من تدفق إيرادات الموارد. وتوسع قطاع الموارد الطبيعية يسمح لهم بتحسين منفعتهم أكثر عن طريق السعي في الأنشطة الريعية مما يقلل من الإنتاجية الإجمالية. ويثبط الأنشطة الإبداعية أكثر من أي أنشطة أخرى، وبما أن الإبداع والتكنولوجيا يمثلان أهم عامل محرك لنمو الاقتصاد فإن السعي إلى تحقيق الربح من جانب الحكومة يمثل العامل الأكثر كبحاً للنمو¹.

2- تأثير الفساد في النمو الاقتصادي:

تتباين الآراء النظرية المطروحة حول تأثير الفساد في النمو الاقتصادي، حيث تفرز أدبيات التنمية الاقتصادية وجهتي نظر، فالفساد من وجهة نظر البعض له تأثير سلبي في النمو الاقتصادي، لأنه العامل الأكثر أهمية في إعاقة الكفاءة الاقتصادية من خلال خفض معدلات الاستثمار وسوء توزيع الإنفاق العام وغيرها من التشوهات التي يحدثها.

لكن في المقابل هناك من يرى أن للفساد تأثيرات إيجابية في النمو الاقتصادي كما وجد لايت وويدمان Leite (and Weidmann, 1999) تأثيراً موجباً للفساد في النمو الاقتصادي. لاسيما في الدول التي تنتشر فيها البيروقراطية الإدارية، إذ تؤدي الرشوة بوصفها أحد أشكال الفساد إلى تقليل تكاليف الانتظار التي يتحملها رجال الأعمال والنتيجة فإنها تؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتنشيط النمو الاقتصادي. وفي كل الأحوال فإن تأثير الفساد في النمو الاقتصادي يتباين بتباين المؤسسات، فمنظرو التنمية يرون أن تأثير الفساد يكون أكبر في ظل وجود مؤسسات سيئة، في حين يكون التأثير اقل في ظل المؤسسات الجيدة، بين ذلك كل من Graeff et Mehlkop² (2003) على عينة شملت كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية خلال الفترة 1998-2000 لدراسة تأثير مختلف عناصر الحرية الاقتصادية في الحد من الفساد وتوصلوا إلى ان هناك علاقة قوية بين الحرية الاقتصادية والفساد ولكن يعتمد ذلك على مستوى التنمية في البلد خاصة انهما وجدا ان بعض أنواع التنظيمات تحد من ظاهرة الفساد أي على نوعية المؤسسات وجودتها.

¹ Torvik R., "Natural resources, rent seeking and welfare", *Journal of Development Economics*, 67,2002. p. 455-470.

² Graeff, P. et G. Mehlkop (2003), "The Impact of Economic Freedom on Corruption: Different Patterns for Rich and Poor Countries", *European Journal of Political Economy*, Vol. 19, pp. 605-20

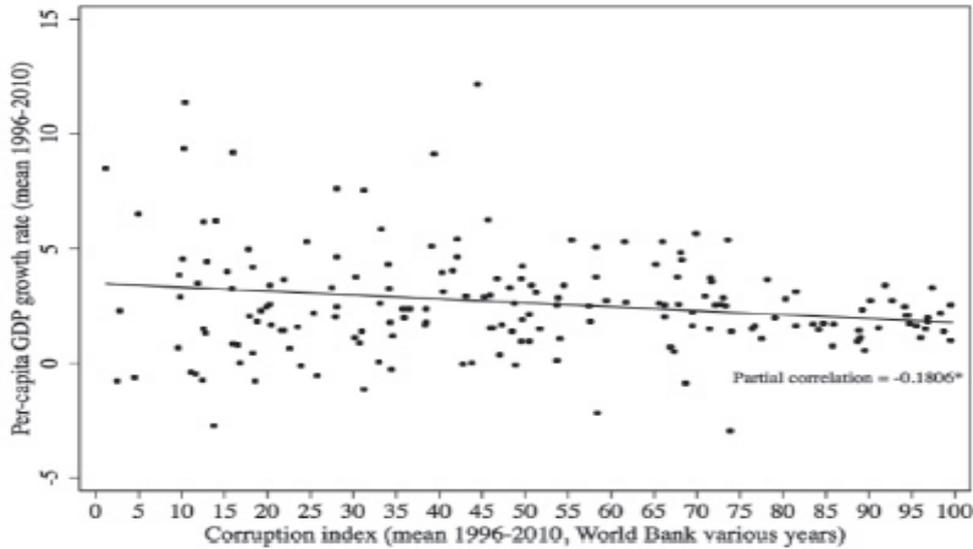
في حين أن الكثير من الأدبيات تقبل عموماً الآثار السلبية للفساد على النمو، إلا أن الأدبيات لا تزال منقسمة على القنوات التي يعمل من خلالها حجم التأثير المباشر وغير المباشر للفساد على معدل النمو. يري **ماورو (1995)** أن الكثير من تأثير الفساد على النمو يأتي من خلال خفض الاستثمار الخاص. وقد بينت الدراسة التجريبية التي قام بها وجود علاقة ارتباط سلبية واضحة بين الفساد ومعدل الاستثمار وأن مقدار تأثير الفساد على الاستثمار كان كبيراً جداً حيث أن تراجع قدرها انحراف معياري واحد في مؤشر الفساد تؤدي إلى زيادة في معدل الاستثمار قدره 2.9% من الناتج الداخلي الخام. وينظر إلى الفساد أيضاً على أنه يشوه جمع الضرائب، وهو ما يؤثر ليس فقط على مستوى الإنفاق العام، بل أيضاً على تكوينه، حيث يقوم المسؤولون الحكوميون بتعديل مخصصات الإنفاق لصالح المشاريع التي تسمح لهم بجمع الرشاوى، ويرى كل من **شليفر وفيشني (1993)** أن هذا من المرجح أن يؤدي إلى تفضيل مشاريع كبيرة متخصصة مثل أنظمة الأسلحة الكبرى ومشاريع الهندسة المدنية (البنية التحتية)، وهي تكاليف باهظة الثمن ومن الصعب تحديد قيمتها السوقية بدقة، مما يتيح المزيد من الفرص للفساد¹.

وفي دراسة أخرى أكثر دقة وحداثة استخدم **ماورو (2001)** بيانات لخمس وأربعين دولة فوجد أن للفساد تأثيراً سلبياً ومعنوياً في النمو الاقتصادي، وقد تضمن النموذج القياسي كلاً من مستوى الناتج المحلي الإجمالي، ونمو السكان، والحقوق السياسية كمتغيرات تفسيرية لسلوك النمو الاقتصادي. لكن عندما أضاف متغيرات تفسيرية أخرى إلى النموذج هي نسبة الاستثمار، ومستوى الاستقرار السياسي، وتكوين رأس المال البشري، أصبح تأثير الفساد غير معنوي. وقد عزا ذلك إلى التداخل الخطي مع تلك المتغيرات. وقد استنتج أن هناك قنوات مباشرة وأخرى غير مباشرة يؤثر فيها الفساد في النمو الاقتصادي. فنصف تأثير الفساد في النمو يأتي بشكل غير مباشر من خلال تأثيره على الاستقرار السياسي، في حين أن أكثر من 20% يأتي من خلال تأثيره في نسبة الاستثمار، وإن 15% يأتي من خلال تأثيره السالب على تكوين رأس المال البشري، والمتبقي هو التأثير المباشر².

¹ Giorgio D'Agostino, J. Paul Dunne and Luca Pieroni, « Government Spending, Corruption and Economic Growth », World Development Vol. 84, 2016. pp 190–191.

² مفيد ذنون يونس وعدنان دهام احمد، " أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم"، مجلة تنمية الرافدين العدد 109 مجلد 34 لسنة 2012-جامعة الموصل، ص191.

الشكل 2-11: تأثير الفساد على النمو الاقتصادي 1996-2010.



Source: Giorgio D'Agostino, J. Paul Dunne and Luca Pieroni, « Government Spending, Corruption and Economic Growth », World Development Vol. 84, 2016. p191

يبين الشكل (رقم 2-11) المأخوذ من دراسة حديثة لـ داقوستينو ودون وبيروني (2016) D'Agostino, J.

(P. Dunne, Pieroni, العلاقة بين متوسط معدل النمو للناتج المحلي الخام (GDP) ومؤشر الرقابة على الفساد للبنك الدولي خلال الفترة 1996-2010 لعينة من الدول تتكون من 106 دولة التي تتوفر عنها بيانات، حيث يمثل الرقم 0 بلدا غير فاسد ورقم 100 بلدا يخلوا من الفاسد (عكس مؤشر البنك الدولي)، من الواضح أن هناك ارتباطاً سلبياً من خلال علاقة الانحدار في الشكل أعلاه بمعامل ارتباط سالب (0.18 -)، أي كلما زاد الفساد تراجع معدل النمو الاقتصادي، حيث تمثل النقاط الدول وهي منتشرة على نطاق ضيق حول خط معادلة الانحدار خاصة في أقصى نطاق المؤشر أي الدول الأكثر فساداً.

توصلت نتائج الدراسة إلى ان تأثير الفساد يكون بطريقة غير مباشر على مكونات الإنفاق الحكومي، سواء كان ذلك الإنفاق العسكري او الإنفاق الاستثماري الا انه النتائج بينت أن التفاعلات بين الفساد والاستثمار والفساد والإنفاق العسكري لها آثار سلبية قوية على النمو الاقتصادي على عينة من 106 دولة. إلا أن الصلة بين الفساد والإنفاق العسكري والإنفاق الاستثماري هي أكثر أهمية بالنسبة للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل خاصة الغنية منها بالموارد¹، التي عادة تمتاز بسياسة توسعية في فترات طفرة أسعار الموارد مما يؤدي إلى انتشار سلوكيات البحث عن الربح ذلك عبر إطلاق الفساد، وضعف الحكم والإدارة، والسعي الحثيث وراء الربح والنهب.

¹Giorgio D'agostino, J. Paul Dunne and Luca Pieroni, Op.Cit.pp190-205.

3-درجة تفشي الفساد في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية:

بعيدا عن الأطروحات النظرية التي تتضمنها الأدبيات الاقتصادية حول طبيعة التأثير الذي يتركه الفساد في النمو الاقتصادي، فإنه يمكن القول إن تأثير الفساد على النمو الاقتصادي يتباين من اقتصاد لآخر، وتأثير الفساد في مجتمع ما لا يمكن أن يتم من دون الأخذ في الحسبان الإطار المؤسساتي الخاص بذلك المجتمع. فالفساد له تأثيرات مختلفة في الأوضاع المؤسساتية المختلفة، ومن هنا فتأثيرات الفساد في الاقتصاد يمكن أن تكون مختلفة من مكان إلى آخر، ومن وقت إلى آخر. وإن دراسة الفساد من دون مراعاة التفاعل المتبادل بين الفساد والمؤسسات تعد عملية غير دقيقة.¹ ويعتمد أيضا على نوع الموارد الطبيعية، حيث ان النفط والمعادن أكثر ملاءمة لانتشار الفساد من المنتجات الزراعية.

3-1-وفرة الموارد تضعف البيئة المؤسساتية في الدول الغنية:

ان مسألة الفساد لها علاقة كبيرة بالاقتصادات التي تتوفر على موارد طبيعية هامة لأن عملية استخراج واستغلال هذه الموارد تعتبر أنشطة ريعية بامتياز وتعزز سلوك السعي إلى تحقيق الربح (Rent-Seeking)، الذي يعتبر نشاطا جد مكلف بالنسبة للنمو لاقتصادي كونه يحد من الأنشطة الإنتاجية والأنشطة الإبداعية التي يعتبران اهم العوامل في تحقيق النمو. بالإضافة إلى ذلك، غالبا ما يصاحب طفرات ارتفاع أسعار السلع الأولية انتشار الفساد في القطاع العام الذي يتيح لأصحاب النفوذ إساءة إنفاق وتخصيص إيرادات هذه الموارد غير المتوقع، وتشير دراسة لـ ارزقي وبريك (Arezki² and Bruck, 2012) أجريت لـ 31 بلدا مصدرا للنفط غطت الفترة 1992-2005 إلى أن الإيرادات النفطية الكبيرة غير المتوقعة تسبب زيادة كبيرة في الفساد وتدهور الحقوق السياسية ويترتب على ذلك ارتفاع تكلفة الاستثمار العام من ناحية وانخفاض جودته من ناحية أخرى.

3-2-ضعف مؤشرات الحوكمة في معظم الدول الغنية بالموارد

بناءً على تحليل إحصائي للمؤشرات الحوكمة للبنك الدولي للدول الافريقية في الجدول (2-8) من خلال بحث لـ هنري اندوا (H.A.Ondoa,2013)³ حققت الدول الافريقية الغنية بالموارد تدهور كبير في مؤشرات الحوكمة الستة خلال الفترة 1998-2011، أي الفترة التي عرفت ارتفاع أسعار السلع الأولية ارتفاع غير مسبوق واكتشاف موارد طبيعية جديدة مما ادي إلى زيادة الإيرادات من الموارد الطبيعية في بلدان كثيرة كنسبة من الموازنة وكنسبة من إجمالي الناتج

¹ مفيد ذنون يونس وعدنان دهام احمد، مرجع سابق ذكره، ص 192.

² Arezki, Rabah, and Markus Brückner., "Oil Rents, Corruption, and State Stability: Evidence from Panel Data Regressions," *European Economic Review*, Vol. 55, No. 7, 2012. pp. 955-963.

³ Henri Atangana Ondoa, "Gouvernance et croissance économique en Afrique », *African Development Review*, Vol. 25, No. 2, 2013, p130-147

الحلي الموارد الطبيعية، مما انعكس ذلك على البيئة المؤسساتية حيث عرفت متوسط مؤشرات والتي تتراوح قيمتها بين (2.5+) و(2.5-) السيطرة على الفساد وسيادة القانون تضرراً أكثر حيث زاد الفساد في كل الدول الافريقية انتقل من -0.48 سنة 1998 الى -0.665 سنة 2011، وتدهور مؤشر سيادة القانون من -0.21 سنة 1998 إلى -0.74 سنة 2011، بالإضافة مؤشر الجودة التنظيمية خلال فترة طفرة اسعار الموارد الأولية لكل الدول الافريقية الغنية بالموارد الطبيعية مجتمعة، حيث ضعف الحوكمة في هذه الدول ابطأ كثيراً كثيراً النمو خاصة في ظل غياب الديمقراطية حيث الدول التي كانت اقل فساداً وأكثر ديموقراطية حققت نمو أحسن مثل بوتسوانا وكينيا، أي ان مكافحة الفساد وزيادة الحريات الديمقراطية يعزز النمو كثيراً في هذه البلدان، هذه النتيجة ليست جديدة لأن أرزقي و Gylfason (2011) قد أظهر أن الفساد مرتفع بشكل خاص في البلدان الأفريقية الغنية بالموارد الطبيعية والاقبل ديمقراطية عن غيرها من الدول¹.

الجدول (2-8): متوسط مؤشرات الحوكمة في البلدان الافريقية الغنية بالموارد الطبيعية بين 1998-2011

الدول الافريقية الغنية بالموارد الطبيعية	سيادة القانون	التحكم في الفساد	الجودة التنظيمية
سنة 1998	-0,2104	-0,4801	-0,5251
سنة 2011	-0,7453	-0,665-	-0,615-

Source: Henri Atangana Ondo, "Gouvernance et croissance économique en Afrique", African Development Review, Vol. 25, No. 2, 2013, p138.

من خلال ما سبق، توصلت أغلب البحوث الحديثة التي كان هدفها البحث في طبيعة العلاقة بين كثافة الموارد والنمو إلى أن وفرة الموارد تؤثر على البيئة المؤسساتية، وغالبا ما يستند إلى هذه الحجج في إثبات أن ثروة الموارد الطبيعية قد تتحول إلى "لعنة موارد" وقد عبر بطلاقة عن هذه الفكرة خوان بابلو بيريز الفونسو، وزير المناجم والمواد الهيدروكربونية الأسبق في فنزويلا والذي شارك في تأسيس منظمة البلدان المصدرة للبترول، حيث وصف البترول بأنه "فضلات الشيطان"، محذرا من أنه قد يكون سببا في إهدار الموارد والفساد والاستهلاك المفرط والدين².

¹ Henri Atangana Ondo, "Op.cit.", p138-139

² سانجيف غوبتا وأليكس ؛ فلوريس، مرجع سابق ذكره، ص53.

3-3- انتشار الفساد في اغلب البلدان المصدر: يظهر ذلك جليا بأن إيرادات الموارد الطبيعية تتسبب في انتشار الفساد في اغلب البلدان التي تصدر الموارد الطبيعية، ولا سيما النفط، مما يؤثر سلباً على اداءها ودليل على ذلك هو مؤشر قياس مدركات الفساد في العالم (CPI (Corruption Perception Index) الذي وضعته منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) كأهم معيار لقياس الفساد لدى الدول وترتيبها لـ 176 دولة،

الجدول (2-9): ترتيب بعض البلدان الغنية بالموارد حسب درجة الفساد لسنة 2016.

الرتبة حسب درجة الفساد	الدول الغنية بالموارد الطبيعية	قيمة مؤشر الفساد CPI
6	النرويج	86
24	الشيلي	66
36	بوتسوانا	60
50	موريشيوس	54
55	ماليزيا	49
62	العربية السعودية	46
87	زامبيا	38
123	المكسيك	30
101	الغابون	35
108	الجزائر	34
116	مالي	32
123	أذربيجان	30
131	روسيا	29
136	نيجيريا	28
166	فنزويلا	17
164	انغولا	18
156	جمهورية الكونغو	21
166	العراق	17

Source: Transparency International, Corruption perceptions index 2016, Surveys 25 janv2017. <http://www.transparency.org/cpi2016>

كما يوضحه في الجدول (2-9) حققت اغلب الدول الغنية بالموارد سنة 2016 أقل من 50 نقطة على مقياس يبدأ من 0 (حيث معدلات الفساد عالية للغاية) إلى 100 (حيث تخلو الدولة من الفساد)؛ مما يُظهر انتشار وضخامة

حجم الفساد، بينما نجد دول استطاعت إدارة ثروات الموارد الطبيعية بفاعلية، كالنرويج الذي يعتبر نموذجاً للشفافية في طريقة جمع إيرادات الموارد الطبيعية واستخدامها في الموازنة في بيئة تخلو من الفساد تماماً وبدرجة اقل بوتسوانا وماليزيا، والشيلي مؤخراً عرف كيف يحسن حالة الحوكمة والسيطرة على الفساد، وكل هذه الدول كان ادائها الاقتصادي احسن بكثير من باقي الدول الأخرى الغنية، الا انها تعتبر نماذج استثنائية بفضل نوعية مؤسساتها.

المطلب الرابع: الديمقراطية والانهيار المؤسساتي (صراعات المسلحة):

يربط كثير من المراقبين سجلات نمو الدول المنتجة للنفط المخيبة للآمال بافتقارها إلى الديمقراطية. في بادئ الامر يبدو المنطق سليماً، الا ان اعتراض النفط سبيل الحريات الديمقراطية لا يعتبر قدراً محتوماً، حيث شهدت بعض الدول الغنية تحولات ديمقراطية كالمكسيك، في حين دول الشرق الأوسط اقل تحولاً والدول الافريقية ذات وضع أكثر تعقيداً، هناك تباين كبير بين الدول الغنية وهذا راجع لعوامل أخرى الا ان الشيء البارز حسب العديد من المؤلفات الخاصة بالعلاقة بين النفط والديمقراطية ان النفط والديمقراطية لا يمتزجان بسهولة¹.

1-آليات تأثير الدخل الربعي على الوضع السياسي:

النفط يجعل الحكومات اقل عرضة للمساءلة وهذا بدوره يجعل القادة السياسيين اقل ميلاً لتعزيز الرفاه الاجتماعي أي بتحررهم من تدقيق ومتابعة الناخبين، يصبح الساسة أيضاً قصيري النظر وقليلي التبصر، فحسب دراسة مهمة لـ حسين مهداوي بعنوان "دولة الربيع": يكرس الساسة القسم الأكبر من مواردهم لحراسة الوضع الراهن بحرص وحذر شديدين بدل ان يستثمروا في التنمية الاقتصادية²، وتشير إحصائية لمؤسسة الأبحاث "بيت الحرية" (Freedom House) التي نشرت في عام 2005، إلى وجود علاقة عكسية بين مؤشر الديمقراطية وبين اعتماد الدولة على الربيع، وهذا ما يمكن ملاحظته في اغلب الدول المصدرة للنفط والمعتمدة على إيراداته، والاستثناءات في هذا المجال محدودة وبالطبع هناك عوامل أخرى تتداخل لتعطي هذه النتيجة، واستناداً إلى الأبحاث التجريبية التي أجراها (Ross, 2001)³، تتناسب العلاقة بين العملية الديمقراطية عكسياً مع ازدياد صادرات النفط، أي أنه كلما ازدادت المداخل النفطية للدول المنتجة للنفط، تصاب العملية الديمقراطية بالخلل وتراجع الحريات السياسية، وتأييداً لهذه الفكرة يعتقد فريدمان (Friedman, 2006) إن أول قانون في التركيبة السياسية القائمة على صادرات النفط هو أن العملية الديمقراطية

¹ مايكل ال. روس، ترجمة محمد هيثم نشواني، مرجع سابق ذكره، 2014.ص114.

² مايكل ال. روس، نفس المرجع اعلاه، 2014.ص303.

³ Ross, M. L, "Does Oil Hinder Deomcracy?", World Politics. vol 53, No. 3.2001

والحرية هي في تعارض مع زيادة الصادرات النفطية. إن أهمية وجهة نظر فريدمان تتحدد في نظرية أزمة المشاركة السياسية (Political Contribution) والعجز الإداري (Managerial Inefficiency) وفقدان الشرعية السياسية في حكومات الدول الريعية. فإن الدخل الريع يولد ثلاث آليات:

- أثر الانفاق: توفر المداخل النفطية للدولة الإمكانية على قدر من الانفاق الجاري الغير منتج من أجل جلب رضا الرأي العام ولو كان ذلك شكلياً من خلال خلق فرص عمل كاذبة والتستر على البطالة الواسعة وتوسع الجهاز الإداري لجلب المواين للحكم مما يضعف أداء جهاز الدولة في مواجهة متطلبات التنمية.

- الأثر الضريبي (Taxation effect): عن طريق تخفيف حجم الضرائب المفروضة على الافراد لان مداخل الدولة تأتي عن طريق الصادرات النفطية واستناداً إلى ذلك تصبح مساءلة الشعب للدولة محدودة والشفافية الانفاق منعدمة.

- اثر تكوين المجاميع: تؤدي سياسة توزيع المداخل الي تشكيل المجاميع غالباً ما يظهر على شكل "لوبي" في شبكة السلطة من خلال الاستفادة الامتيازات والتسهيلات المالية المقدمة لهم، مما يقف حائلاً أمام التنظيمات المستقلة عن الحكم لممارسة الرقابة او المساءلة وهو ما يؤدي إلى زيادة ملحوظة في الاستيراد وضعف الإنتاج المحلي الناتج عن انتشار سلوكيات البحث عن الريع.

تؤدي حصيلة تفاعل هذه الاليات إلى ضعف الأسس الانتاجية في المجتمع وإلى التبعية للخارج في قطاع الخدمات والانتاج، وإلى تضخم جهاز الدولة وانعدام مساءلة الحكومة وانعدام التعددية السياسية والتبعية الاقتصادية للخارج وتعثر القطاع الخاص والمجتمع المدني وزياده ظاهرة الولاء والفساد الاداري¹.

2-الثروات الطبيعية ونشوب الصراعات المسلحة (دراسات سابقة):

عانت العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية خاصة منها الدول الأفريقية من تجارب متفاوتة من الصراعات والحروب الأهلية، والتي تعددت أسبابها من نزاع حول الموارد الاقتصادية أو الحقوق السياسية أو العديد من العوامل الأخرى، والثابت وجود العديد من الدلائل التي تشير إلى تركيز اندلاع الصراعات الأهلية في الأقاليم الغنية بالثروات الطبيعية حيث يمكن للموارد الطبيعية أن تقوم بدور المحفز للصراعات²، وفي هذا الصدد، قامت إحدى الدراسات لـ Indra

¹ أحمد علوي، تعريب عادل حبه، "الاقتصاد الريع ومعضلة الديمقراطية، الحوار المتمدن-العدد: 3540، 2011. متوفر على الرابط التالي:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=282748> . شوهد يوم 2017./05/18

² اسامة عبدالرحمن ابوبكر، " الموارد الطبيعية واثرها على الصراعات في افريقيا"، ورقة بحثية مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2017. ص.2.

(de Soysa,2002) بتحليل العلاقة بين الثروات الطبيعية التي تمتلكها الدولة في سنة معينة واحتمال نشوب الحرب الأهلية خلال السنوات الخمس التالية على حوالي 138 دولة بعد نهاية الحرب البارد بين 1989-1999. وتم قياس حجم الثروات الطبيعية التي تمتلكها الدولة بنسبة الصادرات من الموارد الطبيعية إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتوصلت الدراسة إلى أنه مع زيادة هذه النسبة يزداد احتمال تعرض البلاد لمخاطر الحرب الأهلية حتى تصل النسبة إلى 26%، ومع زيادة النسبة عن 26% يبدأ احتمال نشوب حرب أهلية في الانخفاض. وأكدت الدراسة على دقة هذه النتائج من الناحية الإحصائية، فالدول التي حققت نسبة 26% بلغ احتمال نشوب حرب أهلية بها 23%، بينما لم يتجاوز الاحتمال في الدول التي لا تزخر بثروات طبيعية نسبة 0.5%. ومن ثم خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية قوية . لكنها ليست علاقة مطردة بين الاعتماد على تصدير السلع الأولية وبين نشوب حرب أهلية¹.

- توصل كولير وهوفلر ((Collier et Hoeffler (2004) ان صادرات الموارد الطبيعية محدد هام في إمكانية نشوب الحروب الأهلية من خلال تحليلهما لـ 52 حرب أهلية خلال الفترة بين 1960 و 1990 فوجدوا أن تبعية الدول للموارد الطبيعية (مقاسة بنسبة صادرات الموارد الأولية إلى GDP) تزيد من احتمال تعرضها لخطر الحرب الأهلية في الخمسة سنوات اللاحقة، كما بينت النتائج القياسية أيضا أن هناك ارتباط غير خطي بين المتغيرين بحيث ترتفع إمكانية التعرض للصراع كلما زادت التبعية للموارد إلى غاية وصول نسبة صادرات الموارد من GDP إلى نسبة 32%، وابتداء من هذه النسبة تنخفض إمكانية التعرض لحرب أهلية.توصل أيضا إلى أن ارتفاع نسبة صادرات الموارد الأولية من GDP من 0 إلى 32% يزيد من احتمال خطر تعرض البلد لحرب أهلية من 1 إلى 22%.

- في دراسة أخرى مشاهمة لـ فيرون ((Feoron et Laitin, (2003) بينا الباحثين ان احتمال خطر نشوب الحروب الأهلية في بلد مصدر للنفط هو في حدود 19.1% في مقابل 9.2% في بلد غير مصدر للنفط، ويؤكد على ان تدهور الحوكمة في هذه البلدان يزيد احتمال وقوع الصراعات المسلحة و تمثل إيرادات الموارد مصدر هام لتمويل تلك الصراعات².

¹ Indra de Soysa , "Paradise Is a Bazaar? Greed, Creed, and Governance in Civil War 1989-99", *Journal of Peace Research*, vol. 39, No. 4, 2002, pp. 395- 416

² Marie-Claire AOUN, « la rente pétrolière et le développement économiques des pays exportateurs », *Thèse de Doctorat en science économique, Université Paris Dauphine, France, 2008, p160-161.*

3-مقاربات تسبب الثروة الطبيعية في اندلاع الصراعات:

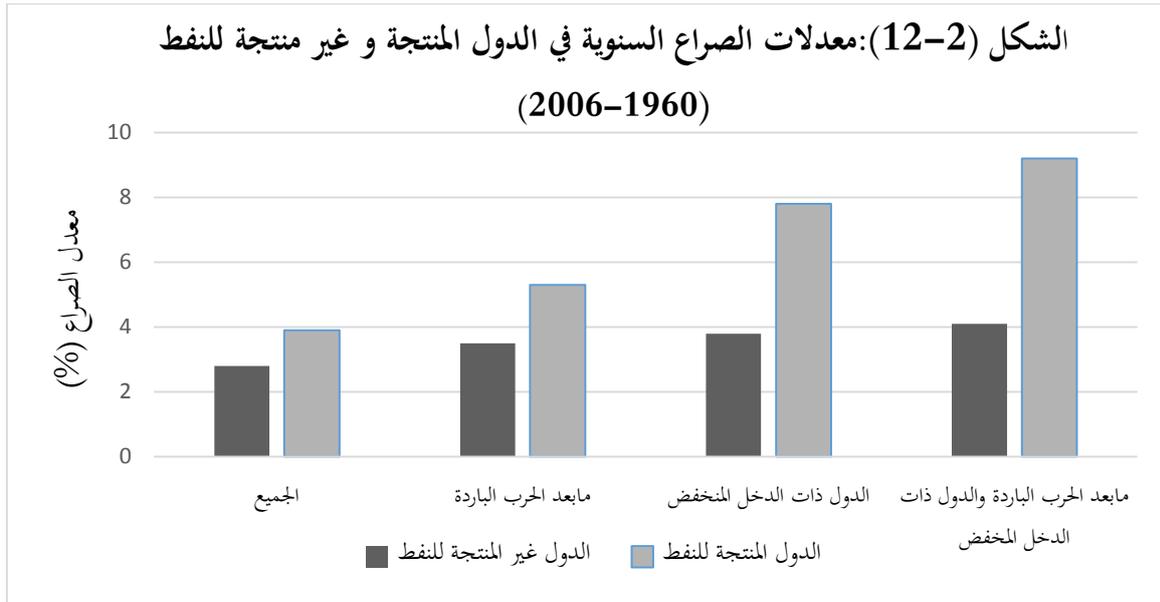
هناك حجم تأثير كبير للموارد الطبيعية خاصة النفط في نشوب حرب أهلية، كون البترول او الماس يشجع النزاعات الانفصالية ويقدم مورد تمويل مهم للمتمردين، ويرى روس ايضا ان الموارد تطيل من عمر الحروب ويذكر بعض الحالات، حيث استحوذ المتمردين على أنشطة التعدين لتمويل نفسها كحركة UNITA الانفصالية التي استغلت الماس في أنغولا. وتقدم مقاربتين لذلك تندلع الحروب بسببهم:

- اولا " بفعل جاذبية النفط كلما راكمت الحكومات مزيداً من إيرادات النفط أضحت اهدافاً مربحة أكثر للمتمردين تجعل الدولة أكثر اغراءً مقارنة بالعمل في الاقتصاد العادي"،

- ثانيا الثروة النفطية تضعف الدولة وتجعلها أكثر عرضة للعصيان المسلح نظرا لضعف الكفاءة الإدارية وقلة الحوافز لتطوير نظم التحكم والكفاءة الإدارية. هاذين السببين وثقتنا الصلة احدهما بالأخرى إذا سيهاجم المتمررون الدول الغنية بالنفط لان الفوائد أكبر، وفقا لمقولة الدولة الضعيفة سوف يهاجم المتمررون الحكومة لان التكاليف هزيمتها اقل¹.

ودليل على ذلك، عند عقد مقارنة بين معدلات الصراع في الدول المنتجة للنفط مع باقي دول العالم في ظل ظروف مختلفة كما هو موضح في الشكل(2-11) منذ سنة 1960، كان معدل الصراع في الدول النفطية اعلى بنسبة 40% تقريبا من باقي البلدان ذات مستويات الدخل المختلفة، واعلى 50% منذ نهاية الحرب الباردة عام 1990. اما الدول ذات الدخل المنخفض فكانت اعلى بنسبة 75% منذ عام 1960، واعلى بمعدل يزيد عن الضعف تقريبا منذ عام 1990.

¹ Feoron, James D., "Primary commodity Exports and Civil War", Journal of Conflict Resolution 49(4), 2005, p487



المصدر: مايكل ال. روس، ترجمة محمد هيثم نشواتي، مرجع سابق ذكره، 2014. ص250.

تمثل المستطيلات السوداء معدلات الصراع السنوية بين الدول المنتجة للنفط، والمستطيلات الرمادية معدلات الصراع السنوية في الدول غير المنتجة للنفط، تغطي البيانات كامل الفترة 1960 إلى 2006، أو حقبة ما بعد الحرب الباردة بين عامي 1992 و 2006. تأثير النفط واضح من خلال الشكل في زيادة معدلات الصراع في الدول المنتجة عن غيرها من الدول، اذا ينبغي القول ان للثروة النفطية التأثيرات المحفزة على الصراع، أي زيادة جاذبية الدولة بسبب إيرادات النفط وضعف قدرة الدولة لدفاع عن نفسها بسبب تأثير النفط على نوعية المؤسسات السياسية القائمة او حتي عرض لتدخل الأجنبي كما حدث في العراق 2003 وليبيا في 2011، رغم تراجع تدخل القوى العظمى منذ السبعينات¹.

بالإضافة الى ذلك يؤدي سلوك الشركات والحكومة إلى عدم العدل التوزيعي والتناقض بين فقر المنطقة وتخلفها من جهة وتوليد الثروات الضخمة من أراضيها من جهة أخرى أدت الى تنامي مشاعر السخط والكراهية في العديد من المناطق إفريقيا كنيجيريا وسيراليون والكونغو وغيرها من المناطق الغنية التي شهدت صراعات مسلحة، بالتالي وجود الموارد في حد ذاتها لا يؤدي الى الصراعات ولكن طريقة استغلاله وتوزيعه بين اصحاب المصالح هو اهم اسباب الصراع وبالتالي فان اهم مداخل الحل لا بد ان تشمل عملية توزيع العوائد من الموارد الطبيعية عند التخطيط لحل اي صراع من هذا النوع²

¹ مايكل ال. روس، ترجمة محمد هيثم نشواتي، مرجع سابق ذكره، 2014، ص. 249- 251.

² اسامة عبد الرحمن ابوبكر، مرجع سبق ذكره ، ص 8-11.

خلاصة الفصل الثاني:

إن وفرة الموارد الطبيعية بشكل كبير في دولة عادة له تأثيراً إيجابياً مباشراً في النمو، بيد أن لها تأثيراً سلبياً أكبر، نتيجة التقلب الاقتصادي الذي تخلقه، والمتبع لهذا الفصل يجد أن نعمة هذه الموارد تتجلى في العوائد المالية الكبيرة التي تحصلها هذه الدول وتتجلى نعمة هذه الموارد في زيادة اتكال الدولة على هذه الموارد الناضبة ، هذا ما يضعها امام مجموعة من التحديات على المدى الطويل وذلك لتقلب إيرادات النفط نظراً لتقلب أسعاره ، مع ذلك لا يمكن ان يُنحى باللائمة على التقلب الأسعار وحده في بقاء النمو، ما يسبب التقلب في دول النفط هو تقلبات إيرادات الحكومة ولدى الحكومات القدرة على التخفيف من حدة هذه التقلبات، نظرياً على الأقل.

و هذا ما بينته العديد من الأدبيات الاقتصادية (Sachs and Warner (1997a.1995 و gylfason 2001 و G.Zoega & (Auty.2001) التي تناولت العلاقة بين النوعية المؤسساتية، وفرة الموارد والنمو الاقتصادي، أن الاقتصادات الوفيرة بالموارد الطبيعية تميل إلى تحقيق نمو أبطأ من الاقتصادات التي لا تملك موارد كبيرة ، و أوضح أن الجودة المؤسساتية هي العامل المحدد لطبيعية العلاقة بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي، فتأثير الوفرة على النمو الاقتصادي بشكل سلبي يكون أكثر حدة في الدول ذات المؤسسات الضعيفة عنه في تلك الدول ذات المؤسسات القوية. أي العامل الأساسي في تحديد النجاح أو الفشل في تحقيق التنمية يكمن في العامل المؤسساتي. إلا أن مايكل روس (ROSS L.M , 2012) في كتابه " ثروة الأمم كيف تُشكل الثروة النفطية تنمية الأمم" يرى أن قدر كبير من هذه الأسباب التقليدية مبالغ فيها (تدني التنمية البشرية، الفساد..) ولا يؤدي النفط عادة إلى تباطؤ النمو الاقتصادي بل يكون النمو في الدول النفطية مضطرباً. فاللغز الحقيقي يكمن في السؤال عن السبب الذي جعل دول النفط تحقق معدلات نمو عادية، في الوقت الذي يتعين عليها تحقيق نمواً اقتصادياً أسرع من العادي إذا اخذنا بالحسبان ثرواتها الطبيعية الهائلة. وهذا راجع الى:

حسب (Mehlum, Moene and Torvik (2006) يعزى ذلك إلى كيفية توزيع الموارد الطبيعية من خلال الترتيبات المؤسساتية، ومن هذا المنطلق يجب التمييز بين نوعين من المؤسسات في الدول التي تحوز وفرة الموارد: المؤسسات الصديقة المنتجة، والتي توفر تكامل بين أنشطة السعي وراء الربح والأنشطة الإنتاجية، و المؤسسات الصديقة المهيمنة، حيث تخلق تنافس بين أنشطة السعي وراء الربح والأنشطة الإنتاجية وفي الأخير ترجع الغلبة لأنشطة السعي وراء الربح، الأمر الذي يؤدي إلى إلحاق الضرر بعملية النمو.

- تواجه هذه البلدان عدم اليقين في ثروتها النفطية وذلك لتقلب إيرادات النفط نظرا لتقلب أسعاره، مما يمثل إشكالية في ما يتعلق بالإدارة المالية الكلية والاستخدام الفعال للموارد وهذه الحالة تحبط بدورها اقدام القطاع الخاص على الاستثمار، فالاعتماد المفرط على الموارد الغير مستقرة قد يكون جوهر مفهوم لعنة الموارد.

- تأثير النفط واضح من خلال زيادة معدلات الصراع في الدول المنتجة اذا ينبغي القول ان للثروة النفطية التأثيرات المحفزة على الصراع، أي زيادة جاذبية الدولة بسبب إيرادات النفط وضعف قدرة الدولة لدفاع عن نفسها بسبب تأثير النفط على نوعية المؤسسات السياسية القائمة.

إذا العائق الذي يحول دون تحقيق نمو أسرع وتيرة هو سياسات الحكومات غير المناسبة خاصة التي تفشل في تعويض تقلبات إيرادات النفط. غالبا ما يقترن طفرات ارتفاع أسعار السلع الأولية انتشار سلوكيات البحث عن الربح كالفساد في القطاع العام وتدهور الحقوق السياسية ويترتب على ذلك ارتفاع تكلفة الاستثمار العام من ناحية وانخفاض جودته من ناحية أخرى، إذا وفرة الموارد تضعف البيئة المؤسساتية في الدول الغنية. لاحظنا ان إيرادات الموارد تسببت في انتشار الفساد في اغلب البلدان التي تصدر الموارد الطبيعية، ولا سيما النفط.

ويدعم العديد من الاقتصاديين فكرة التفسير السياسي لنقمة الموارد ويعتقدون أن للجانب السياسي دور مهم في تفسير ضعف الأداء الاقتصادي لمعظم البلدان المصدرة للموارد الطبيعية. ويعتبر التدخل الأكثر حسما والجوهري للدولة في

مواجهة التداعيات السلبية لوفرة من خلال الاداء المؤسساتي ووضع السياسات الملائمة تسمح بحماية قطاع السلع القابلة للتبادل لتجاري وزيادة تنافسية منتجاته لإحداث التنمية الاقتصادية.

على هذا الأساس وعلى ضوء النتائج السابقة، فإن معيار التمييز بين أن يتحول النفط إلى نعمة أو نقمة، يخضع للتطور المؤسساتي للدولة. فنوعية المؤسسات وطبيعية السياسات الحكومية ومدى احترام قواعد المالية العامة هي التي تجعل أن بعض الدول تنجح في إدارة إيراداتها، ويُمكن للكثير من هذه البلدان أن تحسن كثيرا من نتائجها الاقتصادية إذا عززت نوعية مؤسساتها.

الفصل الثالث

تمهيد الفصل الثالث:

يحتل قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري المكانة المرموقة والوزن الكبير وذلك بما يتمتع به من دور كمحرك رئيسي للاقتصاد والمصدر الوحيد لخلق الثروة، من خلال الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن طفرة أسعار النفط التي عرفتها مع بداية الالفية، ما سمح للدولة بانتهاج سياسة ميزانية (مالية) توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها أملا منها في خلق الشروط المحفزة للنمو وتنويع الاقتصادي، وتعزز الأداء الجيد للاقتصاد خارج المحروقات.

غير أن هيكلية الاقتصاد الجزائري لم تتغير فالارتباط الشبه كلي للبلد من حيث صادرات المحروقات ومداخيل الحكومة من جهة وتأخر القطاع التبادلي خاصة قطاع الصناعة التحويلية بالإضافة إلى ضعف النمو بالمقارنة بحجم الوفرة المالية المخصصة لذلك، بالإضافة إلى انتشار سلوكيات البحث عن الربح والفساد كلها تعتبر عناصر مغذية لوجود تأثير سلبي لهذه الوفرة على الأداء الاقتصادي والمؤسساتي للجزائر.

الغرض من هذا الفصل هو تحليل تأثير الزيادة في تدفقات النقد الأجنبي على بقية الاقتصاد الوطني، في ظل مفهوم لعنة الموارد الذي قدمت لها عدة تفسيرات في النظرية الاقتصادية كما رأينا في الفصول السابقة، سنقوم في هذا الفصل بالتعرض إلى التفسير الاقتصادي حول إمكانية تعرض الاقتصاد الجزائري لأعراض المرض الهولندي، وهل هذه الثروات تحد من فرص النمو الاقتصادي وما هو أثر هذه الإيرادات على مؤشرات الحوكمة والشفافية في تسيير إيرادات النفط. سنتناول في هذا الفصل الإمكانيات الطاقوية للجزائر ومدة نضوبها، دراسة أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري ومدى تأثير البيئة المؤسساتية والسياسية بالثروة النفطية و سنتطرق لهذه المحاور خلال الفترة الأخيرة بين 1995-2017 التي وصل فيها سعر النفط إلى أعلى مستوياته منذ اكتشافه؛ الأمر الذي سمح للجزائر بتحصيل إيرادات مالية عالية.

المبحث الأول: مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

يعتبر قطاع المحروقات في الجزائر أهم القطاعات الاقتصادية بحيث يمثل أكثر من 60 % من عائدات ميزانية الدولة كما يساهم بنسبة 35 % من الناتج الداخلي الخام، وحوالي 98 % من العائدات الخارجية للجزائر فضلا عن ذلك، فالجزائر تعتبر المنتج رقم 18 عالميا للنفط بمقدار 1.7 مليون برميل يوميا سنة 2016 حسب تصنيف الإدارة الأمريكية للطاقة (EIA)، كما أنها المصدر الخامس للغاز عالميا بما يعادل 60 مليار متر مكعب، وتؤكد هذه المؤشرات على أهمية ومكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: إمكانيات الجزائر في قطاع المحروقات

تمتلك الجزائر ثروة هامة من الموارد الطبيعية ممثلة أساسا في كل من البترول والغاز الطبيعي وحتى الغاز الصخري، يتحدد استمرار استغلال هذه الثروة بما تملكه من إمكانيات نفطية ومزايا تنفرد بها الجزائر كالموقع الجغرافي ونوعية النفط، حيث تعتمد الطاقة الإنتاجية لبلد ما على حجم الاحتياطات وعلى وجود الاستكشاف واستثمارات رأسمالية ضخمة تلعب فيها الاستثمارات الأجنبية دورا هاما، كل هذا انعكس على الإطار القانوني والمؤسسي منذ الاستقلال من تأميم وصدور عدة قوانين منظمة لقطاع المحروقات.

1- التطور التاريخي لاستغلال المحروقات في الجزائر: تعد سنة 1958 بداية الإنتاج الفعلي للنفط الجزائري بعد عدة عمليات تنقيب واستكشاف في الصحراء الجزائرية، حيث في هذه السنة اكتشفت الشركة الفرنسية (SNREAL) حقل "حاسي مسعود" وهي السنة التي يؤرخ بها لبداية عهد البترول في الجزائر. وتوالت الإكتشافات، إذ تم اكتشاف حقل أوهانت بالجنوب الشرقي للجزائر في 1960، حقل قاسي طويل على بعد 150 كلم جنوب حاسي مسعود، حقل تين فوي تابنكورت على بعد 330 كلم شمال عين أميناس وكلها سنة 1961¹.

بعد عام 1962 وانتقال السيادة إلى الجزائر تم التركيز مباشرة على قطاع المحروقات لاستعادة الثروات الطبيعية للبلاد من خلال كسر الاحتكارات والمساهمة المباشرة في استغلال الثروة القومية للبلاد، واصبح قطاع المحروقات إلى قطاع خاضع كلية للدولة ويسير مركزيا بحيث دفع بالحكومات الجزائرية المتعاقبة إلى وضع هذا القطاع في قمة الأولويات، من خلال السعي الدؤوب نحو تطويره وتنظيمه وجعله قاطرة التنمية في الجزائر، فأنشئت بذلك سنة 1963 مؤسسة وطني مباشر النشاط البترولي سوناطراك كانت في البداية مسئولة فقط عن نقل وتسويق المنتجات البترولية، وانضمت الجزائر

¹ تقرير وزارة الطاقة والمناجم، "حصيلة قطاع الطاقة والمناجم (1962-2010): خمسون سنة من التاريخ والإنجازات الكبرى"، الجزائر، 2010، ص32.

إلى منظمة الأوبك (OPEC) سنة 1969. و في سنة 1971 وبعد تأميم الحكومة الجزائرية لأصول الشركات البترولية الأجنبية الذي تم على عدة مراحل صدر قرار بالتأميم الشامل للصناعة البترولية، تمت على اثره إعادة تنظيم شركة سوناطراك لتصبح مسؤولة عن عمليات استخراج، تحويل وتصدير البترول.

بعد الصدمة البترولية العكسية لسنة 1986 فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات، وكانت البداية من خلال سن القانون رقم 86الموافق ل 19 أوت 1986 والمتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، والذي سمح في المادة الرابعة منه للأجانب بممارسة أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات السائلة واستغلالها شريطة الاشتراك مع مؤسسة وطنية، بهدف زيادة عائدات الصادرات النفطية وهذا من خلال زيادة الإنتاج ورفع مستوى الاحتياطي النفطي الوطني من خلال زيادة عمليات البحث والتنقيب لأجل استكشاف حقول نفطية جديدة تساعد على مواجهة انهيار الأسعار العالمية للنفط من اجل توفير الأموال اللازمة لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية في القطاعات الأخرى.¹

2- الإصلاحات في ظل الانفتاح الاقتصادي 1991-2016:

الآن أن الاستثمار ظل بعيدا عن الطموحات الأمر الذي أجبر السلطات للسعي في بحثها عن ميكانيزمات جديدة لهذا تم إحداث مجموعة من التعديلات في قانون السابقة في سنة 1991 قصد جعل مجال البحث والتنقيب والاكتشاف والاستغلال والتسويق أكثر انفتاحا على الإستثمار الأجنبي وتوسيع مجال الشراكة مع الأجانب وتقديم مزايا جد محفزة، رغم الظروف السياسية الخاصة التي مرت بها الجزائر سنوات التسعينيات والتي جرى أثناءها تطبيق قانون 1991 إلا أن هذا القانون أثبت على العموم فعالية كبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تأكد ذلك بعد بداية ظهور ملامح عودة السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي مع مطلع الألفية الجديدة، حيث تمكنت الجزائر مثلا في عام 2001 من تحقيق أعلى معدل لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات في العالم.²

ومن أجل تطوير قطاع المحروقات الوطني كان لابد من مواصلة الإصلاحات التي شرع فيها لتفعيل عملية خلق بيئة استثمارية واعدة فتم إصدار قانون جديد للمحروقات سنة 2005 تحت رقم 05-07، الذي فتح المجال كليا أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وتخلّى على مبدأ ضرورة عدم التنازل عن نسبة 51% هذا القانون يسمح للشركات الأجنبية بالاستلاء على حصة 70% من جميع العقود الشراكة المبرمة، مما اثار جدلا واسعا لأنه يرهن اهم قطاع استراتيجي

¹ وحيد خير الدين، "أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات -حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر -بسكرة، 2013/2012، ص179.

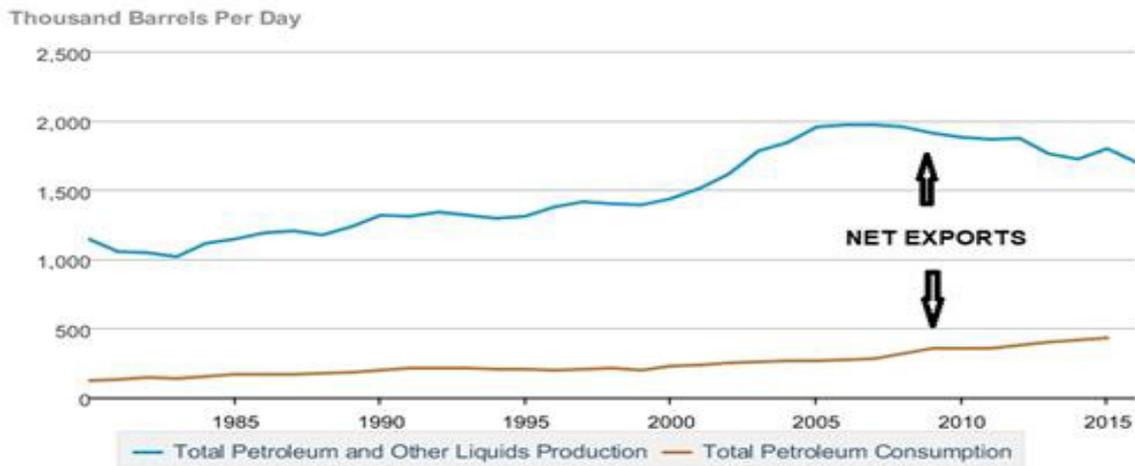
² Med Hachemaoui, « la nouvelle loi algérienne sur les hydrocarbures: les enjeux d'une libéralisation », communication présentée au centre AKI Crises Today (France, Italie: AKI, 2004), p 4.

ويخرج عن سيطرة الدولة، مما دفعت السلطات الجزائرية إلى إجراء تعديلات بعد 14 شهرا من صدوره في جويلية 2006، واهم ما جاء في هذه التعديلات حددت نسبة مشاركة المؤسسة الوطنية سوناطراك بنسبة لا تقل عن 51 % قبل كل مناقصة للمنافسة في هذه العقود¹.

اعتبر قانون 2006 هو المتسبب في كبح استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع، خاصة وأن الشركات الأجنبية انتقدت القانون وبشدة واعتبرته غير مشجع على الاستثمار في الجزائر، خاصة بسبب فرض ضرائب إضافية على أرباح الشركات الأجنبية والتي تفوق في بعض الأحيان المليار دولار أمريكي سنويا، كما واجهت الجزائر صعوبات في اجتذاب المستثمرين الأجانب، ولا سيما في منح الترخيص التنقيب، في عام 2014، تم منح 4 فقط من 31 طلب. ويعتقد بعض المحللين أن الافتقار إلى الحوافز المالية لجذب المستثمرين الأجانب إلى مشاريع جديدة، إلى جانب مزاعم الفساد السابقة في سوناطراك، لهذا صدر القانون رقم 13-07 سنة 2013 حيث تم تعديل وإضافة مواد جديدة تتعلق بتسهيلات جديدة للاستثمارات لاسيما الأجنبية منها، فيما يخص التنقيب عن المحروقات واستغلالها، كما تضمن القانون مزايا جبائية جديدة والتي كانت محل انتقادات واسعة في القانون السابق².

كما أن المتتبع لقطاع المحروقات الوطني يلاحظ بأن مجمع سوناطراك يسيطر على إنتاج المحروقات لوحده بما يزيد عن 90% سنة 2000 رغم تراجع سنة 2008 إلى 68% كان راجع إلى انفتاح مجال المحروقات امام الاستثمار الأجنبي بفضل قانون 2006 رغم هذا التراجع لازال المجمع الوطني هو الفاعل الرئيسي في الإنتاج بعد العودة التدريجية بنسبة 74 % إلى سنة 2014 والباقي عن طريق الشراكة.

الشكل (3-1): تطور الانتاج والاستهلاك الاجمالي للبتروال الخام ومشتقاته في الجزائر بين 1980-2016.



Source: Energy Information Administration(EIA), 2017.

¹ وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص185.

² Energy Information Administration(EIA), 2017 <https://www.eia.gov/beta/international/analysis.cfm?iso=DZA>

الا ان الإنتاج الكلي للمحروقات عرف تراجع كما يوضحه الشكل(3-1) انتقل من مليونين برميل في اليوم سنة 2007 إلى 1.69 مليون برميل/ اليوم سنة 2016، نظرا لقانون 2005 الذي كانت له نتائج سلبية متعددة لأنه أعطى رسائل سلبية عن قطاع المحروقات في الجزائر للشركاء الأجانب عن جاهزيته للاستثمار وتضاعفت الشكوك حول ربحية الاستثمار مما أدى إلى جمود في الاستثمارات، أو توجه الاستثمارات في غير الموطن الملائم لها. بالإضافة إلى زيادة قضايا التحكيم الدولي في المنازعات التجارية التي نشبت بين سوناطراك وشركات الطاقة الكبرى ضف إلى ذلك قضايا الفساد كل هذا شوّه من صورة بيئة الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات، بالإضافة إلى صعوبات أخرى يعاني منها قطاع المحروقات، مثل ارتفاع نسبة الاستهلاك المحلي للنفط من 26 % سنة 2005 إلى 50% سنة 2016، وتراجع إنتاج المحروقات بشكل عام، مما أثر سلبا على حساب المبادلات الجارية للجزائر¹.

المطلب الثاني: الإمكانيات الطاقوية الجزائرية

دور أي دولة ووزنها يتحدد بما تملكه من إمكانيات طاقوية ومزايا تنفرد بها، تجعل الأطراف المتعاملين معها (الزبائن) يطمئنون على استمرارية العلاقات الاقتصادية هذا من جهة، وضرورة الاطمئنان على ديمومة هذا المصدر الحيوي كأهم مورد طبيعي وأهم مصدر للدخل في الجزائر. لذلك، فمن المفيد جدا معرفة الإمكانيات الطاقوية والنفطية للجزائر.

1-البتروال(الإنتاج والاستهلاك): يمتاز النفط الجزائري بنوعية جيدة يصنف بانه نفط خفيف تحت اسم "صحاري بلند" (Sahara Blend) وهو من اجود الأنواع نظرا لنقاوته من الكبريت ودرجة كثافته التي تصل إلى 44 % مقارنة مع الكثير من أنواع النفط المصدرة التي لا تتجاوز 35 % هذا ما يسهل عمليات تكريره والحصول على كميات كبيرة من المشتقات النفطية وخاصة الغازولين "Gazoline" بهذا كسب النفط الجزائري مكانة اقتصادية عالمية، وأصبحت بذلك الجزائر من أهم الفاعلين في السوق النفطية العالمية²، قدرت الاحتياطات النفطية المؤكدة في عام 2017 بحوالي 12.2 مليار برميل حيث هناك شبه استقرار في حجم الاحتياطات طوال اثني عشر الأخيرة رغم الاستكشافات المحققة، وتتنوع معظم الاحتياطات النفطية المؤكدة في أقدم وأكبر حقول النفط في الجزائر هو حاسي مسعود، الواقعة في الجزء الشرقي الجنوبي من البلاد، . ويقدر أن حوض حاسي مسعود يحتفظ ب 3.9 مليار برميل من الاحتياطات المؤكدة والمختلة القابلة للاسترداد، يليها حقل حاسي رمل 3.7 مليار برميل، وحقل أورهود 1.9 مليار برميل وهو من حقول حاسي بركين الواقع في أقصى الجنوب الشرقي قرب الحدود التونسية والليبية، وتبقى حوالي ثلثي الأراضي الجزائرية تقريبا

¹ بوحينة قوي وخميس محمد، " قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة"، مجلة دفاتر السياسة والقانون-جامعة ورقلة، العدد التاسع، جوان 2013، ص156-159.

² وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص175.

لا تزال غير مستكشفة، وهناك إمكانية لتوسيع إنتاج النفط في المناطق التي تم استغلالها بالفعل، ولا سيما في أحواض حاسي مسعود، وإيزي، وبركين¹.

أما الإنتاج المتوسط من البترول الخام الجزائري حسب منظمة الأوبك بلغ 1.146 مليون برميل يوميا سنة 2016، أما الإنتاج الكلي للآبار أي بإضافة المكثفات والسوائل الأخرى المشتقة عند الاستخراج بلغ 1.936 مليون برميل يوميا، أما حجم الصادرات من البترول الخام فقط بلغ 18.64 مليار دولار سنة 2016 بعدما حقق سنة 2012 عائد قدره 48.27 مليار دولار نظرا لتدهور الأسعار العالمية، ومعظم صادرات الجزائر من النفط الخام مصدر نحو أوروبا بنسبة 76 % وإلى قارتي أمريكا بنسبة 17 %، وتحتل الجزائر المرتبة 18 عالميا من حيث الإنتاج والثالثة إفريقيا بعد نيجيريا وأنغولا. خصص للجزائر في اجتماع الأوبك الأخير في ديسمبر 2016 حصة قدرها 1.039 مليون برميل يوميا بعدما كانت 867 مليون برميل في السنوات السابقة².

الجدول (3-1): تطور الاحتياطيات المؤكدة من النفط في الجزائر بين 1987-2016.

السنوات	1987	1993	1995	1996	2002	2003	2006	2011	2015	2016
الاحتياطيات المؤكدة من البترول الخام (مليار برميل)	8564	9200	9979	11200	11314	11800	12200	12200	12200	12200

Source: Organisation of the Petroleum Exporting Countries (OPEC) , "Annual Statistical Bulletin 2017" <http://www.opec.org/library/Annual%20Statistical%20Bulletin/interactive/2007/FileZ/Main.htm>

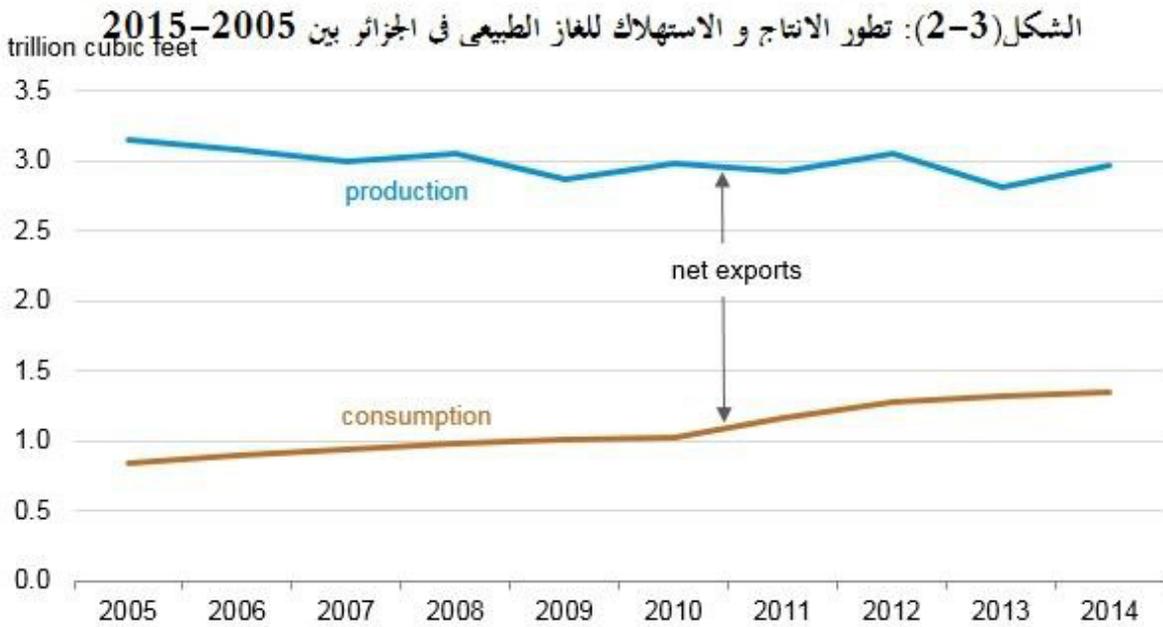
وقد تدرت شركة بريتش بتروليم في آخر إحصاءاتها أن العمر الاحتياطي للبترول بناء على الاحتياطيات المؤكدة ومعدل الإنتاج الحالي والاستثمارات المبرمجة على المدى الطويل هو 21 سنة فقط، هذا هو أكبر وأخطر تحدي مستقبلي سوف تواجهه الأمة الجزائرية في حالة لم يستطع الاقتصاد المحلي تطوير قطاعات مصدرة أخرى خارج المحروقات، خاصة في ظل تطور معدل الاستهلاك المحلي للبترول حيث انتقل من 262 مليون برميل يوميا سنة 2005 إلى 428 مليون برميل يوميا سنة 2016 أي بمعدل نمو متوسط سنوي 5.5 % خلال طول الفترة 2005-2016 وهو الأعلى إذا ما قرن مع الدول المنتجة الأخرى مثلا الصين عرفت نمو متوسط خلال نفس الفترة 5.7 % في ثاني أكبر اقتصاد في العالم والأكثر نموا اقتصاديا³.

¹ Report US Energy Information Administration (EIA), "Country Analysis Brief: Algeria", U.S. Department of Energy, Washington, March 11, 2017, p.6.

² Organisation of the Petroleum Exporting Countries (OPEC) , Online Annual Statistical Bulletin 2017, 52nd edition, Vienna, Austria, 2017, p.11-35.

³ British Petroleum, BP Statistical Review Of World Energy 2017, 66th edition, London, UK, June 2017, p12-15.

2- مؤهلات الجزائر في الغاز الطبيعي: تعد الجزائر الدولة السبّاقة في إنتاج الغاز المميع (LNG) وهي أول دولة في العالم تقوم بتصدير الغاز الطبيعي المسال في عام 1964¹. يأتي الغاز الطبيعي في المرتبة الثانية بعد البترول كأهم مورد طبيعي وأهم مصدر للدخل في الجزائر، تميزت احتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة بثبات الاحتياطي منذ فترة طويلة منذ ان كانت الاحتياطات تقدر بـ 3.7 تريليون متر مكعب سنة 1996 إلى غاية ان أصبحت سنة 2017 عند حجم 4.5 تريليون متر مكعب ويشير هذا الوضع إلى انخفاض في عملية الاستكشاف مما ترك الرصيد ثابت، وتحتل بذلك الجزائر المرتبة الثامنة عالميا والثانية افريقيا بعد نيجيريا ويمثل الاحتياطي ما يقارب 2.4% من الاحتياطات المؤكدة العالمية من الغاز الطبيعي. ويرتكز معظم احتياطي الغاز الطبيعي في الجزائر في حاسي الرمل العملاق بنسبة 60% ثم غورد النوس بنسبة 19% يليه حوض إيليزي الذي يحتوي على نسبة 14%. وقدّرت شركة بريتش بتروليوم في آخر إحصاءاتها سنة 2017 أن العمر الاحتياطي للغاز الطبيعي بناء على الاحتياطات المؤكدة ومعدل الإنتاج الحالي في حدود 49 سنة، وتمثل احتياطات الغاز 56% من احتياطات المحروقات في الجزائر².



Source: Report Energy Information Administration (EIA), "Country Analysis Brief: Algeria", U.S. Department of Energy, Washington, March 11, 2017, p.10.

في سنة 2016 بلغ الإنتاج الإجمالي من الغاز الطبيعي في الجزائر 93.15 مليار متر مكعب سنويا حيث ارتفع الإنتاج بنسبة 7.6% بالمقارنة بسنة 2015، يخصص منها 39.5 مليار متر مكعب للاستهلاك المحلي وخاصة لإنتاج

¹ Report US Energy Information Administration (EIA), Op. Cit., p.12.

² British Petroleum, BP Statistical Review Of World Energy 2017, Op.cit., p.26-35

الكهرباء، حيث عرف الاستهلاك المحلي ارتفاعاً كبيراً بنسبة 66% خلال العشر سنوات الماضية كما يوضحه الشكل (3-2) بمعدل نمو سنوي بحوالي 5.5% خلال الفترة 2005-2016، وهذا راجع لزيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي في توليد الطاقة الكهربائية باستخدام التربينات الغازية وزيادة عدد مشتركى الغاز الطبيعي المنزلي. اما حجم الصادرات فقد بلغ 53.97 مليار متر مكعب سنويا سنة 2016، منقسمة إلى 37.1 مصدرية عن طريق خط الانابيب العابرة للقارات و15.9 في شكل غاز مسال (LNG) عن طريق الناقلات¹، بالتالي الجزائر في المرتبة السادسة عالميا في صادرات الغاز وهم زبون للجزائر هي السوق الأوروبية التي تستحوذ على نسبة 88.6% من الصادرات، وتقوم الجزائر حاليا بضخ الغاز إلى أوروبا عبر 3 خطوط:

أ- خط (انريكو ماتي) باتجاه ايطاليا عبر تونس بطول 550 كم، بطاقة 24 مليار م³ سنويا،

ب- خط (بيدرو ديوان فارال) الممتد نحو اسبانيا عبر المغرب بطاقة 11 مليار م³ سنويا،

ج- أنبوب مادغاز (MEDGAZ) الممتد نحو اسبانيا انطلاقا من بني صاف بطاقة الأولية 8 مليار م³ سنويا يربط الجزائر بإسبانيا عبر المتوسط، انطلاقا في الامداد سنة 2011².

3-افاق استغلال الغاز الصخري:

ينتمي الغاز الصخري إلى فئة الغازات الطبيعية غير التقليدية وتأتي الجزائر في المرتبة الثالثة بعد الصين والأرجنتين من حيث احتياطيات المحروقات غير التقليدية وفقا لتقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية لسنة 2013³، حيث تبلغ فيها احتياطيات الغاز الصخري المقدر 19797 مليار م³ هذه الاحتياطيات القابلة للاسترجاع بنسبة 40% وهي النسبة الأعلى بعد أمريكا، هذه الاحتياطيات منتشرة كما هو موضح في الشكل (3-3) على سبعة احواض ضخمة في الجنوب الجزائري أهمها: تندوف، تميمون، غدامس بركين، اليزي، اهناات بعين صالح وغيرها من المناطق، هذا ما دفع العديد من شركات النفط العالمية مثل أكسون - موبيل، وإي أن آي وشركة شل وعلى رأسهم شركة توتال الفرنسية، أبدت رغبتها في القيام باستكشافات في تلك المناطق نظرا لتراجع حصتها في أسواق تصدير الغاز المسال، ومن جهة أخرى ان الغاز الصخري سيكون احد مصادر الطاقة العالمية الرئيسية في القرن الحادي والعشرين بجانب الطاقة النووية ومصادر الطاقة المتجددة، قصد تأمين الطلب المتزايد على الطاقة على المستوى العالمي في ظل نضوب مصادر الطاقة التقليدية عاجلاً أم آجلاً، وهو ما تجلّى في الاهتمام ببعض المصادر الطاقوية البديلة في صورة الغاز

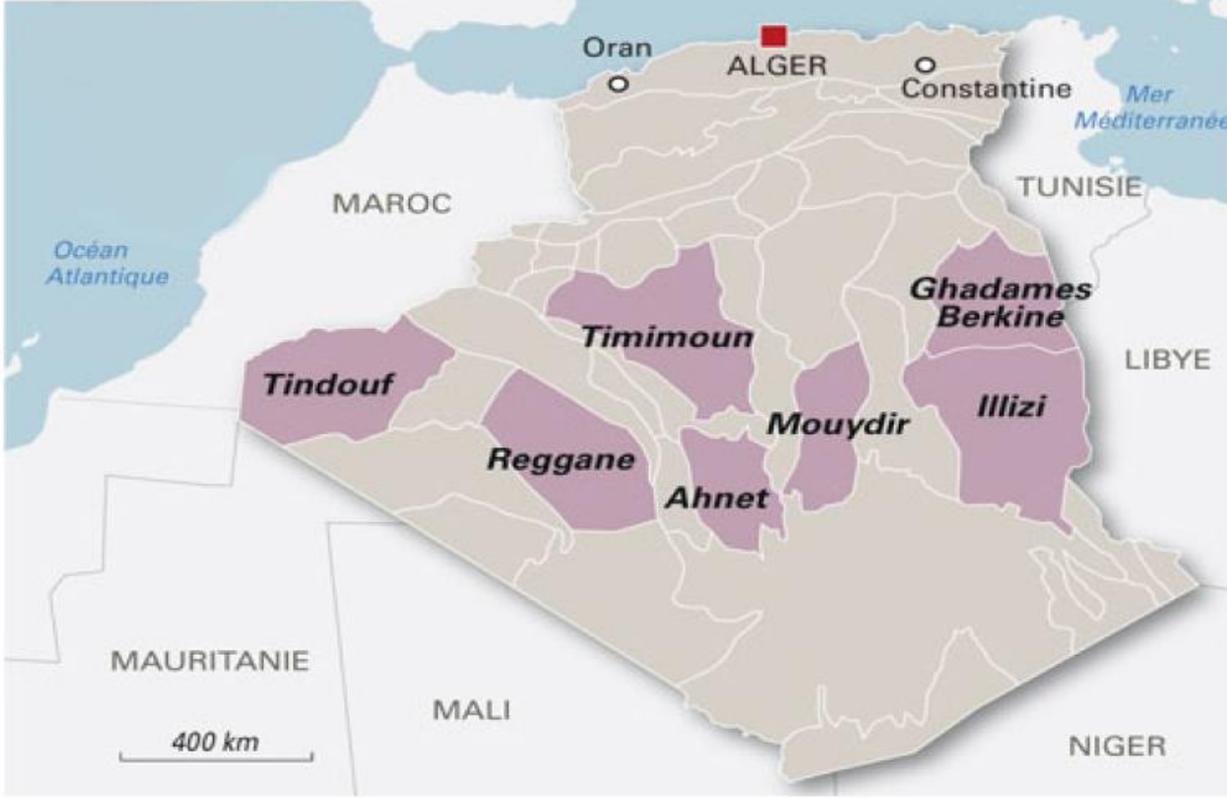
¹ (OPEC) Online Annual Statistical Bulletin 2017, Op.Cit.,p125-133.

² منظمة الطاقة والتعاون العربي، "الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية"، مؤتمر الطاقة العربي العاشر أبو ظبي، 27-29 أكتوبر 2014، ص 24.

³ Report US Energy Information Administration (EIA), "Technically Recoverable Shale Oil and Shale Gas Resources", June 2013, p10. <http://www.eia.gov/analysis/studies/worldshalegas/pdf/overview.pdf>, Seen on 25/08/2017

الصخري، الذي أصبح محل اهتمام كل دول العالم خاصة بعد نجاح التجربة الأمريكية، التي أصبح يمثل فيها الغاز الصخري جزءاً كبيراً من إمدادات الغاز بصفة خاصة والطاقة بصفة عامة وتحولت بذلك من بلد مستورد الي بلد منتج ومصدر للغاز خلال 5 سنوات فقط¹.

الشكل (3-3): انتشار احواض احتياطيات الغاز الصخري المحتملة في الجزائر.



Source: Site [Algeria-watch](http://www.algeria-watch.org/pdf/pdf_fr/gdS-algerie.pdf), «Gaz de schiste en Algérie », Octobre 2014 ,p2. Disponible sur le lien: http://www.algeria-watch.org/pdf/pdf_fr/gdS-algerie.pdf . Vu le 27/08/2017

وفي هذا الاتجاه، سعت الحكومة الجزائرية بعد موافقة البرلمان الجزائري بالإجماع على مشروع قرار استغلال الغاز الصخري في البلاد، وفي ماي 2014 اعلان الاستغلال الرسمي للغاز الصخري وتم حفر اول بئر تجريبي في حوض آهنت بالقرب من عين صالح من طرف شركة سوناطراك في إطار مخطط انتاجي يصل إلى 30مليار م³ سنويا سنة 2020، واجه هذا المشروع رفض شعبي كبير بسب استعمال تقنية التكسير الهيدروليكي باستخدام كميات هائلة من المياه بين 15 و20 مليون لتر للبئر الواحد الممزوجة بالمواد الكيماوية المستخدمة في تكسير صخور السجيل لاستخراج الغاز، وحسب الخبراء هذا الاستغلال يعتريه العديد من الاخطار من بينها:

¹ أحمد جابة وسليمان كعوان، "الغاز الصخري في الجزائر في ضوء التجربة الأمريكية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 441، نوفمبر 2015، ص 107-124.

- يُسبب استنزافاً للموارد المائية، واستخدام الكيماويات في المياه التي يتم ضخها لتكسير الصخور، قد ينجم عنه تسرب الكيماويات وتلويثها للتربة ومصادر المياه الجوفية، مهدداً بذلك أكبر مخزون عالمي للمياه الجوفية في الصحراء (la nappe Albienn) يقدر بين 50 و60000 مليار متر م³.

- ضعف مردودية الغاز الصخري حيث يكلف حفر البئر الواحدة 30 مليون دولار ما يعني ثلاث مرات تكلفته في أمريكا، واستخراج مليار متر مكعب من الغاز الصخري يتطلب حفر 600 بئر ومليون متر مكعب من المياه وهذا يشكل تهديداً للمياه الجوفية الجزائرية¹.

فبالرغم من وجود احتياطات كبيرة مؤكدة من الغاز الصخري في الجزائر، إلا أن هناك مشكلات فنية، ونقص المهارات التقنية، تجعل استغلال تلك الاحتياطات أمراً مكلفاً، يصعب معها تطوير صناعة مماثلة لما تحقق في الولايات المتحدة في المدى القريب، وفي ظل المواقف المنددة باستغلال الغاز الصخري، فربما لا يوجد محفز كافٍ لاستغلال الغاز الصخري، على الأقل في المدى القريب، أضف إلى ذلك ارتفاع تكاليف إنتاج الغاز الصخري مقارنة بإنتاج الغاز الطبيعي، وستواجه الجزائر حتماً تحديات كبيرة في مجال التكاليف وتوفير البنية الأساسية، لاستغلال احتياطاتها من الغاز الصخري، لأن العائدات الاقتصادية ستكون ضعيفة في البداية².

مضيّ الدولة نحو الاستثمار في هذا المجال لإيجاد طاقة بديلة في الجزائر ومصدر دخل ريعي آخر واستمرار الاعتماد على الموارد الطبيعية كمصدر دخل وحيد ليس بالسياسات السليمة للخروج من دائرة التبعية للنفط، بل ان مستقبل الجزائر ليس في موارد الطاقة التقليدية والغير التقليدية إنما في الثروة الزراعية والثروة البشرية والثروة العلمية.

المطلب الثالث: الافاق والتحديات الطاقوية في الجزائر

1-تحديات استغلال المحروقات : يشكل النفط والغاز الطبيعي المسيل، ثروة البلاد الرئيسية وأخطرها على مستقبل البلد، إذ تعد مداخيل صادراتها أكبر تحدي في سياق يتميز بتدهور وتقلب أسعار المحروقات وتزايد الاستهلاك الداخلي سواء من الغاز الطبيعي او البترول حيث عرف الاستهلاك المحلي ارتفاع كبيراً بنسبة تفوق 60 % خلال العشر سنوات الماضية. أي بمعدل نمو استهلاكي متوسط يقدر بـ 5.5 % سنوياً، إذا واصلت الجزائر بالإنتاج وبنفس وتيرة الاستهلاك الحالي للمحروقات، فإن كل الدراسات تشير إلى أنه حتى سنة 2030، فالجزائر بإمكانها ضمان الاكتفاء الذاتي فقط،

¹ Sophie Chapelle , Olivier Petitjean , « Total et le gaz de schiste algérien », rapport publie. Mars 2015.p.6-8.Sur le lien: https://multinationales.org/IMG/pdf/total_et_le_gaz_de_schiste_algerien_rapport_6mars2015_basta_observatoire.pdf

² أحمد جاية وسليمان كعوان، مرجع سبق ذكره، ص122-123.

* الخبير النفطي والرئيس المدير العام لمجمع "سوناطراك" ووزير الموارد المائية الأسبق.

مع نسبة قليلة موجهة للتصدير، وهذا ما يعرض مستقبل البلاد والأجيال القادمة للخطر. و يؤكد عبد المجيد عطار* : "انه يتوقع ان يقفز الاستهلاك المحلي سنة 2022 إلى 55 مليار م³ وهي كمية تفوق صادرات الجزائر سنة 2016، اي أن الكارثة التي ستواجه الجزائر تكمن في تراجع مداخيلها من تصدير المحروقات بحوالي 75 بالمائة بعد 10 سنوات، وفي حال الفشل في تنويع الاقتصاد الوطني فإننا في مواجهة مباشرة مع الحائط، وضع نموذج تحول طاقتي جديد وبسرعة، لأن البلاد أمام آخر فرصة لها لأن كل الدلائل العلمية تقول إنه لا يمكن اكتشاف حاسي مسعود وحاسي رمل جديدين"¹.

لمواجهة ذلك، تخطط الجزائر لإدخال العديد من حقول الغاز الطبيعي الجديدة للتعويض تراجع الإنتاج في الحقول الناضجة، ولكن العديد من هذه المشاريع تأخرت لعدة سنوات، ويرجع ذلك في الغالب إلى تأخر موافقة الحكومة، وصعوبات جذب الشركاء الاستثماريين، والثغرات في البنية التحتية، والمشاكل التقنية. وتعكف الجزائر حاليا على تطوير مشاريع حقول الغاز في الجنوب الغربي أهمها شمال رقان وتيميمون بطاقة إنتاج تصل إلى 4.5 مليار م³ لكل منهما الذي من المتوقع أن يبدأ الإنتاج بعد ثلاث سنوات من الموعد المقرر في عام 2017. في حين لا يوجد أي مشاريع هامة تذكر للنفط الخام لتعويض معدلات الانخفاض الطبيعي في الحقول القديمة (قاسي طويل، حاسي مسعود، رود نوص)، الا حقل الميرك وبيير السبع، وقد بدأ الإنتاج مطلع عام 2013، وبلغ إنتاج النفط الخام والمكثفات وغاز البترول المسال حوالي 135 ألف برميل يوميا عام 2015. هذا الحجم الجديدة لن يغطي إلا جزئيا الانخفاض في الحقول الأخرى القائمة².

2- الافاق الطاقوية (الغاز الصخري، الطاقات المتجددة): هذا ما دفع الحكومة الجزائرية في الآونة الأخيرة (ماي

2014) إلى التوجه لاستغلال الغاز الصخري في ظل ثبات الإنتاج و ارتفاع الاستهلاك المحلي إثر استعمال الغاز الطبيعي المكتف في إنتاج الكهرباء، حيث قدرت شركة بريتش بتروليم في آخر إحصاءاتها سنة 2017³ أن العمر الاحتياطي للبترول بناء على الاحتياطات المؤكدة ومعدل الإنتاج الحالي 21 هو سنة فقط و 49 سنة للغاز الطبيعي هذا هو أكبر وأخطر تحدي مستقبلي سوف تواجهه الجزائر، اي لا يمكنها تجديد احتياطياتها من النفط والغاز بالمصادر التقليدية لوحدها. كما أن اللجوء إلى الطاقات المتجددة لم يعد خيارا في الوقت الراهن بالنسبة للجزائر، بل حتمية لا مناص منها، خاصة مع تراكم العوامل المذكورة، تمتلك الجزائر اكبر مصادر الطاقة الشمسية في العالم اين تسجل مدة

¹ مقال منشور بعنوان: "النفط في الجزائر"، اطلاق عليه بتاريخ 2017/08/30 على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/النفط_في_الجزائر

* الخبير النفطي والرئيس المدير العام لمجمع "سوناطراك" ووزير الموارد المائية الأسبق.

² Report US Energy Information Administration (EIA), Op.cit.2016.p 7-11.

³ British Petroleum, BP Statistical Review Of World Energy 2017, Op.cit. ,p26-35.

تشمس تتراوح بين 1700 و 3900 ساعة في السنة ما يكفي لإنتاج 2000 كيلوواط في كل متر مربع. هذا ما يساهم في تخفيف نفاد الاحتياطات حيث تؤكد الدراسات الاستشافية أن الطاقة الشمسية ستستحوذ في آفاق 2030 على 40% من حجم الطاقة المستعملة في كامل الكرة الأرضية، ما يستوجب على الجزائر ربح الوقت من خلال تجسيد البرامج المعلن عنها (المخطط الوطني للطاقات المتجددة ماي 2015)، وعدم تكرار أخطاء الماضي كونها ثروة منسية، بإمكانها المساهمة في تحليص الاقتصاد الجزائري من التبعية المطلقة للريع النفطي.¹

المطلب الرابع: التبعية الاقتصادية للمحروقات

سمحت الإصلاحات المختلفة في مجال المحروقات المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات برفع قدرات الجزائر من حيث الإنتاج و التصدير بهدف زيادة العائدات من الصادرات البترولية و الغازية من أجل الحصول على الأموال اللازمة لتمويل التنمية، هذا ما جعل قطاع المحروقات يكتسي أهمية كبير جدا في النشاط الاقتصادي ودفع عجلة التنمية لكن يجعلها عرضة لصدمات النفطية الدورية للاعتماد المفرط على هذا المورد الوحيد .

1-عائدات وصادرات قطاع المحروقات في الجزائر:

تعتبر إيرادات المحروقات أهم مصدر لمداخيل الدولة، الا انها مرتبط ارتباطا كبيرا بالصادرات النفطية وكمية الإنتاج وخاصة اسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث عرفت إيرادات الجبائية البترولية المدرجة في ميزانية الدولة تزايدا ملحوظ و وزنا مهما في مجموع العائدات الجبائية للبلد في سنوات الطفرة النفطية بين 2000-2014، لم تقل مساهمة إيرادات الجبائية البترولية في الإيرادات الكلية للميزانية عن 60 % خلال الفترة 2001-2013 بفضل الارتفاع الكبير في الصادرات الناتج عن الارتفاع المحسوس في أسعار النفط كما يوضح الجدول 3-2 التالي:

الجدول (3-2): تطور مداخيل المحروقات في الجزائر بين 2001-2016

السنوات	2001	2002	2004	2005	2006	2007	2008
نسبة (%) الجباية النفطية من مجموع	66.5	62.9	70.4	76.3	76.9	75.8	78.8
صادرات المحروقات (مليار دولار)	18.53	18.1	31.55	45.59	53.6	59.6	77.2
السنوات	2009	2010	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة (%) الجباية النفطية من مجموع الإيرادات	65.7	66.3	66.3	61.1	59.2	46.51	35.33
صادرات المحروقات (مليار دولار)	44.41	56.14	70.5	71.66	58.3	33.01	27.91

المصدر: بناء على تقارير بنك الجزائر على الرابط: http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_FR.htm

¹ محمد درقي، الطاقات المتجددة: هل هي مستقبل الجزائر ما بعد البترول؟"، روبرتاج منشور في جريدة الخبر بتاريخ 25 ديسمبر 2015، متوفر على الرابط: <http://www.elkhabar.com/press/article/97181/#sthash.fb0QPibT.dpbs> اصلاح عليه يوم 2017/08/31.

وبلغت نسبة مساهمتها في الإيرادات الكلية أعلى مستوى لها سنة 2008 قدرت ب 78.8 % وكانت سنة تاريخية من حيث المداخيل المحققة اين وصل سعر النفط الى مستوى تاريخي 144 دولار للبرميل و الصادرات ب77.2مليار دولار و هو اعلى عائد محقق في تاريخ الجزائر هذا الارتفاع الغير مسبوق والمستمر لأسعار النفط أدى إلى ارتفاع قيمة الجباية البترولية وهذا ما انعكس على تطور الموازنة العامة ككل في الجزائر بعد تطبيق سياسة انفاق توسعية أثناء الانتعاش مما زاد من تبعية الجزائر لقطاع المحروقات هذا ما يسميه لين وتورنيل Lane and Tornell (1999) ب "اثر الشراهة" (*Voracity effect*) الذي تولده وفورات الموارد الطبيعية و اصبح اليوم لدرجة الإدمان، غير ان خلال هذه الفترة واجه الاقتصاد الوطني صدمة خارجية ذات حجم كبير في سنة 2009 نجمت عن تفاقم الأزمة المالية الدولية والأزمة الاقتصادية العالمية اين انخفضت الصادرات تقريبا الى النصف ،و ابتداء من النصف الثاني من سنة2014 تراجعت اسعر النفط بشدة مما انعكس بصورة واضحة على حجم الصادرات و مساهمة إيرادات الجباية البترولية في الإيرادات الكلية للميزانية الى 35.33 % فقط سنة 2016 ، مما يدل على الارتباط الشديد للاقتصاد بمداخيل المحروقات ويضع الدولة امام تحدي رئيسي هو كيفية إدارة تقلب الإيرادات مع تقلب سعر المورد، ولذلك يجب ان تكون إدارة تقلب أسعار الموارد أهم أهداف سياسة المالية العامة.

وهو الذي لم يتحقق فالإقتصاد الجزائري أشبه ما يكون لفلاح يعتمد في خدمة أرضه على ما تجود به السماء من غيث وبالتالي غياب تطوير آليات السقي، يبقى حبيس التقلبات الجوية ويده على قلبه¹

2- هيمنة قطاع المحروقات على الناتج المحلي الخام :

حسب البنك الدولي فان الاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد الذي يشكل الإنتاج المنجمي فيه 20 % من الناتج الداخلي الخام وتشكل الصادرات المنجمية 40 % على الأقل من إجمالي الصادرات².

الجدول (3-3): مساهمة قطاع ا المحروقات في الناتج الداخلي الخام 2000-2014

السنوات	2000	2004	2005	2006	2007	2008	2010	2011	*2012	*2014
نسبة (%)	40.8	37.8	44.4	45.9	46.3	47.9	37	38.3	34	27

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، 2011 / Bank of Algeria, bulletin statistique trimestriel, Décembre 2015, p.26. *

¹ عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية(2001-2014)، مذكرة ماجستير تخصص إدارة أعمال والتنمية مستدامة، جامعة سطيف1، منشورة، 2013/2014، ص169.

² Gobind nankani , *Development problems of mineral exporting countries*, world bank staff working papers N° 354. Washington DC, 1979, p. 2.

من خلال الجدول (3-3) و الجدول السابقة (3-2)، نلاحظ بوضوح أن قطاع المحروقات مازال يمثل أكبر مساهم في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، حيث كانت مساهمته في المتوسط في الناتج المحلي الخام ما نسبته 40.25% بين 2001-2012 وهذا ما سيؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر لأنه قطاع شديد التقلب فهو رهين تغيرات خارجية غير متحكم فيها و هو ما حدث ابتداء من سنة 2014 تراجعت مساهمته الى 27% فقط من الناتج ، نستخلص أن نشاط المحروقات مازال يمثل الجزء الأكبر منه، وإذا نظرنا إلى مدى مساهمة نفس النشاط في الصادرات الجزائرية فنجد أنه لا ينزل من 97% من قيمة الصادرات وهذا ما يدل على أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي بامتياز. غير أن قطاع المحروقات يمتاز بقلة تشغيل اليد العاملة وتركيز أكبر لرأس المال حيث يمثل سوى 1.3% من القوة العاملة. وضعيف الارتباط بالأنشطة الإنتاجية الأخرى لباقي القطاعات (الصناعة، الزراعة)، يعتبر قطاع النفط بمثابة القطاع "المحصور" (Enclave) الذي يعمل بعيدا عن بقية قطاعات الاقتصاد الأخرى وهو ما يجعل النمو الاقتصادي بطيء ومتقطع. ومن أجل دعم هذه القطاعات غير التنافسية (الصناعة، الزراعة) للنشاط الاقتصادي، تقوم الحكومات بتمويلها بواسطة عائدات النفط ووضع سياسات حماية لهذه القطاعات. مما يجعل قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية أكثر اعتماداً على إيرادات قطاع النفط، مما يآزم أكثر تبعية الاقتصاد إلى النفط ويضعف القدرة التنافسية¹.

المبحث الثاني: دراسة أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري

تتلخص ظاهرة المرض الهولندي بأنه الانتعاش الاقتصادي الناتج عن الارتفاع المفاجئ في الدخل والناجم عن اكتشاف موارد طبيعية ضخمة، أو الارتفاع الكبير لأسعار الموارد الطبيعية في الأسواق العالمية كما هو الحال بالنسبة للجزائر سيؤدي إلى آثار وخيمة على القطاعات الانتاجية وبخاصة الأنشطة الزراعية والصناعية مما يؤدي إلى تدهورها وتراجع انتاجها ويمكن متابعة اثر الانتعاش والزيادة في الدخل على قطاعات السلع التبادلية و غير تبادلية (خدمات و البناء من زاويتين هما: اثر الانفاق (Spending Effect) عبر قناة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي و اثر حركة الموارد (Resource Effect) الذي يتمثل في حركة عوامل الإنتاج بين القطاعات ، بالإضافة الى الأثر النقدي من خلال ارتفاع عرض النقود و كلهم مع بعض تسبب تشوهات اقتصادية تتمثل في تراجع انتاج قطاع التبادلي و ضعف تنوع الصادرات .

¹ Hachemaoui Mohammed, Op.cit, p.212.

المطلب الأول: حركية سعر الصرف الحقيقي للدينار

ان ارتفاع تقدير سعر الصرف الحقيقي في نظرية المرض الهولندي هي المغالاة في قيمة العملة المحلية (Surévaluation de la Monnaie Locale) نظرا لتدفق إيرادات صادرات السلع الأولية يرفع الطلب المحلي مما يؤدي ضغط الطلب المحلي إلى رفع الأسعار المحلية (التضخم) كنتيجة لأثر الانفاق، وذلك يعادل رفع سعر الصرف الحقيقي وهذا ما سنحاول دراسته في هذا المطلب نظرا لتعقد سياسة الصرف في الجزائر .

1-تطور سياسة الصرف في الجزائر:

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لتسيير الدينار والصرف، تم ربطها بكل مرحلة من مراحل التنمية، انطلقا من النظام الثابت لسعر الصرف وصولا إلى سعر الصرف المرن، وتميزت هذه النظم أو المراحل بضرورة تحديد سعر الصرف في أطر غير واقعية بالنسبة للنظرية الاقتصادية من خلال العلاقة بين المتغيرات المتمثلة في أسعار الفائدة الداخلية والخارجية، حالة الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، تعادل القوى الشرائية بين الداخل والخارج. الا اننا سنركز تحيلنا على فترة ما بعد 1994 اي بعد تطبيق إصلاحات اقتصادية شاملة بغية التحول نحو اقتصاد السوق ومن هذا المنطلق، تم إدخال تعديل على معدل الصرف الرسمي بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملة الصعبة.

1-1-تعديلات قبل 1994:

أدت الصدمة البترولية لسنة 1986 إلى دخول الاقتصاد في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة وخاصة في ميزان المدفوعات، استوجب إصلاحات جذرية على مختلف مجالات الاقتصاد الوطني من حيث المضمون والتسيير المركزي إلى اقتصاد توجهه آليات السوق الحرة حيث اخذ الإصلاح النقدي المالي مكانة معتبرة في هذه الإصلاحات، ومن هذا المنطلق، تم إدخال تعديل على معدل الصرف الرسمي بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملة الصعبة.

بذلك أعلنت السلطات النقدية في منتصف 1990 عن رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بعد 3 سنوات أي مع نهاية 93 أو بداية 94 وهذا ما دفع الجزائر إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي الذي فرض على الجزائر تطبيق إصلاحات اقتصادية أكثر ليبرالية، تم ذلك بتنظيم "انزلاق تدريجي" ومراقب حيث انتقل سعر صرف الدينار مقابل الدولار من 4.936 دينارا لكل دولار أمريكي في نهاية 1987 إلى 12.1197 دينارا للدولار أمريكي الواحد في نهاية 1990، اما في سبتمبر 1991، قامت السلطات النقدية الجزائرية بتخفيض صريح

للدinar طبقا لما اتفقا عليه مع صندوق النقد الدولي في إطار ترتيب الاستعداد الائتماني اتخذت قرارا بخفض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 22% مقابل الدولار الأمريكي ليصل معدل صرفه إلى 22.5 دينارا مقابل الدولار الواحد. وخلال الفترة الممتدة من أكتوبر 1991 حتى نهاية 1993 فقد الدينار أكثر من 50% من قيمته الحقيقية وصاحب هذه القرارات تدابير أخرى محددة تحت سيطرة صندوق النقد الدولي، وهي¹:

- إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية.
- وضع حد لنظام رخص الاستيراد والتصدير ودخول الخواص عن طريق منح الحق في حيازة حساب بالعملة الصعبة (قانون التكميلي لسنة 1991).
- انفتاح الاقتصاد الوطني على التجارة الخارجية.
- إصلاح نظام الأسعار والذي سمح بالتحويل من نظام الأسعار المحددة إداريا إلى نظام الأسعار المحررة.
- الاستعداد لمرحلة قابلية تحويل الدينار لجميع المعاملات الجارية مع تقليل منح العملة الصعبة.

الجدول (3-4): تطور سعر صرف الاسمي للدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي 1987-2017

السنوات	1987	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
\$1=DZA	4.85	7.61	8.96	18.47	21.84	23.85	35.06	47.66	54.75
2000	2003	2007	2009	2011	2013	2014	2015	2016	2017
75.26	77.39	69.29	72.94	72.94	79.37	80.58	100.69	107.84	110.97

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي 2018. (متوسط السنوي).

1-2-مرحلة ما بعد 1994: ابتداء من أبريل 1994، أصبح سوق الصرف الأجنبي الرسمي متاحاً لجميع الاعوان الاقتصاديين (العام والخاص) إلا أن الرقابة على الصرف لازالت صارمة، بعد الاتفاق الذي وقعته الجزائر مع دائيتها على إعادة جدولة جزء من الدين العام، وهذا، تحت رعاية صندوق النقد الدولي². خلال الفترة نفسها (1994)، بدأت السلطات النقدية وفي إطار سياسة التعديل الهيكلي تم تخفيض قيمة العملة بنسبة 40.7% حيث أصبح سعر الصرف الدينار يقدر ب 36 دج للدولار، وهو أيضا قرار وافق عليه صندوق النقد الدولي³.

¹ Sabrina CHIKH-AMNACHE, " Le syndrome hollandais: aspects théoriques et vérification empirique, en référence à l'économie algérienne", thèse de doctorat en Sciences Economiques, UNIVERSITE MOULOUD MAMMARI, TIZI-OUZOU, juin 2015, p183.

² Sabrina CHIKH-AMNACHE, Loc.Cit., p189.

³ رنان راضية، "دور بنك الجزائر في ادارة سياسة سعر الصرف في ظل التعويم المدار خلال الفترة (2000-2013)", مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 12، العدد 2، 2015، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي - الجزائر، ص 279.

ومنذ 1995 تم تطبيق نظام الصرف العائم المدار والذي سمح بتقلب الدينار الجزائري مع إمكانية تدخل البنك المركزي في بعض الحالات للتأثير على سعر الصرف الإسمي بهدف تحقيق استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي (تقريب سعر الصرف الحقيقي الفعلي من السعر الصرف الإسمي) كأهم هدف يسعى بنك الجزائر إلى تحقيقها، ومن الناحية العملية فإن البنك المركزي يحتفظ بمقابل كل المعاملات في سوق الصرف الأجنبي نتيجة لتضافر ثلاث عوامل:

- صادرات الجزائر تتشكل من أكثر من 96% من المحروقات.

- قانونا مقبوضات الصرف الأجنبي لصادرات المحروقات يجب ان تحول إلى الدينار مباشرة لدى بنك الجزائر.

- معاملات رأس المال تخضع إلى رقابة دقيقة¹.

بالإضافة إلى ذلك، تسيير العملات الأجنبية الناتجة عن عمليات التصدير خارج المحروقات فإن 50% من العملات الأجنبية المحققة منها تترك لبنك الجزائر مقابل حصول المتعامل مقابلها على الدينار الجزائري، والباقي (50%) يوضع في حساب بالعملة الصعبة لصالح المتعامل.

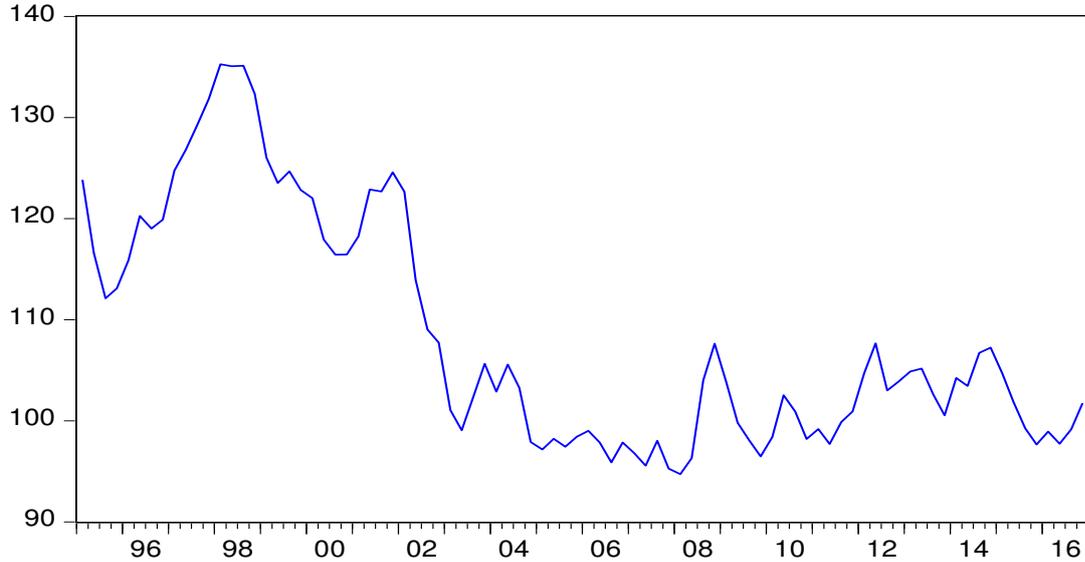
2- تطور سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري (1994-2016) :

يعد سعر الصرف الحقيقي الفعلي مؤشر لصياغة سياسة لسعر الصرف تهدف إلى تقويم اختلال التوازن في القطاع الخارجي خاصة في حالة الاقتصاد الجزائري والذي يعتمد في صادراته على سلعة وحيدة تقريبا وهي المحروقات، حيث توصل (Koranchelian 2005) إلى أن سعر البترول يعتبر من بين محددات سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري، يؤدي ارتفاع أسعار البترول بنسبة 1%، سوف يؤدي ذلك إلى زيادة سعر الصرف الحقيقي للدينار بنسبة 0.24%، هذا الارتباط بين سعر البترول وسعر الصرف الحقيقي يدعم إلى حد كبير فرضية المرض الاقتصادي الهولندي في الجزائر. حيث عرف سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري تغيرات كبيرة تراوحت بين الارتفاع والانخفاض بعد تحرير الدينار، وهذا كما يظهر في الشكل (3-4).

فمن خلال الشكل 3-4 أسفل الذي يوضح تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري خلال الفترة 1994-2016 باستخدام بيانات فصلية لمؤشر سعر الصرف الحقيقي، نلاحظ ان هناك تذبذب مستمر في قيمته الا انه يمكننا تميز بوضوح بين 3 فترات، خلال الفترة الأولى بين عامي 1995 و 1998 ارتفع خلالها سعر الصرف الحقيقي بنسبة 16%، وذلك كنتيجة للأثار التضخمية لسياسة التصحيح الهيكلي أين تم تخفيض قيمة الدينار في الاجمال بنسبة 70% من قيمته تليها فترة الانخفاض بين 1998 و 2002 بنسبة 18%، وكان ذلك نتيجة الانخفاض

¹ koranchelian, T., "The Equilibrium Real Exchange Rate in a Commodity Exporting Country: Algeria's Experience", IMF Working Paper 05/135, International Monetary Fund., 2005, p 5.

الشكل رقم (3-4): تطور سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري بين 1994-2016
TCRE



المصدر: اعتمادا على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي ومخرجات برنامج Eviews9.

الشديد للقيمة الحقيقية للدينار أمام الدولار بـ 19.8%، حيث واصل سعر الصرف الحقيقي انخفاضه خلال سنة 2003 لكن هذه المرة كان بشكل كبير بلغ على الإجمال 22% سنة 2003 مقارنة بسنة الأساس 1998 نتيجة استقرار الأسعار النسبية (الفروقات في التضخم) خلال هذه الفترة ويعود سبب هذا الانخفاض الشديد للقيمة الحقيقية للدينار بالمقام الأول إلى¹:

- الانزلاق الكبير الذي شهدته الدينار أمام اليورو وانخفاضه الحقيقي (الاسمي) أمام هذه العملة والذي أثر بدوره بشكل كبير على القيمة الحقيقية للدينار نظرا للترجيح الكبير لليورو في التجارة الخارجية للجزائر.

- انخفاض قيمة الدينار الحقيقية (الاسمية) أمام الدولار سنة 2003 بـ 18% و مختلف العملات الرئيسية الأخرى. هذا ما دفع السلطات النقدية لتدخل في سوق الصرف في الثلاثي الثاني من سنة 2003 من اجل إعادة سعر الصرف الحقيقي الفعلي إلى مستواه في نهاية 2002 ثم فترة الاستقرار النسبي، بين عامي 2003 و2012 حول مستواه التوازني وهذا ما أكدته العديد من الجهات الا انه عاود ال ارتفاع ليبلغ أقصاه في سنة 2008 نتيجة ارتفاع أسعار النفط والازمة العالمية هذا من جهة ومن جهة أخرى بسبب تزايد فروقات التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين وعدم تحكم بنك الجزائر في معدل التضخم خلال هذه السنوات حين وصل إلى أعلى مستوى له سنة 2009 ليبلغ 5.7% هذا ما يعكس عدم استقرار سعر صرف الفعلي الحقيقي مما يدفع بنك الجزائر إلى تدخل في سوق الصرف لتخفيض سعر

¹ بلحشر عائشة، "سعر الصرف الحقيقي التوازني- دراسة حالة الدينار الجزائري"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية منشورة، تخصص: نقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان، 2013/2014، ص 357.

الصرف الاسمي للدينار مقابل العملات الرئيسية خاصة الدولار واليورو من المحافظة على استقرار على سعر صرف الفعلي الحقيقي التوازني كهدف لسياسة الصرف في الجزائر.

و دليل على ذلك تدخل بنك الجزائر عن طريق تخفيض الدينار خلال عامي 2012 و2013 اين سجل سعر الصرف الفعلي الحقيقي تحسنا قدره 5.8% كمتوسط سنوي، أساسا تحت تأثير توسع فارق التضخم بين الجزائر وأهم شركائها التجاريين. بلغ هذا الفارق نسبة 6.22% في 2012 مقابل 1,61% في 2011، نتيجة لقفزة تضخم الأسعار عند الاستهلاك في الجزائر وتباطؤ التضخم في البلدان الشريكة اين وصل معدل التضخم السنوي إلى 8.9% سنة 2012 نتيجة الزيادات في أجور العاملين في القطاع الحكومي بأثر رجعي بدءاً من يناير 2008.

يصعب من خلال شكل (3-4) تطور سعر الصرف الحقيقي للدينار الحكم بوجود ارتفاع لقيمتة كما تنص عليه نظرية المرض الهولندي نظرا لدور البنك المركزي النشط في تسيير سياسة الصرف لاعتبارات تتمثل في سعر النفط ومستوى النفقات العمومية وفارق التضخم مع أهم شركائها التجاريين حسب تصريح محافظ البنك.

3- حقيقة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي والتخفيض المستمر للدينار:

إن حدوث تغيير في معدل الصرف الاسمي - الذي يمثل قيمة عملة محلية لدولة ما مقارنة بعملة دولة أخرى- قد لا يعطي صورة كاملة عن مدى التغيير الذي يحدث في القدرة التنافسية الدولية للبلد موضع الاهتمام. فإذا حدث انخفاض في القيمة الاسمية للعملة بمعدل أقل من نسبة ارتفاع مستوى الأسعار قياسا إلى الوضع في دولة أخرى، فإن القدرة التنافسية للدولة المعنية، قد تميل إلى الانخفاض بالرغم من حدوث انخفاض في معدل الصرف. وهو ما يستدعي استخدام مفهوم معدل الصرف الحقيقي للتوافق مع هذا النوع من المشاكل لذلك، إذا كان معدل التضخم في الدولة المعنية أسرع من نظيره في دولة أخرى كما هو الحال بالنسبة للجزائر، فينبغي أن يرتفع معدل الصرف الاسمي من أجل تثبيت معدل الصرف الحقيقي¹.

من ناحية أخرى مفهوم ارتفاع تقدير سعر الصرف الحقيقي في نظرية المرض الهولندي هي المغالاة في قيمة العملة المحلية (Surévaluation de la Monnaie Locale) نظرا لتدفق إيرادات صادرات السلع الأولية يرفع الطلب المحلي مما يؤدي ضغط الطلب المحلي إلى رفع الأسعار المحلية (التضخم) كنتيجة لأثر الانفاق، وذلك يعادل رفع سعر الصرف الحقيقي، وبصورة أدقه ارتفاع الأسعار النسبية بين القطاعين التبادلي وغير التبادلي، يشير نواك (Nowak 1998)²

¹ لرعر علي، آيت يحيى سمير، " معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري"، مجلة الباحث، عدد 11 / 2012، ورقة، ص 50.

² NOWAK J. J., « Syndrome néerlandais et théorie du commerce international », Economica, Paris, 1998, p.16.

إلى أنه "وفقا لنظام سعر الصرف المعمول به في البلد، من المحتمل أن يأخذ هذا التقدير لسعر الصرف الحقيقي شكلين متميزين:

- اما يتم ذلك في المقام الأول عن طريق تقدير سعر الصرف الاسمي، مما قد يؤدي إلى خفض المستوى العام للأسعار. في هذه الحالة من خلال ال ارتفاع في سعر الصرف الاسمي وليس في الاسعار المحلية، هذا ما يحدث في سعر الصرف الحر او المرن.

- او يتحقق حصرا من خلال ارتفاع الاسعار الاسمية للسلع والخدمات المحلية، مما يؤدي إلى التضخم. هذه الحالة خاصة بسعر الصرف الثابت. وفي كلتا الحالتين يضعف ارتفاع القيمة قدرة المنتجات المحلية على المنافسة.

اما في حالة الجزائر، ابتداء من سنة 1995 تم تطبيق نظام الصرف العائم المدار، الامر الذي لا يتطابق مع الحالتين السابقتين، في ظل هذا النظام يسمح بتقلب الدينار الجزائري مع إمكانية تدخل البنك المركزي في بعض الحالات للتأثير على سعر الصرف الاسمي بهدف تحقيق استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي (تقريب سعر الصرف الحقيقي الفعلي من السعر الصرف الاسمي) كأحد أهم الأهداف التي يسعى بنك الجزائر في تحقيقها، حيث يتبع بنك الجزائر السياسة النشطة لسعر الصرف -التعويم المدار- بغرض استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي، وفق تطور الأساسيات. حيث يتم تحديد التغيير في سعر صرف الدينار الاسمي عن طريق:

- اخذ سعر الصرف الفعلي الحقيقي كمرجع، محدد مسبقا من قبل البنك المركزي.

- الاختلافات الناتجة عن التقلبات الحرة للعملات فيما بينها(المكونة لسلة العملات)؛

-الاختلافات الناجمة عن التفاعل بين العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي بين البنوك.

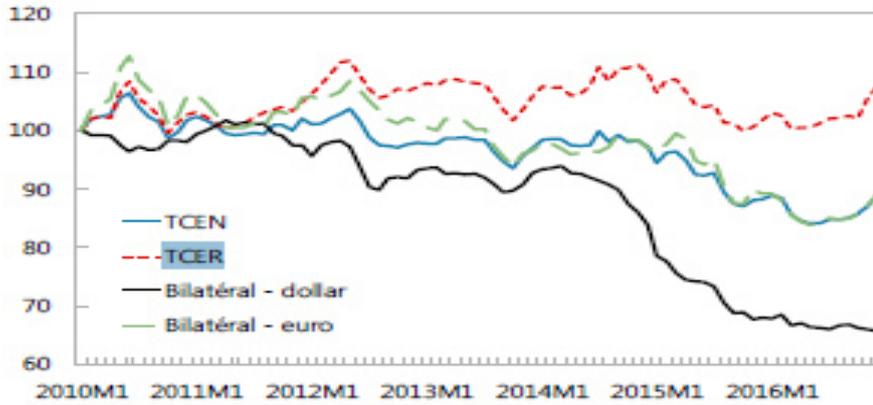
نتيجة هذه السياسة المتبعة من طرف بنك الجزائر لا يكون لسعر الصرف الاسمي ومعدل التضخم وحدهما وزن مهيمن في تحديد سعر الصرف الحقيقي. في الواقع، يتبع بنك الجزائر سياسة صرف نشطة، مع هدف واضح المعالم: هو تحقيق استقرار سعر الصرف الحقيقي في مستواها التوازني في المدى المتوسط، مع الأخذ بعين الاعتبار تطور أساسياته (سعر النفط فوارق التضخم هيكل التجارة الخارجية...). وبالتالي يتم تحديد TCRE شهريا من قبل بنك الجزائر، مع الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المعايير:

- مؤشرات الأسعار في الجزائر وبين الشركاء التجاريين الرئيسيين؛

- هيكل التجارة الخارجية.

- سعر الصرف الاسمي مقابل الدولار؛

الشكل رقم (3-5): تطور مختلف اسعار الصرف الدينار بين 2010-2016.
سنة الأساس 2010=100



ما يؤكد ذلك تقرير صندوق النقد الدولي سنة 2011¹ يفسر انخفاض قيمة معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار من خلال خفض قيمة سعر الصرف الفعلي الاسمي (TCEN) بفضل الوضع النفطي الذي يشجع على الإنفاق العام) هذا ما يبينه الشكل (3-5). بالإضافة إلى ذلك، يؤكد صندوق النقد الدولي على أنه، بشكل عام، يقترب سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار من مستوى توازنه في المدى المتوسط. يشير كذلك بن عبد الله (2006)² إلى أن بنك الجزائر يقوم بشكل منهجي بامتصاص الفائض من النقد الأجنبي من خلال إجراءات التعقيم، من أجل "قطع" قناة انتقال تأثير العرض النقدي على سعر الصرف.

4 - ارتفاع تقدير سعر الصرف الحقيقي للدينار:

توصل جبير وغوربيل Jbir et Ghorbel (2011)³ في بحثهم من اجل اختبار المرض الهولندي في الجزائر باستخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة من 1995 إلى 2007، إلى ان الجزائر مصابة بأعراض المرض الهولندي في المدى القصير بسبب ارتفاع التقدير الحقيقي لسعر صرف الدينار. وبشكل رئيسي من خلال زياد معدل التضخم الناتج عن الصدمة في أسعار النفط. وباستخدام طريقة سعر الصرف الحقيقي التوازني توصل حمداش (Hammadache A., 2012)⁴ في دراسته للدينار الجزائري إلى هناك مغالاة في قيمته التوازنية خاصة بعد سنة 2000.

¹ Rapport des services du FMI pour les consultations de 2011 au titre de l'article IV, 22 décembre 2011

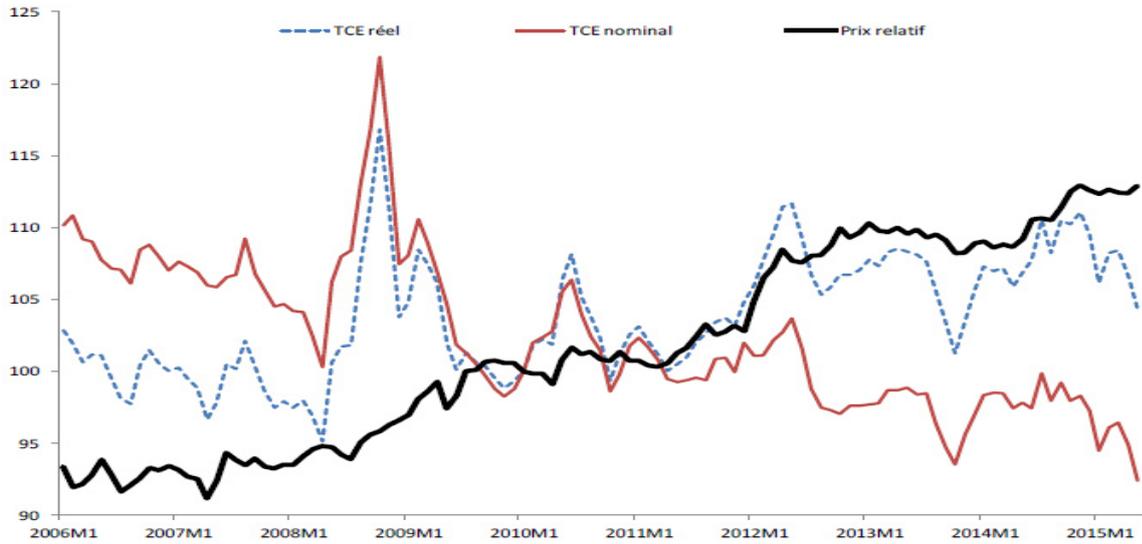
² BENABDALLAH. Y., « Croissance économique et dutch disease en Algérie », Les Cahiers du CREAD, n°75, 2006, p11.

³ R. Jbir & S. Zouari-Ghorbel, "Oil Price and Dutch Disease: The Case of Algeria", Energy Sources, Part B: Economics, Planning, and Policy, 6: 3, (2011), 280-293

⁴ Hammadache A., 2012, « Taux de change d'équilibre fondamental du dinar algérien », mimeo CEPN/Université Paris 13, 2012, p12.

تشير تقارير الأخيرة لصندوق النقد الدولي سنة 2017 ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بنسبة 5.6%، بسبب ارتفاع التضخم في الجزائر بالمقارنة بشركائها التجاريين. ويقدر بأن قيمة الدينار تبقى مبالغ فيها إلى حد كبير وبأنها عملة مقيمة بأكثر من قيمتها حسب تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي ان المغالاة في نطاق 54-115%. هذه التقديرات تخضع لدرجة كبيرة من عدم اليقين نظرا لان أي تغير طفيف في شرط التبادل الدولي او الاحتمالات النقدية تسبب تغيرات كبيرة في مستوى التقييم في نموذج المستخدم، وهو أمر يضر بالقدرة التنافسية للجزائر¹. و في نفس السياق تثبت الدراسة التي قام بها (1997, collins et razin) ان المبالغة في قيمة العملة الوطنية تحدث ابطاء في معدلات النمو الاقتصادي، و ان التغيرات الكبيرة في سعر الصرف الحقيقي يرتبط بعد معرفة وضعية الأسعار النسبية وهذا ما يساهم في ارتفاع تكاليف التكيف مع هذا الوضع كإخفاض في الإنتاج انتقال هيكل النشاط الاقتصادي من القطاعات القابلة للتداول الى القطاعات غير قابلة للتداول².

الشكل (3-6): ارتفاع الأسعار النسبية وسعر الصرف الحقيقي للدينار خلال (2006-2015)



Source: Rapport des services du FMI sur l'ALGÉRIE No 16/127 ,pour les consultations de 2016 au titre de l'article IV, mai2016,p46.

من خلال الشكل الذي يوضح ارتفاع الأسعار النسبية (prix relatif) في الجزائر بالنسبة لشركائها التجاريين مما أدى إلى اتخذ سعر الصرف الحقيقي الفعلي (TCER) ميل نحو الارتفاع منذ 2011 رغم انخفاض سعر الصرف الاسمي الفعلي (TCEN) وفقدان الدينار لـ 25% من قيمته مع الدولار خلال نفس الفترة، الا ان TCER و TCEN انخفض بنسبة 4.3% فقط و 6.7% على التوالي بسبب ارتفاع الأسعار النسبي في الجزائر بالنسبة لشركائها التجاريين،

¹ Rapport des services du FMI sur l'ALGÉRIE No 16/127 ,pour les consultations de 2016 au titre de l'article IV, Mai 2016,p46

² عمران بشرير، مراد تھتان، "اثر أنظمة الصرف على النمو الاقتصادي في الدول العربية الجزائر"، مجلة المغاربة للاقتصاد و التسيير، العدد 01، جوان 2015، جامعة معسكر، ص11.

الا ان تخفيض الاسمي لدينار ساهم بشكل كبير في امتصاص هذه الضغوط التضخمية ومنع تأثيرها في ارتفاع سعر الصرف الحقيقي¹، وهذا دليل على وجود تقدير للعملة المحلية بسبب ارتفاع الأسعار المحلية منذ 2011 خاصة مع سياسة إعادة توزيع الربح النفطي (اثر الانفاق) التي قامت بها الدولة من خلال زيادة رواتب الموظفين التي جاءت في قانون المالية التكميلي لعام 2011 على تخصيص مبلغ 400 مليار دينار جزائري لتعويضات الموظفين وتم اتخاذ إجراءات مماثلة عامي 2009 و2010². ساهمت بشكل كبير في ارتفاع الطلب المحلي مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم لسنة 2012 إلى مستوى قياسي 8.6%.

5- الأثر النقدي لتراكم الاحتياطات الأجنبية :

بين نموذج (1985) Edwards في دراسة الآثار النقدية لانعاش قطاع التصدير كامتداد لنموذج المرض الهولندي التقليدي يؤدي إلى زيادة إما في عرض النقود أو الطلب على النقود، التضخم وارتفاع سعر الصرف الحقيقي حيث يعتمد عرض النقود في الاقتصاد يعتمد على كل من احتياطات الصرف المتراكمة لدى البنك المركزي والقروض الممنوحة للاقتصاد، فزيادة احتياطات الصرف الأجنبي تعني الزيادة المحلية بالإضافة إلى أن ارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد يزيد في نمو الكتلة النقدية، أن معظم الدول النامية تلجأ إلى آلية خلق النقود بالاعتماد على مضاعفة حجم القروض الممنوحة للاقتصاد التي تعد أهم مصدر تمويل النفقات الحكومية.

تمثل صادرات قطاع المحروقات (قطاع المنتعش) في الجزائر المصدر الرئيسي لتراكم احتياطات الصرف الأجنبي الذي شهد تطورا إيجابيا خلال الفترة 2000-2014 بسبب تحسن أسعار المحروقات، ولكون هذه الاحتياطات من بين أهم المقابلات الكتلة النقدية (M₂) للبنك الجزائر، أصبحت تلعب الدور الرئيسي في توسيع السيولة في الاقتصاد الوطني بحيث تجاوز صافي الأصول الأجنبية المجمع M₁ ابتداء من سنة 2001 و المجمع M₂ ابتداء من سنة 2005³. وجهة أخرى إتباع الدولة لسياسة إنفاقه توسعية إضافة إلى الزيادة المستمرة في قروض الاقتصاد التي وصلت إلى 5314 مليار دج في ثلاثي الأول من سنة 2014 ما صعب على البنك المركزي من مهمة التحكم في الرصيد النقدي ، واستمر التوسع في الكتلة النقدية بحددة مع انطلاق البرنامج الاستثماري لتوطيد النمو و الارتفاعات المستمرة في أجور عمال وموظفي الوظيف العمومي، و نتيجة طبيعية لذلك نمو الكتلة النقدية بمعدلات مرتفعة جدا (كما يوضحه الشكل 3-5) نمت بمعدل متوسط 15% خلال الفترة 2006-2012، مما نتج عنها نوع من الضغوط التضخمية المصاحبة

¹ Rapport des services du FMI sur l'ALGÉRIE No 16/OpCit.p46

² Ainas Yanis et al., « Les hydrocarbures : atout ou frein pour le développement de l'Algérie ? », Revue Tiers Monde, 2012/2 n°210, p.77-78.

³ طيبة عبد العزيز، " فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000 - 2011 " الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية أ /قسم العلوم الاقتصادية و القانونية العدد12، عن جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، جوان 2014، ص 26 .

لارتفاع عام في الأسعار وصل معدل التضخم إلى 3.9 بالمائة و 4.8 بالمائة خلال الفترة 2007-2008 وهذا مقارنة بسنة 2006 التي عرفت معدل تضخم 2.53 % وصل إلى أقصى حد له سنة 2012 حيث بلغ 9.9% ذلك راجع إلى ضخ كتلة نقدية إضافية لتغذية الميزانية العامة نتيجة الارتفاعات المستمرة في أجور عمال وموظفي الوظيف العمومي¹.

الجدول (3-5): تطور مستويات السيولة والاحتياطات الأجنبية 2000-2015.

السنوات	2000	02	06	08	09	10	11	12	13	2014	2015
معدل نمو M ₂ (%)	14.13	18.75	19.5	15.6	3.4	15.4	19.9	10.9	8.4	14.6	0.1
تراكم الاحتياطات (مليار دولار)	12.02	23.23	77.9	143.2	149	162.6	182	191	194.7	185.9	144

Source : Différents Tableaux statistiques, Bank d'Algérie.

واضح من الجدول ان نسبة نمو الكتلة النقدية في بعض السنوات بمستويات عالية، والسبب في ذلك يرجع إلى التوسع في الإنفاق العمومي و الاحتياطات مرتبط بشكل أساسي بتطور أسعار النفط في الأسواق الدولية، بمقارنة نمو الكتلة النقدية بنمو الناتج الداخلي الإجمالي الذي كان في المتوسط 3.8% خلال طول الفترة، توجه بنك الجزائر في البداية توجه بنك الجزائر نحو سياسة استهداف التضخم كهدف نهائي للسياسة النقدية غير ان وجود فائض سيولة كبير ظهر ابتداء من سنة 2002 و توسع نقدي قوي مصدره الأساسي زيادة صافي الأصول الأجنبية الذي اصبح كمصدر رئيسي للتوسع النقدي في الجزائر مما ضاعف بنك الجزائر من تدخلاته في السوق النقدية و خارجها من خلال انتهاج سياسة التعقيم لامتناس فائض السيولة ابتداء من سنة 2002، باعتبارها خط الدفاع الأول ضد الآثار غير المرغوبة للزيادة في تدفقات رأس المال الأجنبي على نمو لا ائتمان المحلي، يحتجز فيها البنك المركزي مبالغ كبيرة في صورة احتياطات رسمية، مما يحد من تأثير البلد عند مواجهة انعكاس التدفقات، كانت اهم أداة فعالة من أدوات السياسة النقدية التي اعتمدها بنك الجزائر الاحتياطي النقدي الإلزامي بالإضافة الى استحداث أدوات جديدة للتعقيم (استرجاع السيولة، تسهيلة الودائع المغلة للفائدة، ناهيك عن ودائع الخزينة لدى بنك الجزائر)²، قدر معدل الاحتياطي الإلزامي 5.6% في ديسمبر 2005، ليصل إلى 9% في ديسمبر 2010، ثم إلى 12% بهدف تقليص هذا الفائض ساهمت

¹ عماري عمار، "آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر"، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي حول تقييم برامج الاستثمارات العامة على التشغيل والاستثمار والنمو - جامعة سطيف، 12/11 مارس 2013، ص 13-15.

² طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 31-32.

هذه الأداة بشكل فعال في امتصاص الفائض من السيولة بحيث يمثل حجم الاحتياطات الإلزامية بين % 18 و 20 % من السيولة¹.

رغم جهوده المبذولة من أجل امتصاص فائض السيولة للحد من زيادة العرض النقدي لم يستطع بنك الجزائر تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي بشكل كبير مما جعل المصدر الرئيسي للتوسع النقدي الذي أصبح بدوره يساهم بشكل كبير في ارتفاع معدلات التضخم وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي في المدى القصير وفق تحليل (Edwards 1985). وتفسير ذلك يعود إلى أن سياسة الإنفاق التوسعية المنتهجة بالجزائر تجعل أن الأثر الإيجابي الضعيف على الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير سيؤدي إلى ارتفاع في الدخل الحقيقي بالتالي حجم الطلب الكلي (ارتفاع الاستهلاك) في المدى المتوسط و البعيد، مما سينتج عنه نوع من الضغوط التضخمية.

المطلب الثاني: تقلب النمو الاقتصادي بين التباطؤ والتذبذب

شهد العقد الماضي زيادة حادة في الأسعار العالمية للنفط الخام ومنتجات الهيدروكربون والمعادن. فقد ارتفعت أسعار المعادن بنسبة 66% والنفط الخام بنسبة 159%. إلا أن لعنة الموارد الطبيعية - مفارقة أن البلدان والمناطق التي توجد فيها وفرة من الموارد الطبيعية غالبا ما تحقق معدلات نمو اقتصادي أقل او متقلب أكثر من دول فقيرة من حيث الموارد وقدمت تفسيرات عديدة لذلك (كما شهدنا في الفصول السابقة). في ظل هذه الوفرة التي عرفتها الجزائر في المداخل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار النفط هل معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في الجزائر بمستوى العائدات النفطية المحصلة والمنفقة؟ هل نصيب الفرد من النمو الحقيقي بالمقارنة بدول أخرى كان احسن ؟ سنحاول دراسة النمو من خلال مايلي:

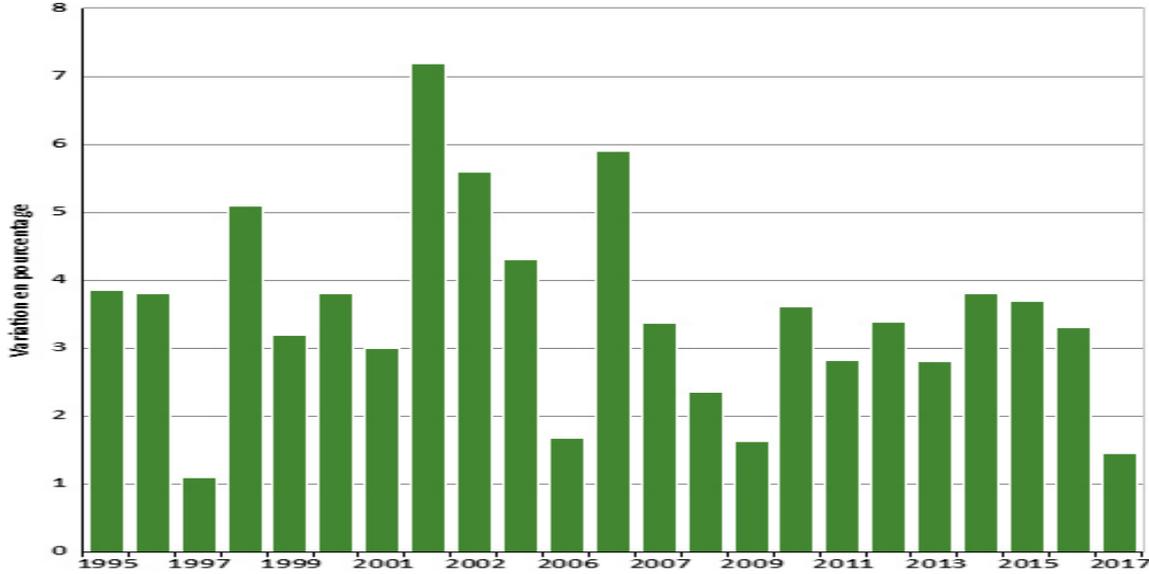
1- النمو الاقتصادي الكلي بين التباطؤ والتذبذب 1995-2017:

تعتبر الجزائر إحدى الدول النفطية الكبرى، هذا العامل ساعد الاقتصاد الجزائري على النهوض ولكن بوتيرة بطيئة مقارنة بدول أخرى، خاصة بعد ان شرعت الجزائر، منذ سنة 2001، في انتهاج سياسة ميزانية (مالية) توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل في ظل الوفرة في المداخل الخارجية الناتجة عن التحسن النسبي في أسعار النفط، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة من 2001 إلى 2014 هذا ما يمثل باثر الانفاق والسؤال الذي يطرح هل كان معدل النمو الاقتصادي في الجزائر بحجم الانفاق العام الضخم ؟ يمكن ملاحظة ان النمو الاجمالي متذبذب وضعيف نسبيا: كما يلاحظ من الشكل (3-7) كان هناك تذبذب واضح في معدل نمو الناتج المحلي الخام الإجمالي خلال فترة طفرة النفطية 2000-2014، حيث تراوح هذا المعدل بين 1.68

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011: التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 182

% كأدنى مستوى له في 2006 و7.2% كأعلى مستوى له في 2003. ويعود سبب هذا التذبذب أساسا إلى النمو غير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات، وبدرجة أقل لقطاع خارج المحروقات ،

الشكل (3-7): معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي، بالأسعار الثابتة لسنة 2010 بين 1995-2017



المصدر: بيانات البنك الدولي 2018.

الا ان معدل نمو الناتج المحلي الخام الإجمالي في المتوسط قدر خلال الفترة المعنية بنسبة 3.8% وهو نمو ضعيف نسبيا، كونه لا يختلف كثيرا عن ذلك المحقق في السنوات السابقة لفترة الدراسة (5.1%، 3.2% ، 3.8% في السنوات 1998-1999-2000 على التوالي. وحتى النمو خارج المحروقات في تحسن نسبي ملحوظ مقارنة بالنمو الإجمالي ولو أنه لا يزال يعتبر متواضعا نسبيا مقارنة بذلك المسجل من طرف أغلب البلدان المنتجة للنفط في المنطقة إذ أنه لم يعرف تذبذبا كبيرا، وأن معدله لم ينزل تحت 5%، الا انه هو كذلك يبقى تابع لانفاق إيرادات النفط حيث بعد تدهور أسعار النفط انخفض معدل النمو خارج قطاع المحروقات إلى 3.7% و3.1% سنتي 2016 و2017، فحسب صندوق النقد الدولي¹ قدر متوسط النمو السنوي في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في بقية الاقتصاد خارج قطاع المحروقات في الجزائر بين 1970-2011 بـ0.7% فقط. رغم ان لصادرات الموارد الطبيعية عادة تأثيراً إيجابياً مباشراً في النمو، بيذا ان لها تأثيراً سلبياً أكبر، نتيجة التقلب الاقتصادي الذي تخلقه وحالة عدم اليقين بالنسبة للأعوان الاقتصاديين خاصة في اتخاذ قرارات الاستثمار². مع ذلك لا يمكن ان يُحى باللائمة على التقلب

¹ منقول عن أندرو وارنر، "الانتعاش المستعصي"، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 50، العدد 3، سبتمبر 2013، ص 24.

² Van der Ploeg, Frederick, and Steven Phoelhekke, "Volatility and the Natural Resource Curse". Oxford Economic Papers, 2009, Vol. 61(4), pp.727-760.

الأسعار وحده في بقاء النمو فقط، بل ما يسبب التقلب في دول النفط هو تقلبات إيرادات الحكومة. ولدى الحكومات القدرة على التخفيف من حدة هذه التقلبات، نظريا على الأقل.

2- الارتباط الشديد بالمحروقات و تباطؤ النمو بعد الصدمات النفطية :

أخذ وزن قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في تعاضم والازدياد مع مختلف مراحل تطور الاقتصاد الجزائري، فخلال فترة السبعينات كانت حصة هذا القطاع 27.24 %، ثم ارتفعت بشكل مستمر إلى 28.5 % في الثمانينات، ثم إلى 31.88 % في التسعينات لتصل إلى رقم قياسي بلغ 46.71 % في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. مما يعكس ازدياد التبعية الشديدة لصادرات المحروقات بعد كل صدمة نفطية¹، إلا أن رغم هذه المساهمة في خلق الثروة لم يعرف النمو الاقتصادي مستويات مرتفعة تعكس على الأقل حجم الانفاق الرأسمالي، فخلال 10 سنوات الأولى من الالفية كان متوسط النمو الحقيقي 3.86 % ليتراجع بعد ذلك إلى 3.1 % فقط رغم البرامج الاستثمارية المطبقة خلال الفترة 2001-2009. بعد الانهيار الحاد لأسعار النفط ابتداء من النصف الثاني لسنة 2014 تراجع النمو نظرا لتقلص النسبي لنفقات العامة و عدم اليقين .

الجدول (3-6): معدل النمو المتوسط الحقيقي (%) خلال فترات الصدمات 1970-2017.

الفترة	1980-70	1989-80	2000-90	2010-2000	2017-10
متوسط النمو الحقيقي	6.76	3.1	1.88	3.86	3.1

المصدر : بيانات البنك الدولي 2018

(بالأسعار الثابتة لسنة 2010)

فمن خلال الجدول الذي يظهر معدلات النمو المتوسطة خلال 50 سنة الأخيرة التي عرفت عدة صدمات نفطية، نلاحظ أن هناك تراجع في النمو بعد كل صدمة إيجابية و حتى خلال الطفرة كان معدل النمو المتوسط عادي ما عاد فترة السبعينات أين كان المعدل مرتفع 6.76 % و هذا راجع لتأميم المحروقات و الاستثمارات الرأسمالية الضخمة التي كانت الأعلى في العالم آنذاك ، ما عد تلك الحقبة لم نشهد معدلات نمو مرتفعة خاصة بعد سنة 2000 الفترة التي عرفت زيادة حادة في الأسعار العالمية للنفط، ما يطرح التساؤل عن السبب الذي جعل الجزائر تحقق معدلات نمو عادية، في الوقت الذي يتعين عليها تحقيق نمو اقتصادياً أسرع من العادي إذا أخذنا بالحسبان ثروتها الطبيعية الهائلة ، يمكن القول أننا امام حالة تباطؤ بصفة عامة ناتج عن تقلب النمو نظرا لتقلب الإيرادات (كما رأينا سابقا) العديد

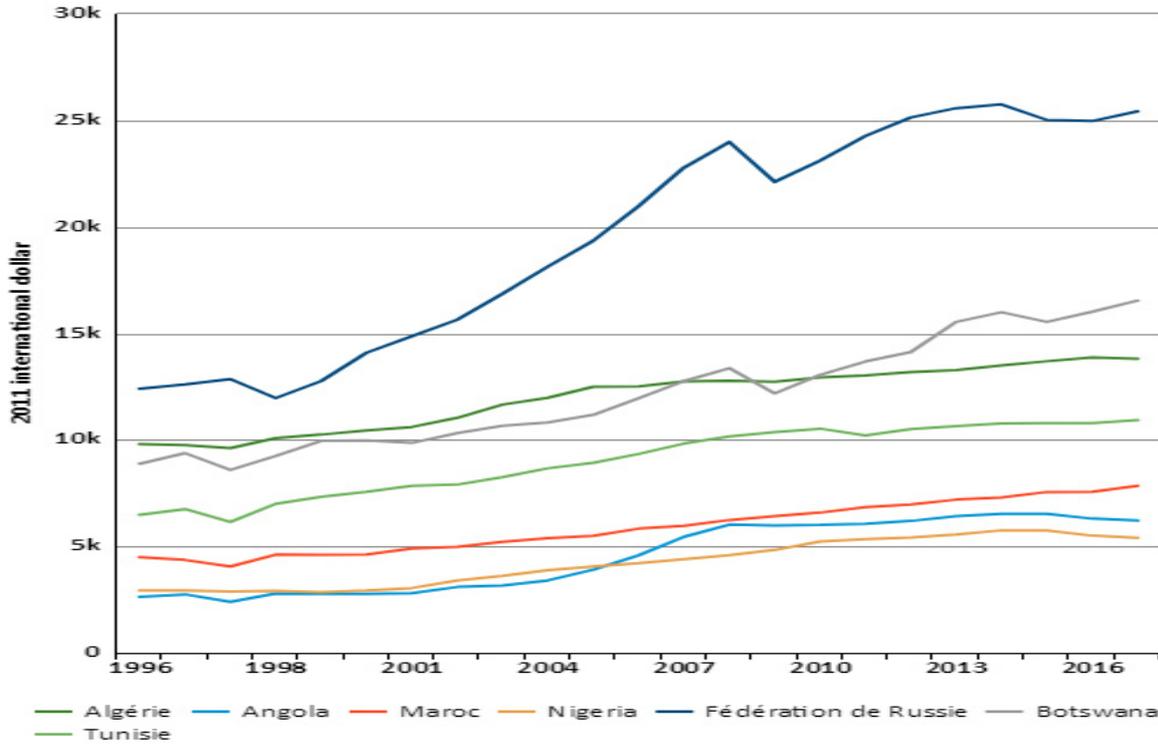
¹ Ainas Yanis et al., « Les hydrocarbures: atout ou frein pour le développement de l'Algérie ? », Revue Tiers Monde , 2012/2 n°210, p.71

من الأدبيات الاقتصادية أعطت تفسيرات لهذه الظاهرة أبرزها التفسير المؤسسي، والذي يؤكد على أن سبب تراجع معدلات النمو وعدم الاستفادة المثلى من إيرادات النفط يمكن في ضعف النوعية المؤسسية. التي لا تستطيع وضع سياسات اقتصادية ملائمة تجنبها التأثير السلبي لوفرة الموارد.

3- ضعف زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر مع بالمقارنة بدول أخرى:

عند مقارنة زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر ودول نفطية وغير نفطية أخرى قبل فترة ازدهار أسعار النفط وبعدها أي بين سنة 1999 و 2017، نلاحظ أن الجزائر حققت اضعف زيادة خلال نفس الفترة، كما هو موضحة في الشكل (3-8) .

الشكل (3-8): تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للجزائر ودول مقارنة أخرى بين 1995-2017. (بالأسعار الثابتة للدولار لسنة 2011)



المصدر: بيانات البنك الدولي 2018. <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP>

من خلال الشكل نجد ان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر حقق زيادة 34 % فقط بالمقارنة مع دول أخرى مثل روسيا بلد نفطي بالدرجة الأولى حقق زيادة بـ 100% وبوتسوانا النموذج الافريقي الذي استطاع تجنب لعنة الموارد حقق زيادة بـ 66 %، اما نيجيريا أكبر بلد نفطي و سكاني في افريقيا حقق زيادة بـ 89% وانغولا بـ 124%، وحتى دول الجوار غير الغنية بالموارد الطبيعية حققت زيادة أكبر من الجزائر حيث حقق المغرب زيادة قدرها

72 % و تونس 49%. هذه المقارنة البسيطة تدفع إلى الاستغراب والمفارقة رغم الوفرة التي عرفتها الجزائر سنوات ازدهار لم يسبق وان عشتها الا انها لم تحقق تلك النتائج المرجوة مقارنة بحجم الموارد المالية الموظفة، إذ تبين أن قطاع المحروقات لا زال يمثل أحد المكونات الرئيسية للنتائج المحلي الخام؛ وأن النمو خارج المحروقات، وعلى الرغم من معدل الهام نسبيا، بقي هشاً ومرتبك أساساً بمداخل النفط كذلك، باعتباره منشطاً إلى حد كبير بواسطة الاستثمارات العمومية (في مجال البنى التحتية خاصة)؛ وأن مساهمة قطاع الصناعة (الذي يعد الأساس لكل نمو حقيقي ودائم) في هذا النمو كانت، على العموم، ضعيفة جدا قد يكون تفسير ذلك ان الاقتصاد الجزائري يعاني فعلا من تأثير المرض الهولندي كتفسير اخر للجنة الموارد تدعمه شواهد كثيرة لبطء نمو لاقتصاد شديدة الاعتماد على الموارد — في ظل طفرة أسعار الموارد وانعزال القطاع النفطي. لم يكن النمو في القطاع غير المتصل بالموارد مثيرا للإعجاب في ظل الطفرات التي شهدتها قطاع الموارد الطبيعية عبر فترات مختلفة (3 صدمات نفطية (75-79) — (80-85) / (2003-2008)، الا انه لم يتحقق سوى نمو ضئيل خارج هذا القطاع بالمقارنة بدول نموذجية استطاعت إدارة مواردها بطريقة سليمة مثل بوتسوانا شيلي نرويچ...، كما يبينه الجدول التالي:

الجدول (3-7): مقارنة ببطء النمو خارج قطاع الموارد الطبيعية (1970-2011) في الجزائر ودول نفطية اخرى

البلدان	حصة إيرادات الصادرات المعادن والنفط سنة 1970 بـ% من PIB	متوسط النمو السنوي (%) في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في بقية الاقتصاد (خارج الموارد الطبيعية) -2011-1970
ليبيا	73	3.4-
الكويت	70	0.8-
الغابون	59	1.0
السعودية	46	0.0
الجزائر	20	0.7
شيلي	12	2.6
اندونيسيا	7	3.7
النرويچ	6	2.0
بوتسوانا	4	5.3

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، منقول عن أندرو وارنر، "الانتعاش المستعصي"، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 50، العدد 3، سبتمبر 2013، ص 24.

فبعد طفرات كبيرة غير متوقعة في إيرادات النفط أو الغاز في السبعينات والثمانينات في الجزائر وغابون والكويت وليبيا والمملكة العربية السعودية، لم يكن النمو في القطاع غير المتصل بالموارد جيدا، وغالبا ما تذكر شيلي واندونيسيا

والنرويج وبوتسوانا كأمثلة نموذجية تدحض فكرة أن كثافة الموارد تضر بالنمو. إلا أن شيلي وإندونيسيا والنرويج ليست في نفس قارب الاقتصادات الغنية بالموارد المعدنية في الشرق الأوسط وإفريقيا أي ان قطاع الموارد فيها لا يمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الخام¹.

4- خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر:

وتعود أسباب تراجع معدلات النمو في الجزائر - حسب البنك الدولي - إلى شدة حساسية الاقتصاد للتقلبات الخارجية فخلال الفترة 1970-2000 كانت الجزائر من أكثر البلدان تأثرا بالصدمات الخارجية (تقلبات أسعار النفط)، فقد أظهرت دراسة قام بها البنك الدولي شملت 144 دولة، بأن تسعة بلدان فقط كان تأثرها أكبر من الجزائر نتيجة لتقلبات أسعار التجارة الخارجية. وبينت الدراسة في هذا الصدد بأن مستوى دخل الفرد الجزائري بالدولار الثابت سيكون في حدود 4400 دولار أي أن تتحسن القدرة الشرائية للفرد ب 60% لو حققت الجزائر أداء في النمو مماثل لمعدل النمو الذي تحقّق في أندونيسيا². بالتالي يتميز النمو الاقتصادي في الجزائر منذ سنة 2000 بالخصائص التالية:

- **النمو الاقتصادي في الجزائر مكلف:** إذ يجب ضخ الكثير من المال لربح نقطة في نمو الناتج الداخلي الخام، هذا النمو ناتج عن الارتفاع المعتبر للنفقات العمومية، إن حساب مضاعف الإنفاق العمومي خلال الفترة 2001 - 2009 أعطى قيمة متوسطة تساوي 0.90 ($k = 0.902$) وهذا معناه أن كل دينار تم ضخه في الاقتصاد ضمن الإنفاق العمومي خلال الفترة المعنية أدى في المتوسط إلى تآكل الدخل الحقيقي العام بحوالي 10 سنتيمات من الدينار (0.098 دج)، وحسب عبد الحق لعميري الذي يعتبر أن الاقتصاد خارج المحروقات يبقى في الأساس مبددا للثروة الاقتصادي، إذ أنه يتم، حسب، سنويا ضخ أكثر من 15% من الناتج المحلي الخام في الاقتصاد للحصول على نمو أقل بثلاث مرات مما كان منتظر الحصول عليه، وأن معدل النمو في الجزائر يبقى على العموم أقل من المتوسط العالمي وحتى الإفريقي (أكبر من 0.5%)³

- **النمو الاقتصادي في الجزائر متقلب أو نمو عابر** وهو مرتبط بالظرف البترولي العالمي، فكلما بقيت أسعار البترول مرتفعة كلما كانت الدولة قادرة على تمويل هذا النمو، ولكن عندما تنخفض أسعار النفط أو يتم التوقف عن إنتاج النفط والغاز بكميات كبيرة فإن النمو سيتوقف.

¹ أندرو وارنر، مرجع سبق ذكره، ص 50.

² Banque mondiale, « *Facteurs de croissance à long terme* », Algérie, chapitre 1, Washigton 2002, p.18.

³ محمد مسعي، " الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 156.

- ضعف أداء المؤسسات (Institutions) في رسم سياسات النمو، غياب التوازن بين جهود الاستثمار الكبيرة التي تم القيام بها من جهة وبين أداء المؤسسات المكلفة بإنجازها من جهة أخرى لذلك فإن أزمة النمو في الجزائر هي أزمة ذات طابع مؤسسي قبل كل شيء، مثال ذلك- جُرب استخدام الاستثمار العام في البنية التحتية لتعزيز النمو عدة مرات منذ السبعينات دون تحقيق نجاح كبير. فلماذا نعيد نفس سياسة وبنفس الكيفية؟

المطلب الثالث: عوارض المرض الهولندي من خلال مساهمة القطاعات في الناتج الداخلي الخام

قسم نيرى وجوردن (1982) الاقتصاد الذي يشهد رواجاً في قطاع التصدير الموارد الطبيعية إلى ثلاث قطاعات: منها قطاع التصدير المزدهر وقطاع التصدير التقليدي المتعثر (الصناعة والزراعة) يشكّلان قطاع السلع التبادلية دولياً، أما القطاع الثالث فهو قطاع السلع والخدمات غير المتداولة خارجياً (البناء والتشييد والخدمات...)، وهما يوضحان أن عندما يصاب بلد ما بالمرض الهولندي فإن قطاع التصدير التقليدي يزاحمه توسع القطاعان الأخران. إلا أن هذا يبقى من الجانب النظري كون أن افتراضات نظرية المرض الهولندي قوية لا يمكن أن تنطبق بحذافيرها على الدول النامية كونها تعاني أصلاً من مشاكل هيكلية في اقتصادياتها إلا أنه يمكن دراسة هذه الأعراض على الاقتصاد الجزائري من جانب تراجع مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الخام وليس من جانب التصدير فقط في حد ذاته.

1- الهيكلية القطاعية للاقتصاد الجزائري وهيمنة قطاع المحروقات (القطاع الانفجاري):

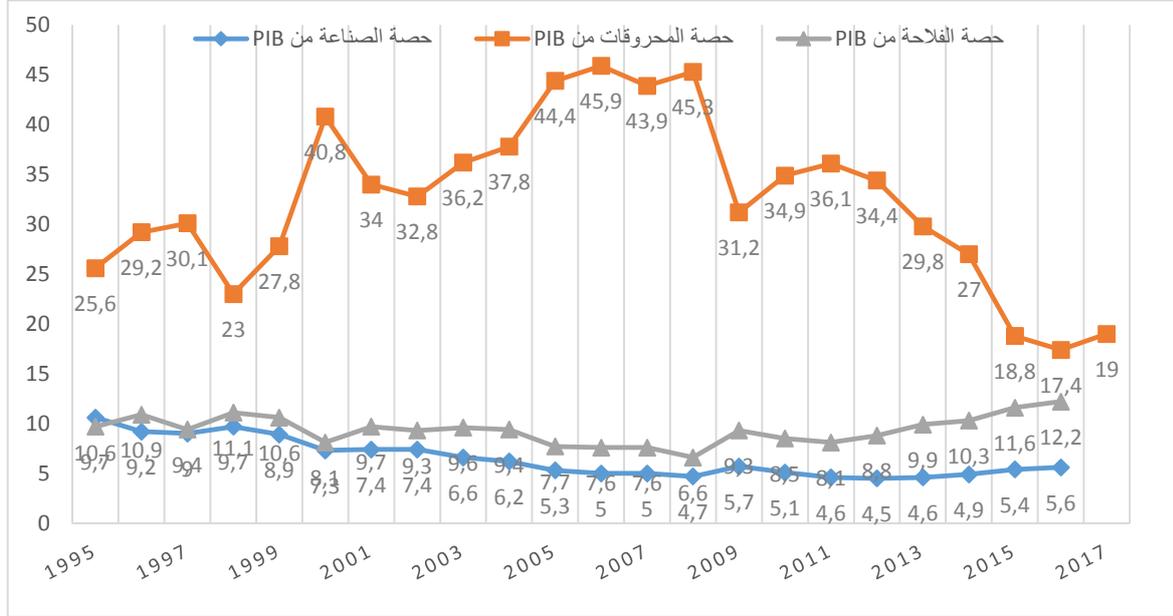
يحتل قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري المكانة المرموقة والوزن الكبير وذلك بما يتمتع به من تطور جراء ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية في حين تشهد القطاعات الأخرى انحطاطاً خاصة قطاعي الصناعة والزراعة بينما يشهد قطاع الخدمات أو قطاع السلع غير التجارية تطوراً ملحوظاً وبالتالي يجعلنا هذا الوضع أمام ظاهرة المرض الهولندي، حيث تشير Ainas (2012)¹ إلى أن اتجاه وزن قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي أخذ في تعاضد والازدياد مع مختلف مراحل تطور الاقتصاد الجزائري، فخلال فترة السبعينات كانت حصة هذا القطاع 27.24 %، ثم ارتفعت بشكل مستمر إلى 28.50 % في الثمانينات، ثم إلى 31.88 % في التسعينات لتصل إلى رقم قياسي بلغ 46.71 % في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. مما يعكس ازدياد التبعية الشديدة لصادرات المحروقات بعد كل صدمة نفطية في ظل تراجع باقي القطاعات الاقتصادية الحقيقية (الفلاحة والصناعة)، كما يوضحه الشكل (3-9).

يتضح أن من خلال الرسم البياني أن هيكلية الاقتصاد الجزائري تقدم صورة تتوافق كثيراً مع أعراض المرض الاقتصادي الهولندي: فقطاع المحروقات يعتبر محرك الاقتصاد الجزائري أو قطاع التصدير المزدهر، فنسبة مساهمته في الناتج الداخلي

¹ Ainas Yanis et al., Op.Cit., p.71.

الخام لم تتوقف عن الارتفاع منذ عام 1995 بعد التطور القوي لأسعار النفط اخذ في التوسع على حساب باقي القطاعات، وكما في اغلب الدول المنتجة والمصدرة للبتروول اغلب الدول المنتجة والمصدرة للبتروول

الشكل (3-9): تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام (PIB) 1995-2017.



Source: International Monetary Fund , Algeria: Statistical Appendix , IMF Country Report , 1998 No. 98/87 , 2001 No.01/163 , 2005 No. 05/51 , 2008 No. 08/102 , 2009 No. 09/111 ,2013 No13/49 International Monetary Fund Washington, D.C +Reports Bank of-algeria. http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_2017FR.htm

فان القطاع المنتعش يتميز بالعزلة " « enclavé » التي لا تسمح له بامتصاص اليد العاملة، لم تتجاوز 1 % من التشغيل فهو يستعمل تقنية إنتاج رأسمالية، الا انه من جانب خلق القيمة المضافة عرف ارتفاع من 25.6 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1995، إلى 40.8 % في عام 2000، ليصل إلى اعلى نسبة قدرها 45.9 % عام 2006. ثم ليبدأ في تراجع بعد 2012 نظرا لتدهور أسعار النفط وضعف الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات (بسبب قانون المحروقات الجديد وفضائح سوناطراك)، حيث ساهم قطاع المحروقات خلال الفترة من 2000 إلى 2012 بنسبة متوسط تقدر بـ 40% من الناتج المحلي الإجمالي بعدما كانت 25.7% خلال الفترة 1995-1999، صاحب هذا الارتفاع تراجع كبير لقطاع الصناعي انتقل من 10.6% سنة 1995 إلى 7.3% سنة 2000 ليحقق ادنى مساهمة بـ 4.5% فقط سنة 2012 ولم تتجاوز مساهمته في المتوسط 5% واصبح يحقق معدلات نمو سالبة ولا يزال يشهد تراجع واضح وهي ظاهرة تعرف بـ"اللاتصنيع *Dé-industrialisation* "، كذلك القطاع الفلاحي كانت مساهمته مستقرة إلى حد ما كانت مساهمته محصورة بين 7.6% و 9.8% خلال فترة الطفرة النفطية، بمعدلات نمو متذبذبة وهذا راجع لاعتماد الجزائر على ما تدره السماء من امطار رغم التمويل المكثف للدولة لهذا القطاع واعفاءه

من الضرائب، إلا انه لم يتطور كثيرا بالمقارنة بالإمكانيات الزراعية للجزائر، لم يمثل قطاع السلع التبادلية سنة 2001 نسبة 17.1% لتراجع مساهمته إلى 13.3% سنة 2012، تشير هذه الهيكلة الاقتصادية للجزائر التي تتميز بارتباطه الشديد بقطاع المحروقات، وتراجع قطاعات سلع التبادل التجاري(الفلاحة والصناعة) ونمو اسرع في قطاعات سلع غير قابلة للتبادل دولي إلى ان الجزائر بالفعل تعاني من اعراض المرض الهولندي.

2- نمو ابطى في قطاع السلع المتداولة دوليا وتراجع القطاع الصناعي:

1-2- تراجع قطاعات سلع القابلة للتبادل الدولي: يؤدي المرض الاقتصادي الهولندي إلى تراجع قطاعات سلع التبادل التجاري الدولي خارج قطاع الموارد الطبيعية (قطاع المحروقات)، أي تراجع كل من القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي الذي يمثل قطاع السلع التبادلية او قطاع التصدير المتأخر المعرض للمنافسة الدولية، خاصة بعد تحرير الأسعار وانفتاح التجارة الخارجية والإصلاحات الهيكلة التي عرفها الاقتصاد الوطني، ويمكن ملاحظة تراجع مساهمة قطاع السلع التبادلية في ناتج المحلي الخام خلال مختلف الفترات الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (3-8): حصة القطاعات الاقتصادية التبادلية في الناتج المحلي الإجمالي 1985-2013

الفترة	1985-1989	1995-1999	2000-2006	2007-2013
المحروقات (%)	21.66	25.7	38.9	36.52
الصناعة (%)	17.34	9.5	6,7	4,93
الفلاحة (%)	13.3	10.35	8,77	8,15

المصدر: بناءا على تقارير مختلفة لصندوق النقد الدولي وبنك الجزائر.

عرفت نسبة مساهمة حصة القطاعات الاقتصادية التبادلية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1985-2013، تقلص كبير كانت تمثل في أواخر الثمانينات 30.6% ثم تراجعت إلى 19.85% في أواخر التسعينيات لتدهور أكثر خلال الالفينيات إلى 14% فقط وذلك بين 2000-2013، اين بدأت تظهر فعلا التأثيرات السلبية لانتعاش قطاع البترول على القطاع الصناعي الجزائري مما يساهم إلى حد ما في دعم فرضية تعرض الاقتصاد الجزائري للمرض الهولندي، غير ان لايمكن ارجاع ذلك بالدرجة الاولى إلى ارتفاع تقدير سعر الصرف الحقيقي نظرا لعدة عوامل تاريخية، وعموما فأن الميزة الظاهرة في هذا التحليل هي أن المستوى العام لمساهمة القطاع التبادلي هي عبارة عن دالة ذات ميل سالب على

راسها القطاع الصناعي خاصة بعد سنة 2000 أي أن بدأت في التناقص بعد صدمة أسعار النفط رغم العائدات الكبيرة للدولة.

2-2- تراجع القطاع الصناعي:

ورثت الجزائر عند استقلالها اقتصاد زراعي أكثر منه صناعي إلا أنه بفضل استغلال إيرادات المحروقات استطاعت بناء قاعدة صناعية خلال فترة السبعينات ركزت سياسة التنمية على الصناعة من خلال تطبيق نموذج الصناعات المصنعة وهكذا، خلال الفترة 1966-1986، شهدت الصناعة تطوراً ملحوظاً في أعقاب الصدمات النفطية في 1973 و1979. بفضل معدلات الاستثمار الراسمالي العام التي كانت من بين أعلى المعدلات في العالم (في المتوسط 36.7% من الناتج المحلي الإجمالي)، كانت الإستراتيجية هي توظيف جميع الموارد النفطية لتمويل التصنيع السريع، اعتمدت هذه الاستراتيجية الخاصة بتطوير صناعة على واردات المواد الأولية والتجهيز وقطع الغيار المستوردة لنشاط والموجهة لسوق وطنية ضيقة بعيد عن المنافسة الدولية. بعد الصدمة النفطية عام 1986. سرعان ما اثبتت هذه الاستراتيجية محدوديتها بعد انخفاض إيرادات الدولة وتقلص حجم الواردات التي توفر المدخلات للقطاع الصناعي المحلي، بدأ القطاع الصناعي في الجزائر بالتراجع مع بداية التسعينيات والاصلاحات الهيكلية التي عرفتها تلك الحقبة لتوجه نحو نظام اقتصاد السوق من خلال إعادة هيكلة القطاع العام وتحرير التجارة الخارجية والأسعار وتخفيض الدينار مقابل الدولار بأكثر من 70% مما زاد من تكاليف الإنتاج، كلها عوامل زادت من حدة انكماش الصناعي. إلا أنه ورغم تحسن الوضعية المالية بعد طفرت أسعار البترول بين 2000-2013 صاحب هذا الارتفاع تراجع كبير في مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي انتقل من 10.6% سنة 1995 بعدما كان يمثل 15% سنة 1990، إلى 7.3% سنة 2000 ليحقق أدنى مساهمة بـ 4.5% فقط سنة 2012، هذا الانخفاض المستمر كان حتى في ظل انخفاض مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ومنذ عقدين يحقق معدلات نمو سالبة خاصة القطاع العمومي الذي تحمل تراجع الصناعة " *dé-industrialisation* " حيث كان يمثل أكثر من 70% من القيمة المضافة في الصناعة العملية خارج المحروقات سنة 2000 ليتراجع لحساب القطاع الخاص بشكل متزايد ليصل 50.7% في عام 2014 مقابل 49.3% للقطاع العام هذا الاتجاه نحو التراجع ملحوظ بقوة على مستوى بعض الأنشطة الصناعية كتنسيج والجلود وصناعات الغذائية.

بشكل عام، فإن قطاع الصناعات التحويلية بعيد كل البعد عن كونه هو محرك النمو. لا يزال يعتمد النمو بشكل كبير على أداء قطاع الهيدروكربونات وقطاع الخدمات. على سبيل المثال، كان 50% من النمو المسجل في عام 2005 هو من قطاع المحروقات، و35% من الخدمات، و12% من الزراعة، و2.5% فقط نتج عن الصناعة العملية، حيث

شهد قطاع الصناعات التحويلية معدلات نمو سلبية منذ بداية التسعينيات ففي سنة 2005 فقد مؤشر الإنتاج الصناعي 40 نقطة مقارنة مع سنة الاساس 1989، أما في سنة 2015 فقد هذا المؤشر 50 نقطة مقارنة بسنة الأساس 1989، أي أن الإنتاج الصناعي خارج المحروقات استمر في التدهور و الانحلال حيث انخفض بما يقرب النصف ما بين سنة 1989 و2015.

الجدول (3-9) تطور مؤشر انتاج الصناعة المعملية (Industries Manufacturières) بين 1999-2015.

06	05	04	03	02	01	00	99	1989	السنوات
53.9	59.4	61.5	62.8	64.9	65.9	66.6	68	100	مؤشر انتاج الصناعة المعملية
-9.3	-3.3	-1.3	-4.5	-1.0	-1.3	-1.9	0.8-	-	نمو انتاج الصناعة المعملية العمومي (%)
2.1	1.7	2.5	2.9	6.6	3.0	5.3	8	-	نمو انتاج الصناعة المعملية الخاص (%)
15	14	13	12	11	10	09	08	2007	السنوات
50.6	50.4	51.0	50.1	50.1	50.7	53.6	52.8	51.8	مؤشر انتاج الصناعة المعملية
0.4	-1.3	1.8	0.0	-1.2	-5.4	1.6	1.9	-3.9	نمو انتاج الصناعة المعملية العمومي (%)

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS . <http://www.ons.dz>

بمقارنة دولية مع دول الجوار (تونس، المغرب، مصر) نجد ان الجزائر البلد الوحيد الذي عرف تراجع صناعي مماثل ، في العقود الأخير أصبح الأداء الصناعي الجزائري مخيباً للآمال عند مقارنته بأداء البلدان المجاورة. في عام 2015، تم تصنيف الجزائر في المركز 92 في مؤشر الأداء الصناعي التنافسي (Competitive Industrial Performance Index (CIP)، متخلفاً عن المغرب (حقق المركز 64) وتونس (المرتبة 62) وحتى مصر (الرتبة 70). اما من حيث الناتج الصناعي للفرد الواحد (Manufacturing Value Added per capita)، فقد صنفت الجزائر في السنوات الأخيرة في المرتبة الأخيرة بين البلدان المغاربية الثلاثة بنصيب للفرد لا يتجاوز \$263 مقارنة بتونس \$683 والمغرب \$475 سنة 2015، وهذا يضع الجزائر في الجزء الأوسط الأدنى من البلدان المدرجة في هذا الترتيب من قبل منظمة الأمم المتحدة لتنمية الصناعية (UNIDO, 2017)¹، غير أن هذا التراجع لم يكن من خلال تأثير سعر الصرف الحقيقي بالدرجة الأولى رغم ان تحرير الدينار والمغالاة في تقييمه أصبح هذا القطاع اقل إغراء للمستثمرين من القطاعات الأخرى، وصعوبة التنافس في ظل تحرير التجارة الخارجية، بل هناك العديد من العوامل الأخرى التي ساهمت في إفقار أداء القطاع

¹ Site de *United Nations Industrial Development Organization (UNIDO)*, 2018 <https://stat.unido.org/cip/> vu le 03/03/2018.

الصناعي في الجزائر وتراجع مساهمته في الناتج المحلي الخام، ولم يحقق معدلات نمو تفوق معدلات نمو القطاعات الأخرى، بسبب السياسات سيئة التصميم لنقل التكنولوجيا، ونقص رأس المال البشري، الخصوصية وضعف الابتكارات، وقد تكون هذه الأسباب كنتيجة حتمية لتبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات، واختيار نموذج الصناعات المصنعة في منتصف الثمانينات لضعف إنتاجية الصناعة.

هذه الوضعية لانحلال التصنيع في الجزائر تتسبب ما يطلق عليها في الأدبيات الاقتصادية الحديثة فقدان ميزة "التعلم بالممارسة" Learning By Doing" و الذي يعتبر احد العوامل الرئيسة للنمو الاقتصادي ، بسبب تأثير المرض الهولندي في انحلال القطاع الصناعي تفقد هذه الميزة، كما بينت اعمال SOLOW ان رأسمال لا يفسر الا جزءا من النمو و يرجع بالدرجة الأولى الى التعلم بالممارسة و الذي يعزى الى قطاع سلع التبادلية ، ويعتبر كل من (Cohendet&Gaffard (1990) أن التكنولوجيا تعتبر الى حد كبير نتيجة تراكم الخبرات في المؤسسات الإنتاجية و بالتالي فان الية التعليم تكون اما بالممارسة By Doing او بالاستخدام By using.¹ و الجزائر في فترة ما كونت عدة إطارات في الخارج لنهوض بالصناعة الا ان بعد تراجع قطاع صناعي مع بداية التسعينيات عرفت خسارة مضاعفة مزدوجة بتراجع الإنتاج أولا ثم تسريح العمال أي فقدان المعرفة الصناعية التي اكتسبت بالتعلم بالممارسة خلال السنوات السابقة.

ولا يزيد عدد البلدان النامية التي نمت بسرعة دون تحقيق نمو كبير في الصادرات خارج قطاع الموارد الطبيعية على بضعة بلدان وغالبا ما تذكر شيلي وإندونيسيا والنرويج وبوتسوانا كأمثلة تدحض فكرة أن كثافة الموارد تضر بالنمو. إلا أن شيلي وإندونيسيا والنرويج ليست في نفس قارب الاقتصادات الغنية بالموارد المعدنية في الشرق الأوسط وإفريقيا، كونها اقل اعتمادا نسبيا على الموارد².

3- نمو أسرع في قطاع السلع غير المتداولة (قطاع البناء والخدمات):

تفترض الية تأثير المرض الهولندي ان القطاع التوسعي الثاني بعد قطاع المزدهر قطاعات السلع خارج التبادل التجاري (الخدمات، البناء والأشغال العامة)، من المتوقع أن يعرف معدلات نمو سريعة وتوسع أكبر بالمقارنة بالقطاع التبادلي لأنها ستستفيد أكثر من أثر الانفاق لارتفاع دخول عوامل الإنتاج والأسعار النسبية كونه غير معرضة للمنافسة الدولية، يكمن ملاحظة ذلك على الاقتصاد الجزائري اين عرف قطاع الخدمات والاشغال العامة ازدهار كبير خلال فترة طفرة أسعار النفط، من خلال:

¹ Marie-Claire AOUN, « La Rente Pétrolière Et Le Développement Economique Des Pays Exportateurs » Thèse De Doctorat En Sciences Economiques, Université Paris Dauphine-France , Mars 2008,p94.

² أندرو وارنر، "الانتعاش المستعصي"، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 50، العدد 3، سبتمبر 2013، ص 24.

3-1- مساهمة القطاعات غير التبادلية في الناتج المحلي الخام بين الاستقرار والارتفاع: يحتل قطاع الخدمات المرتبة الثانية بعد قطاع المحروقات الناتج المحلي الإجمالي وبإضافة قطاع الاشغال والبناء أي قطاع غير تبادلي ككل نجده القطاع الأول، كان يمثل 39.6 % من PIB كنسبة متوسطة بين 2000-2006 أي مع بداية ارتفاع أسعار النفط، ليتوسع أكثر ليصل إلى 44.8% من PIB مقابل 36.5 % للمحروقات كنسبة متوسطة خلال فترة 2007-2013 .

الجدول (3-10): حصة القطاعات الاقتصادية غير التبادلية في الناتج المحلي الإجمالي 1985-2016.

متوسط الفترة	1985-1989	1995-1999	2000-2006	2007-2013	2014-2016
الخدمات (%)	28.9	34.56	31.2	35.35	43.3
الأشغال العامة	18.8	10.08	8.4	9.5	11.3

المصدر: بناء على تقارير مختلفة لصندوق النقد الدولي وبنك الجزائر.

ولا شك في أن برامج الاستثمارات العمومية (أثر الانفاق) لعبت دورا حاسما في تحقيق هذه النتائج، إذ يمكن القول أنها أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات المعنية بتلك النتائج، وخاصة قطاع الأشغال العمومية والبناء، المعني الأول بأهم المشاريع في تلك البرامج بمعدل نمو 9.6 % في المتوسط خلال الفترة 2000-2014، بشكل عام شهد قطاع البناء والأشغال العامة (BTP) نمواً قوياً. وهذا مدفوع ومدعوم بنفقات كبيرة من الدولة في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي، كجزء منها تنفيذ برامج البنية التحتية والإسكان، ما يؤكد ذلك أن 50% من النمو المحقق عام 2005 يعود لقطاع المحروقات و 35% للخدمات و 12% للزراعة فقط و 2.5% تقاسمتها مجموع الصناعات. وهذه الأرقام تبين بشكل واضح البنية القطاعية المشوهة للناتج الداخلي في الجزائر المدعوم كثيرا بنمو في القطاع غير تبادلي بفضل إيرادات النفط.

3-2- نمو سريع في القطاعات غير تبادلية:

عرفت القطاعات الاقتصادية غير تبادلية نمو قويا ومتسارع تزامن مع ارتفاع أسعار المحروقات والنفقات الرأسمالية العامة، اين حقق مجمل القطاع غير التبادلي نمو متوسط بين 2000-2014 في حدود 9% بالمقارن مع القطاع التبادلي (الصناعة، الفلاحة) لم يتجاوز 5 % في المتوسط للفلاحة ومعدلات سالبة للصناعة في قطاع العام الذي يمثل أكثر من نصف انتاج صناعي خارج المحروقات.

تبين معطيات الجدول (3-11) مدي تسارع النمو في قطاع البناء والأشغال العامة (BTP) وهذا راجع بدرجة الأولى إلى طبيعة الانفاق العام في إطار تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، خاصة

لتطوير البنى التحتية المادية أو ذات الطابع الاجتماعي التي خصص لها أكبر حصة تفوق 75% كان موجه للبنية التحتية أي للقطاع غير تبادلي، مما ساهم في تحقيق معدل نمو قوي 9.6% في المتوسط خلال الفترة، إضافة إلى

الجدول (3-11): تطور معدل نمو القيمة المضافة في القطاعات غير تبادلية 1999-2016.

السنوات	99	00	01	02	03	04	05	06	07	08
الخدمات الحكومية	3	2.1	2.5	3	2.3	4	5	7.3	8.5	8.7
الخدمات غير الحكومية	3.5	2.1	6	5.3	4.2	7.7	13.9	11.8	13.3	8.6
الأشغال العامة والبناء	1.4	5.1	2.8	8	5.5	8	11.1	19.5	15	6.4
السنوات	09	10	11	12	13	14	15	16	متوسط النمو 2014-2000	
الخدمات الحكومية	11.4	10.7	22.5	11.2	3.7-	7.3	6.3	3.7	%7	
الخدمات غير الحكومية	11	10.1	10.7	12	16.5	8.7	8.6	6.4	%9.4	
الأشغال العامة والبناء	14.4	13.9	6	11.8	9.1	10.2	6.9	7.9	%9.6	

Source: réalisé à partir des différents rapports de la Banque d'Algérie. Bulletin statistique N°37 /2017 ,N°26/2014 ,N°17/2012 ,N°9/2009 ,N°1/2007

قطاع الخدمات الذي تحرك بشكل مكثف خلال سنوات برامج الاستثمارات العمومية، إذ وصل معدل نمو إلى 9.4% في المتوسط. إلا أن هذه النسب تبقى مشوهة نتيجة لطفرة قطاع الموارد، والقياس الأفضل لما إذا كان الاقتصاد يبني قدراته على النمو الحقيقي يكون بعد انتهاء الطفرة هو النشاط الحادث في بقية القطاعات الاقتصادية، وهو الذي لم نشهده خلال فترة تراجع الأسعار النفط بين 2014 و2017 كون أن هذه القطاعات تراجع نموها مثلها مثل باقي القطاعات الإنتاجية.

إلى جانب ذلك، المؤسسات التي تم إنشاؤها خلال الفترة من 2000 إلى 2011، معظمها كان في القطاع غير تبادلي بـ 89.80% من المجموع، في حين في القطاع تبادلي كنت 10.19% فقط. وهذا يؤكد مرة أخرى مطابقة البنية الحالية للاقتصاد الجزائري وحركته مع ما تم وصفه في نموذج المرض الهولندي.

المطلب الربع : تطور الانفاق العام و حركية الموارد

1-محدودية نموذج المرض الهولندي على دول النامية والجزائر:

تركز نظرية المرض الهولندي على التشوهات القطاعية بسبب توسع قطاع النفط المزدهر مما يقدم تفسير للصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الدول المصدرة للموارد الطبيعية ، غير أنها تنطوي على بعض القصور عند اسقاط فرضياتها

على مختلف الدول النفطية السائرة في طريق النمو ، حيث يرى Hugon (1989) أن فرضيات النظرية قوية للغاية بالنسبة للاقتصادات النامية حيث تفترض ان الاقتصاد في حالة تشغيل كامل ، و حرية تام في انتقال العمالة بين القطاعات (أي لا وجود للبطالة مرتفعة)، ويعتبر قطاع النفط ذا تأثير خارجي (exogène) ولا تؤخذ بعين الاعتبار القدرات الإنتاجية للاستثمارات غير مستغلة ، يرى هوغون أن آثار المرض الهولندي تحدث تلقائيا دون تدخل الدولة بسياسات اقتصادية ، غير أن واقع الدول النفطية النامية لا تنطبق عليها هذه الافتراضات كونها تعاني أصلا من معدلات بطالة مرتفعة و مستوى تشغيل غير كامل تمام¹ .

اما رومر Roemer (1985)² قام بتمديد نموذج كوردن، مع الأخذ بعين الاعتبار حالة تشغيل غير كاملة المزمنة (Sous emploi chronique) التي تتميز بها العديد من البلدان النامية ومنها الجزائر اين كانت نسبة البطالة 30 % قبل الطفرة النفطية لتتخفف الى 10.6 % سنة 2014 يعني ان الاقتصاد الوطني كان و لايزال يشتغل بأقل من طاقته القصوى مما يحد من تأثير حركة انتقال عنصر العمل بين القطاعات التبادلية و غير التبادلية كما تفترض النظرية، بل يتم ذلك من خلال تشغيل اليد العاملة العاطلة .وفي حالة اقتصاديات الشرق الأوسط التي تفتقر إلى القوة البشرية توظف العمالة الأجنبية مما يحد من تأثير حركة الموارد من خلال تحويل جزء من دخلهم إلى بلدانهم الاصلية وبهذا يتم تخفيف تأثير أثر الإنفاق .

وفيما عدا الآثار المترتبة على سعر الصرف والتضخم، فان استغلال الموارد النفطية يؤدي الى زيادة الاعتماد على إيرادات النفطية ويغير الهيكل الاجمالي للاقتصاد. غير ان تذبذب اسعار النفط، بالإضافة الى الخصائص المتعلقة بالصناعة النفطية (قطاع يمتاز بقلّة تشغيل اليد العاملة وتركيز أكبر لرأس المال ، ويعتبر قطاع "معزول" (Enclave) الذي يعمل بعيدا عن بقية قطاعات الاقتصاد الأخرى) ، كل هذا يسبب تشوهات قطاعية كبير و زيادة هيمنة دور الدولة في الاقتصاد³. هذا الامر أيضا ينطبق على حالة الجزائر حيث يشغل قطاع المحروقات سوى 1.3 % فقط من اليد العاملة الاجمالية أي ضعيف التشغيل فان احتمال انتقال عنصر العمل نحو القطاع التوسعي يكون مستبعد، و في المقابل يعرف هذا القطاع استثمارات ضخمة من طرف شركة سوناطراك و بعض الشركات الأجنبية الأخرى حيث ستستثمر 56 مليار دولار من 2018 إلى 2022.

¹ Hugon Philippe. « Les stratégies comparées des pays africains du golfe de Guinée à l'épreuve du contre-choc pétrolier. In: Tiers Monde », tome 30, n°120, 1989.p761-762.

² Roemer M., "Dutch disease in developing countries: Swallowing bitter medicine, The Primary Sector in Economic Development", Ed. M. Lundahl, Harvard Institute for International Development, London: Crook-Helms, 1985,p 201-226.

³ Marie-Claire AOUN, Op.cit..p96.

2-حركية عوامل الإنتاج (التشغيل والاجور)

2-1-تطور التشغيل بين القطاعات: في الاستعراض السابق لتطور الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسية المكونة للناتج المحلي يتضح بشكل جلي تراجع حجم القطاعات التبادلية (الزراعة، الصناعة التحويلية) في الاقتصاد الجزائري، في المقابل توسع أكبر للقطاع غير تبادلي بالمفهوم الواسع (الخدمات و البناء) ليصل إلى 44.8% من PIB مقابل 36.5% للمحروقات كنسب متوسطة خلال فترة 2007-2013. حيث ازدادت حصة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين ثروة الجزائر، رغم ذلك فالقطاع المنتعش يتميز بالعزلة التي لا تسمح له بامتصاص اليد العاملة كما في اغلب الدول المنتجة و المصدرة للبتروول فهو يستعمل تقنية إنتاج رأسمالية و هو ما لا يتوافق مع افتراضات نظرية المرض الهولندي في جذب اليد العاملة كون هذا القطاع في حالة توسع وازدهار وثانيا لارتفاع الاجور بالمقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث يبين الجدول (3-12) أن عدد العمال المشغلين في قطاع صناعة الاستخراجية لا يتجاوز 131 الف سنة 2014 بعدما كان 70الف سنة 1997 أي يمثل 1.3% فقط من إجمالي القوة المشغلة سنة 2014. رغم ذلك لاحظنا أن نسبة اليد العاملة في قطاع المحروقات في ارتفاع مستمرة إذا سجلت نسبة زيادة عامة قدرت بـ65% بين 1997 و 2014 وهذا يعكس مدى امتصاص هذا القطاع لليد العاملة العاطلة أكثر من انتقال عنصر العمل الى القطاع التوسعي كون ان الاقتصاد ليس في حالة تشغيل تام كما تفترض النظرية .

و من جهة اخرى يبين الجدول (3-12) هيمنة القطاع التوسعي الثاني غير تبادلي المتمثل في الخدمات بالمفهوم الواسع و الذي يشغل 68.3% من إجمالي اليد العاملة يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 19.2% بعدما كان يمثل 10% فقط سنة 1997 حيث سجل زيادة عامة 210% بين 1997 و 2014 هذا يدل على مدى توسع الكبير لقطاع البناء في امتصاص اليد العاملة بالمقارنة بباقي القطاعات خاصة التبادلية منها نظرا لمعدلات النمو المرتفعة و السريعة جدا التي عرفها هذا القطاع تحت تأثير النفقات الرأسمالية للدولة (التجهيز)، نستنتج ان اثر الانفاق كان واضح على توسع القطاع غير تبادلي سواء كان من حيث مساهمته في ناتج المحلي الخام او في جلبه لعنصر العمل و حتى رأسمال. ولا شك في أن برامج الاستثمارات العمومية لعبت دورا حاسما في تحقيق هذه النتائج، إذ يمكن القول إذا أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات حيث لم يعرف نمو خارج المحروقات (الخدمات، البناء) تذبذبا كبيرا، وأن معدله كان متزايدا ولم ينزل تحت 5% .

وقد جُرب استخدام الاستثمار العام لتعزيز النمو عدة مرات دون تحقيق نجاح كبير منذ طفرات السبعينات الا انها أخفقت في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى البعيد وهذا راجع الى أن الحكومات لا تقوم بتحديد الاستثمارات ذات الكفاءة أو تنفيذ سياسات فعالة.

أما فيما يتعلق بالقطاع التبادلي (صناعة تحويلية، الفلاحة) نظريا هو مصدر النمو على المدى الطويل، و لكن نلاحظ أن تراجع مساهمته في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي هذا من جهة ، و انخفاض معدلات التشغيل فيه نلاحظ بوضوح أن حصة العمالة الزراعية و الصناعة بدرجة اقل في إجمالي قوة العمل في انخفاض باستمرار وهذا دليل على ان القطاع الزراعي و الصناعي غير جذاب لليد العاملة كما كان الحال في الماضي ، و يظهر عدم قدرته على منافسة العمالة كالقطاع الخدمات و البناء الذي عرف تطور مهم . حيث يعتبر الاجر المتوسط في قطاع فلاحي هو الأضعف مع جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى حسب تقرير¹ ONS سنة 2011 . وتعتبر نسبة العمالة الصناعية في الجزائر(11.6% سنة 2014) متدنية مقارنة مع الدول النامية مثل ماليزيا والمكسيك وجنوب إفريقيا وتركيا، والتي تتراوح نسبة العمالة الصناعية ما بين 23% و 32%².

الجدول (3-12): توزيع المشتغلين بين مختلف القطاعات الاقتصادية (1997-2015) / الوحدة: ألف شخص

القطاعات	1997	2000	2004	2006	2008	2009	2010	2011	2013	2014	2015
الفلاحة	884	872.9	1617	1609	1252	1242	1136	1034	1141	899	917
الصناعة	584	826	1060	1263	1141	1194	1337	1367	1407	1290	1377
-الاستخراجية	519	-	-	-	-	-	-	-	-	131	-
-التحويلية	519	-	-	-	1104	1066	1017	1026	1038	1095.2	1095
البناء والاشغال العمومية	588	617	967.5	1257	1575	1718	1886	1595	1791	1826	1776
الخدمات (إدارة، تجارة)	3651	3863	4153	4738	5178	5318	5377	5603	6449	6486	6524
البطالة %	26.4	28.9	17.7	12.3	11.3	10.2	10	10	9.8	10.6	11.2

المصدر: تقارير مختلفة من الديوان الوطني للإحصائيات ONS. <http://www.ons.dz>

تظهر التركيبة النسبية لتشغيل حسب قطاع النشاط الاقتصادي اننا امام حركية انتقال عنصر العمل نحو القطاع التوسعي غير تبادلي قد يكون ذلك راجع لارتفاع الاجور و توفر مناصب الشغل ، كما أن ما توفره عائدات البترول من السلع الزراعية والصناعية المستوردة بأسعار دولية رخيصة تنافس السلع المنتجة محليا، ادي إلى انكماش قطاعي الصناعة والزراعة الوطنيين، ثم التخلي التدريجي عنهما (Dés-industrialisation et Dés-agriculturisation)³ ، حيث عرف نشاط الاستيراد تطور رهيب لتلبية ارتفاع الطلب المحلي نظرا لتحسن الدخول الحقيقية اين انتقل حجم الواردات من 12 مليار دولار سنة 2003 الى 59 مليار دولار سنة 2013 و تمثل المنتجات الصناعية و الغذائية منها اكثر من 40%، ما يعكس ضعف الانتاج التبادلي المحلي.

¹ ONS, revenus salariaux et caractéristiques individuelles 2011 collections statistiques n° 189. p7.

² صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2007، ص 72.

³ Abdelkader SID-AHMED, « Economie de l'industrie à partir des ressources naturelles: le cas des hydrocarbures au maghreb (I.B.R) », Tome 2, OPU/Publised, Imprimé en Belgique, 2000. pp. 19-20.

2-2- تطور مستوى الأجور :

تفترض نظرية المرض الاقتصادي الهولندي أن تؤدي زيادة صادرات قطاع الموارد الطبيعية الى زيادة في الأجور الحقيقية للقطاع الخاص و العائلات و هذا بفعل أثري النفقات و حركة الموارد وهذا ما لوحظ في الجزائر خاصة بعد تضاعف النفقات الحكومية (ميزانية التسيير) و إثر زيادة التحويلات الاجتماعية و رفع أجور موظفي القطاع العام حيث تمثل كتلة الأجور 56 % من نفقات الجارية (2758مليار/دج) سنة 2015 بعدما كانت 35% فقط (300مليار/دج) سنة 2001. وعموما، حسب النشاط، فإن أعلى متوسط للأجور الشهرية هو في قطاع الصناعة الاستخراجية (المحروقات والمناجم) 100.500 دج ، ثم تأتي بعد ذلك أجور قطاعات ذات الطابع الخدماتي مثل الأنشطة المالية دج النقل و الاتصال بـ 59.170 دج و 43500 دج على التوالي و ذلك حسب ONS سنة 2015¹. وهذا ما يؤكد مرة أخرى ان هيكل الأجور يستجيب لمنطق نظرية المرض الهولندي التي تتوقع ارتفاع مستوى الأجور في قطاع المزدهر و التوسعي غير تبادلي. ما يفسر سبب امتصاص اليد العاملة عن طريق القطاع التوسعي غير تبادلي (خدمات). و المفارقة ان متوسط أجور صناعة التحويلية (Manufacturières) مرتفع نسبيا في القطاع العمومي بالمقارنة بعدة أنشطة أخرى تقدر بـ 47200 دج و هذا راجع الى طبيعة العمالة المؤهلة ذات الخبرة و هذا ما يطلق عليه "التعلم بالممارسة " Learning By Doing .

الجدول (3- 13): تطور متوسط الاجر الصافي الشهري الإجمالي لكل نشاطات للقطاع العمومي و الخاص

	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	1996
القطاع العمومي	54.700	52.700	50.900	44.900	41.200	38.500	35.600	1400
الخاص الوطني	32.100	31.000	29.200	25.600	23.900	21 500	20.100	-

المصدر: تقارير مختلفة من الديوان الوطني للإحصائيات ONS. <http://www.ons.dz/-Salaires-.html>. وحدة: دج

فيلاحظ من خلال الجدول أن متوسط الاجر الصافي الشهري شهدت نموا سريعا في كل نشاطات الاقتصاد خاصة القطاع العمومي الذي يمثل 65 % من كتلة الأجور مما يدل على تحسن مستوى الدخل للأسر ، بالإضافة الى ذلك ،ارتفعت كتلة اجور مستخدمي الوظيف العمومي بوتيرة جد متسارعة مع ارتفاع صادرات المحروقات حيث انتقلت من 13.4 مليار دج سنة 2003 الى 876 مليار دج سنة 2009 ثم قاربت سقف 3000 مليار دينار أو ما يعادل 27.4 مليار دولار سنة 2016 و هذا بعد سلسلة من زيادات الأجور و ارتفاع عدد الموظفين و اذا اضيف الى ذلك مجموع التحويلات الاجتماعية التي تمثل 10 % من PIB. كذلك الأجر الوطني القاعدي (SNMG) عرف

¹ ONS, Résultats de l'enquête annuelle sur les salaires auprès des entreprises N° 758 - Mai 2015.P7.

نمو خلال السنوات الأخيرة ، و الذي انتقل من 4000 دج سنة 1994 إلى 10.000 دج سنة 2004 الى 12000 دج مع بداية 2007 ثم 15.000 دج سنة 2010 و أخير ليستقر عند 18.000 دج سنة 2012. و نتيجة لذلك عرف الطلب المحلي ارتفاع كبير ترجمة بزيادة نشاط الاستيراد من جهة و ارتفاع أسعار مواد الغذائية الطازجة و ارتفاع أسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري (العقار، النقل، الكراء...)، نصح امام اثر بلاس- سامويلسون (1964) مما يعني أن ارتفاع الأجور يؤدي إلى ارتفاع الأسعار النسبية بين سلع تبادلية و غير تبادلية مما يؤدي الى ارتفاع إنتاجية العمل و ارتفاع تقدير سعر الصرف الحقيقي للدينار و بالتالي يحد من نمو الإنتاج التبادلي لأنه معرض للمنافسة الدولية، هذا ماساهم في ازدهار نشاط الاستيراد خلال الطفرة النفطية في الجزائر لارتفاع الطلب المحلي و بأسعار دولية رخيصة تنافس السلع المنتجة محليا (لارتفاع تكلفة الإنتاج لبعض المنتجات المحلية).

3- تطور الإنفاق العام و دورية السياسة المالية :

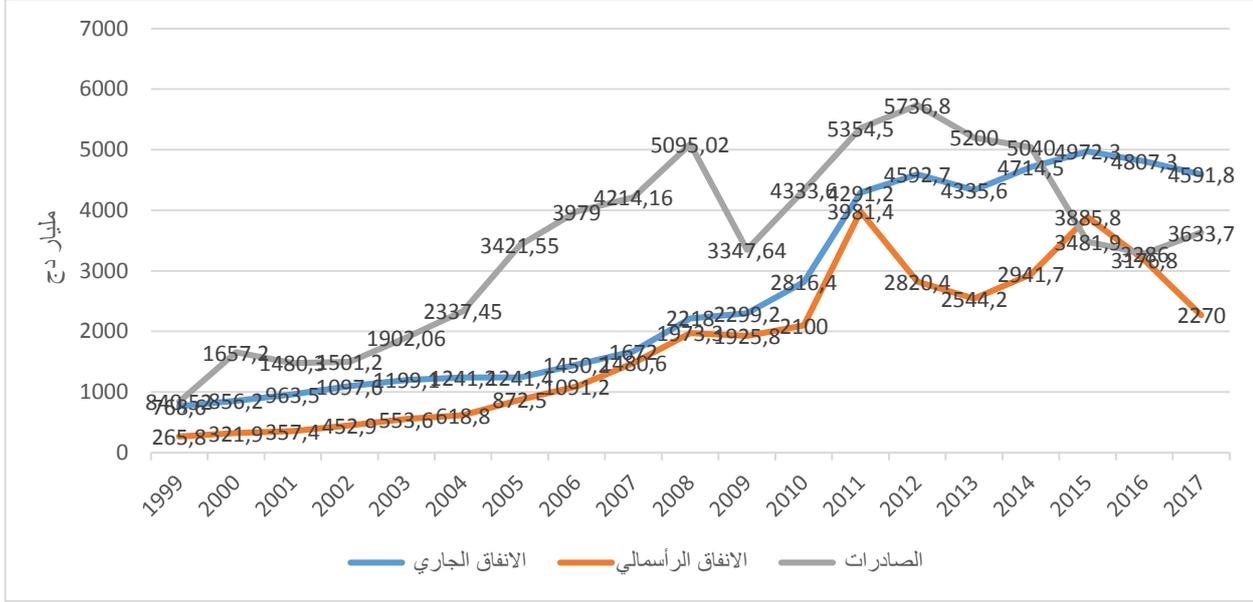
لقد توصل العديد من الاقتصاديين (Gavin and Perotti (1997), Kaminsky, Reinhart and Végh (2004) إلى أن دورية سياسة الإنفاق الحكومي في الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية أكثر وضوحا منه في الدول المتقدمة، حيث أن طابع السياسة المالية تميل إلى أن تكون مسايرة للاتجاهات الدورية في البلدان النامية (Procyclical) ، وبالتالي ارتفاع الإنفاق الحكومي في أوقات الرخاء والازدهار (سياسة توسعية) وانخفاضه في الأوقات الصعبة (سياسة انكماشية)، وتفسير ذلك هو انه خلال فترة الطفرة تزداد مداخيل التصدير بالنسبة للبلدان المصدرة للسلع الأولية، وتجد الحكومات نفسها تحت وطأة الضغوط السياسية (التي لا تستطيع مقاومتها) مجبرة لزيادة إنفاقها العام. وقد اتبعت الجزائر سياسة توسع في الإنفاق العام من سنة 2001 بفضل تحسن وتراكم إيرادات المحروقات حيث تضاعف الإنفاق الحكومي إلى أكثر 8 مرات بين 2000 و 2015، هذا الوضع يجعل الاقتصاد الجزائري يتوافق مع الأدبيات المعروفة عن "المرض الهولندي" من خلال أثر الإنفاق (خاصة الإنفاق غير منتج) هذه الفرضية تُسرّع في ظهورها وتُروّزها أكثر مسايرة السياسة المالية للاتجاهات الدورية لأسعار النفط.

3-1- دورية السياسة المالية في الجزائر:

عندما تكون أسعار النفط مرتفعة (في أيام الرخاء)، يتم الإنفاق بشكل مبالغ فيه، وحين تنخفض الأسعار يقل الإنفاق هذا الوضع ينطبق تماما على حالة الجزائر، اين عرفت النفقات العامة بين 2000 و 2015 تطور كبير جدا نظرا لتحسن مداخيل الجباية النفطية بفضل تحسن أسعار النفط الذي شهدته السنوات الأخيرة انتقلت من 1034.4 مليار دج سنة 1999 الى 8858.1 مليار دج سنة 2015 ما يعادل 110 مليار دولار، وبمجرد انهيار أسعار النفط منذ نصف الثاني من سنة 2014 انخفضت الإيرادات العامة مما انعكس ذلك سلبا على تقلص الإنفاق

العام خاصة الرأسمالي منه (ميزانية التجهيز) كما يوضحه الشكل 3-10، حيث لجئت الدولة إلى تسقيف الميزانية على المدى المتوسط، خاصة مع نزوب صندوق ضبط الموارد .

الشكل (3-10): تطور الانفاق العام (الجاري والرأسمالي) وإيرادات المحروقات 1999-2017.



المصدر: بناء على تقارير قوانين المالية - وزارة المالية <http://www.mf.gov.dz/rubriques/58/Publications-et-Rapports.html>

أدت طفرة معدلات التبادل التجاري إلى إرخاء القيود على الموازنة الحكومية وسمحت للحكومة بتمويل مستوى أعلى من الإنفاق في إطار البرامج التنموية التي رصدت لها أموال ضخمة، مما زاد في نسبة عجز الميزانية إلى 40% من الناتج المحلي خارج المحروقات مما يدل على ان الحكومة تنتهج سياسات مالية توسعية نتيجة ارتفاع مداخيلها، غير أن بمجرد انخفاض الأسعار تقلص الإنفاق العام خاصة في جانب النفقات الرأسمالية التي تراجعت بـ 45% في ظرف سنتين بعد تراجع أسعار النفط، ما يؤكد ان السياسة المالية مسايرة للاتجاهات الدورية لأسعار النفط التي تتميز بالارتباط الشديد بتقلبات أسعار البترول وهي الخاصية الأساسية للميزانية في الجزائر وتسمى هذه "بدورية السياسة المالية" التي تساهم بشكل كبير في ظهور اعراض المرض الهولندي .

3-2- طبيعة الانفاق العام و ضعف قدرة الاستعاب:

تعتبر سياسة النفقات العامة من أهم أدوات السياسة المالية المتبعة بالخصوص في الدول النامية، والتي يستهدف من خلالها تدعيم حركية النشاط الاقتصادي وقد جُرب استخدام الاستثمار العام لتعزيز النمو عدة مرات فقد نفذت عدد من البلدان حملات استثمار عام كبيرة في السبعينات ومن بينها الجزائر دون تحقيق نجاح كبير.

اعتمدت الجزائر سياسة إنفاق توسعية في ظل وفرة مالية أملا منها في خلق الشروط المحفزة للنمو عن طريق تطبيق برامج استثمارية عمومية بدأت بالتحديد منذ سنة 2001 مستخدمة عائدات البترول غير المتوقعة، وكما يرى فرانكل أن أهم بنود الموازنة العامة التي تشهد ارتفاعا خلال فترة الطفرة هي كتلة الأجور والاستثمارات العامة:¹

-من خلال برامج الاستثمار العمومي في الجوانب الاجتماعية والبنى الأساسية والهياكل القاعدية ودعم الإنفاق الزراعي وكذا النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انتقل الإنفاق الرأسمالي من 840 مليار دج سنة 1999 الى اعلى مستوى له 3885 مليار دج سنة 2012 .

-نتيجة الزيادة الاستثنائية في مداخيل التصدير في فترة الطفرة تقوم الحكومات بتوجيه جزءا منها لتمويل رفع الأجور في القطاع العام وزيادة أعداد العاملين لدى الدولة وبالتالي ترتفع كتلة الأجور في القطاع العام وهو ما يصعب الوفاء به في حالة انتهاء فترة الطفرة، حيث تمثل كتلة الأجور 56% من نفقات الجارية (2758م/دج) سنة 2015 بعدما كانت 35% فقط (300م/دج) سنة 2001.

الجدول (3-14): مضمون و طبيعة نفقات البرامج الاستثمارية (2009-2001)

وجهة الانفاق	البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009-2005			وجهة الانفاق	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004		
	نسبة %	مبالغ المخصصة (مليار دج)	القطاع		نسبة %	مبالغ المخصصة (مليار دج)	القطاع
تحسين ظروف معيشة سكان	45.4	1908.5	92% من برنامج	87.6%	210.5	اشغال كبرى وهياكل قاعدية	
تطوير المنشآت الأساسية والخدمة العمومية	40.5	1703.1	موجهة للقطاع	40.1	204.2	تنمية محلية	
تطوير تكنولوجيات الاتصال	4.8	203.9	غير تبادلي	38.8	45	دعم الإصلاحات	
دعم التنمية الاقتصادية	1.1	50	فقط للقطاع	8.6	65.4	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	
المجموع	8	337.2	للتبادلي	12.4%	525.1	المجموع	
	100	4202.7		100			

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي

المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 61 ديسمبر 2012، ص251.

ما يلاحظ من خلال أرقام ومعطيات الجدول 3-14 هو ان الأموال المرصودة في هذه البرامج الاستثمارية موجهة للبنية التحتية لدعم النمو أي ان رؤوس الأموال العمومية كلها موجهة للقطاع غير تبادلي، بالإضافة الى ارتفاع الاستهلاك

¹ Frenkel J., "Comment les producteurs de produits de base peuvent-ils rendre les politiques budgétaire et monétaire moins procycliques ?", Séminaire de haut niveau sur les ressources naturelles, les finances et le développement Institut du FMI et Banque d'Algérie, 4-5 novembre 2010, p.4-5.

العام النهائي المتمثل في ارتفاع كتلة الأجور و تحويلات الاجتماعية. أي كلها عبارة عن انفاق غير منتج مما ادي إلى ارتفاع فاتورة الواردات وذلك لتلبية الطلب المحلي على السلع الناجم عن ضعف الجهاز الإنتاجي لمواجهة فائض الطلب ناتج عن توزيع الربح بأشكال مختلفة .

ساهمت سياسة زيادة الانفاق العام والخاص على حد سواء في ارتفاع حجم الطلب الكلي على السلع التبادلية وغير التبادلية، ونظرا لمحدودية العرض الكلي لكون هياكل الانتاج لا تتميز بالمرونة الكافية بسبب ضيق الطاقة الاستيعابية للاقتصاد و المبالغة في الانفاق العام على سبيل المثال بلغ حجم الميزانية 8858.1 مليار دج لسنة 2015 أي ما يعادل 88.2 مليار دولار(1=100.4 دج سنة 2015) منها 39 مليار تمثل نفقات رأسمالية في حين كان حجم الناتج المحلي الخام لنفس السنة 164 مليار دولار فقط و ناتج خارج المحروقات لا يتعدى 110 م/دولار ، صاحب ذلك توسع قطاعات السلع غير تبادلية (قطاع الخدمات ، البناء و الأشغال العامة) التي امتصت كل الإنفاق الحكومي و هو ما يفسر نسب النمو المرتفعة بين 5- 9.5% و ارتفاع التشغيل في هذه القطاعات و الارتفاع الكبير في حجم الطلب الكلي والناجم عن ارتفاع حجم العوائد النفطية وما صاحبه من قصور في الطاقة الاستيعابية قد ادى الى تعرض الاقتصاد الجزائري لمظاهر المرض الهولندي من خلال ارتفاع مستويات التضخم و بالتالي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وان تداعيات المرض الهولندي قادت الى العزوف عن الاستثمار في قطاعات السلع التبادلية. الارتفاع المفرط لطلب في السوق المحلي الذي لا يمكن تلبينه في ظل ضعف اليات الإنتاج وضعف قدرة الاقتصاد على الاستيعاب (2001,Gylfason)¹.

يمكن القول بأن سياسة الإنعاش في الجزائر تواجه مشكلة نقص في الفعالية، باعتبار أن أحد الأهداف الأساسية المتوخاة منذ انتهاج هذه السياسة، وهو تحقيق نمو خارج المحروقات حقيقي ومستمر وهو صعب التحقق في ظل الانخفاض في أسعار النفط، وهناك أيضاً خطر يشكّله السخط الاجتماعي الناتج عن تخفيضات الإنفاق الحكومي والزيادات الضريبية. ونرى تزايداً في الإرادة السياسية والتوافق الوطني بشأن ترشيد إعانات الدعم الاجتماعي عديمة الكفاءة وغير المنصفة والباهظة التكلفة، لكن مثل هذا الإصلاح يتطلب نوعية مؤسسات جيدة توفر شبكات أمان مُحسّنة، ونظاماً للتحويلات النقدية يصل إلى المحتاجين، وحملة إعلامية قوية لمواجهة المعارضة أثناء تنفيذه، ونظاماً إحصائياً قوياً يسمح برصد الأوضاع المعيشية للأسر بمعدل أكثر تواتراً. ولا يوجد أي من هذه التدابير المصاحبة مطبقاً حالياً، ولا يُتوقع تطبيقه في الأمد القريب².

¹ Marc Badia-Miró, Vicente Pinilla, and Henry Willebald, "Natural Resources and Economic Growth: Learning from History". Routledge, New York. First published 2015, p 9.

² تقرير البنك الدولي، "الجزائر أحداث و تطورات"، أكتوبر 2016، ص 139.

المبحث الثالث: وقع الاقتصاد السياسي والبيئة المؤسسية في ظل وفرة الإيرادات

كما رأينا سابقا لا يسمح التحليل الاقتصادي لوحده فهم حالة بلد ريعي، بل هناك العديد من الأدبيات الاقتصادية والسياسية تناولت العلاقة السببية بين الموارد الطبيعية ونوعية المؤسسات وكذا تأثيريهما على النمو الاقتصادي كانت أهمها دراسة Halvor mehlum & all 2006 بأن المؤسسات تلعب دورا محوريا في تجنب أو الوقوع في لعنة الموارد، على ضوء هذا تؤكد الدراسة إلى أن التباين في أداء النمو الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد يعزى إلى كيفية توزيع الموارد الطبيعية من خلال الترتيبات المؤسسية، كما ان الاقتصاد الجزائر يعاني بشكل كبير من ظاهرتين أساسيتين ذات الارتباط الوثيق: ظاهرة البحث عن الربح و ظاهرة الفساد في ظل سوء السياسات الحكومية في إدارة ثروة النفطية في الجزائر.

المطلب الأول: طبيعة الدولة الريعية في الجزائر وحتمية التنوع.

بعد أن اتضحت العلاقة الطردية بين الارتفاع النسبي للعائدات الريعية في الجزائر من ناحية وتدني مستوى الأداء الاقتصادي من ناحية أخرى. أضف إلى ذلك، الآليات التي تحكم هذه العلاقة يمكن استشفافها من أن تضخم الجهاز الحكومي البيروقراطي الجزائري، وهيمنة أجهزة الدولة البيروقراطية على النشاط الاقتصادي، نابعان من توافر الموارد الريعية، مما ينتج استنزاف الثروات وعدم وجود عدالة في إعادة توزيعها.

1- طبيعة الدولة الريعية في الجزائر: نظام الربح النفطي هو الشريان الذي تتغذى منه السلطة في الجزائر، وهو يشكل أحد الأركان التي يقوم عليها النظام السياسي في الجزائر، حيث تعتبر الدولة في الجزائر ريعية بامتياز، إذ تعتمد في نشاطها الاقتصادي على مورد طبيعي أحادي لتوليد الدخل، اين تمثل المحروقات أكثر من 60% من المداخيل الجبائية للدولة وأكثر من 98% من صادرات، هذا الاعتماد على الربح عزز من مكانة السلطة السياسية في الجزائر و ذلك بالاحتكام الى منطق الزبائنية (Clientélisme) أي انه جعل من الدول هي المانح و المانع في نفس الوقت، فيتم توزيع الدخل في الدولة الريعية على المزايا السلطوية الناتجة عن النظام السياسي للدولة بدلاً من أن يقوم على أساس التوزيع العادل حسب الإنتاجية. في حالة البترول مثلا، فان الإيرادات المهمة الناتجة عن المحروقات لا ترتبط بالمجهود الإنتاجي و لكن بالأسعار العالمية للموارد المصدرة، والأمر لا يتوقف عند هذا الخلل المتمثل في انعدام التوزيع العادل للثروات او الموارد غير المتجددة بل يتعدى إلى ظهور أمراض اقتصادية كالفساد والمرض الهولندي¹.

¹ لمياء عماني و شهرزاد زغيب، "إدارة الموارد بين الدولة والسوق و لتنمية المستدامة في الاقتصاديات الريعية - حالة الجزائر"، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، عدد 38، جامعة عنابة، جوان 2014، ص52.

أكدت العديد من الدراسات أنّ فشل التنمية الاقتصادية في البلدان المنتجة للنفط مردّه سيطرة فئة تستمد مفاهيم الدولة الريعية والاقتصاد الريعي والسلوك الريعي. فوجود موارد الطاقة في هذه الحالة هو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للفساد، كما أنه يرجع إلى استنزاف الثروات وعدم وجود عدالة في إعادة توزيعها ليصبح الفساد أوسع النطاق¹.

رصد الكثير من المفكرين والخبراء هذه العلاقة وكانت الحلقات النقاشية التي نظمتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد قد فسحت المجال لتلك الآراء، فتمّ الإشارة إلى أن ثقافة الريع والفئوية تعتبر مصدراً للفساد إن لم تكن ظاهرة له، فالإقتصاد الريعي يولد الفساد في الإقتصاد والانتكال على الريع لإنتاج الثروة، ويغيّب المجهود وتحمل المخاطر، وبالتالي يغيّب المساءلة والمحاسبة، كما أنّ الإقتصاد الريعي المناهض للإقتصاد المنتج يجد في الفساد المبرمج ما يحميه ويجھض محاولات الإصلاح أو التغيير، وتهيئ بذلك البيئة الريعية مناخاً مناسباً لانتشار الفساد².

ويشير روس (Ross 2001) على الأقل إلى ثلاث آليات من شأنها أن تقع الدولة الريعية في داء السلطوية، وهي آلية التبعية الريعية (The rentier effect) وآلية فرض القمع (Repression effect) وآلية التحديث (Modernization effect) إذن فهذه الأضلاع الثلاثة تعني التبعية للمداخل غير الضريبية وغير المنتجة، وإن التحديث وتمركز المداخل بيد الدولة لا يؤدي بالطبع إلا إلى حرمان مشاركة الرأي العام وتمركز السلطة بيد حفنة من التنفيذيين في السلطة³. وتبرز منظمة "فريدم هاوس" الأمريكية (Freedom House) غير حكومية في تقاريرها السنوية حول وضع الحريات في بلدان العالم أن الجزائر غير حرة من حيث درجة الحريات السياسية والحريات المدنية، وكحال التقارير السابقة منح تقرير 2018 الجزائر 35 نقطة من 100 هذا ما يدل على أن الجزائر بلد غير ديمقراطي، فالإقتصاد الجزائري لا يمكن أن يكون استثناء في جملة الإقتصادات الريعية، لكن لا بدّ من الإشارة أنّه ليس هناك مزاجية بين الريع والفساد، بل إنّ تبعات الاعتماد على ذلك الريع هي التي تولّد الفساد⁴.

2- ضرورة التنوع الاقتصادي: يقدر مايكل كومهوف (Michael Kumhof⁵) أنه في غضون 50 عاماً لن يكون هناك المزيد من النفط. فاختيار سياسة استغلال الموارد الطاقوية (النفط) بوتيرة أبداً للحفاظ على هذه الثروة ليس حلاً طويلاً للأجل للإقتصادات الريعية. ولهذا السبب تحتاج هذه الإقتصادات إلى التنوع ليس فقط لأنها لا تستطيع

¹ Fatiha TALAHITE, *ECONOMIE ADMINISTREE CORRUPTION ET ENGRENAGE DE LA VIOLENCE EN ALGERIE*, Revue Tiers-Monde, n°161 1/2000.

² حكيمة حليمي، "اقتصاد ما بعد النفط في الجزائر دراسة لإمكانيات التحول من الإقتصاد الريعي إلى الإقتصاد الإنتاجي"، أطروحة دكتوراه في علوم الإقتصادية منشورة، جامعة باجي مختار - عنابة، 2014/2013، ص 291-292.

³ عادل حبه، "الاقتصاد الريعي ومعضلة الديمقراطية"، على الرابط <http://www.alnoor.se/article.asp?id=132533> شوهده 2018/03/03.

⁴ حكيمة حليمي، نفس المرجع اعلاه، ص 292.

⁵ Michael Kumhof est un économiste allemand et co-responsable de la modélisation au sein du FMI

الاعتماد على المدى الطويل على اعتمادها على الموارد غير متجددة، ولكن أيضاً بسبب تركيز الإنتاج على قطاع لا يملك اي روابط مع القطاعات الأخرى من حيث المعرفة والمهارات والأسواق التي تخلق عوامل خارجية ضرورية (Des externalités) لتعزيز الاستثمار. وفي نفس السياق أكد العديد من الاقتصاديين (Hesse (2008) , (Leiderman et Maloney(2007) ان الاقتصاديات المتنوعة هي افضل أداء اقتصاديا في المدى الطويل، و في دراسات أخرى مثل دراسة ((Nash et de la Torre (2010) تؤكد أن حتى التوسع و تنوع إنتاج بعض السلع الأولية سيكون له تأثيرات إيجابية على أنواع أخرى من الإنتاج، إذا كانت هناك ميزة نسبية في العديد من القطاعات ذات الصلة بالموارد الطبيعية مثل المعادن والغابات، حتى وإن لم تكن مرتبطة بالضرورة، فإنها يمكن أن تخلق عوامل خارجية إيجابية (« provides positive » spillovers) * على باقي القطاعات نظرا لإحداث روابط اقتصادية¹ على عكس قطاع المحروقات ضعيف الارتباط و التشغيل و يمتاز بكثافة رأسمال). هذا ما قامت به الشيلي حين وسعت من قاعدة السلع الأولية المصدر من الإنتاج المنجمي (المعادن) والخشب مما سمح لها من تخفيف تركيز الصادرات حول النحاس فقط.

المطلب الثاني: أثر ثروة المحروقات على الأداء الاقتصادي والسياسي.

هيمنة أجهزة الدولة البيروقراطية على النشاط الاقتصادي، نابع من توافر الموارد الريعية، ومن حرص أجهزة الدولة على حماية النظام والإبقاء عليه، الأمر الذي يرتبط بضعف الإطار المؤسسي لممارسة العمل الديمقراطي، وغياب الشفافية والمساءلة، مما يوفر البيئة اللازمة لانتشار سلوكيات البحث عن الربح والفساد.

1-انتشار سلوكيات البحث عن الربح والفساد

1-1- انتشار سلوكيات البحث عن الربح: من بين التساؤلات المطروحة على مستوى الاقتصاديات الريعية، تلك المتعلقة بمشكلة الاستحواذ على الربح (*Captation de la Rente*) سواء من طرف متعاملين اقتصاديين صغار خواص أو عن طريق الدولة عندما يأتي الربح من مصادر ذات كثافة رأسمالية (حالة استغلال المحروقات).و عندما تكون الدولة هي المستفيدة الأولى من الربح الناتج على أراضيها عن طريق فرض رسوم التصدير، ضرائب على أرباح الشركات المعدنية أو البترولية فهنا يمكن الحديث عن " الدولة الريعية " .

ولا تظهر الدولة الريعية فقط كمتعامل للاستحواذ (Agent de Captation) و لكن المتعامل الرئيسي لتوزيع هذا الربح عبر النفقات العمومية التي تمثل جزءا مهما للدخل الوطني. فالربح في يد الدولة يصبح مصدرا للتصادم والصراع

¹Emily Sinnott, John Nash, Augusto de la Torre, "Natural resources in Latin America and the Caribbean: beyond booms and busts? , DC: World Bank, Washington, p 17-18.

بين العديد من الجماعات أو المتعاملين¹، ومن اشكال ممارسة هذه السلوكيات الربعية (*rent-seeking*) غالباً ما تتعلق باستغلال الموارد الطبيعية في شكل صفقات عمومية أو تراخيص استيراد المنتجات المصنعة، والمثال الذي غالباً ما يتم طرحه هو لوبي الاستيراد الجزائري، الذي كان يستفيد من إعفاءات ضريبية، مما يضر بالمنتجين المحليين، مما ساهم أيضاً في ارتفاع الأسعار (السلعة سكر والزيت)، مما تسبب في أعمال الشغب في يناير 2011. من جهة أخرى، فإن الرشوة، تمييز المسؤولين، استبداد الأنظمة اعتبرت كخصائص للدولة الربعية وهي عناصر مفسدة للأداء السيئ في مجال التنمية والنمو بالنسبة لبعض الدول. فالأداء السيئ للدولة هو نتيجة لسلوك خاص من طرف مختلف المتعاملين، الحكوميين وغيرهم و المتمثلة في التنقل عبر دورة الربح الحكومية بطريقة تسمح بالاستحواذ على جزء معتبر من الإيرادات في شكل سلوكيات بحث عن الربح (*Rent Seeking Behavior*).

وفي الواقع، إن الآلية الرئيسية "لعنة الموارد الطبيعية" هي في الأساس سلوك البحث عن الربح تؤدي بشكل منهجي إلى انتشار الفساد على حساب الاستثمار الإنتاجي في بيئة نظامية مغلقة أمام المنافسة، وبالتالي ليست المشكلة في وفرة الموارد الطبيعية، بل هي ممارسات سوء الحوكمة ناشئة عن ترتيبات مؤسسية سياسية واقتصادية تهدف إلى ضمان السيطرة الشرسة للنخب الحاكمة على الربح، مع عدم وجود أي دافع آخر سوى إدامة النظام المهيمن. إلا إذا استخدمت هذه النخبة مزايا قطاع المحروقات للصالح العام كجزء من استراتيجية التنمية الشاملة بأهداف اقتصادية واضحة. تعتبر حالة بوتسوانا مثلاً مثالياً في هذا الصدد، وهي دولة "صغيرة" غنية بالموارد المعدنية، وقد نجحت حكومتها الجيدة في التغلب على "لعنة الموارد الطبيعية" إلى حد إقامة نظام نمو مستديم غير مسبوق لأربعة عقود كاملة².

1-2- انتشار ظاهرة الفساد: تُسبب إيرادات الموارد الطبيعية في انتشار الفساد في اغلب البلدان التي تصدر الموارد الطبيعية، ولا سيما النفط، أما فيما يخص تقدير حجم الفساد في الجزائر بشكل دقيق فهو أمر في غاية الصعوبة وغالباً ما تكون الإحصائيات الخاصة بالفساد، موضوع شك في ظل غياب الإحصاءات الدقيقة، ولهذا غالباً ما يتم الاستناد إلى دراسات المنظمات الدولية في هذا المجال. كما أن الاقتصاد الجزائري يعاني بشكل كبير من ظاهرتين أساسيتين ذات الارتباط الوثيق: ظاهرة البحث عن الربح و ظاهرة الفساد. وتندرج الأولى في إطار ما يعرف بالاقتصاد الربعي وينتج الفساد من محاولة الاستفادة والاستحواذ على هذا الربح، كما انه جعل السوق الجزائري أكثر جذبا لطبقة من المقاولين الذين تحكّمهم عملية البحث عن الربح و بدون رقابة، كما أن الصفقات تتم في حالات كثيرة بدون أي رقابة، انتشار

¹ زايري بلقاسم، "المؤسسات، وفرة الموارد والنمو الاقتصادي: بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري"، مداخلة في مؤتمر الدولي لتقييم اثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي 2001-2014، جامعة سطيف 12/11 مارس 2013، ص 10-11.

² Raouf Boucekkine, R. Bouklia-Hassane, « Rente, corruption et violence : L'émergence d'un ordre nouveau dans les pays arabes ? », Regards Économiques Numéro 92, IRES-Université catholique de Louvain, Novembre 2011, p3-4.

مظاهر التبذير في حالات كثيرة، مما خلق أشكال متعددة من الفساد اختلاسات، إبرام صفقات مشبوهة، الرشاوى، والتهرب الضريبي، و أصبح الاقتصاد عاجزا عن امتصاص مليارات الانفاق العام الناتجة عن الطفرة البترولية الثالثة ، فحجم المخصصات الاستثمارية الضخمة خلال 2001-2014 و التي قدرت بحوالي 500 مليار هذا دليل على قوة تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال الربيع الامر الذي يشجع على إبرام صفقات مشبوهة تولد تصرفات تغذي الفساد و الرشوة نظرا للعدد الضخم للمشاريع في مختلف القطاعات في ظل غياب فعالية المراقبة بل اصبح هناك تنافس بمختلف الطرق بين رجال الاعمال للحصول على المشاريع العمومية¹. ومنذ ذلك تزايدت قضايا الفساد بشكل كبير خاصة في قطاعات اقتصادية بارزة، لعل أهمها، قطاع الطاقة، قطاعي الأشغال العمومية والنقل و هي القطاعات التي استفادت من أكبر حصة من انفاق إيرادات المحروقات على غرار الفساد الذي مس شركة النفط العمومية سوناطراك التي سجلت مداخيل تصل إلى 700 مليار دولار منذ 1999 خلال إبرام صفقات مشبوهة مع شركات اجنبية استفادة إدارات الشركة من عمولات ورشاوى تجاوزت الـ 200 مليون دولار ، قضية "الطريق السيار شرق غرب"، بالإضافة إلى الفضائح المالية و على رأسها فضيحة بنك الخليفة (1.5 مليار يورو) ، و البنك الصناعي و التجاري الجزائري، و صندوق الامتياز الفلاحي ، و فساد قطاع الصحة ، ولم يعد موضوع الفساد في الجزائر من الأمور المستغربة و أصبحت من الدول الأكثر فسادا في العالم، حسب مؤشر مدركات الفساد، الذي تعده منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) و تتمتع بمناخ أقل شفافية لممارسة الأعمال وهذا حسب تقارير التنافسية و تقارير الشفافية العالمي. و في اخر تقرير مسحي لمنظمة الشفافية الدولية سنة 2016² لدول شمال افريقيا و الشرق الأوسط صنف مسؤول الضرائب والحكوميون نواب البرلمان و حتي أعضاء المجالس المحلية الأكثر فسادا، و القطاعات الأكثر استفحالا لمظاهر الفساد والرشوة و المحسوبية في الجزائر المستشفيات الحكومية و الإدارات الحكومية، وقد ساهم سلوك البحث عن الربح بشكل كبير في استئراء أوجه الفساد هذه، مما جعل الأفراد يستعملون علاقتهم الخاصة ومعارفهم مع صناع القرار من أجل الحصول على الامتيازات التي أوجدتها هذه السلوكيات في معاملاتهم وتبادلهم، نظرا لضعف فعالية المؤسسات الرسمية، و الجدول التالي يوضح تطور حجم مدركات الفساد في الجزائر يبين تراجع الجزائر ب 24 مرتبة إلى الخلف لم يكن بالأمر المفاجئ، لان ممارسات الفساد في الجزائر على كل المستويات عرفت انفجارا كبيرا وكأنه هناك علاقة طردية بين الارتفاع النسبي للعائدات الربعية في الجزائر من ناحية وتدني مستويات الحوكمة و على رأسها التحكم في الفساد.

¹ بيبي يوسف، "الآثار التشابكية للعلاقة بين الربيع والفساد : الحالة الجزائرية"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 11 ، المجلد 02 -2014 ، ص 266-267.

² تقرير منظمة الشفافية الدولية، "الناس والفساد :دراسة مسحية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2016"، باروميتر الفساد العالمي، ص 40-43.

الجدول (3-15): تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر 2003-2017.

السنوات	2003	2005	2007	2009	2010	2011	2012	2014	2015	2016	2017
الترتيب العالمي	88	97	99	111	105	112	105	100	88	108	112
درجة الفساد	2.6	2.6	3.0	2.8	2.9	2.8	3.4	3.6	3.6	3.4	3.3

Source: transparency international , corruption perception index, many years.sur le site : www.transparency.org , Consulter le 20/03/2018.

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر احتلت المرتبة 112 عالميا في سلم الفساد سنة 2017 بعد أن كانت في المرتبة 88 من 176 دولة سنة 2003، أي أول سنة تم ادراج الجزائر في هذا التصنيف و الملاحظ ان الجزائر مراوحة لمكانها في مجال مكافحة الفساد نظرا لغياب الإرادة السياسية للحكومة في مكافحة الظاهرة وحصلت الجزائر خلال فترة 2003-2011 على نقطة أقل من 3 من 10 تعني مستوى جد مرتفع للفساد في مؤسسات الدولة، وهذا ما يفسر انتشار الفساد بشكل واسع رغم ان درجة الفساد تحسنت قليلا سنتي 2014 و 2015 وهي أحسن نقطة حصلت عليها الا انها لم تتعد عن منطقة الفاسد جدا بحكم بأن تصنيف 0 يعني فاسد جدا و تصنيف 10 يعني نظيف جدا. رغم بعض الجهود الحكومية في مكافحة الفساد من خلال اصدار مراسيم و انشاء هيئات حكومية تعتبر متأخرة بالنظر إلى تجذر الفساد و جلاء آثاره المدمرة لدور أجهزة مكافحة الفساد في الجزائر، فمجلس الحاسبة مغيب منذ مدة طويلة جدا، أما هيئات قانون مكافحة الفساد المتمثلة في المرصد الوطني لمكافحة الفساد، والهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحتها هما حديثي النشأة ولم تظهر نتائجها حتى الآن، أما المفتشية العامة للمالية فطريقة عملها تسمح للمفسدين بالإفلات من العقاب، إضافة إلى خلية الاستعلام المالي التي فقط يأتي عملها بعد تلقي الإخطارات المالية المشبوهة من مختلف المؤسسات المالية ، هذا الضعف قد يعود لأسباب عديدة مثل عدم منح الصلاحيات المطلوبة، الضغوطات التي قد يتعرض لها إطارات تلك المؤسسات، عدم استقلالية القضاء بالشكل الكافي وامتزاج القضايا الاقتصادية للفساد بالجانب السياسي¹.

هذا الوضع يكون له عواقب وخيمة على الأداء الاقتصادي و ذلك من خلال تحكم المسؤولين السياسيين في توجيه النفقات الحكومية قصد تضخيم عوائدهم و توجيه السياسات الاقتصادية و فق ما يخدم مصالحهم مما يفتح الباب للاستثمارات الغير منتجة و تركيز على المشاريع التي تدر أرباح سريعة من خلال منح رخص الاستيراد ما يسبب عدم كفاءة الإنفاق الاستثماري ، كما يعد توجه المستثمرين الأجانب الى قطاع البناء و التعمير الفضاء الاوسع للقيام

¹ رباعي أمينة، "واقع الفساد في الجزائر وجهود مكافحته بين الفترة 2003-2016" ، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد السابع، جامعة المدية، جانفي 2017، ص102.

بمختلف الأنشطة الفاسدة من خلال تواطؤ كبار المسؤولين هذه سلوكيات استحواذ الربح تحبط المستثمرين الحقيقيين عن الاستثمار الناجع، و يخلق مناخ اعمال غير محفز تماما مما تزداد تكلفة الاقتصادية للفساد وهذا ما ينتج عنه استنزاف دائم للثروة و يحد من معدلات النمو رغم الغنى حيث بقي النمو يتراوح بين 1.6 بالمئة و 4 بالمئة، وهذا في الحقيقة لا يعكس حجم الدعم المخصص لتحسينه؛ وقد يبقى معدل النمو في الجزائر ضعيفاً هذا ما يطلق عليه مصطلح لعنة الموارد في معناها المؤسسي .

2-أثر توزيع الربح على الأداء الاقتصادي والسياسي:

بدأت الجزائر منذ الاستقلال ، كغيرها من دول المنطقة ، في تنفيذ برامج اقتصادية طموح مع تدخل قوي في جميع قطاعات الاقتصاد ، و هذا عن طريق الاعتماد بصورة رئيسية على الدخل الربحي الذي قوامه الإيرادات النفطية، والفوائض المالية في مؤسسات القطاع العام، هيمنة الحكومة على نشاط الاقتصادي قمع القطاع الخاص ما دفع رجال الأعمال دائما يبحثون باستمرار عن منافذ لفرص استثمارية في "ظل " Shadow" الدولة المسيطرة و المهيمنة State "Dirigisme"، و من جهة أخرى ضعف الإصلاحات المطبقة و غير المكتملة للانفتاح الاقتصادي ساهمت في عدم نشوء شركات كبرى وطنية و طبقة اجتماعية رأسمالية تنتج الثروات او حتى رجال الاعمال الذين كانوا يتمتعون في السابق بحماية وتمييز من الدولة لم يستطيعوا تحقيق هامش استقلال عن الدولة¹، هذا السياق السياسي هو مبرر الى حد ما لضعف التنوع الاقتصادي تفسير ذلك هو أن توفر الربح من قطاع النفط يحول انتباه رجال الأعمال من أنشطة التصدير الأخرى. خاصة عندما تخصص الحكومة حصة كبيرة من ثروة البلد (للمشاريع بنية التحتية)، هناك دائما خطر توجه رجال الأعمال من الأنشطة الإنتاجية إلى التنافس على الموارد الحكومية (انتشار سلوكيات البحث عن الربح)². تشمل التبعية الربحية على:

2-1-الأثر الضريبي (Taxation effect) : فالتنمية المبنية على إيرادات الربح النفطي او المنجمي تُهمش مصادر

الدخل الأخرى للدولة وتشجع أكثر سلوك البحث عن الربح الذي يقصد به تلك الجهود للحصول على حصة من إيرادات النفط او التحكم فيه سواء من طرف متعاملين اقتصاديين صغار خواص أو عن مسؤولين في الدولة، في دولة ريعية مثل الجزائر يكون هناك حجم كبير وتوسع للهياكل الإدارية الحكومية مما يجعل اليات توزيع الربح في الدول (الانفاق

¹ R. Hausmann, B. Klinger, and J. R. López-Cálix, "Export Diversification in Algeria, In Trade Competitiveness of the Middle East and North Africa". DC. Trade : The World Bank, Washington, p74-75.

² R. Hausmann, B. Klinger, and J. R. López-Cálix, *ibid*.p74.

* يستخدم مصطلح العوامل الخارجية الإيجابية أو externalités positives أو ما يعرف ب Spillover من أجل توضيح الأثر الإيجابي للابتكار، التعلم و المعرفة على قطاعات أخرى بطريقة غير مباشرة خاصة في حالة الدول النامية.

الحكومي، منح تراخيص الاستغلال....) تخضع الى منطق الزبائنية (Clientélisme) ما يؤدي الى تجميع الثروة النفطية في بعض الايادي فقط هي المانحة والمانعة، وهذا يعيق أي نشاط انتاجي حقيقي. ولا تحتاج الدول النفطية، التي تستمد مداخيلها من ريع المحروقات إلى تطوير نظام ضريبي فعال وعادل، نظرا لضعف نوعية المؤسسات القائمة لا سيما فيما يتعلق بالمحاسبة المالية و الجبائية والتمثيل السياسي، لأن جمع الموارد من الضرائب العادية مقارنة مع التحصيل الرخيص للصادرات من بيع النفط هو أكثر كلفة ولهذا لا تقوم الدولة بجمع مثل هذه الموارد. ونتيجة لذلك يصبح ضغط الضرائب على المواطنين قليل جداً أو معدوم كلياً. واستناداً إلى ذلك تصبح مساءلة الشعب للدولة محدودة أو معدومة أيضاً، حيث أظهر تقرير ممارسة الأعمال 2018 (Doing business) الصادر عن البنك الدولي يضم 190 دولة، أن الجزائر ضمن أواخر الدول العربية و العالمية في مؤشر دفع الضرائب المرتبة 157 و المرتبة ما قبل الأخيرة عربياً و المرتبة 177 عالمياً في الحصول على الائتمان، بالتالي فإن التنمية القائمة على الثروة النفطية تعزز الاستبداد، حيث تعطي عائدات النفط الحكومات وسيلة لتمويل جهاز قمعي قوي¹. ونتيجة لذلك يصبح ضغط الضرائب على المواطنين قليل جداً أو معدوم كلياً. واستناداً إلى ذلك تصبح مساءلة الشعب للدولة محدودة أو معدومة أيضاً.

و ما يؤكد ذلك، ما جاء في التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2015 الصادر في أكتوبر 2017² يشير الى أن مجهودات الإدارة الضريبية غير كافية تماما في تحصيل الإيرادات الجبائية العادية لصالح الدولة التي وصلت الى مستوى قياسي بمبلغ قدره 11.039,528 مليار دج نهاية سنة 2015 و هو ما يمثل ميزانية التسيير لسنتين كاملتين، تتوزع حسب طبيعة الى بواقي تحصيل الغرامات القضائية بمبلغ قدره 7.521,653 مليار دج ، و بواقي تحصيل متعلقة بمختلف الضرائب و الرسوم بقيمة 3.517,875 مليار دج. يرتبط تحصيل أداء الضرائب والرسوم ارتباطا وثيقا بوجود نظام ضريبي منسجم وفعال يقوم على البساطة والعدالة والكفاءة، هذا الوضع يتوافق كثيرا مع العديد من الادبيات الاقتصادية و السياسية التي دراسة حالة الدول الربعية، وفي دراسة لـ Bornhorst et al. (2009)³ على عينة تتكون من 30 دولة منتجة للمحروقات توصل إلى أن زيادة في المحروقات بـ دولارا واحدا تحل محل زهاء 20% من الإيرادات الضريبية من مصادر غير المحروقات. مما يضع هذه الدول امام خطر تكاليف التكييف الكبيرة في الانتقال إلى مستوى أعلى من الضرائب المحلية بمجرد استنزاف الموارد الطبيعية

¹ Hachemaoui Mohammed, « La rente entrave-t-elle vraiment la démocratie ? » Réexamen critique des théories de « l'État rentier » et de la « malédiction des ressources », Revue française de science politique, 2012/2 Vol, 62, p212.

² متوفر على الموقع الالكتروني لمجلس المحاسبة على الرابط: http://www.ccomptes.org/dz/ar/aplrb_ar.html شوهد يوم 2018/03/12

³ Fabian Bornhorst, Sanjeev Gupta and John Thornton , " Natural resource endowments and the domestic revenue effort", European Journal of Political Economy, 2009, vol. 25, issue 4, 439-446

او تدهور أسعارها. ولكن مما لا شك فيه أن إدارة الإيرادات الضريبية الضعيفة، والفسادة في كثير من الأحيان، تظل عقبة أساسية أمام نظام ضريبي فعال وعادل، وحاجزا يحول دون بناء مزيد من الثقة بين الحكومة والمواطنين.

2-2-ضعف فعالية الانفاق: يوفر الحصول على المداخيل النفطية للدولة الإمكانية لتطبيق سياسة توزيع المداخيل من أجل جلب رضا الرأي العام ولو كان ذلك شكلياً. إذ أن توجيه خزينة الدولة نحو الانفاق الجاري أو حتى الانفاق على التوظيفات قصيرة الأمد، أدى إلى إرخاء القيود على الموازنة الحكومية وسمحت للحكومة بتمويل مستوى أعلى من الإنفاق الجاري وصل إلى حدوده القصوى خلال الفترة 2012-2015 أصبح يمثل أكثر 60% من حجم الميزانية نظراً لزيادة أجور المستخدمين و التحويلات الاجتماعية (دعم الأسعار، المنح...) والتي بدورها تمثل 90% من الانفاق الجاري، بالتالي تحولاً الإنفاق العام إلى قناة لضخ الدخل الوطني، فتتضاءل حاجة الدولة لفرض ضرائب على دخول المواطنين في مقابل تصاعد اعتماد المواطن على الدولة، للحصول على الدخل والخدمات العامة، و خلق مناصب عمل كاذبة مما يؤدي إلى توسع الجهاز الإداري وفي نفس الوقت إلى ضعف أداء جهاز الدولة مع عدم استجابة الدولة لمتطلبات المرحلة وفقدان حرية الصحافة والشفافية يمهّد في غالب الأحيان إلى انتشار الفساد الإداري. وتهدف الحكومة من دعم السلع الاستهلاكية إلى تفادي استياء الرأي العام. ويسبب ذلك خللاً في العلاقة بين السلطة السياسية والمواطنين، بينما نجد، في المجتمعات الرأسمالية الغربية، أن الجزء الأكبر من ميزانية الدولة يقوم على دافعي الضرائب.

تحوّل الدولة الريعية الجزائرية دون بروز طبقة اجتماعية رأسمالية تنتج الثروات، وتحوّز هامش استقلالية عن الدولة، وتباشر مساءلة السلطة، والعائدات النفطية الضخمة التي حصلت عليها الجزائر تسهم في تثبيت الدولة الريعية الفاسدة، لأن نصف الأموال والمخصصة للتنمية كانت تنتهي في الحسابات الخاصة لبعض القادة السياسيين¹. كما أن الربع البترولي قام بتدمير المعرفة وخلق أنماط استهلاكية، حافظ على وهم الثروة بتهميش الاستثمارات في رأس المال البشري. وأصبح الاقتصاد عاجزاً عن امتصاص هذه المليارات الناتجة عن الطفرة البترولية الثالثة. فهناك إحساس بأن السلطات العمومية لا تملك الإمكانيات والأدوات الضرورية والشفافة لاستغلال هذه الثروة. ورغم ما تم من إنجازات ومشاريع كبرى فهناك عجز في الاستجابة للطلب الاجتماعي وعدم القدرة في التحكم في التجانس الاجتماعي².

¹ توفيق المدني، " أزمة الدولة الريعية الجزائرية"، مقال منشور في موقع العربي الجديد 03 نوفمبر 2017، شوهد بتاريخ 2018/03/03 <https://www.alaraby.co.uk/opinion/2017/11/2/أزمة-الدولة-الريعية-الجزائرية>

² زايري بلقاسم، مرجع سابق، ص16.

المطلب الثالث: ضعف الإجراءات الحكومية المتبعة لتحسين إدارة إيرادات المحروقات

يمكن أن تجعل وفرة الموارد من الصعب على صانعي السياسات وضع وتنفيذ سياسات للإنفاق والضرائب اين تواجه هذه البلدان عدم اليقين في ثروتها النفطية وذلك لتقلب إيرادات النفط نظرا لتقلب أسعاره، مما يمثل إشكالية في ما يتعلق بالإدارة المالية الكلية قصيرة الاجل، وتخطيط الميزانية والاستخدام الفعال للموارد، لهذا طبقت الجزائر مجموعة من السياسيات و القرارات للاستغلال الأمثل لهذه الموارد الضخمة تتمثل في ما يلي:

1-الدفع المسبق للديون الخارجية:

نتيجة للارتفاع المستمر في أسعار النفط، قررت الحكومة الجزائرية سنة 2004 أن تستخدم جزءا من الاحتياطات المتراكمة في السداد المسبق للديون الخارجية، بالإضافة إلى الديون التي بلغت آجال استحقاقها، كان حجم المديونية الخارجية في نهاية سنة 2003 في حدود 23.2 مليار دولار، منها 12.2 تمت إعادة جدولتها مع ناديي باريس ولندن¹. تم تخفيض الدين الخارجي، الذي كان 25.261 مليار دولار في عام 2000 ، إلى 5.612 مليار دولار في عام 2006 ، تراجعت بذلك ديون الجزائر إلى نحو 3.8 مليارات دولار أمريكي في العام 2016 بعدما كانت في حدود 28 مليار دولار في 1999. بالإضافة إلى ذلك ، أصبحت نسبة الديون الخارجية المتوسطة وطويلة الأجل إلى الناتج المحلي الإجمالي في حدود 3 إلى 4 % في عام 2007 ، مقارنة بسنة 1999 كانت 59 % و 74 % في عام 1996 ، يعكس هذا نجاح سياسة التخلص من الديون الخارجية ، وهذا ما جعل الجزائر ، أقل البلدان مديونية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العشرين وفقاً لصندوق النقد الدولي.

يعتبر هذا الاجراء أحسن اجراء اتخذته الجزائر في إطار تحسين كفاءة استغلال إيراداتها الربعية كونه رفع قدرة الجزائر المالية وجنبها دفع فوائد خدمة الديون المرتفعة خاصة الديون المعاد جدولتها، كان لهذا الاجراء عدة أمور إيجابية²، نذكر منها ما يلي:

- تحرير ميزانية الدولة من قيود الديون التي اثقلتها طويلاً على حساب التنمية المحلية ؛

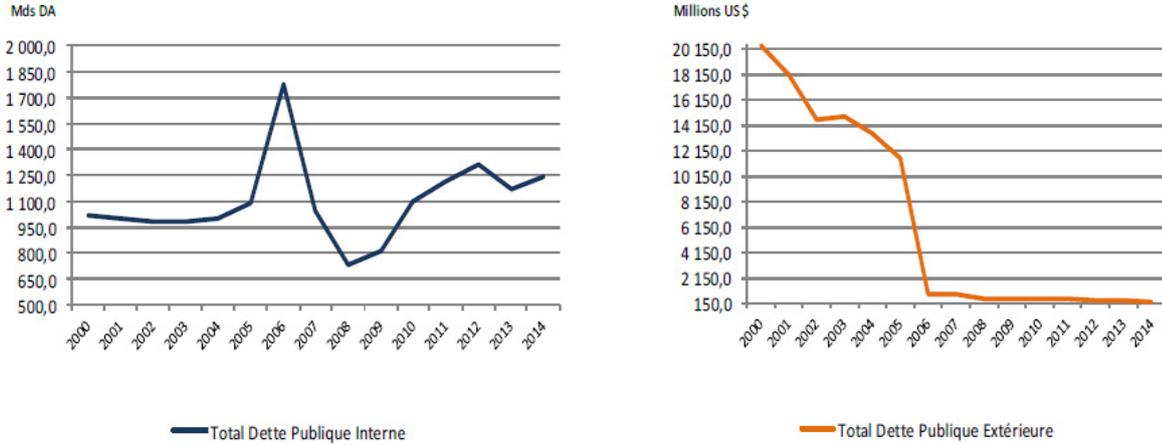
تجنب الجزائر ارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق العالمية خاصة بعد سنة 2008 (سياق الأزمة) من خلال نهج التسديد المسبق، كانت الجزائر ستتحمل دفع فوائد خدمة الديون ما يقدر بـ 2.5 مليار دولار كان سيتم دفعها بين عامي 2006 و2011³.

¹ زايري بلقاسم، « إدارة احتياطات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر »، بحوث اقتصادية عربية، العدد 41 ، مركز دراسات الوحدة العربية-مصر، 2008 ، ص 87 .

² Sabrina CHIKH-AMNACHE, Op.Cit., p198-199 .

³ BOUZIDI A. , Loc.cit., p.60.

الشكل 3-11: تطور الدين العام الداخلي و الخارجي 2000-2014



المصدر: خن فتحي، إدارة العوائد البترولية بما يحقق استدامة المالية العامة في الجزائر، مداخلة في المؤتمر الأول: السياسات الاستخدمية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف 1، 2015، ص6.

— استعادة قدرة الملاءة المالية (*la solvabilité*) والاقتراض، داخليًا ودوليًا على حد سواء، في حالة سوء الظروف الاقتصادية المتعلقة بتراجع أسعار النفط و هو ما حدثا فعلا ابتداء من النصف الثاني من سنة 2014 ، بعد 11 سنة عادت الجزائر إلى الاقتراض الخارجي مجددا من أجل تمويل مشاريعها في ظل عجز خزيتها العامة، بعد ان ووافق مجلس إدارة البنك الإفريقي للتنمية على منح الجزائر قرضا بقيمة 900 مليون أورو¹.

2- صندوق ضبط الإيرادات كآلية لإدارة عوائد النفط وتمويل الميزانية العامة:

شهدت فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية رواج بين معظم الدول النفطية وقد زاد عددها خاصة بعد سنة 2000 نظرا للطفرة الأسعار الكبيرة خلال هذه الفترة لتصل الى 67 صندوق، تتمثل اهداف انشاء صناديق السيادية في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وتحييد أثر التدفقات المالية الوافدة لتجنب اثار المرض الهولندي من اجل الضمان الإدارة الفعالة لثروة الموارد الطبيعية نظرا لتقلب الشديد في الأسعار أثناء الانتعاش الذي شهدته السلع الأولية مؤخرًا، لتجنب الآثار الضارة لتقلبات أسعار السلع الأساسية وأهمية عزل الاقتصادات الوطنية.

1-2- نشأة صندوق ضبط الإيرادات وتطور وضعيته (FRR) Fonds de régulation des recettes

تم إنشاء "صندوق ضبط الموارد" بناء على القانون رقم 02-2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 ، معتمدا على مصدر تمويله من فائض الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية التي تعده الحكومة في نفس السنة، ويكمن الهدف الرئيسي من انشاءه حماية الميزانية العامة للدولة والاقتصاد القومي من تقلبات أسعار النفط بالنظر لعدم اليقين الذي يميز أسعار النفط على المدى المتوسط و الطويل وفقا لهذا الهدف يمكن تصنيفه

¹ <https://www.noonpost.org/content/14890> consulté le 04/03/2018

كالصندوق تثبيت (Stabilization Funds) أكثر منه صندوق ادخار، يفتح في حسابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 302 - 103 بعنوان 'صندوق ضبط الموارد'.¹ وقد اضيف عدة تعديلات في عمله ويعتبر تعديلي سنتي 2004 و 2006 الأهم على الإطلاق حيث عُدل الهدف الرئيسي للصندوق ليصبح "تمويل عجز الخزينة بشرط أن لا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج¹، بمعنى تمويل أي عجز يشمل الخزينة العمومية وبالتالي الموازنة العامة للدولة مهما كان سبب العجز ما أدى الى نفاذ صندوق سنة 2017 كما يوضحه الجدول.

الجدول 3-16: تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات (FRR) بين 2000-2017 / الوحدة: مليار دج

السنوات	تراكم بين 2000-2013	2014	2015	2016	2017*
الرصيد في نهاية السنة بعد تغطية عجز الميزانية	5563.51	4408.2	2 073,8	784.5	740

Source : la D.G.P.P-Ministère des finances <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique> vu le 03/2018

عرفت إيرادات الصندوق ارتفاع ملحوظا هذا راجع لارتفاع أسعار النفط بالمقارنة بسعر المرجعي المعتمد لإعداد الميزانية ما أثر في وضعية الصندوق تراكم طيلة الفترة 2000-2013 اين حقق تراكم ضخيم بعد اقتطاعات تسديد عجز الخزينة وصل في نهاية 2013 الى 5563.51 مليار دج (ما يعادل 70مليار دولار سنة 2013). الا ان لجوء الحكومة المكثف لصندوق ضبط الموارد ما بين 2014 و 2017 بسبب عجز الميزانية المرتفع في ظل تراجع إيرادات الجباية النفطية تأكلت موارد نهاية 2017 اين عمدت الحكومة إلى اقتطاع أكثر من 3600 مليار دينار مما يكشف اتساع حجم العجز في الميزانية.

2-2-ضعف الحوكمة في صندوق ضبط الموارد: تبين أنه منذ إنشائه في عام 2000 وحتى عام 2006 ، ساهم FRR في التسديد المسبق للديون الداخلية و الخارجية يعتبر هذا الاجراء جيد حسب العديد من الاقتصاديين من بينهم بن اشهو²، في حين لو تم توظيف مبالغ الديون المجدولة في الأسواق المالية الدولية (ما يقدر بـ 16 مليار دولار) بمعدل فائدة 2 % لمدة 6 سنوات بين 2006 و 2011 لحققت الجزائر عائد بـ 2مليار دولار ، من هذا المنطلق ، يرى بوزيدي (2011) ان العائد المحقق من اختيار أسلوب السداد المسبق للدين الخارجي يعتبر ربح هامشي³ . وغير ذلك من سوء حوكمة الصندوق نلخصها في النقاط التالية:

¹ فرحات عباس، سعود وسيلة، "حوكمة الصناديق السيادية - دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 04، جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة، ديسمبر 2015، ص 17.

* بناء على تعديل 2006 يجب ان لا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج¹ رغم ان عجز الميزانية سنة 2017 بـ 1284مليار/دج، أي انه تم استنفاد الصندوق

² BENACHENHOU A., « La fabrication de l'Algérie », Alpha Design, Alger., 2009, p.119.

³ BOUZIDI A., « Economie algérienne... », Op. cit., p. 60.

-اولا ضعف الية عمل الصندوق :إن صندوق ضبط الموارد في شكله الحالي عبارة عن حساب من حسابات الخزينة العمومية وبالتالي فهو غير مستقل عن الموازنة العامة للدولة، يعني سيطرة الحكومة على الصندوق، مما يؤدي إلى تدني كفاءة استغلاله بالنظر لهيمنة الاعتبارات السياسية على حساب الاعتبارات الاقتصادية الأمر الذي يقلل من فعالية الصندوق في ضبط الموازنة العامة خلال فترات ارتفاع الجباية البترولية.

يتركز عمل الصندوق على امتصاص فوائض الجباية البترولية واستعمالها لتمويل أي عجز قد يحدث مستقبلا على مستوى الموازنة العامة للدولة نتيجة تقلب أسعار المحروقات، تم تمويل عجز الميزانية المستمر منذ نشأته بمجموع يقدر 19.162 مليار دج ما يفوق 210 مليار دولار الى غاية نهاية 2016، حيث أصبح أداة تمويل في يد الحكومة لتطبيق سياستها المالية التوسعية فقط وليس كأداة تحييد أثر التدفقات المالية الوافدة لتجنب اثار المرض الهولندي من اجل الضمان الإدارة الفعالة لثروة الموارد الطبيعية في الجزائر.

- ثانيا: ضعف المراقبة والمساءلة إن اعتبار صندوق ضبط الموارد حساب خاص من حسابات الخزينة العمومية يؤدي إلى عدم خضوعه لرقابة البرلمان، عندما كان يتم اعداد الميزانية العامة يتم على أساس سعر مرجعي 37دولار منذ سنة 2008 دون مراعاة العجز المسجل في نهاية كل سنة والذي يتم تغطيته من طرف موارد الصندوق، مما ينتج عنه اعداد الميزانية العامة السنوية فعليا على أساس 70 الى 90 دولار بمعنى ان البرلمان لا يراقب و لا يميز الا حوالي 30 % فقط من العوائد المحروقات ما يجعل ازيد من 70% خاضعة لتقديرات السلطة المالية (الحكومة) وخارجة عن رقابة البرلمان و هذا ما جعل صندوق النقد الدولي يوصي بضرورة ادراج هذا الصندوق ضمن الميزانية العامة للدولة، مما يعني عدم وجود رقابة مستقلة على الصندوق وبالتالي التقليل من فرص خضوع الحكومة للمساءلة.

ثالثا: غياب الشفافية والإفصاح :

عدم نشر تقارير دورية تفصيلية عن الصندوق يقلل من شفافية التسيير ويؤدي إلى حرمان الرأي العام من الإطلاع على تطور وضعية الصندوق. فوفقا لمؤشر لينبرغ مادول (Indice de Lindberg Maduell) الذي هو عبار عن مؤشر مطور في معهد صناديق الثروة السيادية يهدف لقياس مستوى شفافية صناديق الثروة السيادية في العالم يتكون من 10 معايير كل معيار يعادل درجة، اما مؤشر ترومان (Indice de Truman) يعتبر أكثر شمولية لأنه يأخذ في الاعتبار 25 معيارًا ، مصنفة في أربع فئات: الهيكلية ، الحوكمة ، الشفافية والمحاسبة ، السلوك معبر عنها بنسب مئوية

و النتيجة عبارة عن المتوسط الترجيحي لنسب معايير المؤشر ، كما يوضح الجدول التالي تصنيف بعض الصناديق السيادية حسب مؤشر الشفافية¹ .

الجدول (3-17): تصنيف صندوق ضبط الموارد و بعض الصناديق الأخرى حسب مؤشر الشفافية.

مؤشر الشفافية		سنة النشأة	البلد	اسم الصندوق
Truman** 2010	Lindberg Maduell* 2017			
92	10	1990	النرويج	صندوق المعاشات الحكومي
15	10	2002	الامارات	شركة مبادلة للتنمية
48	6	1953	الكويت	هيئة الاستثمار الكويتية
27	1	2000	الجزائر	صندوق ضبط الموارد
45	10	1974	سنغافورة	Temasek Holdings
77	10	1999	أذربيجان	State Oil Fund of Azerbaijan
70	10	1985	شيلي	صندوق التثبيت الاقتصادي والاجتماعي

*<https://www.swfinstitute.org/statistics-research/linaburg-maduell-transparency-index/> ,consulté le 05/03/2018

** S. COISSARD, Y. ECHINARD & A. LAURENTAFRI, « L'émergence des fonds souverains. Réalités et enjeux », Volume XII, 2011,p11-12.

يصنف أداء صندوق النرويج الاحسن في العالم بنسبة تعادل 92 % و 10 درجات كاملة ما يعكس مدى الشفافية التي يتمتع بها في حين لا يوجد أي تحسن في أداء صندوق الثروة السيادية للجزائر حيث يصنف الأقل شفافية في العالم منح درجة واحدة من 10 درجات من قبل معهد صناديق الثروة السيادية و 27 % في الشفافية و المسائلة، تعكس هذه النتيجة مدى عدم وضوح الرؤية في تسيير الصندوق و ضعف حكومته الذي يعمل بعيدا عن الرقابة البرلمانية و المسائلة و حتى الرأي العام اذ انه يقع خارج نظام الميزانية، الامر الذي يحد من فعالية المراقبة و يجعله عرضة لإساءة استخدام موارده و التدخل السياسي في ادارته اين فشلت الطبقة السياسية في تسيير و استدامته حيث لم يصمد بعد سنتين فقط من تراجع أسعار النفط سنة 2014 و استخدم كأداة لتحقيق أغراض سياسية في تمويل الاستثمارات العمومية غير فعالة عوض توظيف إيرادات الصندوق في أصول استثمارية خارجية تساعد في تحقيق مكاسب وتحويل الثروة الناضبة إلى اصول ذات عوائد وهو منهج يعرف باسم "منهج الربع السنوي" . ففي النرويج على سبيل المثال، تتلقى الميزانية الحكومية كل عام نحو 4 % من قيمة الإيرادات النفطية المدخرة في شكل صندوق سيادي لتمويل عجز

¹ صرامة عبد الوحيد، قجاتي عبد الحميد، "دراسة وتحليل أداء حوكمة العوائد الطاقوية في الجزائر حسب المؤشرات الدولية لحوكمة العوائد الطاقوية : الإشارة إلى الحماية البترولية وصندوق ضبط الموارد"، مداخلة في المؤتمر الأول: السياسات الاستعمارية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف 1، 2015، ص5-6.

الميزانية ، هذا ما يطلق عليه في حالة الجزائر سوء إدارة العوائد الطاقوية لضعف نوعية المؤسسات القائم بإدارته التي ناقشنا أسبابها في الفصول السابقة .

3- سوء كفاءة الاستثمار العام (ضعف تأطير الفني):

انتهجت السلطات العمومية سياسة الإنعاش الاقتصادي لتدارك التأخر في التنمية شرعت في تطبيق سياسة ميزانية (مالية) توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية، ولا زالت تطرح تساؤلات حول مدى الفعالية في استعمال الموارد الموظفة وترشيدها مدى تحقيق الأهداف المسطرة باقتصاد وكفاية.

3-1- عدم الكفاءة في عملية الاستثمار العام: تشير تقديرات صندوق النقد الدولي 2015 إلى أن نحو 40 % من القيمة المحتملة للاستثمار العام في البلدان منخفضة الدخل يفقد نتيجة عدم الكفاءة في عملية الاستثمار بسبب التأخيرات الزمنية، عدم كفاءة تدريب المسؤولين؛ وعدم كفاية عمليات تقييم الاحتياجات وتحضير العطاءات وتقييمها؛ والفساد. ويمكن أن يؤدي خفض عدم الكفاءة إلى زيادة كبيرة في المكاسب الاقتصادية التي يحققها الاستثمار العام¹.

و في الجزائر هناك ظاهرة إعادة تقييم مشاريع (Les réévaluations Des Projets) البنية التحتية بسبب التأخر الكبير في إنجاز المشاريع المرصودة وضعف الدراسات الفنية المتعلقة بالإنجاز لاسيما المشاريع الهيكلية (ميتر و الجزائر، ترامواي، الطريق السيار، السدود....الخ)، هذا التأخر ترتب عليه ارتفاع في التكاليف، حيث قدرت مبالغ إعادة التقييم لبرنامج دعم النمو الاقتصادي حوالي 50 مليار دولار².

أيضا في ما يخص إعادة تقييم رخص برنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) زاد بنسبة 40 % من قيمة المشاريع المسجلة عند الانطلاق مست إعادة التقييم المالي 36 مشروع من اصل 44 مسجل في البرنامج، حيث ارتفعت تكلفة مخصصات البرنامج في البداية من 2625 مليار دج الى 3655 مليار دج أي بفارق 1050 مليار دج ما يعادل 14 مليار دولار هذا حسب تصريح مدير الصندوق الوطني للتجهيز من اجل التنمية (CNED)³. رغم قيام هذا الأخير بإعداد دليل للإدارة و متابعة مشاريع البنية التحتية الرئيسية في جانفي 2010 بالتعاون مع البنك الدولي (WB) كأداة لتحسين مراقبة وتقييم النفقات العامة فيما يتعلق بمشاريع التجهيز الكبرى⁴. رغم ذلك استمر ارتفاع تكاليف إنجاز المشاريع العمومية اين سجل قانون المالية لعام 2015 مبلغ 760,7 مليار دج كإعادة تقييم لمشاريع

¹ أمادو سي، "معوقات النمو"، صندوق النقد الدولي، مجلة التنمية والتمويل، المجلة 53 العدد 2، يونيو 2016، ص 27.

² صوفان العيد، بوركو عبد الملك، "تقييم الاستثمارات العامة في الجزائر ودورها في تحقيق ظاهرة تكامل الإنتاج خلال الفترة 2000-2014"، مجلة نداء للاقتصاد و التجارة، العدد الأول، جامعة جيجل، 2017، ص 55.

³ Selon une conférence de presse de M. Farouk Chiali, publier sur le lien : <https://www.djazairss.com/fr/letemps/87202>

⁴ <http://www.mf.gov.dz/article/2/A-la-Une/453/CNED>: Consulté le 06/03/2018.

البنية التحتية ذات طابع اجتماعي و اداري غير تامة أي ما يعادل 9.5 مليار دولار ، بالإضافة الى عمليات إعادة تقييم سنة 2018 لاسيما في مشاريع السكن والأشغال العمومية بلغت الكلفة أكثر من 144 مليار دينار جزائري او ما يعادل 1.2 مليار دولار رغم سياق التقشف المنتهجة من طرف الحكومة .

هذه الأسباب وأخرى جعلت الجزائر تصنف ضمن الدول الأكثر إسرافا وهدرا للإنفاق الحكومي (عدم رشادة الإنفاق)، فوفقا لمؤشر الإسراف في الإنفاق الذي يصدره تقرير التنافسية العالمية والذي يقيم مدى رشادة الإنفاق الحكومي في الدولة، من وجهة نظر رجال الأعمال في العديد من دول العالم، حيث تتراوح قيمة المؤشر بين نقطة واحدة (الأكثر إسرافا و 7 نقاط) كفاءة عالية في توفير السلع الضرورية و الخدمات) تحصلت الجزائر على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (3-18): تطور مؤشر الإسراف في الإنفاق بالجزائر خلال الفترة 2014/2008

السنوات	2009/08	2010/09	2011/10	2012/11	2013/12	2014/13
قيمة المؤشر	3.7	3.2	3.3	3.0	2.4	2.8
الرتبة/ عدد دول	134/48	133/80	139/64	142/79	144/116	148/101

Source: Group of the Global Competitiveness Reports for the years 2008-2014, <https://www.weforum.org/reports>

ويتضح من هذا السرد ان عمليات إعادة تقييم التي مست العديد من مشاريع البنية التحتية و البرامج التنموية و ارتفاع تكاليف إنجازها تدل على مدى ضعف المؤسسات القائمة على تسيير إيرادات المحروقات نظرا لسوء التسيير والتنفيذ، والفساد الذي كان سمة بعض الصفقات العمومية الكبرى ، حيث تعتمد فعالية الاستثمار العام على عوامل مؤسسية، مثل القدرة على اختيار المشاريع وتنفيذها وتقييمها، ولذلك توجد ضرورة لا غنى عنها لتوافر نظم قوية لإدارة المالية العامة فعندما توجد على المائدة نقود كثيرة، تكون سياسة الاستثمار الحكومي معرضة بشكل خاص لخطر اصطياها من قبل جماعات المصالح والجماعات صاحبة النفوذ¹.

3-2- ضعف مردودية الانفاق الرأسمالي العام:

استثمرت الدولة منذ سنة 2000 ما يفوق 36.000 مليار دينار في التجهيز (الانفاق رأسمالي) وذلك عن طريق توزيع الاستثمارات العامة على العديد من القطاعات من خلال توفير مشاريع البنية الأساسية ذات الطابع الاجتماعي والاستراتيجي، غير ان توافق النتائج المحققة (ضعف النمو المحقق) مع تلك الأهداف المرجوة تبقى بعيدة عن مستوى ربما لضعف مردود هذه الاستثمارات ، فحسب مسعي(2012) فان مضاعف الإنفاق العمومي للفترة 2001 -

¹ أندرو وارنر، مرجع سبق ذكره، ص25.

2009 أعطى قيمة متوسطة تساوي 0.90 وهذا معناه أن كل دينار تم ضخه في الاقتصاد ضمن الإنفاق العمومي خلال الفترة المعنية أدى في المتوسط إلى تآكل الدخل الحقيقي العام بحوالي 10 سنتيمات من الدينار ، هذا راجع الى أن الاستثمارات العمومية الموجهة خاصة لتطوير البنى التحتية المادية أو ذات الطابع الاجتماعي لا تحقق عائد مرتفع على رأس المال العام من حيث النمو الاقتصادي المحلي¹.

ثمة سبب اخر لضعف المؤسسات الحكومية في إدارة ذات كفاءة لإيراداتها يمكن تسميته "الاجهاد البيروقراطي المفرط" وهذا يعني توسع الإيرادات الحكومة بسرعة أكبر من قدرتها على إدارتها بشكل مُجد وفعال حيث الحكومات تشعر بالقلق إذا كان لديها القليل جداً، لا من الكثير جداً من المال².

4 - حقيقة اعتماد سعر نفط مرجعي تحفظي في إعداد الميزانية في ظل غياب قواعد الميزانية:

لقد اتبعت الحكومة في اعداد الميزانية سعر نفط مرجعي متحفظة حتى في ظل الارتفاع الحاد والمستمر لأسعار النفط الا ان هذه السياسة تبقى نظريا فقط ، لان في الواقع اعتماد السعر المرجعي لإعداد الميزانية كان 19 دولارا للبرميل في السنوات ما بين 2003-2007، و بداية من سنة 2008 بسعر 37 دولارا للبرميل لكن هي أسعار اعداد مشروع قانون الميزانية من دون مراعاة العجز المسجل في نهاية كل سنة والذي يتم تغطيته من طرف صندوق ضبط الموارد و بالتالي السعر الحقيقي لمعادلة الميزانية فاق 80 دولار لعدة سنوات في ظل سياسة مالية توسعية.

هذا الإصرار من طرف السلطات العمومية في اعتماد سعر مرجعي تحفظي لا يمكن تفسيره الا برغبة السلطة التنفيذية في الإفلات من الرقابة البرلمانية والابتعاد عن اهم شروط الاستدامة المالية وركائز الحكم الراشد المتمثلة في الشفافية والمساءلة³. بالإضافة لذلك غياب تام لتطبيق قواعد المالية العامة وأطر الميزانية متوسطة الأجل (قاعدة توازن الميزانية العامة (الرصيد الهيكلي)، قاعدة المديونية، قاعدة الإيرادات و النفقات)⁴ التي تساعد في تخطيط وإدارة وتحديد أولويات الإيرادات والنفقات على المدى المتوسط (3-5 سنوات) ، في حين كان هناك تحرك في جميع أنحاء العالم خاصة الدول الغنية بالموارد (كشيلي، النرويج، بوتسوانا منغوليا...) نحو زيادة الاعتماد على قواعد المالية العامة وأطر الميزانية متوسطة الأجل للمساعدة في مواجهة تقلب الإيرادات في المدى المتوسط، قواعد رصيد الميزانية والديون كانت هي الأكثر شيوعا. غير ان في الجزائر لم نشهد أي قاعد او اطار ينظم الانفاق العام و حتي اذا تم اعتماد سعر مرجعي لإعداد مشروع

¹ محمد مسعي، مرجع سبق ذكره، ص156.

² Hachemaoui Mohammed, Op.cit, p.212-213

³ خن فتحي، إدارة العوائد البترولية بما يحقق استدامة المالية العامة في الجزائر، مداخلة في المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية الفطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف 1، 2015، ص8.

⁴ من اجل أكثر تفصيل انظر الفصل الرابع (المبحث الرابع).

الميزانية لم تحترم هذا الالتزام مما وضع الجزائر امام صعوبات مالية كبيرة بمجرد تراجع أسعار البترول بدء من نصف الثاني من عام 2014، حيث تتمثل مزايا قواعد المالية العامة في توفير سياسة للمالية العامة تتسم بقابلية الاستمرار ووضوح المسار والاستقرار، كونها تساعد على الحفاظ على الانضباط المالي¹.

المطلب الرابع: ضعف مؤشرات الحوكمة وتدهور البيئة المؤسسية في الجزائر

يؤدي ضعف الحوكمة إلى اهدار الموارد كان من المخطط الاستفادة منها في التنمية مما تتسبب في إعاقة النمو في نظام كان ليتسم بالنشاط، ضعفها يساهم إلى حد كبير في عرقلة و إبطاء سرعة التحولات الهيكلية والنمو الاقتصادي الدائم، قد يكون سبب فشل الجزائر في خلق اقتصاد متنوع راجع لثروتها النفطية التي أدت الى اضعاف نوعية المؤسسات القائمة، لهذا سنتناول في هذا المطلب دراسة وضع الحوكمة و البيئة المؤسسية في الجزائر من خلال مختلف المؤشرات الحوكمة الدولية .

1- غياب الحكم الراشد - الحوكمة:

وجدت عديد المحاولات والاجتهادات فيما يخص صياغة تعريف للحكم الرشيد-الحوكمة ، ويستخدم مفهوم الحوكمة (good governance) منذ عقدين من الزمن من قبل مؤسسات الأمم المتحدة، لإعطاء حكم تقييمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري وتنموي تقدمي. ترى ما هو وضع الجزائر ؟

1-1- تراجع مؤشرات الحوكمة في الجزائر:

عادة ما يرتبط ظهور الفساد بغياب الحوكمة، وينتج عنه العديد من الآثار السلبية المضرّة بالنمو و بيئة الاعمال و الاستثمار التي تعزز أكثر من فرص النمو في القطاعات المنتجة غير تقليدية (صناعة)، حيث يعطي مؤشر الحوكمة بأبعاده الستة صورة أكثر شمولية حول النوعية المؤسسية القائمة في الجزائر و مدى تمتعها بالقدرة، والكفاءة، والانفتاح، والشمولية، والمساءلة، فمن خلال الحوكمة الجيدة مثل ما يسعى البنك الدولي لإرسائها هي التي توجه الدولة من طبيعتها التدخلية إلى نموذج يكون فيه دور الدولة هو توفير البيئة المؤسسية الملائمة للنشاط الاقتصادي ، غير ان وفرة الموارد الطبيعية في الجزائر ساهمت في تدهور القدرة المؤسسية للدولة مما حفز السلوك الريعي ، واعاقه إرساء الحكم الراشد من اجل خلق اقتصاد متنوع، كما أكدت العديد من الدراسات أن سبب تراجع معدلات النمو وعدم الاستفادة المثلى من إيرادات النفط يمكن في ضعف النوعية المؤسسية .

¹ Andrew Bauer, " Règles budgétaires pour les fonds provenant de ressources naturelles », Note de synthèse .Natural Resource Governance Institute. New York ,about 2014,p4-5.

الوضعية الحالية التي عرفها الاقتصاد الوطني في العقد الأخير من خلال نتائج مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي تؤكد سوء الحوكمة في جميع ابعادها الستة في الجزائر، بل زادت سوءا و تراجعت جل المؤشرات مما تتفق مع تفسير المؤسسي للجنة الموارد الطبيعية، يمكن ملاحظة ذلك في الجدول اين تعكس القيم السالبة لتغير خلال الفترة بين (2006-2016) زيادة تدهور مؤشرات الحوكمة في الجزائر. اما درجات المؤشرات الستة تتراوح من -2.5 إلى +2.5 وكلما كانت القيمة أكبر (موجبة) دل ذلك على حوكمة جيدة.

الجدول 3-19 تدهور مؤشرات الحوكمة في الجزائر بين 2006-2016

المؤشرات الفرعية للحوكمة	2006	2009	2011	2013	2016	التغير خلال
سيادة القانون	-0.71	-0.79	-0.8	-0.69	-0.85	-0.14
الجودة التنظيمية	-0.57	-1.07	-1.19	-1.16	-1.17	-0.60
التصويت والمساءلة	-0.91	-1.03	-1.00	-0.89	-0.87	+0.04
فعالية الحكومة	-0.47	-0.58	-0.56	-0.53	-0.54	-0.07
السيطرة على الفساد	-0.52	-0.57	-0.54	-0.47	-0.69	-0.17
الاستقرار السياسي وغياب العنف	-1.12	-1.2	-1.36	-1.20	-1.14	-0.02

Source : <http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=Worldwide-Governance-Indicators#>

يعكس الجدول أعلاه مؤشرات جد متدنية لنوعية البيئة المؤسسية في اغلب ابعاد الحوكمة، بل عرفت تدهور أكثر خاصة في مؤشر الجود التنظيمية الذي تراجع بـ0.6- ما يعكس تدهور مقدرة الحكومة على وضع لوائح تنظيمية سياسات ولوائح تنظيمية سليمة تفضي إلى تنمية القطاع الخاص و الالتزام بها مما عرض البيئة ومناخ الاستثمار لعدم الاستقرار من خلال تعقد الإجراءات الإدارية لاسيما بتأسيس المشاريع، تراخيص العمل، الضرائب كلها إجراءات اثرت سلبيا ، بالإضافة الى تدهور مقدرة الحكومة على السيطرة الفساد(-0.17) و هو أهم مؤشر للحوكمة السليمة هذا يعني أن الجزائر مازالت تعاني أكثر من سلوكيات البحث عن الربح من خلال زيادة انتشار الفساد بين المسؤولين الحكوميين مع زيادة مداخل النفطية، تزامن ذلك أيضا مع تراجع سيادة القانون (-0.14) أي عدم خضوع جميع المواطنين والمؤسسات في الدولة للقانون و انعدام ثقة المواطنين في مؤسسات الدول .

تعكس سوء المؤشرات وتدهورها أكثر فأكثر الى أي مدى تأثرت نوعية المؤسسات في الجزائر بالثراء النفطي جراء ارتفاع أسعار النفط غير مسبوق. هذا ما دفع خبراء صندوق النقد الدولي الى تأكيد على ضرورة إجراء مجموعة واسعة

النطاق من الإصلاحات الهيكلية لتنويع الاقتصاد وتعزيز وجود قطاع خاص ديناميكي لإعادة تشكيل نموذج النمو الحالي في الجزائر. من خلال الحد من الروتين الإداري وتحسين فرص الحصول على التمويل وتعزيز الحوكمة والشفافية¹.

1-2- غياب الشفافية و الرقابة على الجباية النفطية :

تمثل الجباية البترولية مصدرا هاما لميزانية الدولة أكثر من 70 % في المتوسط من إيراداتها، وضعف الرقابة على ميزانية الدولة يعني ضعف الرقابة على الجباية البترولية. يعد مشروع ضبط الميزانية الأداة الفاعلة لتقييم مدى تنفيذ الميزانية مع إعطاء المقاربات بين التقديرات واستهلاك الموارد وترشيد إنفاقها. غير أن هذا المشروع لم يطرح على المجلس الشعبي إلا أربع مرات تخص السنوات: 1978، 1979، 1980، 1981، فلم تكن هناك رقابة لأوجه صرف المال العام إلا بالنسبة للسنوات المذكور . و مرة الأخيرة في سنة 2011 طرح مشروع قانون ضبط الميزانية (ميزانية 2008) للمناقشة أمام البرلمان بناء على تقرير مجلس المحاسبة الذي أكد على ضعف كفاءة الاستخدام الأموال المرصودة لسنة 2008 من خلال تسجيل العديد من المخالفات ذات الطابع الإداري والمالي في تنفيذ أوجه الانفاق العام. ويعد هذا الإجراء رغم ندرته الأداة المثلى للممارسة الديمقراطية وتكريس مبادئ الحكم الرشيد².

وما يؤكد ذلك ، هو غياب الشفافية الكافية لإخضاع الميزانية للرقابة ومساءلة امام الراي العام ، حيث احتلت الجزائر مراتب متدنية وفق مؤشر الموازنة المفتوحة الصادر ((The International Budget Partnership (IBP)) عن الشراكة الدولية للموازنة، حيث يحاول هذا المؤشر تقديم و قياس مدى درجة شفافية ميزانيات الدول وإجراءات الرقابة والمساءلة، ويعتمد مؤشر الموازنة المفتوحة (OPEN BUDGET INDEX) على سلم يحتوي على 100 درجة. و بناء عليه قسمت الدول إلى 5 فئات حسب مؤشر الموازنة المفتوحة، وهذا اعتمادا على وفرة المعلومات التي تقدمها تلك الدول على ميزانياتها وقد صنفت الجزائر ضمن اخر فئة الخامسة(5) وتكون درجاتها بين (0-20) ، أي تلك الدول التي لا تقدم أي معلومات عن ميزانيتها³. ولم تغادر الجزائر هذه الفئة منذ إدراج الجزائر في هذا المؤشر، وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول (3-20): مؤشر الموازنة المفتوحة للجزائر 2008-2017.

السنة	2008	2010	2012	2015	2017
الدرجة المتحصل عليها	2	1	13	19	3

Source: International Budget Partnership, Report of the Open Budget Survey, 2008,2010,2012,2015,2017.

¹ المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم 201/17، الجزائر: المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2017، جويلية 2017.
² عصماني مختار، مرجع سبق ذكره ، ص 138.

³ International Budget Partnership, 2018. <https://www.internationalbudget.org>

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن درجات الجزائر ضعيفة جدا وهذا ما جعلها تكون في الفئة الخامسة وفي آخر ترتيب العالمي منذ ادراجها، أي مع الدول التي لا تقدم أي معلومات حول نظم ميزانيتها، وكانت بعيدة نوعا ما عن متوسط درجات مؤشر الموازنة المفتوحة الإقليمية الخاص بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا بلغ 20 و 21 (من أصل 100 درجة) سنتي 2017 و 2015 على التوالي هذا ما يدل على غياب الشفافية في استعمال موارد الجباية البترولية وعدم قدرة المجتمع المدني معرفة كيف تستخدم وتصرف الجباية البترولية

2- وضوح الحوكمة السبي في قطاع الموارد الطبيعية " Resource Governance Index ":

1-2-تعريف مؤشر حوكمة الموارد: يقيم مؤشر حوكمة الموارد الصادر عن معهد حوكمة الموارد الطبيعية (NRGI) السياسات والممارسات التي تستخدمها السلطات لحوكمة صناعات النفط والغاز والتعدين في 89 بلدا سنة 2017 بعدما كان 58 بلد سنة 2013، يعتمد التقييم على المؤشر المركب (RGI) باستخدام نتائج ثلاثة مكونات: المكون الأول - وهو تحقيق القيمة - الوضع المؤسسي و حوكمة منح أو اسناد حقوق الاستخراج، والتنقيب والإنتاج و المكون الثاني - إدارة الدخل المحقق - وضع الموازنات الوطنية وتقاسم دخل الموارد و صناديق السيادية، اما المكون الثالث للمؤشر يُقيّم البيئة التمكينية للبلاد (سيادة القانون، ومكافحة الفساد، الديمقراطية)، حيث تمثل الحوكمة الفعالة لقطاعي النفط والغاز والتعدين تحديا مستمرا، وبخاصة بالنسبة للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل مثل الجزائر التي ترتبط بشكل رئيسي بعائدات المحروقات¹.

تُعطى نتائج المؤشر (RGI) و المكونات المؤشر الثلاثة على مقياس من صفر إلى 100 لكل مستوى من المؤشر، مما يتيح للمستخدمين مقارنة جودة حوكمة الموارد عبر المؤشر المركب والمكونات الفرعية تصنف النتائج المجمعة طبقاً لنطاقات الأداء : جيد $75 \leq$ ، ومقبول بين {60-74}، وضعيف بين {45-59}، وسيئ {30-44} وفاشل اقل 30.

2-2-سوء وضعية الحوكمة في قطاع الموارد: تشير نتائج تقرير مؤشر حوكمة الموارد لعام 2017، ان من بين 81 بلداً مصنفة في مؤشر حوكمة الموارد، هناك 47 يصنفها صندوق النقد الدولي على أنها غنية بالموارد. أغلبية هذه البلدان تعاني من حوكمة موارد ضعيفة أو سيئة أو فاشلة طبقاً لتقييمات المؤشر، ولكن هذا التناقض ليس شاملاً فهناك بلدان مثل بوتسوانا، وإندونيسيا ومنغوليا والنرويج جميعها تعتمد على الموارد، ولكنها تقع في نطاقات الأداء الجيدة أو المقبولة.

¹ تقرير مؤشر حوكمة الموارد لعام 2017، معهد حوكمة الموارد الطبيعية، ص9. منشور على الموقع NRGي بتاريخ مارس 2018 على الرابط الالكتروني:

<https://resourcegovernance.org/analysis-tools/publications/2017-resource-governance-index>

غير أن الجزائر للأسف مرة أخرى لم تكن الاستثناء اين بمنحنا المؤشر نظرة سلبية الى حوكمة و إدارة الموارد في الجزائر ،حيث جاءت نتيجة المؤشر 33 من 100 يقع في نطاق الحوكمة السيئة {بين 30- 44} بل زادت تدهورا بالمقارنة بتقرير 2013 اين حصلت على مؤشر بقيمة 38، تدل هذه النتائج على ان الجزائر أنشأت بعض الإجراءات والممارسات الانتقائية والتي تمثل الحد الأدنى للحوكمة الموارد، ولكن معظم العناصر اللازمة لكي تؤدي إلى استفادة المواطنين من ثروات الموارد الاستخراجية مفقودة ، وتبين المكونات الفرعية للتقييم، قدرًا كبيرًا من التفاوت :

الجدول(3-21): تصنيف أهم الدول حسب مؤشر حوكمة الموارد RGI سنتي 2013 و2017.

الدول	نتائج تحقيق القيمة	نتائج إدارة الدخل	نتائج البيئة التمكينية	قيمة المؤشر RGI	الترتيب (بند89) 2017	الترتيب (بند58) 2013
النرويج	77	84	97	86	1	1
الشيلي	74	81	90	81	2	8
بوتسوانا	40	62	81	61	18	30
نيجيريا	50	44	31	42	55	40
الجزائر	40	25	35	33	73	45

Source: Natural Resource Governance Institute, Resource Governance Index 2017 (Report), July 2017, p8-9. <https://resourcegovernance.org/analysis-tools/publications/2017-resource-governance-index>

- مؤشر إدارة الدخل يقع في نطاق "الحوكمة الفاشلة" بقيمة 25% أي اقل من 30% يعكس هذا مدى فشل إدارة مداخيل المحروقات اي لا يوجد في البلاد تقريبًا إطار حوكمة (في هذا المكون) يمكن أن يؤدي إلى استفادة المواطنين من ثروات الموارد ومن المحتمل للغاية أن تتدفق الفوائد في الغالب إلى بعض الشركات والنخبة ، بالإضافة لذلك سوء إدارة صندوق ضبط الإيرادات الذي تحصل على تقييم "فاشل" بـ 21% حيث يتسم هذا الصندوق مع صناديق أخرى لنيجيريا و الغابون و قطر و السعودية بعدم الشفافية إلى الحد الذي يستحيل معه معرفة كم الخسائر الناجمة عن سوء الإدارة.

-مؤشر تحقيق القيمة يقع في نطاق "الحوكمة السيئة" بقيمة 40% أي في المجال 30-44، تعكس هذه النتيجة مدى جودة الإفصاحات (الشفافية) عبر جميع جوانب السياسات الرئيسية لإدارة الموارد الاستخراجية (التراخيص العقود المبرمة، الأطراف المستفيدة...) ، اين تلعب الشركات المملوكة للدولة (سوناطراك في حالة الجزائر) دور حيوية في الكشف عن المعلومات المتعلقة بصناعة الاستخراجية ،حيث نالت شركة سوناطراك مؤشر حوكمة "ضعيف" بـ 47% و ترتيب 39 من بين 74 مؤسسة مملوكة للدولة وتعد مؤسسة كوديلكو في شيلي أفضل مؤسسة مملوكة للدولة من حيث الحوكمة بقيمة 90%. يرتبط إبداء الرأي والمساءلة بقوة بأداء البلد في مكوني تحقيق القيمة وإدارة الدخل في حال توفر الإفصاح و الشفافية .

- مؤشر البيئة التمكينية يقع في نطاق الحوكمة السيئة بقيمة 35 % تعكس هذه النتيجة سوء مؤشرات الحوكمة الستة المعروفة المكونة لهذا المؤشر أي ان الوضع قطاع الموارد يعاني من انعدام الشفافية وسيادة القانون و الفساد. يشير التقرير الى ان البلدان الأضعف في حوكمة الموارد أقل احتمالاً لأن تنفيذ القواعد التي تضعها والبلدان التي حققت نتيجة جيدة أو مقبولة في إبداء الرأي والمساءلة أفضل أداءً في تحقيق القيمة وإدارة الدخل¹، لهذا يجب المزيد من العمل على ترسخ مبادئ الشفافية و المساءلة و خاصة محاربة الفساد و سيادة القانون في الجزائر، و فضائح الفساد المتتالية² التي مست شركة سوناطراك المسيطرة على قطاع النفط المملوكة للدولة لم تأتي من العدم في ظل ضعف الحوكمة القائم ما يعزز اهدار الموارد كان من المخطط الاستفادة منها في التنمية .

3- تدهور بيئة الاعمال (مؤشر ممارسة الاعمال *Doing Business Indicators*):

عرف مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر تدهور واضح حيث تراجع ترتيب الجزائر حسب تقارير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي للفترة الممتدة بين 2007 و 2017 كما يوضح الجدول يضم مؤشر ممارسة الأعمال عدة مؤشرات تتعلق ببدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، والحصول على الائتمان، والكهرباء وتسجيل الملكية، ودفع الضرائب، وحماية المستثمرين الأقلية، والتجارة العابرة للحدود .

نلاحظ من خلال الجدول 3-22 تراجع الجزائر في الترتيب العالمي لممارسة الأعمال إذ أصبحت تحتل المرتبة 166 عالميا حسب تقرير 2017 بعدما كانت تحتل المرتبة 116 عالميا حسب تقرير 2007، و هذا ما يدل على أن مناخ الأعمال في الجزائر يعاني من تحديات و عراقيل كبيرة، وأن بيئة الأعمال تزداد تعقيدا عاما بعد عام. بالمقارنة

الجدول (3-22): ترتيب مؤشر سهولة ممارسة الاعمال في الجزائر ودول الجوار بين 2007-2017

(*Ease of doing business ranking*)

السنوات	2007	2008	2011	2013	2014	2016	2017
الجزائر	116	125	136	152	153	163	166
المغرب	115	129	114	97	87	75	69
تونس	80	88	55	50	51	74	88
الامارات	77	68	40	26	23	31	21

Source: *Doing Business Indicators database, World Bank 2018.*

¹ تقرير مؤشر حوكمة الموارد لعام 2017، مرجع سبق ذكره، ص 24.

² سوناطراك 1: القضية التي حملت اتهامات الرشوة بين كونتا أجزيا والشريك الألماني فون كوارك، سوناطراك 2: تم فيها توقيع خمس صفقات مشبوهة مع شركتي ابني وسايام الإيطاليتين وسوناطراك 3: كانت حول نهب المال العام من طرف مسؤولين في شركة نافطال التي كانت تابعة لسوناطراك.

بدول الجوار كمغرب مثلا الذي عرف تحسن كبير في سهولة أداء الاعمال انتقل من الرتبة 115 سنة 2007 أي من نفس رتبة الجزائر الى 69 عالميا من اصل 190 دولة في حين الامارات التي تعتبر دولة نفطية أيضا لكنها استطاعت خلق بيئة محفزة لأداء الاعمال و أصبحت وجه للاستثمار في العالم حيث حققت احسن رتبة 21 عالميا و رقم 1 عربيا سنة 2017 و في سنوات السابقة .

اما فيما يتعلق بالمؤشرات الفرعية لسنة 2016 احتلت الجزائر المرتبة 145 في مؤشر تسجيل الكيان القانوني للمشروع إذ يتطلب تسجيل شركة 12 إجراء بمعدل 20 يوم في حين أنه في تونس يتطلب الأمر 10 إجراءات بمعدل 11 يوم وفي المغرب 4 إجراءات بمعدل 10 أيام، وهذا ما يدل على ثقل الإجراءات الإدارية، وفيما يتعلق بعملية استخراج تراخيص البناء الذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 122 فإن العملية تتطلب 17 إجراء بمعدل 205 يوم بينما في تونس 17 إجراء بمعدل 93 يوم وفي المغرب 13 إجراء بمعدل 91 يوم، وفيما يتعلق بتوصيل الكهرباء الذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 130 فإن العملية تتطلب 5 إجراءات بمعدل 180 يوم، بينما في تونس تتطلب العملية 4 إجراءات، بمعدل 65 يوم، أما في المغرب 5 إجراءات بمعدل 57 يوم. وتبقى المؤشرات الفرعية الاضعف التي تعاني منها بيئة الاعمال في الجزائر هي البنوك و الضرائب حيث حقق مؤشر الحصول على التمويل (القروض) درجة ضعيفة جدا 10 من 100 اين احتلت الجزائر المرتبة 169 من 189 دولة، ومؤشر دفع الضرائب التي لها اعلى عدد مرات حيث تدفع الضريبة 27 مرة سنويا و في المغرب 6 مرات فقط و في تونس 8 مرات، و تستغرق عملية استثناء دفع الضريبة 385 ساعة و في تونس 144 ساعة، و تعد الجزائر أيضا التي بها أعلى نسبة لإجمالي سعر الضريبة 72.7% من الأرباح مقابل المغرب 49.2 % و 59.9% في تونس. هذا ما لا يشجع تماما على الاستثمار في الجزائر كوجهة جذابة بالمقارنة بدول الجوار نظرا لتعقيدات الإدارية مما يشجع أصحاب المشاريع على انتهاج سلوكيات سلبية كدفع الرشوة والتهرب الضريبي من اجل تسهيل ممارسة أعمالهم مما يرفع من تكاليف الاستثمار.

ومن خلال قراءتنا للمؤشرات سهولة ممارسة الأعمال نلاحظ أن الجزائر تعاني من تعقيدات عديدة فيما يتعلق بالإجراءات اللازمة لإنشاء مقولة أو تأسيس مشروع حيث تزداد تعقيدا عاما بعد عام ، فإن الهيئة الدولية لم تسجل تغيرات كثيرة ما بين 2007-2017 مما يدل على ثقل الإصلاحات وضعف المؤسسات الحكومية في تحسين بيئة الاعمال من خلال عدم الوضوح في القوانين والسياسات قد يكون ذلك راجع الى طابع الدولة الربعية التي لا تسعى جاهدة في تحسين مناخ الاستثمار في ظل توفر مصدر اهم للإيرادات (الجباية النفطية) بدل الاعتماد على الضرائب العادية الناتجة عن النشاط الاستثماري ،وتبقى أهم نقاط الضعف القائمة هي البنوك والبيروقراطية والضرائب التي تجعل

الجزائر دائما في مؤخرة ترتيب الدول في مجال الأعمال والاستثمار. حيث يوصي نفس التقرير¹ 2016 الجزائر بتخفيف الإجراءات الإدارية الثقيلة كإجراءات التسجيل (النشر ، التوثيق ، التفتيش) و تبسط الوثائق عند التقدم بطلب للحصول على رخصة بناء.

4- تراجع مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر :

4-1- تعريف المؤشر: تقوم مؤسسة "هيريتيدج فاونديشن" الأمريكية (Heritage Foundation) بقياس مؤشر الحرية الاقتصادية، التي تعد المرجعية الرئيسة في إصدار التقارير السنوية لمؤشر الحرية الاقتصادية لبلدان العالم منذ 1995، بهدف قياس مدى التجانس بين السياسات المتبعة لدى الدول ومؤسساتها المختلفة الرامية الى دعم الحرية الاقتصادية بمفهومها العريض او بطريقة أخرى مدى توفير الحكومات للبيئة المؤسسية الداعمة لحرية النشاط الاقتصادي.

4-2- مكونات المؤشر: يوثق مؤشر الحرية الاقتصادية العلاقة الإيجابية بين الحرية الاقتصادية ومجموعة متنوعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية يركز مؤشر الحرية الاقتصادية على أربعة جوانب أساسية من البيئة الاقتصادية تسيطر عليها الحكومة (سيادة القانون حجم الحكومة فعالية التنظيم و الانفتاح السوق)، تُقيم على أساس 12 مؤشر فرعي كمي ونوعي بأوزان متساوية، تشكل الرقم القياسي لمؤشر الحرية الاقتصادية: حرية الأعمال، حرية التجارة، الحرية النقدية، الحريات الممنوحة من الدولة، حرية التمتع بأموال الدولة، حقوق الملكية، الحرية الاستثمارية، الحرية المالية والتمويل، والخلو من الفساد، وحرية العمالة²، أن الاقتراب من أعلى درجات الحرية 100% و يعطي صورة عامة عن مناخ الاستثمار في الدول لأنه يأخذ بعين الاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية و البيروقراطية و وجود عوائق للتجارة .

4-3-وضعية الحرية الاقتصادية في الجزائر :

من شأن الحرية الاقتصادية المساهمة في دعم الاستثمارات المحلية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية وبالتالي إيجاد فرص عمل للمواطنين وتقوية النمو الاقتصادي وكلها أهداف حيوية لبلد نام مثل الجزائر ، الا انها صنفت سنة 2017 و 2018 في اخر الترتيب العالمي مرتبة 172 من بين 180 دولة مصنفة ضمن الدول التي تعاني من القهر (Repressed) فيما يتعلق ب" الحرية الاقتصادية" ، اين تراجعت الجزائر سلبياً في تقييم مؤشر الحرية الاقتصادية انتقلت في السنوات الأخيرة الى منطقة الدول التي تعاني من القهر بعدما كانت ضمن الدول "غالبا غير حرة" Mostly (Unfree) منذ نشأة التصنيف 1995، كما يوضح الشكل التالي:

¹ Doing Business 2016, *Measuring Regulatory Quality and Efficiency*, World Bank Group Flagship Report, p50.

² <https://www.heritage.org/index/about>

الشكل (3-12): تراجع مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر مع دول منطقة MENA* بين 1995-2018.



SOURCE: Heritage Foundation, **The Index of Economic Freedom 2018**, Consulted March 2018.

<https://www.heritage.org/index/visualize?cnts=algerialgeria&src=ranking>

*: MIDDLE EAST / NORTH AFRICA.

يوضح الشكل تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر و المعدل المتوسط للحرية الاقتصادية الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1995-2018 ، تراجعت الحرية الاقتصادية في الجزائر بشكل ملحوظ حيث كانت الى غاية سنة 2004 متقاربة مع متوسط النسب الإقليمية (MENA) لتبتعد شيء فشيء عن مستوى الإقليمي، و انطلاقا من 2010 بدء مؤشر الحرية الاقتصادية في تراجع بشكل كبير و خرجت من نطاق الدول "غير حرة غالبا" الى نطاق الدول "المكبوت او المقهور" (اقل من 50%) وظل تصنيفها العام أقل من متوسط النسب الإقليمية ، هذا يدل مرة أخرى على مدى تدهور البيئة المؤسساتية غير داعمة لتحقيق الحرية الاقتصادية هذه النتيجة لا تختلف مع تراجع الجزائر في الترتيب العالمي لمؤشر ممارسة الأعمال، رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لتحسين بيئة الاعمال و مناخ الاستثمار غير انها حققت نتائج عكسية في اغلب المؤشرات الاقتصادية الدولية. تزامن هذا التراجع مع السنوات التي عرفت فيها الجزائر وضع مالي مريح الناتج عن ازدهار اسعار المحروقات ما يدعون للقول ان الثروة النفطية أصبحت نقمة على الوضع المؤسساتي مما يفسر ضعف النمو الاقتصادي رغم حجم الانفاق العام الضخم لتعزيمه، قد يكون ظهور قضايا فساد وتسلسلها خلال هذه الحقبة كما يؤكد ذلك مؤشر مدركات الفساد الدولية أن الجزائر من الدول التي انتشر فيها الفساد اثر واضح في اضعاف دور الدولة وحدوث اضطرابات ، والتشكيك بفاعلية القانون والثقة والامانة وتهديد المصلحة العامة مما انعكس على البيئة ومناخ الاعمال في الجزائر.

المبحث الرابع: نماذج الدول الناجحة في تجنب التأثيرات السلبية لوفرة الموارد (الدروس المستفادة)

تُطالعا التجارب التاريخية ببضعة أمثلة لبلدان نجحت في تنويع الاقتصاد بعيدا عن التركيز على النفط، وخاصة حين يكون الأفق الزمني لإنتاجها النفطي لا يزال طويلا. وغالبا ما تقف بعض المعوقات في طريق التنويع، مثل التقلب الاقتصادي الذي يسببه الاعتماد على إيرادات النفط أو أثر إيرادات النفط في إضعاف الحوكمة والمؤسسات. وفي كثير من الأحيان أيضا تشهد الاقتصادات الغنية بالنفط تراجعاً في تنافسية القطاعات الاقتصادية الأخرى بسبب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي مع دخول إيرادات الموارد الطبيعية إلى الاقتصاد، وهي الظاهرة المعروفة باسم "المرض الهولندي".

ويبدو أن النجاح أو الفشل يعتمد على تطبيق سياسات ملائمة قبل هبوط الإيرادات النفطية. وربما تكون ماليزيا وإندونيسيا والمكسيك أفضل الأمثلة للبلدان التي نجحت في تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط، بينما حققت شيلي بعض النجاح في تنويع الاقتصاد بعيدا عن النحاس¹، أمثلة قليلة من البلدان النامية التي استطاعت بناء اقتصاديات متنوعة بدءاً من تركيز عال في مجال الموارد الطبيعية، نذكر بعضها:

المطلب الأول : تجربة النرويج في إدارة الثروة النفطية

يُعزى نجاح التجربة النرويجية في إدارة ثروتها النفطية وفقاً لدراسة (Reiten et al., 2012)² إلى توفر إدارة حكومية تتميز بجودة المؤسسات مما ساهم في تعزيز وسلامة مناخ الأعمال وتشجيع ديناميكية الصناعة، وسمح بقيام بناء مؤسسي مالي يقوم على مبدأ الحوكمة الرشيدة والمؤسسات القوية ليس فقط في قطاع النفط وإنما في جميع الوحدات الحكومية في الدولة فبالرغم من أهمية احتياطات البلد من النفط والغاز غير أن مساهمتها في الاقتصاد الكلي، محدودة ولم تؤثر على باقي القطاعات المنتجة للثروة، فقد باتت النرويج دولة نفطية ذات اقتصاد متنوع، وتنبؤاً مكانة مرموقة من حيث حجم الصادرات وتنوعها، حيث أن أكثر من 60 بالمائة من صادرات البلد مصدرها البحر(السّمك- السفن- البترول والغاز)³.

ووضعت النرويج إطاراً جديداً للمالية العامة في عام 2001 لإدارة إيراداتها النفطية. وصُمم إطار المالية العامة لتحقيق أربعة أهداف -استقرار الاقتصاد الكلي، واستمرارية أوضاع المالية العامة، والعدالة بين الأجيال، وكفاءة استخدام الموارد-

¹ صندوق النقد الدولي، "هبوط أسعار النفط يبرز الحاجة إلى تنويع اقتصادات الخليج"، نشرة الكترونية، ديسمبر 2014، ص2.

² Reiten , E., Skogen, S., Andresen, A. , "The Norwegian Experience", (2012). Retrieved July 3, 2017 , form: energy.gov.il/Subjects/NG/Documents/עמרות/AGR.pdf

³ عبد الحميد مرغيت , تجربة النرويج في إدارة الثروة النفطية والدروس المستفادة للبلدان الإسلامية المصدر للنفط، متوفر على الرابط بتاريخ:

<http://iefpedia.com/arab/39324-ادارة-الثروة-النفطية-2017/07/22>

واستند إلى ثلاث ركائز مؤسسية - قاعدة هيكلية للمالية العامة، وصندوق للثروة السيادية، والدمج الكامل لصندوق الثروة السيادية في ميزانية الحكومة. ويجري تحويل صافي التدفقات النقدية من النفط والغاز إلى صندوق التقاعد الحكومي العالمي." وترتبط قاعدة المالية العامة بين العجز المالي غير النفطي والإيرادات الاستثمارية لصندوق التقاعد، ويكون متوسط التحويل على أساس عائد حقيقي محتسب على الاستثمار نسبته 4% . غير أن هذه القاعدة تتسم بالمرونة ويُسمح بتحويلات إضافية لتحقيق الاستقرار بالتحرك في اتجاه معاكس للاتجاهات الدورية وتمهيد الإنفاق. ويعني ذلك أن التحويلات من صندوق التقاعد قد تكون أعلى من الإيرادات المتوقعة خلال فترة ركود وأقل خلال فترة انتعاش¹. ويحقق صندوق التقاعد الحكومي حالياً نمواً بوتيرة أسرع بكثير من الاقتصاد، فقد بلغ حجم أصول الصندوق مع نهاية عام 2014 ما مقداره 873 مليار دولار أي ما يعادل ضعفي (200 بالمائة) الناتج المحلي الإجمالي للبلد، وفي جوان 2017 بلغ 922.11 مليار دولار، مع مؤشر درجة شفافية عالية في إدارة عوائده 10/10 حسب تصنيف معهد صناديق الثروة السيادية (SWFI, 2017).

الجدول (3-23): بعض المؤشرات حول الاقتصاد النرويجي.

2014	2013	2012	2011	2010	المؤشرات
2.2	1	2.9	1.3	0.2	معدل النمو (%)
1.9	2.1	0.7	1.3	2.4	معدل التضخم (%)
3.3	3.3	3.2	3.3	3.6	معدل البطالة (%)
7.8	7.8	7.4	7.8	8	سعر الصرف (يورو/كرونة)
7.6	15.9	13	2.5-	9.6	معدل العائد الإجمالي للصندوق التقاعدي الحكومي (%)

المصدر: من اعداد الطالب بناء على تقارير ومراجع مختلفة (البنك المركزي النرويجي. بنك الدولي...).

المطلب الثاني: تجربة بوتسوانا.

تقع جمهورية بوتسوانا في وسط الصحراء الكبرى في قارة إفريقيا الجنوبية، ذات تعداد السكان قليل بلغ عدد سكانها حوالي 2.141.206 مليون نسمة تقريباً سنة 2016، إلا أنها حققت تقدماً ملحوظاً في المجال الاجتماعي والاقتصادي منذ حصولها على الاستقلال في عام 1966، كانت تعتبر من أفقر دول العالم عند استقلالها حققت أعلى معدلات نمو اقتصادي في العالم بلغ أكثر 8.2% خلال الفترة 1980-2010، تحولت بذلك من واحدة من أفقر

¹ تيم كالين وهونان كو، " إطار مالي لدعم النمو وإدارة الاعتماد على إيرادات الموارد الطبيعية"، سلسلة دراسات إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2015، ص24.

البلدان في العالم إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل وهذا بفضل قطاع المعادن خاصة الألماس الذي يمثل نحو 40 % من مجموع الإيرادات الحكومية.

النمو الاقتصادي المحقق منذ الاستقلال وإقامة ديمقراطية ليبرالية، مثير للإعجاب لدرجة انها لقبه من قبل الاقتصاديين والسياسيين "بالمعجزة الأفريقية"، من القصص النجاح النادرة (Success story) التي تمكنت من تجنب لعنة الموارد الطبيعية خاصة في افريقيا التي عانت كثيرا من التأثيرات السلبية لوفرة الموارد وما كان للنجاح الإقتصادي في بوتسوانا أن يتحقق لولا نجاحاتها السياسية فقد عقدت أول إنتخابات بأحزاب متعددة عام 1965 أي 18 شهر قبل الاستقلال ومنذ ذلك استمرت بوتسوانا في إجراء الانتخابات كل 5 سنوات وعلى عكس دول الديمقراطية الأخرى لا يسمح بالحزب الفائز بعهدة ان يستمر في السلطة للعهد الثانية على التوالي بل يفسح المجال للحزب الأخرى¹، ولقد حدث التحول السياسي من مجتمع تحكمه الأعراف القبيلية إلى دولة تحكمها مؤسسات منتخبة تتصف بالمشاركة السياسية. اين كان لرؤساء القبائل أنفسهم دورا رائدا في عملية التحول هذه حيث أنهم قاموا بتشجيع تأسيس الأحزاب، مما افرز وجود قيادات سياسية واعية ومخلصة تحمل برؤية مجتمعية وتبني سياسات واقعية وتعمل في إطار مؤسسات فاعلة وليست شكلية، حيث يعزى الجزء الأكبر لنجاح بوتسوانا الاقتصادي إلى توفر البيئة المواتية لذلك خاصة الجانب السياسي والمؤسساتي².

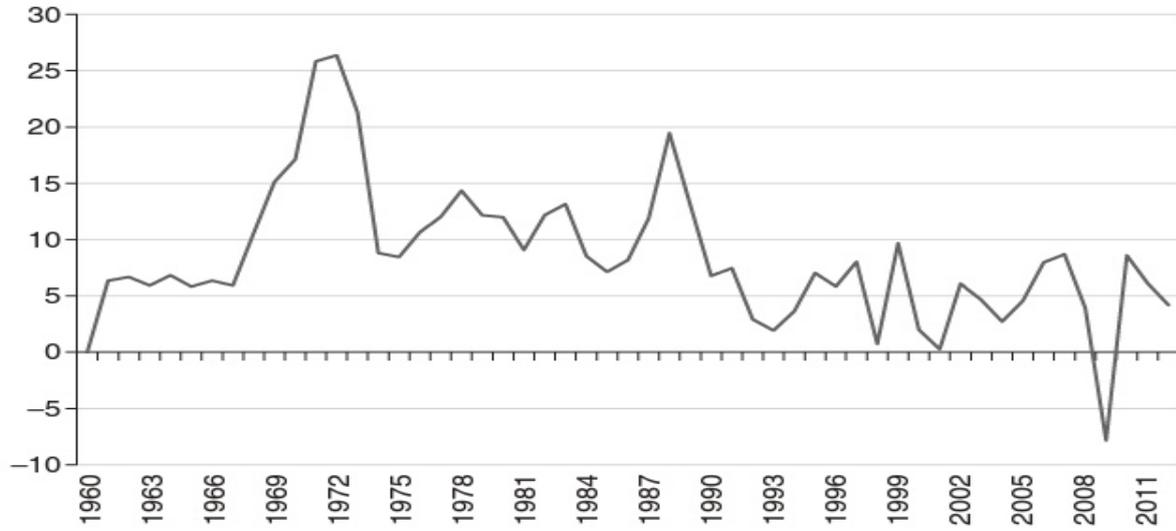
يرجع ذلك حسب كل من (Acemoglu & Simon A. & Robinson, 2001)³ إلى العوامل المهمة التالية: اولا تمتلك بوتسوانا مؤسسات (مجتمع المدني المتمثل في زعماء القبائل مثلا) ما قبل الاستعمار شاملة نسبيا، مما يضع قيودا على النخب السياسية (التي تريد الانفراد بالحكم بالاعتماد على ريع الألماس)، ثانيا: كان تأثير الاستعمار البريطاني على بوتسوانا ضئيلا ولم يدمر هذه المؤسسات، ثالثا: كان الحفاظ على مؤسسات الملكية الخاصة وتعزيزها في المصلحة الاقتصادية للنخبة. رابعا، بوتسوانا غنية جدا بالماس، الذي خلق ما يكفي من الإيرادات التي لم ترغب أي مجموعة في زعزعة الوضع الراهن. وأخيرا، يؤكدون أن هذا الوضع عززه ايضا عدد من القرارات الحاسمة التي اتخذها قادة ما بعد الاستقلال. بفضل هذا الاستقرار السياسي ونوعية المؤسسات الجيدة احتلت بوتسوانا المرتبة الأولى افريقيا الأقل فساداً و35 عالميا في مؤشر مدركات الفساد (IPC) سنة 2016.

¹ Ian Taylor, " Botswana: le mythe du « miracle africain », ALTERNATIVES SUD, VOL 17, 2010, p 173.

² يوسف خليفة اليوسف، " دروس وعبر تنموية: تجربة بوتسوانا"، مقال منشور في موقع دار السلام Darussalam.ae، شوهده بتاريخ 2017 /07/15 على الرابط التالي: <http://www.darussalam.ae/print.asp?contentId=931>

³ Daron Acemoglu, Simon Johnson, James A. Robinson, « An African Success Story: Botswana ». MIT Department of Economics Working Paper No. 01-37. (July 2001). Available: <https://ssrn.com/abstract=290791>.

شكل (3-13): تطور معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في بوتسوانا بين 1960-2013



Source: Marc Badia-Miró, Vicente Pinilla, and Henry Willebald, "Natural Resources and Economic Growth: Learning from History".book, London, New York: Routledge, 2015,p85.

ويعزى الجزء الأكبر من النمو الذي حققته بوتسوانا إلى معدن " الماس " الذي تملكه إلى جانب قطاع الخدمات هو الآخر شهد نمو كبيراً. كان متوسط النمو الاقتصادي السنوي الحقيقي خلال الفترة الإجمالية 1965-2005 هو 9 %، وشمل ذلك زيادة مذهلة بنسبة 25-26 % سنوياً في السنوات 1971-1972، وكذلك عرفت الفترة 1980-1989 زيادة سنوية في المتوسط خلال طول الفترة قدرها 13 % . وقد أمكن تحقيق هذا النمو بفضل توسع الدولة وتحسن العامة في مستوى الدخل، وكلاهما يمكن أن يعزى بدوره إلى قطاع الماس. وقد استخدمت حكومة بوتسوانا جزءاً كبيراً من إيرادات الماس للاستثمارات في التنمية الاجتماعية، ولا سيما في البنية التحتية الأساسية وتكوين رأس المال البشري. وقد مثلت هذه الاستثمارات ما يصل إلى 40 % من الناتج المحلي الإجمالي، وهي بذلك من بين أعلى المعدلات في أفريقيا ومتقارب مع البلدان المتقدمة مثل النرويج. ويمكن ملاحظته أيضاً ضعف مساهمة القطاع الفلاحي والصناعي الذي لم يتعدى 8 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2013، هذا ما يتوافق مع أعمال ساكس ووارنر (1999) على أن هناك اتجاهًا عامًا للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية أن تكون لديها قطاعات خدمات أكبر وقطاعات صناعية أصغر حجماً. ويمثل الماس حالياً نحو 90 % عائدات التصدير وحوالي ثلث إيرادات الدولة (البنك الدولي 2014) وظل الاقتصاد يتميز بأحادي المنتج بعد ما كانت الزراعة¹ تمثل حوالي 40 % في ستينات قبل بدأ استغلال

¹ Marc Badia-Miró, Vicente Pinilla, and Henry Willebald, "Natural Resources and Economic Growth: Learning from History".book, London, New York: Routledge, 2015,p85-90.

مناجم الماس، رغم ذلك حققت معدلات نمو الأعلى في العالم على المدى الطويل ما يتعارض مع مفهوم لعنة الموارد، ويمكن ان نلخص أسباب نجاح بوتسوانا في النقاط التالية:

- كثيرا ما يشار إلى الجودة المؤسسية العالية باعتبارها التفسير الرئيسي لمعجزة نمو بوتسوانا وقد حافظوا منذ الاستقلال حتى الآن على هيكل مؤسسي سياسي يعمل بشكل جيد في إدارة الاقتصاد المحلي.

- التركيز على الاستثمار في القطاع العام (الهياكل القاعدية، الصحة، الرأسمال البشري) الذي ساهم في النمو بشكل كبير اكثر من 45 % من الناتج المحلي الخام خلال الفترة 1990-2013.

- عملت النخبة السياسية على وضع سياسات حكيمة في إدارة إيرادات الألماس بأطر مالية مثلا قاعدة النفقات من خلال وضع حد اقصى للإنفاق الكلي، (نسبة الإنفاق العام / الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 40 % (Ratio)).
وانشاء صندوق الثروة السيادية (Pula Fund) سنة 1994 للحفاظ على نسبة من الدخل الناتج من تصدير الماس للأجيال المقبلة وتفادي تقلب أسعار الماس.

رغم انها لم تصل بعد لتنويع اقتصادها الا انها استطاعت تحقيق تنمية اجتماعية كبيرة، واستقرار سياسي وسيادة القانون وجودة تنظيمية عالية مع الحفاظ على مستويات الفساد متواضعة لم يكن ممكنا بدون نوعية مؤسسية جيدة مما يسهل المجال لتنويع الاقتصاد مستقبلا¹.

المطلب الثالث: تجربة التنويع الاقتصادي في اندونيسيا

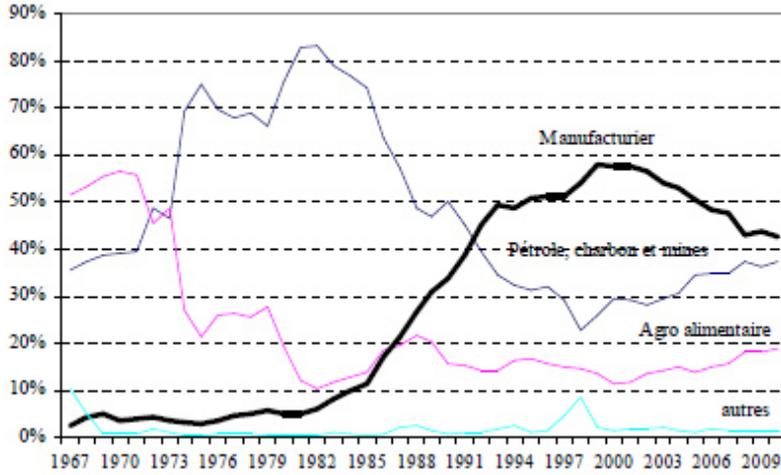
تعتبر إندونيسيا أكبر اقتصاد في منطقة جنوب شرق آسيا، ودولة عضو في مجموعة العشرين بحيث تحتل المرتبة 15 عالميا والرابعة آسيويا بعد كل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية، ويرجع ذلك إلى تجربتها في التنمية التي امتدت لأكثر من خمسين سنة والتي زخرت بالعديد من التفاعلات المحلية والإقليمية والدولية، تحولت بذلك من إقتصاد زراعي خلال ستينيات القرن العشرين إلى إقتصاد ريعي سنوات السبعينات وبداية الثمانينيات ثم إلى إقتصاد صناعي في بداية التسعينيات إلى إقتصاد صناعي خدماتي منذ بداية الألفية الثالثة جعل منها رابع أكبر إقتصاد في آسيا بعد الصين واليابان وكوريا الجنوبية.

منذ منتصف السبعينات وبفضل عائدات الثروة النفطية، جمعت إندونيسيا بين التصنيع بهدف إحلال الواردات، والتركيز على التنمية الزراعية والريفية. وقد لعبت الحكومة دورا مهما بحيث تم استخدام عائدات النفط لتطوير موارد الغاز الطبيعي، من أجل تصديره خاصة إلى اليابان، واستخدامها كمدخلات لإنتاج الأسمدة. وتم توزيع الأسمدة بأسعار مدعومة مما أدى إلى ارتفاع كبير للمردودية الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، تعززت الزراعة والاقتصاد الريفي بعدة برامج

¹ Marc Badia-Miró & al., Loc.cit., p 88-90.

مجتمعية والتي مكنت من إنشاء عدة بنايات تحتية محلية كالمدارس والطرق. وقد شكلت البنية التحتية، خاصة في المناطق الريفية، ربع الاستثمارات العامة خلال الطفرة النفطية تمكنت بذلك من توفير زراعة قوية قادرة على تلبية حاجيات البلاد وبأسعار منخفضة لتعدد سكاني كبير جدا يفوق 240 مليون نسمة سنة 2015¹.

الشكل (3-14): تطور هيكل الصادرات في إندونيسيا بين 1967-2010 (%)



Source: Jean Raphaël Chaponnière, « Indonésie: futur géant économique ? », *Asie 21 (Futuribles) et Asia Centre*. mars 2013. Disponible le 11/02/2018 sur <http://docplayer.fr/14211580-Indonesie-futur-geant-economique.html>

الا ان الانطلاقة الاقتصادية الحقيقية بدأت في فترة الثمانينات، اين لعبت الحكومة دورا مهما بحيث تم استخدام عائدات النفط في تنويع الاقتصاد عن طريق تطوير قطاع الصناعة المعملية (le secteur manufacturier) خاصة النسيج (اللبسة) تحوّلت اندونيسيا من إحلال الواردات إلى التصنيع الموجه إلى الخارج وخلال هذه الفترة عرفت معدلات نمو سريعة بمعدل متوسط 7% الى غاية 1997² تاريخ حدوث الازمة المالية الآسيوية، ومن خلال الشكل (3-14) يمكن ملاحظة التغير الجذر في مكونات هيكل الصادرات من 82% صادرات سلع أولية و اقل من 8% منتجات صناعية في أواخر سبعينات إلى 60% منتجات صناعية مقابل اقل 30% سلع أولية في مطلع الألفينات، تفسير ذلك جاء في دراسة قياسية لـ (Pierre van der Eng, 2010)³ بهدف تحديد مصادر ومساهمة عوامل الإنتاجية الكلية في نمو الاقتصادي في المدى طويل في اندونيسيا بين 1880-2008، توصل إلى ان نمو رأس المال كان مسؤولا عن جزء كبير من نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 56-61% خلال سنوات النمو السريع في الفترة 1967-

¹ محمد أمين لزعر، مرجع سبق ذكره، ص6.

² Françoise NICOLAS, « L'Indonésie, une économie « décevante », *Ifri-OCP Policy Center Round tables, Centre Asie*. Mai 2015. p1.

³ Pierre van der Eng, "The sources of long-term economic growth in Indonesia, 1880-2008", *Explorations in Economic History* 47, iss03, (2010), pp294-309.

1998 وبين 44-61% خلال طول فترة الدراسة، بالإضافة إلى المستوى التعليمي لليد العاملة المقاس بسنوات التمدرس كان له مساهمة مهمة في تحقيق النمو في المدى الطويل، قد انتهجت سياسة لتنويع صادراتها معتمدة في ذلك على تخفيض التكاليف المحلية وتصنيع المنتجات ذات الأجور المنخفضة وقد تم تحرير السياسات التجارية تدريجيا مما مكن المصدرين من الحصول على المدخلات المستوردة بأسعار رخيصة، كما تم، من جهة أخرى، تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة ذو الصلة المباشرة بقطاع التصدير، هذه الاستراتيجية ساهمت في تجنب لعنة الموارد الطبيعية¹.

تعتبر سنة 1997 حدثا هاما بحيث تمثل أزمة اقتصادية لدول الآسيان والذي كانت عواقبها وخيمة على إندونيسيا بصفة عامة تلتها الصدمة النفطية سنة 1998 كونها من دول الأوبك آنذاك، عرفت هذه الفترة سياسات إصلاحية وسياسية واقتصادية بإقامة حكم ديمقراطي بعد استقالته سوهارتو سنة 1997 الذي حكم 30 سنة، وتبني إصلاحات اقتصادية كان لها الفضل في ما هي عليه إندونيسيا اليوم من خلال إصلاح المنظومة البنكية وفتح المجال للاستثمار في القطاع المالي وجعل البنك المركزي مستقلا عن وزارة المالية، وتبني إستراتيجية من 2005 حتى 2011 بتنمية المشاريع والإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية وكذا قانون الاستثمار 2007 بحيث المساواة بين المحليين والأجانب في الضريبة تميزت هذه المرحلة بعدة تغيرات لاسيما من ناحية التوجه الإقتصادي بحيث تحولت إندونيسيا من دولة مصدرة للنفط إلى دولة مستوردة في النصف الثاني من 2009 لاسيما بعد اعتمادها الكبير على الصناعات التحويلية، فأصبح اقتصادها صناعي خدماتي كما تميزت هذه الفترة في دخول إندونيسيا في دول العشرين الكبار، وكذا توقيع شراكة مع الإتحاد الأوروبي لاسيما في مجال الإستثمارات الأجنبية والبيئة والتعليم².

حققت من خلال هذه الإصلاحات والتحول الديمقراطي لاسيما بعد تنحي الرئيس سوهارتو معدلات نمو مستقرة في حدود 5-7% في سنوات الالفية. كذلك تخفيض نسبة الفقر إلى 11 بالمائة سنة 2013 وتخفيض معدل التضخم من 10,3 بالمائة سنة 2010 إلى 4 بالمائة سنة 2013، وكذا تخفيض نسبة الديون الخارجية إلى 12,99 مليار دولار بعدما كانت 138 مليار دولار سنة 1998. في تاريخ إندونيسيا التنموي، هناك بشكل واضح تغييرات قبل وبعد الأزمة المالية في الفترة 1997-1998، ولكن التغييرات هي الأكثر أهمية وإيجابية كانت بعد 1998، خاصة في المجال السياسي منها في الجانب الاقتصادي فالانفتاح الديمقراطي والإصلاح السياسي أي تحسين نوعية المؤسسات الحكومية

¹ محمد أمين لزعر، مرجع سبق ذكره، ص8.

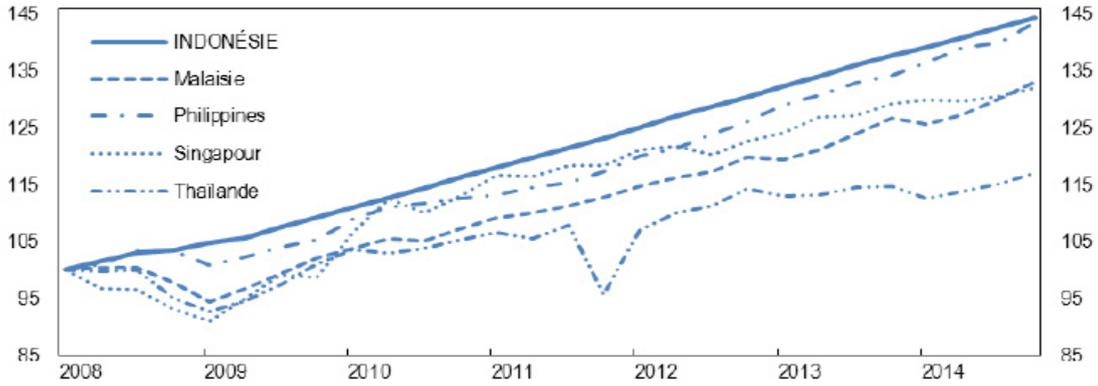
² علي عباس عبد الجليل، التجربة التنموية الإندونيسية خلال الفترة (1997-2013م)، اوت 2014. مقال منشوره على الرابط بتاريخ: 2017/07/14:

<https://ar-ar.facebook.com/551586158304/.../التجربة-التنموية...>

ساهمت كثيرا في تحقيق هذه النتائج، حيث صرح رجل الاعمال الاندونيسي المشهور سفيان وانوندي: " يعود تاريخ نجاحنا إلى بداية الالفية، لكن تم تأكيده في السنوات الثماني الماضية التي كنا نتمتع باستقرار سياسي غير مسبوق"¹.

الشكل(3-15): تطور مستوى الناتج المحلي الخام الحقيقي في إندونيسيا ومن دول آسيا بين 2008-2014.

(سنة الأساس 2008=100 الوحدة: مليار دولار)



Source: OCDE, *Études économiques de l'OCDE INDONÉSIE*, Mai 2015, p8.

و بشكل عام، نفذت إندونيسيا سياسة لإحلال الواردات، إلى جانب سياسات استهدفت جذب راس المال الأجنبي في قطاع تصدير السلع المصنعة. كذلك تم إطلاق عدد من الحوافز لتشجيع الصادرات، مثل إنشاء مناطق حرة، وتقديم حوافز ضريبية للشركات والصناعات، وتقليص الحواجز التجارية (الجمركية وغير الجمركية). غير أنه من أهم العناصر الأساسية التي استندت إليها استراتيجية تنويع النشاط الاقتصادي في إندونيسيا تمثلت في خفض سعر الصرف بدرجة كبيرة بنسبة 25 بالمائة لاحتواء التضخم وتشجيع تنافسية الصادرات السلعية. كذلك اعتمدت تجربة إندونيسيا على استخدام الإيرادات النفطية للاستثمار في قطاعات أخرى وتدعيمها والنهوض مثل الزراعة وصناعة الطائرات (على صعيدي الصيانة والتصنيع) كون ان اقتصادها تحول إلى اقتصاد صناعي خدماتي تلعب فيه الحكومة الدور الأهم من خلال ملكية الشركات والتحكم في أسعار مجموعة من السلع الأساسية².

بالرغم من اعتماد إندونيسيا على ثرواتها الطبيعية، إلا ان بنيتها التحتية تبقى جد ضعيفة لاسيما في مجال النقل. و يعد الفساد أهم عقبة في طريق التنمية الاقتصادية في إندونيسيا صنفت في المرتبة 90 سنة 2016 في مؤشر مدركات الفساد³.

¹ Eduardo Marciano, « *L'Indonésie: un essor économique impressionnant* », Notes de recherche, *Perspective monde*, Université de Sherbrooke, Canada, Mars 2013. <http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMAAnalyse?codeAnalyse=1458>

² أمجد حجازي، " تنويع الاقتصاد في المملكة العربية السعودية: الماضي والحاضر ومسار المستقبل"، سلسلة دراسات إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2015، ص71.

³ OCDE, *Études économiques de l'OCDE INDONÉSIE*, Mai 2015, p50.

المطلب الرابع : تجربة الشيلي (إدارة المالية العامة)

على عكس اندونيسيا او حتى ماليزيا، لم يصبح الشيلي مُصدرا رئيسيا للمنتجات الصناعية، بل مُصدرا لمواد أولية أكثر تنوعا وديناميكية ومنتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة تعتمد على المنتجات الأولية والموارد المتنوعة، قامت بتحديد القطاعات المهمة ذات الميزة التنافسية وعملت على تطويرها، فعززت المهارات الفنية وشجعت الابتكار عن طريق اعتمادها على الشراكة بين القطاعين العام والخاص للمساهمة في تأسيس شركات جديدة وتطويرها من اجل تشجيع نقل التكنولوجيا، الذي يعود بالنفع غالبا على الصناعات الزراعية¹. و المميز في التجربة التشيلية أن الزراعة تساهم بقدر كبير في تقدمها الاقتصادي فتبلغ مساهمتها في الناتج المحلي أكثر من 15 %، ويستقطب 14 % من القوى العاملة حيث تحتل تشيلي المرتبة الثانية في العالم بعد النرويج في قائمة مربي ومنتجي سمك السلمون، بالإضافة الي صادرات الخشب فتتزايد الغابات فيها بنسبة 1 % سنويا، بفضل المحميات الطبيعية حيث تغطي 18 % من مساحتها².

1 - تطبيق القواعد المالية وأطر الميزانية متوسطة الأجل: من أهم العناصر الأساسية وراء نجاح التنويع الاقتصادي

في الشيلي هو وضعها لسياسات مالية غير دورية مكنت من تطوير الاقتصاد بفضل جهد كبير في مجال الادخار خاصة خلال الانتعاش الكبير الذي عرفه معدن النحاس وقد ساعدت السياسة المالية العامة غير دورية على حماية الاقتصاد من التقلبات الكبيرة في أسعار النحاس، مما خفض نسبيا تقلبات الإنفاق ، حيث لديها تاريخ طويل في استخدام قواعد المالية العامة والأطر المؤسسية للمساعدة على إدارة تأثير صادراتها الكبيرة من النحاس على المالية العامة. وأنشأت شيلي في أواخر ثمانينات القرن الماضي "صندوق تثبيت إيرادات النحاس"، وبدأ العمل بقاعدة الرصيد الهيكلي في عام 2001 ثم تعديلها في عام 2005، وصدر قانون المسؤولية المالية في عام 2006 وتتولى لجان من الخبراء تحديد سعر النحاس المرجعي (تنبؤات للسنوات العشر التالية)، وإجمالي الناتج المحلي المحتمل الذي يتعين استخدامه في حساب الميزانية الهيكلية. ووفقا للإطار المعمول به في شيلي، يجب أن يحتوي مشروع الميزانية على توقعات الميزانية متوسطة الأجل (لأربع سنوات) على أساس توقعات متوسطة الأجل لإجمالي الناتج المحلي وأسعار السلع الأولية. و تُحدّد النفقات في الميزانية بما يتماشى مع الإيرادات الهيكلية وهدف الرصيد الهيكلي، وقد تغيرت طريقة تطبيق القاعدة مع مرور الوقت، حيث تم تحديد هدف ثابت للرصيد الهيكلي في الفترة من 2001-2007 بفائض قدره 1 % من إجمالي الناتج المحلي، وفي عام 2008 تحدد الهدف بمقدار 0.5 % من إجمالي الناتج المحلي، ويتولى "مجلس المالية العامة"، الذي بدأ عمله في يونيو 2013 ، الإشراف على اللجان القائمة المعنية بإجمالي الناتج المحلي المحتمل وسعر النحاس على المدى الطويل .

¹ Alan Gelb, Op.Cit.2010,p17.

² إبراهيم غرابية، "تشيلي تتحول إلى دولة غنية ومتقدمة"، مقال في صحيفة الغد، الأردن، ديسمبر 2009، شوهد يوم 2017/07/14 على الرابط:

<http://www.alghad.com/articles/538473>

وتم إنشاء صندوقين، وهما "صندوق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي" الذي يغطي عجز المالية العامة ومسائل استهلاك الديون، و"صندوق احتياطات التقاعد" المخصص لتغطية جزء من نفقات المعاشات التقاعدية اعتباراً من عام 2016¹.

2 - تحسين البيئة المؤسسية والاستثمار في رأسمال البشري: ما في شق البحث والاستثمار في رأسمال البشري قام بإنشاء صندوق للتنافسية والابتكار عام 2005، ويتم تمويله من قبل ضريبة على استغلال التعدين(النحاس)، ووضع وطور أكثر من 50 مركز بحث امتياز تشغيلي في شكل مجموعات قطاعية ذات تمويل مشترك مع القطاع الخاص معظمها مرتبط بالجامعات، التي تتنافس كلها على التمويل. مع تشجيع على الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تمويل المنح الدراسية في الخارج ذات المستوى عالي.

وقد ركز الشيلي أيضاً على تحسين مناخ الأعمال، مما جعله يصنف في طليعة بلدان أمريكا اللاتينية حسب تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" للبنك الدولي (المركز 34 من بين 189 دولة، حسب تقرير 2014)²، ومن احسن بلدان في منطقة أمريكا اللاتينية من حيث مؤشر مدركات الفساد المركز 24 من بين 176 دولة حسب تصنيف مؤسسة الشفافية الدولية لسنة 2016، بفضل تقوية الجهاز القضائي وعزله عن السياسة. بالتالي أصبحت بلداً جذاباً للغاية للاستثمار الأجنبي في مجال التعدين حيث تحتل مكانة ثابتة في البلدان العشرة الأولى للتنقيب عن التعدين حسب تصنيف مؤسسة (The Fraser Institute's) تحتل شيلي المرتبة الثالثة من بين ستين بلداً من حيث جاذبيتها للاستثمار في التعدين في عام 2011 الاحسن في أمريكا الشمالية كلها بفضل وضع سياسات عملية للتنمية قطاع التعدين، أولاً بفضل دعم نظام الضرائب على التعدين في شيلي في التنمية الاقتصادية لأنه نظام واضح وتصاعدي ويمكن التنبؤ به، فهذا الوضع يمكن المستثمرين من تقدير تكاليفهم واتخاذ قرارات، بناءً على ذلك تمكنت من جذب الاستثمار الأجنبي بنجاح مع الحفاظ على ملكية الشركات الوطنية الرئيسية وتهيئة البيئة المواتية للشركات المحلية مما ساهم في تعزيز الروابط الأفقية خاصة داخل قطاع الواحد وخلق الطلب على مقدمي الخدمات المحليين وتدريب المهنيين الوطنيين، استطاعت بذلك تطوير خدمات التعدين المقدمة (الهندسة تعدينية، لوازم والات التعدين...) بعدما كانت مستورد لهذه الخدمات قبل سنة الفين، حيث انتقلت صادرات خدمات التعدين من اقل 4ملايين دولار سنة 2000 الى أكثر من 300مليون دولار سنة 2012، ونتيجة لذلك تحسن اقتصادها من خلال استفادتها القصوى من قطاع الموارد الطبيعية الذي يمثل 17

¹ تيم كالين وهونان كو، مرجع سبق ذكره، ص22.

² محمد أمين لزعر، "تجارب بعض الدول النامية في التنوع الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص9.

% فقط¹ وانتقل ناتج المحلي الخام بالنسبة للفرد من 1, 9572 دولار سنة 2000 إلى 23.960,4 سنة 2016 حسب تقرير البنك الدولي.

المطلب الخامس: الدروس المستفادة من التجارب السابقة

إن الاعتماد على إيرادات السلع الأولية يفرض تحديات في تحسين إدارة ثروة الموارد الطبيعية، لجأت البلدان في كثير من الأحيان إلى إنشاء صندوق لتحقيق استقرار المالية العامة من أجل حماية الميزانية من أوجه عدم اليقين والتقلبات في الإيرادات وقابلية نفاد المصدر الأساسي للإيرادات. وقد دفعت هذه التحديات إلى الخروج بابتكارات كثيرة في مجال السياسات خاصة في تجربة الشيلي والنرويج، في حين لم يظهر نموذج وحيد، فإن البلدان تشترك في عدد من الخصائص من حيث كيفية تطور أطر المالية العامة²:

- كان هناك تحرك عام نحو اعتماد إطار إنفاق متوسط الأجل لتحسين تخطيط الإنفاق ورفع مستوى كفاءته.
- تمت تجربة بعض أشكال ركائز المالية العامة (قواعد أرصدة المالية العامة الهيكلية، أو وضع حدود قصوى للإنفاق، أو مزيج من الاثنين) التي تسعى إلى فصل النفقات عن تقلبات الإيرادات.
- أنشأت هذه البلدان صناديق تحقيق الاستقرار والثروة السيادية لتوفير الموارد اللازمة لتمهيد النفقات في مواجهة تقلبات الإيرادات والادخار للأجيال القادمة.
- أما في تجارب تنويع الصادرات انتهج كل بلد مساره الخاص، كان هناك عدد من الموضوعات المشتركة في تجارب تنويع الصادرات في هذه البلدان المصدرة للسلع الأولية. وبصفة أساسية، وضعت هذه البلدان الحوافز لتشجيع الشركات على تطوير أسواق التصدير ومساندة العاملين في اكتساب المهارات والحصول على التعليم الذي يمكنهم من الحصول على الوظائف في المجالات الجديدة المتنامية. ورغم تباين درجة النجاح من بلد إلى آخر واستغراق هذه العملية فترة طويلة، فقد كانت استراتيجيات التنويع شاملة واعتمدت على عدد من العناصر الرئيسية، منها ما يلي:
- تقديم حوافز قوية لممارسة الأعمال، استكشاف قطاعات غير تقليدية وتدعيمها، وتشجيع الصادرات، وتحسين التكامل التجاري،
- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاعتماد على عمليات نقل التكنولوجيا،
- التعليم والتدريب وتنمية أرس المال البشري،

¹ Korinek, J., "Mineral Resource Trade in Chile: Contribution to Development and Policy Implications", OECD Trade Policy Papers, No. 145, OECD Publishing, Paris, 2013, p36-45.

² تيم كالين وهونان كو، مرجع سبق ذكره، ص25.

- تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- زيادة مستوى وتنوع الصادرات كان ينظر إليه على أنه الأولوية التنموية الكبرى

-اعتمدت حكومات هذه الدول مؤسسات مستقرة وقوية وذات مصداقية، التي ادركت تماما المخاطر الكامنة في

استراتيجية تنمية قائمة على الموارد الطبيعية¹.

وتشير تجارب البلدان الناجحة إلى أن إدارة ثروات الموارد الطبيعية تتطلب الالتزام بثلاثة مبادئ مرتبطة ببعضها البعض، وهي شفافية المالية العامة، ووضع قواعد يستند إليها تطبيق سياسة المالية العامة، ومؤسسات قوية في مجال الإدارة المالية العامة. فعلى سبيل المثال، نجد في النرويج وبدرجة اقل في بوتسوانا نموذجا للشفافية في طريقة جمع إيرادات الموارد الطبيعية واستخدامها في الموازنة. وتساعد هذه الشفافية الناس على فهم واستخدام ثروات الموارد الطبيعية وتضمن مساءلة القادة السياسيين عن قراراتهم. وفي شيلي، تحمي قواعد المالية العامة ثروات الموارد الطبيعية من تأثير أي تغيرات قد تنشأ نتيجة الضغوط السياسية، كما تستطيع مؤسساتها القوية إدارة الاستثمارات العامة ويساعد ذلك في تحويل ثروة الموارد الطبيعية إلى أصول منتجة، بما في ذلك البنية التحتية ورأس المال البشري².

في تقرير صندوق النقد الدولي 2013 يوصي بأن تتصدى البلدان المصدرة للنفط للتحديات الماثلة أمامها على المدى المتوسط والطويل، يتعين عليها أن تستمر في إجراء الإصلاحات التي تُعَجِّل وتيرة تنوع النشاط الاقتصادي وتدعم توفير فرص العمل، وحتى يتسنى توفير فرص العمل يتعين الارتقاء بنظم التعليم والتدريب، والنظر في حوافز العمل في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام. ولتعجيل وتيرة تنوع الاقتصاد، يتعين مواصلة الاستثمار في البنية التحتية وتحسين مناخ الأعمال؛ ومواصلة جهودها نحو تطوير أطر سياسات المالية العامة التي تخفف الآثار الاقتصادية لتقلب أسعار النفط وتضمن استخدام ثروة الموارد على نحو قابل للاستمرار³.

¹ Alan Gelb, Op.Cit.2010. p21.

² سانجيف غوبتا وآخرون، " تقاسم الثروة"، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 51 العدد04، ديسمبر 2014، ص52.

³ تقرير صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي: الآمال والواقع والمخاطر، افريل 2013، واشنطن ص61.

خلاصة الفصل الثالث:

بعد الدراسة والتحليل نخلص إلى أن مظاهر نقمة النفط أصبحت واضحة المعالم في الجزائر، حيث بواذر الأزمة الاقتصادية تلوح في الأفق. فالجزائر كدولة لم تسلم من نقمة النفط رغم الفرص التي أتاحت لها؛ إذ كانت قادرة على الخروج من التبعية للنفط من خلال استثمار إيراداته الوفيرة باستمرار، والاهتمام بمختلف القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تنويع الدخل الوطني، خاصة ان الجزائر ليست دولة نفطية كبيرة لان العمر الافتراضي للمحروقات بناء على الاحتياطات المؤكدة ومعدل الإنتاج الحالي هو 21 سنة للبتروول و 49 سنة بالنسبة للغاز الطبيعي فقط، هو أكبر وأخطر تحدي مستقبلي سوف تواجهه الأمة الجزائرية.

رغم الوفرة التي عرفتها الجزائر في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار النفط الا ان معدلات النمو الاقتصادي ضعيف نسبيا، كونه لا يختلف كثيرا عن ذلك المحقق في السنوات السابقة او في بلدان غير غنية بالموارد ، هذه المفارقة جعلتنا نقوم بمحاولة لتشخيص أعراض المرض الاقتصادي الهولندي على الاقتصاد الجزائري آخذ اتجاه وزن قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في تعاضم والازدياد مع مختلف مراحل تطور الاقتصاد في ظل تراجع باقي القطاعات الاقتصادية الحقيقية خاصة الصناعة منذ عقدين يحقق معدلات نمو سالبة خاصة القطاع العمومي الذي تحمل تراجع الصناعة " *Dé-industrialisation* ". تشير هذه الهيكلة الاقتصادية للجزائر التي تتميز بارتباطه الشديد بقطاع المحروقات، وتراجع قطاعات سلع التبادل التجاري (الفلاحة والصناعة) ونمو أسرع في قطاعات سلع غير قابلة للتبادل دولي (الخدمات) وتباطؤ النمو في قطاعات التبادلية إلى ان الجزائر بالفعل تعاني من اعراض المرض الهولندي.

كما أن الجزائر تشترك في المظاهر التي تظهر بها الدولة الريعية (الفساد، وانعدام الشفافية،...). فقد بينت ذلك سوء المؤشرات الحوكمية و تدهورها اكثر فاكثر في العقد الأخير، يعكس ذلك الى أي مدى تأثرت نوعية المؤسسات في الجزائر بالثراء النفطي جراء ارتفاع أسعار النفط غير مسبوق، ان الضعف النوعية المؤسساتية عموما والسياسية على وجه الخصوص الذي تعاني منه الجزائر هو المتسبب بالدرجة الأولى في معدلات النمو المتدنية، نتج عن ذلك ضعف الإجراءات الحكومية المتبعة لتحسين إدارة إيرادات المحروقات و انتشار سلوكيات البحث عن الربح .

وتجدر الإشارة الى ان تحسين النوعية المؤسساتية في الجزائر يعطي دفعة قوية وهامة للنمو الاقتصادي، بعبارة أخرى المؤسسات هي مكن العلة وهي أيضا العلاج المناسب لها. جميع الدول التي نجحت في ادارة مواردها بطريقة سليمة (شيلي، بوتسوانا) تشترك في كونها تملك مؤسسات سياسية جيدة.

الفصل الرابع

تمهيد:

بعد ان تطرقنا في الفصول السابقة إلى العلاقة العكسية القائمة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، وكل التفسيرات التي قدمتها الادبيات الاقتصادية والسياسية، سنحاول تقييم لعنة الموارد في جانبها الاقتصادي أي نظرية المرض الهولندي Dutch Disease Theory على حالة الاقتصاد الجزائري وهذا خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2016 باستخدام سلاسل زمنية فصلية. بعدما توصلنا في الجانب التحليلي من هذه الدراسة إلى الارتباط كبيرا جدا للاقتصاد الجزائري بعائدات صادرات المحروقات فتقلبات مداخيل النفط التي تسببها تغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية تعتبر حدثا هاما بالنسبة لبلد مصدر للنفط مثل الجزائري ، حيث كانت ومازالت تعتمد على قطاع المحروقات كمحرك الرئيسي بالنظر إلى الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات غير النفطية خاصة قطاع الصناعة والزراعة بدرجة اقل، في ظل الارتفاع الغير مسبوق لأسعار النفط منذ سنة 2000 وزيادة تدفق مداخيل المحروقات وتراكم الفوائض المالية الناتجة عن ذلك الارتفاع، جعلنا نتساءل هل الجزائر كبلد نفطي بالدرجة الأولى يعرف عوارض المرض الهولندي ؟

في هذا الفصل سوف نحاول تقييم نقمة الموارد الطبيعية في جانبها الاقتصادي من خلال اختبار اعراض نظرية المرض الهولندي (Dutch Disease Theory) على الاقتصاد الجزائري، سنحاول من خلال هذه الدراسة معرفة هل الاقتصاد الجزائري يعاني حقيقة من أعراض نظرية المرض الهولندي المتمثلة في " أثر الانفاق" كون الجزائر تتبع سياسة مالية توسعية نتيجة ارتفاع أسعار البترول ، بالإضافة الى طبيعة هذا الانفاق العام الكبير (البنية التحتية) وسرعة تنفيذه في مدة زمنية قصيرة قد يترتب ضغوطا تضخمية كبيرة، مما قد يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، والحد من القدرة التنافسية في قطاع التصدير غير النفطي، ويحدّ من قدرته على بناء قاعدة صادرات متنوعة، هذا التقدير لسعر الصرف الحقيقي الناتج عن الأثر الاول يعيد توزيع الموارد من القطاع التبادلي إلى القطاع غير التبادلي وهذا ما يسمى "بأثر إعادة تخصيص الموارد".

لأجل هذا فقد بدأنا في المبحث الأول بتقديم مفاهيم حول النموذج القياسي المطبق في الدراسة، أما المبحث الثاني والثالث فقد خصصناه لاختبار عوارض المرض الهولندي أثر الانفاق وأثر إعادة تخصيص الموارد من خلال بناء نموذجين لكل أثر نظرا لعدم وجود نموذج تفسيري واضح وصالح لكل البلدان، وفي الأخير قدمنا بعض السياسات العامة كحلول لتجنب تأثيرات السلبية لوفرة الموارد الطبيعية.

المبحث الأول: مفاهيم حول النموذج القياسي المطبق في الدراسة.

تلعب النماذج القياسية دوراً هاماً في اختبار النظريات الاقتصادية من خلال تفسير العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، حيث يساهم التحليل القياسي في مساعدة متخذي القرار وواضعي السياسات الاقتصادية وصانعيها في إجراء المقارنات بين القيم العديدة للمعلمات المقدرة ومن ثم اتخاذ القرار الأمثل للتخطيط الاقتصادي. خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى أدبيات التكامل المتزامن للعلاقة في المدى الطويل ومنهج شعاع الانحدار الذاتي الذي يقوم على اختبار العلاقة السببية لجرانجر للعلاقة في المدى القصير، باستعمال برنامج «EViews9».

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار وشروطها:

يعد شرط الاستقرار أساسياً في دراسة ومعالجة السلاسل الزمنية واستخدامها في شرط التنبؤ، والاستقرار هو منطلق تحليلات التكامل المشترك، وما لو تكن السلسلة مستقرة فإنه لن يتم الحصول على نتائج سليمة ومنطقية، كقيمة معامل التحديد R^2 أو قيم إحصائية t -Statistics و p والتي ستكون أعلى مما هي عليه أو إحصائية درين واتسون $D-W$ أقل مما هي عليه، فإذا كانت السلسلة مستقرة فإن قيم معاملات الارتباط الذاتي تقترب من الصفر بعد الوقت الثاني أو الثالث. بكلام آخر، إن السلسلة الزمنية تبقى ثابتة بمرور الزمن ولتكون السلسلة مستقرة يجب توفر شروط الاستقرار:

$$\checkmark \text{ قيمة الوسط الحسابي ثابتة أي: } E(X_t) = \mu$$

$$\checkmark \text{ قيمة التباين ثابتة أي: } E(X_t - \mu)^2 = \sigma^2$$

\checkmark دالة التغاير (التباين الذاتي المشترك) Autocovariance هي دالة في فرق الزمن أي:

$$E((X_t - \mu)(X_{t+k} - \mu)) = \gamma_x(k)$$

وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين نوعين من السلاسل الزمنية غير المستقرة¹:

-سلاسل زمنية غير مستقر من النوع $(TS) tendance stationnaire$ في هذا النوع من السلاسل الزمنية فإن أثر أي صدمة في اللحظة t يكون عابراً $(Transitoire)$ وتستعمل عادة طريقة المربعات الصغرى من أجل إرجاعها مستقرة.

¹ شيبى عبد الرحيم وشكوري محمد، "البطالة في الجزائر مقارنة تحليلية وقياسية"، مؤتمر دولي حول البطالة العربية، القاهرة، مارس 2008.

- سلاسل زمنية غير مستقرة من النوع DS (Différence Stationnaire) يعتبر هذا النوع الأكثر انتشارا مقارنة بالنوع الأول TS , وتستعمل عادة طريقة الفروق (Filtre au Différence) من أجل إرجاعها مستقرة، كما يتميز هذا النوع من السلاسل الزمنية، بأن أثر أي صدمة في لحظة معينة له انعكاس مستمر ومتناقص على السلسلة الزمنية.

المطلب الثاني: اختبارات استقرار السلاسل الزمنية:

هناك عدة طرق لاختبار استقرار السلاسل الزمنية منها: طريقة الرسم Graphical analysis ودالة الارتباط الذاتي Autocorrelation function (ACF) and Correlogram وأخيرا اختبار جذر الوحدة Unit Root Test الذي يمكن أجرائه بعدة طرق، الأولى تدعى اختبار دكي - فولر، Augmented Dickey Fuller (ADF) test والثانية تدعى اختبار فيليبس بيرون Phillips Perron (PP) test، أما الطريقة الثالثة فتدعى اختبار KPSS.

1- اختبار ديكلي فولر الموسع (Dickey-Fuller Augmented)

من أجل اختبار ADF ستعمل طريقة المربعات الصغرى لتقدير النماذج التالية بالنسبة لكل متغير مدروس يعتبر اختبار (ADF) أكثر تطور من اختبار (DF) لأنه يأخذ في الحسبان عدم ترابط الأخطاء: ¹

$$\Delta x_t = px_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (1)$$

$$\Delta x_t = px_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + C + \varepsilon_t \dots\dots\dots (2)$$

$$\Delta x_t = px_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + C + bt + \varepsilon_t \dots\dots\dots (3)$$

حيث: $P = \phi - 1$ ، P (درجة التأخير) والتي تحدد باستعمال معامل Akaike و Schwarz.

Δx : التفاضل الأول للمتغير x .

ε_t : تشويش أبيض (متوسط معدوم، وتباين θ^2). ويتم اختبار الفرضيات التالية:

$$H_0 : \phi_1 - 1 = 0$$

$$H_1 : \phi_1 - 1 < 0$$

¹D.A.Dickey, W.A.Fuller., *Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root*, *Econometrica*, 1981, 49, pp. 1057-1072.

وباستعمال طريقة المربعات الصغرى نقدر المعلمة (ϕ) في النماذج (1)(2)(3) على الترتيب، ونحصل على $t\Phi_j$ التي تخضع لتوزيع ستودنت:

- فإذا كانت $t\Phi_j$ أكبر من القيم الحرجة الجدولية، قبل الفرضية، فهذا يعني وجود جذر أحادي وبالتالي نقبل الفرضية العدمية (H_0) ، والسلسلة تكون غير مستقرة.
- أما إذا كانت $t\Phi_j$ أصغر من القيم الحرجة الجدولية فهذا يعني أنا السلسلة الزمنية مستقرة، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة (H_1) .

ويمكن تحديد قيمة (P) عن طريق معيار $(Akaïke)$ أو معيار $(Schwarz)$ ، حيث:

$$Akaïke(p) = n \log(\delta_{\hat{\epsilon}t}^2) + 2(3 + p)$$

$$Schawrtz(p) = n \log(\delta_{\hat{\epsilon}t}^2) + (3 + p) \log n$$

بحيث:

$\delta_{\hat{\epsilon}t}^2$: تباين الأخطاء العشوائية بعد عملية التقدير.

n : عدد المشاهدات.

ويتم الاختبار وفق المراحل التالية¹:

تقدير النموذج (3):

وإذا قبلنا الفرضية البديلة (H_1) وإذا كان المعامل b (معامل الاتجاه) يختلف معنويًا عن الصفر فإن السلسلة الزمنية غير مستقرة، وهي من نوع TS ، أما إذا كان b لا يختلف معنويًا عن الصفر فإن السلسلة الزمنية غير مستقرة من نوع DS ، وفي الأخير يجب الإشارة إلى أن الاختبار يتم عبر ثلاثة مراحل أساسية وبالتدرج، إلا أن اتخاذ قرار الإستقرارية من عدمه يتم على أساس نموذج واحد فقط من النماذج الثلاثة لاختبار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

تقدير النموذج (2):

إذا تم قبول الفرضية العدمية (H_0) ، وبالتالي يتم اختبار معنوية المعامل الثابت (c) باستعمال اختبار ستودنت (t) فإذا كان يختلف عن الصفر فإن السلسلة الزمنية من المسار " DS " بانحراف، وأحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات، مع إضافة الثابت (c) أما إذا كان يساوي الصفر، فهذا يعني أن السلسلة من المسار " DS " دون

¹ عبد القادر محمد عطية، الاقتصاد القياسي: بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2000، ص 623.

انحراف، وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات دون إضافة الثابت (C). إذا رفضنا الفرضية العدمية (H_0) ، وتم قبول الفرضية البديلة (H_1) نمر على المرحلة الثالثة أي تقدير

- تقدير النموذج (1):

إذا تم قبول الفرضية العدمية (H_0) فإن هذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة من المسار « DS » دون انحراف، وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات.

أما إذا تم قبول الفرضية البديلة (H_1) فإن هذا يعني أن السلسلة الزمنية الأصلية مستقرة.

2- اختبار فيليبس بيرسون (Phillips Perrson) 1988:

يرتكز هذا الاختبار على تصحيح غير ثابت لإحصائيات *Dickey-Fuller* من أجل أخذ الأخطاء بعين الاعتبار. ويتم اختبار *Perron* و *Phillips* وفق المراحل التالية:

1. تقدير النماذج الثلاث لاختبار *Dickey-Fuller* بطريقة المربعات الصغرى العادية، وحساب الإحصائيات المشتركة مثل (e_t) سلسلة البواقي.

$$\hat{\delta}^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2$$

2. تقدير الانحراف في المدى القصير .

3. تقدير معامل التصحيح (S_t^2) (التباين في المدى الطويل)، ويحسب انطلاقاً من تباينات البواقي للنماذج المقدره.

$$S_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{n} \sum_{p=i+1}^n e_t e_{t-i}$$

ولتقدير هذا التباين في المدى الطويل لا بد من وجود قيمة تأخر (L) مقدرة بدلالة عدد المشاهدات:

$$n, L \approx 4(n/100)^{2/9}$$

ويتم حساب إحصائية *PP* (*Perron* و *Phillips*) من خلال المعادلة التالية:

$$t_{\hat{\phi}_1}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\delta}_{\hat{\phi}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\delta}_{\hat{\phi}_1}}{\sqrt{k}}$$

$$k = \frac{\hat{\delta}^2}{S_t^2}$$

وتكون ($k=1$) إذا كانت سلسلة البواقي (e_t) تشكل تشويش أبيض.

ويتم مقارنة إحصائية $(t_{\hat{\theta}}^*)$ مع القيمة الجدولية المستخرجة من جدول *Mackinnon* وتصدر الإشارة إلى أن كلا (Degong and others,1992,and shwert1987,1989) درس خصائص الاختبارات المختلفة لجذره الوحدة، وتوصلا إلى أن اختبار دكي فولر أفضلهما من الناحية العملية¹.

المطلب الثالث: اختبارات التكامل المتزامن.

1- اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة إنجل جرانجر *Engel and Granger*

قام Granger سنة 1983 بإدخال مفهوم التكامل المتزامن وإنشاء قاعدة موحدة لتحليل نموذج تصحيح الأخطاء للسلاسل الزمنية التي تتبع فيها المتغيرات توجها مشتركة، وقد أثبت كل من Granger و Engel سنة 1985 أن السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن يمكن تمثيلها بنموذج تصحيح الأخطاء، وفي نفس الوقت فإن هذه النماذج تنتج سلاسل زمنية تربط بينهما علاقة تكامل مشترك، وفي سنة 1986 وسع Granger بحثه بتقديم طريقة لتقدير وإختبار المتغيرات التي تربط بينهما علاقة تكامل مشترك، وتتم مراحل التكامل المتزامن وفق مرحلتين أساسيتين هما:

- المرحلة الأولى: إختبار درجة تكامل المتغيرات

إن تكامل السلاسل من نفس الدرجة يعتبر شرطا مهما لاختبار التكامل المتزامن، فإذا كانت السلاسل غير متكاملة من نفس الدرجة فلا يمكن أن تكون هناك علاقة تكامل متزامن بين هاتين

السلسلتين، ويتم تحديد درجة تكامل كل سلسلة بإستعمال اختبار (DF) (ADF) و (PP).

- المرحلة الثانية: تقدير العلاقة في المدى الطويل

بعد تحقق الشرط الأول والمتمثل في الاستقرار، نقوم بتقدير المتغيرين في المدى الطويل بإستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)، ولكي تتحقق علاقة التكامل المتزامن بين المتغيرين X_t يجب أن تكون بواقي هذا الانحدار مستقرة أي:

$$Y_t = \alpha + \beta X_t + \varepsilon_t$$

¹ محمد بن صالح، "محددات سرعة دوران النقود في المملكة العربية السعودية"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الملك سعود منشورة، 2004، ص82.

حيث تمثل y_t المتغير التابع وتمثل X_t متجه من المتغيرات المفسرة. فإذا كانت مجموعة المتغيرات X_t و y_t في

$$\varepsilon_t = Y_t - \alpha - \beta X_t = 0$$

وعندما لا يساوي هذا الفرق الصفر يكون هناك تباعد عن التوازن، وبصورة أدق يمكن القول أن هذه القيمة

ε_t تقيس البعد عن التوازن بين X_t و Y_t ، ويعرف ذلك بخطأ التوازن

ويسمى هذا الاختبار أحيانا بأسلوب الخطوتين: Two Step- Granger test For cointegration ويتمثل

هذا الاختبار في خطوتين يمكن إجرائها على النحو التالي:

أولاً: التحقق من سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات باستخدام أي نوع من إختبارات جذر الوحدة " Unit

Root Test"، فإذا كانت السلاسل ساكنة في مستواها الأصلي فهذا يعني أن المتغيرات متكاملة تكاملاً مشتركاً،

وفي حالة العكس فالمتغيرات متكاملة من درجات مختلفة ومنه عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ومن ثم

يجب استخدام الأساليب الإحصائية والاقتصادية الحديثة للحصول على الاستدلالات المطلوبة.

ثانياً: إختبار الجذر الأحادي على بواقي علاقة التكامل المشترك** الذي يقدر العلاقة بين المتغيرين في المدى

الطويل عن طريق المربعات الصغرى العادية (MCO)، وبعدها يطبق اختبار ADF أو اختبار PP بوضع الفرضية

العدمية: السلسلة (E_t) لها جذر أحادي وبالتالي لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرين والفرضية البديلة: السلسلة

(E_t) مستقرة وبالتالي يوجد تكامل مشترك بين المتغيرين، وبعد ذلك يتم مقارنة** المقدرة بالقيم الجدولية بنفس

الطريقة المشروحة سابقاً، ويستعمل اختبار Engel و Granger في حال متغيرين فقط وهذا يعد من أحد عيوب

هذا الاختبار.

2- اختبار التكامل المشترك لـ "جوهانسن:

يعد اختبار انجل وغرانجر للتكامل المشترك كافياً لو اقتصر الاهتمام على فحص أثر حد تصحيح الخطأ لفترتين

متتاليتين (مثلاً $t, t-1$) عندما يزيد عدد المتغيرات محل الدراسة عن متغيرين لإحتمال وجود أكثر من متجه للتكامل

المشترك. ولا تقتصر ميزة اختبار جوهانسن على حالة المتغيرات المتعددة، بل أثبت كونزالو (Gonzalo

1990) من خلال تجارب بواسطة طريقة مونت كارلو Monte Carlo تفضيل منهج جوهانسن على أسلوب

انجل وغرانجر ذي الخطوتين حتى في حالة نموذج بمتغيرين.

ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك، اقترح Johansen (1988) إجراء اختبارين الأول اختبار الأثر

(Trace) لاختبار فرضية أن هناك على الأكثر q من متجهات التكامل المشترك مقابل النموذج العام غير

المقيد $r = q$ ، والتي تركز على القيم الذاتية للمصفوفة وانطلاقاً من القيم الذاتية يمكننا حساب الإحصائية λ_{trace} حسب العلاقة التالية:

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^k Ln(1 - \lambda_i)$$

حيث:

n : عدد المشاهدات.

λ_i : القيمة الذاتية رقم (i) للمصفوفة.

k : عدد المتغيرات.

r : رتبة المصفوفة.

و بعد حساب قيمة (λ_{trace}) يتم مقارنتها مع (λ_{trace}) الجدولية، وعليه تكون لدينا الحالات التالية حسب رتبة المصفوفة.

أما إذا كانت (λ_{trace}) المحسوبة \leq القيمة الجدولية: فإننا نرفض الفرضية (H_0) ، ونمر إلى الاختيار التالي وهكذا حتى نهاية الاختبار.

أما إذا كانت (λ_{trace}) المحسوبة \geq القيمة الجدولية: فإننا نقبل الفرضية (H_0) ، ونتوقف عند هذا الاختبار، وتحسب عدد أشعة التكامل المتزامن على أساس الفرضية البديلة للاختبار السابق.

3- نموذج تصحيح الخطأ (VECM) Vector Error Correction Model

أشار (Granger 1988) إلى ان وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، او بمعنى اخر وجود علاقة توازنية في الاجل الطويل بين تلك المتغيرات فيعني ذلك وجود علاقة سببية بين تلك المتغيرات في اتجاه واحد على الاقل وهذا لايمكن اكتشافه دائما اذا كانت النتائج مبنية على اختبار Granger التقليدي للسببية (Granger 1988)، ويمكن تحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات عن طريق استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) Error Correction Model المشتق من التكامل المشترك في الاجل الطويل اذا كان حد الخطأ في النموذج معنوي احصائيا.

¹ Johansen S., and Juselius, K, (1991), "Estimation and Hypothesis Testing of Cointegration Vectors in Gaussian Autoregressive Models". *Econometrica*, Vol.59,p 1551-1580.

وقد اوضح Granger (1988) و Engle-Granger (1987) كيفية ادخال طريقة Granger التقليدية لاختبار السببية في ECM. ولتقدير سرعة الوصول إلى التوازن طويل الاجل من اي اختلال في الاجل القصير بين المتغيرات فانه يستخدم نموذج تصحيح الخطأ Vector Error Correction Model (VECM) المشتق من نموذج VAR. وهذا عندما يكون شرط الاستقرار غير محقق، حيث يجب أن تكون جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة. إذا كانت جميع المتغيرات مستقر I(0) فإنه يمكن بسهولة استخدام طريقة VAR أما إذا لم تكن مستقرة أي متكاملة من الدرجة d ، حيث $I(d) \geq 1$ ، فإنه يمكن القيام بأمرين:

- إذا لم تكن هناك علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات، فإنه يجب حساب الفروق (اجراء التفاضل)، مرة

d للحصول على نموذج VAR.

- إذا كانت هناك علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات، فإنه يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM¹.

يمكن تعريف نموذج VECM من الدرجة p كما يلي:

$$\Delta Y_t = A_0 + \Gamma_1 \Delta Y_{t-1} + \Gamma_2 \Delta Y_{t-2} + \dots + \Gamma_{p-1} \Delta y_{t-p+1} + \Pi Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

Π : تشير إلى مصفوفة المعامل طويل الاجل.

إن الحد ΠY_{t-1} يطلق عليه عادة اسم الحد طويل الأجل أو حد تصحيح الخطأ للنموذج. من جهة أخرى، يتم تحديد الحركات القصيرة الأجل للمتغيرات بواسطة Γ_i حيث $(i = 1, 2, \dots, p - 1)$.

يمكن كتابة المصفوفة Π على الشكل $\Pi = \alpha\beta'$ حيث أن الشعاع α يمثل قوة استعادة التوازن أو سرعة التعديل للعودة إلى التوازن، و β هو عبارة عن شعاع تمثل عناصره معاملات العلاقات الطويلة الأجل للمتغيرات، وكل توفيقه خطية تمثل علاقة تكامل متزامن.

¹ Mara Madaleno, Carlos Pinho, Claudia Ribeiro ; " Commodity Price Interaction: CO2 Allowances, Fuel Sources and Electricity "; in Sofia Ramos and Helena Veiga (eds.) ; The Interrelationship Between Financial and Energy Markets ; Springer-Verlag Berlin Heidelberg ; New York and London ; 2014 ; p. 199

المطلب الرابع: الدراسات السابقة لاختبار المرض الهولندي.

1-دراسة Mohammadib&Jahan-Parvar سنة 2011¹، بعنوان: " سعر النفط ومعدل الصرف

الحقيقي في الدول المصدرة للنفط "

« OIL PRICES AND REAL EXCHANGE RATES IN OIL-EXPORTING COUNTRIES: A BOUNDS TESTING APPROACH»

قام الباحثين باختبار فرضية المرض الهولندي من خلال فحص العلاقة بين أسعار النفط الحقيقية بالدولار الأمريكي وأسعار الصرف الحقيقية المحسوب بأسعار الاستهلاك المحلي للدول المصدرة مقابل أسعار الاستهلاك في أمريكا في عينة من 14 دولة مصدرة للنفط من بينها الجزائر، باستخدام نموذج ARDL، حيث افترض وجود علاقة موجبة بين سعر النفط الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي الذي يمثل الأسعار النسبية للسلع والخدمات غير قابلة للتداول الدولي اختلفت فترات دراسة العينة في البلدان الأربعة عشر حسب توفر بياناتها الشهرية، وتراوح بين عام 1970 - 2007 لسبعة بلدان، والباقي بين 1995-2007، ولأجل ذلك قام بتقدير العلاقة الخطية باللوغاريتم:

$$\text{Log } e_t = \alpha_0 + \alpha_1 \log q_t + u_t$$

حيث يمثل e_t : سعر الصرف الحقيقي المحسوب بالعلاقة التالية: $e_t = \frac{e.P^*}{P}$ حيث يمثل سعر الصرف الاسمي للدولار مقابل العملة المحلية للدولة المصدرة اما P, P^* مستوى الأسعار في البلد المحلي وفي أمريكا على التوالي، بالتالي أي ارتفاع في e_t يعكس زيادة تقدير سعر الصرف الحقيقي في الدولة المصدرة. q_t : سعر البترول الحقيقي (سعر النفط الاسمي معدل بمستوي الأسعار المحلية في أمريكا) u_t : يمثل الخطأ العشوائي. α_0 : معلمة الحد الثابت، α_1 معامل الارتباط.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة مستقرة بين أسعار الصرف الحقيقية وأسعار النفط الحقيقية في جميع البلدان كون كل معاملات تصحيح الخطأ كانت سالبة ومعنوية عند مستوى 5%، مما يوحي بوجود فرضية قوية للمرض الهولندي. أما على المدى القصير، فهناك دليل على وجود علاقات سببية من أسعار صرف النفط إلى أسعار الصرف في أربعة بلدان، ومن أسعار الصرف إلى أسعار النفط في بلدين؛ العلاقات ثنائية الاتجاه في أربعة بلدان أخرى. لا يوجد دليل على السببية في الأربعة الباقية. وجاءت نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل بالنسبة لحالة الجزائر كما

¹ Mohammad R. Jahan-Parvar and Hassan Mohammadi, « OIL PRICES AND REAL EXCHANGE RATES IN OIL-EXPORTING COUNTRIES: A BOUNDS TESTING APPROACH», The Journal of Developing Areas, Vol. 45 , College of Business, Tennessee State University ,USA, 2011, pp. 313-322

يلي: $\text{Log } e_t = -2.579 + 0.324 \log q_t + u_t$ الا ان معاملات التقدير لم تكن معنوية، في حين كان معامل تصحيح الخطأ $\text{ECM}_{t-2} = -0.022$ معنوي عند مستوي اقل من 1% هذا دليل على وجود علاقة مستقرة بين أسعار الصرف الحقيقية وأسعار النفط في المدى الطويل في الجزائر.

2- في دراسة أخرى على الاقتصاد الجزائري (Bouchaour & Ali Al-Zeaud, 2012) ¹ بعنوان:

« *Oil Price Distortion and Their Impact on Algerian Macroeconomic* »

قاما بدراسة تأثير تقلب أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري باستخدام 5 متغيرات كلية سعر النفط الحقيقي، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، البطالة ومعدل التضخم سعر الصرف الحقيقي الفعلي، عرض النقود M_2 ، خلال الفترة 1980-2011 بسلاسل زمنية سنوية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM).

سعر النفط ليس له تأثير مهم على معظم المتغيرات في المدى القصير باستثناء تأثير إيجابي على التضخم والتأثير السلبي على سعر الصرف الحقيقي الفعلي اما في المدى الطويل هناك تأثير إيجابي لأسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم. من ناحية أخرى؛ هناك تأثير سلبي على سعر الصرف الحقيقي والبطالة؛ بسبب طبيعة نظام سعر الصرف المتبع في الجزائر (سعر الصرف المدار)؛ أدى إلى ظهور تأثير سلبي لأسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي بالإضافة إلى ان الواردات كلها باليورو في حين ان الصادرات كلها بالدولار هذا كله ساهم في تأثير السلبي، مع عدم وجود أي تأثير على الإطلاق على عرض النقود M_2 وهذا راجع لدور البنك المركزي في التحكم في السيولة العامة واستهداف سعر الصرف التوازني؛ الا ان زيادة اعتماد على القطاع النفطي في الجزائر منذ أكثر من أربعة عقود أدى إلى تدهور العديد من الصناعات الكبيرة كصناعة الحديد؛ وصناعة النسيج والجلود؛ التي ساهمت بشكل كبير خلال الفترة السابقة في استيعاب البطالة وهذا يعرف باسم تأثير المرض الهولندي، لهذا توصي الدراسة بأهمية تبني سياسة تسمح بتقليل الاعتماد على قطاع النفط من خلال تنويع مصادر الدخل التي تساعد على رفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ استيعاب البطالة في الاقتصاد المحلي؛ والحد من الضغوط التضخمية.

¹ Cherifa Bouchaour & Hussein Ali Al-Zeaud, « *Oil Price Distortion and Their Impact on Algerian Macroeconomic* » international journal of business and management; vol. 7, no. 18; Canadian Center of Science and Education., 2012,p99-115.

3-دراسة اخرى لـ (Jbir & S. Zouari-Ghorbel, 2011)¹ على الاقتصاد الجزائري بعنوان: "سعر النفط

والمرض الهولندي: حالة الجزائر " Oil Price and Dutch Disease: The Case of Algeria

تهدف هذه الدراسة لاختبار تأثير الزيادات الأخيرة في أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية في الجزائر بالاعتماد على بيانات فصلية خلال الفترة (1995: Q₁–2007: Q₃)، حيث يتم تقييم النشاط الاقتصادي من خلال مؤشر الإنتاج الصناعي (Y)، وتغير مؤشر أسعار المستهلك لقياس معدل التضخم (P)، وسعر الصرف الحقيقي الفعلي (REER) الذي يعكس القدرة التنافسية للبلد ومعدل الفائدة السوقي (MMR) كمتغير نقدي. باستخدام نموذج *vectoriels auto-régressifs*. وتشير النتائج إلى أن الزيادة في معدل التضخم بسبب صدمة في أسعار النفط هي السبب الرئيسي وراء ارتفاع سعر الصرف الحقيقي في المدى القصير يبدو أن الجزائر تتأثر بالمرض الهولندي في المدى القصير. هذا التقدير الحقيقي ينطوي على أثر الإنفاق الذي يعتبر احد اعراض المرض الهولندي. تشكل صدمة أسعار النفط، من خلال زيادة معدل التضخم، المصدر الرئيسي في زيادة تقدير سعر الصرف الحقيقي في المدى القصير. في حين ان الصدمة النقدية المتمثلة في معدل السوق النقدي لا تشكل مصدر مهم للركود النشاط الاقتصادي.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لاختبار تئمين سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار (أثر الانفاق) باستخدام

نموذج VECM

يهدف هذا المبحث إلى تحليل النتائج القياسية وتحديد نوعية العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي بهدف اختبار المرض الهولندي من خلال أثر الإنفاق، الذي يمتاز بتئمين سعر الصرف الحقيقي كما بينا في الفصول السابقة،

المطلب الأول: البيانات ومنهجية الدراسة القياسية

اعتبرت الأدبيات عادة أن الدليل على الأثر الأول (أثر الإنفاق) هو حدوث ارتفاع حقيقي في سعر الصرف وفي نفس الوقت، يعكس الأخير حدوث انكماش في نمو الإنتاج في قطاع التصنيع. اين تتحول الموارد (العمل ورأسمال) إلى إنتاج سلع محلية غير قابلة للتداول الدولي (النقل والخدمات...) لتلبية الزيادة في الطلب المحلي مما يحد من تنويع الاقتصاد. إن اختبار ما إذا كان هذان التأثيران قد حدثا بالفعل في الاقتصاد الجزائري من خلال تتبع التطور الإحصائي لمجموعة من المتغيرات تعكس افتراضات نموذج المرض الهولندي، التي من المفترض أن تظهر فيها هذه

¹ R. Jbir & S. Zouari-Ghorbel, "Oil Price and Dutch Disease: The Case of Algeria", *Energy Sources, Part B: Economics, Planning, and Policy*, 6: 3, 2011, 280-293.

التأثيرات هو الهدف الرئيسي لتحليلنا القياسي وذلك من خلال التعرف على خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة ومن ثم تقدير المعادلات وإيجاد العلاقة.

ومن المعروف أن وجود علاقة إيجابية بين سعر الصرف الحقيقي الفعلي وأسعار النفط الحقيقي هو شرط ضروري لوجود المرض الهولندي لأنه يؤدي إلى عملية تؤثر فيها الزيادة في أسعار النفط سلبيًا على القطاعات المحلية غير المزدهرة (الزراعة، الصناعة)، وقد استخدم هذا المتغير في العديد من الدراسات القياسية لإثبات وجود اعراض المرض الهولندي نذكر منها: R. Jbir & S. Zouari-Ghorbel¹ (2011) على الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى دراسة على الاقتصاد الروسي Bernardina Algeri (2011)² و في دراسة اخر على الاقتصاد النيجيري لـ Ismail O Fasanya, Adegbemi B O Onakoya (2013)³، وفي اغلب الدراسات التي تبحث عن اثبات وجود المرض الهولندي استخدمت سعر الصرف الحقيقي كمتغير تابع اساسي لإثبات ذلك، وتعتمد باقي المتغيرات الأخرى على حالة كل بلد وما مدى تطوره، وخاصة أيضا يتوقف على مدى توافر البيانات المناسبة اين اعتمدنا في دراستنا هذه على سلاسل زمنية فصلية لنمذجة هذا المتغير (سعر الصرف الحقيقي) ولاختبار أثر الانفاق عبر قناة سعر الصرف الحقيقي، لذلك قمنا بتحديد النموذج التالي:

$$TCRE = f(ROIL, IPC, IND, LRES) \dots \dots \dots (1)$$

+ + + (- +)

من اجل اختبار وجود زيادة تقدير سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار كأهم الية لوجود المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري، وحسب الدراسات السابقة في الموضوع نعلم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المفسرة للظاهرة خلال الفترة الانتقالية التي عرفها الاقتصاد الجزائري: (Q₁: 1995 – Q₄: 2016)، بالاعتماد على بيانات فصلية من صندوق النقد الدولي (FMI) ومنظمة ادارة الطاقة الامريكية (EIA)، وتتمثل المعطيات المستخدمة فيما يلي:

- **سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار (TCRE):** وهو المتغير المدروس أو المتغير الداخلي وهو سعر الصرف الحقيقي الفعلي ومن المعروف أن وجود علاقة إيجابية (إشارة موجبة+) بين سعر الصرف الحقيقي الفعلي وسعر النفط

¹ R. Jbir & S. Zouari-Ghorbel, "Oil Price and Dutch Disease: The Case of Algeria", Energy Sources, Part B: Economics, Planning, and Policy, vol 6: 3, jul 2011, 280-293
² Bernardina Algeri, "The Dutch Disease: evidences from Russia", Econ Change Restruct 44, march 2011, p243-277
³ Ismail O. Fasanya & Adegbemi B.O Onakoya. "Oil Price Fluctuations and Output performance in Nigeria: a Var Approach," Romanian Economic Journal, Department of International Business and Economics from the Academy of Economic Studies Bucharest, vol. 16(49), September 2013, p47-72.

الحقيقي هو شرط ضروري لإثبات وجود المرض الهولندي لأنه الزيادة في أسعار النفط تؤثر سلبيًا على القطاعات المحلية غير المزدهرة (الصناعة). حيث تم التعبير عنه بالأسعار الثابتة لمؤشر أسعار الاستهلاك بالعملة المحلية لسنة الأساس 2010 كمؤشر لتطوره ويعبر عن تنافسية الاقتصاد الجزائري، وقد تم الحصول على قاعدة بيانات الخاصة بهذا المتغير انطلاقًا من موقع صندوق النقد الدولي.

- **سعر البترول الحقيقي (ROIL):** يعتبر اهم متغير مستقل يعبر عن أسعار النفط برنت الفصلية الحقيقية بالدولار الأمريكي وقد تم الحصول على قاعدة بيانات الخاصة بهذا المتغير انطلاقًا من موقع منظمة ادارة معلومات الطاقة الامريكية (EIA).

- **مؤشر القياسي لأسعار الاستهلاك (IPC):** يعبر عن مستوي التضخم في الاقتصاد الوطني كمتغير تقريبي للأسعار النسبية لقطاعي التبادلي والغير تبادلي دوليا، يتخذ إشارة موجبة + أي وجود علاقة إيجابية بين مستوى التضخم وسعر الصرف الحقيقي يؤدي ضغط الطلب المحلي بسبب ارتفاع مداخيل الصادرات إلى رفع الأسعار النسبية المحلية ما يعادله ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، يتم الاعتماد على هذا الرقم القياسي باعتباره يعكس مقدار التغير في السلع والخدمات التي يمكن للمستهلك اقتناؤها لسنة الأساس 2010=100، إلى جانب أنه يعتبر المؤشر الأكثر استعمالًا لقياس مستوى الأسعار¹.

- **مؤشر الإنتاج الصناعي (IND):** تم استخدام هذا المتغير كمؤشر تقريبي للنتاج المحلي الخام (GDP) نظرا لانعدام بيانات فصلية لنتاج المحلي الخام الذي يعكس ازدهار النشاط الاقتصادي نظرا لتحسن أسعار المحروقات وزيادة مساهمة القطاع المزدهر ويطلق بذلك أثر إعادة تخصيص الموارد مما ينعكس إيجابًا على سعر الصرف الحقيقي (إشارة موجبة +)، وتم الحصول على بياناته من موقع صندوق النقد الدولي على أساس سنة الأساس 2010=100².

- **حجم تراكم احتياطات النقد الاجنبي (LRES):** يعبر عن الأثر النقدي "Monetary Effect" او حجم السيولة الناتج عن تحويل تدفقات النقد الأجنبي لانتعاش القطاع المصدر للموارد الطبيعية، يؤثر أيضا على سعر الصرف الحقيقي، ويمكن ان يتخذ إشارة سالبة او موجبة على حسب دور السلطات النقدية في التحكم في عرض النقود فاذا اتخذت اشارة سالبة دليل على ان البنك المركزي ينتهج سياسة تعقيم تدفقات النقد الأجنبي للمحافظة على استقرار سعر الصرف الحقيقي. وقد تم الحصول على قاعدة بيانات الخاصة بهذا المتغير من موقع صندوق النقد الدولي بمليار دولار.

¹. تم الحصول على قاعدة بيانات الخاصة بهذا المتغير انطلاقًا من موقع صندوق النقد الدولي

<http://data.imf.org/regular.aspx?key=61545849>

². <http://data.imf.org/regular.aspx?key=61545849>

حيث في كل نموذج قياسي يستخدم لتفسير ظاهرة ما يجب أن يحتوي على متغير تابع، ومتغيرات مفسرة المتغير التابع: وهو المتغير المدروس أو المتغير الداخلي وهو سعر الصرف الحقيقي الفعلي يعتبر سعر الصرف الحقيقي اهم قناة لانتقال تأثير انتعاش صادرات الموارد الطبيعية إلى باقي القطاعات الأخرى، وقد سبق تعريفه في الإطار النظري.

المتغيرات المستقلة: وهي المتغيرات (ROIL, IPC, IND, LRES) المفسرة للظاهرة المدروسة والتي اعتمدت استناداً إلى النظرية الاقتصادية (نموذج Cordon و Neary (1982))، والدراسات السابقة والإحصاءات المتوفرة، ولدراسة العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي الفعلي والمتغيرات الاقتصادية الكلية المفسرة للظاهرة المدروسة خلال الفترة (1995: Q1 – 2016: Q4) سيتم استخدام النموذج التالي:

$$TCRE = \beta_0 + \beta_1 ROIL + \beta_2 IPC + \beta_3 IND + \beta_4 LRES + \varepsilon_t \dots\dots(1)$$

حيث:

TCRE: سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار.

ROIL: سعر البترول الحقيقي

IPC: مؤشر القياسي لأسعار الاستهلاك

IND: مؤشر تقريبي لنشاط الاقتصادي (PIB)

LRES: لوغاريتم حجم تراكم احتياطات النقد الأجنبي.

ε_t : حد الخطأ العشوائي.

الهدف من إدخال اللوغاريتم النيبيري على متغير حجم تراكم احتياطات النقد الأجنبي هو صقل أو تمهيد البيانات وجعل العلاقة بين المتغيرات خطية، كون ان وحدة القياس هي بالمليار دولار غير منسجمة مع باقي المتغيرات.

سيتم الاستعانة باختبار التكامل المتزامن ل Johansen، ثم تطبيق نموذج تصحيح الخطأ المتعدد VCEM، بوصفة إحدى التقنيات الإحصائية الحديثة في تحليل سرعة التكيف والتلاؤم المتغيرات عبر الزمن. دوال الاستجابة الدفعية وتجزئة التباين لتحليل اثر الصدمات التي تحدثها تقلبات أسعار النفط على متغيرات النموذج . باتباع المراحل التالية:

أولاً: اختبار استقرار المتغيرات. (Stationarity Test).

ثانياً: اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني (Selection The Lag- Length).

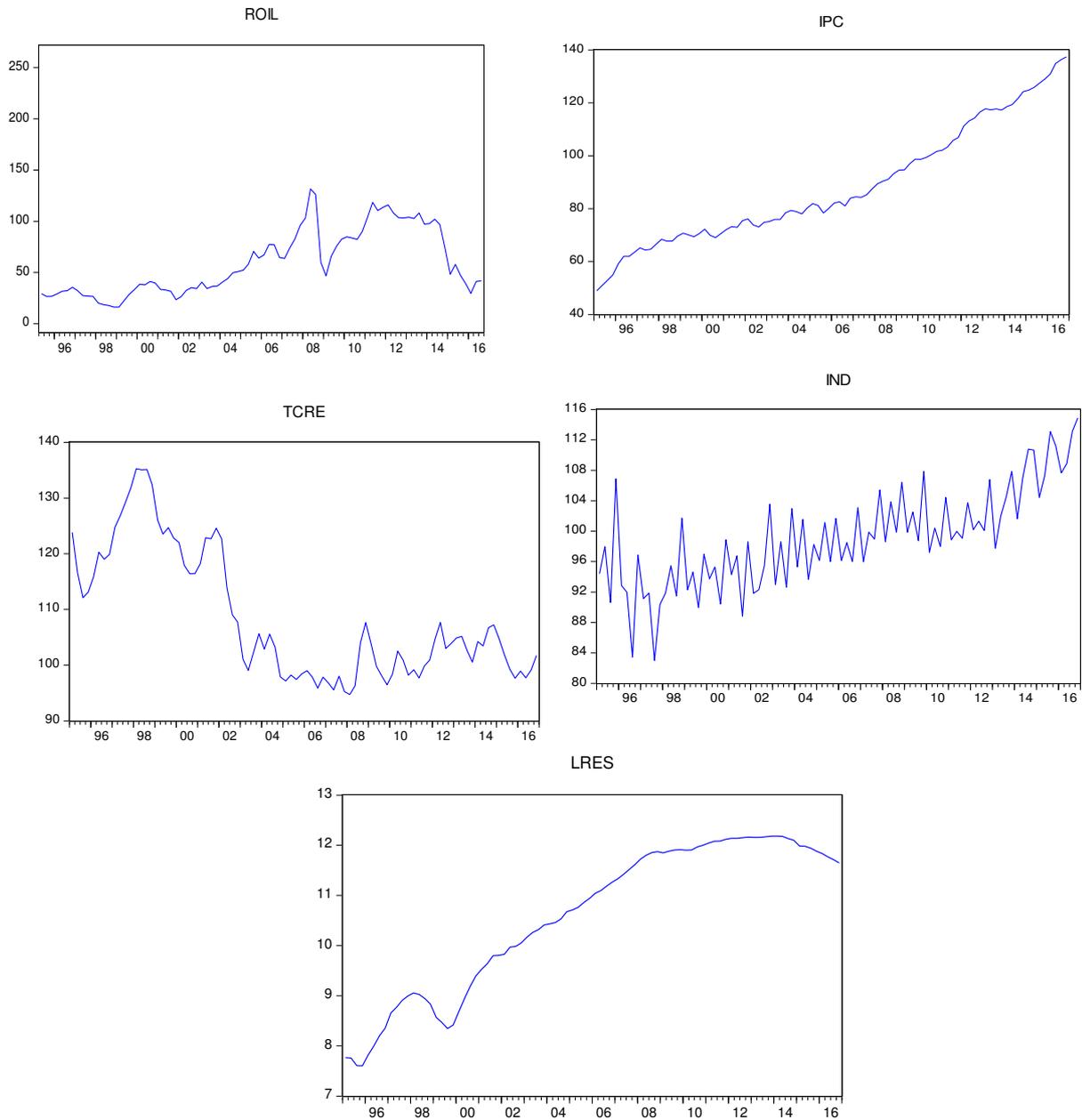
ثالثاً: اختبار التكامل المشترك لـ (Co- integration Test Johansen).

رابعاً: تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد vcem

خامساً: اختبار السببية. (Granger Causality Test).

سادساً تحليل مكونات التباين. (Variance Decomposition).

الشكل (1-4): المتغيرات المستعملة في الدراسة (السلاسل الزمنية الاصلية).



المصدر: رسومات توضيحية من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews9.

تبين الرسوم البيانية في الشكل (4-1) أن كل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تتميز بالاتجاه التصاعدي المشترك (مركبة اتجاه عام) تدفع بمنحنى تطور السلسلة عبر الزمن إلى الأعلى (ميل موجب)، أو إلى الأسفل (ميل سالب) خلال فترة الدراسة (1995: Q₁ - 2016: Q₄)، ويبدو أن هذه السلاسل غير مستقرة، يتطلب إجراء اختبارات الاستقرار.

المطلب الثاني: استقرار السلاسل الزمنية والتكامل المتزامن.

1- دراسة استقرار السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة Unit Root Test):

يقوم هذا الاختبار على فحص استقراره المتغيرات مع مرور الزمن، حيث يتعين في البداية التأكد من استقرار متغيرات النموذج لكل من سعر الصرف الفعلي الحقيقي (TCRE) وسعر النفط الحقيقي (ROIL) ومؤشر أسعار الاستهلاك (IPC) ومؤشر الإنتاج الصناعي (IND) ولوغاريتم الاحتياطات الصرف الاجني (LRES) خلال الفترة (1995-2016) والتأكد من مدى سكونهما، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة ورغم تعدد هذه الاختبارات، إلا أننا اعتمدنا في هذه الدراسة على إجراء اختبار الاستقرار من خال اختبار ديكي فولر المطور ADF واختبار (فليب بيرون Philips-Perron). باستعمال طريقة المربعات الصغرى لتقدير ϕ_j في صيغة النموذج (3) كما رأينا في المبحث السابق فإننا نحصل على القيمة المحسوبة (t_{ϕ_j}) التي تخضع لتوزيع ستودنت (Student) فإذا كانت:

$t_{tab} > t_{\phi_j}$ (بالقيمة المطلقة) فإننا نقبل الفرضية العدمية (H_0)، أي وجود جذور وحيدة، وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية.

$t_{tab} < t_{\phi_j}$ فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_0)، أي عدم وجود جذور وحيدة، وبالتالي السلسلة مستقرة. و الجدول التالي يوضح نتائج الاختبارين:

الجدول (4-1): نتائج اختبار الجذور الوحدوية لاستقرار السلاسل الزمنية

اختبار ديكي فولر المطور ADF Augmented Dickey-Fuller unit root test:						
القرار	الاحتمال (Probabilité)	القيمة الحرجة الجدولية ADF_{cal}			$ADF_{tab}(t_{\phi_j})$	المتغيرات
		%10	%5	%1		
غير مستقرة	0.3631	-3.157836	-3.462912	-4.068290	-2.427442	TCRE
غير مستقرة	0.8787	-3.158207	-3.463547	-3.158207	-1.310233	ROIL
غير مستقرة	0.9983	-3.158207	-3.463547	-4.069631	0.291617	IPC
غير مستقرة	0.9747	-2.584952	-2.895512	-3.508326	-1.290302	IND
غير مستقرة	0.9982	-3.158974	-3.469235	-4.072415	0.279272	LRES

اختبار فليب بيرون Philips-Perron unit root test: PP						
القرار	Probabilité	%10	%5	%1	t-PP	
غير مستقرة	0.5943	-3.157475	-3.462292	-4.066981	-1.997475	TCRE
غير مستقرة	0.7161	-3.157475	-3.462292	-4.066981	-1.758935	ROIL
غير مستقرة	0.9936	-3.157475	-3.462292	-4.066981	-0.131226	IPC
غير مستقرة	0.9500	-1.614315	-1.944574	-2.591813	1.297808	IND
غير مستقرة	0.9947	-3.157475	-3.462292	-4.066981	-0.070971	LRES

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج

أشارت نتائج اختبار ADF و PP الواردة في الجدول رقم (4-1) إلى أن المتغيرات جميعها غير مستقرة (nonstationarity)، وعدد مدد تباطؤ ما بين 1 إلى 4 اعتماداً على معيار (Akiak)، وحسب نتائج اختبار جذر الوحدة (Test Root Unit) فإن السلاسل الزمنية غير ساكنة عند المستوى لكل المتغيرات، تبين أن قيمة $t_{0j}(ADF)$ بالنسبة للسلاسل اصغر من القيم الحرجة الجدولية (بالقيمة المطلقة) عند مستوى 1% و 5% و 10% وبالتالي قبول فرضية (H_0) اي وجود جذور وحدوية، اختبار فيليب بيرون يبين ذلك، وعليه نأخذ السلسلة على أنها غير مستقرة. ونلجأ إلى اجراء الفروق الأولى.

الجدول (4-2): نتائج اختبار جذر الوحدة بعد اجراء الفروق الاولى على السلاسل الزمنية

نتائج اختبار جذر الوحدة ADF بعد اجراء الفروق الاولى على السلاسل الزمنية						
القرار	الاحتمال (Probabilité)	القيمة الحرجة الجدولية ADF_{cal}			$ADF_{tab}(t_{0j})$	المتغيرات
		%10	%5	%1		
I(1) مستقرة	0.0000	-3.157836	-3.462912	-4.068290	-6.833654	TCRE
I(1) مستقرة	0.0000	-3.158207	-3.463547	-4.069631	-8.144983	ROIL
I(1) مستقرة	0.0000	-3.158207	-3.463547	-4.069631	-7.968098	IPC
I(1) مستقرة	0.0000	-3.158974	-3.464865	-4.072415	-5.877071	IND
I(1) مستقرة	0.0014	-3.158974	-3.464865	-4.072415	-4.697189	LRES

نتائج اختبار فليب بيرون (PP) بعد اجراء الفروق الاولى على السلاسل الزمنية						
القرار	الاحتمال (Probabilité)	القيمة الحرجة الجدولية ADF_{cal}			$t-pp_{tab}(t_{0j})$	المتغيرات
		%10	%5	%1		
I(1) مستقرة	0.0000	-3.157836	-3.462912	-4.068290	-6.861632	TCRE
I(1) مستقرة	0.0000	-3.157836	-3.462912	-4.068290	-7.179410	ROIL
I(1) مستقرة	0.0000	-3.157836	-3.462912	-4.068290	-7.783438	IPC
I(1) مستقرة	0.0001	-3.157836	-3.462912	-4.068290	-46.75093	IND
I(1) مستقرة	0.0052	-3.157836	-3.462912	-4.068290	-4.290580	LRES

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews9، انظر الملحق 1.

تشير النتائج الالية في الجدول (4-2) إلى ان جميع السلاسل الزمنية محل الدراسة المحولة عن طريق الفروق من الدرجة الأولى مستقرة، وذلك باعتبار أن القيم المحسوبة أكبر تماما من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 1% و5% و10%، وما يعزز هذه النتيجة هو قيم الاحتمال الحرج الأصغر من 5، % أي أن متكاملة من الدرجة الأولى I(1). وهذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول. وبمشاهدة الشكل (4-1) تتأكد هذه النتيجة، حيث نلاحظ أن السلاسل تتذبذب حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن. وهذا يعني أن هناك احتمالا بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة أي التقارب بين سيرورات السلاسل الزمنية. وللتحقق من ذلك، استخدمنا طريقة جوهانسون للتكامل المشترك، قبل تطبيق ذلك يجب تحديد الفجوة الزمنية للتأخر. او الابطأ الأمثل.

2- نتائج اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني (Selection the lag length)

اعتمدنا في تحديد عدد مدد التباطؤ الزمني على معيار المعلومات لـ اكايك (AIC) الأكثر استخداما بالإضافة إلى معيارين آخرين لتأكيد النتائج معيار خطأ التنبؤ النهائي (FPE) "Final Prediction Error" ومعيار (LR) لإيجاد العدد الأمثل لمدد التباطؤ (Lags)، وتظهر نتائج اختبار هذه المعايير في الجدول (4-3) حيث قمنا باختيار التباطؤ الزمني الأمثل الذي تحصلنا عليه في اغلب المعايير الخمس المستخدمة (بالإضافة إلى معيارين آخرين (SC) و(HQ)). ولتحديد العدد الأمثل لمدد التباطؤ الزمني نُختار أقل قيمة لكل معيار مستخدم، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (4-3): نتائج اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: TCRE ROIL IPC IND LRES
Exogenous variables: C
Date: 02/27/18 Time: 21:59
Sample: 1995Q1 2016Q4
Included observations: 82

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1296.360	NA	41913404	31.74050	31.88725	31.79941
1	-735.9741	1038.765	89.49840	18.68230	19.56280*	19.03581
2	-698.0215	65.72287	65.70186	18.36638	19.98064	19.01448
3	-658.5272	63.57614	46.93755	18.01286	20.36088	18.95555*
4	-627.6305	45.96832	42.01181	17.86904	20.95081	19.10632
5	-598.1698	40.23894*	39.80611*	17.76024*	21.57577	19.29212
6	-578.9051	23.96339	49.80241	17.90013	22.44941	19.72659

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews9.

بعد تطبيق هذه المعايير، يتبين من خلال نتائج الجدول أن المعايير الثلاثة (LR) و (FPE) و (AIC) تشير إلى ضرورة اخذ فجوة زمنية عند مدد تباطؤ زمني تساوي (5) في حين يشير المعيارين (SC) و (HQ) إلى ضرورة اخذ فجوة زمنية عند مدد تباطؤ زمني تساوي (1) و (3) على التوالي، سنأخذ بنتائج العدد الأكبر من المعايير الخمس المستخدمة أي $Lag=5$ ولدى تطبيق هذا العدد الأمثل من مدد التباطؤ الزمني (5)، على الاختبارات الإحصائية اللاحقة تبين وجود دلالة إحصائية لهذه الاختبارات، وتم الحصول على نتائج معنوية في وجود علاقة توازنه في المدى الطويل.

المطلب الثالث: التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ المتعدد VECM

1- نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك (Cointegration Test):

المرحلة الثانية فتتمثل في اجراء اختبار التكامل المتزامن لغرض اختبار إمكانية وجود علاقة توازن في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة كون ان هناك اكثر من متغيرين في النموذج، بالتالي امكانية وجود اكثر من متجه للتكامل المشترك. هذا يعني ان المتغيرات في النموذج من الممكن ان يكونوا اكثر من علاقة توازنه، بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات كانت متكاملة من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى، بالتالي يمكننا اجراء اختبار التكامل المشترك لـ جوهانسن (Co-integration Test Johansen) لوجود علاقة توازنه بين المتغير التابع (TCRE) والمتغيرات المستقلة في الاجل الطويلة، ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح Johansen (1988) إجراء اختبار الأثر λ_{trace} حيث يختبر فرضية العدم (H_0) القائلة بأن هناك على الأكثر q من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرض البديل ($\Gamma = q$) و Γ رتبة المصفوفة، حيث اذا كان:

$$H_0: La Trace Johansen > la valeur critique (5\%)$$

$$H_1: La Trace Johansen < la valeur critique (5\%)$$

إذا تم التحقق من فرضية العدم (H_0)، فإن هناك علاقة واحدة على الأقل:

الجدول (4-4): نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

Series: TCRE ROIL IPC IND LRES

Lags interval (in first differences): 1 to 5

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.372024	71.86025	69.81889	0.0340
At most 1	0.181513	33.70945	47.85613	0.5178
At most 2	0.137150	17.28500	29.79707	0.6189
At most 3	0.059076	5.188795	15.49471	0.7885
At most 4	0.002383	0.195600	3.841466	0.6583

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

معاملات تقدير التكامل المشترك (Cointegrating Regression)

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -595.7599

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

TCRE	ROIL	IPC	IND	LRES
1.000000	-1.543366	-0.897217	-6.400648	62.05039
	(0.31213)	(0.49929)	(2.47047)	(9.86855)

تظهر نتائج اختبار λ_{trace} في الجدول (4-4) مع تحديد عدد فترات الإبطاء $P=5$ ان:

- قيمة $\lambda_{trace} = 71.86$ أكبر من القيم الحرجة عند عتبة 5% (69.81) نقبل الفرضية العدمية (H_0) اي هناك علاقة واحدة على الأقل لاتجاه علاقة التكامل المشترك ونمر للاختبار الثاني.
- قيمة $\lambda_{trace} = 30.7$ هي أصغر من القيم الحرجة بمستوي دلالة 5% (47.85) وبالتالي نقبل الفرضية البديلة (H_1) أي أن رتبة المصفوفة تساوي $r=1$.

تدل نتائج اختبار التكامل المتزامن لـ جوهانسن على وجود علاقة وحيدة في المدى الطويل بين سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار والمتغيرات المستقلة الكلية في الجزائر تعكس هذه النتيجة الارتباط الشديد للاقتصاد الجزائري بأسعار المحروقات حيث تنتقل هذه التأثيرات السلبية للنفط عبر قناة سعر الصرف الحقيقي للدينار كمتغير تابع، ويمكن كتابة

المتجه التكاملية الوحيد في المدى الطويل الذي تم الحصول عليه (عن طريق اختيار صيغة أشعة التكامل بوجود الاتجاه الخطي في السلاسل والحد الثابت في علاقات التكامل المشترك) على الشكل الآتي:

$TCRE = 33.53 + 1.54 ROIL_{t-1} + 0.89 IPC_{t-1} + 6.4 IND_{t-1} - 62.05 LRES_{t-1}$			
(0.31213)	(0.49929)	(2.47047)	(9.86855)
[-4.94457]	[-1.79699]	[-2.59087]	[6.28769]
DW= 1.92	N=88	R²=0.52	

تشير النتائج بين قوسين إلى حد الخطأ (*standard error*) وبين عارضتين إلى (*t-Statistic*) هذا يبين ان المعلمات المقدرة للنموذج جميعها معنوي احصائيا ، يتطلب تطبيق نمط التكامل المشترك حسب طريقة جوهانسن في تقدير المعاملات في المدى الطويل عكس الإشارات (*the normalization process*) الموافق لكل معامل لأنها (*Normalized*)¹، ولكن إذا نظرنا إلى نتائج المتجه الوحيد للتكامل المشترك في المدى الطويل تدل على أن المتغيرات جميعها أخذت الإشارات المتوقعة الموافقة لنظرية المرض الهولندي حيث توجد علاقة موجبة بين كل من سعر الصرف الحقيقي للدينار كمتغير تابع وباقي المتغيرات، وتفسر هذه المعاملات بأنها مرونة المدى الطويل حيث:

- إشارة الحد الثابت موجبة وقيمتها تساوي 33.53 وهي منطقية حيث من المفترض أن يكون لمعدل سعر الصرف الحقيقي للدينار (TCRE) قيمة موجبة حتى ولو انعدمت قيم باقي المتغيرات في النموذج.
- العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وأسعار النفط الحقيقية (*ROIL*) هي علاقة طردية حيث ان ارتفاع سعر النفط في الأسواق العالمية بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بقيمة 1.54 في المدى الطويل أي ارتفاع تقدير سعر الصرف الحقيقي للدينار في المدى الطويل، أي ان وحدة من العملة الأجنبية في المدى الطويل تشتري سلع وخدمات حقيقية في الاقتصاد المحلي اقل مما كانت تفعله من قبل خاصة في ظل سعر صرف اسمي قليل المرونة ويميل إلى ثبات مثل ما هو مطبق من قبل بنك الجزائر في اطار نظام التعويم المدار، بالتالي ضعف تنافسية الاقتصاد الوطني، حيث يؤدي ارتفاع أسعار البترول إلى ارتفاع في مستوى الأجور الحقيقية و ارتفاع في الإنفاق العام، مما يؤدي الضغط من الطلب المحلي إلى رفع الأسعار المحلية وذلك يعادل ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي.

¹ Nandita Dasgupta, « Examining the Long Run Effects of Export, Import and FDI Inflows on the FDI Outflows from India: A Causality Analysis », *Journal of International Business and Economy* Volume 10, Number 1, Seoul National University, Spring 2009, p76.

- اما علاقة سعر الصرف الحقيقي ومؤشر أسعار الاستهلاك (*IPC*) أي التضخم فهي كذلك موجبة ايضا ولكن بأثر ضعيف بقيمة 0.89، هذه النتيجة ليست مفاجئة بل جاءت موافقة للعديد من الدراسات السابقة على دول أخرى، رغم ان تحويل العملة الأجنبية الناتج عن صادرات المحروقات إلى العملة المحلية يمكن ان يزيد من عرض العملة المحلية وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع ضغط الطلب المحلي إلى ارتفاع الأسعار المحلية وذلك يعادل رفع تقدير سعر الصرف الحقيقي (أي ان وحدة من العملة الأجنبية الان تشتري سلعا اقل مما كانت تفعله من قبل) لهذا يقوم البنك المركزي الجزائري بتخفيض المستمر للقيمة الاسمية للدينار للمحافظة على القيمة التوازنية للدينار في المدى المتوسط والطويل.

- في حين ان النشاط الاقتصادي المقاس بمؤشر الإنتاج الصناعي (*IND*) كمتغير تقريبي جاء موافق لنظرية الاقتصادية حيث ازدهار النشاط الاقتصادي نتيجة ارتفاع أسعار النفط وزيادة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام بوحدة واحد تؤدي إلى زيادة سعر الصرف الحقيقي بقيمة 6.4 (أي ارتفاع تقدير سعر الصرف الحقيقي) بما أن الجانب الأكبر من الإنفاق العام في الجزائر يخصص لقطاعات السلع الغير قابلة للتبادل التجاري (الأشغال العامة والبناء، الخدمات) وهي نتيجة منطقية تعكس أثر الانفاق وحركة الموارد أي التوسع في القطاعات الغير تبادلية كالخدمات وتقلص القطاع الإنتاجي خاصة الصناعي مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار النسبية التي تنعكس على سعر الصرف الحقيقي.

- قمنا بإدراج متغير تراكم الاحتياطات الأجنبية الناتجة عن تدفقات النقد الأجنبي المتأتبة من صادرات المحروقات عبر ما أطلق عليه S.Edwards(1985) بالأثر النقدي في تفسيره لعوارض المرض الهولندي، ما يترتب عليه توسع في القاعدة النقدية وزيادة عرض النقود، الا انها اخذت اشارة سالبة مما يدل ان السلطات النقدية تتدخل بشكل مستمر بهدف تعقيم النمو السريع في السيولة النقدية لأجل احتواء الضغوط التضخمية عن طريق تكوين احتياطات رسمية من الصرف الأجنبي للمحافظة على قيمة التوازنية للدينار في المدى المتوسط والطويل من قبل البنك المركزي الجزائري.

ومقارنة النتائج السابقة بنتائج طريقة المربعات الصغرى (*OLS*) في الجدول (4-5) بعد إضافة قيمة ثابتة (*C*) نجد أن قيم إشارات المعاملات غير موافقة للنظرية وغير معنوية في بعضها لا تعطي تفسيراً اقتصادياً ذا قيمة، كذلك قيمة $DW = 0.47$ منخفضة وتدل على وجود مشكلة الترابط الذاتي في النموذج مما يشير إلى أننا أمام مشكلة انحدار زائف (*Spurious Regression*) واذا قارنا هذه النتائج نجد أن النتائج مختلفة عن بعضها في الطريقتين، بتلك التي حصلنا عليها باستخدام طريقة جوهانسن للتكامل المشترك، مما يؤكد ضرورة عدم اللجوء إلى الطرائق

التحليلية الإحصائية التقليدية، في حالة كانت السلاسل الزمنية تعاني من مشكلة عدم الاستقرار لكن في حالة الحصول على (Lim and macaleer,2001)¹ لكن في حالة الحصول على متجه واحد للتكامل المشترك (Cointegrating Vector)، كما هو الحال، عندها نستطيع تفسير هذا المتجه على أنه دليل على وجود علاقة في الأجل الطويل، بين المتغيرات الداخلة في النموذج، وتفسر المعاملات بأنها مرونة المدى الطويل. في حين استخدام نموذج تصحيح الخطأ المتعدد VECM، سيمكننا من تعقب العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات، وكذا الانحرافات التي قد تحدث في المدى القريب.

الجدول (4-5): نتائج طريقة المربعات الصغرى (OLS) للنموذج.

Sample: 1995Q1 2016Q4 Included observations: 88				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	221.4258	15.61083	14.18411	0.0000
ROIL	-0.013582	0.038271	-0.354897	0.7236
IPC	0.280453	0.074976	3.740548	0.0003
IND	-0.522385	0.172252	-3.032675	0.0032
LRES	-8.052877	1.306230	-6.164976	0.0000
R-squared	0.682593	Mean dependent var		108.4207
Adjusted R-squared	0.667296	S.D. dependent var		11.50496
S.E. of regression	6.636118	Akaike info criterion		6.678071
Sum squared resid	3655.159	Schwarz criterion		6.818829
Log likelihood	-288.8351	Hannan-Quinn criter.		6.734779
F-statistic	44.62344	Durbin-Watson stat		0.479697
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: نتائج تحليل برنامج بالاعتماد على برنامج EViews9.

2-نتائج اختبار آلية تصحيح الخطأ المتعدد VECM:

1-2- تقدير معادلة تصحيح الخطأ المتعدد VECM: بعد إن تأكدنا من وجود اتجاه تكامل مشترك بين سعر الصرف الحقيقي وسعر النفط والتضخم والنشاط الاقتصادي وتراكم الاحتياطات النقدية، نقوم الآن بتقدير نموذج تصحيح الخطأ للنموذج كمرحلة أخيرة للتكامل المشترك، حسب إحصائية دربن واتسن DW، والشكل (4-2) فان البواقي ساكنة والنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، ومنه فانه يوجد علاقة تكامل مشترك، وهو ما سمح بتقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM الموضح في الملحق رقم (04) مع العلم أن عدد التأخيرات هي 5، تم أخذها وفق أصغر قيمة لمعياري (LR) و (FPE) و (AIC) في نموذج VAR كما راينا ذلك سابقا في الجدول

¹ إباد خالد شلاش المجالي، " أثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (1994-2009)", مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الرابع، 2011، ص346.

(3-4)، كما يعمل نموذج تصحيح الخطأ على اخذ بعين الاعتبار التقلبات التي تحدث في المدى القصير قصد ان تؤول هذه الالية إلى التوازن في العلاقة في المدى الطويل، تكون من الشكل التالي:

$$\Delta Z_t = \alpha + \sum \beta_i \Delta Z_{t-i} + \lambda u_{t-1} + e_t$$

و باستخدام برنامج Eviews 9 نحصل على النموذج VCEM على النحو التالي (الملحق (4)):

$$\begin{aligned} \Delta(\text{TCRE}) = & -0.063506^* (\text{TCRE}(-1) - 1.5433664559 \text{ ROIL}(t-1) - 0.89721726013 \text{ IPC}(t-1) - \\ & 6.40064795813 \text{ IND}(t-1) + 62.0503912316 \text{ LRES}(t-1) + 33.5385291451) + 0.055835 \Delta \\ & (\text{TCRE}(-1)) - 0.205657 \Delta(\text{TCRE}(-2)) + 0.004363 \Delta(\text{TCRE}(-3)) - 0.138891 \Delta(\text{TCRE}(-4)) - \\ & 0.204546 \Delta(\text{TCRE}(-5)) + 0.012383 \Delta(\text{ROIL}(-1)) - 0.011570 \Delta(\text{ROIL}(-2)) - 0.005377 \Delta(\text{ROIL} \\ & (-3)) - 0.003284 \Delta(\text{ROIL}(-4)) - 0.022311 \Delta(\text{ROIL}(-5)) - 0.145882 \Delta(\text{IPC}(-1)) - 0.075219 \Delta(\text{IPC}(- \\ & 2)) + 0.233958 \Delta(\text{IPC}(-3)) - 0.148922 \Delta(\text{IPC}(-4)) - 0.060134 \Delta(\text{IPC}(-5)) - 0.477676^* \Delta(\text{IND}(- \\ & 1)) - 0.407815^{**} \Delta(\text{IND}(-2)) - 0.404845^{**} \Delta(\text{IND}(-3)) - 0.307763^{***} \Delta(\text{IND}(-4)) - 0.045699 \\ & \Delta(\text{IND}(-5)) - 9.284575 \Delta(\text{LRES}(-1)) + 7.693385 \Delta(\text{LRES}(-2)) + 3.030371 \Delta(\text{LRES}(-3)) + \\ & 8.742707 \Delta(\text{LRES}(-4)) + 11.50991^{**} \Delta(\text{LRES}(-5)) - \\ & 1.012250 \dots \dots \dots (1) \end{aligned}$$

$R^2=0.52$ $n=88$ $DW=1.96$ Probability (F-statistic)=0.004
 (*) معامل معنوي عند مستوى 1%. (**) معامل معنوي عند مستوى 5%.

حيث تشير نتائج تقدير اختبار آلية تصحيح الخطأ للنموذج القياسي الواردة في الملحق 4 إلى وجود علاقة عكسية، بين التغير في سعر الصرف الحقيقي وأسعار النفط الحقيقية والتضخم ومؤشر الإنتاج الصناعي وتراكم الاحتياطات الأجنبية، حيث يوضح معامل حد تصحيح الخطأ ($ECM_{t-5} = -0.0635$) بين الأجل القصير، والطويل ويعمل على تصويب الفروقات بين المتغيرات، اما قيمة معامل التحديد ($R^2=0.52$) كانت فوق المتوسطة أي نسبة مقبولة للنموذج حيث سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار مفسر بنسبة 52% بواسطة المتغيرات المفسرة المستقلة، يتضح أيضا من الملحق رقم 04 و05 سلامة النموذج احصائيا بشكل عام، وتظهر احصائية DW معنوية عند مستوي 1%، واحتمالية النموذج (F-statistic) اقل من 1% كذلك على خلو النموذج من الارتباط الذاتي.

على ضوء النتائج في الملحق 5 نموذج تصحيح الخطأ نلاحظ معنوية معامل حد تصحيح الخطأ عند مستوي معنوية اقل من 1% ($ECM_{t-5} = -0.0635$) مع الإشارة السالبة المتوقعة، وهذا يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة المدى في النموذج، وتشير قيمة معامل تصحيح الخطأ إلى سرعة تكيف (Speed Of Adjustment) سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار (TCRE) بين الأجل القصير والطويل، حيث يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة السابقة (t-1) أي خلال الفصل السابق تعادل 6.35

%، أي انه عندما تنحرف قيم المتغيرات المستقلة (ROIL, IPC, IND, LRES) خلال المدى القصير في الفترة الفصلية السابقة ($t-1$) عن قيمتها التوازنية في المدى البعيد فانه يتم تصحيح ما يعادل 6.35% من هذا الانحراف خلال نفس الفترة الفصلية (t).

نسبة التصحيح هذه تعبر عن مدى سرعة التعديل نحو التوازن، بمعنى أن في حالة تعرض سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار (TCRE) إلى صدمة يستغرق حوالي 16 ثلاثي ($1/0.0635=15.8$) أي 4 سنوات كاملة لرجوع لقيمتها التوازنية بعد أثر أي صدمة في النظام نتيجة للتغير في المتغيرات المستقلة، وتعتبر هذه النسبة طويلة نسبياً باتجاه العودة للتوازن في المدى الطويل هذا دليل على وجود تأثير سلبي لوفرة الموارد على الاقتصاد الوطني.

جاءت نتائج اختبار آلية تصحيح الخطأ للمنتج الوحيد بين المتغيرات، منسجمة مع نتائج الاختبارات الأخرى، مما عكس طبيعة العلاقة الاقتصادية التي ربطت بين المتغيرات خلال المدة القصيرة، والطويلة التي دلت أيضاً على وجود تفاعلات جديدة بين هذه المتغيرات، وسرعات متفاوتة للتكيف خلال مدة زمنية مناسبة، غير ان معاملات المتغيرات الأخرى للنموذج تصحيح الخطأ ليست كلها معنوية وهذا لا يشكك في مصداقية النموذج ككل حيث جاءت إشارات معاملات النموذج موافقة لنظرية الاقتصادية للمرض الهولندي، حيث أظهرت نتائج المتغير (IND) الذي يعكس مدى ازدهار النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الوطني نتيجة تحسن أسعار النفط، قد فسر وجود علاقة عكسية قوية، وأثرت تأثيراً معنوياً (C17) (C18) (C19) عند مستوى 5% على ارتفاع تقدير سعر الصرف الحقيقي، نفس الشيء بالنسبة لمعامل تراكم الاحتياطات الأجنبية عند تأخير = 5 (C26) كانت معنوية عند مستوى 5%. ما يدل على وجود تأثير لازدهار النشاط الاقتصادي والأثر النقدي (LRES) في ارتفاع تقدير سعر الصرف الحقيقي للدينار في المدى القصير.

2-2- اختبارات صحة نموذج تصحيح الخطأ المتعدد VECM: إن عدم استقرارية النموذج يؤدي إلى الحصول

على نتائج خاطئة وغير صحيحة لذلك لابد من إجراء اختبار الاستقرار وذلك باستخدام اختبار الجذور المعكوسة المرتبطة (l' inverse raciness associés)، كما هو مبين في الشكل (3-4) ان مقلوب الجذور الاحادية لكثير الحدود داخل الدائرة (النقاط الزرقاء كلها داخل الدائرة) وأن جميع المعاملات اقل من الواحد وهذا يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي أو عدم تجانس التباين ومنه فالنموذج (var5) مستقر.

الجدول (4-6): التمثيل البياني للاستقرار لسلسلة البواقي

Sample: 1995Q1 2016Q4

Included observations: 82

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.006	0.006	0.0028	0.958
		2	0.072	0.072	0.4453	0.800
		3	0.062	0.062	0.7835	0.853
		4	-0.032	-0.038	0.8721	0.929
		5	-0.003	-0.011	0.8727	0.972
		6	-0.154	-0.154	3.0246	0.806
		7	0.113	0.123	4.1963	0.757
		8	-0.102	-0.087	5.1592	0.740
		9	-0.015	-0.007	5.1794	0.818
		10	0.200	0.197	8.9975	0.532
		11	-0.148	-0.154	11.126	0.433
		12	-0.007	-0.052	11.131	0.518
		13	0.148	0.207	13.307	0.424
		14	-0.082	-0.140	13.986	0.451
		15	-0.048	-0.050	14.223	0.509
		16	-0.114	-0.048	15.572	0.483
		17	-0.013	-0.110	15.590	0.553
		18	-0.161	-0.077	18.387	0.430
		19	0.008	0.090	18.394	0.496
		20	-0.021	-0.164	18.441	0.558

اختبار عدم ثبات التباين **Heteroskedasticity Tests**: تبين نتائج اختبار عدم ثبات التباين في الجدول (4-7) ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين في بواقي تقدير نموذج VCEM، حيث جاءت قيمة الاحتمال اختبار فرضية عدم (Prob=0.6156) أكبر من 0.05 وبالتالي نرفض فرضية عدم التي تنص على وجود عدم ثبات التباين.

الجدول (4-7): نتائج اختبار عدم ثبات التباين VEC Residual Heteroskedasticity Tests

VEC Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)		
Sample: 1995Q1 2016Q4		
Included observations: 82		
Joint test:		
Chi-sq	Df	Prob.
767.7905	780	0.6156

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews9

3- اختبار Granger للسببية (Granger Causality Tests):

بعد أن توصلنا من خلال النتائج السابقة بوجود علاقة تكامل متزامن بين سعر الصرف الحقيقي وباقي المتغيرات في المدى الطويل. سنقوم الآن بتحديد نوع هذا التأثير من خلال استعمال اختبار اتجاه العلاقة

السببية بين المتغيرات باستعمال طريقتين اختبار السببية لكرانجر (Granger Causality Tests) واختبار التأثير الخارجي على النموذج.

3-1- اختبار السببية لكرانجر (Granger Causality Tests): يستخدم هذا الاختبار من أجل تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة، حيث يظهر اتجاه السببية هل كان أحادياً، أم تبادلياً أي إن كلا المتغيرين يسبب الآخر، وقد لا تكون هناك علاقة سببية بينهما، له طاقة تنبؤية إضافية (X) إذا كان التباطؤ الزمني للمتغير (Y) يسبب (X) ويبين هذا الاختبار أن نفسه. ويتم تحديد وجود علاقة من (Y) أكبر من الطاقة التنبؤية الإضافية للتباطؤ الزمني للمتغير (Y) نفسه. واختبار العلاقة السببية يقوم على اختبار الفرضية العدمية (H_0) التي تنص على عدم وجود علاقة سببية أو تأثير في المدى القصير، إذا كانت F المحسوبة أكبر من إحصائية فيشر (Fisher) الجدولية: ترفض الفرضية العدمية، أي وجود علاقات سببية والعكس صحيح. أو بالنظر مباشرة إلى احتمال قبول الفرضية العدمية إذا كان أكبر من مستوي معنوية 5% نقبل فرضية العدمية (H_0) أي لا يوجد علاقة سببية بين المتغيرين.

جدول (4-8): نتائج اختبار Grange للسببية للمتغير التابع (TCRE) مع المتغيرات المستقلة.

عند تأخير =5 (LAG= 5)				عند تأخير =1 (LAG= 1)		
اتجاه السببية	F-Statistic	Prob	النتيجة	F-Statistic	Prob	النتيجة
TCRE → ROIL	1.78422	0.1269	لا يوجد سببية	7.13341	0.0091	يوجد علاقة
ROIL → TCRE	1.60025	0.1710	تبادلية	3.16846	0.0787	سببية تبادلية
TCRE → IPC	0.75060	0.5883	لا يوجد سببية	0.63543	0.4276	لا يوجد سببية
IPC → TCRE	1.09363	0.3714	تبادلية	0.11922	0.7307	تبادلية
TCRE → IND	0.88426	0.4962	لا يوجد سببية	14.8932	0.0002	اتجاه سببية
IND → TCRE	0.84579	0.5218	تبادلية	0.76418	0.3845	احادي
TCRE → LRES	1.55160	0.1848	لا يوجد سببية	11.5487	0.0010	اتجاه سببية
LRES → TCRE	1.38633	0.2396	تبادلية	0.65003	0.4224	احادي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews9

يبين الجدول رقم (4-7)، نتائج اختبار السببية بين سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة، حيث عند مستوي ابطأ أمثل يساوي 5 (انظر الجدول 4-3) بنفس درجة تأخير نموذج VCEM المتحصل عليه سابقا، فإننا لم نتحصل على أي علاقة سببية بين متغيرات النموذج. لكن عند تطبيق درجة تأخر تساوي 1 (LAG=1) وفقا لمعيار شوارتز (Schwarz information criterion) المتحصل عليها سابقا في الجدول (4-3) لاختبار التأخر الأمثل تشير النتائج إلى أن هناك علاقة سببية تبادلية بين سعر الصرف الحقيقي (TCRE)

وسعر النفط الحقيقي (ROIL)، وعلاقة أحادية بين سعر الصرف الحقيقي والمتغيرين (LRES، IND)، في حين لا يوجد أي علاقة سببية بين التضخم IPC وسعر الصرف.

3-2- اختبار التأثير الخارجي على النموذج VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests:

لقد اعتمدنا أيضاً على اختبار VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests لفحص العلاقة السببية بين المتغيرات، بموجب هذا الاختبار يمكن التعامل مع متغير داخلي المنشأ (endogenous) على أنه خارجي المنشأ وذلك مع كل معادلة في نموذج VAR حيث يأخذ المتغيرات المستقلة على أنها تابعة في كل معادلة ويفحص العلاقة السببية بينها، استخدمنا إحصائية (Wald) (chi-square) لاختبار المعنوية المشتركة لكل من المتغيرات الداخلية المتأخرة الأخرى في كل معادلات النموذج وأيضاً للدلالة المشتركة لجميع المتغيرات الداخلية المتأخرة الأخرى في كل معادلة من النموذج.

جدول (4-9): نتائج اختبار Wald Test

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Test Results

Dependent Variable	Excluded	Chi-Square Statistics	Degrees of Freedom	P- value (Prob.)
TCRE سعر الصرف الحقيقي	ROIL	0.81561	5	0.9760
	IPC	1.86069	5	0.8681
	IND	12.7841	5	0.0255
	LRES	25.1415	5	0.0001
	ALL VALUES TAKEN TOGETHER	39.8955	20	0.0051
ROIL سعر النفط	TCRE	3.3904	5	0.6400
	IPC	6.5439	5	0.2568
	IND	9.2784	5	0.0985
	LRES	5.3579	5	0.3738
	ALL	22.5561	20	0.3111
IPC التضخم	TCRE	2.8136	5	0.7287
	ROIL	2.0160	5	0.8469
	IND	6.1143	5	0.2953
	LRES	1.6572	5	0.8942
	ALL	14.5061	20	0.8039
IND النشاط الاقتصادي	TCRE	6.2295	5	0.2845
	ROIL	5.1997	5	0.3920
	IPC	2.6694	5	0.7508
	LRES	3.7163	5	0.5909
	ALL	22.7517	20	0.3011
LRES الاحتياطات الأجنبية	TCRE	2.1971	5	0.8212
	ROIL	5.3957	5	0.3695
	IPC	7.1751	5	0.2079
	IND	18.4205	5	0.0025
	ALL	30.72813	20	0.0589

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews9

تبين نتائج الجدول (4-9) اختبار السببية في المعادلة الأولى اين يكون سعر الصرف الحقيقي كمتغير تابع ان مؤشر التقريبي للنشاط الاقتصادي IND وتراكم الاحتمالات الأجنبية LRES تسبب Granger Causal سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار عند مستوى معنوية اقل من 5% حيث كانت النتائج 0.0255 و 0.0001 على التوالي هذا ما يؤكد التأثير سلبي لازدهار النشاط الاقتصادي وتدفق إيرادات النقد الأجنبي الناتج عن ارتفاع وتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية كما اظهرته نتائج تقدير معادلة تصحيح الخطأ المتعدد VCEM ان معاملات المتغيرين IND و LRES كانت معنوية عند مستوى 10% لها أثر سلبي وإيجابي على التوالي على سعر الصرف الحقيقي في الجزائر في المدى القصير، في حين ان المتغيرات ككل (ROIL,IPC,IND,LRES) تسبب Granger Causal عند مستوى قبول اقل من 1% (Prob=0.0051) أي نقبل فرضية العدم (block exogeneity) بان المتغيرات ككل تسبب سعر الصرف الحقيقي، بينما لا توجد سببية في المدى القصير من سعر البترول والتضخم نحو سعر الصرف الحقيقي حيث أن الاحتمال المرافق يساوي 0.9760 و 0.8681 على التوالي وهو أكبر من 0.05. أن المتغيرات المستقلة في نموذج تصحيح الخطأ (ROIL,IPC,IND,LRES) يمكن اعتبارها مجمعة على أنها متغيرات خارجية، حيث أن احتمال الرفض يساوي 0.0051 وهو أقل من 0.05 وهذا ما يؤكد صحة تمثيل نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي بمعادلة واحدة.

في حين جاءت النتائج في باقي المعادلات ان المتغيرات خارجية (are exogenous) أي لا يوجد علاقات سببية لان قيمة الاحتمال لكل قيم المعادلة 0.3311، 0.803، 0.589 كانت أكبر من 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم بعدم خارجية النموذج (block exogeneity).

المطلب الرابع: تجزئة التباين ودوال الاستجابة الدفعية.

1- تجزئة التباين Variance decomposition: يهدف إلى معرفة نسبة التنبؤ في تباين الخطأ الذي يفسر بالصدمات في المتغير نفسه وباقي المتغيرات المستخدمة في الدراسة، وبالتالي سنحاول معرفة نسبة التغيرات المستقبلية التي تفسر بصدمات في سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار (TCRE) المفسرة من قبل صدماته الخاصة والصدمات في المتغيرات المفسرة المتمثلة في: سعر النفط الحقيقي ROIL ومؤشر أسعار الاستهلاك (التضخم) IPC، ومؤشر الإنتاج الصناعي IND، وتراكم الاحتمالات الأجنبية LRES، حللت مكونات التباين للنموذج، وكانت النتائج كالآتي:

الجدول رقم (4-10): تجزئة التباين ل سعر الصرف الحقيقي (TCRE) والتضخم (IPC).

VARIABLES	TCRE	ROIL	IPC	IND	LRES
TCRE					
Q1	100.00	0.000	0.00	0.000	0.000
Q4	66.045	26.81	2.16	0.116	4.86
Q8	46.56	46.947	2.59	0.55	3.35
Q12	39.40	53.73	2.27	1.51	3.08
Q16	40.89	51.13	2.91	1.40	3.65
IPC					
Q1	19.48	0.48	77.43	2.62	0.00
Q4	22.57	1.39	66.86	8.20	0.96
Q8	19.91	1.79	56.94	20.20	1.14
Q12	20.68	2.42	49.82	24.27	2.40
Q16	21.93	2.26	44.76	27.52	3.51

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج **Eviews9**، انظر الملحق 5.

يوضح الجدول تحليل تجزئة التباين يغطي فترة 4 سنوات أي 16 فصل من أجل التأكد من الآثار عندما يُسمح للمتغيرات المفسرة بأن تؤثر على سعر الصرف الحقيقي والتضخم لفترة أطول نسبيا خاصة بعدما تحصلنا سابقا على معامل تصحيح الخطأ في معادلة VCEM سرعة تكييف (Speed Of Adjustment) سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار (TCRE) بين الأجل القصير والطويل الذي يستغرق حوالي 16 ثلاثي للعودة إلى قيمته التوازنية في المدى البعيد بعد أثر أي صدمة في النظام نتيجة للتغير في المتغيرات المستقلة.

في المدى القصير (ثلاثي الأول والرابع المستقبلي)، فإن 100 % من تباين خطأ التنبؤ لسعر الصرف الحقيقي ترجع إلى صدماته الخاصة أي ترتبط بالمتغير نفسه ولا يبدو وجود تأثير سعر النفط الحقيقي خلال هذه الفترة، اما في الفترة الثانية (ثلاثي الرابع Q4) فإن 66 % من تباين خطأ التنبؤ لسعر الصرف الحقيقي ترجع إلى صدماته الخاصة، في حين أن مجموع المتغيرات المفسرة تساهم بحوالي 34 % في تفسير تباين خطأ التنبؤ حيث أن سعر النفط الحقيقي (ROIL) يساهم بنسبة كبيرة 26.81 % وتزداد في المدى الطويل لتصل إلى 53.73 في الفصل 12 هذه النتيجة تتوافق مع دراسة لـ (Ali Al-Zeaud & Bouchaour, 2012)¹ على الجزائر، اما تراكم الاحتياطات الأجنبية كانت 4.86 % ومؤشر النشاط الاقتصادي والتضخم كانت مساهمتهما بنسب ضئيلة في المدى القصير 0.11% و 2.16%. اما في المدى المتوسط والطويل عرف تباين خطأ التنبؤ لسعر الصرف الحقيقي تناقص خلال الفترات بنسبة 46.56 % في ثلاثي الثامن الي 39.4% خلال ثلاثي 12 ثم ارتفعت بشكل

¹ Cherifa Bouchaour & Hussein Ali Al-Zeaud, « Oil Price Distortion and Their Impact on Algerian Macroeconomic » international journal of business and management; vol. 7, no. 18; Canadian Center of Science and Education., 2012,p110.

طفيف خلال الفترة الأخيرة إلى 40.89% في حين عرفت نسبة مساهمة سعر النفط الحقيقي (ROIL) تزايد بنسبة كبيرة في تفسير صدمة على سعر الصرف الحقيقي اما باقي المتغيرات فكانت مساهمتها ضعيف خاصة مؤشر التقريبي للنشاط الاقتصادي لا يتعدى 1.4% فقط، لكن الأكثر إثارة للدهشة في هذه النتائج هو عدم وجود تأثير التضخم على ارتفاع سعر الصرف حيث ساهم بنسبة 2.91% فقط، رغم ما تنص عنة نظرية المرض الهولندي في ارتفاع الضغوط التضخمية الناتجة عن أثر الانفاق، وهذه النتائج لا تتناقض مع بعض الدراسات مثل دراسة (2006) Olomola et Adejumo¹ على الاقتصاد النيجري، ودراسة Mohaghegh and Mehrara (2011)² طبقت على 12 دول عضوة في منظمة الأوبك 8 دول منتجة للنفط خارج الأوبك التي اشارة إلى أن صدمة سعر النفط ليست بالضرورة تضخمية للدول المصدرة للنفط، ولا يساهم التضخم المحلي بشكل مباشر في زيادة تقدير سعر الصرف.

تشير هذه النتائج إلى أن مكونات التباين لسعر الصرف الحقيقي، تتأثر تأثيراً كبيراً بمتغير سعر النفط الحقيقي، وهذا يدعم فرضية الدراسة المبينة على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية من دورها زيادة تقدير سعر الصرف الحقيقي. وتدعم هذه النتيجة النتائج التي تم الحصول عليها في اختبار السببية كرانجر، الذي بين أن سعر النفط الحقيقي يسبب سعر الصرف الحقيقي، وبشكل تبادلي عند تأخر يساوي 1، وبذلك فإن حدوث أي تغير أو صدمة عشوائية مفاجئة في سعر النفط الحقيقي، سيؤثر تأثيراً إيجابياً، وبدرجة ثقة عالية في سعر الصرف الحقيقي مباشرةً، ويستمر هذا التأثير مدداً طويلة.

في حين يرتبط مؤشر أسعار الاستهلاك (التضخم) في المدى القصير (ثلاثي الأول والرابع المستقبلي) بالمتغير نفسه بنسبة كبيرة 77% ثم 67% خلال ثلاثي الرابع ويستمر في الانخفاض إلى غاية 44.8%، مع تزايد مساهمة سعر الصرف الحقيقي في تفسير تغير التضخم من 19.5% إلى 22.6% وهذا ما يتوافق مع سياسة بنك الجزائر في تخفيض سعر الصرف الاسمي للمحافظة على استقرار سعر الصرف الحقيقي التوازني كهدف للسياسة الصرف المنتهجة، مع غياب مساهمة سعر النفط الا بنسبة ضئيلة وهذا ما يتوافق مع العديد من الدراسات التي توصلت إلى ان ليس بالضرورة تكون نتائج تضخمية لارتفاع أسعار النفط ، لكن ما يثير الانتباه هو قوة مساهمة مؤشر الإنتاج

¹ Philip A. Olomola, Akintoye V. Adejumo ,« Oil price shock and macroeconomic activity in Nigeria », *International Research Journal of Finance and Economics* ,ISSN 1450-2887, Issue 3 (2006),p28-35.

² Mohsen Mehrara, , Mohsen Mohaghegh, " Macroeconomic Dynamics in the Oil Exporting Countries: A Panel VAR study ", *International Journal of Business and Social Science* Vol. 2 No. 21 [Special Issue – November 2011],p288-295.

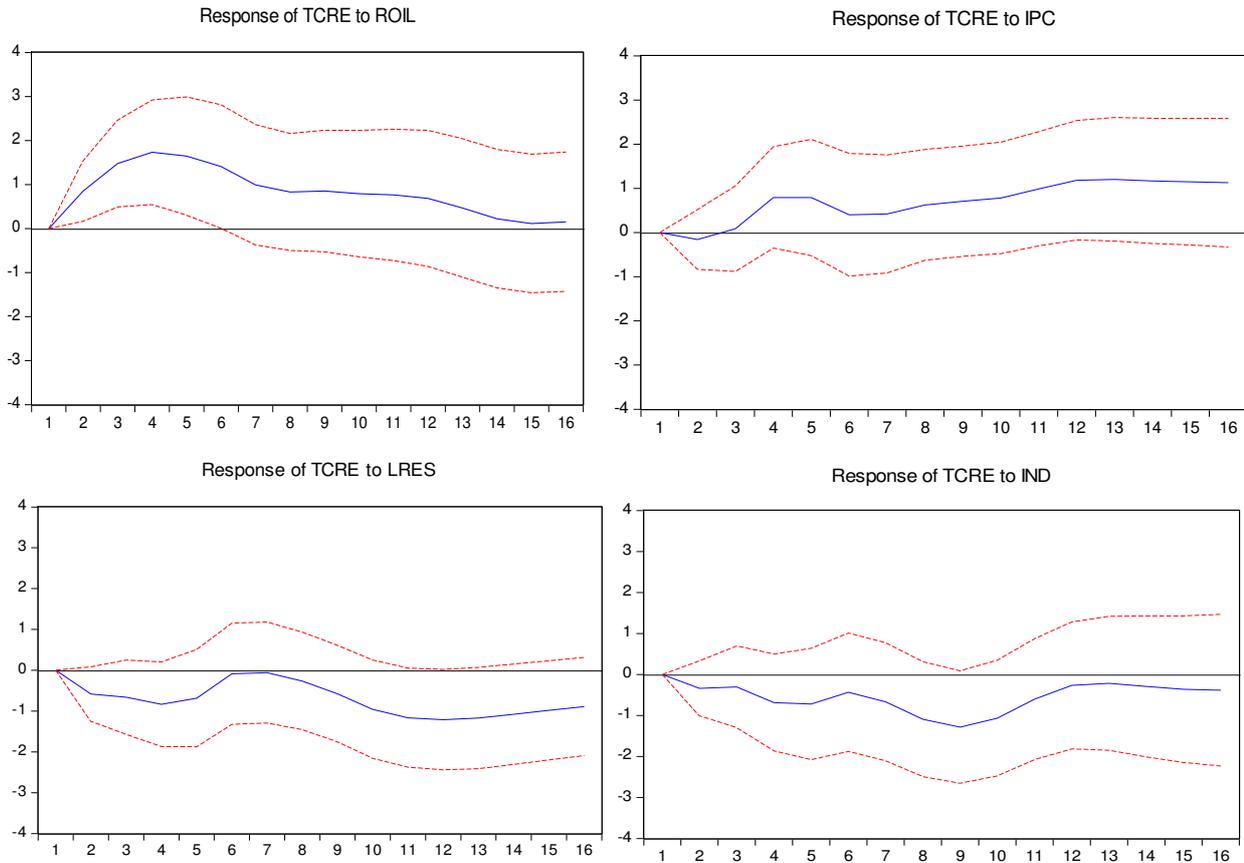
الصناعي كمؤشر تقريبي للناتج المحلي (GDP) حيث عرف تزايد مستمر من 2.6% إلى غاية 27.6% في ثلاثي السادس عشر مما يدل على ان التضخم في الجزائر مرتبط بالمشاكل الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني.

2 – دوال الاستجابة الدفعية Impulse response functions: بعد دراسة أثر نسبة التغيرات المستقبلية في (TCRE) المفسرة من قبل صدماته الخاصة والصدمات في المتغيرات المفسرة، سننتقل إلى تحليل الاستجابات الدفعية لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للصدمات الهيكلية في المتغيرات المفسرة، والاستجابات الدفعية للمتغيرات لتقلبات سعر النفط الحقيقي (ROIL) لفترة تنبؤ تمتد على مدى 16 ثلاثي.

2-1- الاستجابة الدفعية لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار (TCRE):

في هذا الجزء سوف نقوم بتحليل تأثير المتغيرات المستقلة (ROIL,IPC,IND,LRES) على سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار، وهذا بالاستعانة بدوال الاستجابة الدفعية لفترة تنبؤ تمتد على مدى 16 ثلاثي، ويبين الشكل دوال الاستجابة الدفعية لكل صدمة واحدة لكل متغير مفسر:

الشكل (3-4): استجابة سعر الصرف الحقيقي للمتغيرات المستقلة



المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

- حيث يلاحظ أن استجابة سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار لصدمة موجبة في سعر البترول كانت موجبة ومتزايدة إلى غاية الثلاثي الرابع لتبدأ في الانخفاض إلى نهاية الفترة، حيث حدوث صدمة إيجابية واحدة في سعر البترول الحقيقي ستؤدي إلى ارتفاع قيمة سعر الصرف الحقيقي بمقدار 1.7 وحدة خلال الفترة الرابعة، وهذا يدعم فرضية المرض الهولندي، حيث يتبين أن حركة سعر الصرف الحقيقي في الجزائر ترتبط بتغيرات أسعار البترول. فأسعار البترول تعتبر أول مصدر لتقلبات سعر الصرف الحقيقي في البلدان المصدرة للنفط، حيث يؤدي ارتفاع أسعار البترول إلى ارتفاع في مستوى الأجور الحقيقية وارتفاع في الإنفاق العام، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع في أسعار السلع الغير قابلة للتبادل التجاري، فينتج بذلك ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي.

- بإعطاء صدمة إيجابية بوحدة واحدة في مؤشر أسعار الاستهلاك (التضخم) سينخفض سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار خلال ثلاثي الثاني فقط بمقدار -0.2 وحدة الا انه ظريفي، ليرتفع بعد ذلك ابتداء من الفترة الثالثة لي يصل +0.8 خلال الثلاثي الرابع والخامس وليستمر في ال ارتفاع إلى غاية الثلاثي الأخير بمقدار 1.2 وحدة، ال ارتفاع الكبير في أسعار البترول لسنوات 2000 سمح للحكومة الجزائرية بزيادة نفقاتها العامة خاصة على القطاع الغير قابلة للتبادل التجاري (الاستثمار في البنية التحتية) ونفقات الاستهلاك، حيث التفاعل القوي بين الإنفاق الحكومي وعائدات النفط في البلدان المصدرة للنفط عادة ما تتبعها توسعات في كل من السياسات المالية والنقدية، والتي على الرغم من زيادة الناتج المحلي الإجمالي، تؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية. هذا التأثير غير المباشر لأسعار النفط على الأسعار المحلية في الدول المصدرة للنفط هو أحد الآليات الخاصة بما يعرف بـ لعنة الموارد التي تعاني منها الدول المصدرة للنفط¹.

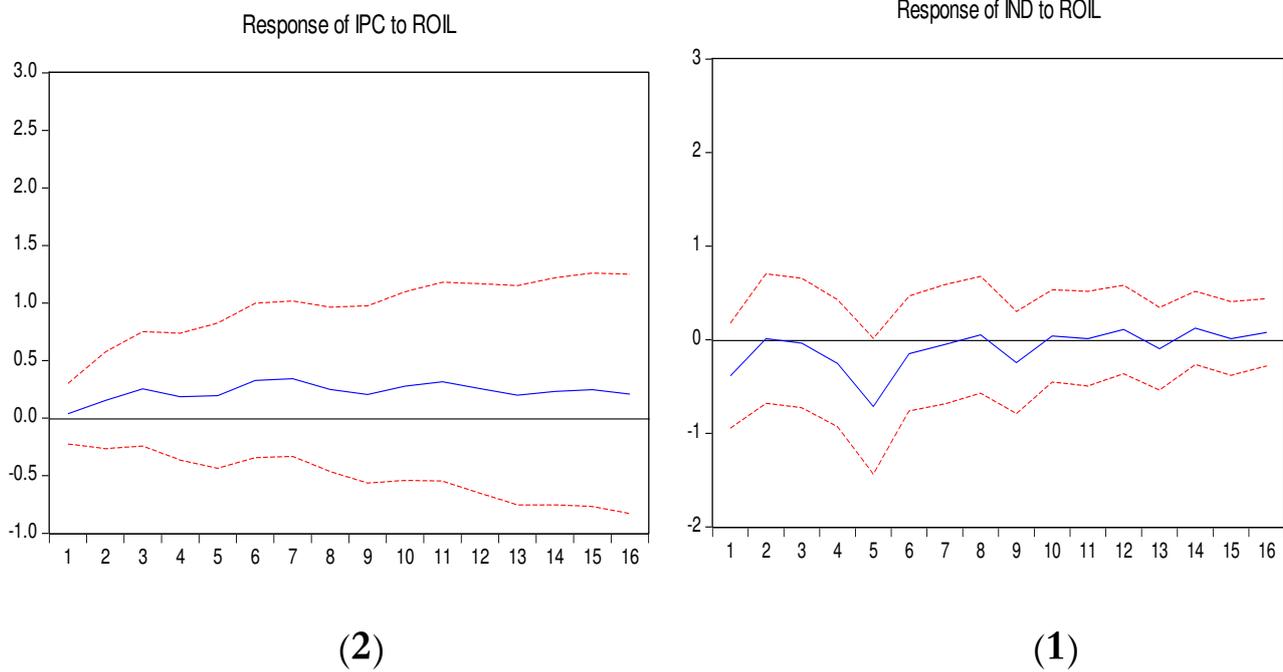
- في حين كانت استجابة سعر الصرف الحقيقي لصدمة موجبة واحدة للناتج المحلي الخام (IND) والاحتياطات الأجنبية (LRES) كانت استجابة سلبية على طول الفترة هذه النتيجة جاءت متطابقة مع تحليل تجزئة التباين توصلنا إلى ان هناك ضعف في مساهمة هذين المتغيرين على سعر الصرف الحقيقي رغم انهما يسببان سعر الصرف الحقيقي في المدى القصير حسب سببية كرانجر.

2-2- الاستجابات الدفعية للمتغيرات لتقلبات سعر النفط الحقيقي (ROIL)

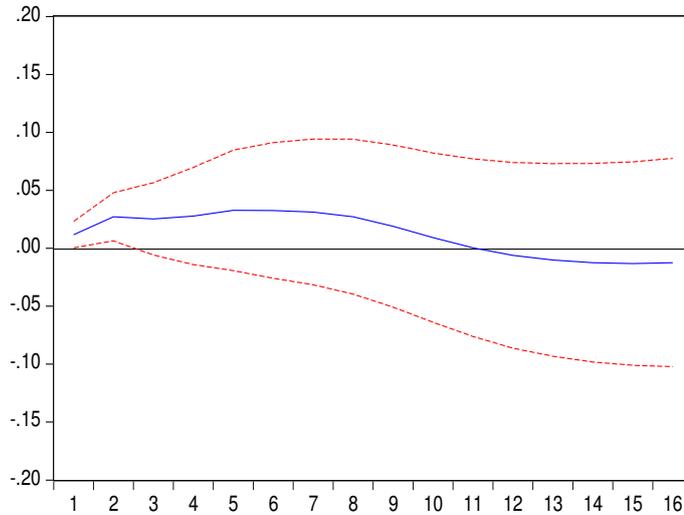
يبين الشكل (3-4) دوال الاستجابة الدفعية للمتغيرات الكلية التي تتركز على صدمة موجبة في سعر النفط الحقيقي لفترة تنبؤ تمتد على مدى 16 ثلاثي، تحصلنا على ما يلي:

¹ Mohsen Mehrara, , Mohsen Mohaghegh ,Op.cit.,p291.

الشكل (4-4) دوال الاستجابة الدفعية المتغيرات الكلية لتقلبات سعر النفط الحقيقي (ROIL).



Response of LRES to ROIL



(3)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.

- يتضح من الشكل (1) أن استجابة الناتج الداخلي الخام (IND) كانت سلبية خلال 8 فترات ثم أصبحت موجبة لتعود سالبة حيث كانت الاستجابة متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض على طول الفترة، وهذا يوضح أكثر الارتباط الشديد للاقتصاد الوطني بتقلب سعر النفط مما ينعكس على ناتج المحلي الخام المتمثل في نمو الاقتصادي المتذبذب خلال طول فترة الدراسة 1995-2016، وهذا يدعم الدور الأساسي الذي يلعبه قطاع المحروقات في

الاقتصاد الجزائري وهذا من خلال ما يوفره من مداخيل للحكومة، فيلاحظ أن استجابة الناتج الداخلي الخام لارتفاع أسعار البترول كانت سالبة في معظم الفترات وهذا ما يدعم فرضية نقمة الموارد الطبيعية في الجزائر.

- ومن جهة أخرى في الشكل (3) نلاحظ أن صدمة موجبة في سعر البترول لها تأثير موجب على تراكم الاحتياطات الأجنبية (LRES) التي تعبر عن الأثر النقدي لصدمة النفطية، وقد امتد هذا التأثير الموجب على مدى 11 فترة، ويمكن أن نفسر هذا على أساس أن ارتفاع أسعار البترول يترتب عليه ارتفاع كبير في الصادرات (80مليار دولار سنة 2008)، والتي تحول في حسابات البنك المركزي، فتستفيد منها البنوك العامة، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى السيولة في الاقتصاد الجزائري، وهذا ما يتحقق في كل مرة ترتفع فيها أسعار البترول حيث لاحظنا أن البنوك العامة كان لديها فائض كبير في الموارد المالية الغير مستعملة والتي مصدرها عائدات المحروقات الا انه بعد تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية انخفض مستوى السيولة لديها بشكل كبير حتي وصلت إلى طبع النقود سنة 2017 بدون مقابل.

- اما في الشكل (2) كانت استجابة مؤشر أسعار الاستهلاك (التضخم) لصدمة موجبة في سعر البترول لها تأثير موجب على ارتفاع الأسعار المحلية، نظرا لارتفاع أسعار النفط في مطلع القرن الحالي حققت الجزائر إيرادات مالية كبيرة وبالتالي فائض في الميزانية العامة وفي المقابل زيادة في الإنفاق وبما أن الجانب الأكبر من الإنفاق العام في الجزائر يخصص لقطاعات السلع الغير قابلة للتبادل التجاري (الأشغال العامة والبناء، الخدمات) مما يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي عبر ما أطلق عليه في نموذج Corden&Neary بأثر الانفاق ما قد يقوض تنافسية الاقتصاد الوطني خاصة في قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري خارج المحروقات مما يعرقل مجهودات الحكومة الجزائرية في تنويع الصادرات خارج المحروقات.

المبحث الثالث: اختبار تراجع القطاع الصناعي (أثر إعادة تخصيص الموارد)

بعد ما توصلنا في المبحث السابقة إلى وجود تامين لسعر الصرف الحقيقي للدينار كدليل على وجود أثر الانفاق في الاقتصاد الجزائري حسب نموذج نظرية المرض الهولندي، نهدف الان إلى تحليل النتائج القياسية وتحديد نوعية العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي في تراجع أداء القطاع الصناعي بهدف اختبار الأثر الثاني للمرض الهولندي. المطلب الأول: البيانات ومنهجية الدراسة القياسية.

من اجل اختبار الأثر الثاني، أثر إعادة تخصيص الموارد ونعني به حركة تنقل عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) من القطاع المتأخر (الصناعة) (Manufacturing Sector) إلى القطاعين التوسعي وقطاع الخدمات، ويكون تأثير حركة الموارد نشطا عندما ترتفع أسعار صادرات القطاع المزدهر (المحروقات) مما يجعل إنتاج القطاع الصناعي ينخفض،

ويسمى هذا بالأثر المباشر لتراجع القطاع الصناعي (De-industrialisation) هذه النقطة تمثل المشكلة الرئيسية للمرض الاقتصادي الهولندي لأن زيادة الأسعار النسبية في قطاع سلع وخدمات غير تبادلي دوليا يصحبه عادة ارتفاع معدلات الربح فيها، وهذا عامل رئيسي في دفع المستثمرين إلى استثمار أموالهم في قطاعات السلع والخدمات التي يصعب استيرادها، أكثر من استثمارها في قطاع المنتجات الصناعية، وهذا من أهم أسباب التفاوت الكبير في النمو لصالح القطاعات التي لا تقبل المتاجرة دوليا، وتزايد اعتماد الاقتصاد على الاستيراد.

يمكن قياس هذا الأثر عن طريق انكماش نمو الإنتاج الصناعي الجزائري (Manufacturing Sector)، في العقود الأخير أصبح الأداء الصناعي الجزائري محيياً للآمال عند مقارنته بأداء البلدان المجاورة. في عام 2015، تم تصنيف الجزائر في المركز 92 في مؤشر الأداء الصناعي التنافسي (Competitive Industrial Performance Index (CIP))¹، متخلفاً عن المغرب (حقق المركز 64) وتونس (المرتبة 62). وهذا يضع الجزائر في الجزء الأوسط الأدنى من البلدان المدرجة في هذا الترتيب من قبل منظمة (UNIDO, 2017)، هناك العديد من العوامل ساهمت في إفقار أداء القطاع الصناعي في الجزائر وتراجع مساهمته في الناتج المحلي الخام بعد ما كان يمثل حوالي 17% سنة 1987 أصبح سنة 2016 حوالي 4.5 %، لم يحقق معدلات نمو تفوق معدلات نمو القطاعات الأخرى، بسبب السياسات سيئة التصميم لنقل التكنولوجيا، ونقص رأس المال البشري، الخصوصية وضعف الابتكارات، وقد تكون هذه الأسباب كنتيجة حتمية لتبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات، وانحياز نموذج الصناعات المصنعة في منتصف الثمانينات لضعف إنتاجية الصناعة، لهذا سنحاول من خلال هذا المبحث ان ندرس هل تراجع الصناعي في الجزائر كان بسبب متغيرات خارجية كارتفاع سعر الصرف الحقيقي ونتيجة ازدهار قطاع المحروقات متمثل في تحسن أسعار النفط خلال الفترة 1995-2016. بناء على ذلك قمنا بتحديد النموذج التالي في ظل ما توفر من بيانات فصلية:

$$LIND = f(LROIL, LTCRE, LIPC)$$

حيث:

LIND: لوغاريتم مؤشر الإنتاج الصناعي.

LTCRE: لوغاريتم سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار.

LROIL: لوغاريتم سعر البترول الحقيقي.

LIPC: لوغاريتم مؤشر القياسي لأسعار الاستهلاك (التضخم)

¹ Site de United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), 2018 <https://stat.unido.org/cip/>. vu le 03/03/2018.

وقد تم استخدام مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام كمتغير في العديد من الاديات الاقتصادية لدراسة وجود تأثير حركة الموارد نذكر منها دراسة Adachi & Koitsiwe (2015)¹ على الاقتصاد الأسترالي وفي دراسة اخري على الاقتصاد الروسي ل Bernardina Algieri (2011)² وفي العديد من الدراسات الأخرى التي بحثت في اثبات وجود أثر إعادة تخصيص الموارد استعملت متغير مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام كمتغير تابع، الا انه في ظل فترة الدراسة المختارة (1995: Q1 - 2016: Q4) يصعب اتخاذ نسبة مساهمة القطاع الصناعي كمتغير تابع نظرا لانعدام البيانات الخاصة بذلك، وقد تم التعبير عن هذا المتغير بمؤشر الإنتاج الصناعي الفصلي تم الحصول عليها من موقع صندوق النقد الدولي.

ولدراسة وجود تأثير حركة الموارد في الاقتصاد الجزائري يجب اثبات وجود علاقة عكسية بين كل من ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وال ارتفاع سعر النفط وحتى الأسعار النسبية المتمثلة في مؤشر أسعار الاستهلاك وتراجع الإنتاج الصناعي، نقدر الانحدار التالي مع المتغيرات التي حولت إلى اللوغاريتمات:

$$L(IND_t) = \beta_0 + \beta_1 L(ROIL_t) + \beta_2 L(TCRE_t) + \beta_3 L(IPC_t) + \varepsilon_t$$

$$t = 1, 2 \dots T$$

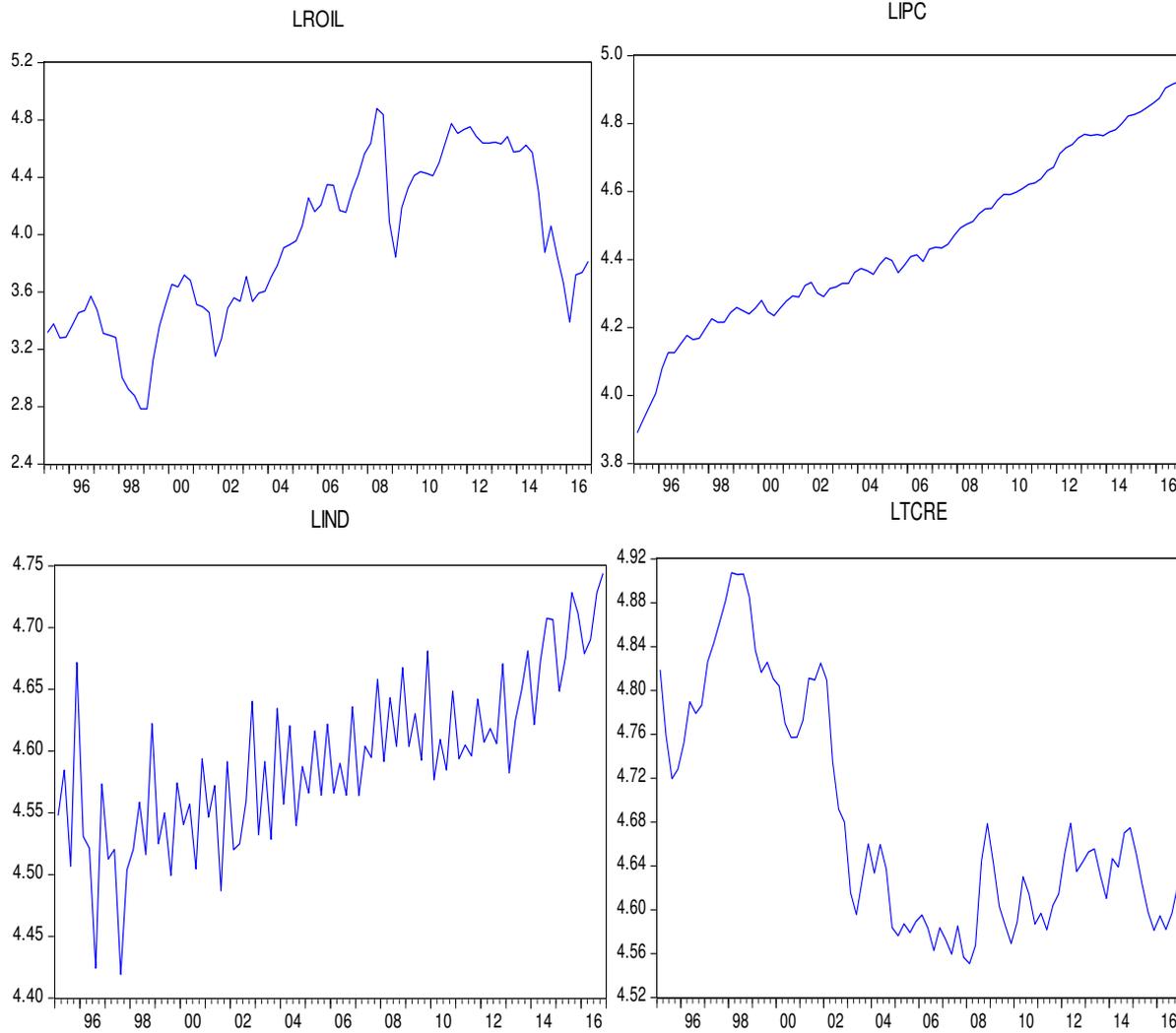
حيث تمثل $\beta_3, \beta_2, \beta_1, \beta_0$ معاملات التقدير ε_t : حد الخطأ العشوائي.

الهدف من إدخال اللوغاريتم النيبيري على المتغيرات هو صقل أو تمهيد البيانات وجعل العلاقة بين المتغيرات خطية، ما يسمح بتفسير المعاملات المقدرة بأنها "مرونة" المتغير التابع فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة المقابلة. سيتم الاستعانة باختبار التكامل المتزامن ل Johansen نموذج تصحيح الخطأ المتعدد VCEM، بوصفه إحدى التقنيات الإحصائية الحديثة في تحليل سرعة التكيف والتلاؤم للمتغيرات عبر الزمن.

¹ Kegomoditswe Koitsiwea, Tsuyoshi Adachia, « *Australia mining boom and Dutch Disease: analysis using VAR method* », *Procedia Economics and Finance*, vol 30, 2015, p 401 – 408.

² Bernardina Algieri, " *The Dutch Disease: evidences from Russia* ", *Econ Change Restruct* 44, march 2011, p243–277

الشكل (4-5) الأشكال البيانية لمتغيرات النموذج (السلاسل الزمنية الاصلية).



يتضح من خلال الأشكال البيانية للسلاسل الزمنية الأصلية محل الدراسة: لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي (LTCRE) ولوغاريتم سعر النفط الحقيقي (LROIL) ولوغاريتم مؤشر أسعار الاستهلاك (LIPC) ولوغاريتم مؤشر الإنتاج الصناعي (LIND) خلال الفترة (1995-2016) وجود تذبذبات في هذه السلاسل مما يدل على أنها تحتوي على اتجاه زمني، وبالتالي قد تكون غير مستقرة عند المستوى، ولدراسة استقرارية هذه السلاسل يتم اللجوء إلى اختبارات الاستقرار.

المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة التأخير المثلى

1 - اختبار الاستقرارية: من اجل معرفة درجة تكامل المتغيرات المستخدمة في هذا النموذج، حيث يتعين في البداية التأكد من استقرار متغيرات النموذج لكل من لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي (LTCRE) ولوغاريتم سعر النفط الحقيقي (LROIL) ولوغاريتم مؤشر أسعار الاستهلاك (LIPC) ولوغاريتم مؤشر الإنتاج

الصناعي (LIND) خلال الفترة (1995-2016) والتأكد من مدى سكونهما وتحديد رتبة تكامل كل متغير، لهذا استخدمنا اختبار Dickey-Fuller الموسع لجذر الوحدة، وقد تم حساب عدد التأخيرات بناء على أصغر قيمة يأخذها المعامل Schwarz و Akcaike.

جدول رقم (4-11) اختبار Dickey-Fuller الموسع لجذر الوحدة (ADF)

الفروق الاولى			السلاسل الاصلية			المتغيرات
بدون حد ثابت واتجاه عام	مع حد ثابت	مع حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام	مع حد ثابت	مع حد ثابت واتجاه عام	
*-7.52224 (-1.94461)	*-7.48394 (-2.89551)	*-7.47673 (-3.46291)	0.101139 (-1.94454)	-1.568640 (-2.89519)	-2.093820 (-3.46292)	LROIL
*-5.44158 (-1.94476)	-5.573283 * (-2.89677)	*-5.81164 (-3.46486)	1.417578 (-1.94471)	0.051264 (-2.89677)	*-4.08755 (-3.46486)	LIND
*-7.06715 (-1.94461)	-7.027201 * (-2.89551)	-6.982344 * (-3.46291)	-0.343025 (-1.94461)	-1.649246 (-2.89551)	-2.39531 (-3.46291)	LTCRE
*-3.45885 (-1.94461)	*-4.74747 (-2.89551)	*-7.79571 (-3.46354)	3.217386 (-1.94476)	-0.885825 (-2.89592)	-1.904705 (-3.46486)	LIPC

* تشير إلى رفض فرضية جذر الوحدة بالتالي السلسلة مستقرة عند مستوى معنوية 5%.

() تمثل القيم الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5%.

المصدر: : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج **EViews9**. انظرا الملحق 7.

تشير النتائج الآتية في الجدول (4-11) إلى ان جميع السلاسل الزمنية محل الدراسة المحولة عن طريق الفروق من الدرجة الأولى مستقرة، وذلك باعتبار أن القيم المحسوبة أكبر تماما من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1)I. وهذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول. وبمشاهدة الشكل (4-5) تتأكد هذه النتيجة، حيث نلاحظ أن السلاسل تتذبذب حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن. وهذا يعني أن هناك احتمالا بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة أي التقارب بين سيرورات السلاسل الزمنية. وللتحقق من ذلك، استخدمنا طريقة جوهانسون للتكامل المشترك، قبل تطبيق ذلك يجب تحديد الفجوة الزمنية للتأخر أو الإبطاء الأمثل.

2-نتائج اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني (Selection the lag length)

يتم اختيار عدد فترات التأخر الملائمة والتي تقوم بتدنية قيمة المعايير المقترحة في الجدول (4-12)، حيث يختار برنامج Eviews9 عدد الفجوات الزمنية المناسبة بشكل اوتوماتيكي بناء على معايير المعلومات المدرجة في الجدول (4-12)، ولذلك اعتمدنا في تحديد عدد مدد التباطؤ الزمني على معيارين الأكثر استخداما Schwarz و Akcaike، لإيجاد العدد الأمثل لمدد التباطؤ (Lags)، وتظهر نتائج اختبار هذه المعايير في الجدول (4-12) حيث قمنا باختيار التباطؤ الزمني الأمثل الذي تحصلنا عليه بناء على أصغر قيمة يأخذها معيار Schwarz و Akcaike. اي درجة التأخر الملائمة هي درجة واحدة (Lag=1)، باعتبارها الدرجة المثلى لاستخدامها في تقدير نموذج التكامل المشترك VCEM كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (4-12): نتائج اختيار درجة التأخر المثلى.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LIND LROIL LTCRE LIPC
Exogenous variables: C
Date: 03/26/18 Time: 16:58
Sample: 1995Q1 2016Q4
Included observations: 83

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	224.3812	NA	5.81e-08	-5.310391	-5.193821	-5.263560
1	628.5035	759.5551	5.04e-12	-14.66274	-14.07988*	-14.42858*
2	639.6182	19.81899	5.69e-12	-14.54502	-13.49588	-14.12353
3	671.9405	54.51948	3.86e-12	-14.93833	-13.42291	-14.32951
4	699.6543	44.07498*	2.95e-12*	-15.22059	-13.23888	-14.42445
5	715.8941	24.26188	3.00e-12	-15.22636*	-12.77838	-14.24290

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

يتبين من خلال نتائج الجدول أن المعايير الثلاثة (LR) و (FPE) و (AIC) تشير إلى ضرورة اخذ فجوة زمنية مختلفة من معيار إلى اخر، الا ان درجة التأخر الملائمة هي درجة واحدة (Lag=1) ولدى تطبيق هذا العدد الأمثل من مدد التباطؤ الزمني (1)، على الاختبارات الإحصائية اللاحقة تبين وجود دلالة إحصائية لهذه الاختبارات، وتم الحصول على نتائج معنوية في وجود علاقة توازنه في المدى الطويل.

المطلب الثالث: التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ المتعدد VECM

1- نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك (Cointegration Test):

المرحلة الثانية فتمثل في اجراء اختبار التكامل المتزامن لغرض اختبار إمكانية وجود علاقة توازن في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة كون ان هناك أكثر من متغيرين في النموذج، اقترح Johansen (1988) طريقة لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك، بالتالي إمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك. هذا يعني ان المتغيرات في النموذج من الممكن ان يكونوا اكثر من علاقة توازنيه، بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات كانت متكاملة من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى، بالتالي يمكننا اجراء اختبار التكامل المشترك لـ جوهانسن (Co-integration Test Johansen) لوجود علاقة توازنيه بين المتغير التابع (TCRE) والمتغيرات المستقلة في الاجل الطويلة.

الجدول (4-13): نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

الاحتمال	القيمة الحرجة عند 0.05	إحصائية الأثر λ_{trace}	القيمة الذاتية Eigenvalue	الفرضية العدمية
0.0368	47.85613	49.24554	0.329321	$r = 0$
0.7871	29.79707	14.89159	0.112416	$r \leq 1$
0.8462	15.49471	4.635880	0.046154	$r \leq 2$
0.4494	3.84166	0.572099	0.006630	$r \leq 3$

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews9. الملحق 9.

من خلال الجدول (4-13)، تشير نتائج اختبار الأثر إلى رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المتزامن ($r = 0$) وذلك لأن قيمة إحصائية الأثر λ_{trace} عند هذه الفرضية تساوي 49.24554 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 47.85613 عند مستوى معنوية 5% في حين أنه يتم قبول الفرضية العدمية الموالية التي تفيد بوجود علاقة واحدة على الأكثر للتكامل المتزامن ($r \leq 1$)

نظرا لكون قيمة إحصائية الأثر λ_{trace} والتي تساوي 14.89159 أقل من القيمة الحرجة للاختبار البالغة 29.79707 عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني وجود علاقة واحدة للتكامل المشترك بين المتغيرات أي أن هذه المتغيرات لا تبعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها ويمكن كتابة المتجه

ملاحظة ذلك، من خلال تقلص مساهمة قطاع الصناعي في ناتج المحلي الخام حيث لم يتجاوز 5 % ، الا انه يصعب اثبات ميكانيزم انتقال عوال الإنتاج بين القطاعات الاقتصادية كما تنص عليه نظرية المرض الهولندي لان افتراضات النظرية قوية على اقتصاديات النامية .

- اما الإشارة السالبة لمعامل سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار (LTCRE) دلالة على أن هذا المتغير يؤثر سلبا على الصناعة التحويلية في المدى الطويل، حيث ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للدينار بوحدة واحده يؤدي إلى تراجع الإنتاج الصناعي بـ 0.236-، هذا يدل على أن ارتفاع القيمة يضعف قدرة المنتجات المحلية على المنافسة لان الوحدة الواحدة من العملة الاجنبية سوف تشتري سلعا وخدمات في الاسواق المحلية اقل مما كانت تفعله من قبل، ومن جانب اخر فان أثر الانفاق سيؤدي دوراً سلبياً على القطاعات التبادلية من خلال استقطابه لعوامل الانتاجية من هذه القطاعات وتوجيهها نحو قطاعات السلع غير التبادلية والنتيجة الحتمية ستكون تعثر قطاعات السلع التبادلية خاصة الصناعات التحويلية، بالتالي سيتحول الطلب المحلي إلى المنتجات المستوردة لان اسعارها ستكون ارخص ثمناً من وجهة نظر المواطن المحلي، وهذا عامل رئيسي في دفع المستثمرين إلى استثمار أموالهم في قطاعات السلع والخدمات التي يصعب استيرادها، أكثر من استثمارها في قطاع المنتجات الصناعية. مما يحد في نمو قطاع الصناعي (Manufacturing Sector) بالمقارن بقطاع السلع والخدمات غير تبادليا وهذا ما تم ملاحظته في قطاع البناء والاشغال العمومية وقطاع الخدمات بصفة عامة أين حقق معدلات نمو سريعة في سنوات ازدهار قطاع المحروقات في الجزائر.

- اما مؤشر أسعار الاستهلاك (IPC) أي التضخم لم تأخذ الإشارة المتوقعة الموافقة لنظرية المرض الهولندي التي تنص على وجود علاقة عكسية بين ارتفاع الأسعار النسبية وتراجع الإنتاج الصناعي، وهذا بسبب نوعية البيانات التي يقدمها مؤشر الارقام القياسية للأسعار المستهلك الذي يضم كل اسعار السلع والخدمات غير التبادلية واسعار السلع التبادلية، أي ان مؤشر أسعار الاستهلاك (IPC) لا يعكس بدقة أسعار سلع غير تبادلية في حين لا يمكن للأسعار السلع التبادلية ان ترتفع لأنها يجب ان تتساوى مع الاسعار العالمية، فان السلع غير التبادلية غير معرضة للمنافسة الدولية، وبالتالي ستبقى محافظة على الارتفاع النسبي في اسعارها، وهذا يعني ارتفاع معدل تبادلها الداخلي نسبة إلى السلع التبادلية وهذا من شأنه ان يؤدي إلى ارتفاع دخول عوامل الانتاج فيها مقارنة بالسلع التبادلية مما يؤدي إلى انتقال عوامل الإنتاج بين القطاعين، كخلاصة مؤشر أسعار الاستهلاك لا يعكس حقيقة الارتفاع النسبي لأسعار سلع والخدمات قطاع غير تبادلي هذا من جهة ومن جهة أخرى صعوبة توفر إحصائيات لذلك.

ومقارنة النتائج السابقة لاختبار جوهانسن للتكامل المشترك بنتائج طريقة المربعات الصغرى (OLS) في الجدول (14-4) نجد أن النتائج جد متقاربة من إشارات وقيم المعاملات كانت موافقة للنظرية ومعنوية عند مستوى اقل من 5 % مما تعطي تفسيراً اقتصادياً ذا قيمة، ما عدا متغير التضخم الذي لا يعطي تفسيراً موافقاً للنظرية وهذا راجع لطبيعة البيانات التي يحتويها.

الجدول رقم (14-4): نتائج طريقة المربعات الصغرى (OLS) للنموذج

Dependent Variable: LIND
Method: Least Squares
Date: 03/27/18 Time: 15:41
Sample: 1995Q1 2016Q4
Included observations: 88

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.843254	0.398716	12.14712	0.0000
LROIL	-0.028559	0.013279	-2.150784	0.0344
LTCRE	-0.203927	0.070448	-2.894708	0.0048
LIPC	0.183641	0.024717	7.429637	0.0000

R-squared	0.597236	Mean dependent var	4.594050
Adjusted R-squared	0.582851	S.D. dependent var	0.065531
S.E. of regression	0.042325	Akaike info criterion	-3.442507
Sum squared resid	0.150475	Schwarz criterion	-3.329901
Log likelihood	155.4703	Hannan-Quinn criter.	-3.397141
F-statistic	41.51960	Durbin-Watson stat	2.294859
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج EViews9

2- نتائج اختبار آلية تصحيح الخطأ المتعدد VECM:

1-2- تقدير معادلة تصحيح الخطأ المتعدد VECM نظراً لوجود علاقة تكامل مشترك بين هذه المتغيرات يمكن انجاز نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM الموضح في الملحق رقم (11) مع العلم أن مدة التأخير (Lag=1) تم أخذها وفق أصغر قيمة لمعياري Schwarz و Akcaike، يمكن كتابة معادلة تصحيح الخطأ التي تجمع بين تقلبات المدى القصي والطويل بناءً نتائج تقدير اختبار آلية تصحيح الخطأ للنموذج:

$$\Delta(LIND) = - \underline{0.749668} * (LIND(-1) + \underline{0.0377008} * LROIL(-1) + \underline{0.236332} * LTCRE(-1) - \underline{0.21064814973} * LIPC(-1) - \underline{4.90926285176}) - 0.33342 * \Delta(LIND(-1)) + 0.008722 * \Delta(LROIL(-1)) - 0.097127 * \Delta(LTCRE(-1)) - 0.076511 * \Delta(LIPC(-1)) + 0.00317$$

R²=0.62 **n=88** **DW=1.89** **Probability (F-statistic)=0.004**

إن الجدول الخاص بتقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي الذي يظهر في الملحق (11) لا يبين قيمة الاحتمال للمعاملات، لهذا السبب تم تقدير معادلة نموذج تصحيح الخطأ باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية الذي يظهر في الملحق (10) من أجل الحصول على قيمة الاحتمال الخاصة بكل معامل مقدر في المعادلة. حيث تشير نتائج تقدير معنوية معامل حد تصحيح الخطأ ($ECM_{t-1} = -0.7496$) عند مستوى معنوية اقل من 1% مع الإشارة السالبة المتوقعة، وهذا يؤكد وجود علاقة توازنه طويلة المدى بين المتغير التابع (LIND) وباقي المتغيرات المستقلة.

وتشير قيمة معامل تصحيح الخطأ إلى سرعة تكييف الإنتاج الصناعي (Speed Of Adjustment) بين الأجل القصير والطويل، حيث يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة السابقة ($t-1$) أي خلال الفصل السابق تعادل 74.96%، أي انه عندما تنحرف قيم المتغيرات المستقلة ($LROIL$, $LIPC$, $LTCRE$) خلال المدى القصير في الفترة الفصلية السابقة ($t-1$) عن قيمتها التوازنية في المدى البعيد فانه يتم تصحيح ما يعادل 74.96% من هذا الانحراف خلال نفس الفترة الفصلية (t). بمعنى أن في حالة تعرض النموذج إلى صدمة يستغرق حوالي فصل ونصف للعودة إلى قيمته التوازنية ($1/0.749=1.35$) أي يحتاج إلى فترة قصيرة لرجوع لقيمته التوازنية بعد صدمة في النظام نتيجة للتغير في المتغيرات المستقلة.

3-الاختبارات التشخيصية لنموذج تصحيح الخطأ الشعاعي

قيمة معامل التحديد ($R^2=0.62$) كانت فوق المتوسطة أي نسبة مقبولة للنموذج حيث سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار مفسر بنسبة 62% بواسطة المتغيرات المفسرة المستقلة، يتضح أيضا من الملحق رقم 10 و11 سلامة النموذج احصائيا بشكل عام، وتظهر احصائية $DW=1.89$ أكبر من قيمة معامل التحديد، واحتمالية النموذج (F-statistic) اقل من 1% كذلك على خلو النموذج من الارتباط الذاتي، وهذا يعني أن النموذج له معنوية بصفة عامة.

ولاختبار جودة نموذج تصحيح الخطأ سيتم الاستعانة بالاختبارات التالية:

3-1- اختبار التوزيع الطبيعي Normality tests : سنقوم باختبار فرضية العدم التي تنص على ان توزيع

بواقي التقدير تتبع توزيع طبيعي.

الجدول رقم (4-15): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Normality tests

Sample: 1995Q1 2016Q4
Included observations: 86

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.
1	0.281271	1.133956	1	0.2869
2	-1.113088	17.75848	1	0.0000
3	-0.131269	0.246987	1	0.6192
4	-0.192693	0.532203	1	0.4657
Joint		19.67163	4	0.0006

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	3.319306	0.365344	1	0.5456
2	5.228706	17.79889	1	0.0000
3	2.584853	0.617577	1	0.4319
4	3.987992	3.497790	1	0.0615
Joint		22.27960	4	0.0002

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	1.499300	2	0.4725
2	35.55737	2	0.0000
3	0.864563	2	0.6490
4	4.029993	2	0.1333
Joint	41.95123	8	0.0000

المصدر: : من إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج EViews9

نلاحظ من اختبار التوزيع الطبيعي للاختبارات الثلاث (Jarque-Bera ,Kurtosis,Skewness) ان قيمة

الاحتمال اصغر من 0.05 وبالتالي قبول فرضية عدم أي ان بواقي التقدير تتبع توزيع طبيعي.

3-2- اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Tests: تبين نتائج اختبار عدم ثبات التباين في

الجدول(4-16) ان النموذج لايعاني من مشكلة عدم ثبات التباين في بواقي تقدير نموذج VCEM ، حيث

جاءت قيمة الاحتمال اختبار فرضية عدم (Prob=0.0555) اكبر من 0.05 وبالتالي نرفض فرضية عدم

التي تنص على وجود عدم ثبات التباين.

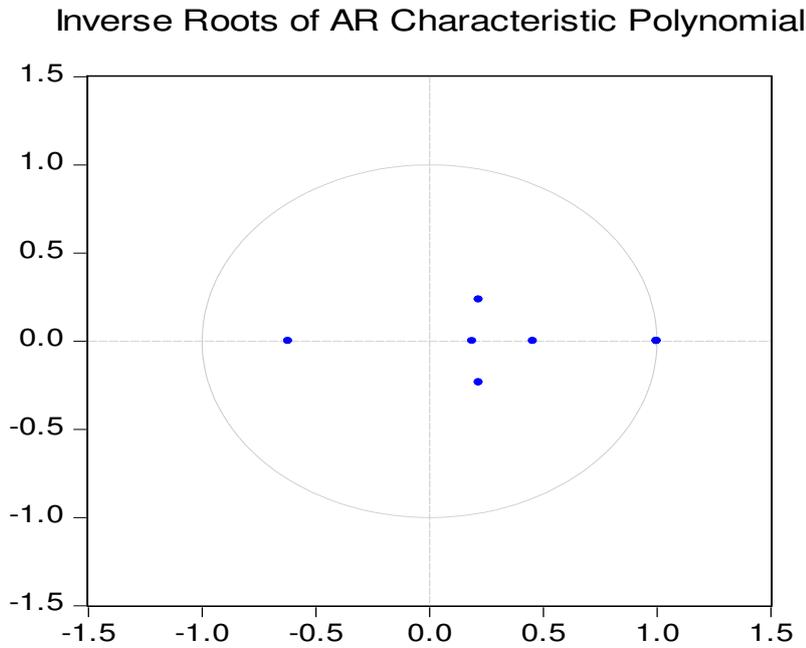
الجدول (4-16): نتائج اختبار عدم ثبات التباين VEC Residual Heteroskedasticity Tests

VEC Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)		
Sample: 1995Q1 2016Q4		
Included observations: 86		
Joint test:		
Chi-sq	df	Prob.
123.5094	100	0.0555

المصدر: : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews9، الملحق 12

إن عدم استقرارية النموذج يؤدي إلى الحصول على نتائج خاطئة وغير صحيحة لذلك لابد من إجراء اختبار الاستقرارية وذلك باستخدام اختبار الجذور المعكوسة المرتبطة (l'inverse raciness associés) ، كما هو مبين في الشكل (4-6)

الشكل (4-6): اختبار استقراريه البواقي



المصدر: مخرجات برنامج EViews9

نلاحظ ان جميع النقاط الزرقاء تقع كلها داخل الدائرة وأن جميع المعاملات اقل من الواحد وهذا يعني أن يعاني من مشكلة الارتباط الخطي أو عدم تجانس التباين ومنه فالنموذج VECM مستقر.

المطلب الرابع: اختبار السببية لكرانجر ودوال الاستجابة الدفعية.

1- اختبار السببية لكرانجر (Granger Causality Tests):

يستخدم هذا الاختبار من أجل تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة، حيث يظهر اتجاه السببية هل كان أحادياً، أم تبادلياً أي إن كلا المتغيرين يسبب الآخر، واختبار العلاقة السببية يقوم على اختبار الفرضية العدمية (H_0) التي تنص على عدم وجود علاقة سببية (Does not Granger Gause) أو تأثير في المدى القصير، إذا كانت F المحسوبة أكبر من إحصائية فيشر (Fisher) الجدولية: نرفض الفرضية العدمية ، أي وجود علاقات سببية والعكس صحيح. او بالنظر مباشرة إلى احتمال قبول الفرضية العدمية اذا كان اكبر من مستوي معنوية 5 % نقبل فرضية العدمية (H_0) أي لا يوجد علاقة سببية بين المتغيرين .

جدول (4-17): نتائج اختبار Grange للسببية للمتغير التابع (LIND) مع المتغيرات المستقلة.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/27/19 Time: 20:55
Sample: 1995Q1 2016Q4
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LROIL does not Granger Cause LIND LIND does not Granger Cause LROIL	87	10.5994 0.03479	0.0016 0.8525
LTCRE does not Granger Cause LIND LIND does not Granger Cause LTCRE	87	16.4668 0.78241	0.0001 0.3789
LIPC does not Granger Cause LIND LIND does not Granger Cause LIPC	87	49.0982 3.10898	6.E-10 0.0815
LTCRE does not Granger Cause LROIL LROIL does not Granger Cause LTCRE	87	9.65906 1.86223	0.0026 0.1760
LIPC does not Granger Cause LROIL LROIL does not Granger Cause LIPC	87	0.05562 1.33410	0.8141 0.2514
LIPC does not Granger Cause LTCRE LTCRE does not Granger Cause LIPC	87	0.16793 1.66559	0.6830 0.2004

المصدر: مخرجات برنامج EViews9

يبين الجدول رقم (4-17)، نتائج اختبار السببية بين لوغاريتم مؤشر الإنتاج الصناعي كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة، عند مستوي ابطأ أمثل يساوي 1 (انظر الجدول 4-12) بنفس درجة تأخير نموذج VCEM المتحصل عليه سابقا، نستنتج ان هناك علاقات سببية بين المتغيرات كما يلي:

- نلاحظ أن سعر النفط الحقيقي يسبب تراجع مؤشر الإنتاج الصناعي في المدى القصير، لان الاحتمال الموافق لإحصائية فيشر يساوي 0.0016 وهو أقل من 0.05.

- هناك علاقة سببية من سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار باتجاه تراجع مؤشر الإنتاج الصناعي لان الاحتمال الموافق لإحصائية فيشر يساوي 0.0001 وهو أقل من 0.05.

- إضافة إلى ذلك، فإن معدل التضخم يسبب ايضا تراجع مؤشر الإنتاج الصناعي في المدى القصير، نظرا لكون الاحتمال المرافق يساوي 0.000006 وهو أقل من 0.05 وهذا يعني أن معدل التضخم يفسر تراجع مؤشر الإنتاج الصناعي رغم إشارة معامل التضخم الموجبة التي لا تتوافق مع نظرية المرض الهولندي.

إذا العلاقة السببية أحادية الاتجاه من المتغيرات المستقلة (LROIL, LIPC, LTCRE) نحو مؤشر الإنتاج الصناعي (LIND) هذا يدل على ان تراجع مساهمة الإنتاج الصناعي في الجزائر يتأثر باي صدمة (موجبة او سالبة) تحدث في متغيرات النموذج، وهذا ما لاحظناه عندما ارتفعت أسعار النفط في بداية الالفية تراجع دور الصناعة

التحويلية في الاقتصاد المحلي، فإن تأثير تغيرات أسعار البترول يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي من خلال ما أطلق عليه Corden&Neary أثر الانفاق خاصة ان الجانب الأكبر من الإنفاق العام في الجزائر خصص لقطاعات السلع الغير قابلة للتبادل الدولي (الأشغال العامة والبناء، الخدمات)، وهذا من شأنه ان يؤدي إلى ارتفاع دخول عوامل الانتاج فيها مقارنة بقطاع السلع القابلة للتبادل الدولي ، ما يترتب عن ذلك انتقال عوامل الإنتاج بين القطاعين ما قد يحد من تنافسية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري خارج النفط.

لتوضيح أكثر مدى تأثير المتغيرات المستقلة على الإنتاج الصناعي، سوف نقوم بتحليل هذا التأثير بالاستعانة بدوال الاستجابة الدفعية.

2-تحليل دوال الاستجابة الدفعية Impulse response function

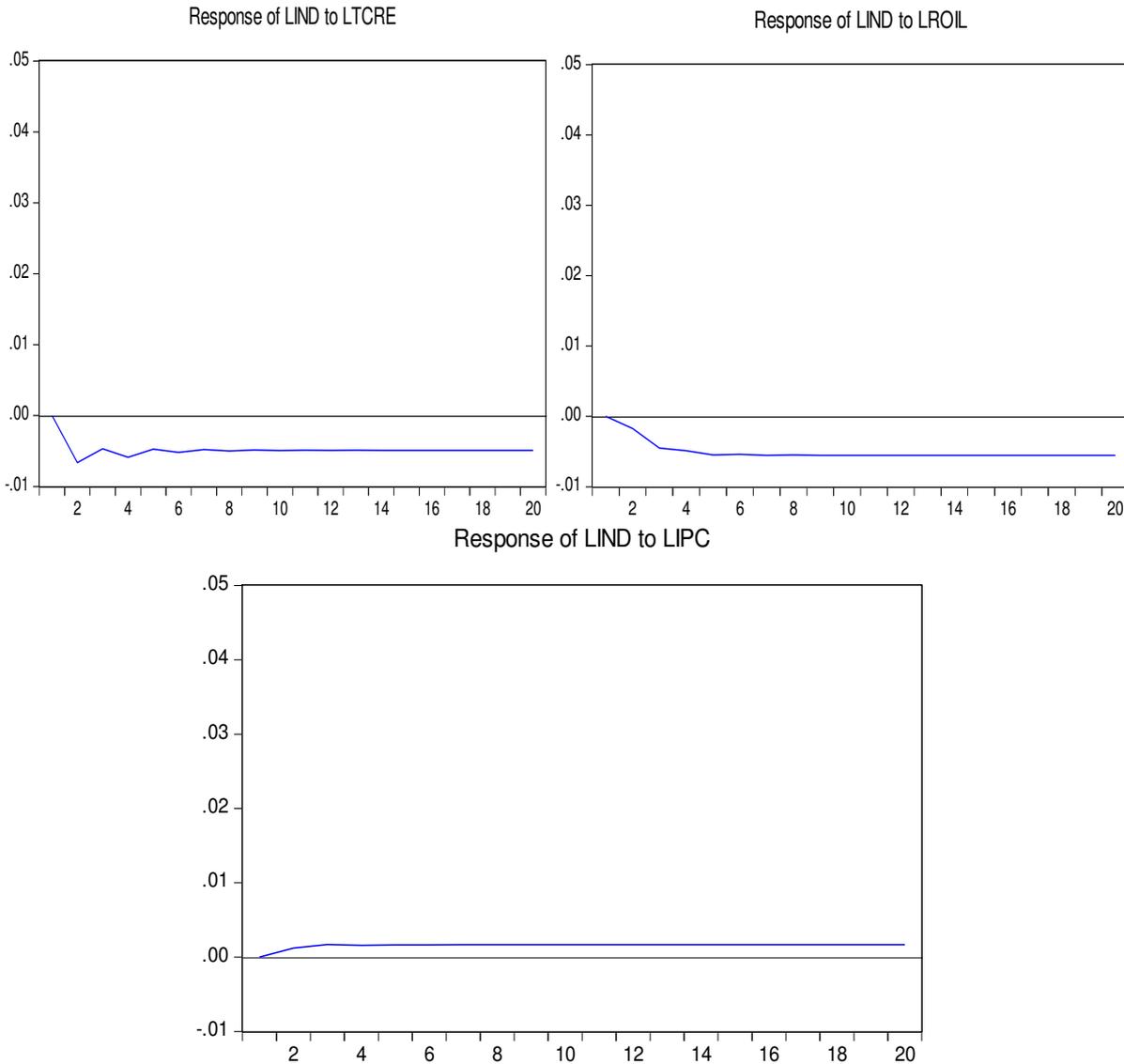
سننتقل إلى تحليل الاستجابات الدفعية لمؤشر الإنتاج الصناعي (LIND) للصدمات الهيكلية في المتغيرات المفترزة، بعدما راينا في المبحث السابقة مدى استجابة المتغيرات لتقلبات سعر النفط الحقيقي (ROIL) خاصة سعر الصرف الحقيقي لفترة تنبؤ تمتد على مدى 16 ثلاثي كدليل على وجود أثر الانفاق، الان سنحلل منحنيات الاستجابة لمؤشر الإنتاج الصناعي ومدى تأثيره بأثر الانفاق لفترة تنبؤ تمتد على مدى 20 ثلاثي، ويبين الشكل (4-6) دوال الاستجابة الدفعية لصدمة واحدة لكل متغير مفسر(انظر الملحق 14 النتائج في شكل جدول):

-استجابة مؤشر الإنتاج الصناعي (LIND) لصدمة واحدة في سعر النفط الحقيقي (LROIL) سيكون لها أثر سلبي ضعيف في البداية على الإنتاج الصناعي بقيمة -0.0017 خلال الفترة الثانية، ليستمر في الانخفاض اكثر خلال الفترة الثالثة ليصل - 0.0045 إلى غاية الفترة السابعة ليصل إلى -0.0055 ليحافظ على قيمة هذا الانخفاض على طول الفترة، رغم ضعف قيمة التأثير الا انه يبين مدى تأثير ارتفاع أسعار النفط في تراجع الإنتاج الصناعي في الجزائر.

-في حين استجابة مؤشر الإنتاج الصناعي (LIND) لصدمة واحدة لسعر الصرف الحقيقي الفعلي سيكون له أثر سلبي اعلى في البداية على الإنتاج الصناعي بقيمة -0.0066 وحدة خلال الفترة الثانية، ثم ينخفض قليلا خلال الفترة الثالثة إلى -0.0046 وحدة تم يرتفع قليلا إلى -0.0058 خلال الفترة الرابعة، اما في الفترة المتوسطة يكون تأثير محصور بين -0.0047 في الفترة الخامسة و-0.0049 في الفترة العاشرة أي بتذبذبات طفيفة وفي المدى الطويل يبقى مستقر بقيمة -0.0048 وحدة خلال طول الفترة. يمكن تفسير ذلك بارتفاع الإنفاق العام في الجزائر نظرا لارتفاع أسعار البترول وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع في أسعار السلع الغير قابلة للتبادل الدولي، فينتج بذلك ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، ومع مرور الوقت يترتب عن ارتفاع سعر الصرف تحول الموارد خارج القطاعات

التصديرية غير المحروقات، وقد بينت العديد من الدراسات هذا الارتباط بين سعر البترول وسعر الصرف الحقيقي في البلدان التي يرتبط اقتصادها كثيرا بعائدات مورد أو سلعة معينة.

الشكل (4-7): منحنيات الاستجابة الدفعية.



المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.

الا ان استجابة مؤشر الإنتاج الصناعي (LIND) لصدمة واحدة في مؤشر أسعار الاستهلاك كانت موجبة أي غير موافقة لافتراضات نموذج المرض الهولندي لكن بقيمة ضعيفة 0.0012 في الفترة الثانية لتستقر عند قيمة 0.0016 على طول فترة الدراسة، هذا راجع لان مؤشر أسعار الاستهلاك لا يعكس بصورة مفصلة ارتفاع في أسعار السلع الغير قابلة للتبادل الدولي فقط بل سلة متنوعة من السلع والخدمات سواء كانت قابلة للتبادل الدولي (مواد غذائية، الألبسة..) او غير قابلة (النقل العقارات الخدمات....).

المبحث الرابع: بعض الحلول والسياسات لتجنب التأثيرات السلبية لوفرة الموارد

تشكل تقلبات أسعار السلع الأولية في البلدان الغنية بالموارد المرتبطة بالأوضاع السائدة في الأسواق العالمية للسلع الأولية تحديات كبيرة أمام صناع السياسات، ما يترتب على تقلبات معدل التبادل التجاري في هذه البلدان المصدرة انتقال التداعيات إلى بقية قطاعات الاقتصاد التي تنشأ من تأثير انعاش قطاع الموارد الطبيعية على الاقتصاد، فعندما ترتفع أسعار السلع الأولية، تؤدي الإيرادات غالباً إلى تعزيز التوازن الخارجي وزيادة الإنفاق الحكومي، مما يزيد النشاط في القطاع غير السلعي من الاقتصاد يترتب عن ذلك أيضاً العديد من الآثار السلبية الغير مرغوبه كما راينا سابقا (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، انخفاض مستوى النمو الاقتصادي، تراجع الاستثمار في رأس المال البشري وانتشار الفساد وسلوك البحث عن الربح..). ورغم أن هذه الدورات قد تكون مدفوعة إلى حد كبير بالعوامل الخارجية، فإن السياسات الداخلية تقوم بدور كبير في التعامل مع آثارها بالنظر لملكية الحكومة لقطاع الموارد الطبيعية في معظم البلدان، فإن السياسة المالية تمثل أهم قناة تضخ بواسطتها عائدات تصدير الموارد في الاقتصاد المحلي، غير أن سياسة المالية العامة لا تحظى دائماً بالمرونة الكافية، بالتالي هناك دور تكميلي لعمليات إدارة السيولة والسياسات النقدية في ضبط التدفقات الأجنبية.

المطلب الأول: انتهاج السياسات النقدية المعاكسة للاتجاهات الدورية

تسعى الدول إلى تكوين احتياطات كبيرة من النقد الأجنبي في أوقات الرخاء أو النمو القوي لاستخدامها في أوقات هبوط النشاط الاقتصادي، إلا أن ما يؤخذ عليها هو أنها حل مؤقت فقط، فلا بد من التفكير في حلول أخرى تكون أكثر قابلية للاستمرار وأكثر فاعلية في تحسين قدرتها على امتصاص الصدمات الخارجية وضمان استقرار اقتصادها الكلي.

1 - تعديل أنظمة الصرف في البلدان المصدرة للسلع الأولية:

هناك عدم تجانس كبير في أطر السياسات النقدية بين مختلف البلدان المصدرة للسلع الأولية. ويعرض الجدول أطر السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف في عينة من الدول المختارة المصدر للسلع الاولية، ذات الدخل المرتفع والمتوسط، واقتصادات الأسواق الصاعدة. تعمل جميع الدول الخليجية بالنظام التقليدي لربط سعر الصرف (جميع العملات مربوطة بالدولار الأمريكي باستثناء الكويت) ولا توجد لديها سياسة مستقلة بشأن سعر الفائدة وتتبع الجزائر واندونيسيا وكازاخستان ترتيبات شبيهة بالربط الزاحف أو سعر الصرف المدار في حين تعمل شيلي وكندا

وحتى استراليا بنظام سعر الصرف المعوم واستهداف التضخم، حيث يلاحظ أن البلدان ذات الصادرات الأكثر تنوعا تتبع نظام سعر الصرف الأكثر مرونة.¹

عموما، لا يوجد إطار واحد للسياسات على مدار العقد الماضي يقترن بنتائج أفضل للاقتصاد الكلي على مستوى البلدان، وبملاحظة النظم النقدية المطبقة في البلدان المنتجة والمصدرة للسلع الأولية (كالنفط مثلا) والتي تكون الصدمات التجارية فيها كبيرة، غالبا ما تتراوح بين خيارين وهما: نظام سعر الصرف الثابت، ونظام استهداف التضخم.

الجدول (4-18): إطار السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف لبلدان مختارة مصدرة للسلع الأولية، 2013

الدول	صادرات سلع الأولية % من PIB	إطار السياسة النقدية	تصنيف بحكم الواقع لنظام سعر الصرف
دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء الكويت	بين 30-59%	ركيزة سعر الصرف الدولار الأمريكي	ربط تقليدي (نظام صرف ثابت)
الكويت	58.2	ركيزة سعر الصرف سلة من العملات منذ ماي 2007	ربط تقليدي
الجزائر	31.2	ركيزة سعر الصرف سلة من العملات	تعويم مدار
أذربيجان	36.6	ركيزة سعر الصرف سلة من العملات	ترتيب مستقر (قليل المرونة)
كندا	5.2	استهداف التضخم	تعويم حر
شيلي	15	استهداف التضخم	تعويم حر
إندونيسيا	2	استهداف التضخم	ترتيب مشابه للربط الزاحف

المصدر: نايف الغيث وأحمد آل درويش وآخرون، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، سلسلة دراسات إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2015، ص39.

ولكن ما يؤخذ على هاذين النظامين هو أنه في ظلهما تكون السياسة النقدية مسايرة للاتجاهات الدورية، فعند حدوث صدمة تجارية معاكسة بانخفاض أسعار السلع الأولية المقوم بالدولار في الأسواق العالمية، فانه لا يكون بمقدور النظامين السابقين السماح للعملة الوطنية بالانخفاض الذي يعتبر ضروريا جدا للاقتصاد للتكيف مع هذه الصدمة

¹ نايف الغيث وأحمد آل درويش وآخرون، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، سلسلة دراسات إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2015، ص38.

المصدر. والأكثر خطورة هو أنه عندما ترتفع سعر المنتجات المستوردة في الأسواق العالمية، فإن استهداف التضخم يتطلب ارتفاع قيمة العملة الوطنية بتشديد السياسة النقدية، وهو عكس ما تقتضيه متطلبات تخفيف التذبذبات في معدلات التبادل التجاري.

يرى "جيفري فرانكل"¹ أن تخفيف التذبذبات في معدلات التبادل التجاري وجعل السياسة النقدية أقل مسايرة (أو أكثر معاكسة) للاتجاهات الدورية في البلدان المنتجة للسلع الأولية يتطلب استخدام نظم نقدية بديلة لكل من سعر الصرف المربوط واستهداف التضخم. و يقترح مجموع من الأنظمة البديلة نذكر بعضها:

1-1- الربط إلى سلة عملات تشمل سعر النفط:

مع قيام دولة خليجية مصدرة للنفط وهي "الكويت" بالتخلي عن الربط الثابت بالدولار والتحول نحو الربط بسلة من العملات منذ ماي 2007 نظرا لتدهور قيمة الدولار الأمريكي وللحد من التضخم المستورد، قدم "فرانكل" مقترحا جديدا ينص على أهمية أن تقوم البلدان النفطية بالتحول نحو الربط بسلة من العملات في مرحلة أولى اقتداء بالكويت، ثانية تقوم بإضافة سعر النفط إلى سلة العملات الرئيسية مثل: الدولار واليورو. حيث تقوم بربط عملاتها إلى سلة تمنح وزنا متساويا لمكوناتها الثلاثة وهي: الدولار (3/1)، اليورو (3/1)، سعر النفط (3/1). وعليه قيمة العملة الوطنية ستتحسن عندما يرتفع سعر النفط وتراجع عندما ينخفض، عندما ترتفع أو تنخفض بـ 30% مثلا مقابل العملات الرئيسية، تتحسن أو تنخفض العملة المحلية بنسبة 10% مقارنة مع هذه العملات تلقائيا، وهو ما من شأنه حماية الاقتصاد من تقلبات أسعار العملات الرئيسية والمساعدة في استقرار مداخل النفط مقومة بالعملة الوطنية².

1-2- استهداف أسعار المنتج (Product Price Targeting):

يقترح "جيفري فرانكل" استخدام رقم قياسي لأسعار المنتج كبديل لمؤشر أسعار المستهلكين الذي يستخدم كإطار لسياسة النقدية لاستهداف التضخم سيكون أكثر ملائمة بالنسبة للبلدان التي تكون فيها الصدمات التجارية كبيرة، كون مؤشر الاستهلاك يمنح وزنا معتبرا للسلع المستوردة في حين أن مؤشر أسعار المنتج موجه نحو "الإنتاج" ويمنح وزنا معتبرا للسلع الإنتاجية والتصديرية الأساسية بدلا من السلع المستوردة. وهذا الفرق مهم لأن تمثيل المنتج الأساسي الموجه للتصدير في مؤشر "استهداف أسعار المنتج" يجعل السياسة النقدية تتكيف آليا بدلالة التغيرات

¹ اقتصادي أمريكي وأستاذ للاقتصاد بجامعة "هارفارد"، كان مستشارا للعديد من المنظمات الدولية على غرار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

² Jeffrey Frankel, "How Can Commodity Exporters Make Fiscal and Monetary Policy Less Procyclical?", Faculty Research Working Paper Series, RWP11-015, Harvard University, USA, Feb 2011, p19.

الحاصلة في أسعار التصدير. بافتراض حصول ارتفاع قوي في أسعار النفط العالمية، فإن نظام استهداف أسعار المنتج سيدفع بالعملة الوطنية لتحسن آليا (مقابل الدولار) بالموازاة مع ارتفاع سعر البترول (بالدولار)، وللوصول إلى النطاق المستهدف للرقم القياسي لأسعار المنتج لابد على البنك المركزي من تشديد السياسة النقدية بإبطاء نمو العرض النقدي ورفع معدلات الفائدة وهو ما يعتبر ملائما بشكل كامل لاقتصاد يواجه مخاطر النشاط الاقتصادي المحموم بسبب ارتفاع أسعار النفط¹. يتطلب لتجسيد هذا المقترح على أرض الواقع مايلي:

- يتوجب على الحكومة أولا الالتزام بأن تنشر شهريا الرقم القياسي لأسعار المنتج.

- بعد ذلك ينتقل البنك المركزي نحو الاستهداف الكامل لهذا المؤشر (الرقم القياسي لأسعار المنتج)، من خلال قيامه كل سنة بتحديد نطاق مستهدف ومعلن عنه للتضخم مقاسا بهذا المؤشر، ولكن دونما الحاجة للتخلي عن الهدف المعلن عنه في حالة الصدمات التي تصيب معدلات التبادل التجاري².

1-3- الربط إلى سعر التصدير أو إلى الرقم القياسي لأسعار التصدير:

يفترض ربط قيمة العملة مباشرة بسعر سلعة التصدير الرئيسية كالنفط مثلا، ومن ثم فإن التقلبات في قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي (العملة المرجعية في تسعير سلع التصدير) ستتبع التقلبات في أسواق سلعة التصدير حيث ترتفع بارتفاعها وتنخفض بانخفاضها، وهو ما من شأنه تخفيف حدة الصدمات التجارية وتدنية آثارها على الاقتصاد ككل. وقد أوضحت المحاكاة التي قام بها (فرنكل، 2003)³ أن البلدان المنتجة للسلع الأولية كالنفط (نيجيريا - اندونيسيا)، البن (إثيوبيا - نيكاراغوا)، النحاس (الشيلي - زامبيا). لو ربطت عملاتها بسعر التصدير كانت ستراجع آليا خلال التسعينيات عندما انهارت أسعار السلع الأولية وهو ما كان سيخدمها بشكل جيد، تبين ان اختيار الأسعار تسبب في أزمات ميزان المدفوعات في العديد من الدول المصدرة مما اجبرها إلى تخفيض عملاتها.

حيث ان الربط إلى سعر التصدير يلعب دورين: دور التعويم حيث تنخفض قيمة العملة تلقائيا عندما يحتاج الاقتصاد، ودور المثبت الاسمي -مثل نظام الصرف الثابت- لأنه يؤدي إلى استقرار السعر الحقيقي لسلعة التصدير

¹ Jeffrey Frankel, « Comment les producteurs de produits de base peuvent-ils rendre les politiques budgétaire et monétaire moins procycliques? », Séminaire de haut niveau sur les ressources naturelles, les finances et le développement Institut du FMI et Banque centrale d'Algérie, Alger, 4-5 novembre 2010.p18-19.

² عبد الحميد مرغيت، "كيف يمكن للبلدان المنتجة للسلع الأولية جعل السياسة النقدية معاكسة للاتجاهات الدورية؟"، شوهد على الرابط التالي يوم 01/08/2017. <http://iefpedia.com/arab/38494> للس-المصدرة-والمنتجة-المصدر-38494

³ Frankel, Jeffrey, "A Proposed Monetary Regime for Small Commodity-Exporters: Peg the Export Price (PEP)", International Finance, vol. 6, no. 1, Spring 2003, p61-88.

محليا (بدلالة القدرة الشرائية لسلة استهلاك محلية تتضمن السلع والخدمات غير القابلة للتجارة دوليا)، ما يساعد في استقرار الاقتصاد وتخفيف التذبذبات في معدلات التبادل التجاري. الا ان من بين سلبيات هذا المقترحة عدم ملائمتها للبلدان التي تسعى للتنوع الاقتصادي، فتطبيق هذا المقترح سيكون مصدر تدهور التنافسية السعرية للسلع القابلة للتجارة دوليا عندما يرتفع مثلا سعر النفط بـ 50% سيؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية بـ 50%، مما يحد من التنافسية السعرية للمنتجات المحلية القابلة للتصدير.

ربط قيمة العملة بسعر سلعة تصديرية واحدة فقط وليس كافة أسعار السلع والخدمات المصدرة محليا، لذلك قدم "فرانكل" مقترحا جديدا هو "ربط الرقم القياسي لأسعار التصدير" الذي يفترض ربط قيمة العملة بدلالة سلة من الصادرات، أو بعبارة أخرى الربط إلى مؤشر شامل لأسعار منتجات التصدير وعدم الاكتفاء فقط بسلعة واحدة كالنفط. فعلى سبيل المثال يمكن لجنوب إفريقيا ربط عملتها الوطنية "الراندي" إلى رقم قياسي يتضمن أسعار أهم السلع المصدرة فيها وهي: البلاتين - الذهب - الفحم - الحديد¹.

عموماً، عند اتساع معدلات العجز التجاري يفرض ضغوطا على الاحتياطيات بالنقد الأجنبي والعملات، مما يدعو صناعات السياسات إلى محاولة انتهاز أساليب اصطناعية للحفاظ على استقرار أسعار الصرف. وقد بدأ ظهور أسعار الصرف الموازية في عدة بلدان. لكن في ظل توقعات استمرار الانخفاض في أسعار السلع الأولية، فمن المحتمل أن يؤدي الدفاع عن أسعار الصرف الثابتة إلى إجراء عمليات تصحيح ربما كانت أكبر وأصعب لاحقا. ويقدر ما كانت الصعوبة التي ستواجه البلدان، فيجب عليها أن تسمح بانخفاض أسعار صرف عملاتها لتشجيع التصدير، والإثراء عن الاستيراد، والحفاظ على الاحتياطيات².

2- سياسة التعقيم لإدارة التدفقات المالية وتجنب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي:

عرفت البلدان المصدر للسلع فوائض مالية جارية ضخمة الناتجة عن ارتفاع أسعار الموارد الطبيعية في الأسواق الدولية في حين ان اغلب صادرات سلع الأولية تتم بالدولار الأمريكي الذي يعتبر في نفس الوقت عملة الربط بالنسبة للعملات المحلية لأغلب الدول المصدرة اين تتجه معظمها إلى تطبيق الأنظمة الثابتة قليلة المرونة مع الربط بسلة من العملات الأجنبية أهمها الدولار الأمريكي كعملة ربط وقاعدة نقدية لإصدار النقود المحلي (الأجزاء المقابلة)، هذا ما سمح بإنشاء احتياطيات كبيرة جدا، بهدف مواجهة الصدمات الخارجية هذا من جهة، وتجنب الاثار الضارة للمرض الهولندي اي ال ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي الذي يحد من تنافسية الاقتصاد. من خلال ذلك، يتدخل

¹ Jeffrey Frankel, Op.Cit.2010, p21.

² ستيفن راديليت، "نخضة إفريقيا— هل توقفت؟"، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، مجلد 53، العدد 2، يونيو 2016، ص10.

البنك المركزي عن طريق اداتين تقليديتين هما: التدخل في سوق الصرف وسعر الفائدة، الا انها تمتاز بفاعلية محدودة وكلفة مرتفعة بالنسبة للاقتصاد (ارتفاع سعر الفائدة يحد من الائتمان الممنوح) في حالة لم تتبعها عملية تعقيم، لان ارتفاع الاحتياطات يزيد من عرض النقود في الاقتصاد المحلي مما يزيد من الضغوط التضخمية خاصة في قطاع السلع الغير قابلة للتبادل التجاري. وبصفة عامة تستهدف سياسة التعقيم تقييد عرض النقود عن طريق تعويض نمو المعروض النقدي الناجم عن ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي للبنك المركزي عن طريق سحب جزء من السيولة المتداولة. لتحقيق تقييد عرض النقود تلجأ السلطات النقدية إلى أدوات نقدية قد تكون مكلفة أيضا:

- **عمليات السوق المفتوحة: (Open Market)** والتي تتمثل في إمكانية تدخل البنك المركزي في السوق النقدية والمالية بائعا أو مشتريا للأوراق المالية والتجارية (أذونات الخزانة، سندات حكومية) والعملات الأجنبية، وبهذا التدخل فإن البنك المركزي يؤثر بطريقة غير مباشرة على سيولة السوق النقدي. تكلفة هذه العمليات يمكن أن يكون لها تأثير في دعم الميزانية العامة، بالإضافة إلى تكلفة اصدار الأوراق المالية محليا يكون عموما اعلى عائد من الاحتفاظ بالاحتياطات النقد الأجنبي الموظف في الخارج، ضف إلى ذلك في حالة عدم التوافق بين العرض الأوراق المالية المحلية والطلب من المستثمرين المحليين قد يحد أيضا من فعالية هذه العملية¹.

- يمكن استخدام **الاحتياطي القانوني** كأداة للسياسة النقدية وأداة احترازية كلية على حد سواء. يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من حجم ودائعها بصفة دائمة في حساباته، الهدف من هذه السياسة هو الحد من قدرة البنوك على توزيع الائتمان وعلى ضخ السيولة في الاقتصاد خاصة إذا مرت التدفقات الرأسمالية عبر النظام المصرفي من اجل التأثير على مستوى أسعار الفائدة والائتمان من خلال قناة السيولة. وفي المقابل، فإن الاحتياطي القانوني كأداة احترازية كلية يمكن استخدامه من أجل الحماية من مخاطر السيولة والتصدي للمخاطر المرتبطة بفرط النمو الائتماني، التي تعرفها غالبية البلدان الغنية بالموارد في فترات الانتعاش²، الا ان الاستخدام المتكرر لهذه العملية الإدارية يمكن يحدث تشوهات في نظام المالي والبنكي من خلال ضعف عرض القروض وتراجع في الاستثمار الخاص.

بالإضافة للتكاليف المحتملة لاستخدام هذه الأدوات، فتطبيق سياسة التعقيم في اقتصاد صغير مفتوح مصدر للموارد الطبيعية تتوقف على الصعوبات التالية:

¹ Jonglez Olivier, « *Appréciation réelle du taux de change dans les pays émergents* », *Economie & prévision*, 2009/1 n° 187, p. 150-152.

² نايف الغيث وأحمد آل درويش واخرون، مرجع سبق ذكره، ص42.

- تتوقف فاعلية عملية التعقيم على مدى درجة مصداقية المؤسسات النقدية وعلى مدى تطور الأسواق المالية المحلية¹.

- إن سياسة التعقيم يمكن أن تسبب ارتفاعاً في أسعار الفائدة المحلية والتي يمكن بدورها أن تجلب مزيداً من التدفقات الخارجية (حالة كولومبيا 1991، وماليزيا 91-1992، مما يجعل مراقبة عرض النقود عملية صعب، و يدفع للمزيد من التعقيم.

- يمكن أن تتسبب سياسة التعقيم في ارتفاع في دين الحكومة خاصة إذا كانت الفائدة المدفوعة على الأصول المبيعة أكبر من تلك التي تجنيها الحكومة من الأصول الأجنبية التي في حوزتها. خاصة انه من الضروري أن تكون الأصول المحلية المبيعة في عملية التعقيم ذات آجال ليست بالقصيرة وإلا فسيتم تسيلها بسرعة².

بصفة عامة السياسة النقدية لديها تأثير محدود عند التشديد العام في منح الائتمان وفي امتصاص السيولة لإبطاء توسع القطاع غير معرض لتأثير سلبي لازدهار قطاع الموارد على حساب القطاع المعرض أي القطاع التبادلي (صناعة، زراعة)، من خلال تشجيع تدفقات رأس المال المسيرة للاتجاهات الدورية إلى القطاعات غير تبادلية (الخدمات، البناء وتشبيد). لهذا من الحكمة اللجوء إلى استخدام أدوات ائتمانية أكثر تميزاً من خلال تشديد الائتمان بشكل انتقائي في القطاعات غير معرضة (غير تبادلي) لتأثيرات السلبية لازدهار أسعار السلع الأولية للحد من التوسع مثلاً في قطاع البناء والتشييد او العقار باستخدام نسب وأدوات قطاعية. ماليزيا في سنوات الثمانينات عرفت ازدهار كبير في سوق العقارات مع ارتفاع اسعار النفط، مما فرضت السلطان النقدية قيوداً خاصة على البنوك لمنع تحول الائتمان المقدم لقطاع الزراعة والصناعة إلى قطاع العقارات المستفيد الأول من إيرادات صادرات السلع الأولية³.

3- فعالية السياسات النقدية الاحترازية الكلية المضادة للاتجاهات الدورية:

يتزايد اعتماد البلدان الغنية بالموارد على سياسات السلامة الاحترازية الكلية المضادة للاتجاهات الدورية للتأثير على نتائج الاقتصاد الكلي. ويرتبط وضع السياسة الاحترازية الكلية صراحة بتطورات الاقتصاد الكلي مثل نمو الائتمان، وأسعار العقارات، بسبب زيادة الفوائض الخارجية والإنفاق من المالية العامة التي تؤدي الي زيادة فائض السيولة في النظام المصرفي مما قد يتسبب هذا الفائض في عرقلة انتقال الآثار النقدية إلى النشاط الاقتصادي. من اجل خفض فائض السيولة، وضمان توافر الائتمان بسلاسة، وتعزيز آلية انتقال الآثار النقدية. سياسات السلامة الاحترازية

¹ Alan Gelb , « Diversification de l'économie des pays riches en ressources naturelle ». Contribution préparée pour le séminaire de haut niveau du FMI., Center for Global Development. Alger, 4-5 novembre 2010.p11

² أحمد طلفاح، "التدفقات المالية العالمية وإشكالاتها"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، افريل 2005، ص56.

³ Alan Gelb , Op.Cit. 2010.p11.

الكلية مصممة لتحديد المخاطر التي تهدد الاستقرار النظامي وتخفيفها، مما يؤدي بدوره إلى تخفيض التكلفة التي سيتكبدها الاقتصاد جراء اضطراب النظام المالي المصرفي، فعندما ترتفع أسعار السلع الأولية، يزيد النشاط في القطاع غير السلعي من الاقتصاد. ومع تدفق السيولة، من المرجح أن تتحرك أسعار الائتمان والأصول بشكل وثيق مع دورة أسعار السلع الأولية وعندما تنخفض أسعار السلع الأولية، تنعكس هذه الدورة بسرعة. لهذا ينصح باستخدام مجموعة من أدوات السلامة الاحترازية، منها ما يلي:

-أدوات رأسمالية: نسبة الرفع المالي ومتطلبات المخصصات.

-أدوات السيولة: نسبة القروض إلى الودائع ونسبة الأصول السائلة إلى الودائع.

-أدوات قطاعية: نسبة القرض إلى القيمة ونسبة الدين إلى الدخل وحدود التركيز

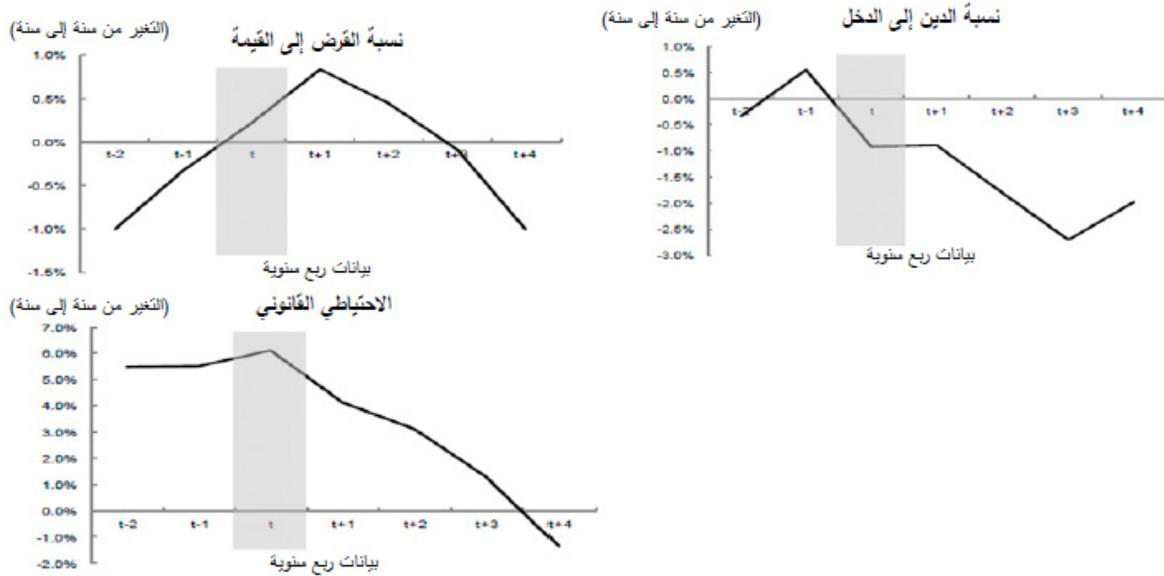
فالأدوات القطاعية مثل حدود التركيز ونسبة القرض إلى القيمة ونسبة الدين إلى الدخل هي الأكثر شيوعاً، تليها تدابير السيولة ورأس المال. ويمكن استخدام أدوات قطاعية لاستهداف المخاطر الناجمة عن قطاعات محددة من الاقتصاد كقطاع السلع الغير قابلة للتبادل التجاري دون التأثير على الاقتصاد الأوسع نطاقاً. وعلى سبيل المثال، إذا كانت المخاطر تقتصر على قطاع العقارات، فإن الأدوات القطاعية مثل نسبة القرض إلى القيمة ونسبة الدين إلى الدخل قد تكون أكثر ملاءمة من أدوات رأس المال والسيولة نظراً لأن الأدوات القطاعية يمكن أن تكون أكثر فعالية في إبطاء وتيرة الاقراض للقطاع العقاري بدون التأثير على الائتمان المقدم إلى الاقتصاد الأوسع. وقد استخدمت الجزائر وأذربيجان وكندا وشيلي وماليزيا والنرويج نسبة القرض إلى القيمة ونسبة الدين إلى الدخل بطريقة مضادة للاتجاهات الدورية لاحتواء الائتمان¹.

تشير مجموعة من الدراسات الأكاديمية إلى إمكانية استخدام السياسة الاحترازية الكلية على نحو فعال بطريقة مضادة للاتجاهات الدورية التي تعرفها هذه الدول في فترات ارتفاع الأسعار لسلع الأولية للتأثير على النشاط الاقتصادي وإدارة مخاطر القطاع المالي، في دراسة اجراها (Lim et al,2011) على عينة من 49 بلدا قامت بالفعل بتطبيق أدوات احترازية كلية على نحو فعال بين (2000-2010)، باستخدام ثمانية أدوات لمعرفة تشير نتائج انحدار السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكي على بيانات ربع سنوية للدول العينة، بهدف تقييم فعالية الأدوات الاحترازية الكلية عن طريق بحث أداء المتغيرات المستهدفة (مخاطر الائتمان وفائض السيولة) قبل وبعد استحداث الأداة²، كما هو موضح في الشكل (4-8).

¹ نايف الغيث وأحمد آل درويش وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص46-49.

² Lim, Cheng Hoon & al.. "Macprudential Policy: What Instruments and How to Use Them? Lessons from Country Experiences." IMF Working Paper 11/238, IMF, Washington, DC.2011.p17-19.

الشكل (4-8): التغير في نمو الائتمان بعد تطبيق الأدوات



المصدر: من دراسة (Lim et al,2011) ص18. نقلا عن نايف الغيث وأحمد آل درويش وآخرون، السياسات النقدية والاحترازية الكلية في المملكة العربية السعودية، سلسلة دراسات إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2015، ص49.

من خلال الشكل (4-8) يوضح التغير في نمو الائتمان بعد تطبيق الأدوات، حيث تعبر الخطوط عن متوسط نمو الائتمان من سنة إلى سنة في البلدان المشمولة بالعينة و(t) تعبر عن وقت استحداث الأدوات. خلصت الدراسة إلى أن وضع حد أقصى لنسبة القرض إلى القيمة ونسبة الدين إلى الدخل والاحتياطيات القانونية هو إجراء يتسم بالفعالية في الحد من نمو الائتمان نمو الائتمان المسايرة للاتجاهات الدورية وبدرجة أقل من تضخم أسعار الأصول في قطاع السلع الغير قابلة للتبادل التجاري كالعقارات¹، فسياسة السلامة الاحترازية الكلية لا تعمل في العدم، فسلامة السياسات النقدية وسياسات الضرائب والإنفاق مطلب ضروري لتوفير بيئة مستقرة تعمل على إرساء نظام مالي سليم يؤدي فيه البنك المركزي المستقل دورا مهما على صعيد كل الترتيبات².

¹ Lim, Cheng Hoon & al..Loc.Cit.,17-19.

² لويس جاكوميه وإرلند نير، "حمية الكل"، مجلة التمويل والتنمية، مجلد 49، العدد1، صندوق النقد الدولي، مارس2012، ص33.

المطلب الثاني: سياسات تحسين إدارة مداخل الموارد الطبيعية

تواجه البلدان التي تتمتع بأصول كبيرة من الموارد الطبيعية مسائل مهمة فيما يتعلق بإدارة الدين والأصول وتقلب المصدر الرئيسي للإيرادات، وينبغي توخي الوضوح في تحديد الأغراض المتوخاة في إدارة الإيرادات مثل تحقيق الاستقرار أو الادخار من أجل الأجيال المقبلة، أو لاعتبارات أخرى، مثل الاستثمار في الخارج لتجنب ارتفاع أسعار الصرف، فتحسين إدارة الإيرادات تعتبر مسألة أساسية لتعزيز تعبئة الموارد على نحو أكثر عدلا، وتحسين الحوكمة على نطاق أوسع، فيما يتعلق بالرقابة وشفافية الأصول والخصوم المالية.

1- تطبيق قواعد المالية العامة وأطر الميزانية متوسطة الأجل:

إن الميزانية تكاد تكون الأداة الرئيسية والوحيدة لسياسة المالية العامة، فإن عملية إعدادها وتحضيرها وصياغتها، وما تشمل عليها من معلومات تقدم معها تعد عاملا أساسيا لتحقيق الحكم الرشيد، خاصة عند تطبيق وممارسة عملية الموازنة كنشاط للحكومة¹. وجرى العرف على أن تستخدم البلدان الغنية بالموارد مختلف النظم الضريبية، بما فيها الإتاوات والرسوم، كأداة للحصول على حصتها من ريع الموارد الطبيعية. وتستخدم هذه النظم في تمويل برامج الإنفاق الحكومي على النحو المحدد في بيان الميزانية. غير أنه نظرا لارتباط السلع الأساسية بدورات الانتعاش والانكماش، تعاني معظم الحكومات في الإنفاق في سنوات الانتعاش وتكافح لمواجهة العجز المالي عند هبوط عملية السلع الأساسية. فإدارة التقلبات تشكل تحديا رئيسيا لهذه الدول، وبالتالي تصميم إطار يقدم أفضل أشكال الدعم لإدارة سياسة المالية العامة في مواجهة الإيرادات النفطية المحاطة بعدم اليقين يكتسب أهمية بالغة. ولذلك تكون إدارة تقلب أسعار الموارد أهم أهداف سياسة المالية العامة في البلدان التي توجد لديها آفاق طويلة للموارد وتعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات المتأتية من تلك الموارد. ولضمان أن تعكس سياسات الإنفاق والضرائب متوسط الإيرادات على المدى البعيد، يمكن أن تعتمد السلطات قواعد للتعامل مع تقلبات أسعار الموارد من عام إلى آخر. وهذا التمهيد في تقدير الإيرادات الهيكلية (أو العادية) التي يمكن توقعها في العام المتوسط يتيح للسلطات تحديد المقدار اللازم من إيرادات الموارد التي يمكن أن تنفقه بأمان من خلال الميزانية السنوية².

¹ العمري علي، خبيزة أنفال حدة، العلاقة الترابطية بين الحوكمة والموازنة العامة للدولة، مداخلة ضمن المنتدى الوطني الثاني حول متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة، فيفري 2013، جامعة البويرة، الجزائر، ص3.

² فيليب دانييل، وسانجيف غوبتا، "استخراج إيرادات الموارد بالنسبة للبلدان الغنية بالنفط والغاز والرواسب المعدنية"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 50 رقم3، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2013، ص20.

كان هناك تحرك في جميع أنحاء العالم نحو زيادة الاعتماد على قواعد المالية العامة وأطر الميزانية متوسطة الأجل للمساعدة في التغلب على التحديات أمام سياسة المالية العامة. وفي عام 2014، كان 81 بلدا قد اعتمد نوعا من أنواع قواعد المالية العامة، حيث كانت قواعد رصيد الميزانية والديون هي الأكثر شيوعا. وتتمثل مزايا قواعد المالية العامة في توفير سياسة للمالية العامة تتسم بقابلية الاستمرار ووضوح المسار والاستقرار، كونها تساعد على الحفاظ على الانضباط المالي، وتعريف المواطنين والأسواق المالية بنوايا سياسة المالية العامة الحكومية. ويؤدي ذلك بدوره إلى توفير مزيد من اليقين لشركات الأعمال ومن المتوقع أن يشجع الاستثمار والتوظيف. وتبين التجربة الدولية أن البلدان التي لديها قواعد للمالية العامة غالبا ما تسجل أرصدة أولية أكبر تساعد على مواجهة التقلب الإيرادات في المدى المتوسط. خلال فترات الانتعاش الاقتصادي، يمكن أن تساعد هذه الأطر الحكومات على مقاومة الضغوط الطبيعية لزيادة الإنفاق عندما تكون الإيرادات مرتفعة والفوائض كبيرة. وخلال فترات الركود الاقتصادي، يمكن أن تساعد هذه الأطر في حماية النفقات ذات الأولوية والحفاظ على موضع التركيز الاستراتيجي لخطط السياسات الاقتصادية العامة. وبالتالي، فإن وضع خطط إنفاق متوسطة المدى والالتزام بها يزيد فرص عدم تعرض أهداف المالية العامة طويلة الأجل لمخاطر ضغوط الإنفاق قصيرة الأجل.

تكمن جاذبية أطر الميزانية متوسطة الأجل في قدرتها على المساعدة في تخطيط وإدارة وتحديد أولويات الإيرادات والنفقات على آفاق متوسطة المدى (3-5 سنوات). والميزانيات السنوية ليست بالضرورة هي أمثل الميزانيات لتحقيق نتائج المالية العامة. لهذا اعتمدت الكثير من الدول الغنية بالموارد القواعد المالية وأطر الميزانية متوسطة الأجل أهمها النرويج والشيلي ومنغوليا والمكسيك وحتى روسيا في ظل التحديات الفريدة التي تفرضها إيرادات السلع الأولية في كيفية التعامل مع التقلبات وقابلية نفاذ المصدر الأساسي للإيرادات، دفعت هذه التحديات إلى الخروج بابتكارات كثيرة في مجال السياسات، في حين لم يظهر نموذج وحيد، إلا أنها تشترك تجارها في الخصائص التالية:

- هناك تحرك عام نحو اعتماد إطار إنفاق متوسط الأجل لتحسين تخطيط الإنفاق ورفع مستوى كفاءته؛
- تمت تجربة بعض أشكال ركائز المالية العامة (قواعد أرصدة المالية العامة الهيكلية، أو وضع حدود قصوى للإنفاق، أو مزيج من الاثنين) التي تسعى إلى فصل النفقات عن تقلبات الإيرادات، وإن كانت القواعد الصارمة لم تنجح؛

- أنشأت هذه البلدان صناديق تحقيق الاستقرار والثروة السيادية لتوفير الموارد اللازمة لتمهيد النفقات في مواجهة تقلبات الإيرادات والادخار للأجيال القادمة¹.

وفيما يتعلق بأطر إدارة ثروة الموارد الطبيعية، لجأت الكثير من البلدان لتطبيق الاطر والقواعد لإدارة ثروة الموارد الطبيعية التي تتمثل في أربع قواعد رئيسية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-19): نماذج عن قواعد وأطر الميزانية المطبقة في الدول الغنية بالموارد.

القواعد	مضمون القاعدة	امثلة عن الدول	شرح الاطار المالي لكل بلد
قاعدة توازن الميزانية العامة (الرصيد الهيكلي*)	وضع حد اقصى لرصيد الميزانية الإجمالي.	شيلي (قانون المسؤولية المالية في عام 2006)	تحديد هدف ثابت للرصيد الهيكلي لمدة 10 سنوات بفائض قدره 1% من PIB بناء على تنبؤات لجان من الخبراء في تحديد سعر النحاس المرجعي
		النرويج (التزام سياسي للمالية العامة في عام 2001 لإدارة إيرادتها النفطية.)	العجز الهيكلي غير النفطي لا يتجاوز 4% والإيرادات الاستثمارية لصندوق التقاعد السيادي يحول على أساس عائد حقيقي محتسب على الاستثمار بنسبة 4 % لتمويل العجز.
قاعدة المديونية	وضع حد اقصى للمديونية العامة كنسبة من الناتج المحلي الخام.	منغوليا (التزام تشريعي 2010 طبق في 2013)	وضع حد أعلى للعجز الهيكلي في المالية العامة نسبته 2% من PIB ابتداء من عام 2013
		- اندونيسيا (اتفاق الائتلاف منذ عام 2004) - منغوليا (شرعا في 2010 وطبق في 2014)	يجب أن لا يتجاوز مجموع ديون الحكومات المحلية والحكومة المركزية 60% من الناتج المحلي الإجمالي. - يجب أن لا تتجاوز المديونية العامة 40% من الناتج المحلي الإجمالي.
قاعدة النفقات	وضع حد اقصى للإنفاق الكلي، وفقا لمعدل النمو أو كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	بوتسوانا (منذ 2003) - منغوليا (شرعا في 2010 وطُبق في 2013)	-نسبة الإنفاق العام / الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 40% (Ratio). - نمو الإنفاق محدود بنمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع التعدين.

¹ تيم كالين، وهونان كو واخرون. "السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو"، سلسلة دراسات إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2015، ص21-25

<p>- لا يمكن استخدام عائدات التعدين الا للاستثمار العام أو ادخارها في صندوق الاستقرار سيادي (Fonds Pula)</p> <p>- يتم تمويل الميزانية بـ 70% من متوسط عائدات النفط على مدى 7 سنوات ويخصص 21% إلى صندوق الاستقرار. و9% لصندوق الثروة الأجيال القادمة، النسب عرضة للتغيير كل 3 سنوات.</p> <p>- استخدام 40% كحد اقصى من فائض عائدات النفط والغاز المحققة بالمقارنة بالعائدات المحتملة لتمويل الميزانية، والباقي يدخر في صندوق الثروة وتحقيق الاستقرار، ويتم استخدام متوسط دخل أكثر من 11 سنة لتقديرات الميزانية.</p>	<p>-بوتسوانا (التزام سياسي منذ 1994).</p> <p>-غانا (اطار قانوني طبق منذ 2011)</p> <p>- ترينيداد 2007</p> <p>- وهناك عدة دول أخرى كزاخستان 2010 وروسيا 2012.</p>	<p>وضع حد اقصى لاستخدام ايرادات الموارد الطبيعية.</p> <p>وضع حد اقصى لاستخدام ايرادات الموارد الطبيعية.</p>	<p>قاعدة الإيرادات</p> <p>قاعدة الايرادات</p>
---	--	---	---

Source: Andrew Bauer, " Règles budgétaires pour les fonds provenant de ressources naturelles », Note de synthèse.Natural Resource Governance Institute. New York , aout 2014,p 4-5.

وتحظى هذه الاطر والقواعد لإدارة ثروة الموارد الطبيعية بدعم من صناديق تحقيق الاستقرار من أجل حماية الميزانية من أوجه عدم اليقين والتقلبات في الإيرادات ومواجهة حالات الطوارئ التي تتعرض لها المالية العامة، وادارج الأسعار المستقبلية مفيد من الناحية النظرية، ولكن من الناحية العملية، فإن الأسعار المستقبلية أدوات رديئة للتنبؤ بما سيحدث للأسعار في المستقبل.ولهذا لجأت البلدان إما إلى أفق زمني طويل لحساب السعر (منغوليا وروسيا وترينيداد) أو إلى تكليف لجنة من الخبراء (شيلي) بتحديد السعر. كذلك تولى أهمية لاختيار هدف الرصيد الهيكلي يعني ان هناك نية لتراكم الموارد من أجل الأجيال القادمة في شكل صناديق ثروة¹.

في دراسة للباحثين A. El Anshasy و M.Bradley سنة 2012 على دور أسعار النفط في تحديد مسار السياسة المالية على 16 دولة مصدرة للبتروول خلال الفترة 1972-2007، اين ربط الانفاق الحكومي ليس فقط بالصدمات أسعار النفط، ولكن أيضا بتقلبات وتذبذبات أسعار النفط، حيث تبين من خلال الدراسة القياسية، على المدى الطويل ان صدمات في اسعار البترول تؤدي إلى انخفاض نسبة الانفاق الحكومي بالنسبة لحجم الاقتصاد وتزيد من حجم الحكومة في الاقتصاد عند ارتفاع الاسعار، اما على المدى القصير تبين ان الانفاق الحكومي يرتفع

¹ Andrew Bauer, " Règles budgétaires pour les fonds provenant de ressources naturelles », Note de synthèse.Natural Resource Governance Institute. New York ,aout 2014,p4-5.

أقل من ما يتناسب مع الزيادة في عائدات النفط، مما يعكس زيادة الحكمة والحذر في السياسة المالية المنتهجة في الدول المنتجة للنفط. كانت النتائج المتحصل عليها قوية بفضل استخدام مختلف خصوصيات الصدمات والاستعانة بمختلف فترات عينات الدول¹.

ومع هذا، تشوب قواعد المالية العامة عيوب أيضا. تتمثل في الافتقار إلى المرونة عند مواجهة صدمات كبيرة مثل الأزمة المالية العالمية 2007، وانهيار الاسعار في 2009 وايضا منتصف 2014 حينها ألغيت القواعد خلال هذه الفترات، وبالتالي تفقد مصداقيتها. بالإضافة إلى تركيزها على الإنفاق الكلي، بدلا من عناصر الإنفاق، وربما دفعت الحكومة إلى الحد من الإنفاق على البنود سهلة الخفض مثل الاستثمارات العامة لتحقيق هدفها. ما دام ليس هناك التزام سياسي قوي بالقاعدة، سئبذل جهود للتحايل على القاعدة من خلال الإنفاق خارج الميزانية، وأساليب المحاسبة التحايلية، وانخفاض الشفافية².

يمكن ان نلخص من خلال ما سبق، يجب ان تركز قواعد إدارة المداخيل العامة المضادة للاتجاهات الدورية على ثلاث مقومات أساسية وهي: مدى قدرة الحكومات على تقليص مديونيتها العامة إلى مستويات مقبولة، وزيادة معدلات الادخار في أوقات اليسر، والإنفاق على نحو يتسم بالمسؤولية. ويعتبر التدخل الأكثر حسما والجوهري للدولة في مواجهة التداعيات السلبية لوفرة مداخل الموارد هو تعقيم "Stérilisation" التدفقات الغير مرتقبة للعملات الأجنبية الناتجة عن زيادة الموارد عائدات تصدير³.

2-الاحتياط والادخار في شكل صناديق الثروة سيادية:

نفذت بعض الحكومات تدابير لإدارة الميزانية من أجل تحسين توزيع الموارد وتيسير الإنفاق الحكومي على مر الزمن باستخدام صناديق تحقيق الاستقرار وقواعد الاستثمار في إطار عملية وطنية شاملة لإدارة الإيرادات. وتستخدم الحكومات صناديق الثروة السيادية وصناديق التثبيت او ما يسمى "صناديق أجيال المستقبل" هو "صندوق أو كيان استثماري مملوك للدولة يجري إنشاؤه عادة من فوائض ميزان المدفوعات الناتجة عن غالبا من الفوائض المالية من إيرادات تصدير الموارد من اجل تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وتحييد أثر التدفقات المالية الوافدة لتجنب المرض الهولندي، وهناك دور آخر إيجابي لصناديق الثروة السيادية هو تراكم الأصول الأجنبية بحيث تشكل احتياطيات في

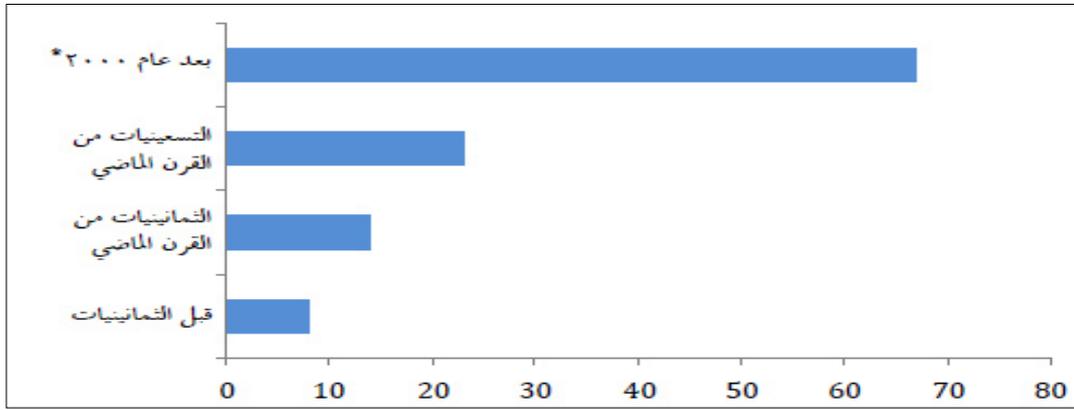
¹ A. El Anshasy, Michael D. Bradley, " Oil prices and the fiscal policy response in oil-exporting countries", Journal of Policy Modeling, Volume34 (Issue5) September 2012. pp.605-620

² تيم كالين وهونان كو، مرجع سبق ذكره، ص20-22.

³ عبد الحميد مرغيت، مرجع سبق ذكره، ص12.

مواجهة تقلبات الأسعار وتساعد في الحد من الدين الخارجي¹، ينبغي أن تكون صناديق الموارد مكتملة لسياسة المالية العامة أي تكون مدمجة في عملية الميزانية الأوسع لتمكين الحكومات من اجل ضمان فعالية تخصيص الموارد عند تحديد أولويات الإنفاق، وأحد الخيارات لضمان تحقيق الاستمرارية هو ادخار إيرادات الموارد والاقتصر على إنفاق العائد الذي تولده تلك المدخرات وهو منهج يعرف باسم منهج الريع السنوي. ففي النرويج على سبيل المثال، تتلقى الميزانية الحكومية كل عام نحو 4% من قيمة الإيرادات النفطية المدخرة في شكل صندوق سيادي "Norway Government Pension Fund Global"، وقد استفادت النرويج كثيرا من تطبيق هذا المنهج، ولكنه ليس بالضرورة المنهج الأمثل للبلدان النامية ذات الاحتياجات الإنمائية الكبيرة².

الشكل (4-9): تطور عدد صناديق الثروة السيادية في أنحاء العالم.



المصدر: مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد "قطاع الموارد الطبيعية: استعراض وتحديد فرص التجارة والتنمية القائمتين على السلع الأساسية". اجتماع خبراء مجلس التجارة والتنمية للأمم المتحدة، افريل 2014 ص11.

راجت فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية بين الدول النفطية رجع ذلك لعدة دوافع اوله ان هذه البلدان بدأت تستفيد من الدروس والتجارب السابقة، من خلال الشكل 4-8 يلاحظ هناك تزايد في عدد البلدان التي أنشأت مؤخراً هذه الصناديق خاصة بعد سنة 2000 (انظر) وصل إلى حوالي 68 صندوق ادخاري بعدما كان في فترة التسعينيات لا يتعدى 25 صندوق³. وحسب تقديرات معهد صناديق الثروات السيادية (SWFI) في مارس 2017 بلغ إجمالي أصول هذه الصناديق مبلغ قدره 7.3 تريليون دولار، منها أصول مرتبطة بالنفط والغاز بقيمة

¹ مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد "قطاع الموارد الطبيعية: استعراض وتحديد فرص التجارة والتنمية القائمتين على السلع الأساسية"، اجتماع خبراء مجلس التجارة والتنمية للأمم المتحدة، افريل 2014، ص9.

² فيليب دانييل، وساجيف غوبتا، "مرجع سبق ذكره، ص21.

³ مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد، مرجع سبق ذكره، افريل 2014، ص9-11.

4.2 تريليون دولار اي 57%، هذا دليل على توجه اغلب البلدان النفطية إلى انشاءها وعلى راسها الدول الخليجية الست بأصول تمثل أكثر من 40% من إجمالي الثروات السيادية في العالم¹.

يُعتقد أن هذه الصناديق أدوات سياساتية جيدة، وبخاصة في البلدان النامية التي لديها قدرة استيعابية محدودة وتدفقات مالية وافدة ضخمة ناتجة من الموارد الطبيعية فإنه ينبغي للبلدان التي لديها مواطن ضعف في قدراتها المؤسسية أن تقتصر على صندوق واحد للموارد. أما فيما يتعلق بالبلدان التي لديها قدرة استيعابية كافية، فإن انشاء صناديق الثروة السيادية قد يكون دون الحل الأمثل، تبعاً للأسواق المالية. وكما رأى الحسن وآخرون ينبغي دراسة السياق العام للاقتصاد الكلي للبلد دراسة دقيقة قبل اتخاذ قرار بشأن إنشاء صناديق ثروة سيادية².

تأتي أهمية هذه الصناديق باعتبارها أدوات استثمارية لتنويع مصادر الدخل خاصة في الدول المصدرة للنفط والغاز، والتي تعتمد بشكل كبير في موازنتها العامة على عائدات تصدير هذه المواد، وتُمكنها الصناديق السيادية من توفير استثمارات مختلفة في قطاعات اقتصادية متنوعة خارج دائرة النفط والغاز، سواء داخل البلاد أم خارجها.

الجدول (4-20): حجم وأهداف صناديق الثروة السيادية في مجموعة مختارة للدول النفطية

الدول	اسم الصندوق	المصدر وتاريخ النشأة	حجم الأصول (مليار دولار)	الغرض المعلن (الأهداف)
الجزائر	صندوق ضبط الإيرادات	نفط والغاز، 2000	7.6	عزل الاقتصاد عن التقلبات في أسعار الغاز والنفط
انغولا	Fundo Soberano de Angola	نفط، 2007	4.6	تنويع حافظة الاستثمارات تنوعاً تدريجياً في عدد من الصناعات وفتحات الأصول وفقاً للسياسات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالاستثمار
اذربيجان	State Oil Fund of Azerbaijan	نفط، 1999	33.1	إدارة النقد الأجنبي والأصول الناتجة من استكشاف وتنمية النفط والغاز.
شيلي	Economic and Social Stabilization Fund	النحاس 2007	14.7	تسيير الانفاق الحكومي

¹ <http://www.swfinstitute.org/sovereign-wealth-fund-rankings/> vue le 18/06/217.

² Al-Hassan A, Papaioannou M, Skancke M and Cheng C. "Sovereign wealth funds: Aspects of governance structures and investment management". IMF Working Paper WP/13/231. 2013.

الفصل الرابع الدراسة القياسية لاختبار المرض الهولندي في الجزائر والحلول لتجنب التأثير السلبي لوفرة الموارد

الدخل والتخفيف من الاضطرابات الناتجة من التقلبات الشديدة في أسعار النفط	922.11	النفط، 1990	Norway Government Pension Fund Global	النرويج
إدارة فوائض الأرباح الناتجة من بيع النفط الخام	1.4	النفط، 2012	Nigeria Sovereign Investment Authority	نيجيريا
تمكين أدوات التثبيت المالي التلقائي من العمل في إطار قاعدة الميزانية المتوازنة	6.0	النفط، 2000	Oil Revenues Stabilization Fund of Mexico	المكسيك
تحقيق عائدات للحكومة في الأجل الطويل وأداء دور صندوق تحقيق الاستقرار للحكومة وإتاحة السيولة للحكومة عند الطلب	18	نفط وغاز، 1980	صندوق الاحتياطي العام لدولة عمان	عمان

المصدر: معهد صناديق الثروات السيادية (SWFI)، افريل 2017 <http://www.swfinstitute.org/sovereign-wealth-fund-rankings> و مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد، 2014، مرجع سابق ذكره، ص9.

تعكس تنوع الأغراض المعلنة لصناديق الثروة السيادية تنوع مساهماتها في التنمية. وتتمثل الأهداف والمساهمات المقبولة على نطاق واسع في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وتحييد أثر التدفقات المالية الوافدة لتجنب المرض الهولندي حيث قامت العديد من البلدان المنتجة للبترو في السنوات الأخيرة بإنشاء صناديق النفط أو ما يسمى أيضا بصناديق الادخار أو صناديق التثبيت (Stabilisation Fund) كوسيلة لتأمين اقتصادياتها من تقلب إيرادات النفط. والحاجة إلى ادخار جزء من الإيرادات للأجيال المقبلة فإن دور صناديق التثبيت هو التقليل من صدمة أسعار النفط على الاقتصاد من خلال:

-تعقيم تدفقات رؤوس الأموال وتخفيف حدة التقلبات في سعر الصرف الحقيقي.

- التخفف من تطبيق سياسة نقدية صارمة لغرض التحكم في عرض النقود عندما ترتفع أسعار البترول.

-تجنب دورية سياسة الإنفاق العام(Procyclical Fiscal Policy) هذا بواسطة استخدام موارد الصندوق

في حال تراجع الإيرادات.¹

¹ Shabsigh Ghiath & Ilahi Nadeem , " Looking Beyond the Fiscal: Do Oil Funds Bring Macroeconomic Stability?" , International Monetary Fund Working Paper 07/96 , April, 2007, P.3-10.

بالإضافة إلى ذلك، أظهر التقلب الشديد في الأسعار أثناء الانتعاش الذي شهدته السلع مؤخراً الآثار الضارة لتقلبات أسعار السلع الأساسية وأهمية عزل الاقتصادات الوطنية وتثبيت إيرادات التصدير. لا تثبت الأدبيات بوضوح قدرة هذه الصناديق على الوقاية من المرض الهولندي أو على عزل الاقتصادات عن تقلبات أسعار السلع الأساسية، إلا أنها تبين أن هناك ارتباطاً بين صناديق الثروة السيادية وانخفاض التضخم وعدم حدوث ارتفاع كبير في أسعار الصرف وتحسن الشفافية، ولذا يُعتقد أن هذه الصناديق أدوات سياسته جيدة، وبخاصة في البلدان النامية التي لديها قدرة استيعابية محدودة وتدفقات مالية وافدة ضخمة ناتجة من الموارد الطبيعي¹.

3-تحسين إدارة الاستثمار العام

ارتفاع أسعار السلع في السنوات الأخيرة قد سلط الضوء على قضية الإدارة المثلى للعائدات في البلدان النامية الغنية على وجه الخصوص، ما هو الخيار الاستراتيجي بين ادخار الإيرادات الموارد النفطية للمحافظة على استمرار الاستهلاك المحلي ام انفاقها فوراً في استثمار البنية التحتية مثلاً لتعزيز النمو، جعلت المفاضل بينهما موضوع دراسات معمقة (Arezki ,Dupuy et Gelb, 2012) و (Van der Ploeg et Venables, 2011) و (Gelbet et Grasmann, 2010) و (Collier et al,2010). قد أظهرت هذه الدراسات بشكل مقنع الدور الذي تلعبه ظروف كل بلد، من حيث حجم احتياطات الموارد، والعائد على الاستثمار في الأصول المالية في شكل صناديق سيادية، وتسديد الديون، الحوكمة وكفاءة الاستثمار العام في تحديد الخيارات الاستراتيجية، وخلصت كل هذه الدراسات إلى ان استخدام إيرادات الموارد الطبيعية من اجل زيادة الاستثمار العام يمكن ان يكون مفيداً لكن على حسب سياق وظروف كل دولة².

غير ان محدودية قدرة الحكومات في إدارة الاستثمار العام الأمثل تمثل أحد المعوقات، ولكنها ليست بالضرورة ثابتة. قامت بعض البلدان بتعزيز قدراتها، مثل شيلي، بينما يمكن القول إن البعض الآخر أضعفها، ويعزى ذلك إلى عدة عوامل من بينها ضعف الحوكمة والمؤسسات العامة وضعف كفاءة تسيير المشاريع العامة وانتشار الفساد، مما يؤدي إلى إهدار الإيرادات المتأتية من صادرات السلع الأولية في إنفاق غير فعال يحد من فرص التنمية، ولمواجهة ذلك يقترح الخبراء والاقتصاديين مجموعة من الحلول لتحسين الاستخدام الأمثل للموارد تركز أغلبها على تحسين الأوضاع المؤسسية.

¹ مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد، مرجع سبق ذكره، ص 7-10.

² Issouf Samake, et al, « Viabilité budgétaire, investissement public et croissance dans les pays à faible revenu, riches en ressources naturelles: le cas du Cameroun », FMI Working paper WP/13/144, nov2013, p3

أولاً: الإنفاق على الاستثمار العام يرجح أن يشجع الاستثمار الخاص الأكثر إنتاجية، وهو ما يزيد فعلياً من العائد على الاستثمار العام عن طريق توفير السلع والخدمات العامة الرئيسية مثل الطرق وإمدادات الكهرباء والقواعد التنظيمية الفعالة التي يحتاج إليها القطاع الخاص ليزدهر، ويساهم مناخ العمل التجاري الأساسي أيضاً بدور في تحديد الاستخدام الأمثل لإيرادات الموارد. فالأوضاع الجيدة - مثل الأمن والقواعد التنظيمية المستقرة المؤيدة للعمل التجاري والمشجعة للقطاع الخاص - يمكن أن تعوض ضعف القدرات وتبرر زيادة الاستثمار العام. ويعزى ذلك إلى أن الإنفاق على الاستثمار العام يرجح أن يشجع الاستثمار الخاص الأكثر إنتاجية، وهو ما يزيد فعلياً من العائد على الاستثمار العام. ويمكن أن تؤثر قدرة الحكومة على مناخ العمل¹.

ثانياً: يجب إنفاق الأموال بكفاءة، فمعظم الحوار حول احتياجات البنية التحتية في دول إفريقيا مثلاً يركز على مسائل التمويل. ولكن هناك أدلة تشير إلى أن الكفاءة، وليس التمويل، هي العقبة التي كثيراً ما تعترض الاستثمار. وعلى سبيل المثال، تشير تقديرات صندوق النقد الدولي 2015 إلى أن نحو 40% من القيمة المحتملة للاستثمار العام في البلدان منخفضة الدخل يُفقد نتيجة عدم الكفاءة في عملية الاستثمار بسبب التأخيرات الزمنية، الكفاءة هذه نتيجة عدم تدريب المسؤولين؛ وعدم كفاية عمليات تقييم الاحتياجات وتحضير العطاءات وتقييمها؛ والفساد. ويمكن أن يؤدي خفض عدم الكفاءة إلى زيادة كبيرة في المكاسب الاقتصادية التي يحققها الاستثمار العام يؤدي إلى خفض الاحتياجات التمويلية البالغة 93 مليار دولار سنة 2009 في الدول الإفريقية بمقدار 17 مليار دولار².

ثالثاً: تحسين وتوسيع مصادر الإيرادات المحلية تحصيل الإيرادات الضريبية لتمويل الإنفاق العام لا يقل أهمية عن الالتزام بالإنفاق. ولذلك، فإن هيكل النظام الضريبي وأداء الإدارة الضريبية لها تأثير هام على الحوكمة المالية للاقتصاد من خلال إضفاء الشفافية في التحصيل وتعزيز الرقابة، مما يوسع ويزيد من مصادر تمويل الميزانية عن طريق زيادة تحصيل الضرائب المحلية وتعبئة المزيد من الإيرادات المحلية من خلال تحسين الإدارة الضريبية كونها أكبر مصدر لتمويل البنية التحتية وأكثرها استقراراً واستمراراً بالمقارنة بإيرادات السلع الأولية النابضة الأكثر تقلباً³. لأنه هناك دلالات قوية على أن إيرادات النفط تحل محل الضرائب المحلية، وخلص Bornhorst et al. 2009 إلى أن زيادة في المحروقات تبلغ دولاراً واحداً تحل محل زهاء 20% من الإيرادات الضريبية من مصادر غير المحروقات.

¹ رايح أرزقي وأرنو دوبوي وألان غيلب، "التوزيع ام الانفاق"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 49 العدد 04، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2012، ص 31.

² أمادو سي، "معوقات النمو"، صندوق النقد الدولي، مجلة التنمية والتمويل، المجلد 53 العدد 2، يونيو 2016، ص 27.

³ Stefan LEIDERER et Peter WOLFF, « Gestion des finances publiques: une contribution à la bonne gouvernance financière », Annuaire suisse de politique de développement [En ligne], N°26-2 | 2007, mis en ligne le 22 juin 2009.p180-183

تشكل الخصائص المؤسسية طريقة لاستخدام الإيرادات غير المتوقعة على الوجه الأفضل. فيحد ضعف قدرة الإدارة العامة على استخدام أمثل للاستثمار العام وبالتالي يميل الانفاق باتجاه زيادة التحويلات إلى المواطنين ذات الطابع الاجتماعي. ويجب مكافحة الفساد، في البلدان المصدرة للسلع الأولية من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة في البلدان الغنية بالسلع الأولية. وبتحديد أكبر، يمكن أن يساعد النشر العام لعقود المشتريات العامة في تحسين جودة الاستثمار وخفض تكاليف العقود والتكاليف الزائدة.

ويمكن أيضا أن تعزز البلدان قدرتها الفنية في تحديد المشاريع وتنفيذها. ومن الأمثلة على ذلك شيلي التي قامت على مدى ثلاثة عقود بإخضاع جميع المشاريع العامة لتحليل منضبط وشفاف للتكلفة والعائد. وقام هذا البلد الأمريكي الجنوبي بتوحيد منهج تقييم المشاريع وفصل المؤسسة التي تتولى تقييم المشروع عن المؤسسة التي تقترحه. ويتبع نظام الاستثمارات الوطني وزارة التخطيط ويدار بالاشتراك مع وزارة المالية. ويمثل تكاتف الجهود لزيادة القدرات الفنية والقضاء على الفساد أفضل وسيلة لتسخير قوة الإيرادات غير المتوقعة من السلع الأولية في البلدان النامية ويتعين على حكومات البلدان المنتجة للسلع الأولية ومستشاريها الاقتصاديين الاستراتيجيين مراعاة هذه العوامل المؤسسية عند تحديد طريقة استخدام إيراداتها¹.

4- تفعيل استغلال الإيرادات لمواجهة تحديات التنمية:

من المفارقات أن البلدان الغنية بالموارد هي في الوقت ذاته البلدان التي تحتاج إلى بناء قدراتها الإنتاجية لدعم جهودها الإنمائية التي تكون فيها الإيرادات غير المتوقعة لصادراتها من الموارد الطبيعية حاسمة الأهمية. فالاستثمارات المنتجة، بما في ذلك الاستثمار في البنية الأساسية والتعليم (التقني والمهني) والصحة ينظر إليها على نطاق واسع على أنها استثمارات لا غنى عنها للتنمية الاقتصادية. وهذه الاستثمارات ليست فقط عناصر أساسية لتحقيق ودعم التنمية الاقتصادية بل إنها توسع أيضًا التجارة القائمة على السلع الأساسية عن طريق إضافة القيمة والمحتوى المحلي، والتنوع الاقتصادي، وهي أمور مهمة لتحقيق التحول الاقتصادي الهيكلي².

و يقدم (Paul Collier, 2011)³ ثلاث تحديات رئيسية تواجه الدول الغنية بالموارد منخفضة الدخل تتطلب

انتهاج سياسات بسرعات مختلفة أطلق عليها "Three policy clocks"، تتمثل في:

¹ رايح أرزقي وأرنو دوبوي وألان غيلب، مرجع سبق ذكره، ص 31.

² Gylfason T. Natural resources, "Education and economic development". *European Economic Review*. vol 45.2001, pp: 847-859

³ Paul Collier, "Savings and Investment Decisions in Low-Income Resource-Rich Countries", Centre for the Study of African Economies, Department of Economics, Oxford University, September 2011, p11-12.

- أبسطاً تحدي هي استنفاد الموارد وضرورة تسييرها: فعلى مدى جيل، ينبغي تحويل الأصول الطبيعية إلى أصول منتجة، مما يعني ضرورة تحقيق ادخار كبيرة من إيرادات الموارد، ينبغي أن يرتفع معدل الادخار خلال فترة الاستنفاد ويرتفع بسرعة خاصة في المرحلة التي يتزايد فيها معدل الاستخراج في ظل ارتفاع الاسعار. وتخصص نسبة سنوي من الإيرادات لتوظيفها في صناديق سيادية.

- سياسة الثانية هي الاستثمار في الاستثمار: بناء القدرة على الاستثمار الفني في تحديد المشاريع وتنفيذها، ربما قد يستغرق عقد من الزمن في وضع النظم والمهارات البشرية لإدارة عملية الاستثمار بشكل جيد. الا انه ينبغي أن تعمل على نحو أسرع بكثير من سرعة نفاذ الموارد وتطوير قدرة الاستيعاب المحلية، من خلال استثمار الإيرادات المخصصة في أصول مالية سيادية ليس فقط في استثمار خارجي بفوائد بل في بناء القدرات ووزيادة رأس المال الإنتاجي حيث يطلق عليها صناديق السيادية للتنمية « Sovereign Development Fund ».

- الامر الثالث تسيير تذبذب أسعار السلع الأولية تتم في المرحلة الأولى عن طريق تخصيص الإيرادات لتجميع الأصول السائلة والتحوط لمواجهة التقلب في الأسعار، والمرحلة الثانية ترشيد الانفاق بالنسبة للإيرادات باستخدام صناديق تحقيق الاستقرار، والمرحلة الأخيرة تحديد الحد الأقصى المسموح به لمعدل الزيادة في الاستهلاك العام على نحو متحفظ بحيث لا تتجاوز الإيرادات لتحقيق استدامة النفقات خاصة عند انخفاض مستوى الإيرادات في حالة تقلب دورات أسعار السلع الأولية في الأسواق الدولية¹.

عدم اليقين في تحديد مستوى الدخل الدائم للمحافظة على استدامة الانفاق لا يزال يشكل عقبة رئيسية في تنفيذ فرضية تحقيق الدخل الدائم (HRP) الذي ينصح بها صندوق النقد الدولي، أي عند استغلال الموارد الطبيعية في اقصى درجة سواء عند طفرة في الاسعار او استغلال مكثف تم ادخار جزء اكبر من الموارد لتشكيل مخزون من الأصول لتحقيق عائد على هذه الأصول يساعد في الحفاظ على مستوى ثابت للإنفاق الاستهلاكي عندما يتم استنفاد الموارد الطبيعية². لتحقيق ذلك، يقترح الخبراء والاقتصاديين اعتماد نظرية اطلق عليها "عصفور في اليد" Bird-in-Hand " هذه القاعدة أكثر تحفظاً لأنها تفترض ادخار المزيد من العائدات الموارد الطبيعية في شكل أصول مالية في صناديق سيادية والاعتماد على ما تدره من عوائد مالية بدل الاعتماد على الاحتياطات المتبقية، في عام 2001، قامت الحكومة النرويجية بتنفيذ قاعدة المالية القائمة على مبدأ "عصفور في اليد" تسمح للحكومة أن تسحب 4٪ من قيمة صناديق الادخار من العام السابق، أي ما يعادل الأداء الفعلي لعوائد الصندوق، من اجل

¹ Paul Collier, Op.Cit.p12.

² Dhaneshwar Ghura et al., " Cadres de politique macroéconomique pour les pays en développement riches en ressources naturelles », document de travail ,Fonds Monétaire International, aout 2012.p14.

تمويل ميزانية الحكومة للعام¹. بناءً على هذه القاعد لا يُمكن توقع قرارات الاستهلاك او الانفاق العام الا على أساس أصول موجودة في اليد بالفعل، يعتبر هذا النهج محافظ جدا على انه شكل متطرف من الادخار على سبيل الحيلة حتي درجة انه يفترض لن توجد اية عائدات نفطية في المستقبل الا انها من ميزاتنا انها تخفف صدمة الأسعار او نضوب الموارد او تطوير مصادر طاقة بديلة للبترول².

المطلب الثالث: سياسة التنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي لتعزيز المحتوى المحلي

بخلاف التحكم في الربح وإدارته إدارة سليمة، تستطيع البلدان الغنية بالموارد الاستفادة القصوى من موارده الطبيعية بتحقيق أقصى زيادة ممكنة في السلع والخدمات الغير أولية حتى تستطيع تحقيق التنوع الاقتصادي، من خلال تعزيز الروابط بين القطاعات وداخل القطاع الواحد، والتفاعل، والربط الشبكي وتطوير التحالفات الاستراتيجية على مستوى الشركات المحلية والأجنبية. واستخدم عدد من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية التي نجحت في تنوع صادراتها آليات مختلفة لتنمية وتعميق الروابط باقتصاداتها المحلية.

1- سياسة التنوع الاقتصادي:

من الجلي ان البلدان المنتجة للنفط ليست متماثلة تماما من حيث حجم الاحتياطات ونضج الصناعة النفطية، وهيكل الملكية والضرائب في قطاع النفط، الا انها غالبا ما تعتمد الدول المصدر لسلع الأولية اعتمادا كبيرا على القطاع المهيمن وهو قطاع المورد الطبيعي خاصة النفط، حيث في دراسة لـ Bornhorst, Gupta et Thornton (2008)³ على 30 بلدا مصدرا للنفط بين عامي 1992 و2005، وهي الفترة التي كانت فيها الأسعار معتدلة أو منخفضة. كانت إيرادات النفط تمثل في المتوسط في هذه الدول 16.2% من الناتج المحلي الإجمالي، و49.1% من إجمالي إيرادات الميزانية، هذه النسب كانت متفاوت بين البلدان خاصة في البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط اين كانت أعلى، لاحظ ان أن الناتج المحلي الإجمالي لا يشمل النفط فحسب، بل أيضا أنشطة إنتاجية أخرى تعتمد اعتمادا مباشرا أو غير مباشر على قطاع النفط، وبالإضافة إلى عدد كبير من الضرائب "غير النفطية" (الرسوم على الاستيراد وضرائب على الشركات)، المرتبطة هي أيضا بدرجة الانفاق الداخلي والإيرادات المحققة من القطاع النفطي، اذا هذه الاقتصاديات أكثر اعتماداً على النفط مما يبدو لأول وهلة. يرى كل من Maloney

¹ Issouf Samake, et al , « Viabilité budgétaire, investissement public et croissance dans les pays à faible revenu, riches en ressources naturelles: le cas du Cameroun », FMI Working paper WP/13/144, nov2013, p. 7-6

² ستيفن بارنيت ورولاندر اوسوسكي، "ما الذي يرتفع... لماذا ينبغي للدول المنتجة للنفط ان تحافظ على موردها" صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 40، العدد 1، مارس 2003، ص 37.

³ Bornhorst Fabian, Sanjeev Gupta and John Thornton. "Natural Resource Endowments, Governance and the Domestic Revenue Effort: Evidence from a Panel of Countries", IMF Working Paper WP/08/170, International Monetary Fund, Washington DC. 2008

و(2007) Lederman ان التأثير السلبي للموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي يكون فقط لغياب التنوع في تنوع الصادرات وتركيزها فقط على السلع الأولية، فمن الممكن أن هذه الاقتصاديات الغنية قد تواجه لعنة من التركيز بدلا من لعنة الموارد الطبيعية في حد ذاتها. اثبت العديد من الدراسات التي تناولت تقلب معدلات النمو الاقتصادي عبر الزمن من بينها دراسة (Acemoglu and zilibotti,1999)¹ و عدم تمكن الكثير من الدول الفقيرة للوصول إلى تنمية مستمرة ومستدامة، ان هناك ثلاثة أسباب رئيسية كامنة وراء ذلك، ترتبط جميعها بضعف التنوع الاقتصادي. الأول: تخصص الدول الفقيرة في انتاج وتصدير لعدد قليل من المنتجات (السلع الأولية)، الثاني: تعرض هذه الدول بصورة متكررة وشديدة للصدمات الكلية، والثالث: ارتفاع حدة التقلبات على المستوى الاقتصادي الكلي نتيجة لأثر الصدمات على القطاعات المتخصصة. ومن ثم، سيؤدي بالمقابل إلى عدم استقرار معدلات النمو عبر الزمن وتحقيق التنمية المستدامة.

قضية التنوع الاقتصادي كما يراه جلب (2009, Gelb) كانت ولا تزال هدف طويل الأمد للعديد من الدول المصدر للنفط او السلع الأولية كأحد اهم الأهداف "جعل النفط يعطي ثماره" (Faire fructifier le pétrole)، أي تحويل الأصول الطبيعية إلى أصول منتجة، يتطلب ذلك توافق ثلاث سياسات: مستوى معقول من الاستقرار الاقتصادي الكلي، وسياسة تجارية أكثر انفتاح نحو الخارج، واستخدام فعال للريع الموارد لتعزيز إنتاجية القطاعات التصديرية الأخرى وتقليل تكاليف إنتاجها، سواء ذلك من خلال تمويل البنية التحتية، ودعم مؤقتة لهذه الصناعات لكن قلة منهم تمكنوا من النجاح في مسعاهم. كماليزيا وشيلي واندونيسيا وتيلاند حيث حققت معدلات نمو قوية بـ 3.5% للفرد الواحد خلال الفترة 1975-2001. استطاعت تحقيق التنوع خاصة عن طريق قطاع الصناعات المعملية (*les industries manufacturières*)، او في حالة الشيلي عن طريق توسيع قائمة السلع الأولية المصدرة إلى منتجات جديدة أكثر تطورا، بالإضافة إلى تطبيق قواعد عامة مالية أكثر انضباطاً وتحسن الحوكمة. بينما باقي الدول الأخرى الغنية بالموارد كان التنوع أكثر بطأ، أي تميل هذه الدول لحماية صناعاتها المحلية الناشئة، وأنها بحاجة إلى مزيد من الوقت حتى تنضج².

يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة حول التنوع (2006) خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنوع، وهي:

-العوامل المادية: الاستثمار ورأس المال البشري؛

¹ Acemoglu Daron , zilibotti Fabrizio, «*Information Accumulation in Development* », *Journal of Economic Growth* , Springer, Vol.4(1), March 1999,pp5-38.

² Alan Gelb et Sina Grasmann, «*Déjouer la malédiction pétrolière* », *Afrique contemporaine*, 2009/1 n° 229, p. 116-117.

- السياسات العمومية: السياسات المالية والتجارية والصناعية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية)؛

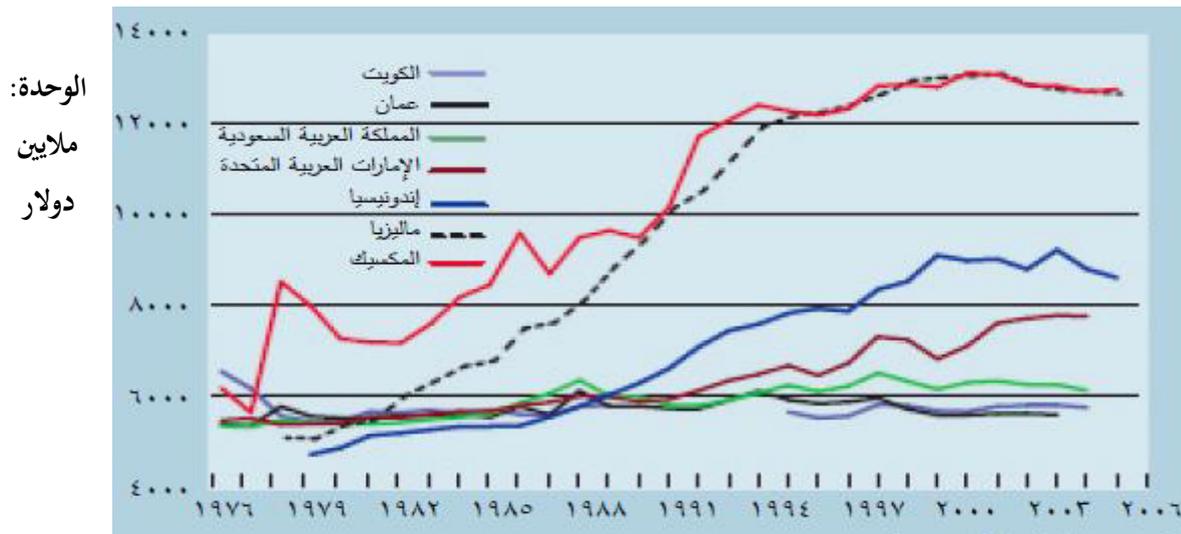
- متغيرات الاقتصاد الكلي: سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية؛

- المتغيرات المؤسسية: الحوكمة، والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني؛

- الوصول إلى الأسواق: درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية)، والحصول على التمويل¹.

يؤكد ستيفن راديليت وهو مدير البرنامج العالمي لتنمية الموارد البشرية على أن تتحرك البلدان بقوة لتنويع اقتصاداتها بعيدا عن الاعتماد على تصدير السلع الأولية. ويجب أن توفر الحكومات بيئات مواتية بقدر أكبر لاستثمار القطاع الخاص في عمليات التجهيز المتمم للإنتاج الزراعي، والصناعة التحويلية، والخدمات (مثل إدخال البيانات)، الأمر الذي يمكن أن يساعد على التوسع في توفير فرص العمل، وتعجيل وتيرة النمو على المدى البعيد، والحد من الفقر، وتخفيف مخاطر التعرض لتقلب الأسعار إلى أدنى حد، حيث تتسم آثار صدمات أسعار السلع الأولية الحالية (بعد سنة 2014) بأنها كبيرة للغاية وذلك تحديدا لأن البلدان لم تتجه إلى تنويع أنشطتها الاقتصادية في ظل توقعات استمرار التراجع الحاد في أسعار السلع الأولية لفترة طويلة. ووفقا لنظرة صندوق النقد الدولي، سيزداد تباطؤ النمو في البلدان المصدرة للنفط في إفريقيا للتراجع أسعار السلع الأولية وضعف التنويع في الصادرات².

الشكل 4-10: تطور صادرات السلع بين 1987-2006، بسعر الدولار الثابت



¹ محمد أمين لزرع، " سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية"، سلسلة برامج التدريب، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 9-13 مارس 2014 ص 16.

² ستيفن راديليت، " نهضة إفريقيا — هل توقفت؟"، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، مجلد 53، العدد 2، يونيو 2016، ص 10-11.

المصدر: من دراسة (Hausmann, Hwang, and Rodrik (2007) نشرة صندوق النقد الدولي الالكترونية، "هبوط أسعار النفط يبرز الحاجة إلى تنويع اقتصادات الخليج"، ديسمبر 2014، ص3.

ركزت البلدان الناجحة على تقديم حوافز لتشجيع الشركات على تطوير أسواق الصادرات من خلال دعم العمالة في اكتساب المهارات والتعليم، بالإضافة إلى توفير بيئة اقتصادية مستقرة ومناخ موات لممارسة الأعمال، البلدان التي استهدفت تطوير صادراتها بشكل متزايد نجحت عموماً في تنويع الاقتصاد مثل ماليزيا والمكسيك واندونيسيا، بينما كان النجاح أقل في البلدان التي لم تطبق مثل هذه الاستراتيجية (كما هو موضح في الشكل 4-10).

2-سياسات تعزيز وتطوير الروابط بين القطاعات:

لوحظ أن قطاع الموارد الطبيعية يكون عادة قطاعاً معزولاً يعاني ضعف الروابط مع القطاعات الأخرى ولهذا فمع انتعاش أسعار السلع الأولية الأخير، توصي عدد من التقارير ودراسات، باستخدام الإيرادات غير المتوقعة لتوسيع وتعميق الروابط الأفقية والرأسية مع قطاعات الاقتصاد الأخرى. وفي مجال الموارد الطبيعية التي يُهيمن عليها عادة الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة القطاع النفطي¹، حددت البحوث المتعلقة بالروابط أربعة عناصر رئيسية يمكنها زيادة أهمية الروابط الخلفية والأمامية وهذه العناصر هي: الملكية، والبنية التحتية، والقدرات والسياسة العامة.

- ملكية الشركات المستغلة للموارد المملوكة محلياً عامل هام في تنمية الروابط كونها أكثر رسوخاً في الاقتصاد المضيف من الشركات الأجنبية. ولذا يُعتقد أنها أكثر قدرة على العثور على الموردين والعملاء المحليين لتنمية الروابط الخلفية والأمامية على حد سواء. وحتى بعض الشركات الأجنبية يمكنها تنشئ روابط أكثر مقارنة بغيرها من الشركات بسبب الضغط الداخلي مثل الرأي العام بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات والنظرة الاستراتيجية المتعلقة بدعم المناطق الصناعية.

- للبنية التحتية أيضاً أهمية في تنمية الروابط لأن بعض البنى التحتية مثل الطرق والسكك الحديدية يمكن أن يخفض تكاليف المعاملات ومن ثم يعزز الروابط مع الاقتصاد ويجسّن إمكانيات إضافة القيمة.²

- وترجع أهمية القدرات والسياسات إلى وجود ضرورة للعمالة الماهرة لإضافة القيمة. ولذا فإن تنمية القدرات الوطنية محدد حاسم الأهمية للروابط الخلفية والأمامية. وحُدد عدد من أوجه الضعف في القدرات مثل الهندسة والإدارة والبحث والتطوير الداخلي وللتصدي لأوجه الضعف هذه، ينبغي أن تكون هناك بيئة سياساتية مواتية، فعلى سبيل المثال تمكنت شيلي من جذب الاستثمار الأجنبي بنجاح مع الحفاظ على ملكية الشركات الوطنية الرئيسية، من خلال تعزيز الروابط وخلق الطلب على مقدمي الخدمات المحليين وتدريب المهنيين الوطنيين، بذلك تحول البلد من

¹ مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد، مرجع سابق ذكره، ص12.

² Morris M, Kaplinsky R and Kaplan D. "One Thing Leads to Another: Promoting Industrialisation by Making the Most of the Commodity Boom in Sub-Saharan Africa". ISBN 978-1-4717-8188-9.2012.p58-220

مستورد صاف لخدمات الهندسة التعدينية في الفترة ما بين الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي إلى الاكتفاء وقد تحقق ذلك بصورة رئيسية عن طريق تدريب الذاتي في هذه الخدمات المهندسين من أبناء شيلي¹. الشروط اللازمة لنجاح جميع هذه البرامج والسياسات وجود بيئة اقتصاد كلي مستقرة، وبنية تحتية جيدة، وقوة عاملة ماهرة وقدرة تكنولوجية وفي جميع هذه السياسات يكون للحكومة دور حاسم الأهمية، ولا يوجد نموذج واحد مناسب للجميع فيما يتعلق بالمحتوى المحلي؛ ولذا فمن الأفضل للبلدان وضع استراتيجيات استنادًا إلى ظروفها المحددة. ورغم أن باستطاعة شركات القطاع الاستخراجي المملوكة للدولة أن تلعب دورًا حاسم الأهمية في حفز المشاركة المحلية في الصناعة، فإنها ليست دواء لجميع الأمراض.

3- الاستثمار في رأس المال البشري وتحسين الأداء المؤسسي:

يعتبر البنك الدولي في تقريره لسنة 2009 أن بناء مؤسسات جيدة يعتبر أمراً ضروريا لتنويع صادرات أي البلد، إلا أن بناء المؤسسات الملائمة هي عملية تتطلب وقتا، كما يرى البنك الدولي أن هناك عوامل هامة وضرورية لإنجاح هذه المؤسسات، كوجود بنية تحتية فعالة خاصة في ميدان النقل والاتصالات من أجل خفض التكاليف، سياسات اقتصادية كلية مستقرة وإصلاحات هيكلية تساعد على خلق بيئة تنظيمية من شأنها تحفيز نمو القطاع الخاص، وتشريعات تحفز الاستثمارات المحلية وتجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

لتحقيق ذلك تتطلب توفر العديد من العوامل السياسية والمؤسسية لتعزيز الإدارة الجيدة للموارد التي تلعب دورا مهما أيضا في تنوع قدرات البلاد، كتخفيف أثر تقلب الاقتصاد الكلي القوية الناجمة عن تغيرات كبيرة في أسعار الصادرات التي تعاني منها الدول التي تعتمد على منتج واحد. مما ينتج أيضا صعوبات في مواصلة الاستثمار في قطاعات السلع التجارية وزعزعة استقرار أسعار الصرف الحقيقية.

وتبين معظم الدراسات ان هناك تباين في أثر الموارد على النمو الاقتصادي، يتوقف ذلك بناءً على وجود نوعين من رأس المال الذي يمكن أن ينظر إليه كمصدر تكميلي للإدارة الجيدة للموارد الطبيعية: رأس المال البشري و"رأس المال المؤسسي" (Capital institutionnel)، والدول التي لا تملك هذين نوعين من رأس المال أكثر عرضة لخطر "لعنة الموارد" هناك عدة دلائل أيضا على أن دون هذا رأس مال تواجه صعوبات أكثر لتنويع اقتصادها والارتقاء في سلم التكنولوجيا، رغم ان وفرة الموارد الطبيعية تعطى القدرة على بناء رأس المال البشري والمؤسسي، ولكن العديد من الدول الغنية بالموارد تعرف تأخير كبير جدا في هذه المجالات². فقد بينت دراسة لـ (T.Gylfason,2002)

¹ Korinek J. " *Mineral resource trade in Chile: Contribution to development and policy implications*". OECD Trade Policy Papers. No. 145. OECD Publishing. Paris.2013.p40-41.

² Alan Gelb , « *Diversification de l'économie des pays riches en ressources naturelle* ». Contribution préparée pour le séminaire de haut niveau du FMI., Center for Global Development. Alger, 4-5 novembre 2010.p4-5.

على الاقتصاديات الغنية بالموارد ان هناك علاقة عكسية بين الاستثمار في التعليم او نفقات العامة الموجهة للتعليم ووفرة الموارد، بإعطاء اهتمام أقل وتخصيص نفقات منخفضة للتعليم حيث لا تتعدى نفقات التعليم 4% من GDP بالنسبة لدول منظمة الأوبك مثلا بالمقارنة بـ 5% بالنسبة لدول العالم سنة 1997، فوجد أن زيادة بنسبة 5% في رأس المال الطبيعي يرافقه انخفاض سنة واحدة في التمدرس بمعامل ارتباط -0.57 وانخفاض في معدل التسجيل في التعليم الثانوي بنسبة 10% بمعامل ارتباط -0.66. نستنتج من هذا ان وفرة الموارد الطبيعية تتجه ليكون لها أثر عكسي على الاستثمار في الموارد البشرية وبالتالي ابطاء التنمية الاقتصادية على المدى البعيد¹.

وفي دراسة أخرى حديثة (Cockx & Francken, 2016) باستخدام مجموعة بيانات كبيرة مكونة من 140 بلدا تغطي الفترة من عام 1995 إلى عام 2009، توصلت إلى وجود أثر سلبي لاعتماد الموارد على نفقات التعليم العام بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث زيادة قدرها 10% في حصة رأس المال الطبيعي من إجمالي الثروة الوطنية، وهو ما يقابل مثلا الفرق بين الكويت (65.31%) وبوليفيا (55.12%) في عام 2005، يرتبط في المتوسط بانخفاض الإنفاق العام على التعليم بحوالي 0.16% من الناتج المحلي الإجمالي. وبالمقارنة إلى أن متوسط الإنفاق العالمي على التعليم كان 4.44% من الناتج المحلي الإجمالي، يمثل انخفاضا كبيرا في التمويل الحكومي للتعليم، وتأثير للجنة الموارد على الإنفاق على التعليم قوي بشكل خاص في أفريقيا بنسبة 0.27%. هناك ارتباط سلبي كبير بين الاعتماد على الموارد الطبيعية ونفقات التعليم العام بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي على بالإضافة الي المتغيرات اخرى مثل الدخل والمعونة والهيكل العمري للسكان. جاءت النتائج موافقة لنظرية (Collier, 2010) أن الإدارة الفعالة والمستدامة لإيرادات الموارد الطبيعية تتطلب استثمارات عامة في التعليم، لهذا عدم منح الأولوية لتوسيع الانفاق على رأس المال البشري من النفقات العامة يعتبر خطأ وفشل في السياسة العامة. وتشير النتائج أيضا إلى أن هناك تأثير للجنة الموارد على أولويات الحكومة من حيث الانفاق على التعليم كأولوية أولى مع أهمية دور المؤسسات والمساءلة الحكومية في تخفيف من حدة هذه اللجنة المذكورة².

من خلال هذا التحليل يتضح أن استراتيجية التنمية المطبقة في اقتصاديات وفرة الموارد لا تساهم في زيادة العائد على الاستثمار في رأس المال البشري، حيث ربط العديد من الاقتصاديين من بينهم (Van Wijnbergen (1995b), Sachs and Warner (1987), Krugman (1984) و Torvik (2001)، بين أثر المرض الهولندي وتراجع ما يسمى "التعلم بالممارسة" (*learning by doing*) فأثار المرض الهولندي جعلت القطاع

¹ Gylfason ,T., " Natural resources, education, and economic development", *European Economic Review* , Volume 45, Issues 4-6, May 2001, P 847-859.

² Lara Cockx , Nathalie Francken, " Natural resources: A curse on education spending?", *Energy Policy*, Vol.92 (Issue Complete), May 2016. pp.394-408

الصناعي أقل قدرة على خلق العمل وأثرت سلبا على توسعه، وبالتالي تندثر التجارب والخبرات المتراكمة في هذا القطاع المهم للنمو الاقتصادي الذي يعتبر المحرك الأساسي للنمو وتأثيره الإيجابي على باقي الاقتصاد ككل، كونه يسمح بتراكم المعارف وتطور التكنولوجيا، من ما يرفع العائد على الاستثمار في رأس المال البشري هذا ما يجعل نوعية التعليم تتحسن ويرتفع الحافز لدى الافراد لتعلم، يرى مارشال أن أحد أهم نتائج التعليم هو تكوين عمالة ماهرة التي تزيد الإنتاجية وتؤدي إلى استخدامات جديدة لرؤوس الأموال فيرتفع العائد من استثمارها¹، ويشير أيضا كل من (Lederman and Malney, 2007) أن البلدان الغنية بالموارد التي نجحت في استغلال مواردها الطبيعية في تطوير اقتصادياتها وتجنب لعنة الموارد على غرار استراليا والنرويج قد حققت ذلك بفضل مستوى رأسمال بشري عال ومتزايد².

تؤكد العديد من الاعمال والدراسات الأخرى على أهمية رأسمال البشري في القطاعات التصديرية، في دراسة (Maier & Wood, 1998) قام بتصنيف المناطق في العالم على أساس نسبتين (Ratios): نسبة الكفاءات على الفرد ونسبة مساحة الأرض (الموارد) على الفرد، توصلا إلى انه ترتبط الزيادة السكانية بانخفاض تدريجي في نسبة الأراضي /الافراد، في حين ترتفع نسبة الكفاءات / بالنسبة للفرد كلما زاد الاستثمار في الرأسمال البشري، اين حققت افريقيا جنوب الصحراء المرتبة الأول في نسبة الأولى اي وفرة الأرض والموارد والرتبة الأخيرة في النسبة الثانية (الكفاءة بالنسبة للفرد)، وتشابه هذه النتيجة مع دول أمريكا اللاتينية بالمقارنة مع الاقتصاديات الاسيوية التي تتمتع بكفاءات أكثر نسبيا ومستمرة في تطويرها، حيث توصل ماير ووود ان هناك علاقة قوية بين هذه النسب (Ratios) وتنوع مكونات الصادرات في جميع المناطق والأوقات، حيث المناطق التي تتمتع بنسب اعلى في الأرض بالمقارنة بنسبة الكفاءة لديها ميول أكبر نحو التخصص في صادرات السلع الأولية، وكلما تتناقص نسبة الأرض / على الكفاءة تتجه مكونات الصادرات من صادرات السلع الأولية إلى السلع الأولية المحولة (Transformed)، إلى المنتجات الصناعية البسيطة، وأخيرا إلى المنتجات الأكثر تعقيدا ذات كثافة تكنولوجية. هذه الدراسة بينت ان الدول التي لا تستثمر كثيرا في الرأسمال البشري تجد صعوبات كثيرة في التخلص من تبعيتها لصادرات السلع الأولية ليس صدفة اذ نظرنا إلى حالة فلندا وكوريا التي استطاعت في ظرف عقود من الزمن التحول من اقتصاد يعتمد على صادرات السلع الأولية إلى اقتصاد مصدر لسلع ذات تكنولوجيا عالية وأكثر تعقيدا، لأنها ببساطة دائما في اعلى

¹ Marie-Claire AOUN, « La Rente Pétrolière Et Le Développement Economique Des Pays Exportateurs » Thèse De Doctorat En Sciences Economiques, Université Paris Dauphine-France , Mars 2008. p94-95.

² Leiderman, Daniel and William Maloney. " Natural Resources: Neither Curse Nor Destiny ", World Bank and Stanford University Press. 2007, p 15-39.

التصنيف الأنظمة التربوية المقارنة في العالم. اذا أهم عنصر في أي سياسة بهدف تنويع الاقتصاد يجب الاهتمام والحرص اول شيء على التحسين المستمر لنوعية التعليم¹.

يعتبر تعزيز الأداء المؤسساتي وإقامة الحكم الراشد عاملا مهما ومسبقا من أجل بناء بيئة ملائمة للتنويع الاقتصادي، وهذا يتطلب تخطيط ووضع سياسات من شأنها متابعة القطاعات الاقتصادية، ولا توجد دلائل على أن ضعف الحوكمة يمكن تعويضه بالدخل الإضافي في البلدان الغنية بالموارد أو المرونة التي يمكن أن تحققها المكاسب الاستثنائية من ارتفاع أسعار السلع الأولية. فالبيانات تشير إلى أن الحوكمة الرشيدة تحقق مكاسب في التنمية للاقتصادات الغنية بالموارد تعادل — على الأقل — ما تحققه في البلدان الأخرى. بل إن هناك أدلة بحثية ظهرت مؤخرا تفيد بأن ضعف الحوكمة يعوق الاستثمار في أعمال التنقيب عن النفط. وتؤكد اغلب الدراسات، حقيقة مهمة وهي أن تراكم راس المال ليس كافيا لضمان النمو، فإدراك أن نوعية المؤسسات وتراكم راس المال عنصران متكاملان أمر لا غنى عنه لنجاح جهود البلدان في تحقيق نمو طويل الأمد.

وتشير تجارب البلدان الناجحة إلى أن إدارة ثروات الموارد الطبيعية تتطلب الالتزام بثلاثة مبادئ مرتبطة ببعضها البعض، وهي شفافية المالية العامة، ووضع قواعد يستند إليها تطبيق سياسة المالية العامة، ومؤسسات قوية في مجال الإدارة المالية العامة. فعلى سبيل المثال، نجد في النرويج وألاسكا نموذجا للشفافية في طريقة جمع إيرادات الموارد الطبيعية واستخدامها في الموازنة. وتساعد هذه الشفافية الناس على فهم واستخدام ثروات الموارد الطبيعية وتضمن مساءلة القادة السياسيين عن قراراتهم. وفي شيلي، تحمي قواعد المالية العامة ثروات الموارد الطبيعية من تأثير أي تغيرات قد تنشأ نتيجة الضغوط السياسية، كما تستطيع مؤسساتها القوية إدارة الاستثمارات العامة. ويساعد ذلك في تحويل ثروة الموارد الطبيعية إلى أصول منتجة، بما في ذلك البنية التحتية ورأس المال البشري².

صياغة السياسات فيما يتعلق بالإصلاح المؤسسي تحيط بها العديد من المحاذير، فالحلول المؤسسية التي تؤدي إلى أداء اقتصادي جيد في بيئة معينة ربما كانت غير ملائمة في بيئة أخرى إذا لم تتوفر المؤسسات المكملة وآليات التطبيق وكما يقول **دوجلاس نورث 1994**، الحائز على جائزة نوبل في اقتصاد، ورائد اقتصاديات المؤسسات، "إن نقل القوانين السياسية والاقتصادية للاقتصادات الغربية المتطورة إلى اقتصاديات العالم الثالث وشرق أوروبا ليس شرطا كافيا للأداء الاقتصادي الجيد"³.

¹ Alan Gelb, Op.Cit.2010.p11-12.

² سانجيف غوبتا وآخرون، "نقاسم الثروة"، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 51 العدد 04، ديسمبر 2014، ص 52.

³ علي عبد القادر علي، "نوعية المؤسسات والأداء التنموي"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، مجلة جسر التنمية، العدد 62، أبريل 2007، ص 14.

بصفة عامة يمكن للحكومة الجيدة أن تساعد في تنويع الاقتصاد وهذا من خلال طرق متعددة، والتي نذكر من بينها:

- تحسين مناخ الاستثمار مما يساعد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل.
- تطوير الأنظمة والقوانين المطبقة حالياً كثيراً ما تفرض عوائق أمام الدخول إلى السوق والخروج منه والتشغيل¹.
- تساهم في دعم مبادئ الحوكمة الرشيدة، مثل محاربة الفساد، وتعزيز المشاركة والمساءلة من قبل المواطنين في إدارة شؤون الدولة.

- تحقيق شفافية الانفاق، قد تكون شفافية الانفاق أكثر أهمية من شفافية الإيرادات كلما ازداد المواطنون معرفة بكيفية توزيع أموالهم قل احتمال تبديد الأموال.² ثمة دراسة أجريت من قبل هيئة الموازنة الدولية عام 2015 توصلت إلى ان 65 حكومة من مجموع 108 شملها المسح لديها ميزانيات أخفقت بالوفاء بمعايير النشر والشفافية والمساءلة، وكانت البلدان المنتجة للنفط والغاز أكثر البلدان غموضاً كـالجزائر، غنياً الاستوائية، السعودية، قطر، انغولا، فنزويلا، نيجيريا.... وغيرها من الدول³.

وهكذا، فإن غياب قطاع خاص حيوي وقوة عاملة ماهرة ومتطورة وبيئة مؤسسية وقانونية مشجعة وكذلك عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، كارتفاع معدلات التضخم، لا يساعد على إنشاء وتطوير صناعات جديدة أو خلق مناخ ملائم لعملية تنويع الأعمال. كما أن نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب توافر الخدمات المساندة والأساسية مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية بما يساهم في رفع معدات الإنتاج والإنتاجية. كما يتطلب أيضاً توفر بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات والاتصالات والمنافع العام وغيرها. التي تغيب جلها في اغلب الدول الغنية بالموارد الطبيعية لاعتبارات عديدة في إطار مفهوم لعنة الموارد⁴.

¹ أندرو ه.و. ستون، "إدارة الحكم: أخبار وأفكار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، البنك الدولي، المجلد 1، العدد 1، نوفمبر 2007، ص 2-3.

² مايكل ال. روس، ترجمة محمد هيثم نشواقي، مرجع سبق ذكره، ص 377.

³ The International Budget Partnership: <http://survey.internationalbudget.org/#rankings> Vu le 11/07/2017.

⁴ محمد أمين لزعر، مرجع سبق ذكره، ص 18.

خلاصة الفصل الرابع:

لقد تعرضنا من خلال هذا الفصل التطبيقي إلى دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية خلال الفترة الممتدة بين سنتي (1995-2016)، حيث عالجنا في أول مبحث الجانب النظري لأدبيات استقرار السلاسل الزمنية والتكامل المتزامن لأنجل جرانجر ونموذج تصحيح الخطأ؛ أما المبحث الثاني و الثالث فقمنا بإجراء الدراسة القياسية بالاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ المتعدد VCEM، كانت النتائج المتوصل إليها تشير إلى:

✓ توصلنا إلى أن السلاسل الزمنية لسعر الصرف الحقيقي وسعر النفط. مؤشر أسعار الاستهلاك ومؤشر الإنتاج الصناعي وتراكم الاحتياطات كلها كانت غير مستقرة، هذا ما استلزمه المفاضلة عن طريق الفروق الأولى للمعطيات للحصول على سلاسل زمنية مستقرة.

✓ وجود علاقة تكامل متزامن في المدى الطويل بين سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار وكل المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج، وهذا ما يتوافق مع النظرية المرض الهولندي حيث ان الاقتصاد الجزائري يعاني من تأثيرات السلبية لوفرة الموارد.

✓ توصلنا الى وجود علاقة توازنه طويلة المدى بين الإنتاج الصناعي في الجزائر و ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار و سعر النفط الحقيقي ، حيث ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للدينار بوحدة واحده يؤدي إلى تراجع الإنتاج الصناعي بـ 0.236-، وعند ارتفاع سعر النفط في الأسواق العالمية بوحدة واحدة يؤدي إلى تراجع الإنتاج الصناعي بـ 0.037- في المدى الطويل.

✓ هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من المتغيرات المستقلة (LROIL , LIPC, LTCRE) نحو مؤشر الإنتاج الصناعي (LIND) هذا يدل على ان تراجع مساهمة الإنتاج الصناعي في الجزائر يتأثر باي صدمة (موجبة او سالبة) تحدث في متغيرات النموذج، وهذا ما لاحظناه عندما ارتفعت أسعار النفط في بداية الالفية تراجع دور الصناعة التحويلية في الاقتصاد المحلي، فإن تأثير تغيرات أسعار البترول يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي من خلال ما أطلق عليه Corden&Neary أثر الانفاق.

أما المبحث الرابع فقدمنا بعض السياسات وأساليب إدارة مداخيل الموارد الطبيعية كيف تكون بشكل افضل واكثر فعالية مثل سياسات السلامة الاحترازية الكلية المضادة للاتجاهات الدورية للتأثير على نتائج الاقتصاد الكلي. ويرتبط وضع السياسة الاحترازية الكلية بتطورات الاقتصاد الكلي. مع الإشارة إلى الدول النموذجية التي استطاعت إدارة واستغلال مواردها بشكل أفضل واستطاعت تجنب لعنة الموارد.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

إن الهدف الأساسي من هذا البحث هو دراسة وتحليل تأثير وفرة إيرادات المحروقات على النمو الاقتصادي وحالة الحكومة في الجزائر وذلك خلال فترة (1995-2017) عرفتها الجزائر من حيث ضخامة ووفرة المداخل الطاقوية نظرا لزيادة الحادة في الأسعار العالمية للنفط، هذا الانتعاش غير المسبوق دفع العديد من الاقتصاديين إلى توقع أن يكون النمو قويا وتتخلص من تبعية المورد الواحد والوصول إلى بناء اقتصاد أكثر تنوع لو كانت نوعية المؤسسات القائمة على ذلك جيدة. فالجزائر كدولة لم تسلم من نقمة النفط رغم الفرص التي أتاحت لها؛ إذ كانت قادرة على الخروج من التبعية للنفط من خلال استثمار إيراداته الوفيرة باستمرار، والاهتمام بمختلف القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تنويع الدخل الوطني، خاصة ان الجزائر ليست دولة نفطية كبيرة لان العمر الافتراضي للمحروقات بناءً على الاحتياطات المؤكدة ومعدل الإنتاج الحالي هو 21 سنة للبتروول و49 سنة بالنسبة للغاز الطبيعي فقط، ما يعتبر أكبر وأخطر تحدي مستقبلي سوف تواجهه الأمة الجزائرية.

وتتجلى نقمة هذه الموارد في زيادة اتكال الدولة على هذه الموارد الناضبة مما يشجع على قطاع التعدين على غيره من القطاعات الإنتاجية الأخرى فيؤدي إلى ظهور فوائض في الميزان التجاري في مرحلته الأولى ولكنها فوائض اسمية وليست حقيقية، ثم يليه ظهور اختلالات مستمرة في ميزان المدفوعات التي تسببها وفرة الموارد الطبيعية في البلدان بما يعرف بأعراض العلة الهولندية. فيكون التحدي الرئيسي لهذه البلدان هو كيفية إدارة تقلب الإيرادات مع تقلب سعر المورد. ولذلك تكون إدارة تقلب أسعار الموارد أهم أهداف سياسة المالية العامة في البلدان التي توجد لديها آفاق استغلال طويلة للموارد. فالارتباط الموجب بين ناتجها المحلي ومستويات إنفاقها العام نظراً لارتباط السلع الأساسية بدورات الانتعاش والانكماش، تغالي معظم الحكومات في الإنفاق في سنوات الانتعاش وتكافح لمواجهة العجز المالي عند هبوط أسعار السلع الأساسية مما يجعل السياسة المالية مسايرة للاتجاهات الدورية وتفشل إلى حد كبير في تحقيق النمو الاقتصادي، وتُسرّع في ظهور عوارض المرض الهولندي عن طريق قناة الانفاق خاصة في فترة انتعاش قطاع الموارد وأهم بنود الموازنة العامة التي تشهد ارتفاعاً خلال فترة الطفرة هي كتلة الأجور والاستثمارات العامة أي في القطاع غير تبادلي.

تؤكد العديدة من الأدبيات الاقتصادية و حتى السياسية التي تناولت العلاقة بين النوعية المؤسساتية، وفرة الموارد والنمو الاقتصادي التي أشرنا إليها في الجزء النظري لتفسير ضعف أداء الاقتصاد الجزائري ، أن وفرة الموارد الطبيعية بشكل كبير في دولة ما له آثار إيجابية اذا توفر على بيئة مؤسساتية جيدة وأخرى أكثر سلبية أهمها تحقيق نمو أبطأ من الاقتصادات التي لا تملك موارد كبيرة ، وتتجلى نقمة هذه الموارد في زيادة اتكال الدولة على هذه الموارد الناضبة مما يشجع على قطاع التعدين على غيره من القطاعات الإنتاجية الأخرى. في حين هناك بعض الدول (النرويج، اندونيسيا، بوتسوانا، شلي... الخ

(استطاعت أن تدير مداخلها الناتجة عن الموارد الطبيعية بطريقة سليمة وجيدة. أردنا توضيح هذه المفارقة في هذه الدراسة ان الاشكال ليس في الموارد الطبيعية في حد ذاتها بل في كيفية ادارتها.

لقد حاولنا في هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الذي طرحناه في مقدمة البحث عن أثر وفرة عوائد المحروقات على النمو والحوكمة والتي خلصنا من خلالها إلى النتائج التالية والتي تتضمن في ثناياها إجابات على التساؤلات في إشكالية الدراسة كما تعتبر اختبار لفرضياتها.

-اختبار الفرضيات:

-رغم الوفرة التي عرفتها الجزائر في المداخل الطاقوية الغير مسبوقه و البرامج التنموية على الطريقة الكينية، قصد التأثير على الواقع الاقتصادي القائم، بهدف تنويع اقتصادها للحد من أثر تبعيته لقطاع المحروقات، الا ان معدلات النمو الاقتصادي المحققة كانت ضعيف نسبيا لم تتعدى 3.4 % في المتوسط خلال الفترة 2000-2017 كونها لا تختلف كثيرا عن ذلك المحقق في السنوات السابقة او في بلدان غير غنية بالموارد ، وحتى نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال نفس الفترة كان جد متواضع حيث حقق زيادة ب 34 % فقط بالمقارنة مع دول نفطية أخرى كان ضعيف جدا (روسيا 100%، نيجريا 89%) ، وحتى مع دول الجوار غير الغنية بالموارد الطبيعية حققت زيادة أكبر من الجزائر حيث حقق المغرب زيادة قدرها 72 % و تونس 49%. وأن النمو خارج المحروقات، وعلى الرغم من معدله الهام نسبيا، بقي هشاً ومرتبطة أساساً بمداخل النفط ، باعتباره منشطاً إلى حد كبير بواسطة الاستثمارات العمومية (البناء و الاشغال العمومية)، بالإضافة الى نمو ابطئ في قطاع السلع المتداولة دولياً وتراجع القطاع الصناعي بشكل واضح بمعدلات نمو سالبة في القطاع الصناعي العمومي الذي يمثل أكثر من 60 % صناعة التحويلية في الجزائر. كلها مظاهر تدعم تأثر الاقتصاد الجزائري بفرضية لعنة الموارد الطبيعية و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى .

-هذه المفارقة تبين أن قطاع المحروقات لا زال يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام يعتبر محرك الاقتصاد الجزائري او قطاع التصدير المزدهر، فنسبة وزن مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي أخذت في تعاظم والازدياد مع مختلف مراحل تطور الاقتصاد الجزائري، فخلال فترة السبعينات كانت حصة هذا القطاع 27.24%، ثم ارتفعت بشكل مستمر إلى 28.50 % في الثمانينات، ثم إلى 31.88 % في التسعينات لتصل إلى رقم قياسي بلغ 46.71% في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بعد التطور القوي لأسعار النفط ، كان هذا التوسع على حساب مساهمة حصة القطاعات الاقتصادية التبادلية أي كل من القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي الذي يمثل قطاع التصدير المتأخر المعرض للمنافسة الدولية شهد تقلص كبير حيث كان يمثل في أواخر الثمانينات 30.6 % ثم تراجع إلى 19.85% في أواخر التسعينات لتندهور أكثر خلال الالفينات إلى 14% فقط وذلك بين 2000-2013، في حين عرف القطاع التوسعي

الثاني قطاع السلع غير قابلة للتداول (الخدمات، البناء والأشغال العامة) معدلات نمو سريعة وتوسع أكبر بالمقارنة بالقطاع التبادلي لأنها استفادة أكثر من "أثر الانفاق" و نمو بطئ للقطاع التبادلي خاصة قطاع الصناعي الذي يحقق منذ عقدين معدلات نمو سالبة خاصة القطاع العمومي الذي تحمل "الانحلال الصناعي"

(*Dé-industrialisation*)، غير أن هذا التراجع لم يكن من خلال تأثير سعر الصرف الحقيقي بالدرجة الأولى رغم ان تحرير الدينار والمغالة في تقييمه ساهم بشكل كبير في محدودية نمو القطاع ، حيث لم نستطيع الجزم بشكل مطلق بارتفاع تقدير الحقيقي لسعر صرف الدينار الا انه عرف عدة فترات تقدير حقيقي لسعر صرف وهذا راجع لسياسة الصرف النشطة لبنك الجزائر قام بشكل منهجي بامتصاص الفائض من النقد الأجنبي من خلال إجراءات التعقيم (الأثر النقدي)، و تخفيض الاسمي المستمر لدينار لامتصاص ارتفاع الأسعار النسبية في الجزائر بالنسبة لشركائها التجاريين، مع هدف واضح المعالم- هو تحقيق استقرار سعر الصرف الحقيقي في مستوها التوازي في المدى المتوسط. غير ان الدراسة القياسية اثبتت وجود علاقة تكامل متزامن في المدى الطويل بين سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار و سعر النفط ووجود علاقة طردية بينهما حيث عند ارتفاع سعر النفط في الأسواق العالمية بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بقيمة 1.54% في المدى الطويل و استجابته لصدمات النفط. تعكس هذه النتائج المتحصل عليها بناء على الجانب التحليلي و القياسي للدراسة التي قمنا بها على ان الاقتصاد الجزائري يعاني من أعراض المرض الهولندي ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية التي تنص على ان الجزائر تعاني من أعراض المرض الهولندي . لكن بدون الية وميكانيزم انتقال اقتصادي لهذه الظاهرة خاصة عوامل الإنتاج المتمثل في اثر إعادة تخصيص الموارد (انتقال عنصر العمل) نظرا لان افتراضات نظرية المرض الهولندي اقوى بالنسبة للاقتصادات النامية حيث تفترض أن الاقتصاد في حالة تشغيل كامل و حرية تام في انتقال العمالة بين القطاعات (أي لا وجود للبطالة مرتفعة) وهو ما لا يتوافق مع حالة الجزائر.

- لم تحقق الجزائر النتائج المرجوة مقارنة بحجم الموارد المالية الموظفة ، بعد أن اتضحت العلاقة الطردية بين الارتفاع النسبي للعائدات الربعية في الجزائر من ناحية وتدني مستوى الأداء الاقتصادي من ناحية أخرى . فالاقتصاد الربعي القائم في الجزائر يولد الفساد في الاقتصاد والانتكال على الربح لإنتاج الثروة، وبعيب الجهود وتحمل المخاطر، وبالتالي يغيب المساءلة والمحاسبة، في ظل هيمنة أجهزة الدولة البيروقراطية على النشاط الاقتصادي، نابع من توافر الموارد الربعية، ومن حرص أجهزة الدولة على حماية النظام والإبقاء عليه، الأمر الذي يرتبط بضعف الإطار المؤسسي لممارسة العمل الديمقراطي، وغياب الشفافية والمساءلة، مما يوفر البيئة اللازمة لانتشار سلوكيات البحث عن الربح و الفساد، يؤكد ذلك ظهور قضايا فساد وتسلسلها في الجزائر خلال هذه الحقبة التي عرفت فيها الجزائر وضع مالي مريح حيث تراجع تصنيف الجزائر في مدركات الفساد ب

24 مرتبة إلى الخلف وكأنه هناك علاقة طردية بين الارتفاع النسبي للعائدات الربعية في الجزائر من ناحية وتدني مستويات الحوكمة و على رأسها التحكم في الفساد.

حيث أن معظم البحوث لأغلب الاقتصاديين (Halvor Mehlum , Karl Moene & Ragnar Torvik (2006) (Tornell & Lane (1999)) (Sala-i-Martin, and Subramanian (2013))، Sachs & Warner (1995,1998) (Arezki & Gylfason (2013)) بينت سبب تراجع معدلات النمو وعدم الاستفادة المثلى من إيرادات النفط يمكن في ضعف النوعية المؤسساتية و المؤسسات الجيدة تعتبر عاملا مهما في تجنب نقمة الموارد الطبيعية.

تعكس سوء مؤشرات الحوكمة و تدهورها أكثر فاكثرا في العقد الأخير افتقار الجزائر لنوعية مؤسسات جيدة بدءا بتدهور الحرية الاقتصادية و تراجع الجزائر في الترتيب العالمي لممارسة الأعمال و سوء وضعية الحوكمة في قطاع الموارد و الغياب التام للشفافية الى أي مدى تأثرت نوعية المؤسسات في الجزائر بالثراء النفطي، جراء ذلك الإجراءات الحكومية المتبعة لتحسين إدارة إيرادات المحروقات كانت ضعيفة و غير فعالة ، ما يدعون للقول ان الثروة النفطية أصبحت نقمة على الوضع المؤسساتي مما يفسر ضعف الأداء الاقتصادي وفشل التنوع الاقتصادي، كما انها لم توفر مناخا مناسباً لجلب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بيئة انتشر فيها الفساد . هذا الوضع المؤسساتي الذي زاد تدهور جراء الثراء النفطي أضعف دور الدولة في خلق اقتصاد أكثر تنوع وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

- نتائج الدراسة:

1- نتائج الدراسة النظرية:

توصلنا في الجزء الأول من الدراسة الذي يحتوي الإطار النظري الذي تبنيه منذ البداية في هذا البحث لتفسير التأثير السلبي لإيرادات المورد الطبيعية على الأداء الاقتصادي والمؤسساتي للدول الغنية بالموارد الى مجموعة من النتائج:

- من اعراض المرض الهولندي التغيرات التي تسببها وفرة الموارد الطبيعية في الاقتصاد بسبب انتعاش صادرات الموارد الطبيعية (نتيجة صدمة خارجية) يتولد عنه أثرين على الاقتصاد المعني، وهما: أثر الإنفاق وأثر إعادة تخصيص الموارد (حركة الموارد). مما يحدث تراجع قطاع السلع التبادلية بالنسبة لقطاع السلع الغير المتبادلة نتيجة الارتفاع الحقيقي في صرف العملة المحلية، كون ان أسعار السلع القابلة للتداول يتم تحديدها في السوق العالمية أي أنها تخضع للعامل الخارجي، أما السلع والخدمات الغير القابلة للتداول تنمو بسرعة أكبر من أسعار السلع القابلة للتداول نظرا لارتفاع الطلب المحلي الناتج عن تحسن المداخيل (أثر الانفاق)، وبالتالي يعتبر سعر الصرف الحقيقي اهم قناة لانتقال تأثير انتعاش صادرات الموارد الطبيعية

إلى باقي القطاعات الأخرى. وعندما يتحقق في اقتصاد معين كل من الأثرين مجتمعين ينتج ما يلي: - ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي.

- ارتفاع مخرجات القطاعات الغير مصدرية (البناء والخدمات)

- ينخفض الإنتاج في قطاع المنتجات الصناعية.

- تنخفض صادرات القطاع الصناعي.

- ينطوي نموذج المرض الهولندي على بعض القصور عند اسقاط فرضياته على الدول النفطية النامية ، حيث يرى بعض الاقتصاديين أن فرضيات النظرية قوية للغاية بالنسبة للاقتصادات النامية حيث تفترض أن الاقتصاد في حالة تشغيل كامل، وهناك حرية تام في انتقال العمالة بين القطاعات (أي لا وجود للبطالة مرتفعة)، ويعتبر قطاع النفط ذا تأثير خارجي (exogène) ولا تؤخذ بعين الاعتبار القدرات الإنتاجية للاستثمارات غير مستغلة ، و آثار المرض الهولندي تحدث تلقائيا دون تدخل الدولة بسياسات اقتصادية ، غير أن واقع الدول النفطية النامية لا تنطبق عليها هذه الافتراضات كونها تعاني أصلا من معدلات بطالة مرتفعة و مستوى تشغيل غير كامل تمام و تلجأ معظم الدول الى تبني سياسات إنفاقه ضخمة. - تتميز الدولة الريعية بانها لا تحصل على مواردها من الضرائب العادية التي تفرضها على مواطنيها، بل تعتمد بشكل رئيسي على إيرادات الريعية وبالتالي فهي لا تخضع إلى محاسبة المواطنين، فتصبح "مستقلة سياسياً" انطلاقاً من "استقلالها الضريبي." و تعتمد على سياسات توزيعية بدلا من السياسات الإنتاجية التي تؤدي في نهاية الأمر إلى إخراج السكان من الحيز السياسي وبالتالي من نطاق المطالبة بالديموقراطية و المسالة و يتولد عن ذلك انتشار الفساد و سلوكيات البحث عن الربح .

- تواجه هذه البلدان عدم اليقين في ثروتها النفطية وذلك لتقلب إيرادات النفط نظرا لتقلب أسعاره، مما يمثل إشكالية في ما يتعلق بالإدارة المالية الكلية والاستخدام الفعال للموارد وهذه الحالة تحبط بدورها اقدام القطاع الخاص على الاستثمار. -التحدي الرئيسي للبلدان الغنية بالموارد هو كيفية إدارة تقلب الإيرادات مع تقلب سعر المورد، فالارتباط الموجب بين ناتجها المحلي ومستويات إنفاقها العام نظراً لارتباطها الشديد بدورات الانتعاش والانكماش السلع الأولية ، تعالي معظم الحكومات في الإنفاق في سنوات الانتعاش وتكافح لمواجهة العجز المالي عند هبوط أسعار السلع الأساسية مما يجعل السياسة المالية مسابرة للاتجاهات الدورية وتفشل إلى حد كبير في تحقيق النمو الاقتصادي، وتُسرّع في ظهور عوارض المرض الهولندي عن طريق قناة الانفاق. ولذلك تكون إدارة تقلب أسعار الموارد أهم أهداف سياسة المالية العامة في البلدان التي توجد لديها آفاق استغلال طويلة الاجل للموارد الطبيعية فالاعتماد المفرط على الموارد الغير مستقرة قد يكون جوهر مفهوم لعنة الموارد.

- أكدت العديد من الأدبيات الاقتصادية (Sachs and Warner (1997a.1995 و gylfason & 2001 و G.Zoega (Auty.2001) التي تناولت العلاقة بين النوعية المؤسساتية، وفرة الموارد والنمو الاقتصادي، أن الاقتصادات الوفيرة بالموارد الطبيعية تميل إلى تحقيق نمو أبطأ من الاقتصادات التي لا تملك موارد كبيرة، و أوضح أن الجودة المؤسساتية هي العامل المحدد لطبيعية العلاقة بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي، فتأثير الوفرة على النمو الاقتصادي بشكل سلبي يكون أكثر حدة في الدول ذات المؤسسات الضعيفة عنه في تلك الدول ذات المؤسسات القوية. أي العامل الأساسي في تحديد النجاح أو الفشل في تحقيق التنمية يكمن في العامل المؤسساتي.

-ويدعم العديد من الاقتصاديين فكرة التفسير السياسي لنقمة الموارد ويعتقدون أن للجانب السياسي دور مهم في تفسير ضعف الأداء الاقتصادي لمعظم البلدان المصدرة للموارد الطبيعية. ويعتبر التدخل الأكثر حسماً والجوهري للدولة في مواجهة التداعيات السلبية لوفرة من خلال الاداء المؤسساتي ووضع السياسات الملائمة فحسب (Mehlum, Moene and Torvik (2006)) يعزى ذلك إلى كيفية توزيع الموارد الطبيعية من خلال الترتيبات المؤسساتية، ومن هذا المنطلق يجب التمييز بين نوعين من المؤسسات في الدول التي تحوز وفرة الموارد: المؤسسات الصديقة المنتجة، والتي توفر تكامل بين أنشطة السعي وراء الربح والأنشطة الإنتاجية، و المؤسسات الصديقة المهيمنة، حيث تخلق تنافس بين أنشطة السعي وراء الربح والأنشطة الإنتاجية وفي الأخير ترجع الغلبة لأنشطة السعي وراء الربح، الأمر الذي يؤدي إلى إلحاق الضرر بعملية النمو تنافسية منتجاته لإحداث التنمية الاقتصادية.

2- نتائج الدراسة التحليلية والقياسية:

أما في الجزء الذي يحتوي على فصلين تحليلي وقياسي بهدف دراسة تأثير وفرة عوائد المحروقات على الاداء الاقتصادي والمؤسساتي في الجزائر فتوصلنا الى مجموعة من النتائج التالية:

✓ كان النمو الاقتصادي الاجمالي متذبذب وضعيف نسبيا خلال فترة طفرة النفطية 2000-2014، حيث حققت معدلات نمو عادية، في الوقت الذي يتعين عليها تحقيق نمواً اقتصادياً أسرع من العادي اذا اخذنا بالحسبان ايراداتها الهائلة يمكن القول اننا امام حالة تباطؤ في النمو عند مقارنة زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر ودول نفطية وغير نفطية أخرى أن الجزائر حققت اضعف زيادة خلال فترة طفرة الاسعار، تفسير هذه المفارقة رغم الوفرة يكمن في العامل المؤسساتي ما يعزز فرضية لعنة الموارد الطبيعية في الجزائر.

✓ التأثيرات السلبية لانعاش قطاع المحروقات خلق عدة تشوهات في الاقتصاد الجزائري، حيث تشير الهيكلة الاقتصادية للجزائر خلال العقدين الأخيرين زيادة الارتباط بقطاع المحروقات، وتراجع قطاعات سلع التبادل الدولي (الفلاحة والصناعة)

إلى 14% بعدما كان 30% في أواخر الثمانينات، ونمو أسرع في قطاعات سلع غير قابلة للتبادل دولي (الخدمات) بمتوسط أكبر من 9.5% وتباطؤ النمو في قطاعات التبادلية خاصة قطاع الصناعي الذي تراجع كثيرا، هذا ما يدل ان الجزائر بالفعل تعكس الصورة الهيكلية للمرض الهولندي ما يدعم فرضية تعرض الاقتصاد الجزائري للمرض الهولندي.

✓ ابرزت مختلف مؤشرات الحوكمة الجد متدنية الى تدهور البيئة المؤسساتية في اغلب ابعاد الحوكمة، تزامن هذا التراجع مع السنوات التي عرفت فيها الجزائر وضع مالي مريح الناتج عن ازدهار اسعار المحروقات ما يدعون للقول ان الثروة النفطية أصبحت نقمة على الوضع المؤسساتي مما يفسر ضعف النمو الاقتصادي، يعتبر الفساد وغياب الشفافية وضعف الرقابة، من أسباب ضعف الكفاءة الاستخدامية لإيرادات الجباية البترولية، بالإضافة الى ضعف مؤشر الحوكمة في قطاع الموارد الطبيعية (المحروقات) اين يقع مؤشر إدارة الدخل في نطاق "الحوكمة الفاشلة" بقيمة 25% اي لا يوجد في البلاد تقريبًا إطار حوكمة ، يعكس هذا مدى فشل إدارة مداخيل المحروقات .

✓ ضعف المؤسسات الحكومية في تحسين بيئة الاعمال والحرية الاقتصادية من خلال عدم الوضوح في القوانين والسياسات قد يكون ذلك راجع الى طابع الدولة الربعية التي لا تسعى جاهدة في تحسين مناخ الاستثمار في ظل توفر مصدر اهم للإيرادات (الجباية النفطية) بدل الاعتماد على الضرائب العادية الناتجة عن النشاط الاستثماري، وتبقى أهم نقاط الضعف القائمة هي البنوك والبيروقراطية والضرائب.

✓ أدت ضعف الإجراءات الحكومية المتبعة في إدارة إيرادات المحروقات وعدم الكفاءة في عملية الاستثمار العام وغياب الشفافية الكافية لإخضاع الميزانية العامة للرقابة ومساءلة امام الراي العام. إلى اهدار الموارد كان من المخطط الاستفادة منها في التنمية مما تتسبب في إعاقه النمو في نظام كان ليتسم بالنشاط.

-بينما تعرضنا في المبحث الثاني و الثالث إلى التحليل القياسي لاختبار أثر المرض الهولندي على الاقتصاد الوطني، أثر الانفاق من خلال اختبار ارتفاع تقدير سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار (TCRE) ، و في مرحلة ثانية اثر إعادة تخصيص الموارد من خلال اختبار مدى تأثير ارتفاع سعر الصرف و سعر النفط في تراجع الإنتاج الصناعي خلال الفترة (1995: Q1-2016: Q4) ،و ذلك بالاستعانة باختبار التكامل المتزامن لـ Johansen، ثم تطبيق نموذج تصحيح الخطأ المتعدد VCEM، تحصلنا على النتائج المهمة التالية :

✓ جاءت نتائج اختبار التكامل المشترك في المدى الطويل موافقة لافتراضات نظرية المرض الهولندي حيث توصلنا الى أن هناك متجه وحيد بين كل من سعر الصرف الحقيقي للدينار كمتغير تابع و المتغيرات المفسرة المتمثلة في سعر النفط الحقيقي

و التضخم و النشاط الاقتصادي و تراكم الاحتياطات الاجنبية (ROIL, IPC, IND, LRES)، حيث توجد علاقة موجبة بين كل المتغيرات و المتغير التابع الا تراكم الاحتياطات فكانت علاقة عكسية. و تشير نتائج تقدير اختبار آلية تصحيح الخطأ VECM أن سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار (TCRE) يستغرق 4 سنوات كاملة لرجوع لقيمتة التوازنية بين الأجل القصير والطويل بعد أثر أي صدمة في النظام نتيجة للتغير في المتغيرات المستقلة، وتعتبر هذه النسبة طويلة نسبيا باتجاه العودة للتوازن في المدى الطويل هذا دليل على وجود تأثير سلبي لوفرة الموارد على الاقتصاد الوطني.

✓ استطاع بنك الجزائر تخفيف أثر الاختلال النقدي (او الصدمة النقدية) عبر ما أطلق عليه (S.Edwards(1985) بالأثر النقدي حيث اخذ متغير تراكم الاحتياطات الأجنبية الناتجة عن تدفقات النقد الأجنبي إشارة سالبة مما يدل ان السلطات النقدية تتدخل بشكل مستمر بهدف تعقيم النمو السريع في السيولة النقدية لأجل احتواء الضغوط التضخمية عن طريق تكوين احتياطات رسمية من الصرف الأجنبي للمحافظة على قيمة التوازنية للدينار في المدى المتوسط والطويل من قبل البنك المركزي الجزائري.

✓ بينت النتائج القياسية أن سعر البترول يعتبر من بين أهم محددات النشاط الاقتصادي في الجزائر، حيث أظهرت دوال الاستجابة الدفعية أن إستجابة النشاط الاقتصادي (IND) كان متذبذب بين الارتفاع والانخفاض على طول الفترة ، وهذا يوضح الارتباط الشديد للاقتصاد الوطني بتقلب سعر النفط غير انها كانت سالبة في معظم الفترات وهذا ما يدعم فرضية نقمة الموارد الطبيعية في الجزائر. و استجابة مؤشر أسعار الاستهلاك (التضخم) لصدمة موجبة في سعر البترول لها تأثير موجب في ارتفاع الأسعار المحلية، مما يؤدي إلى ارتفاع تقدير سعر الصرف الحقيقي .

✓ بينت النتائج أيضا ان حركة سعر الصرف الحقيقي في الجزائر ترتبط بتغيرات أسعار البترول حيث حدوث صدمة إيجابية واحدة في سعر البترول الحقيقي ستؤدي إلى ارتفاع قيمة سعر الصرف الحقيقي بمقدار 1.7 وحدة خلال الفترة الرابعة لتبدأ في الانخفاض إلى نهاية الفترة ، و نسبة مساهمة سعر النفط الحقيقي (ROIL) في تفسير صدمة على سعر الصرف الحقيقي (التباين) كانت متزايدة لتصل بعد 3 سنوات 53%، بين كذلك اختبار السببية كرانجر، أن سعر النفط الحقيقي يسبب سعر الصرف الحقيقي، وبشكل تبادلي عند تأخر يساوي 1، تدل هذه النتائج عن وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية من دورها زيادة تقدير سعر الصرف الحقيقي ويعتبر سعر النفط الحقيقي محدد أساسي في ارتفاع تقدير سعر الصرف الحقيقي في الجزائر ، بالإضافة الى وجود تأثير لازدهار النشاط الاقتصادي(IND) والأثر النقدي (LRES) في ارتفاع تقدير سعر الصرف الحقيقي للدينار في المدى القصير. هذه النتائج تدعم بشكل واضح فرضية و جود تأثير المرض الهولندي .

✓ توصلنا الى وجود علاقة توازنه طويلة المدى بين الإنتاج الصناعي في الجزائر و ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار و سعر النفط الحقيقي ، حيث ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للدينار بوحدة واحده يؤدي إلى تراجع الإنتاج الصناعي بـ 0.236-، وعند ارتفاع سعر النفط في الأسواق العالمية بوحدة واحدة يؤدي إلى تراجع الإنتاج الصناعي بـ 0.037- في المدى الطويل، هذا يدل ان عند ازدهار قطاع المحروقات في العقدين الأخيرين ساهم بشكل كبير في تأخر القطاع الصناعي في الجزائر ولو بنسبة ضئيلة، هذا ما يفسر تراجع مساهمة إنتاج صناعة التحويلية في الجزائر فإن تأثير طفرة أسعار البترول أدى إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي من خلال ما أطلق عليه Corden&Neary أثر الانفاق خاصة ان الجانب الأكبر من الإنفاق العام في الجزائر خصص لقطاعات السلع الغير قابلة للتبادل الدولي (الأشغال العامة والبناء، الخدمات)، وهذا من شأنه ان يؤدي إلى ارتفاع دخول عوامل الانتاج فيها مقارنة بقطاع السلع القابلة للتبادل الدولي ، ما يترتب عن ذلك انتقال عوامل الإنتاج بين القطاعين ما قد يحد من تنافسية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري خارج النفط.

✓ هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار و سعر النفط الحقيقي نحو تراجع الإنتاج الصناعي في الجزائر في المدى القصير ، ما يدل ان المتغيرين يؤثران سلبا على الصناعة التحويلية في المدى القصير ، كما أن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة مقدرة بـ 1% في سعر الصرف الحقيقي الفعلي و سعر النفط الحقيقي سيكون لهما أثر سلبي ضعيف نسبيا على الإنتاج الصناعي خلال طول فترة الاستجابة المقدرة 16 فصل، سيصل الى اقصى حد - 0.0055% في الفترة السابعة بالنسبة لتأثير سعر النفط و بالنسبة لصدمة سعر الصرف الحقيقي يبقى مستقر في المدى الطويل بقيمة -0.0048%.

عوارض المرض الهولندي عن طريق قناة الانفاق خاصة في فترة انتعاش قطاع الموارد وأهم بنود الموازنة العامة التي تشهد ارتفاعا خلال فترة الطفرة هي كتلة الأجور والاستثمارات العامة أي في القطاع غير تبادلي.

-التوصيات:

لا يعتبر امتلاك الموارد الطبيعية نقمة في حد ذاتها بل في كيفية ادارتها بطريقة سليمة لتجنب الآثار السلبية على الاقتصاد من خلال وضع سياسات الملائمة لتحسين إدارة تقلب الإيرادات وتوظيف الفعال لهذه الموارد في صالح التنمية والافراد، و في هذا الصدد يمكن أن تلهم الجزائر الدروس من الدول التي نجحت في إدارة ثروتها مثل ماليزيا والنرويج .

-يجب على الجزائر احداث اصلاحات هيكلية طموحة لتحسين البيئة المؤسساتية غير الملائمة التي يعمل في ظلها القطاع الخاص حاليا الكابحة للاستثمار الأجنبي المنتظر منهما لعب الدور الحاسم في تنشيط الاقتصاد الوطني في ظل اقتصاد السوق من خلال تشجيع أكثر الإبداع والأنشطة المنتجة للثروة بدلا من البحث عن مصادر الربح.

- تطبيق نظم وقواعد قوية لإدارة المالية العامة أكثر انضباطاً وتحسن الحوكمة، بما في ذلك القدرة على إعداد تنبؤات معقولة بإيرادات المحروقات؛ والقدرة على إعداد ميزانيات متوسطة الأجل مع تحقيق شفافية الانفاق، قد تكون شفافية الانفاق أكثر أهمية من شفافية الإيرادات كلما ازداد المواطنون معرفة بكيفية توزيع أموالهم قل احتمال تبديد الأموال.

- يجب على الدولة أن تشجع الاستثمار خارج قطاع المحروقات وتشجيع الأنشطة الإنتاجية الأخرى بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي والاهتمام بالقطاع الزراعي والصناعات الصغيرة والمتوسطة والخدمات وقطاع الاتصال والتكنولوجيا الحديثة وكذا القطاع السياحي واستغلال الإمكانيات المتاحة، أي النسيج الصناعي القائم وإعادة هيكلة الرصيد الصناعي العمومي، مع فتح المجال نحو الشراكة الهادفة في إطار منظم ومراقب.

اعتماد أدوات تمويلية جديدة تركز على عدم الاعتماد الكلي على الإيرادات البترولية بنسب كبيرة في تمويل النفقات العامة لتجنب التقلبات الحاصلة في أسعار البترول، من خلال رد الاعتبار للجباية العادية بتوسيع الاوعية الضريبية ومراجعة شاملة للنفقات المخصصة للدعم بأشكاله كافة.

- يجب إنفاق الأموال العامة بكفاءة أو الاستثمار في الاستثمار بمعنى بناء القدرة على الاستثمار الفني في تحديد المشاريع وتنفيذها، والتوجه نحو الحوار العام المستفيضة بشأن اختيار المشاريع العامة وكيف ستؤثر على النمو من خلال وضع النظم والمهارات البشرية لإدارة عملية الاستثمار بشكل جيد. ينبغي أن نعمل على نحو أسرع بكثير من سرعة نفاذ الموارد وتطوير قدرة الاستيعاب المحلية، من خلال استثمار الإيرادات ليس فقط في استثمار خارجي بفوائد بل في بناء القدرات ، وزيادة رأس المال الإنتاجي حيث يطلق عليها صناديق السيادية للتنمية (Sovereign Development Fund).

- ضرورة مكافحة الفساد كمطلب أساسي لتحقيق النمو والاستقرار من خلال بناء مؤسسات قوية من أجل محاربة الفساد بكل أنواعه من محسوبية وجاهوية التي تحد من بناء رأس المال البشري. من خلال تبسيط القيود التنظيمية (البيروقراطية) و تطبيق المعايير الدولية لشفافية المالية العامة والقطاع المالي خاصة في قطاع الصناعات الاستخراجية تعزيز سيادة القانون) يجب أن يكون هناك تهديد مؤكد بالملاحقة القضائية) بهدف الحد من إهدار الإيرادات المتأتية من صادرات المحروقات في إنفاق غير فعال يحد من فرص التنمية.

-آفاق الدراسة:

في ختام بحثنا، نأمل أن يفتح هذا الموضوع مجالاً أوسع لدراسات مستقبلية ومحاور بحث جديدة ذات صلة بموضوع وفرة الموارد الطبيعية والتنمية يمكن ذكر بعض منها:

-الاستراتيجية المثلى لاستغلال المحروقات غير التقليدية في الجزائر.

- طبيعة العلاقة السببية بين وفرة الموارد الطبيعية والتنوعية المؤسساتية.
- السياسات الاقتصادية الهادفة إلى التنوع الاقتصادي.
- الإدارة المثلى للعائدات في البلدان النامية الغنية بالموارد.
- الادخار ام الانفاق أي خيار استراتيجي.
- قواعد وأطر الميزانية المالية العامة في إدارة تقلب أسعار الموارد.
- فعالية السياسات النقدية الاحترازية الكلية المضادة للاتجاهات الدورية.

وفي الأخير نحمد الله عز وجل الذي أعاننا على إتمام هذا العمل الذي يبقى قطرة في بحر العلم ، وأن يزيدنا تواضعاً، راجياً أن يفيد الباحثين والمهتمين . ولا يسعنا في النهاية إلا أن نقول بعد جهد مضمّن، أن كل عمل إنسان يبقى ناقصاً جراء سهو ونسيان أو عدم تركيز .

قائمة المراجع

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

- 1- أحمد صقر عاشور وآخرون، مؤشر الفساد في الأقطار العربية (اشكاليات القياس والمنهجية)، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، يناير 2010
- 2- بلال خلف السكارنه، « أخلاقيات العمل"، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009
- 3- عادل أحمد حشيشي ومجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1995 .
- 4- هالوور (سي بول) ،ماكدونالد(رونالد) ، ترجمة د محمود حسن حسني ، النقود و التمويل الدولي ،دار المريخ للنشر ، 2007
- 5- مابكل ال.روس، ترجمة محمد هيثم نشواتي، "نقمة النفط: كيف تُشكل الثروة النفطية تنمية الأمم"، اصدار منتدى العلاقات العربية الدولية، الطبعة الأولى 2014
- 6- محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 7- علي جدوع الشرقات، "التنمية الاقتصادية في العالم العربي: الواقع، العوائق و سبل النهوض"، دار جليس الزمان للنشر و التوزيع، عمان 2010.
- 8- عريقات حربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006 ، ص268.
- 9- محمد ناجي حسن خليفة ، النمو الاقتصادي : النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر، 2001
- 10- هبة عجيمة، إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2009
- 11- زناف مختار، التجارة والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى منشورات الحياة، 2009 .
- 12- محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي: النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر، 2001 .
- 13- عصا عمر منذور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2011.
- 14- عبد الباسط وفا، نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية نقدية، دار النهضة العربية، مصر، 2000 .
- 15- حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، العبيكات، الطبعة الأولى، 2007.
- 16- ضياء مجيد الموسوي، " ثورة أسعار النفط"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 17- رمضان السنوسي، عبد السلام بشير الدويبي، الفساد بين الشفافية والمساءلة، ط1 ، دار الكتب الوطنية - ليبيا، 2006 .
- 18- عبد القادر محمد عطية، الاقتصاد القياسي: بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2000
- 19- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي " سعر الصرف وإدارتها في ظل الأزمات الاقتصادية- "نظرية وتطبيق - دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع. طبعة الاول، 2011.
- 20- عادل عبد العزيز السنن، متطلبات مواجهة المخالفات المالية والإدارية، الملتقى العربي الأول: "تطوير الجهاز الإداري الحكومي"، المنعقد في الإسكندرية، 2008 ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009.
- 21- حسين عوض الله زينب ،الاقتصاد الدولي ،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ، 1992 .
- 22- محمد عبد العزيز عجيمة و آخرون، " التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق "، الدار الجامعية الإسكندرية، ط 2007.
- 23- ما يكل ابد جمان، ترجمة محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي-، دار المريخ للنشر الرياض، المملكة العربية السعودية ، 1999.

24-فريدريك . شرر، ترجمة علي أبو عمشة، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2002 .

25-مصطفى يوسف كافي، "اقتصاديات البيئة والعولمة"، دار مؤسسة رسلان، للنشر والطباعة والتوزيع، دمشق، 2013.

26-كيمبرلي آف إليوت، "الفساد والاقتصاد العالمي" ترجمة محمد جمال امام، مكتبة الأسرة، 2008.

ب. الرسائل والاطروحات:

1- إمنصوران سهيلة، الفساد الإقتصادي وإشكالية الحكم الراشد و علاقتهما بالنمو الإقتصادي، حالة الجزائر، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 2006/2005.

2- إيمان بوعكاز، " أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)", أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية منشورة، جامعة الحاج لخضر -باتنة 2015.

3- العوفي حكيم، " السياسات الاجتماعية، الإعانات و النمو الاقتصادي في الجزائر- محاولة تقييم" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص :اقتصاد و تسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر 2016/2015

4- بلحشر عائشة، "سعر الصرف الحقيقي التوازي- دراسة حالة الدينار الجزائري" أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان، منشورة، 2014/2013.

5- بوثلجة عبد الناصر -دور المعلومات في تحديد سعر الصرف - رسالة شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - جامعة تلمسان 2009/2008

6- زيرمي نعيمة "أثر التحرير التجاري و اثره على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، السنة 2016/2015.

7- وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها" حالة الجزائر، مصر، السعودية "مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، السنة 2014/2013.

8- محي الدين حمداني، " حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر، 2009/ 2008.

9- وحيد خير الدين، "أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات -حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر -بسكرة، 2013/2012.

10- كبداني سيدي أحمد، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان 2013/ 2012.

11- محمد بن صالح، "محددات سرعة دوران النقود في المملكة العربية السعودية"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الملك سعود، 2004.

12- منصورى " السياسة النقدية و الجائبة لمواجهة الانخفاض الكبير في الصادرات، حالة اقتصاد صغير مفتوح" - رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007/2006.

- 13- شكوري سيدي محمد، "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012.
- 14- عبد الرسيد بن ديب، "تنظيم وتطور التجارة الخارجية - حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003.
- 15- عيسى مقلید، "قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008/2007.
- 16- حكيمة حليمي، "اقتصاد ما بعد النفط في الجزائر دراسة لإمكانيات التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي"، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية منشورة، جامعة باجي مختار - عنابة، 2014/2013.
- 17- وحيد خير الدين، "أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات - حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2013/2012.
- 18- عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)، مذكرة ماجستير تخصص إدارة أعمال والتنمية مستدامة، جامعة سطيف 1، منشورة، 2014/2013.

ج. المجالات والتقارير:

- 1- المجالي، "أثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (1994-2009)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 27 العدد الرابع، 2011.
- 2- نايف الغيث وأحمد آل درويش وآخرون، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، سلسلة دراسات إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، واشنطن.
- 3- ستيفن راديليت، "هضة إفريقيا - هل توقفت؟"، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، مجلد 53، العدد 2، يونيو 2016.
- 4- أحمد طلفاح، "التدفقات المالية العالمية وإشكالاتها"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أفريل 2005.
- 5- لويس جاكوميه و إرنلند نير، "حماية الكل"، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، مجلد 49، العدد 1، مارس 2012.
- 6- فيليب دانييل، وسانجيف غوبتا، "استخراج إيرادات الموارد بالنسبة للبلدان الغنية بالنفط والغاز والرواسب المعدنية"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 50 رقم 3 - سبتمبر 2013.
- 7- بوحنية قوي وخميس محمد، "قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة"، مجلة دفاتر السياسة والقانون - جامعة ورقلة، العدد التاسع، جوان 2013.
- 8- أحمد جابة وسليمان كعوان، "الغاز الصخري في الجزائر في ضوء التجربة الأمريكية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 441، نوفمبر 2015.
- 9- رنان راضية، "دور بنك الجزائر في إدارة سياسة سعر الصرف في ظل التعويم المدار خلال الفترة (2000-2013)"، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 12، العدد 2، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي - الجزائر 2015.
- 10- لزعر علي، آيت يحيى سمير، "معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري"، مجلة الباحث، عدد 11 / 2012.
- 11- أندرو وارنر، "الانتعاش المستعصي"، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 50، العدد 3، سبتمبر 2013.
- 12- محمد مسعي، "الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث - عدد 10 / 2012.

- 13- أندرو وارنر، "الانتعاش المستعصي"، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 05، العدد3، سبتمبر 2013.
- 14- تيم كالين، وهونان كو و اخرون. " السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو"، سلسلة دراسات إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، واشنطن. 2015.
- 15- مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد "قطاع الموارد الطبيعية : استعراض وتحديد فرص التجارة والتنمية القائمتين على السلع الأساسية". اجتماع خبراء مجلس التجارة والتنمية للأمم المتحدة، افريل 2014
- 16- فيليب دانييل، وسانجيف غوبتا، "استخراج إيرادات الموارد بالنسبة للبلدان الغنية بالنفط والغاز والرواسب المعدنية"، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، العدد 50 رقم03، سبتمبر 2013 .
- 17- رايح أرزقي و أرنو دوبوي و ألان غيلب، "التوزيع ام الانفاق"، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 49 العدد04، ديسمبر 2012
- 18- أمادو سي، "معوقات النمو"، صندوق النقد الدولي، مجلة التنمية و التمويل، المجلد 53 العدد 2، يونيو 2016.
- 19- رايح أرزقي و أرنو دوبوي و ألان غيلب، "التوزيع ام الانفاق"، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 49 العدد04، ديسمبر 2012.
- 20- ستيفن بارنيت و رولاندو اوسووسكي، "ما الذي يرتفع... لماذا ينبغي للدول المنتجة للنفط ان تحافظ على موردها" صندوق النقد الدولي ، مجلة التمويل و التنمية ، المجلد 40 ، العدد 1 ، مارس 2003 .
- 21- محمد أمين لزعر ، " سياسات التنويع الاقتصادي :تجارب دولية وعربية"، سلسلة برامج التدريب، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 9-13 مارس 2014.
- 22- ستيفن راديليت ، " نهضة إفريقيا — هل توقفت؟ "، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية،مجلد 53، العدد2، يونيو 2016.
- 23- سانجيف غوبتا و اخرون، " تقاسم الثروة"، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 51 العدد04، ديسمبر 2014.
- 24 -علي عبد القادر علي، "نوعية المؤسسات والأداء التنموي"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ،مجلة جسر التنمية، العدد 62 ، افريل 2007 .
- 25 - أندرو ه.و .ستون ، " إدارة الحكم :أخبار وأفكار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "، البنك الدولي ،المجلد 1 ، العدد1، نوفمبر 2007.
- 26- صندوق النقد الدولي ، " هبوط أسعار النفط يبرز الحاجة إلى تنويع اقتصادات الخليج"، نشرة الكترونية، ديسمبر 2014.
- 27- تيم كالين وهونان كو، " إطار مالي لدعم النمو وإدارة الاعتماد على إيرادات الموارد الطبيعية"، سلسلة دراسات إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، واشنطن. 2015.
- 28- أمجد حجازي، " تنويع الاقتصاد في المملكة العربية السعودية: الماضي والحاضر ومسار المستقبل"، سلسلة دراسات إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، واشنطن. 2015.
- 29- تقرير صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي: الآمال والواقع والمخاطر، واشنطن، افريل 2013.
- 30- هيثم عبد الله سلمان، "دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق"، مجلة الاقتصادي الخليجي، المجلد 31، العدد 25 ، مركز دراسات البصرة والخليج العربي جامعة البصرة- العراق. 2015.

- 31- بلمقدم مصطفى وبن رمضان أنيسة، "الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر"، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد 03، 2012.
- 32- عاقب أسلم وتشوكا كوتزان، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي: التكيف مع أسعار السلع الأولية المنخفضة. صندوق النقد الدولي، واشنطن أكتوبر 2015.
- 33- كريستين إبراهيم زاده، "المرض الهولندي ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 40 رقم 1، مارس 2003.
- 34- بن رمضان أنيسة، "تطايير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول، دراسة حالة الجزائر"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، العدد التاسع - جويلية 2015.
- 35- ثروت جهان، وأحمد صابر محمود، وكريس بابا جورجيو، "ما هو الاقتصاد الكينزي؟"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 51 رقم 3، سبتمبر 2014.
- 36- بلقاسم عباس، "سياسات أسعار الصرف" مجلة جسر التنمية، العدد 23، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، نوفمبر 2003.
- 37- سمية موري، عبد الحميد الخديمي، "تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر: مقارنة تحليلية وقياسية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية مركز دراسات الوحدة العربية - مصر، العدد 71 / صيف 2015.
- 38- علي ميرزا، "آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة"، ورقة في ملف الندوة حول تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة - نوفمبر 2015 - دوحة، صادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - قطر.
- 39- رابح أرزقي و اخرون، تقرير خاص "تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على المعادن في الاقتصاد العالمي"، آفاق الاقتصاد العالمي 2015، صندوق النقد الدولي - واشنطن. أكتوبر 2015.
- 40- رابح أرزقي و أرنو دوبوي و ألان غيلب، "التوزيع ام الانفاق"، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 49 العدد 04. ديسمبر 2012.
- 41- بول كولير، "الإدارة الرشيدة لاكتشافات الموارد الطبيعية تتطلب إماما كاملا من المواطنين والحكومات" مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 50 رقم 4، ديسمبر 2013.
- 42- فيليب دانييل، وسانجيف غوبتا، "استخراج إيرادات الموارد بالنسبة للبلدان الغنية بالنفط والغاز والرواسب المعدنية"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 50 رقم 03، سبتمبر 2013.
- 43- حسن يوسف علي، "أسعار النفط إلى أين، وما الذي يمكن عمله؟"، ورقة في ملف الندوة حول تداعيات بوط أسعار النفط على البلدان المصدرة نوفمبر 2015 - دوحة، صادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - قطر.
- 44- نشرة صندوق النقد الدولي، "مصدرو السلع الأولية يتعرضون لتبعات عصبية في أعقاب طفرة الأسعار"، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2015، سبتمبر 2015.
- 45- كريس غيريغات و سوزان يانغ، "نعمة أكبر من اللازم؟"، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 50 العدد 03. سبتمبر 2013. - رابح أرزقي و أرنو دوبوي و ألان غيلب، "التوزيع ام الانفاق"، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 49 العدد 04. ديسمبر 2012.
- 46- محمد الحسن خليفة، النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية بين المتغيرات المحلية والعالمية، ورقة بحثية مقدمة إلى المجلة المصرفية واقتصادية، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي - السودان، العدد (69)، سبتمبر 2013.

- 47- مونتفورت ملاثيلا، ورينيه تابسوبا، وسامباويندي تابسوبا، "السعي إلى الجودة. النمو المرتفع وحده لن يحسن الأوضاع الاجتماعية"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 52 رقم 2، جوان 2015.
- 48- بلمقدم مصطفى، بن رمضان أنيسة، "الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر" المجلة الجزائرية للعمولة والسياسات الاقتصادية، العدد 3، 2012. ص 9-10.
- 49- صالح العصفور، "الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها"، سلسلة جسر التنمية - العدد 5-ماي 2002،
- 50- التطورات في مجال النفط و الطاقة"، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، العدد 36، صندوق النقد العربي - دولة الإمارات العربية المتحدة، 2016.
- 51- التطورات في مجال النفط و الطاقة "، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، العدد 36، صندوق النقد العربي - دولة الإمارات العربية المتحدة، 2016.
- 52- مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد "قطاع الموارد الطبيعية : استعراض وتحديد فرص التجارة والتنمية القائمتين على السلع الأساسية". اجتماع خبراء مجلس التجارة والتنمية للأمم المتحدة، افريل 2014 .
- 53- جمال قاسم حسن، "النفط والغاز الصخرين وأثرهما على أسواق النفط العالمية"، تقرير صندوق النقد العربي، جويلية 2015.
- 54- تقرير آفاق الطاقة" أبريل 2015"، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.
- 55- "المصادر النفطية غير التقليدية: الواقع والآفاق والانعكاسات على الدول العربية" التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، العدد 36، صندوق النقد العربي - دولة الإمارات العربية المتحدة، 2016.
- 56- عاقب أسلم، سامية بيداس و اخرون، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي: التكيف مع أسعار السلع الأولية المنخفضة. صندوق النقد الدولي، واشنطن أكتوبر 2015.
- 57- بن رمضان أنيسة، "أثر الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر"، مجلة الميثاق للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الأول، العدد 1، 2015.
- 58- هيثم عبد الله سلمان، "دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق"، مجلة الاقتصادي الخليجي، المجلد 31، العدد 25، مركز دراسات البصرة والخليج العربي جامعة البصرة- العراق. 2015.
- 59- أندرو وارنر، "الانتعاش المستعصي"، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 50، العدد 3، سبتمبر 2013.
- 60- ستيفن بارنيت و رولاندو اوسووسكي، "ما الذي يرتفع.... لماذا ينبغي للدول المنتجة للنفط ان تحافظ على مواردها؟"، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 40، العدد 1، يونيه 2003.
- 61- أحمد الكواز، "لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنموياً؟" مجلة المعهد العربي للتخطيط، سلسلة الخبراء، العدد رقم 44 - ديسمبر 2011.
- 62- أندرو وارنر، "الانتعاش المستعصي"، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 50، العدد 3، سبتمبر 2013. ص 24.
- 63- اسميوجلو دارون، "الاسباب الجذرية: نهج تاريخي لتقييم دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية"، صندوق النقد الدولي، مجلة التنمية و التمويل، المجلد 40، العدد 2، يونيو 2003.
- 64- أمادو سي، "معوقات النمو"، صندوق النقد الدولي، مجلة التنمية و التمويل، المجلد 53 العدد 2، يونيو 2016.
- 65- تقرير التنمية البشرية في العالم "النمو الاقتصادي والتنمية البشرية" صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1996 .

- 66- رشيد يلوح، "الفساد المالي والاقتصادي في إيران، قضايا وتحديات"، سلسلة: تحليل سياسات، للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - قطر، سبتمبر 2013.
- 67- مورو، باولو. "الفساد، الأسباب والنتائج". صندوق النقد الدولي، التمويل والتنمية، مارس 1998
- 68- أفياء محمد قاسم وأحمد ثابت عبد الكريم، "الآثار الشاملة للفساد على تحقيق التنمية الإنسانية"، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث و الدراسات، العدد الثامن 2014 - العراق.
- 69- دانييل كاوفمان، "تأثير الفساد"، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية لمجلد 52، العدد 03، سبتمبر 2015.
- 70- بسام عبد الله البسام، "الحكومة الرشيدة دراسة حالة العربية السعودية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 67، صيف 2014.
- 70- تقرير منظمة الشفافية الدولية، « مؤشّر مدركات الفساد 2016: يجب التصدي للحلقة المفرغة بين الفساد وانعدام المساواة»، الصادر في 25 جانفي 2017. متوفر على الموقع الإلكتروني للمنظمة <http://www.transparency.org>
- 71- التقرير العربي للتنمية المستدامة، "السلام والحكومة والمؤسسات"، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، العدد الأول، 2015. لبنان.
- 72- شيخه جا و جوجون جوان، "عناصر الحوكمة" صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 51، العدد 03، يونيو 2014.
- 73- شكوري سيدي محمد، شبيبي عبد الرحيم، "العدالة، التنمية المستدامة والبيئة المؤسساتية في البلدان الغنية بالبترو: دراسة حالة الجزائر"، المعهد العربي للتخطيط- الكويت، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 15 - العدد 2 - يوليو 2013.
- 74- جواد عمام، زكان أحمد، "النوعية المؤسساتية، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2014 1996 -"، مجلة الاقتصاد و الحياء التطبيقي، المجلد 13، العدد 2، 2016.
- 75- اسميوجلو دارون، "الاسباب الجذرية: نهج تاريخي لتقييم دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية"، صندوق النقد الدولي، مجلة التنمية و التمويل، المجلد 40 العدد 2 يونيو 2003.
- 78- جاسم المناعي، "أهمية دور المؤسسات في النمو الاقتصادي"، مقال للمدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، ماي 2007.
- 79- سانجيف غوبتا وأليكس؛ فلوريس، "تقاسم الثروة"، صندوق النقد الدولي، التمويل والتنمية، المجلد 51، العدد 4، ديسمبر 2014.
- 80- إديسون هالي "اختبار الروابط: ما مدى قوة الروابط بين نوعية المؤسسات والأداء الاقتصادي؟"، صندوق النقد الدولي، التمويل والتنمية، المجلد 40، العدد 2، يونيو 2003.
- 81- مفيد ذنون يونس و عدنان دهام احمد، "أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم"، مجلة تنمية الرافدين العدد 109 مجلد 34 لسنة 2012-جامعة الموصل.
- 82- تقرير وزارة الطاقة و المناجم، " حصيلة قطاع الطاقة و المناجم (1962-2010): خمسون سنة من التاريخ و الإنجازات الكبرى"، الجزائر، 2010.
- 83- بوحنية قوي وخميس محمد، "قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة"، مجلة دفاتر السياسة والقانون-جامعة ورقلة، العدد التاسع، جوان 2013.
- 84- أحمد جابة وسليمان كعوان، "الغاز الصخري في الجزائر في ضوء التجربة الأمريكية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 441، نوفمبر 2015.

- 85- آيت يحي سمير، "التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع"، مجلة الباحث العدد 09، ورقة سنة 2011
- 86- عاقب أسلم، سامية بيداس و اخرون، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي: التكيف مع أسعار السلع الأولية المنخفضة. صندوق النقد الدولي، واشنطن أكتوبر 2015
- 87- وارث محمد، "الفساد و أثره على الفقر: إشارة إلى حالة الجزائر"، مجلة دفاتر السياسة و القانون-جامعة ورقلة، العدد 8 /جانفي 2013
- 89- دانييل كاوفمان، "تأثير الفساد"، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 52، العدد 03، سبتمبر 2015.
- 90- محمد درقي، الطاقات المتجددة: هل هي مستقبل جزائر ما بعد البترول؟"، روبرتاج منشور في جريدة الخبر بتاريخ 25 ديسمبر 2015، متوفر على الرابط : <http://www.elkhabar.com/press/article/97181/#sthash.fb0QPIBt.dpbs>
- 91- عبد الحميد مرغيت , تجربة النرويج في إدارة الثروة النفطية والدروس المستفادة للبلدان الإسلامية المصدرة للنفط، متوفر على الرابط بتاريخ 2017/07/22 إدارة-الثروة-النفطية-في-ادارة-النرويج-في-ادارة-الثروة-النفطية-39324/ : <http://iefpedia.com/arab/>
- 92 - صوفان العبد، بوكوة عبد المالك، "تقييم الاستثمارات العامة في الجزائر ودورها في تحقيق ظاهرة تكامل الإنتاج خلال الفترة 2000-2014"، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، العدد الأول ، جامعة جيجل ، 2017
- 93- يوسف خليفة اليوسف ، "دروس وعبر نمووية : تجربة بوتسوانا"، مقال منشور في موقع دار السلام Darussalam.ae، شوهد بتاريخ 2017 /07/15 على الرابط التالي: <http://www.darussalam.ae/print.asp?contentId=931>
- 94- علي عباس عبد الجليل، التجربة التنموية الإندونيسية خلال الفترة (1997-2013م)، اوت 2014. مقال منشوره على الرابط بتاريخ: 2017 /07/14 : <https://ar-ar.facebook.com/.../التجربة-التنموية-.../551586158304/>
- 95- إبراهيم غرايبة، "تشبلي تتحول إلى دولة غنية ومتقدمة"، مقال في صحيفة الغد، الأردن، ديسمبر 2009، شوهد يوم 2017/07/14 على الرابط: <http://www.alghad.com/articles/538473>
- 96- جريدة الجاردين البريطانية عدد 2007/8/18. اطلع عليه بتاريخ 2017/01/30 على موقع ويكيبيديا: [المرض الهولندي](http://www.alghad.com/articles/538473) <https://ar.wikipedia.org/wiki>
- 97- محمد إبراهيم السقا، "لعنة الوفرة النفطية في الكويت"، (بتصرف) مدونة اقتصاديات الكويت ودول -مجلس التعاون، منشور على الموقع: (www.economyofkuwait.blogspot.com) أكتوبر 2009. شهد بتاريخ 15 نوفمبر 2016.
- 98- هيثم عبدالكريم شعبان، الفصل الاول-مقدمة في اقتصاديات الموارد، محاضرات، جامعة المجمعة-السعودية، منشور على الموقع: www.economyofkuwait.blogspot.com وتروني شـوهـد يـوم: 2017/01/05 <http://faculty.mu.edu.sa/hshaaban/Resource%20Economics%20and%20the%20Environment>
- 99- رامز هاشم محسن العذاري، "الثروة المعدنية تابع للمقومات الاقتصادية"، محاضرة منشورة على موقع جامعة بابل -قسم الجغرافية ل، 2013. شوهد على: http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture_view.aspx?fid=11&depid=1&lcid=37408
- 100- محمد رمضان، "تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة الى الميزانية الصفرية"، تقرير عن قسم أبحاث شركة سنيار كابيتال، جويلية 2012 ص 08، متوفر على الرابط: blogs.mubasher.info/sites/default/files/oilpricebhvr.pdf شوهد يوم 2017/02/05
- 101- متوفر على الموقع الالكتروني لمنظمة الشفافية العالمية : <http://www.transparency.org/what-is-corruption/#define>. شوهد بتاريخ: 2017/04/ 02
- 102- سمير التنير، "الفقر و الفساد في العالم العربي" دار الساقى ، الطبعة الأولى 2009. بيروت ، لبنان

- 103- إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة " ، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، نيويورك 1997 متوفر على الرابط : <http://www.wafainfo.ps/pdf/G_0007.pdf> شوهد يوم 04/02/2017.
- 104- نبيل بوفليح ،دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، أبحاث اقتصادية و إدارية ،العدد 61 ديسمبر 2012،
- 105- أحمد علوي، الاقتصاد الريعي ومعضلة الديمقراطية، تعريب عادل حبه. الحوار المتمدن-العدد: 3540 - 2011. متوفر على الرابط التالي :<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=282748>
- 106- تقرير البنك الدولي ،"الجزائر احداث و تطورات" ، أكتوبر 2016
- 107- لمياء عماني و شهرزاد زغيب ،"إدارة الموارد بين الدولة والسوق ا ولتنمية المستدامة في الاقتصاديات الريعية - حالة الجزائر" ، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، عدد 38 ، جامعة عنابة ، جوان 2014.
- 108- تقرير منظمة الشفافية الدولية، " الناس والفساد :دراسة مسحية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2016 " ، باروميتر الفساد العالمي.
- 109- رباعي أمينة، "واقع الفساد في الجزائر وجهود مكافحته بين الفترة 2003- 2016" ، مجلة الاقتصاد والتنمية،العدد السابع، جامعة المدية، جانفي 2017
- 110- زايري بلقاسم، « إدارة احتياطات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر" ، بحوث اقتصادية عربية، العدد 41 ، مركز دراسات الوحدة العربية-مصر، 2008 .
- 111- فرحات عباس، سعود وسيلة،"حوكمة الصناديق السيادية - دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد04، جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة، ديسمبر 2015
- 112- المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم 201/17، الجزائر : المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2017، جويلية 2017.
- 113- تقرير مؤشر حوكمة الموارد لعام 2017، معهد حوكمة الموارد الطبيعية، منشور على الموقع NRGي بتاريخ مارس 2018 على الرابط الإلكتروني:<https://resourcegovernance.org/analysis-tools/publications/2017-resource-governance-index>
- 114- صندوق النقد الدولي، " هبوط أسعار النفط يبرز الحاجة إلى تنويع اقتصادات الخليج" ، نشرة الكترونية، ديسمبر 2014

د. الندوات والمؤتمرات:

- 1- شبيبي عبد الرحيم وشكوري محمد،"البطالة في الجزائر مقارنة تحليلية وقياسية"، مؤتمر دولي حول البطالة العربية، القاهرة، مارس 2008.
- 2- العمري علي، خبيزة أنفال حدة، العلاقة الترابطية بين الحوكمة والموازنة العامة للدولة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثاني حول متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة، فيفري 2013 ، جامعة البويرة، الجزائر .
- 3- صالح ياسر،"النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق" ،ورقة بحثية ،مؤسسة فريدريش إيبتر، مكتب الأردن 2013.
- 4- عبد الحميد مرغيت ، دور سياسة المالية العامة في مكافحة تقلبات الدورة الاقتصادية في البلدان المصدرة للسلع الأولية: تجربة الشيلي"،الجزائر.متوفر على الرابط شوهد 20/07/2017 <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2016/07>

- 5- عبد الحميد مرغيت ، " الدورات الاقتصادية: مع إشارة خاصة إلى حالة البلدان المصدرة للسلع الأولية" ، مداخلة في المنتدى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة الوادي الجزائر، 9-10 نوفمبر 2016.
- 6- منظمة الطاقة والتعاون العربي، "الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية"، مؤتمر الطاقة العربي العاشر أبو ظبي، 29-27 أكتوبر 2014.
- 7- دحمان بوعلي والبشير عبد الكريم، "قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي-حالة الاقتصاد الجزائري-"مداخلة في "اليوم الدراسي العلمي الدولي الثالث لمنتدى الاقتصاديين المغاربة"، جامعة حسية بن بوعلي بالشلف، يومي 25 و26 نوفمبر 2008.
- 8- أحمد طرطار ،طارق راشي، "الغاز الصخري كمصدر جديد للطاقة العالمية الفرص المتاحة، والتحديات المطروحة"، المؤتمر الدولي الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، أفريل 2015.
- 9- أحمد طرطار ،طارق راشي، "الغاز الصخري كمصدر جديد للطاقة العالمية الفرص المتاحة، والتحديات المطروحة"، المؤتمر الدولي الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، أفريل 2015..
- 10- صابر عدلى شاكر، " أثر الحوكمة على عوائد الموارد الطبيعية دراسة تطبيقية مع إشارة للدول العربية"، المؤتمر العلمي الدولي المشترك: الحوكمة والتنمية الإدارية والاقتصادية في المؤسسات: الواقع والطموح، الجامعة الأردنية المنعقد 21-22/03/2017
- 11- زايري بلقاسم،" المؤسسات، وفرة الموارد و النمو الاقتصادي: بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري"، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي حول تقييم برامج الاستثمارات العامة على التشغيل و الاستثمار و النمو -جامعة سطيف. 11/12/2013 .
- 12- صرامة عبد الوحيد،. فجاتي عبد الحميد، " دراسة وتحليل أداء حوكمة العوائد الطاقوية في الجزائر حسب المؤشرات الدولية لحوكمة العوائد الطاقوية: الإشارة إلى الجباية البترولية وصندوق ضبط الموارد"، مداخلة في المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف 1، 2015
- 13- خن فتحي، إدارة العوائد البترولية بما يحقق استدامة المالية العامة في الجزائر، مداخلة في المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف 1، 2015

ثانيا: المراجع بالغات الأجنبية

1. OUVRAGES

- 1-D.A.Dickey, W.A.Fuller., *Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root*, *Econometrica*, 1981.
- 2-Johansen S., and Juselius, K, (1991), "Estimation and Hypothesis Testing of Cointegration Vectors in Gaussian Autoregressive Models". *Econometrica*, Vol.59. 1551-1580
- 3- Marc Badia-Miró, Vicente Pinilla, and Henry Willebald, " *Natural Resources and Economic Growth: Learning from History* ".: Routledge, New York.First published 2015.
- 4- HUGON P., « *L'économie de l'Afrique* », *La Découverte*, Paris ,1993.

Jeffrey Frankel," *How Can Commodity Exporters Make Fiscal and Monetary Policy Less Procyclical?*", Faculty Research Working Paper Series, RWP11-015, Harvard University, USA .Feb2011.

5- Abdelkader SID-AHMED, « *Economie de l'industrie à partir des ressources naturelles: le cas des hydrocarbures au maghreb (I.B.R)* », Tome 2, OPU/Publised, Imprimé en Belgique, 2000

6-. **NOWAK J. J.**, « *Syndrome néerlandais et théorie du commerce international* », *Economica*, Paris, 1998

7- North, Douglas. "*Institutions, Institutional Change, and Economic Performance* ". New York: Cambridge University Press.1990.

8- Ross, Michael ,"*Timber booms and institutional breakdown in southeast Asia*", Published: Cambridge, UK ; New York : Cambridge University Press, 2001.

9-Carine Doganis. **Aux origines de la corruption**, 1^{re} édition. Presses Universities, France, 2007.

10- **BOUZIDI A.** , « *Economie algérienne. Eclairage* », Enag Editions, Alger, 2011.

11- **BENACHENHOU A.**, « *La fabrication de l'Algérie* », Alpha Design, Alger., 2009.

12- Mara Madaleno, Carlos Pinho, Claudia Ribeiro ; "*Commodity Price Interaction: CO2 Allowances, Fuel Sources and Electricity* "; in Sofia Ramos and Helena Veiga (eds.) ; *The Interrelationship Between Financial and Energy Markets* ; Springer-Verlag Berlin Heidelberg ; New York and London ; 2014

2-THESES ET MEMOIRES

1- **BELLAL S.** , « *Essai sur la crise du régime rentier d'accumulation en Algérie : une approche en termes de régulation* » , Thèse de Doctorat ès Sciences Economiques , Université Lumière de Lyon 2 , 2011

2- **COTTENET-DJOUFELKIT H.**, « *Boom des ressources exogènes et développement manufacturier en Egypte : l'illusion du syndrome hollandais* », Thèse de Doctorat , Université d'Auvergne, 2003

3- **Marie-Claire AOUN**, « *La Rente Pétrolière Et Le Développement Economique Des Pays Exportateurs* » Thèse De Doctorat En Sciences Economiques, Université Paris Dauphine-France , Mars 2008.

4- **KOUTASSILA J.P.**, « *Analyse des relations entre la conjoncture économique et le commerce extérieur du Congo et du Cameroun* », Thèse de Doctorat ès Sciences Economiques, Université Montesquieu- Bordeaux IV, 1997.

5- **Sabrina CHIKH-AMNACHE**," *Le syndrome hollandais: aspects théoriques et vérification empirique, en référence à l'économie algérienne*", thèse de doctorat en Sciences Economiques, UNIVERSITE MOULOUD MAMMERI, TIZI-OUZOU,juin 2015.

3-ARTICLES DE REVUES

1- Hugon Philippe. « *Les stratégies comparées des pays africains du golfe de Guinée à l'épreuve du contre-choc pétrolier. In: Tiers Monde* », tome 30, n°120, 1989

2- Roemer M., "*Dutch disease in developing countries: Swallowing bitter medicine, The Primary Sector in Economic Development*", Ed. M. Lundahl, Harvard Institute for International Development, London: Crook-Helms, 1985,

3- **Fatiha TALAHITE**, *ECONOMIE ADMINISTREE CORRUPTION ET ENGRENAGE DE LA VIOLENCE EN ALGERIE*, Revue Tiers-Monde, n°161 1/2000.

4- Emily Sinnott, John Nash, Augusto de la Torre, "*Natural resources in Latin America and the Caribbean: beyond booms and busts?* , DC: World Bank, Washington

5-Frankel, Jeffrey , "*A Proposed Monetary Regime for Small Commodity-Exporters: Peg the Export Price (PEP)*",*International Finance*, vol. 6, no. 1, Spring 2003.

- 6-Jonglez Olivier, « *Appréciation réelle du taux de change dans les pays émergents* », *Economie & prévision*, 2009/1 n° 187.
- 7-Alan Gelb , « *Diversification de l'économie des pays riches en ressources naturelle* ». Contribution préparée pour le séminaire de haut niveau du FMI., Center for Global Development. Alger, 4-5 novembre 2010. *
- 7-Lim, Cheng Hoon & al.. “*Macprudential Policy: What Instruments and How to Use Them? Lessons from Country Experiences.*” IMF Working Paper 11/238, IMF, Washington, DC.2011.
- 8-Andrew Bauer, ” *Règles budgétaires pour les fonds provenant de ressources naturelles* », Note de synthèse .Natural Resource Governance Institute. New York ,aout 2014.
- 9-A. El Anshasy, Michael D. Bradley, ” *Oil prices and the fiscal policy response in oil-exporting countries*”, *Journal of Policy Modeling*, Volume34 (Issue5) September 2012.
- 10-Al-Hassan A, Papaioannou M, Skancke M and Cheng C. “*Sovereign wealth funds: Aspects of governance structures and investment management*”. IMF Working Paper WP/13/231. 2013.
- 11-Shabsigh Ghiath & Ilahi Nadeem ,” *Looking Beyond the Fiscal:Do Oil Funds Bring Macroeconomic Stability?*”, *International Monetary Fund Working Paper* 07/96 , April, 2007.
- 12-Issouf Samake, et al , « *Viabilité budgétaire, investissement public et croissance dans les pays à faible revenu, riches en ressources naturelles: le cas du Cameroun* »,FMI Working paper WP/13/144,nov2013.p3
- 13-Stefan LEIDERER et Peter WOLFF, « *Gestion des finances publiques : une contribution à la bonne gouvernance financière* », *Annuaire suisse de politique de développement [En ligne]*, N°26-2 \ 2007, mis en ligne le 22 juin 2009
- 14-Gylfason T. *Natural resources, “Education and economic development”*. *European Economic Review*. vol 45 .2001.
- 15-Paul Collier, ” *Savings and Investment Decisions in Low-Income Resource-Rich Countries*”, *Centre for the Study of African Economies, Department of Economics, Oxford University*, September 2011.
- 16-Dhaneshwar Ghura et al.,” *Cadres de politique macroéconomique pour les pays en développement riches en ressources naturelles* » , document de travail ,Fonds Monétaire International, aout 2012.
- 17-Issouf Samake, et al , « *Viabilité budgétaire, investissement public et croissance dans les pays à faible revenu, riches en ressources naturelles: le cas du Cameroun* »,FMI Working paper WP/13/144,nov2013.
- 18-Bornhorst Fabian, Sanjeev Gupta and John Thornton. “*Natural Resource Endowments, Governance and the Domestic Revenue Effort: Evidence from a Panel of Countries*”, *IMF Working Paper* WP/08/170, *International Monetary Fund*, Washington DC. 2008
- 19-Acemoglu Daron , zilibotti Fabrizio, «*Information Accumulation in Development* », *Journal of Economic Growth* , Springer, Vol.4(1), March 1999.
- 20-Alan Gelb et Sina Grasmann, « *Déjouer la malédiction pétrolière* », *Afrique contemporaine*, 2009/1 n° 229.
- 21-Morris M, Kaplinsky R and Kaplan D. “*One Thing Leads to Another: Promoting Industrialisation by Making the Most of the Commodity Boom in Sub-Saharan Africa*”. ISBN 978-1-4717-8188-9.2012.
- 22-Korinek J.” *Mineral resource trade in Chile: Contribution to development and policy implications*”. *OECD Trade Policy Papers*. No. 145. *OECD Publishing*. Paris.2013..
- 24-Gylfason ,T.,” *Natural resources, education, and economic development*”, *European Economic Review* , Volume 45, Issues 4–6, May 2001.
- 25-Lara Cockx , Nathalie Francken, ” *Natural resources: A curse on education spending?*”, *Energy Policy*, Vol.92 (Issue Complete), May 2016.
- 26- BENABDALLAH Y., « *Croissance économique et dutch disease en Algérie* », in *Les Cahiers du CREAD*, n°75, 2006

- 27-Leiderman, Daniel and William Maloney .” *Natural Resources: Neither Curse Nor Destiny*”, World Bank and Stanford University Press. 2007,
- 28-Daron Acemoglu, Simon Johnson, James A. Robinson, « *An African Success Story: Botswana* », . MIT Department of Economics Working Paper No. 01-37. (July 2001). Available: <https://ssrn.com/abstract=290791>.
- 30-Françoise NICOLAS, « *L’Indonésie, une économie « décevante* », Ifri-OCP Policy Center Round tables, Centre Asie.Mai 2015.
- 31-Pierre van der Eng ,”*The sources of long-term economic growth in Indonesia, 1880–2008*”, *Explorations in Economic History* 47,iss03, (2010)
- 32-Eduardo Marciano, « *L'Indonésie : un essor économique impressionnant* », Notes de recherche, Perspective monde, Université de Sherbrooke,Canada,Mars2013. <http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMAAnalyse?codeAnalyse=1458>
- 33-Korinek, J., “*Mineral Resource Trade in Chile: Contribution to Development and Policy Implications*”, OECD Trade Policy Papers, No. 145, OECD Publishing, Paris, 2013.
- 34-Natalie St. Hilaire, *Dutch Disease, Oil and Developing Countries*, December 2004.
- 35-Jean-Jacques Nowak, « *Le syndrome néerlandaise :Relations Intersectorielles et Vulnérabilité des Branches* » l’Actualité économique (www.erudit.org), vol 71, 1995.
- 36-Marc-antoine adam « *la maladie hollandaise : une étude empirique appliquée à des pays en développement exportateurs de pétrole .* » université de Montréal , 2003 .
- 37- Alan Gelb « *oil windfalls : blessing or curse .* » oxford university press, join 1989
- 38-Ismail O Fasanya, Adegbemi Onakoya,” *Oil Discovery and Sectoral Performance in Nigeria: An Appraisal of the Dutch Disease* “,The IUP Journal of Applied Economics, Vol. XII, No. 2, 2013.
- 39-Ross M L, “*Nigeria’s Oil Sector and the Poor*”, Technical Report, UK Department for International Development (2003).
- 40-Hakima CHOUIKHI, Rafik JBIR, Younès BOUJELBENE, « *Prix du Pétrole et Syndrome Hollandais : Cas de la Libye* »,5^{ème} Colloque internationale énergie changement climatique et développement durable .Tunisie ,juie 2009.
- 41-Marc Antoine Adam « *La maladie hollandaise : Une étude Empirique Appliquée à Des Pays En Développement Exportateurs de Pétrole* », idem
- 42-Sylviane Guillaumont Jeanneney et Patrick Guillaumont, « *Efficacité, sélectivité et conditionnalité de l’aide au développement : enseignements pour la politique française* » , CERDI, CNRS et Université d’Auvergne, La Documentation française. Paris, 2006.
- 43-Emmanuel K. K. Lartey, Federico S. Mandelman, and Pablo A. Acosta,” *Remittances, Exchange Rate Regimes and the Dutch Disease: A Panel Data Analysis*” Review of International Economics, Vol 20, Issue 2.May 2012 .
- 44-W.Max Corden ; J.Peter Neary “ *Booming sector and dindustrialisation in smal open countrie* “, The Economic Journal, vol. 92, No.368, decembre 1982,
- 45-SID AHMED Abdelkader: «*Du Dutch disease à l’OPEP discase*”,*problèmes théoriques de la rente pétrolière*», Revue Tiers-Monde, tome XXVIII, n° 112, oct.-déc1987.
- 46-Corden .M.. & Neary P.,” *Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy* “, The Economic Journal , Vol .92,decembre 1982.
- 47- Jean-Philippe Koutassila « *le syndrome hollandaise, théorie et vérification empirique au Congo et au Cameroun* » ,centre d’économie du développement , Université Montesquieu – Bordeaux IV, France.
- 48-Nakoumdé Ndoumtara, « *boom pétrolier et d’un syndrome hollandais au Tchad : une approche par la modélisations en équilibre général calculable* » Sciences de l’Homme et Société .Université d’Auvergne, 2007.
- 49-W.Max Corden ; J.Peter Neary « *Booming sector and deindustrialization in smal open countries* » The Economic Journal, vol. 92, No.368, decembre 1982,

50-Jean Philippe Koutassila « **Le syndrome Hollandaise, théorie et vérification empirique au Congo et au Cameroun** », centre d'économie du développement, Université Montesquieu Bordeaux IV, France.

51-Corden .M.. & Neary P.," **Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy** ", *The Economic Journal* , Vol 92,december 198

52-Edwards,S.," **Commodity export Boom and the Real Exchange Rate : The Money-Inflation Link**" , *National Bureau of Economic Research* , Cambridge, 1985

53-Edwards,S.," **Commodity export Boom and the Real Exchange Rate : The Money-Inflation Link**" , *National Bureau of Economic Research* , Cambridge, 1985.

54-Jean Pierre Angelier « **réflexion sur les difficultés économiques auxquelles sont confrontés les pays exportateurs d'hydrocarbures** », (document à l'appui d'une conférence donnée à la faculté des sciences économiques et des sciences de gestion, Université Mentouri de Constantine), Université Pierre Mendès France de Grenoble, 24/04/2004.

55-Anne Thomson & Manfred Metz," **Implications of Economic Policy for Food Security : A Training Manual**", *Publishing Management Service, Information Division, FAO. Training Paper No40.ROME 1998.*

56-J. Harrigan, R. Loader, C. Thirtle, « **la politique des prix agricole: gouvernement et le marché** », document de formation pour –la planification agricole www.Fao.org, Rome, 1995.

57- Jeffrey Frankel, « **Comment les producteurs de produits de base peuvent-ils rendre les politiques budgétaire et monétaire moins procycliques?** », Séminaire de haut niveau sur les ressources naturelles, les finances et le développement Institut du FMI et Banque centrale d'Algérie ,Alger, 4-5 novembre 2010.p18-19.

58-Edwards, Sebastian. **Real exchange rates, devaluation and adjustment:exchange rate policy in developing countrie**. MIT Press, Cambridge,Massachusetts, 1989

59-René Lalonde et Patrick Sabourin ", « **Modélisation et prévision du taux de change réel effectif américain** » Document de travail Banque du Canada,2003-

60-DUVAL R., « **Taux de change réel et effet Balassa-Samuelson** », in *Economie internationale*, n° 85, 2001.

61-Julie Subervie "**Le rôle du taux de change réel dans la transmission de l'instabilité des prix agricoles internationaux** ", Document de travail ,CERDI ,2006. p 9. Sur site :<http://www.cerdi.org>.

62-Taline Koranchelian",**The Equilibrium Real Exchange Rate in a Commodity Exporting Country: Algeria's Experience** "IMF Working Paper,July 2005.

63-Nese Erbil," **Is Fiscal Policy Procyclical in Developing Oil-Producing Countries?**", *IMF Working Paper, Research Department, July 2011.*

64-Baumeister Christiane, & Lutz KILIAN, « **Forty years of oil price fluctuations: Why the price of oil may still surprise us** », *The Journal of Economic Perspective*, Vol.30(1). Winter 2016.

65-Martin Anot, « Quarante ans de fluctuations du prix du pétrole », article publier dans *Environnement et ressources naturelles*. sur le lien : <http://www.blog-illusio.com/page/9> (Vu le : 20/01/2017).

66-Gelb Alan et Grasmann Sina, « **Déjouer la malédiction pétrolière** », *Afrique contemporaine*, 2009/1 n° 229.

- 67-Norman Loayza, Romain Rancière, Luis Servén, and Jaume Ventura “**Macroeconomic Volatility and Welfare in Developing Countries.**” *World Bank Economic Review*, Vol. 21, No 3,2007.
- 68-Dhaneshwar, Catherine Pattillo et al, « **Cadres de politique macroéconomique pour les pays en développement riches en ressources naturelles** », document FMI, Washington, aout 2012.
- 69-El anshasy,A, ”**Oil price and economic growth in oil-exporting countries**“ , working paper , collage of business and economics , United Arab Emirates University ,2009
- 70- Philip Daniel, et al. « **La rente des ressources naturelles** », *Revue Finances & Développement du FMI*, Volume 50 /03, Septembre 2013.
- 71-Graciela L. Kaminsky, C. M. Reinhart, A. Végh, ” **When It Rains, It Pours: Procyclical Capital Flows and Macroeconomic Policies** ” *Washington University and NBER Macroeconomics Annual* 2004.
- 72-Tetsuya Konuki and Mauricio Villafuert, ” **Cyclical Behavior of Fiscal Policy among Sub-Saharan African Countries** ”, *International Monetary Fund, The African Department, Washington*.2016.
- 73-Michael Gavin and Roberto Perotti, ” **Fiscal Policy in Latin America**”, *NBER Macroeconomics Annual, The University of Chicago Press. Vol. 12 (1997)*,.
- 74-Frankel, Jeffrey A. ; Vegh, Carlos A. ; Vuletin. G, « **On graduation from fiscal procyclicality** ”, *Journal of Development Economics*, January 2013, Vol.100(1).
- 75-Daniel Lederman William F. Maloney, ”**Does What You Export Matter? In Search of Empirical Guidance for Industrial Policies**”. *Latin American Development series. Washington DC: World Bank*,2012.
- 76-INTERNATIONAL MONETARY FUND , ” **The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boom** ” , Prepared by the Fiscal Affairs Department, March 5, 2007.
- 78-Talvi, Ernesto, and Carlos A. Végh. ” **Tax Base Variability and Procyclical Fiscal Policy in Developing Countries** ” , *Journal of Development Economics* , Vol 78 , 2005.
- 79-Frenkel J,. ” **Comment les producteurs de produits de base peuvent-ils rendre les politiques budgétaire et monétaire moins procycliques ?** ”. Séminaire de haut niveau sur les ressources naturelles, les finances et le développement Institut du FMI et Banque d’Algérie, 4-5 novembre 2010
- 80- Gelb Alan, and associates, “**Oil Windfalls: Blessing or Curse?**”, (New York: World Bank/Oxford University Press.1988.
- 81- Ilkin Aliyev, “**Is Fiscal Policy Procyclical in Resource-Rich Countries?**”, *Working Paper Series 464, CERGE-EI - Prague, July 2012*
- 82- Raouf Boucekine,R. Boukllia-Hassane, « **Rente, corruption et violence : l’émergence d’un ordre nouveau dans les pays arabes ?** », *Regards Économiques Numéro 92,IRES-Université catholique de Louvain,Novembre2011*
- 83-Mlachila, Montfort, René Tapsoba, and Sampawende Tapsoba, 2014, “**A Quality of Growth Index for Developing Countries: A Proposal**,” *IMF Working Paper 14/172 (Washington: International Monetary Fund)*.
- 84- R. Hausmann, B. Klinger, and J. R. López-Cálix, ” **Export Diversification in Algeria, In Trade Competitiveness of the Middle East and North Africa** ”. DC. Trade : The World Bank, Washington
- 85- Hachemaoui Mohammed, « **La rente entrave-t-elle vraiment la démocratie ?** » *Réexamen critique des théories de « l’État rentier » et de la « malédiction des ressources* », *Revue française de science politique*, 2012/2 Vol, 62
- 86- Fabian Bornhorst, Sanjeev Gupta and John Thornton , ” **Natural resource endowments and the domestic revenue effort**”,*European Journal of Political Economy*, 2009, vol. 25, issue 4

- 87-PAQUET, Joëlle. « **Le marché mondial des minéraux** ». Rapport évolutif, Laboratoire d'étude sur les politiques publiques et la mondialisation, ENAP, Québec. Aout 2012.
- 88-Terry L. Karl, "**Oil lead development: Social, political and economic consequences**," *Development and the role of law working paper*, California: Stanford University, Center of Democracy, 2007.
- 89-Argentino Pessoa, " **Natural resources and institutions: The «natural resource curse** " « revisited, Faculdade de Economia do Porto, 2008.
- 90-Gelb Alan et Grasmann Sina, "**Déjouer la malédiction pétrolière**, Afrique contemporaine, 2009/1 n°229
- 91-Ainas Yanis et al., « **Les hydrocarbures : atout ou frein pour le développement de l'Algérie ?** », *Revue Tiers Monde* , 2012/2 n°210
- 92- Sachs J.D. & Warner A.M. , " **Natural Resource Abundance and Economic Growth** " , National Bureau of Economic Research , Working paper 5398 , Cambridge , December 1995.
- 93-Lederman D., Maloney W., 2007, « **Trade Structure and Growth** » The World Bank/Stanford University Press.
- 94-Gylfason T.," **Natural Resources ,Education, and Economic Development**" , *European Economic Review* 45, 2001
- 95- Gylfason ,T.& Zoega G.," **Natural Resource and Economic Growth : the Role of Investment**" ,IDEAS Working Paper Series from RePEc, St. Louis, United States.2002.
- 96-MANZANO, O. and RIGOBÓN, R.. **Resource Curse or Debt Overhang?** In Lederman, and Maloney, W. F. (eds.) **Natural Resources Neither Curse nor Destiny**. Stanford University Press, and the World Bank. 2008.
- 97-DAVID, P.A., e WRIGHT, G. " **The Genesis of American Resource Abundance**". *Industrial and Corporate Change* vol 6. 1997. pp 203–45.
- 98-Lkhagva Gerelmaaa , Koji Kotani, « **Further investigation of natural resources and economic growth : Do natural resources depress economic growth?**”, *Resources Policy* 50 ,publisher :Elsevier ,Dec 2016.
- 99-Melhum.H,Moene K, Torvik R, "**Institutions and the Resource Curse**", *Economic Journal* Vol 116 (1).2006, USA.
- 100-Tomas Havraneka , Roman Horvath and Ayaz Zeynalov," **Natural Resources and Economic Growth: A Meta Analysis**", *World Development* Vol. 88,Dec 2016.
- 101-Tomas Havraneka , Roman Horvath and Ayaz Zeynalov.Op.Cit. pp 134–151.
- Hachemaoui Mohammed, « **La rente entrave-t-elle vraiment la démocratie ?** » **Réexamen critique des théories de « l'État rentier » et de la « malédiction des ressources** », *Revue française de science politique*, 2012/2 Vol.
- 102- Ian Taylor, " **Botswana : le mythe du « miracle africain** », *ALTERNATIVES SUD*, VOL. 17-2010
- 103-Acemoglu, simon .J , James A.Robinson . al, « **institutional Causes, Macroeconomic Symptoms : Volatility, Crises, and Growth** ». *Journal of Monetary Economics* 50(1),2003.
- 104-Van der Ploeg, Frederick, and Steven Phoelhekke,"**Volatility and the Natural Resource Curse**". *Oxford Economic Papers*, 2009.
- 105-Gelb Alan , Sina Grasmann, « **How Should oil Exporters Spend their Rents ?** » *Working Paper*. Washington, DC: Centre for Global Development.
- 106-Gelb, A. and Associates. "**Oil Windfalls: Blessing or Curse?**", *World Bank: Oxford University Press*.1988
- 107-Yorgin Daniel. « **The prize : The Epic Quest for oil, Money and Power**". New York: Simon and Schuster.1991.
- 108-Price water house Coopers (2011). " **The Impact of Sovereign Wealth Funds on Economic Success** " .Available at .https://www.pwc.co.uk/en_UK/uk/assets/pdf/the-impactof-sovereign-wealth-funds-on-economic-success.pdf.

- 109-Davis, Jeffrey and all, « **Stabilization and Savings Funds for Nonrenewable Resources :Experience and fiscal Policy Implications in Oil-Producing Countries** », DC: International Monetary Fund. Washington. 2003.
- 110-Zhan, Zaijin ; York, Robert , " **Fiscal Vulnerability and Sustainability in Oil-Producing Sub-Saharan African Countries** ", IMF Working Papers , August 2009.
- 111-Julia Devlin & Sheridan Titman, " **Managing Oil Price Risk in Developing Countries** ", The World Bank Research Observer, vol. 19, no. 1, Spring 2004.
- 112-. S. COISSARD, Y. ECHINARD & A. LAURENTAFRI, « **L'émergence des fonds souverains. Réalités et enjeux** », Volume XII, 2011
- 113-CHERYL W. G , Daniel KAUFMANN, « **corruption et développement** », Finances & Développement ,Fonds monétaire international, Mars 1998.
- 114-Marie-France Doire, « **La lutte contre la corruption dans les Amériques : Où en sommes-nous après la réunion de l'OÉA à Quito?** », le Centre d'études interaméricaines, Université Laval. Juillet 2004.
- 115- Andrew Bauer, " **Règles budgétaires pour les fonds provenant de ressources naturelles** », Note de synthèse .Natural Resource Governance Institute. New York ,about 2014
- 117-David M. De Ferranti [et al.], " **How to Improve Governance: A New Framework for Analysis and Action** " Washington, DC: Brookings Institution Press, 2009
- 118-Henri Atangana Ondo, « **Gouvernance et croissance économique en Afrique** », African Development
- 119-Thomas, « **What Do the Worldwide Governance Indicators Measure?** », Working Paper series, Johns Hopkins University (2008).
- 120-Kaufmann, D., A. Kraay and P. Zoido-Lobaton , " **Governance Matters** ", World Bank Policy Research WP 2196 .2008
- 121- Reiten , E., Skogen, S., Andresen ,A. , " **The Norwegian Experience** ", (2012). Retrieved July 3, 2017 , form: energy.gov.il/Subjects/NG/Documents/777777/AGR.pdf
- 122-Fayissa Bichaka and Nsiah Christian, " **The Impact of Governance on Economic Growth: Further Evidence for Africa** ", Department of Economics & Finance working paper series, Middle Tennessee State University (2010).
- 123-Kamil Omoteso , Hakeem Mobolaji , " **Corruption, governance and economic growth in Sub-Saharan Africa: a need for the prioritisation of reform policies** ", Social Responsibility Journal, Vol. 10 Iss: 2, 2014.
- 124-Noha Emara and Chiu And I-Ming, " **The Impact of Governance on Economic Growth: The Case of Middle Eastern and North African Countries** ", Topics in Middle Eastern and African Economies, Vol.18, No.1. 2016
- 125- Mohammad R. Jahan-Parvar and Hassan Mohammadi, « **OIL PRICES AND REAL EXCHANGE RATES IN OIL-EXPORTING COUNTRIES: A BOUNDS TESTING APPROACH** », The Journal of Developing Areas, Vol. 45 , College of Business, Tennessee State University ,USA, 2011
- 126- Reiten , E., Skogen, S., Andresen ,A. , " **The Norwegian Experience** ", (2012). Retrieved July 3, 2017 , form: energy.gov.il/Subjects/NG/Documents/777777/AGR.pdf
- 127-Knack, S., Keefer, P. **Institutions and economic performance: Cross-country tests using alternative measures**. Economics and Politics 7, (1995).
- 128-Barro, R.J. **The Determinants of Economic Growth: A Cross-Country Empirical Study**. NBER Working Paper Series N°5698, Cambridge, Aug 1996.
- 129- Dani Rodrik, Arvind Subramanian, " **The primacy of institutions (and what this does and does not mean)** ", Finance and development, FMI, June 2003.
- 130-Halvor Mehlum, Karl Moene and Ragnar Torvik, " **Institutions and the Resource Curse** ", The Economic Journal, Vol. 116, No. 508 (Jan. 2006).

- 131-Rabah Arezki, Frederick van der Ploeg ,”**Do Natural Resources Depress Income Per Capita?** “, *Review of Development Economics* 15(3) · May 2010.
- 132-Xavier Sala-i-Martina and Arvind Subramanian, ” **Addressing the Natural Resource Curse: An Illustration from Nigeria**”, *Journal of African Economies*, Vol. 22, number 4, 2013.
- 133-j. Robinson, R. Torvik & T. Verdier, ” **Political Foundation of The Resource Curse** ”, *Journal of Development Economics* , V 79 , 2006.
- 134- Tornell A., Lane P.R, ” **The voracity effect** ”, *The American Economic Review* Vol.89, N°1, 1999.
- 135-Baland J.M., François P, ” **Rent seeking and resource booms** ”, *Journal of development economics* 61,2000.
- 136-Torvik R., ” **Natural resources, rent seeking and welfare** ”, *Journal of Development Economics*, 67,2002.
- 137-Graeff, P. et G. Mehlkop (2003), ” **The Impact of Economic Freedom on Corruption: Different Patterns for Rich and Poor Countries** ”, *European Journal of Political Economy*, Vol. 19.
- 138-Giorgio D’Agostino, J. Paul Dunne and Luca Pieroni, « **Government Spending, Corruption and Economic Growth** ”, *World Development* Vol. 84, 2016.
- 139- Arezki, Rabah, and Markus Brückner,, ” **Oil Rents, Corruption, and State Stability: Evidence from Panel Data Regressions**,” *European Economic Review*, Vol. 55, No. 7,20
- 140-Henri Atangana Ondoa, ” **Gouvernance et croissance économique en Afrique** », *African Development Review*, Vol. 25, No. 2, 2013.
- Ross, M. L, ” **Does Oil Hinder Democracy?** ”, *World Politics*. vol 53, No. 3.2001
- 141-Indra de Soysa , ” **Paradise Is a Bazaar? Greed, Creed, and Governance in Civil War 1989-99** ”, *Journal of Peace Research*, vol. 39, No. 4, 2002,
- 142- Roemer M., ” **Dutch disease in developing countries: Swallowing bitter medicine, The Primary Sector in Economic Development** ”, Ed. M. Lundahl, Harvard Institute for International Development, London: Crook-Helms, 1985
- 143-Feoron,James D.,” **Primary commodity Exports and Civil War** ”, *Journal of Conflict Resolution* 49(4) ,2005.
- 144-Med Hachemaoui, « **la nouvelle loi algérienne sur les hydrocarbures: les enjeux d’une libéralisation** », communication présentée au centre AKI Crises Today (France, Italie : AKI, 2004.
- 145- Sophie Chapelle , Olivier Petitjean, « **Total et le gaz de schiste algérien** », rapport publier. Mars 2015.
https://multinationales.org/IMG/pdf/total_et_le_gaz_de_schiste_algerien_rapport_6mars2015bas_t_a_observatoire.pdf
- 146- Med Hachemaoui, « **la nouvelle loi algérienne sur les hydrocarbures: les enjeux d’une libéralisation** », communication présentée au centre AKI Crises Today (France, Italie: AKI, 2004)
- 147- Gobind nankani , ” **Development problems of mineral exporting countries**”, world bank staff working papers N° 354. Washington DC, 1979
- 148- koranchelian, T., ” **The Equilibrium Real Exchange Rate in a Commodity Exporting Country: Algeria's Experience** ,” *IMF Working Paper* 05/135, International Monetary Fund.,2005
- 149 -R. Jbir & S. Zouari-Ghorbel ,” **Oil Price and Dutch Disease: The Case of Algeria** ”, *Energy Sources, Part B: Economics, Planning, and Policy*, 6: 3, (2011)
- 150- Hammadache A., 2012, « **Taux de change d’équilibre fondamental du dinar algérien** », mimeo CEPN/Université Paris 13,2012.
- 151- Ainas Yanis et al., « **Les hydrocarbures: atout ou frein pour le développement de l’Algérie ?** », *Revue Tiers Monde*, 2012/2 n°210

152-Sophie Chapelle , Olivier Petitjean, « **Total et le gaz de schiste algérien** », rapport publier. Mars 2015.

153-Van der Ploeg, Frederick, and Steven Phoelhekke, "Volatility and the Natural Resource Curse". *Oxford Economic Papers*, 2009, Vol. 61(4),

154-Hugon Philippe. « **Les stratégies comparées des pays africains du golfe de Guinée à l'épreuve du contre-choc pétrolier. In: Tiers Monde** », tome 30, n°120, 1989-

155-Frenkel J., "Comment les producteurs de produits de base peuvent-ils rendre les politiques budgétaire et monétaire moins procycliques ?". Séminaire de haut niveau sur les ressources naturelles, les finances et le développement Institut du FMI et Banque d'Algérie, 4-5 novembre 2010.

156-Kegomoditswe Koitsiwea, Tsuyoshi Adachia, « **Australia mining boom and Dutch Disease: analysis using VAR method** », *Procedia Economics and Finance* ,vol 30 , 2015.

157-Bernardina Algeri, " **The Dutch Disease: evidences from Russia** ", *Econ Change Restruct* 44, march 2011.

158-Cherifa Bouchaour & Hussein Ali Al-Zeaud, « **Oil Price Distortion and Their Impact on Algerian Macroeconomic** » international journal of business and management; vol. 7, no. 18; Canadian Center of Science and Education., 2012.

159-Philip A. Olomola, Akintoye V. Adejumo , « **Oil price shock and macroeconomic activity in Nigeria** », *International Research Journal of Finance and Economics* ,ISSN 1450-2887, Issue 3 (2006).

160-Mohsen Mehrara , Mohsen Mohaghegh, " **Macroeconomic Dynamics in the Oil Exporting Countries: A Panel VAR study** ", *International Journal of Business and Social Science* Vol. 2 No. 21 [Special Issue – November 2011

161-Mohammad R. Jahan-Parvar and Hassan Mohammadi, « **OIL PRICES AND REAL EXCHANGE RATES IN OIL-EXPORTING COUNTRIES: A BOUNDS TESTING APPROACH** », *The Journal of Developing Areas*, Vol. 45 , College of Business, Tennessee State University ,USA, 2011.

162-R. Jbir & S. Zouari-Ghorbel, " **Oil Price and Dutch Disease: The Case of Algeria** ", *Energy Sources, Part B: Economics, Planning, and Policy*, vol 6: 3,jul 2011.

163-Ismail O. Fasanya & Adegbemi B.O Onakoya. " **Oil Price Fluctuations and Output performance in Nigeria: a Var Approach**," *Romanian Economic Journal*, Department of International Business and Economics from the Academy of Economic Studies Bucharest, vol. 16(49), September2013.

4-les Rapports :

1- Rapport sur le cadre de l'OCDE pour une croissance inclusive, réunion du conseil de l'OCDE au niveau des ministres ,paris, mai 2014.

2-Note économique " **La recherche d'une croissance inclusive en Afrique du Nord : une approche comparative** », la Banque africaine de développement, 11/12/2013,..sur le site BAD : www.afdb.org

3-ONS, Résultats de l'enquête annuelle sur les salaires auprès des entreprises N° 758 - Mai 2015.

4-Rapport sur le commerce mondial « **Les ressources naturelles :definitions, structure des échanges et mondialisation** ",OMC ,2010.

- 5- *Rapport des services du FMI pour les consultations de 2011 au titre de l'article IV, 22 décembre 2011-Asian Development Bank. Asian development outlook 2013 update: "Governance and public service delivery". Manila: Asian Development Bank. Philippines 2013.*
- 6- *Rapport des services du FMI sur l'ALGÉRIE No 16/127 ,pour les consultations de 2016 au titre de l'article IV, mai 2016*
- 7 - *Revenue Watch Institute, « Indice de gouvernance des ressources naturelles 2013 », Natural Resource Governance Institute ,New York.2014.*
- 8- *Report US Energy Information Administration (EIA), "Country Analysis Brief: Algeria", U.S. Department of Energy, Washington ,March 11, 2017.*
- 9- *British Petroleum, BP Statistical Review Of World Energy 2017, 66th edition, London,UK, June 2017.*
- 10- *ONS, revenus salariaux et caractéristiques individuelles 2011 collections statistiques n° 189.*
- 11- *Report US Energy Information Administration (EIA), "Country Analysis Brief: Algeria", U.S. Department of Energy, Washington ,March 11, 2017.*
- 12- *Organisation of the Petroleum Exporting Countries (OPEC) , Online Annual Statistical Bulletin 2017, 52nd edition, Vienna, Austria,2017.*
- 13- *Doing Business 2016, Measuring Regulatory Quality and Efficiency, World Bank Group Flagship Report.*
- 14- *Heritage Foundation, The Index of Economic Freedom 2018.*
- 15- *Report US Energy Information Administration (EIA), "Technically Recoverable Shale Oil and Shale Gas Resources", June2013.*
- 16- *British Petroleum, BP Statistical Review Of World Energy 2017, 66th edition, London,UK, June 2017.*
- 17- *Organisation of the Petroleum Exporting Countries (OPEC) , Online Annual Statistical Bulletin 2017, 52nd edition, Vienna, British Petroleum, BP Statistical Review Of World Energy*
- 18- *Report US Energy Information Administration (EIA), "Technically Recoverable Shale Oil and Shale Gas Resources", June2013.*
- 19- *Banque mondiale, « Facteurs de croissance à long terme », Algérie, chapitre 1, Washigton 2002*

5. SITES INTERNET

[http://banque d'algerie.dz](http://banque.d'algerie.dz)

[http://banque mondiale.fr](http://banque.mondiale.fr)

<http://fmi.fr>

<http://joradp.dz>

<http://oecd.org>

[http://transparency international.org](http://transparency.international.org)

<http://www.ons.dz>

[United Nations Industrial Development Organization \(UNIDO\) https://stat.unido.org/cip/](https://stat.unido.org/cip/)

<http://www.swfinstitute.org/>

The International Budget Partnership: <http://survey.internationalbudget.org/#rankings>

<http://www.eia.gov>

[sovereign-wealth-fund-rankings/](http://www.eia.gov/sovereign-wealth-fund-rankings/)

<http://www.mf.gov.dz/rubriques/58/Publications-et-Rapports.html>

<https://www.weforum.org/reports>

<https://www.heritage.org/index/about>

قائمة الملاحق

الملحق 1: نتائج اختبار ADF بعد اجراء الفروق الأولى على سلاسل الدراسة

Null Hypothesis: D(LRES) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.697189	0.0014
Test critical values:		
1% level	-4.072415	
5% level	-3.464865	
10% level	-3.158974	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TCRE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.968098	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.069631	
5% level	-3.463547	
10% level	-3.158207	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TCRE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.833654	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.068290	
5% level	-3.462912	
10% level	-3.157836	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(ROIL) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.144983	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.069631	
5% level	-3.463547	
10% level	-3.158207	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(IND) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.877071	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.072415	
5% level	-3.464865	
10% level	-3.158974	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(IND) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 17 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-46.75093	0.0001
Test critical values:		
1% level	-4.068290	
5% level	-3.462912	
10% level	-3.157836	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(ROIL) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 14 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.179410	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.068290	
5% level	-3.462912	
10% level	-3.157836	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LRES) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.290580	0.0052
Test critical values:		
1% level	-4.068290	
5% level	-3.462912	
10% level	-3.157836	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق 2: نتائج اختبار جوهانسن:

Sample (adjusted): 1996Q3 2016Q4
Included observations: 82 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: TCRE ROIL IPC IND LRES
Lags interval (in first differences): 1 to 5

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.372024	71.86025	69.81889	0.0340
At most 1	0.181513	33.70945	47.85613	0.5178
At most 2	0.137150	17.28500	29.79707	0.6189
At most 3	0.059076	5.188795	15.49471	0.7885
At most 4	0.002383	0.195600	3.841466	0.6583

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.372024	38.15079	33.87687	0.0145
At most 1	0.181513	16.42445	27.58434	0.6295
At most 2	0.137150	12.09621	21.13162	0.5382
At most 3	0.059076	4.993195	14.26460	0.7427
At most 4	0.002383	0.195600	3.841466	0.6583

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b**S11*b=l):

TCRE	ROIL	IPC	IND	LRES
0.059380	-0.091645	-0.053277	-0.380070	3.684551
-0.043271	0.039279	-0.112418	0.333065	-1.271364
0.377873	-0.025853	-0.171183	0.750827	3.313003
-0.033646	0.004023	0.116702	-0.445331	-1.108430
-0.104747	-0.039980	0.062462	0.207471	-1.500880

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(TCRE)	D(ROIL)	D(IPC)	D(IND)	D(LRES)
-1.069482	-0.406411	-0.239689	-0.038376	0.039981
2.809609	0.394942	-2.597663	-0.393468	0.028764
-0.181814	-0.210224	-0.022905	-0.204633	-0.005037
0.028216	-0.843168	-0.043904	0.135301	-0.039566
-0.002949	0.011457	-0.005812	5.55E-05	-0.001566

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -595.7599

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

TCRE	ROIL	IPC	IND	LRES
1.000000	-1.543366 (0.31213)	-0.897217 (0.49929)	-6.400648 (2.47047)	62.05039 (9.86855)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(TCRE)	-0.063506 (0.01592)
D(ROIL)	0.166835 (0.06522)
D(IPC)	-0.010796 (0.00810)
D(IND)	0.001675 (0.01772)
D(LRES)	-0.000175 (0.00036)

الملحق 3: تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى:

Dependent Variable: TCRE
Method: Least Squares
Date: 02/12/17 Time: 15: 40
Sample: 1995Q1 2016Q4
Included observations: 88

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ROIL	0.000123	0.086894	0.001418	0.9989
IPC	-0.102094	0.170759	-0.597879	0.5515
IND	1.304335	0.137055	9.516856	0.0000
RES	-0.000148	6.59E-05	-2.247070	0.0273

R-squared	0.025326	Mean dependent var	108.4207
Adjusted R-squared	0.061945	S.D. dependent var	11.50496
S.E. of regression	11.85594	Akaike info criterion	7.827925
Sum squared resid	11807.33	Schwarz criterion	7.940531
Log likelihood	-340.4287	Hannan-Quinn criter.	7.873291
Durbin-Watson stat	0.528461		

الملحق 4: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد VCEM

Vector Error Correction Estimates
Date: 02/08/18 Time: 14: 27
Sample (adjusted): 1996Q3 2016Q4
Included observations: 82 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

Cointegrating Eq:	CointEq1
TCRE(-1)	1.000000
ROIL(-1)	-1.543366 (0.31213) [-4.94457]
IPC(-1)	-0.897217 (0.49929) [-1.79699]
IND(-1)	-6.400648 (2.47047) [-2.59087]
LRES(-1)	62.05039 (9.86855) [6.28769]
C	33.53853

:Error Correction	D(TCRE)	D(ROIL)	D(IPC)	D(IND)	D(LRES)
CointEq1	-0.063506 (0.01592) [-3.98803]	0.166835 (0.06522) [2.55799]	-0.010796 (0.00810) [-1.33340]	0.001675 (0.01772) [0.09454]	-0.000175 (0.00036) [-0.48736]
D(TCRE(-1))	0.055835 (0.14029) [0.39799]	-0.446309 (0.57460) [-0.77673]	-0.022434 (0.07133) [-0.31450]	-0.066108 (0.15613) [-0.42341]	0.001494 (0.00317) [0.47208]
D(TCRE(-2))	-0.205657 (0.13256) [-1.55144]	-0.557661 (0.54293) [-1.02714]	0.065676 (0.06740) [0.97442]	0.048213 (0.14753) [0.32681]	-0.000404 (0.00299) [-0.13498]
D(TCRE(-3))	0.004363 (0.13811) [0.03159]	0.281074 (0.56564) [0.49691]	0.009532 (0.07022) [0.13575]	0.185566 (0.15370) [1.20734]	-0.000662 (0.00312) [-0.21243]
D(TCRE(-4))	-0.138891 (0.13031) [-1.06582]	0.254923 (0.53373) [0.47762]	-0.067887 (0.06626) [-1.02457]	-0.269319 (0.14503) [-1.85702]	-0.002497 (0.00294) [-0.84931]
D(TCRE(-5))	-0.204546 (0.12850) [-1.59186]	-0.198365 (0.52628) [-0.37692]	-0.001898 (0.06533) [-0.02905]	0.197523 (0.14300) [1.38125]	-0.001655 (0.00290) [-0.57084]
D(ROIL(-1))	0.012383 (0.03330) [0.37183]	0.386040 (0.13640) [2.83019]	-0.009447 (0.01693) [-0.55788]	0.018266 (0.03706) [0.49284]	0.001032 (0.00075) [1.37295]
D(ROIL(-2))	-0.011570 (0.03515) [-0.32921]	-0.143204 (0.14395) [-0.99481]	-0.000554 (0.01787) [-0.03102]	0.003668 (0.03911) [0.09378]	-0.001226 (0.00079) [-1.54631]

D(ROIL(-3))	-0.005377 (0.03568) [-0.15069]	0.130487 (0.14613) [0.89294]	-0.019294 (0.01814) [-1.06355]	0.011274 (0.03971) [0.28392]	0.000463 (0.00081) [0.57489]
D(ROIL(-4))	-0.003284 (0.03400) [-0.09659]	0.025669 (0.13925) [0.18433]	-0.009362 (0.01729) [-0.54158]	-0.062934 (0.03784) [-1.66323]	0.000271 (0.00077) [0.35295]
D(ROIL(-5))	-0.022311 (0.03286) [-0.67889]	-0.001734 (0.13460) [-0.01288]	-0.000985 (0.01671) [-0.05894]	0.058722 (0.03657) [1.60554]	0.000477 (0.00074) [0.64309]
D(IPC(-1))	-0.145882 (0.28962) [-0.50371]	0.803860 (1.18619) [0.67768]	0.145715 (0.14726) [0.98953]	-0.291069 (0.32232) [-0.90306]	-0.007994 (0.00653) [-1.22337]
D(IPC(-2))	-0.075219 (0.29793) [-0.25247]	0.964125 (1.22023) [0.79011]	-0.300644 (0.15148) [-1.98468]	-0.145000 (0.33157) [-0.43732]	-0.011403 (0.00672) [-1.69639]
D(IPC(-3))	0.233958 (0.32350) [0.72320]	-1.444445 (1.32499) [-1.09016]	0.054417 (0.16449) [0.33083]	0.083109 (0.36003) [0.23084]	-0.004117 (0.00730) [-0.56403]
D(IPC(-4))	-0.148922 (0.29133) [-0.51119]	-0.454989 (1.19320) [-0.38132]	0.275835 (0.14813) [1.86216]	-0.107322 (0.32422) [-0.33102]	0.000548 (0.00657) [0.08332]
D(IPC(-5))	-0.060134 (0.29730) [-0.20226]	1.062518 (1.21768) [0.87257]	-0.104246 (0.15117) [-0.68961]	-0.184790 (0.33087) [-0.55849]	-0.005095 (0.00671) [-0.75958]
D(IND(-1))	-0.477676 (0.15409) [-3.09996]	0.656177 (0.63112) [1.03971]	-0.086029 (0.07835) [-1.09803]	-0.478550 (0.17149) [-2.79056]	-0.008374 (0.00348) [-2.40852]
D(IND(-2))	-0.407815 (0.17555) [-2.32310]	-0.433868 (0.71900) [-0.60343]	0.000670 (0.08926) [0.00751]	-0.367083 (0.19537) [-1.87892]	-0.008340 (0.00396) [-2.10575]
D(IND(-3))	-0.404845 (0.15255) [-2.65390]	-0.052813 (0.62479) [-0.08453]	0.026355 (0.07756) [0.33979]	-0.521079 (0.16977) [-3.06932]	-0.010838 (0.00344) [-3.14893]
D(IND(-4))	-0.307763 (0.15825) [-1.94482]	-0.500421 (0.64814) [-0.77209]	0.079112 (0.08046) [0.98322]	0.181041 (0.17611) [1.02797]	-0.011624 (0.00357) [-3.25570]
D(IND(-5))	-0.045699 (0.12609) [-0.36242]	-0.862543 (0.51645) [-1.67013]	0.081001 (0.06411) [1.26340]	-0.089159 (0.14033) [-0.63535]	-0.001197 (0.00285) [-0.42085]
D(LRES(-1))	-9.284575 (6.34315) [-1.46372]	-24.07946 (25.9799) [-0.92685]	-1.088255 (3.22521) [-0.33742]	-0.276947 (7.05934) [-0.03923]	0.310931 (0.14312) [2.17257]
D(LRES(-2))	7.693385 (5.53789) [1.38923]	3.459215 (22.6818) [0.15251]	-0.136951 (2.81577) [-0.04864]	-5.364571 (6.16315) [-0.87043]	0.383686 (0.12495) [3.07077]
D(LRES(-3))	3.030371 (6.22088) [0.48713]	17.63810 (25.4791) [0.69226]	0.895620 (3.16304) [0.28315]	-1.616809 (6.92325) [-0.23353]	0.038814 (0.14036) [0.27654]

D(LRES(-4))	8.742707 (5.48013) [1.59535]	-20.72641 (22.4452) [-0.92342]	2.664419 (2.78640) [0.95622]	9.555784 (6.09887) [1.56681]	-0.247260 (0.12364) [-1.99976]
D(LRES(-5))	11.50991 (5.20842) [2.20987]	-29.61091 (21.3323) [-1.38808]	-0.496862 (2.64825) [-0.18762]	-7.010980 (5.79648) [-1.20952]	-0.029580 (0.11751) [-0.25171]
C	-1.012250 (0.86042) [-1.17646]	1.811885 (3.52407) [0.51415]	0.746337 (0.43749) [1.70597]	1.378168 (0.95757) [1.43923]	0.054713 (0.01941) [2.81836]
R-squared	0.523477	0.450335	0.395476	0.855064	0.759722
Adj. R-squared	0.298211	0.190494	0.109700	0.786548	0.646137
Sum sq. resids	324.3442	5440.909	83.85163	401.7199	0.165111
S.E. equation	2.428408	9.946136	1.234737	2.702591	0.054791
F-statistic	2.323822	1.733115	1.383869	12.47989	6.688538
Log likelihood	-172.7315	-288.3472	-117.2685	-181.5034	138.1692
Akaike AIC	4.871500	7.691396	3.518743	5.085449	-2.711443
Schwarz SC	5.663956	8.483852	4.311200	5.877906	-1.918987
Mean dependent	-0.226103	0.166220	0.920052	0.279534	0.044510
S.D. dependent	2.898802	11.05463	1.308598	5.849660	0.092106
Determinant resid covariance (dof adj.)		10.36333			
Determinant resid covariance		1.406836			
Log likelihood		-595.7599			
Akaike information criterion		17.94536			
Schwarz criterion		22.05440			

الملحق 5: تقدير معنوية معاملات نموذج VCEM بطريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: D(TCRE)

Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)

Sample (adjusted): 1996Q3 2016Q4

Included observations: 82 after adjustments

$$\begin{aligned}
 D(TCRE) = & C(1) * (TCRE(-1) - 1.5433664559 * ROIL(-1) - 0.89721726013 \\
 & * IPC(-1) - 6.40064795813 * IND(-1) + 62.0503912316 * LRES(-1) + \\
 & 33.5385291451) + C(2) * D(TCRE(-1)) + C(3) * D(TCRE(-2)) + C(4) \\
 & * D(TCRE(-3)) + C(5) * D(TCRE(-4)) + C(6) * D(TCRE(-5)) + C(7) * D(ROIL(- \\
 & -1)) + C(8) * D(ROIL(-2)) + C(9) * D(ROIL(-3)) + C(10) * D(ROIL(-4)) + C(11) \\
 & * D(ROIL(-5)) + C(12) * D(IPC(-1)) + C(13) * D(IPC(-2)) + C(14) * D(IPC(-3)) \\
 & + C(15) * D(IPC(-4)) + C(16) * D(IPC(-5)) + C(17) * D(IND(-1)) + C(18) \\
 & * D(IND(-2)) + C(19) * D(IND(-3)) + C(20) * D(IND(-4)) + C(21) * D(IND(-5)) \\
 & + C(22) * D(LRES(-1)) + C(23) * D(LRES(-2)) + C(24) * D(LRES(-3)) + \\
 & C(25) * D(LRES(-4)) + C(26) * D(LRES(-5)) + C(27)
 \end{aligned}$$

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.063506	0.015924	-3.988033	0.0002
C(2)	0.055835	0.140292	0.397989	0.6922
C(3)	-0.205657	0.132559	-1.551440	0.1265
C(4)	0.004363	0.138105	0.031588	0.9749
C(5)	-0.138891	0.130314	-1.065816	0.2912
C(6)	-0.204546	0.128495	-1.591858	0.1171
C(7)	0.012383	0.033303	0.371826	0.7115
C(8)	-0.011570	0.035146	-0.329205	0.7433
C(9)	-0.005377	0.035679	-0.150693	0.8808
C(10)	-0.003284	0.034000	-0.096588	0.9234
C(11)	-0.022311	0.032864	-0.678889	0.5001
C(12)	-0.145882	0.289616	-0.503709	0.6165

C(13)	-0.075219	0.297927	-0.252475	0.8016
C(14)	0.233958	0.323504	0.723198	0.4726
C(15)	-0.148922	0.291327	-0.511185	0.6113
C(16)	-0.060134	0.297305	-0.202265	0.8405
C(17)	-0.477676	0.154091	-3.099958	0.0030
C(18)	-0.407815	0.175548	-2.323096	0.0239
C(19)	-0.404845	0.152547	-2.653904	0.0104
C(20)	-0.307763	0.158248	-1.944818	0.0569
C(21)	-0.045699	0.126095	-0.362416	0.7184
C(22)	-9.284575	6.343154	-1.463716	0.1490
C(23)	7.693385	5.537890	1.389227	0.1704
C(24)	3.030371	6.220876	0.487129	0.6281
C(25)	8.742707	5.480130	1.595347	0.1164
C(26)	11.50991	5.208420	2.209866	0.0313
C(27)	-1.012250	0.860423	-1.176456	0.2445

R-squared	0.523477	Mean dependent var	-0.226103
Adjusted R-squared	0.298211	S.D. dependent var	2.898802
S.E. of regression	2.428408	Akaike info criterion	4.871500
Sum squared resid	324.3442	Schwarz criterion	5.663956
Log likelihood	-172.7315	Hannan-Quinn criter.	5.189659
F-statistic	2.323822	Durbin-Watson stat	1.926276
Prob(F-statistic)	0.004354		

الملحق 6: تحليل تجزئة التباين.

Variance Decomposition of IPC:

Period	S.E.	TCRE	ROIL	IND	IPC	LRES
1	1.234737	19.46746	0.477085	2.621784	77.43367	0.000000
2	1.870323	17.87241	0.853363	2.274965	78.80048	0.198789
3	2.260286	20.28931	1.393488	4.476471	73.30236	0.538367
4	2.659645	22.57280	1.397247	8.201831	66.86019	0.967929
5	3.210186	20.43536	1.258105	13.37918	64.07218	0.855174
6	3.693989	19.27771	1.479083	16.96514	61.45221	0.825859
7	4.050457	19.57494	1.685714	18.96154	58.79655	0.981263
8	4.384248	19.91354	1.791251	20.20999	56.94417	1.141043
9	4.785955	19.61439	1.825427	21.93750	55.40654	1.216147
10	5.174664	19.72454	2.043383	23.41527	53.34320	1.473613
11	5.524035	20.25876	2.320976	24.22104	51.25412	1.945104
12	5.884838	20.67966	2.426500	24.67533	49.82190	2.396622
13	6.283556	20.72949	2.356301	25.56912	48.67253	2.672567
14	6.665274	21.00647	2.321529	26.54850	47.18400	2.939505
15	7.021019	21.53454	2.314217	27.17942	45.71470	3.257121
16	7.381384	21.93128	2.266670	27.52129	44.76528	3.515482
17	7.753733	22.05729	2.190969	28.03369	44.05976	3.658295
18	8.100590	22.24570	2.178698	28.59887	43.18370	3.793029
19	8.422832	22.48576	2.210229	29.04066	42.32737	3.935976
20	8.741925	22.60725	2.231162	29.33744	41.79347	4.030671

Variance Decomposition of TCRE:

Period	S.E.	TCRE	ROIL	IND	IPC	LRES
1	2.428408	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	3.704123	90.77708	6.194241	0.093080	0.067869	2.867726
3	4.575463	77.82360	17.72958	0.172177	0.077494	4.197147
4	5.514490	66.04516	26.81221	0.127910	2.150130	4.864591
5	6.216873	58.14238	34.04667	0.137130	3.234416	4.439405
6	6.706367	52.36737	40.37265	0.443022	2.932124	3.884834
7	7.097451	48.96893	44.25729	0.445572	2.669421	3.658780
8	7.504869	46.56108	46.94726	0.607506	2.535155	3.348995
9	7.949480	44.08820	49.27489	1.247186	2.403375	2.986357
10	8.366330	41.95906	51.28603	1.611107	2.285050	2.858753
11	8.784966	40.38989	52.89661	1.510150	2.269202	2.934150
12	9.211346	39.40220	53.73528	1.402338	2.376093	3.084090
13	9.600619	39.07919	53.78357	1.372586	2.506990	3.257660
14	9.957606	39.46063	53.13558	1.356811	2.642368	3.404611
15	10.31386	40.22204	52.10364	1.357991	2.787216	3.529114
16	10.68399	40.89195	51.13099	1.402577	2.916715	3.657774
17	11.07231	41.27945	50.41297	1.476444	3.035445	3.795687
18	11.46261	41.38464	49.97642	1.570073	3.171357	3.897507
19	11.83309	41.28657	49.81534	1.684725	3.295067	3.918301
20	12.17776	41.11999	49.85306	1.789628	3.359076	3.878247

الملحق 7: نتائج اختبار (ADF) الفروق الأولى

Null Hypothesis: D(LIPC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.795716	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.069631	
5% level	-3.463547	
10% level	-3.158207	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LROIL) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.476739	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.068290	
5% level	-3.462912	
10% level	-3.157836	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LTCRE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.982344	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.068290	
5% level	-3.462912	
10% level	-3.157836	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LIND) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.811649	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.072415	
5% level	-3.464865	
10% level	-3.158974	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق 8: تحديد درجة تأخر المثلى للنموذج

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LIND LROIL LTCRE LIPC
Exogenous variables:
Date: 03/24/18 Time: 09:53
Sample: 1995Q1 2016Q4
Included observations: 83

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	586.3162	NA	1.26e-11	-13.74256	-13.27628	-13.55523
2	623.8576	67.84588	7.54e-12	-14.26163	-13.32906*	-13.88698
3	650.8346	46.15337	5.82e-12	-14.52613	-13.12729	-13.96416
4	690.7951	64.51462*	3.31e-12*	-15.10350*	-13.23837	-14.35419*
5	706.1924	23.37419	3.42e-12	-15.08897	-12.75756	-14.15234

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق 9: نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

Sample (adjusted): 1995Q3 2016Q4
Included observations: 86 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LIND LROIL LTCRE LIPC
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.329321	49.24554	47.85613	0.0368
At most 1	0.112416	14.89159	29.79707	0.7871
At most 2	0.046154	4.635880	15.49471	0.8462
At most 3	0.006630	0.572099	3.841466	0.4494

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.329321	34.35395	27.58434	0.0058
At most 1	0.112416	10.25571	21.13162	0.7203
At most 2	0.046154	4.063781	14.26460	0.8526
At most 3	0.006630	0.572099	3.841466	0.4494

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

الملحق 10: تقدير معادلة تصحيح الخطأ باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية

Dependent Variable: D(LIND)
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 03/27/18 Time: 09:54
Sample (adjusted): 1995Q3 2016Q4
Included observations: 86 after adjustments
D(LIND) = C(1)*(LIND(-1) + 0.0377008393632*LROIL(-1) + 0.236332986984*LTCRE(-1) - 0.21064814973*LIPC(-1) - 4.90926285176) + C(2)*D(LIND(-1)) + C(3)*D(LROIL(-1)) + C(4)*D(LTCRE(-1)) + C(5)*D(LIPC(-1)) + C(6)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.749668	0.181537	-4.129561	0.0001
C(2)	-0.333420	0.111026	-3.003079	0.0036
C(3)	0.008722	0.027845	0.313242	0.7549
C(4)	-0.097127	0.167978	-0.578215	0.5647
C(5)	-0.076511	0.280067	-0.273189	0.7854
C(6)	0.003170	0.005591	0.567035	0.5723
R-squared	0.624018	Mean dependent var		0.001852
Adjusted R-squared	0.600519	S.D. dependent var		0.063834
S.E. of regression	0.040346	Akaike info criterion		-3.515426
Sum squared resid	0.130225	Schwarz criterion		-3.344193
Log likelihood	157.1633	Hannan-Quinn criter.		-3.446513
F-statistic	26.55524	Durbin-Watson stat		1.898805
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق 11: تقدير معادلة تصحيح الخطأ VCEM

Vector Error Correction Estimates
Date: 03/27/18 Time: 16:19
Sample (adjusted): 1995Q3 2016Q4
Included observations: 86 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

Cointegrating Eq:	CointEq1			
LIND(-1)	1.000000			
LROIL(-1)	0.037701 (0.01245) [3.02736]			
LTCRE(-1)	0.236333 (0.06374) [3.70774]			
LIPC(-1)	-0.210648 (0.02322) [-9.07187]			
C	-4.909263			
Error Correction:	D(LIND)	D(LROIL)	D(LTCRE)	D(LIPC)
CointEq1	-0.749668 (0.18154) [-4.12956]	-1.267807 (0.70885) [-1.78854]	-0.028804 (0.11765) [-0.24482]	0.092699 (0.07811) [1.18670]
D(LIND(-1))	-0.333420 (0.11103) [-3.00308]	0.451461 (0.43353) [1.04137]	0.016530 (0.07195) [0.22973]	-0.036867 (0.04777) [-0.77169]
D(LROIL(-1))	0.008722 (0.02785) [0.31324]	0.137179 (0.10873) [1.26167]	0.030214 (0.01805) [1.67429]	0.001597 (0.01198) [0.13331]
D(LTCRE(-1))	-0.097127 (0.16798) [-0.57822]	-1.533244 (0.65591) [-2.33759]	0.319759 (0.10886) [2.93726]	-0.011966 (0.07228) [-0.16556]
D(LIPC(-1))	-0.076511 (0.28007) [-0.27319]	1.549727 (1.09358) [1.41711]	0.046392 (0.18151) [0.25560]	0.164473 (0.12051) [1.36479]
C	0.003170 (0.00559) [0.56703]	-0.018970 (0.02183) [-0.86898]	-0.001498 (0.00362) [-0.41334]	0.009624 (0.00241) [4.00066]
R-squared	0.624018	0.138756	0.114296	0.064662
Adj. R-squared	0.600519	0.084928	0.058939	0.006204
Sum sq. resids	0.130225	1.985527	0.054696	0.024112
S.E. equation	0.040346	0.157541	0.026148	0.017361
F-statistic	26.55524	2.577773	2.064722	1.106120
Log likelihood	157.1633	-40.01520	194.4650	229.6858
Akaike AIC	-3.515426	-0.791051	-4.382907	-5.201994
Schwarz SC	-3.344193	-0.619818	-4.211674	-5.030761
Mean dependent	0.001852	0.005064	-0.001589	0.011544
S.D. dependent	0.063834	0.164689	0.026954	0.017415
Determinant resid covariance (dof adj.)	5.19E-12			
Determinant resid covariance	3.89E-12			
Log likelihood	641.6198			
Akaike information criterion	-14.27023			
Schwarz criterion	-13.47114			

الملحق 12: نتائج اختبار عدم ثبات التباين :Heteroskedasticity Tests

VEC Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)

Date: 03/27/18 Time: 19:04

Sample: 1995Q1 2016Q4

Included observations: 86

Joint test:		
Chi-sq	df	Prob.
123.5094	100	0.0555

الملحق 13: نتائج اختبار Granger للسببية (Granger Causality Tests):

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/27/19 Time: 20:55
Sample: 1995Q1 2016Q4
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LROIL does not Granger Cause LIND	87	10.5994	0.0016
LIND does not Granger Cause LROIL		0.03479	0.8525
LTCRE does not Granger Cause LIND	87	16.4668	0.0001
LIND does not Granger Cause LTCRE		0.78241	0.3789
LIPC does not Granger Cause LIND	87	49.0982	6.E-10
LIND does not Granger Cause LIPC		3.10898	0.0815
LTCRE does not Granger Cause LROIL	87	9.65906	0.0026
LROIL does not Granger Cause LTCRE		1.86223	0.1760
LIPC does not Granger Cause LROIL	87	0.05562	0.8141
LROIL does not Granger Cause LIPC		1.33410	0.2514
LIPC does not Granger Cause LTCRE	87	0.16793	0.6830
LTCRE does not Granger Cause LIPC		1.66559	0.2004

الملحق 14: نتائج دوال الاستجابة في شكل جدول

Response of LIND: Period	LIND	LROIL	LTCRE	LIPC
1	0.040346	0.000000	0.000000	0.000000
2	-0.002585	-0.001701	-0.006625	0.001220
3	0.016822	-0.004503	-0.004677	0.001694
4	0.002015	-0.004887	-0.005879	0.001593
5	0.010015	-0.005471	-0.004738	0.001648
6	0.004531	-0.005387	-0.005182	0.001633
7	0.007672	-0.005539	-0.004790	0.001675
8	0.005607	-0.005489	-0.004989	0.001673
9	0.006829	-0.005542	-0.004849	0.001687
10	0.006047	-0.005520	-0.004929	0.001684
11	0.006520	-0.005539	-0.004876	0.001688
12	0.006222	-0.005530	-0.004907	0.001686
13	0.006404	-0.005537	-0.004887	0.001688
14	0.006290	-0.005533	-0.004899	0.001687
15	0.006360	-0.005536	-0.004892	0.001688
16	0.006317	-0.005534	-0.004896	0.001687
17	0.006344	-0.005535	-0.004893	0.001688
18	0.006327	-0.005535	-0.004895	0.001687
19	0.006337	-0.005535	-0.004894	0.001688
20	0.006331	-0.005535	-0.004895	0.001687

المخلص: من البديهي في الاقتصاد أن الموارد الطبيعية تعتبر عامل مهم لإحداث التنمية الاقتصادية في أي بلد نظرا لتوفيرها لرؤوس الأموال لتحقيق ذلك، إلا أن المفارقة البلدان الغنية بالموارد الطبيعية غالبا ما تحقق معدلات نمو اقتصادي أقل وتكون نتائجها الإنمائية أسوأ، وهذا ما أطلق عليه الاقتصاديون "لعنة الموارد الطبيعية". تعتبر نظرية المرض الهولندي من بين أهم التفسيرات الاقتصادية بالإضافة إلى تفسيرات سياسية ومؤسسية.

فقد كان الهدف من هذه الأطروحة هو محاولة معرفة هل الاقتصاد الجزائري يعاني حقيقية من التأثير السلبي للوفرة مداخيل المحروقات الغير مسبوق (نقمة الموارد الطبيعية)؟. حيث توصلت نتائج الدراسة في جانبها التحليلي إلى ان معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر كان جد متواضع ، وجود آثار معقدة أخرت النمو في القطاع التبادلي لاسيما التراجع الكبير في القطاع الصناعي و معدلات نمو أسرع وتوسع أكبر في القطاع غير التبادلي، كما توصلنا كذلك إلى أن الثروة النفطية ساهمت في تدهور البيئة المؤسساتية من خلال تدي مؤشرات الحوكمة وانتشار سلوكيات البحث عن الربح و الفساد، أما في الجانب القياسي فتوصلت النتائج إلى وجود تكامل مشترك في المدى الطويل بين ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدینار والمتغيرات المفسرة للمرض الهولندي، وأن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدینار و سعر النفط الحقيقي يسبب تراجع الإنتاج الصناعي في الجزائر و ذلك خلال الفترة (1995: Q1-2016: Q4) باستخدام نموذج VCEM، و هذا ما يدعم فرضية وجود عوارض المرض الهولندية في الاقتصاد الوطني ما يفسر ضعف النمو الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: لعنة الموارد الطبيعية، سعر الصرف الحقيقي، المرض الهولندي، الجودة المؤسساتية، الفساد، الجزائر.

Résumé : Il est évident que les ressources naturelles comme le pétrole sont considérés comme un vecteur du développement pour un pays. Cependant, les expériences des certains pays ont montrées que l'abondance des ressources naturelles peut avoir un effet inverse et fatal, ce phénomène est bien connu dans la littérature économique par " *La Malédiction Des Ressources Naturelles* ". La théorie de la maladie hollandaise est l'une des explications économiques le plus importante, en plus d'autres facteurs explicatifs politiques et institutionnelles.

L'objectif de cette thèse est d'étudier l'impact négatif de l'abondance des hydrocarbures sur l'économie algérienne (malédiction des ressources naturelles), Les résultats de la partie analytique de l'étude a montré que la croissance du PIB par habitant en Algérie a été très modeste, et qu'il existe d'effets complexes sur l'activité économique qui a retardé la croissance dans le secteur échangeable surtout le déclin de secteur manufacturier par contre une croissance plus d'expansionniste et rapide dans le secteur non échangeable.. En plus, la richesse pétrolière a contribué à l'influence politico-institutionnelle à travers la détérioration de l'environnement institutionnel par dégradation de la gouvernance et l'ampleur de la corruption. Alors que la partie économétrique a montré qu'il y a une relation de Cointégration à long terme ente l'appréciation de taux de change réel et les variables explicatives. L'appréciation du taux de change et le prix réel du pétrole cause le déclin de la production industrielle en Algérie au cours de la période (1995 : Q1-2016 : Q4) en utilisant le modèle VCEM .Ceci prouve de l'existence des effets et symptôme du syndrome hollandais dans l'économie nationale. Ce qui explique la Faiblesse de la croissance économique en Algérie

Mots clés : La malédiction des ressources naturelles, taux change réel, le syndrome hollandais, qualité institutionnelle, Corruption, Algérie.

Abstract: It is obvious in economics that natural resources are an important factor for economic development due to considerable capital that generate for producing countries, but paradoxically, natural resources' rich countries often manifest weak economic growth rates that worsen the development path. Such phenomenon is well known in economic literature by "The Natural Resources Curse ". The theory of Dutch disease is one of the most important economic explanations, in addition to political and institutional interpretations.

The aim of this thesis was to try to find out whether the Algerian economy is suffering from the negative impact of hydrocarbon dependency (revenues of natural resources). The study results showed that Algeria's per capita gross domestic product (GDP) growth rate was very modest. There were complex effects that hindered growth in the inter-sector, especially in the industrial sector, and faster growth rates and greater expansion in the non-tradable sector. Moreover, the oil wealth deteriorates the institutional environment through the low indicators of governance, the expansion of rent seeking behavior and corruption. The econometric results document a common long-term integration between the real exchange rate of the dinar and the explanatory variables of the phenomenon. The results also found that a high real effective exchange rate of the dinar and the real price of oil is one of the factors that cause the decline of industrial production in Algeria, during the period (1995 : Q1-2016 : Q4) using model VCEM. These findings support the hypothesis that the national economy in suffering from the Dutch disease, which explains the weakness of economic growth

Keywords: Natural Resource Curse, Real Exchange Rate, Dutch Disease, Institutional Quality, Corruption, Algeria.